



هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
ان الله تعالى هو الغني عن العالمين
ولا يحتاج الى شئ من خلقه
ولا يفتقر الى شئ من خلقه
ولا يفتقر الى شئ من خلقه

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

فوقه حتى من محرمه ربنا كما لان الاستقام طلب التمام وهو مستلزم للزيادة وذلك
باعتبار على رجااء الموقر وهذه اللفظة مأخوذة من كلام علي عليه السلام في بعض خطبه
والنعمه هي النعمه الواصلة الى الغير على جهة الاحسان اليه وهي وجبه للشكر مستلزمه
للمزيد وهذا للتبني على ان نعم الله اعظم من ان تستتم على عبد فان فيه غير متناه
كما لا كنهيا وفيها صور طلب تمام النعمه التي تصل الى القوابل بحسب عدادهم والحمد
فضله اشار الى العجز عن القيام بحق النعمه لان الحمد اذا كان من جهله فضله فهو حق عليه
حدا وشكرا فلا يتقضي ما يستحقه من الحمد لعدم متناهي نعمه واللام في قوله لا يجوز
لانه الحمد المذكور هو الحمد لله اولا والذي هو الصادق عنه او عن جميع الخلق المدينين
للاستغفار ولا نهائه مطلقا اليه بواسطة او بدونهما فيكون كله قطره من قطراتها
طغله ولحمه من نجات جوده والجنس وهو راجع الى السابوق اعظم وايضا اشكر على جعل
من كبر في نفيد اعصار الشكر في رجوع النعم كلها اليه وانما الحمد فعل اختيار
لان الله وسببها التمسك بها على الفعل لا بد من نهي اليه فهو الحق بجميع افراد الشكر
فان ذلك الحمد بالشكر لانه لا يحل له اولا للتبني عليه بالخصوصية ومع جمالية التمسك
اي قياما لغيره وهي غاية اخرى للشكر كما مر فان العبد يستعد بها للشكر لغيره المشا
وهي مستلزمة للانقياد لغيره والخضوع لعظمته وهو ناظر الى قوله نعم ولكن كثرتم ان
عنا في تشديدنا لتسليمنا عليه لايه من الخوف المتنازع من مقابله نعمه الله بالكران فقد
جمع صدرها ونحوها ربي الخوف الرجااء وقدر الرجااء لانه منوط النضر الناطقة
الحزن لها نحو الطماح والخوف منها بها العاطف بها عن الحاج والتمسك طوله اي من
جملة فضله الواسع ومنه الشايع فان كل ما نحتاجه من الخصال مستند الى جوارحنا
وقد تننا واراونا وسائر اسبابها كائنا وهي اسرها مستند الى جوده ومستفاد
من نعمه وكذلك ما يصدرها من الشكر وسائر العبادات نعمه منه فكيف يقابل
نعمه بنعمته وقد روي ان هذا الخطر لها ودعمه وكذلك لموسى فقال يا رب
اشكر لا استطاع ان اشكره الا بعبء ثانية من نعمك وفي رواية اخرى وشكرو
للتعنه اخرى يوجب على الشكر لك فاقوي الله نعم اليه اذا عرف هذا فند شكره
وفي خبر اخر اعرف ان نعم مني يضيف منك بذلك شكرا اخيرا وشكرا كما هو اهله

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
ان الله تعالى هو الغني عن العالمين
ولا يحتاج الى شئ من خلقه
ولا يفتقر الى شئ من خلقه
ولا يفتقر الى شئ من خلقه

بكن كون الكاف في هذا التركيب زائدا مثله في ليس كنه مثله في ان الغرض من هذا هو اهله
لاجل تباينه الحمد الذي هو اهله وما هو موله وهو اهله صلتهما وظايفها والتقدير
الحمد والشكر الذي هو اهله مع منافق شكرهما لجعل الموصول فيهما او كثره مؤنث
بلا من هذا وشكرا لانه يلزم التكرار في جعل ما انتم زائدين والتقدير جدا وشكرا اهله
ويمكن كون الكاف حرف تشبيه اعني اياها بالحمد الذي هو اهله لا يفد عليه هذا الحمد
ولا غير بل يفد عليه الا الله ثم كما اشار اليه النبي صلى الله عليه وآله بقوله لا احصي ثناء عليك
كما اثنت على نفسك وفي التبيين سؤالا ليعلم الله نعم بذلك الفرد الكامل من الحمد
منه ثم انه في قوله الحمد وشكرا ملة السموات والارض وما فيون حمدا لتمامه
وتوحيدها واختار الحمد بهذا الكلمة لما روي عن النبي صلى الله عليه وآله الحمد لله كما هو اهله
شغل كما بالتمام فيقولون اللهم لا تعلم الغيب فيقول الله اكبرها كما قالها صدي في قوله
واسمك تشهيدا على الشئ وهو العلم الذي اي لا يجوز وهو العلم الشرعي الواجب استيعابا على العباد ما ينبغي
على الدوام لانه اية في الجنة كلها دايمة وظلها ويحسن في الدنيا ولا على ذكر اصل الدلالة
الاشرف والروضاء الذين يرجع الى قولهم ومنه قوله نعم اللهم زلي الله من بين اسرأ
فيلهم ذلك لا لهم ملاء بالراي والغنا وانهم يملأون العيز والغلب والمراد بالثناء لاهل
الملئكة ورجالهم وفي كل ذلك اشار الى التفرس فيها هو بصدده تصنيف
العلم الشرعي وتصنيفه وبذلك الجهد في تعليمه واسمك تشهيدا على العباد ما ينبغي نصريح خافذة
عليها السابق بالانتماء من التوحيد وخصر هذه الكلمة لانها اعلى كلمة واشرف
نطق بها في التوحيد منطوقة على جميع مراتبه ولا فيها هي النافية للجنس والاسمها
قيل والخبر عذوف تفيد وجوده ويضعف بان لا ينبغي ان كان له معبود بالحق
غيره لان لا مكان اعم من الوجود وقيل ممكن وفيه انه لا يفتقر وجوده بالفعل
وقيل مستحق للعبادة وفيه انه لا يدل على نفي النعمه مطلقا وذو المحققون الى عدم
الاحتياج الى الحمد وان لا الله مستندا وخبر لا اله الا الله اذ كان لا اصل الله فلا الرصد
زيدا والا ومعناه الله اله ومعبود بالحق لا غير او انها نعت شرعا الى الله الامكان
والوجود عن اله سوى الله مع الدلالة على وجوده نعم وان لم يدل عليه لغة وحله

لا يشك في تأكيد ما قد استفيد من التوحيد الخالص من ذكره في هذا المقام لا سيما
في شهادته التي قرأنا في الشهادتين بالرسالة الشهادية التوحيد لا يشك في
الباطن وقد شرفه بنبينا بكونه لا يذكر الا ويذكر معه وذكر الشهادتين في الخطبة
روى عنه من ان كل خطبة ليس فيها شهادتين كاليوم الجدينا. ومحمد علم منقول من انهم
المضعف في نبينا محمد من المات من الله. وتقالا بان يكسر حمد الخلق له اكثر من
الحمد وقيل الحمد عند المطلب فلهذا في يوم منساب ولادته لموت ابيه قبل ان يولد
ابنك محمد وليس اسما ابائك ولا قومك فقال جوتك محمد في السماء والارض وقد انة
رجاء والنبى من النبى وهو الخبير بالنبى خبر عن الله تعالى وبلا هو من هو من انما
من الامور فلهذا من نبى اول من خلق من النبوة بفتح النون وسكون الباء اى الوضعة
النبى فوجع الرتبة على غيره من الخلق ونبى بقوله ارسله على جميع دين النبوة والرسالة
والاولى ثم مطلقا لانه انما اوحى اليه لشرع وان لا يؤمر به بل هو فانه لم يزل يقول
ايضا او امره بغيره وان لم يكن له كتابك فنج بعض شرع من قبله كوشع فان كان ذلك
فمن قول ايضا وقيل هذا معنى وهو معنى القول على الاول **في شهادته** جمع العالم
وهو اسم لما يعلم به كالحاتم والغالب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر
والاعراض فانها لا مكانا واقفا لها الى وثورها واجلها فانه يدل على وجوده وجمعه يشتمل
ماتحه من الاجناس المختلفة وقلب العقلاء منهم فجمعه بالياء والنون كناية اوصافا
وقيل اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والنفوس وتساو له لغيره على سبيل الاستنباع
وقيل المراد به الناس همنا فان كل واحد منهم عالم اراصف من حيث انه يشتمل على نظائرها
العالم الاكبر من الجواهر والاعراض التي يعلم بها الصانع كما يعلم بما ابدعه في العالم الاكبر
اصطفاه اى اخوان وفضل عليهم اجمعين صلى الله عليه من الصلوة المأمورة بحال
قوله صلوا عليه وسلموا تسليما واصطفا الدعاء لكنهما منه مع مجاز في الرخصة غاية
التنوال بها على الصلوة لان الله تعالى قد اعطى نبية من المنزلة والزلزلة لغيره
يؤثر فيه صلواته مصلحا فلفظ في الاخبار وصرح به العلماء الاخبار وكان ينبغي
لنا ان نذكر على بظاهر الامر وانما **في التنبيه** على عدم علمه اراو انه من الانبياء
كون المراد به الانبياء بخلاف الصلوة وعلى اليه وهم عندنا على فاطمة والحسنان

يطلق

يطلق غلبا على اى ائمة عليهم السلام ونبى على اختصاصهم بهذا الاسم بقوله
حفظوا ما حملوا بالتحريف من احكام الدين وعقلوا عنه ما عن جبريل عليه
ولا يؤمر مسا وانهم له بذلك في الفضيلة لاختصاصه من غيرهم ايا الخريف
نسبهم اليه من كسبه غيرهم من الرغبة اليهم ولاهم في وقته من جملة
ثم نبى على ما اوجب فضيلتهم وتخصيصهم بالذكر بعد ما بقوله حتى فرغ الظاهر
الضم المستكن الى النبى لانه من نبى وبين الحكم الكناية بقوله من اى تارك فيكم
ما ان قد سلم به لنصلوا اكمال الله وصرنا هل نبى الحديث ويمكن عوده الى الله
لان اى من ذلك مستند الى الوحي لا يلى لانه لا يطق عن الهوى ان هو الا
وحي هو هو الظاهر من قوله وجعلهم قدوة **في الايات** فان الجاهل هو الله
مع جواز ان يباد به النبى ايضا والالباب الحقول وخض ذوبهم لانهم المشفقون
المشفقون لسد باب الارض وادبهم بدوام الايمان جمع حبيبهم الخاء والقاف وهو
الدهر منه قوله تعالى وامضى حضا اى ائمة بدوام الدهور وانما الحبيب هم
القاف وهو ثامن سنة فجمعه حيا بالكسر مثل شق وقفا فبصر على الجوهري
في الايات الحمد والصلوة وانما كل ما مضى معنى الشرط ولهذا كانت الفاء لازمة في جوا
والعند يرمي بها لئلا يكون من غير الحمد والصلوة فهو كما فوقه كمالا اما موقع اسم هو
المبدأ وقبل هو الشرط وتضمنت معناها فلزمها الصوفى لاسم اللازم للمبدأ الا
ابقا له بحسب الامكان ولزمها الفاء الثانية في بعد شرطه ما في وكثيرا ما حذف منه
المضاف اليه ونبى معنا فبني على الضم فلهذا اشار الى العبارات الذميمة التي
يريد كتابتها ان كان وضع الخطبة قبل النصيب وكثيرا ان كان بعد نزلها من النبوة
المشاهد المحسوس واثار اليه من الموضوع لاثار اليه المحسوس الكعبة يضم اللازم
وهي لغة البعثة من الكلا اذ ايسر فصار لها بيا من فاضله من اللغات وهو
الامناء والبريق لان البعثة من الارض ذات الكلا المذكور كما تهاضى دونها
البقاع وعدي في الثاني من الكلام ولبعضه استناده اذ هان به ولهم من
عن ظاهر الكلام فكانه في نفسه ذميا ونور له شقية بكسر الهمزة وفتح الهمزة
نسبها الى دمشق المدينة المعروفة لانه صنفها بها في بعض اوقات فاسم بها

بعلوج ان كان لنا جار يا وهو الناجع من الارض مطلقا غير المشهور واعتبر المقصود
الذي سرفه دوام شدة جعله العلاء وشجاعة كغيره في انفعاله بحد الملاقات مع
قلته والدليل القليل بعضه وعدم طهره زوال الغبر مطلقا بل ثابته عليه بقوله
اولا في كذا والمراد ان غير الجاري لا يد في طهره مع زوال الغبر من ملاقاته كراهة
بعد زوال الغبر او معه وان كان مطلقا العلاء فديننا ولما ليس مراد وهو طهر مع
زوال الغبر وملاقاته الكيفية انفق وكذا الجاري على القول الآخر ولو تغير بعض الماء
وكان الباقي كراهة الطهر المتغير زواله ايضا كالجاري عند ويمكن دخوله في قوله لا في كذا
لصدف ملاقاته للباقي ونسب قوله لا في كذا على انه لا يشترط في طهره به بغيره
دفعه كما هو المشهور بين المتأخرين بل يكفي ملاقاته له مطلقا الصبر بينهما بالملاقاة
مآه واحدا ولان الذخيرة لا تخفق لها معنى اعتد الحنفية وعدم الدليل على الفرق
وكذا لا يغيب عن اجتهاد بل يكفي مطلقا الملاقات لانها جميع الاجزاء لا يتفق واعتبار
بعضها دون بعض بحكم الاتحاد مع الملاقاته خالصا ويشمل الملاقاة ما لو تقي
سطحا هما واختلف مع علو المطهر على الجرح وعدمه والمصنف رحمه الله لا يرى الاجزاء
بالاطلاق في با في كنبه بل يعتبر الذخيرة والممازجة وعلو المطهر او مساوئه واعتبار
الاختلاف دون الاولين لا يمنع صدق الوحدة مرة والكر للحنفية في الظاهر وعدمه
الانفعا للملاقاة هو الف ماسا على كسر الزاء على الانفص وفتحها على فاء بالعراق
قد مر مائة وثلاثون رها على المشهور فيها وبالمساحة ما بلغ مائة اربعين واثنين
شبر او سبعة اثمان شبر سبوا على المشهور والمخارعة عند المصنف في الاكف والمصنف
وعشرين قول فحى ويحس الماء القليل وهو ما دون الكرو البر وهو جميع ما تابع من
الارض لا يغتالها غالبا ولا يخرج عن ستمها عفا بالملاقاة على المشهور فيها بل كاد
يكون اجامها ويظهر القليل بما ذكر وهو ملاقاته الكره على الوجه السابق وكذا يظهر
بملاقاة الجاري مساوياه او عاليا عليه وان لم يكن كذا عند المصنف من يقول
بملاقاة فيه ويوقع الغيب عليه اجامها ويظهر البئر بمظهر غيره مطلقا وينج
جميعه للتبعية وهو من ابل منزلة الانسان فيمثل الذكر والانثى الصغير والكبير
والمراد من نجاسة المستنك الى موته وكذا التوريق هو ذكر القبر والا والى اعتبار

اطلاقا اسمه عن جميع ذلك والتميز قليلا وكثرة المسك المايح بالاضالة ودمر الحديث وهو
الدعاء الثلاثة على المشهور والمفاد بفتح الفاء والخبر المقصود الذكر العيصي بعد
اشتماده بالعلين قبل ما تليشم وهو بعيد وله هذا المعنى مما له نصير المشهور
فبذلك وبه قطع المصنف في المختصر ونسبه في الذكر الى المشهور ومغترفا بعد
النقص لعل السجدة ركة هذا لكن دم الحديث كذا فلا وجه لاداء واجبا لجميع الملا
نقص فيه ليمامنا والظاهر هنا حصصا لخصوصا لخصوص ونزع كذا لثابته وهي
الفرس والحمار والبقر وزاد في كنبه الثلاثة البغل والمراد من نجاستها المستند
الى موته انما هو المشهور والمنصوص منها مع ضعف طريقه الحمار والبغل وقا
ان يجبر بضعف بطل الاجزاء فيبقى الحاق القابة بالبقرة مما لا يفر فيه اولى من
سبعين لو اعتاده على تلك البقرة ان اختلفت لا غلب للانسان اى نجاسته
المستند الى موته سواء في ذلك الذكر والانثى الصغير والكبير المسلم والكافر
ان لم توجه لجميع الملاقات فيه ولا اخص المسلم وخمسة لوالده الكافر في نفسه
عادة كمر الشاة المذبوحة غير الدماء الثلاثة لما تقدم وفي الحاقه دم الجرحين
بها وجه يخرج والعدرة الرطبة وهي فضلة الانسان والمروى عنها رذوباها هو
نقروا جزائها وشيوعها في الماء اما الرطوبة فلا نص على اعتبارها لكن ذكرها
الشع وبقي المصنف في جماعه واكتفى في الدوس بكل منهما وكذلك تعين الجرحين
والمروى اربعون او خمسون وهو يقضى النجاسة وان كان اعتبارا لاكثر احوط او
افضل اربعين ولو للشعوب والارب الشاة والخنزير والكلبة والهر وشبه ذلك
والمراد من نجاسته بالموت كما مر المستند ضعيف والتهمة جارية على ما رجحوا
وكفا في بول الرجل سندا مشهورا واطلاق الرجل لشم المسلم والكافر يخرج المرأة و
الخنثى ملحق ولها ما لا نص فيه وكذا بول الصبية اما الصبي فيساقى ولو قيل في
النص فيه بنزع ثلثين او اربعين وجب في بول الخنثى اكثر الامرين منه ومن بول
الرجل مع احتمال الاجزاء بالاقبال الاصل ونزع ثلثين دلوا الماء المطهر لئلا يطالبوا
والعدرة وخرى والكلبة المشهور والمستند اياه مجهولة الراوي واجبا خنثين
للعدرة وابيض بعض الاوبال الجريح لبعض كذا خبر منقذ الامينا في وجوب ثلثين

المراد من نجاسته بالموت كما مر المستند ضعيف والتهمة جارية على ما رجحوا
وكفا في بول الرجل سندا مشهورا واطلاق الرجل لشم المسلم والكافر يخرج المرأة و
الخنثى ملحق ولها ما لا نص فيه وكذا بول الصبية اما الصبي فيساقى ولو قيل في
النص فيه بنزع ثلثين او اربعين وجب في بول الخنثى اكثر الامرين منه ومن بول
الرجل مع احتمال الاجزاء بالاقبال الاصل ونزع ثلثين دلوا الماء المطهر لئلا يطالبوا
والعدرة وخرى والكلبة المشهور والمستند اياه مجهولة الراوي واجبا خنثين
للعدرة وابيض بعض الاوبال الجريح لبعض كذا خبر منقذ الامينا في وجوب ثلثين

لم يجتمعوا على الطهارة لأن منى حكم الشرع على جميع الخائفين منى منى منى فجازا
 ماء المطر حكمه وان لم يذهب عيان من الأشياء ولو خالطه أحدهما كذا
 انه لم يكن مغدرا وكان وهو أكثر وصنا ولو كان أقل فمصر عليه وأطلق الماء
 ان حكم بعضهما كالآخر وغيره بان الحكم متعلق بالجميع فيجب عليه مفسدة أو الجميع و
 التفصيل اجود ونزع عشرة دلاء يابى العذرة وهو غير ابيها او سبطها او هما على
 الاقوال وقيل الدر كذا الدجاجة المدبوحة في المشهور والروى ولا يسبق وقتر
 بالشر لا أنه أكثر عدد أيضا في هذا الجمع ولا أنه اقل جمع الأكثر وفيها منظر فخرج
 سبع دلاء للطه وهو الحامض فافرونها الى نجاسة موته والقان مع حنا في
 المشهور والروى ان ضعفا بار تضيها وبول البهي وهو الذكر الذي ينادسه
 عن جولين ولم يبلغ الحام في حكمه الرضيع الذي يغلب كله على رضاعه او يربو
 غسل الجنين الى بدنه من نجاسة عينية ومقتضى النجاسة الماء بذلك سلب
 الطهورية وعلى هذا فان اغتسل من مساطه ربه من الحدث نجس الجنين وان
 اغتسل من باهي نجاسة الماء بعد غسل الجزء الاول مع اتصاله به او وصول الماء
 اليه او توقفه على حال الغسل وجها ولا يلحق بالنجاسة غيره من يجب عليه الغسل
 بالاصل مع اتصاله وخروج الكلب من ماء البحر حيا ولا يلحق به الخنزير على ما اختلف فيه
 ونزع خمس لائق الدجاج مثلث الدال في المشهور ولا نص عليه ظاهر فيجب تبيين
 بالجلال كاصنع الماء في البياض ليكون نجسا ويحتمل وجوبه في جميع الحالات بما لا
 نص فيه ان لم يثبت الاجماع على خلافه وعشرة خالاله في العذرة والخمس الاجماع
 على عدم الزايد انتم وفي الدوس خرج بارادته العموم كما هنا وجعل التخصيص الحالا
 قولا وثلاثة للفتان مع عدم الوصف الحية على المشهور والمأخذ فيها ضعيف
 علان انما انفسا فكون مبتها نجسة وفيه مع الشك في ذلك عدم استلزامه
 للمدعى والخوض في الوزفة بالتحريك ولا شاهد له كما اصر فيه المصنف في غير الشيا
 وقطع الحكم فيه كما هنا والحق به العقب وبما قيل الاستحباب لعدم النجاسة
 واعلمه لدفع وهم التمس ودلوله لغيره بضم عينه وهو ما دون الحامض سواء كان
 مأكولا للحم ام لا والحق به المصنف في الثالثة بول الرضيع قبل اغتذائه بالطعام

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and is arranged in a single column. The ink is dark, and the paper appears aged. The text is mostly illegible due to the cursive style and the angle of the page.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

6

[illegible]

هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٠٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٠٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

تاریخ

لغير الماء شرطه وصول الماء الى كل جزء من الجسم وما دام مضافا لا يتصور وصول
 الماء الى جميع اجزائه الجسدية ولما بقي كذلك وسيله له تحقيق اخرى باب الطهر
 الشور هو الماء القليل الذي يشربه جسم حيوان تابع للحيوان الذي يشربه في الطهارة و
 الجاسة والكراهة ويكره سور الجلال وهو المفذى لهذه الالوان بعضها الى ان
 عليها كحما واشتد عليه او سمي في العرف جلالا لاقباله ليشرب بها زيل الجلال واكل الجف
 مع الخلو او غلو موضع الملافة الماء عن الجاسة وسور الجايش التهمة بعدم الشرب
 عن الجاسة والحق بها المصنف في البيان كل منهم بها وهو حسن وسور البغل والحمار
 وهما داخلان في نجاسة الحيوان في الكراهة وانما خصهما بالذكر لانهما وسور
 القارة والحية وكل لا يوكلا اللحم الا اللحم ولذا الزنا قبل بلوغه او بعد مع اظنهان
 للاسلام **الثانية** يستحب البتة عديدين الشرب والبالوعة التي يرمي فيها ما التزم بخمس
 اذرع في الارض الصلبة بضم الصاد وسكون اللام وتحتية قرار البالوعة عن قرار
 الشرب والاي وان لم يكن كذلك كانا الارض رخوة والبالوعة سناوية للشرب
 قرار او مرتفعة عنه فبمع اذرع وصور المسئلة على هذا التقدير يستحب
 الشبا في اربع منها بخمس وهي الصلبة مطلقا والرخوة مع تحية البالوعة وسبع
 صورتين هما سناوية او ارتفاع البالوعة في الارض الرخوة وفي حكم الفوقية المستور
 الفوقية بالجهة بان يكون الشرب في جهة الشمال ولا يجزئ الشرب في جهة البالوعة
 وان تدارت الامع العلم بالارض الى ان يصل اليها من الجسدية البر لا ماله الطهارة
 وعدم الاتصال **الثالثة** الجاسة اي جنبها عشرة البول والغايط من غير المأكول
 بالاصل والغايط ذي النفس اي الدم القوي الذي يخرج من العرق عند قطعه والدم
 والمخ من ذي النفس ميتا كان ام غير ميتا ام يحيا وان اكل لحمه في الميتة منه اي
 ذي النفس وان كل الكلب والخنزير البتان ولجراؤها وان لم تحلبها الحيوة ومياها
 منها وان يابسها في الاسم اما المتولد من احدهما وطاهر فانه ينبع في الحكم الا
 ولو لم يفسد منها فان نفع المائل لا قوي طهرته وان حرم كماله الاصل فها والكافر
 ومردا ان نخل الاسلام مع مجده لبعض ضرورياته وضابطه من انكر الالهية او

في الجاسة والكراهة ويكره سور الجلال وهو المفذى لهذه الالوان بعضها الى ان عليها كحما واشتد عليه او سمي في العرف جلالا لاقباله ليشرب بها زيل الجلال واكل الجف مع الخلو او غلو موضع الملافة الماء عن الجاسة وسور الجايش التهمة بعدم الشرب عن الجاسة والحق بها المصنف في البيان كل منهم بها وهو حسن وسور البغل والحمار وهما داخلان في نجاسة الحيوان في الكراهة وانما خصهما بالذكر لانهما وسور القارة والحية وكل لا يوكلا اللحم الا اللحم ولذا الزنا قبل بلوغه او بعد مع اظنهان للاسلام

الرتبة او بعض ما علم ثبوته من الدين ضرورة والمسك المباح بالامالة والفقاع
 بضم الفاء والاصل فيها ان يظفر بها الشعر لكن لما ورد الحكم فيه متعلقا على التسمية بشئ
 لما اطلق عليه اسم مع حصول خاصيته او اشتباها خاله ولم يذكر المصنف هنا من
 الجاسات العصرية العنبر اذا غلا واشتد ولم يذكر هبثا لعدم وقوفه على دليل
 يقتضي نجاسته كما اصر فيه في الذكرى والبيان لكن سياتي ان ذهابه ليس بغير
 وهو يدل على حكمه بتنجيسه فلا عذر في تركه وكونه في حكم المسكر كما ذكر في بعض
 كتبه لا يقتضي خوله فيه حيث يطلق وان دخل في حكمه حيث يذكر هذه الجاسات
 العصرية **ثبتهما** لاجل الصلوة **عن الثوب والبدن** وسجد الجبهة وعن الاواني
 لا سفلها فيما يتوقف على طهارتها وعن المساجد والضراب المقدسة والصلوات
 المشرفة **وعنه** في الثوب والبدن **عن دم القروح والجروح مع السيلان**
 داما او في وقت لا تسع زمن فوانه الصلوة اما لو انقطع وقتا ليس بها فسادا سفلت
 المقص في الذكرى وجوب ازالة الانشاء الضرر والذي يشهد من الانشاء
 عدم الوجوب مطلقا حتى يبرأ وهو قوي وعن دون الدم البغلي سفلت
 بسعة الخمس اراحو وبعد الاياه البغلي وبعد التسابة ولا منافاة لان مثل
 هذا الاختلاف يفتق في الدرام بضره واحدا وانما يفسد هذا المقدار من
 الدر **غير الدماء الثلاثة** والحق بها بعض الاضباب دم نحر العين لضاعف
 الجاسة ولا يضر فيه وفضية الاصل فيضى دخوله في العمور والعفوة عن هذا
 المقدار مع اجتماعه موضع وفاق ومع لفرقه احوال اجد هذا الخافه بالجمع و
 يكفي في الزايد عن العفو عنه ازالة الزايد خاصة والثوب والبدن يضمهما
 الى بعض على اصح القولين ولو اصاب الدم وجهي الثوب فان تقي من جانب الى
 اخر فواحد والا فاثان واعني المصنف في الذكرى في الوحد مع النسي في
 الثوب والاعتد ولو اصابه ما يبع طاهر فبقائه العفو وعدمه قولان
 في الذكرى والبيان اجد هما الاول نعم بغير التقدير بهما وبقي مما يعف عن
 نجاسته شيان احدهما ثوب المربية للوحد والثاني ما لا يمس صلوة الرجل فيه
 لكونه لا يضر عورته وسياتي في حكم الاول في لباس الصلوة واما الثاني فلم يذكر

في الجاسة والكراهة ويكره سور الجلال وهو المفذى لهذه الالوان بعضها الى ان عليها كحما واشتد عليه او سمي في العرف جلالا لاقباله ليشرب بها زيل الجلال واكل الجف مع الخلو او غلو موضع الملافة الماء عن الجاسة وسور الجايش التهمة بعدم الشرب عن الجاسة والحق بها المصنف في البيان كل منهم بها وهو حسن وسور البغل والحمار وهما داخلان في نجاسة الحيوان في الكراهة وانما خصهما بالذكر لانهما وسور القارة والحية وكل لا يوكلا اللحم الا اللحم ولذا الزنا قبل بلوغه او بعد مع اظنهان للاسلام

لانه لا يعلو بدن المصلي ولا توبه الذي هو شرط في الصلوة مع مراعاة الاحتياط
ويغسل الثوب من بين يديه عصر وهو كغير الثوب بالعناء لاخراج الماء
 المغسول به وكذا يعتبر العصر بعدهما ولا وجه لتركه والتثنية منصوبة في البول
 وحمل المصنف غيره عليه من باب مفهوم الموافقة لان غيره اشد نجاسة وهو ثم
 بل هي انا ما وينا واضعف حكما ومقنع غفر عن قليل الدم دونه فلا كفا بالمره
 في غير البول قوي عملا باطلاق الامر وهو اختيار المصنف في البيان جز ما وفي
 الذكرى والذكر وسر بغير من الردد وليست في ذلك بول الرضيع فلا يحس عصره
 ولا تعد غسله وهما اثباتان في غيره **الا في الكثير والحار** بنا على عدم اعتبار
 كثرته فيسقطان فيهما ويكتفي بحمد وضعيهما مع اصابه الماء لحمل النجاسة و
 زوال عيناها **ويصبت على البدن من بين يديه** على اعتبار التقدم مطلقا
 وكذا ما اشبه البدن مما انفصل الغسالة عنه بهوله كالحجر والخشب **وكذا الاناء**
 وزيدان فيكفي صب الماء فيه بحيث يصيب الشجر واغصانه ولو باله لا تعود النجاسة
 الا ظاهرة سواء في ذلك المثبت وغيره **فان وقع فيه اى في الاناء كلب** ان شربنا
 فيرطبنا **قد علمنا** اى على الفسطين بالماء **مسحه بالتراب** الظاهر وغيره
 مما اشبهه وان تعدد او خيف فنادى الحول والنجاسة ولو وقع لطعمه الاناء دون مباشرته له
 بنا بر اعضائه ولو تكرر البولغ نداخل كغيره من النجاسات الخمسة وفي الاثنان يغتسل
 ولو غسله في الكثير كغسل المره بعد الغفر **ويستحب السبع** بالماء في البولغ خروجا
 من خلاف من اوجها وكذا يستحب السبع **في الغارة والخزير** للامر بها في بعض الاخبار
 التي نهضت حجة على الوجوب مقتضى اطلاق العبارة الاجتزاء فيهما بالمرتين كغيرهما
 والا فوي في ولوغ الخزير وجوب السبع بالماء لصحة روايته وعليه المص في باقي
 كتبه **ويستحب الثالث في الباقي من النجاسات** الحرة في بعض الاخبار **والغسالة** وهي الماء
 المنفصل عن محل المغسول بنفسه او بالعصر **كالجل قبلها** اى قبل خروجه من مكان الغسالة
 كانت من الغسالة الاولى وجب غسلها اصابته تمام العدد او من الثانية فنقط في
 وهكذا وهذا يتم فيما يغسل من بين لاصح خصوص النجاسة انا المخصوص كالولوغ فلا لا
 الغسالة لا شيء ولو غا ومن ثم لو وقع لغا به في الاناء بغيره لم يوجب حكمه وما ذكر

وما يشق فلعنه وعين

بعضه بالاناء في البولغ

المصاحود الا في المسئلة وفيه ان الغسالة كالحل قبل الغسل مطلقا وفيه
 بعد فكون طاهر مطلقا وفيه بعد ما وليست في ذلك ما الاستحالة
 فغسلها طاهرة مطلقا ما لم يغير النجاسة او يصيب نجاسة خارجة
 حقيقة الحدث المسمى منه او محله **الى بعد المطهر عشرة الماء** وهو مطهر
مطلقا من سائر النجاسات التي قبل التطهير **والارض تطهر باطن النعل** وهو
 الملاصق للارض **واسفل القدم** مع زوال عين النجاسة عنها بما بالمشي ذلك
 وغيرهما والحج والرمل من ارضا الارض ولو لم يكن النجاسة حرم ولا يطويه
 كفي مسمى الامساس ولا فرق في الارض بين الجافة والرطبة ما لم يخرج عن اسم
 الارض وهل يشترط طهارتها وجهان واطلاق النعل والغوى يغني عنده و
 المراد بالنعل ما يجعل اسفل الرجل للشي وقاية من الارض ونحوها ولو من خشب
 خشبة لا قطع كالنعل **والتراب في الولغ** فانه جزء للظهير وهو مطهر في الجملة و
الجسم الطاهر غير التزج ولا الصفي في غير الشعلي من الغايط والشمس ما جففته
 باشرافها عليه وزالت عين النجاسة عنه **من الحضرة والبوارى** من النقول **وما لا يقل**
 عادة مطة من الارض والنبات والاشياء الابواب المثبتة والاولاد الداخلة
 والاشجار والقواكه الباقية عليها وان كان قطافها ولا يكفي تخفيف الحادة لانها لا
 تتشمس ولا الهواء المنفرد بطريقا ولا يتم لا يضر انضمامها اليها ويكفي في طهر الباطن
 الاشراف على الظاهر مع جفاف الجميع بخلاف المتعدد للتلاصق اذا اشرف على بعضه
والثاني ما اشبهه وماذا اودخا نا اخرقا واخر في ارجح القولين وعليه المص في غير البا
 وفيه قوي قول الشيخ بالظهور فيها **ونقص** بغيره من المص من وكما يطهر الشرب
 فكذا فانه والاشجار والنبات وما يعجب حاله **وهذا** على العصر مطهر
 للثالث اخر على القول بنجاسته والالات المزاول **والاستحالة** كالنية والعذرة
 تصير باودود او النطفة والعلمة تصير حوا غير الثلاثة والماء الخبز ولا يجوز
 ما كور لبنا ونحو ذلك **ولقد** بالخرق **وكذا** العصر بعد غلبته واشتداده و
 الاسلام مطهر لبدن المسلم من نجاسته الكفرية وما ينضاه من شمر ونحوه لا غير
 كشيائه وتطهر العين **والانف** الغي باطنها وكل باطن كالأذن والفرج بزوال العين

الرتبة مع بقا الموالاة واسقط المصنف غير الكتاب الرئيس بين الرجلين موالاة
 في قوله بحيث لا يحفل السابق من الاعضاء على العضو الذي هو فيه مطلقا على الشهر
 الاقوال المعنى في الحذف الحسنى التقديري ولا فرق فيه بين العام والناسي و
 الجاهل **قوله** التواتر وهو ذلك التواتر في الوجود وخبره واصبح ونحوها وافضله
 الغصن الاخضر واكله الادراك ومجمله قبل غسل الوضوء الواجب التندب كما مضى
 ولو اخرج منه اجزاء واعلم ان التواتر سنة مطلقا ولكنه يتأكد في موضع منها الوضوء
 والصلوة وقراءة القرآن واصفرار لسان وضوء التسمية وصورتها بالسمعة وباق
 ويصح انما عنها بقوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ولو قصر على
 الله اجز اوليها ابتداء كما حيث ذكر قبل الفراغ كالأكل وكذا لو تركها عذبا وغسل
 اليد من الرذنين مرتين من حدث النورم والبول والغايط لا من مطلق الحدث كما روي
 على المشهور وقيل من اولين مرة وبه قطع في الذكرى وقيل مرة في الجميع واذا روي في الغلبة
 وفيه التفصيل الى المشهور وهو لا يفرق ولا اجتمع في الاستنباط ان يخلط بين
 والادخل الاقل تحت الأكثر ولكن الفصل قبلها لهما الاماء الذي يمكن الاعتراض
 الجائز الوهمية واعتدلا ولا يعتبر كون الماء قليلا لا طلاقا للصحة فلا يخلط
 اعتراف المصنف وهو ان الماء الفروا دارنه فيه والامتنان وهو جوده الى حال
 الاثني تليها بان يفعل كل واحد منهما ثلثا ولو بغيره وثلاث افضله كذا يستحق به
 المصنف اجمع على الاستنساخ والعطف بطلوا ولا يقضي بوضوئية الصلاة الثلاث بعد
 تمام الفسلة الاولى في المشهور وانكرها الصدوق في الدعاء عند كل فعل من الافعال الوا
 والمسحبة المتقدمة بالماء ثور وبناء الرجل في غسل اليدين بالظهور وفي الفسلة الثا
 بالبطن عكس المرأة فان السنة لها البناء بالبطن والختم بالظهور كذا ذكر الشيخ
 عليه المصنفنا وجامعا والموجود في النصوص بناء الرجل بظهور الذراع والمرأيا
 من غير فرق فيما بين الغسلتين ويخير الخلفي بين البناء بالظهور والبطن على المشهور
 وبين الوظيفين على المذكور والثالث في أي في الوضوء في اثناة يستأنف والمراد
 بالشك فيه نفسه في اثنا الشك في نيته لانه اذا شك فيهما فافضل عدلها ومع
 ذلك لا يعتد بما وقع من الافعال بدونها وهذا صدق الشك في اثناها واما الشك

في انه هل يؤمن او هل شرع فيه ام لا فلا يصور تخلفه في اثناة وقد ذكر المصنف في
 الشك في النيّة في اثنا الوضوء وانه يستأنف في ريعه بالشك في الوضوء لانهما والشك
 فيه بالمعنى المذكور بعد اي بعد الفراغ لا يلتفت كما لو شك في غيرهما من الافعال و
 الشك في البعض ياتى اي يترك البعض الشكوك في اذ وقع الشك على حاله اي حال الوضوء
 بحيث لم يكن فرغ منه وان كان قد غابا ونفذت البعض مع الجاهل والاعضاء السابعة
 عليه فيعد لغوات الموالاة ولو شك في بعضه بعد انقائه عنه وفرغه منه لا يلتفت
 والحكم منصوص منقول عليه والثالث في الطهارة مع تيقن الطهارة من حدث محدثا لانه عدم
 الطهارة الثالث في الحدث مع تيقن الطهارة من طهرتها باليقين والثالث فيها اي في
 المتأخر منها مع تيقن وقوعها بعد شكها في الاحتياط لانه لو تيقن من الاحتياط والتأكد
 حكما اخر هذا هو الاقوى والمشهور ولا فرق بين ان يعلم حاله قبلها بالطهارة او بالحدث
 او بالشك وبما قيل انه يأخذ مع علمه بحاله ضدها علمه لانه ان كان منطهر افضله
 نقص تلك الحالة وشك في ارتفاع الناقض يجوز ان يقاوب الطهارة به وان كان محتملا
 علم انقائه عنه بالطهارة وشك في انقائها بالحدث يجوز ان يقاوب الأحداث و
 يشك بان السيفين جاز في ارتفاع الحدث السابق اما الاخير السيفين ونوعه فلا يجوز
 تقاوبه لثله مكافئ لتأخر عن الطهارة ولا مرجح ولو كان المتحقق طهارة رافعة وقيل
 بان الجهد لا يرفع او قطع بعدهم توجه الحكم بالطهارة في الاول كما انه لو طهر عدتقا
 الحديثين بحسب طهارة في هذه الصورة تحقق الحكم بالحدث في الثاني لانه خارج عن
 موضع النزاع بل ليس بحقيقة الشك في شيء الا بحسب استدلانه وبهذا يظهر ضعف
 القول باستصحاب الحالة السابقة بل بطلانه **قوله** في الخلق من العورة قبل
 ودبره عن ناظر محترم وترك استقبال القبلة بمقادير يدينه ودبرها كذلك في
 البناء وغيره وغسل البول بالماء مرتين كما مر وكذا يجنب الغايط بالماء مع التعد
 البخرج بان تجا وزحوا شيعروا ان لم يبلغ الاية ولا يبعد الغايط المخرج ولا تخرج
 طاهرة جافة فالعلة للجائز انكاره لم يستنج بها بحيث تجتنب به او بعد طهارتها
 ان لو ترك انكارا ونجست ولو لم يخرج كالكلمة للعداء بعد ذلك المحل كمن غير
 اعتبار الطهر فصاعدا عن الثلثة ان لم يبق المحل لها او شبهها من ثلث خرق او
 خرقا ايعاد ونحو ذلك من الاجناس والقاعدة للجائز غير المحترمة ويعتبر العدة

في ظاهر النص وهو الذي يفيض مطلقا والعبارة فلا يجرى والنجاسة الثلث وقطع
في غير الكتاب باخراته ويمكن ادخاله على من يجرى في شئها واعلم ان الماء يخرج مطلقا
بل هو افضل من الاجزاء على تقدير اجزائها وليس في عبارة هنا ما يدل على اجزاء الماء في غير
التعدي نعم يمكن استفادته من قوله سابقا الماء مطلقا ولعله اجزاء به ويجوز ان
عن اننا نرى بحيث لا يري ناسا بالنبي فانه يترك على بول ولا غطاء والجميع بين المطهرين
الماء والاجزاء معتد بها للاجتماع في التعدي وغيره من الغرض في النزاهة والاعين ولا
على تقدير اجزاء الحجر يظهر من اطلاق المطهر استبعاد من الاجزاء يظهر ويمكن تأويله
لحصول الغرض ترك استبعاد اجزاء التبريد والشمس والقمر والفرج اما جهتها فلا بأس وترك
استبعاد الرج واستبعادها بالبول والغايطة لا طلاق الحجر ومن ثم اطلق المصنف ان قد
في غيره بالبول وتغطية الرأس ان كان مكشوفاً خذ من وصول الراية النجاسة التي
وروي التمتع معها والدخول بالرجل اليسرى ان كان بنا ولا جعلها اخر ما يفعله
الخروج بالرجل اليمنى كما وصفناه عكس المجد والدعاء في احواله التي رد استبعاد البقاء
فيها وهي عند الدخول وعند الغسل وروية الماء والاستنجاء وعند مجب طهنة اذا قام
من موضعه وعند الخروج بالثاوير والاعتماد على الرجل اليسرى في اليمنى والاستبراء
وهو مطلب بله الحل من البول بالاجتهاد الذي هو مع ما بين المقعدة واصل الغيب
ثلاثا ثم نزهة ثلثا ثم عصر الحشفة ثلثا والتخفيف ثلثا حال الاستبراء نسبة المقعد والذكر
الى سلا ولعدم خوفه على ما خذ والاستنجاء بالثاوير لانها موضوعة للاذنى كما ان
اليمن تدل على كمال الوضوء ويكره باليمن مع الاختيار لانه من الجفاه ويكره البول
فايما خذ من تخيل الشيطان ومطعمها به في الهواء للنهي عن وفي الماء جاريا والكل
للتعليل في اخبار النبي بان الماء اهلا فلا يؤذيهم بذلك والحديث في الشارع وهو
المسلوك والمشرع وهو طريق الماء للوارد والقاء بكسر الفاء وهو ما امتد من جوار
الدار وهو حرمها خارج المملوك منها والملعن وهو مجمع الناس ومنزلهم اوقارعة
الطريق او ابواب الدور تحت الشجرة المثمرة وهي ما من ثنائها ان تكون مشرفة وان لم يكن
كذلك بالفعول عمل الكراهة ما يمكن ان يبلغه الثمارة عادة وان لم يكن تحتها وفي
النزال وهو موضع الطل المعذل لئلا يلهو وما هوام منه كالحل الذي يجرعون الله و
ينزلون به من فاه يفر اذا رجع والحج بكسر الجيم وفتح الحاء والزاء المهملين جمع حجر

بالضم فالتكون وهي بون الحثار والتوال حاله روي انه يورث الحجر والكلالة ولا
يذكر الله تعالى ولا كل والشرب لما فيه من المهانة والحجر ويجوز حكاه اذا كان اسمعه
على المشهور وذكر الله لا يتعلم اجمع خروج الحيض عنه ومن ثم حكاه المصنف في الذكر
بقوله وقيل وقراءه اي الكري وكذا مطلق جهاد الله وشكره وذكره لانه حسن على كل حال
وللضرورة كالنكاح الجاهل فوتمها لواخره الى ان يخرج ويستثنى ايضا الصلوة على
النبي واله عند ما ج ذكره والجدله عند انقطاع من منه ومن غيره وهو من الذكر ورتبها
قبل استباحة التيميم من ايم ولا يخفى وجوبه التام وان كره التلام عليه وفي
كراهته رده مع تاديب الواجب من غيره وجهان واعلم ان المراد بالجزاز في حكاية الاذن
وما في معناه الاعتراف به مستح لا يلو ي طرفاه والمراد منه هنا الاستحباب لا نهضاد
لا يقع الا بالحاجة وان وقعت مكروهة فكيف لا انتفى الكراهة **الفصل الثاني**
في الغسل وموجبه سنة الجنازة بفتح الجيم والحيض والاستحاضة مع غسل العضة سواء
سال عنها ام لا لانه موجب في الجملة والنفاس من الميت الجسد في حال كونه اذ ميتا
الشهيد والمعموم ومن ثم غسله الصحيح وان كان متقدما على الموت كما قد قيل
فقتل السبب الذي اغتيل له وخرج بالادى غير من الميتات الحيوانية فانها وان كانت
نجسة الا ان سفلها لا يوجب غسل بل هي غير ما من الجنازة في اصح القولين وقيل يحجب
غسل ما تمها وان لم يكن بطوبى والموت الممهور شرعا وهو موت السار ومن عكس غير
الشهيد وموجب الجنازة شيان احدهما انزال السبي بقطعة ونوما والثاني في غير **الفصل**
وما في حكمها كغيرها من مقطوعها قبل او بعد اذى وغيره حيا وميتا فاجاد
قابلا انزال الماء او لا ومتى حصلت الجنازة لم تكلف باحدا من تغلف به الاحكام للذكور
فيحرم عليه قراءه العزائم الاربع وابطاؤها حتى البسلة وبعضها اذا قصدها لاحدا
واللبث في المناجاة مطلقا والجواز في المسجدين الا عظمهن بمكة والمدينة ووضع تبي
فيها الى المناجاة مطلقا وان لم يسلم لم الوضع للثب بل لو طرحه من خارج ويجوز
الاخذ منها ومس خط المحض وهو كلاله وحروم المفردة وما قام مقامها كالشدة
والهجر يجرى من يد نخلة الجوة واسم الله نعم مطلقا واسم النبي واحد لا ثمة
التميم المقصود بالكتابة ولو على درهم او دينار المشهور ويكره له الاكل والشرب
حتى يتوضأ ويتوضأ فان كل قبل ذلك خفيف عليه البرص ويدي

نيزورث الفقر وينعقد بعد الأكل والشرب مع الترابي عادة لا مع الانضال
النوم لا بعد الوضوء غايته هنا إيقاع النوم على الوجه الكامل وهو غير صحيح أمّا
لأن غايته الحدثا ولأن المنيح للجنب هو الغسل خاصة والخصاء بغيره وغيره
كذا يكره له أن يجنب وهو مختص بقراءة ما زاد على سبع آيات في جميع أوقات
جانبه وهل صدق العدة بالآلة المذكورة سبقا وجهان الأول أن الساجدة غير المتكلمة
بأن يكون المصلي بغيره فيدخل من أحدهما ويخرج من الآخر وفي صدقه بالواحد من غير
مكث وجهه فغير لير له التردد في جوانبه بحيث يخرج عن الجنبان وواجبه التمسك
الفصل في ضلعه متفرقا وفي اعتبار الوجوه الاستباحة والرفع ما قرره من أجزاء الجنب من الرأس
ومن الرقبان كان مرتبا وكجزء من البدن ان كان منسجا بحيث يتبعه الباقي في غير هذه
الرأس والرقبة ولا ولا يوجب بينهما لا يضاف به عضو واحد ولا يوجب في نفس أعضاء
الغسل بل بينهما كالأعضاء مع الوضوء بخلاف غسله فانه فيها وبينها ثم غسل الجنبان
ثم الاستبراء وصفناه والعورة تابعة للجانبين ويجب إدخال جزء من كل عضو من
باب المدونة كالوضوء وتحليل ما نع وصول الماء إلى البشرة بأن يدخل الماء خللا إلى البشرة
على وجه الغسل ويستحب الاستبراء للمنفرد لا لطلق الجنب لئلا يثر الماء الخارج ثم بالاجتهاد
بما تقدم من الاستبراء وفي استحبابه به المرأة قول فتستبرئ عرضا أمّا بالبول فلا
الخروج من المضضة والاستنشاق كما مر بعد غسل اليدين ثلاثا من الزندين وعليه
في الذكرى وقيل من المرفطين وأما في النظية وأطلق في غيرها كما هنا وكلاهما
مود للسنه وان كان الثاني أولى والمؤاكلة بين الأعضاء بحيث كلما فرغ من عضو شرع
في الآخر وفي غسل نفس العضو ما فيه من السارعة إلى التحير والتحفظ من طريان الفسد
ولا يجنب في الشهوة إلا لفارس كصيق وقت العبادة المشروطة به وخوف فحشاء الحش
للمستحاضة ونحوها وقد يجب كذلك لأنه راجع ونقص المرأة الظاهر يرجع ظفيرة و
هي العقبة المجدولة من الشعر وحض المرأة لأنها مورد النقص والافا لرجل كذلك
الواجب غسل البشرة دون الشعر وأما استحباب النقص لا ينظروا والنقص تثليث الغسل
لكل عضو من أعضاء البدن الثلاثة بأن يغسله ثلاث مرات ضلعه أي الغسل بجميع
الذي من حلة تثليثه بضع لا يزيد وقد روي عن النبي أنه قال للوضوء بمد الغسل
بضائع وسياق أقوام يستقلون ذلك فاولئك على خلاف سني والثابت على

مع في حيزه القدر ولو وجد الجنب لا تزال بلا مشيتها بعد الاستبراء بالبول
أو لاجتها ومع تعدده لم ينفذ وبدونه أي بدون الاستبراء بأحد الأمرين يقتل
ولو وجد بعد البول من دون الاستبراء بعد وجب الوضوء خاصة أمّا الاجتهاد
بدون البول مع امكانه فلا حكم له والضلوة السابقة على خروج البول المذكور صحيحة
حكم السابق والخارج حدث جديد وان كان قد خرج من محله إلى محل آخر وفي حكمه ما لو
خرج وجهه فامسك عليه وصلى ثم أطلقه ويغسل الزنبيين الأعضاء الثلاثة بالارتقاء
وهو غسل البدن اجمع دفعة واحدة عرفية وكنا ما شبهه كالوقوف تحت المجرى و
المطر الغزيرين لأن البدن يصير به عضوا واحدا ويغسل الغسل الجنابة بالحدث
في ثابته على الأقوى عند المتصوفة وجماعة وقيل لا أثر له مطلقا وفي ذلك يوجب الوضوء
خاصة وهو لا يوجب قد حققنا القول في ذلك برئاله مفردة أمّا غير غسل الجنابة
من الاعتناء فيكم اتامه مع الوضوء قطعا وربما خرج بعضهم بطلانه كالجنبات وهو
ضعيف جدا **فإنما الحيض** فهو ما أي الدم الذي تراه المرأة بعد كل أربع سنين هلال
وقيل كالتسعين سنة ان كانت امرأة قشيرة وهي النسبة بالآلة النضر كانه وهو
اعمر من التسعين سنة فمن علم انسابها إلى قرش بالابنة حكمها بالافا لا صل عدم كونها
منها او بنطية منسوبة إلى النبط وهم على ما ذكر الجوهري قوم يميزون البطائح بين
العراقين والحكم فيها مشهور ومستند غير معلوم واعترف المتأخرين بعدم وقوفه فيها
على نص ولا صل فيضي كونها كغيرها ولا يمكن كذلك فالجواب من سنه مطلقا غايته
حيضها وأقله ثلثة أيام متوالية فلا يكفي كونها في حلة عشرة على الأربع عشرة
أي ما زاد عنها فليس بحيض إجماعا وهو أسود أو أحمر حار له دفع وقوة عند خروجه
فالمباقي بالغاليل يستدج فيما أمكن كونه حيضا فانه يحكم به وان لم يكن كذلك
كأنه عليه بقوله ومتى يمكن كونه أي الدم حيضا بحسب اللمزة بأن يكون بأ
غيره لانه ومدة بان لا ينقص عن ثلثة ولا يزيد عن عشرة ودوامه كونه إلى ثلثة
وصفه كالقوي مع التميز وحله كالجانبان اعتبرناه ونحو ذلك حكم به وأما
اعتبار المكان بعد استقراره فيما يتوقف عليه كأيام الاستظهار فان الدم فيها
يمكن كونه حيضا إلا أن الحكم به موقوف على عدم عبور العشرة ومثله القول في أول
روايه مع انقطاعه قبل الثلثة ولو تجاوزت الدم العشرة فذا العادة الحاصلة

الدم مرتين اخذوا انطاما سواء كان في وقت واحد بان ذات في اول الشهرين
سبعة مثلام في وقتين كان ذات السبعة في اول شهر واخوه فان السبعة تصير ما
وقته وصدية في الاول وصدية في الثاني فاذا تجاوزت عشرين تاخذها في العادة
تجعلها خضرا والفرق بين الغادتين الاتفاق على تحيض الاولى وفيه الدم والخلابة
في الثانية فبقيت انما في المصطرة لا تحيض الا بعد ثلثة ولا تقوى بها كالأولى
لوانها وقتا خاصا بان ذات في اول شهر سبعة وفي اول اخر ثمانية في مضرته
لا ترجع اليه عند النجاسات والوقت تحيضها برؤيته فيه بعد ذلك كالأولى
يجز ذلك المصطرة وذات التميز وهي التي ترى الدم يومين او اياما تاخذ بان تجعل
القوى خضرا والضعيف سخا من بشرط عدم نجاسة وصدية طلة وكثرة وعدم قسوة
الضعيف وما يضاف اليه من ايام التقاء عن اقل الطهر وبقية القوة ثلاثة الكون
فالاسود قوي الاحمر وهو قوي الاصفر وهو قوي الاكبر والاربع
فذا الراجحة الكريمة قوى بالاراجحة له وما له بالرجح الضعف والقوام بالخروج
الريق وذو الثلث قوى في الاثنين وهو قوى في الواحدة وهو قوي العادة ولو
استوى العدد وان كان مختلفا فلا تميز وحكم الرجوع الى التميز في المبدأ الكبير
الغال وفحتها وهي من لئيمتها عادة اما لا يبتدئها او بعد مع اختلافه فعدا
ووقتها والمصطرة وهي من نسيب فادتها وقتا او صرنا او معا وبها اطلقت على ذلك
وعلى من تكررها الدم مع عدم استقرار العادة وتخص المبدأ على هذا بمنزلة انه اول
من الاول شهر ويظهره في الاختلاف في رجوع ذات القسم الثاني من المبدأ
عادة اهلها وعلمه ومع هذه اي فقد التميز بان اتخذ الدم المتجا وزلونا وصفه
او اختلافه لم يحصل شرطه تاخذ المبدأ عادة اهلها واقاربها من الظروف او
احدها كاختلاف العمة والحالة وبناتهن فان اختلفن في العادة وان غلبت بعضهن
فاقربها وهي من قاربها في السن عادة واعتبر المقام في ثلثة فبهن وفي اهل الخاد
البلد لا اختلاف لا مزج باختلافه واعتبر في الذكر ايضا الرجوع الى اكثر عمة
الاختلاف وهو اجد وانما اعتبر في الاقران الفقدان دون الامل مكانة فبهن
دونهن اذ لا اقل من الام لكن قد يفقد الفقدان بموتهن وعدم العلم بما دهرن
فلذا اعتبر في غيرهن بالفقدان ولا اختلاف فيهما فان فقدن الاقران او اختلفن

المصطرة في الرجوع الى الروايات هي عشرة ايام من شهر وثلاثة من اخره في
الابتداء بما شاءت منهن او سبعة سبعة من كل شهر او ستة ستة في ذلك
وان كان لا فضل اختيار ما يوافق مزاجها منها فخذت الزاج الحار السبعة
البارد السنة والمنتوسط الثلثة والعشرة وتخير في وضع ما اختار به حيث شاء
من اياما لدرمان كان الاولى الاولى ولا اعتراض للزوج في ذلك هذا في الشهر الاول
انما بعد فاختار ما يوافقها وقتا فاذ انسيب المصطرة الوقت والعدد معا اما لو
نسيب احدهما خافض كان الوقت اخذت العدد كالروايات والعدد جعلت تنقيت
من الوقت جميعا او لا او اخر او ما بينهما واكمله باحدى الروايات على وجه يطابق
ذكرت اوله اكمله ثلثة متبينة واكمله بعدد مروي واخره تخفيض يومين قبله
وقبلها تمام الرواية او وسطه المحفوظات وبين وانه يوم حصة يومين واخا
رواية السبعة لطلب الوسط او يومان حصة ما بينهما فبنت رابعة واخا
رواية السنة فجعل قبل المنقش يوما وبعد يوما او الوسط بمعنى الاثنى مطلقا
حصة يومين متبينة واكملت احدى الروايات متقدمة او متاخرة او بالتفريق ولا
فرق هنا بين تبين يومين او زيد ولو ذكرت عدة في الجملة فهو المتبينة خاصة واكمله
باحدى الروايات قبله او بعده او بالتفريق ولا احتياط لها بالجمع بين التكميلات
عندنا وانما زعمه ويجوز عليها اي على الخاص مطلقا الصلوة واجبة ومنه وبنو
الصوم ونقصه دونها والفارق النص لا مشقتها بتكررها ولا غير ذلك والطواف
الواجب المندوب وان لم يشترط فيه الطهارة لم يحرم دخول المسجد مطلقا عليها ومسك
القرآن وفي معناه اسم الله ثم واسما الانبيا والامة عليهم السلام كما تقدم ويكره حمل
ولو بالعلقة فلهما شيهتين وبين سطورهما كالحجب يحرم عليها اللبس في المناسبات
غير المحرمين وفيها يحرم الدخول مطلقا كما مر وكذا يحرم عليها وضع شيء فيها كالحجب
وقراءة الغرايم وابضا ضما وطلاقها مع حضور الزوج او حكمه ودخولها وكونها
حائضا او لا صحيح وانما اطلق لغيره في الجملة وحل التفصيل بالطلاق وان غلبت الحائض
ووطوها قبل غامدا عالما فيجوز الكفارة لو فعل احتياطا لا وجوبا على الاقوى وكفا
عليها مطلقا والكفارة بدنية اذ هي في الضرورة في الثلثة لا في ثمة

في الثلث الثامن ربعة في الثلث الاخير وتختلف في ذلك باختلاف العادة وما في حكمها
من التميز والروايات فالاولان اول ثلث السن والوسطان وسط والاخيران
اخر وهكذا ومصرفها ستمائة الكفارة ولا يعبر فيه القعدة ويكره لها قراءة باقي القرآن غير
الغزائم من غير استثناء للسمع وكذا يكره له الاستسناج بغير القبل بما بين السرة والركب
ويكره لها اغتساله عليه الا ان يطلبه فينبغي الكراهة عنها لوجوب الاغتسال ونظر
من العبارة كراهة الاستسناج بغير القبل مطلقا والمعروف طأ ذكرنا ويستحب لها الجلو
في مصلحتها ان كان لها محل بعد لها ولا في حث ثا بعد الوضوء النوى به القرب و
الاستسناج وتكراره ثم بعد الصلوة لبقاء التمرين على العبادة فان الخير حاد ويكره لها
المضاربة بها وغيره كالحجبة ترك ذات العادة المستقرة وقما وعدة او وقتا خاصا
العبادة المشروطة بالطهارة برؤية الدم اما ذات العادة العدمية خاصة فهي الخطر
في ذلك كما سلف غيرهما من المبداء والمضطرة بعد ثلث احتياطا ولا فوى جواز تركها
برؤية ايضا خصوصا اذا اظننا حضا وهو اختياره في الذكرى والفصل في كتابين
الجواز مع طهارة خاصة ويكره وطؤها قبل بعد لا يقطع قبل القبل على الاظهر
للصدوق رحمه الله حيث حرمه ومسنند القولين الاختيار المختلف ظاهر او المحل
الكراهة طريق الجمع والاية ظاهرة في التحريم فالبلة للثا ويل ونقض كل صلوة كانت
من فعلها قبله ان مضى من اول الوقت مقدار فصلها وفصلها بغيرها مما ليس بها
لها طاهرة او فصل ركعة مع الطهارة وغيرها من الشرايط المفقودة بعد واما
الوضوء ففيه ما اى الدم الخارج من الرحم الذي ياد على العشرة مطلقا والعادة يستمر
الى ان تجاوز العشرة فتكون نجسا وذاها كاستغناء عن كون التاب عليها بعد العادة تحتا
او بعد الثايس بلوغ الحائض او السنين على التفصيل او بعد النفاس كما لم يوجد بعد
العشرة او فيها بعدا بالعادة مع تجاوز العشرة اذا ارتحل له نقاء اقل الطهر او
ايام العادة في الحيض بعد مضى عشرة فضا عدا من ايام النفاس ويحصل فيه تميزا
ودمها اى استحاضة اصفر بارد رقيق فا ترى يخرج بتناقل وفور لا يدفع غالبا و
مقابل الغالب ما تجدد في الوقت المذكور فانه يحكم بكونه استحاضة وان كان بصفة
دم الحض لعدا ما كانه ثم الاستحاضة تقسم الى قليلة وكثيرة ومتوسطة لانها اما ان

لا تغسل القطنة اجمع ظاهرا وباطنا او نفسها كذلك ولا يسيل عنها بنفسه الى غير
او يسيل عنها الى الخرفة فان لم تغسل القطنة شوفا لكل صلوة مع تغييرها القطنة بعد
الغفوة عن هذا الدم مطلقا وغسل ما ظهر من الفرج عند الجلوس على المذبح وانما
تركه لانه اذا لم يغسله علم فاسلف ما يغسلها بغير سيل يزيد على ما ذكر في الحالة
الاولى الغسل للصبح ان كان الغسل قبلها ولو كانت طاهرة فلهذه على الفجر واجزأت
للصلوة ولو تأخر الغسل عن الصلوة فكل اول وما يسيل عليه جميع ما وجبت له الحائض
ويزيد عنهما انها تغسل ايضا للظهورين تجمع بينهما به ثم الغسلان كذلك وتغير الخرفة
فيما اى في الحائضين الوسيط والاخيرة لان الغسل وجب طوبى ما لا صق الخرفة من
القطنة وان لم يسيل اليها فحجس ومع السيلان واضح وفي حكم تغييرها تطهيرها وانما
يجب الغسل في هذه الاحوال مع وجود الدم الموجه قبل فعل الصلوة وان كان في غير
وقتها اذ لو كان قد غسلت له بعد كما يدل عليه خبر الضحا في ربهما قيل باعتبار
الصلوات لا شاهد له واما النفاس بكسر النون فدم الولادة محض بانها رن
خروج جزء وان كان منفصلا عما بعد دمها او مينا فتوادى وان كان مضغ
مع اليقين اما العلقه وهي القطعة من الدم الغليظة فان فرض العلم بكونها مينا
فتوانسان كانه مينا نفاسا الا انه بعيدا وبعد ما بان يخرج الدم بعد خروجه
ولو تعد الجزء منفصلا او الولد لكل نفاس وان اتصل وتداخل منه ما انفك فيه
واختار بالقيدين عما يخرج قبل الولادة فلا يكون نفاسا بل استحاضة الا ان كان
كونه حضا واطله مستمرا وهو وجوده في لحظة فيجب الغسل بانقطاعه بعدها ولو لم
تروما فلا نفاس عندنا والكثرة فدم العادة في الحيض المعتادة على تقدير نجاستها والعشر
والا فاجمع نفاس وان تجاوزها كالحيض فان لو تكن عادة فالعشر اكثر على المشهور
واما تحكم به نفاسا في ايام العادة وفي مجموع العشر مع وجوده فيها او في طرفيها اما
لو تاه في احد الطرفين خاصة اوفيه وفي الوسط فلا نفاس لها في الحائض عنه متقدما
ومتاخرا بل في وقت للدم والدمين فضا عدا وما بينهما فلوراث اوله لحظة واخر
لما ادتها فاجمع نفاس ولو تاه اخرها خاصة فهو النفاس ومثله رؤية المبداء
والدمية في العشرة بل المعتادة على تقدير انقطاعه عليها ولو تجاوزها وجد منه

في العادة وما قبله الى اول زمان الروية خاصه كما لو رايه في العادة مثلا و
سابعها المعتادتها واستمر الى انجا والشرع ففاسها الا ربعها الاخير من السبعة
خاصه ولورانه في السابع خاصه ونجا وزها فهو النفا خاصه ولورانه من اوله
والسابع ونجا وزها العشرة سواء كان بعد انقطاعه ام لا فالعادة خاصه نفاس ولورانه
وبعد العادة ونجا وزها اول خاصه نفاس وعلى هذا الفياس وحملها كما يحسن في الحكم
الواجب والمنسوبة والمكرهه وبقاؤها في الاقل والاكثر والتلا على الباق
فانه محض الحايض يسوق لالة النفا من الحمل وانقطاعه العدة بالحض دون النفا
غالبا ويجمع الحايض الى عاداتها وعادة نساها والزوايا في التمييز ونها وتخصر
النفا من عدم اشراط اقل الظهور بين النفا من كالتوا من خلاف الحائضين ويجب
الوضوء مع غسلها متقدمة عليها او متاخرا وبسبب قلة وتغير فيه بين نية الاستنابة
والرفع مطلقا على اصح القولين اذا وقع بين النفا لاقطاعه **واما غسل المس لمس اليد**
النجس فيجد البرد وقبل التطهر تمام الغسل فلا غسل منه قبل البرد وبعد الموت في
وجوب غسل العضو الا من قولنا ان جوده ما ذلك خلافا للمصنف وكنا لا غسل
بمه بعد الغسل وفي وجوبه بمس عضو كل غسلة قولنا ان اخرا المقصره الله قد
وفي حكم التجرؤ المشتمل على عظم والمباينة من محم والعظم المحرر عند المصنف
استناد الى وزن الغسل معه وجودا وعدما وهو ضعيف ويجب فيه اي غسل
النس للوضوء قبله او بعده كغيره من اغتسال الحايض الجنازة وفي قوله فيه للحق
كقوله ثم ادخلوا في ام وخرج على قوم في نية ان يادهم الى الغسل وان عاد
المرفعية **القول في احكام الوضوء** هي خمسة الاول الاحتضار وهو السوق
اغانا الله وثبتنا بالقول الثابت الذي سمي به بحضور الموت والملاكلة الموكلة به
اواخوانه واهله عند وجوبه اي المختصر المدلول عليه بالمصدر الى
القبلة في المشهور بان يجعل على طهر ويجعل باطن قدميه اليها بحيث لو جلس
ولا فرق في ذلك بين الضعيف والكبير ولا يختص الوجوب بانه بل من طهر احضا
وان كان كفيه وفي الحاضرين ويستحب بركته الى مصلا وهو ما كان اعد للوضوء
فيه واعلم ان غسله الموت واشد به النزاع كما ورد به النص وقيد الله

غيره وبلغ فيه الشهادتين والافرا بالانتماء عليهم السمر والمراد بالثقلين القهيم يقال
فلا مرقن اي سري القهيم فغيرها من ذلك وينبغي المرفعة بعنه بالنساز والقل
فان تعدد اللسان لمصر على القلب كالمات الفرج وهي اله الا الله الحليم الكريم الى قوله و
سلام على المرسلين بالحمد لله رب العالمين وينبغي ان يجعل خاصة تفضيه لا اله الا الله فركا
اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وقراءة القرآن عند قبل خروج روحه وبغضه للبر
والاستدفاع خصوصاً من ورواها في قبله لتجمل احبه والمصباح ان مات ليلة في الجنة
ولاشا هله بمخضومه وروى ضعفا واما الاسراج وليخص عينا بعد موته بمجلا لا
يقع منظره ويظهر كذا ذلك وكذا في تحييد بعضه ان لا تستخرج يديها الى
جنبه وساقاه ان كانتا منقوضين ليكونا طوع للعلل واشتمل اللوح والكفن ويحوي
بواب السابح لما فيه من السر الضيافة ويجعل تحييد فانه من كرامه الامم الاستنابة
فلا يجوز التحيل فضلا من رجائه فيصير عليه ثلثة ايام لا ان يعلم قبلها لغفر غيره
من امارات الموت كاختلاف صدغيه وميل انفه وامتداد جلته وجهه وانغلاق كفه
من راعه واسترخاه قدومه ونقله انثيه الى فوق مع تدلي الجلد وكبر محضو
والحايض عند ثلث اذى للملكة بهما وقاية الكرامة تحق الموت وانصراف الملكة
وطرح حديد على بطنه في المشهور لاشا هله من الاخبار ولا كراهة في وضع غير الغسل
وقيل بركه ايضا **الثاني الغسل** ويجتنب غسل كل ميت مسلم او مجاهد كاطفل المجنون
المتولد من مسلم ولطيط دار الاسلام او دار الكفر وفيها مسلم يمكن تولد منه الشيخ
بيد المسلم على القول بتعيينه في الاسلام كما هو مختار المصنف وان كان السبي لا زنا وفي
المخلوق من ماء الزاني المسلم نظر من انشاء النعية شرعا ومن تولد منه حقيقة
وكونه ولدنا لغة فينبغيه في الاسلام كما يحرم نكاحه ويستثنى من المسلم من حكم الكفر
من الفرق كالحارجي والثنا صبه بالمجهم وانما ترك استثناءه بخروجه عن الاسلام حقيقة
وان اطلق على مظاهرها ويدخل في حكم المسلم الطفل ولو سقطا اذا كان له اربعة اشهر
ولو كان دونها الفس في خرقه ودفع بغير غسل الى السباي ماء مضاحبة من الشدة
اقله ما يطلق عليه اسمه واكثره ان لا يخرج به الماء عن الاطلاق في الغسل الاول
ثم جاء مضاحبة من الكاهن كذا لست بغير ثلثا بالماء الفراج وهو المطلق

من الخلق يعني كونه غير معترف به لان سلبه عنه معتبر وانما المعتبر كونه ما مطلقا
وكل واحد من هذه الاعضاء كما يحتاجه يبدأ بغسل رأسه ورقبته واولاهن جميعا من
بنياسه او بغسل في الماء دفعة واحدة عرفية مقترنا في اوله بالنية وظاهر العباد
وهو الذي صرح به في غيره الاكتفاء بنية واحدة للاعضاء الثلاثة والوجود بعد
بعدة هاتر ان هذا الغسل على هو النية ولا يخرج من غيره وان تعددوا اشركوا
الصحة اجمعها ولو كان البعض يصب ولا يصب في نية الصاب لانه الغسل حقيقة
واستحب من الاخر الكني المقفي الذكرى كما منه ايضا ولو ترجوا ان يغسل كل واحد
بعضا اعتبر من كل واحد عند ابتداء غسله والاولى غير انه اولها حكمه يعني ان
اولي من ليس بوارث وان كان قريبا ثم ان اتخذ الوارث اخضر وان تعددوا الذكر اولي
من الاخر والمكلف من غيره والاب من الولد والجدة الزوج اولي بوجهه مطلقا في جميع
احكام الميت لا فرق بين النائم والمطعم ويجب المساواة بين الغاسل والميت في التيمم
والانوشة فاذا كان الولي محالفا للميت اذن لما ائلا لان ولايته لفظ اذ لا منافاة بين
الاولوية وعدم المباينة وقيد الرجولية للتأخير في تفصيل كل من الرجل والمرأة ابن
ثلاث سنين وبنيه لا نفقا وصف الرجولية في الغسل الصغير مع ذلك لا يخرج من القصر
كالأخفى وانما اعني المساواة في غير الزوجين فحوز لكل واحد منهما تفصيل ميتا
اخيا واقفا الزوج بالولاية والزوجة معها او باذن الولي والمشهور انه من رتبة النيا
وان جاز النظر وفتقر العضر هنا في التوبة كما يفتقر في الحرفة الساتر للعورة
اجرا لها مجرى ما لا يمكن عصره ولا فرق في الزوجين من الحرة والامه والمدخول بها
وغيرها والمطلقة رجعية زوجة خلاف البائنة ولا يندرج انقضاء العقد في جواز
التفصيل عندنا بل توزير وجها زلفا لتفصيله وان بعد الفرض وكذا يجوز للرجل تفصيل
مملوكه غير الزوجين وان كان مملوكا ولد دون المكاتبه وان كانت شرطه دون العكر
لزوجا ملكه عنها نعم لو كانت مملوكا غير مملوكة لغيره عند الموت جاز ومع التعذر
في الذكورة والانوشة فالجور وهو من يحرم نكاحه مؤبدا بنسب ورضاء او بغيره
بغسل جرحه الذي يزيد سنه عن ثلاث سنين من وراء الثور فان تعدد الجرح والمال
فالكا في غسل المسلم والكافر تغسل المسئلة بتعليم المسلم على المشهور والمراد هنا مؤ

الغسل لا يغفر فيه النية ويمكن اعتبار نية الكافر كما يغفر في حقه ونفاه المحقق
المغفر لضعف الشك وكونه ليس بغسل حقيقة لعدم النية وعذبه واضح ويجوز
الرجل ابنة ثلاث سنين مجزؤه وكذا المرأة يجوز لها تفصيل ابن ثلاث سنين وان وجد
الماتل ومضيق عن هذا السن الموت فلا اعتبار بما بعده وان طال وبهذا يمكن وقوع
الغسل لولده ثلاث تامة من غير زيادة فلا بد ما قيل انه يغفر فضاها ليغفر الغسل
قبل تمامها والشهيد وهو المسلم ومن يحكمه الميت في معركة الجهاد وحرية النية او الاما
او ناهيا الخاص وهو في جنهما بسببه او قتل في جهاد ما موربه حال الغيبة كالوهم
المسلمين من غيافه على بنية الاسلام فاضطر الى جهادهم بدون الاما او ناهيه
على خلافه في هذا القسم سمي بذلك لانه مشهود له بالمغفر والجنة لا يغسل ولا يغفر
بل يغسل عليه ويدفن بشيابه ودماؤه وينزع عنه القرو والجلود كالحقن وان اصابها
الدم ومن خرج غما ذكرناه بتفصيله وتكفينه وان اطلق عليه اسم الشهيد في بعض
كالمتطوعين والمطعون والفرق بين المخدم والتسقاء والمثول ووزن له واهله من
قطاع الطريق وغيرهم ويجب له النجاسة العرضية عن ربه اولا قبل الشروع في غسل
وبسبب في قبضه من الوارث ومن اذن له وزعه من حمله لانه مظنة النجاسة ويجوز
غسله فيه بل هو افضل عند الاكثر ويظهر بظهره من غير عضره على تقدير رضاه
ليسرعوته وجوبا به او بحرقه وهو ممكن للغسل لان يكون الغاسل غير مبصر او
واقفا يغسل بكفه الصبر فيستحب لها راتقيلها على ناصية وهي لوج من خشية
والمراد وضعه عليها او على غيرها مما يؤدي فائدة ما حفظا بحسنه ومن الناطق
ليكن على مرتفع ومكان الرجلين بمحذر مستعمل القبلة وفي الدرر سيجب الاستقبال
به وما لا يفي الذكرى واستغفره في البيان وثلاث الغسلات بان يغسل كل
عضو من الاعضاء الثلاثة ثلثا ثلثا في كل غسلة وغسل يديه اي يدي الميت النصف
الذراع ثلثا مع كل غسلة وكذا يستحب غسل الغاسل يديه مع كل غسلة الى المرفقين
وسيجب بطنه في الغسلين الاولين قبلهما تحفظا من خروج شيء بعد الغسل احد
القوة الماسكة الا الحامل التي مات ولدها فاتها لا تسج حذا من ارجلها اخر وثنية
بعد الفراغ من الغسل ثوبه لئلا يكون من البخل وان سال الماء في غير الكيف للمعدن

والأفضل أن يجعل في حفيه خاصة به وترك ركبته أن يجعله الفاسل بين رجله وأفقها
 وقطر ظفر وترجل شبر وهو ترجحه ولو فعل ذلك فحق ما انفصل من شبر وظفر معه
 وجواب **أشأن الكفن** والواجب ثلثة أثواب يكسر المبرم ثم الهزة التاكيد لير
 ما بين السترة والركبة ويحب أن يستر ما بين صدره وقدمه فيصير يصل إلى نصف الشا
 والى القدم أفضل ويجري مكانه ثوبان يجمع البدن على الأقوي وإذا تكسر الفخذ وهو
 ثوبان يجمع البدن ويحب أن يده على ذلك طولاً بما يمكن شد من قبل رأسه ورجله
 وعرضاً بحيث يمكن جعل أحد جانبيه على الآخر ويراعي في جنبها الفضل بحيث لا يلتصق
 فلا يجلي الفضل على الأذن وإن أكل الوارث وكان غير مكلف ويعبر في كل واحد
 أن يستر البدن بحيث لا ينجس ما تحته وكونه من جنس ما يصل فيه الرجل وأفضله القطن
 الأبيض وفي الجلد وجه بالمنع ما لئله المق في البيان وقطع به في الذكرى لعدم فهمه من
 إطلاق الثوب من عنقه عن التمهيد وفي الدرر كلفه يجوز الصلاة فيه للرجل كما ذكرناه
 هذا كله مع القدرة أما مع العجز فيجوز من العدد ما أمكن ولو ثوباً واحداً وفي الجبر
 نحوى كل مباح لكن تقدم الجلد على الحر وهو على غير المأكل من وبر وشعر وجلد الحمار
 ويجعل يديه على الحر وما بقده على غير ذلك كالأصابع والمنع من غير الجلد لما كونه
 مطلقاً ويستحب أن يراى الميت كغيره بستر الحاء وفج الباء الموحدة وهو ثوبه وكونها غير
 بكسر العين نسب إلى بلد اليمن حنرا ولو تعددت الأوصاف وبعضها سقطت فافتر
 على الباقي ولو لها فائدة لها والعامة للرجل وقد رها ما يؤدى هيئتها المطلوبة شرعاً
 أن لا يتحمل على حنك وذائبين من الجانبين بلقيان على صدره على خلاف الجانبين
 خرجنا منه هذا بحسب الطول وأما العرض فيشترط فيه إطلاقهما والخامسة وهي خرقه
 طولها ثلث ذراع ونصف في عرض نصف ذراع إلى ذراع فيفرغها الميت ذكرها وانثى
 يلف بالباقي حقويه وتخدم إلى حيث ينهي ثم يدخل طرفها تحت الحزم الذي ينهي إلى
 سميتها منظر إلى أنها تنهى عن الكفن والواجب هو الثالث والندب هو الخبر و
 الخامسة وأما العامة فلا تقدم من اجزاء الكفن اصطلاحاً وإن استحب واللمة الضلع
 لشرعها زائداً عن العامة وثراؤه الخط وهو ثوب من صوف فيخططها
 لونه يشاء من جميع البدن فوق الجميع وكذا زاد عنه خرقه أخرى تلف بها ثيابها وثوب

الواجب في الكفن

التي تهرها على المشهور وليرد كرها المق هنا ولا في البيان ولعله لضعف المستند فانه
 خبر من سبل مقطوع ورواية سهل بن زياد ويجعل سبل ساجد السبعة بالكاف
 وأقله ستمائة على ستمائة وبسبب كونه على ثلثة عشر درهما وثلاثاً ودونه في الفضل
 دراهم ودونه مثقال وثلث ودونه مثقال ووضع الفاضل منه عن الساجد على
 صدره لأنه مجهد في بعض الأحوال وكنا به اسمه وأنه ليس هذا الساجد دين وأما الآية
 عا بالربة الحسينية ثم بالرباط الأبيض على العامة والعصير والأزار والخبر والجربان
 المعولين من ضعف الخلل ومن السدا ومن الخلف ومن الزمان أو من جرباً من
 في الفضل كما ذكر جعل أحدهما من جانب الأيمن والأخرى من الأيسر فليكن عند الرقبة
 واحد الزرافى وهي العظام المكتشفة تنزع الخرب من العصير وبشرته والأخرى من
 العصير والأزار من جانب الأيسر في الرقبة وليكونا خضراوين ليس دفع عنه
 العذاب كما دامت لك والشهوران قد لكل واحد طول عظم ذراع الميت ثم قد
 ثم أربع أصابع وأعلم أن الوارد في الخبر من الكتاب ما روى أن السراج على حاشية كفن ابنه
 اسمعيل اسمعيل فبهذه الآية لا اله الا الله وذا الأسماء والآيات في كتابه ومكنوا عليه وكنوا
 به للبراءة ولأنه خير من مع شوب أصل الشعية وهذا الخلف عياراً لهم فيما يكلف عليه
 أقطاع الكفن وعلى ما ذكر لا يخلص الحكم بالمدكو بل جميع أقطاع الكفن في ذلك سواء بل
 هي أولى من الجربانين لدخولها في إطلاق النص بخلافها وليخط الكفن أن احتاج إلى
 بحبوطة مستحبة ولا يلبس بالرق على الشهور فيهما ولو لم ينفق فيهما على أثر تركه إلا كما بالنسبة
 للعصير وأحرز به عما لو كفن في قميصه فانه لا كراهة في كنه بل يقطع منه الأزار وقطع الشعر
 بالحديقة الشيخ سمعنا مذاكر من التبوخ وكان عليه علمهم وجعل الكاف فوق سمع
 وبصن على الأشر خلافاً للصدق حيث استحب استناد إلى رواية معارضة بأصحها
 وأشهر ويستحب غسل الفاسل قبل تكفينه غسل السران أراد هو التكفين والوضوء
 بما مع غسل السر للصلوة فينوي فيه الاستباحة أو الرفع أو إبقاء التكفين على الوجه
 الأكمل فانه من جملة الغايات الموقفة على الطهارة ولو اضطرت نحو الميت لم تعذر
 الطهارة غسل يديه من السكبين ثلثاً ولو كفته غير الفاسل فالأولى استحباب كونه
 منظر الفجوى غسالة الفاسل ووضوءه **الرابع الصلوة عليه** وتحت الصلوة على

بشرته
الوجه

من بلغ اي اكل ساعته من احكام الاسلام من الافهام المذكورة في مسئلة هذا الفرق المحكوك
بغيرها من المسلمين وواجبها القيام مع العدة فلو عجز عنه صلى المكتبة كالقوة
وهل سقط فرض الكفاية عن القادر بصلوة العاجز نظر من صدق الصلوة العجزة
عليه ومن خصها مع القدرة على الكاملة وتوضف في الذكرى لكانت واستقبال
المصلي القبلة وجعل راس الميت الى حين المصلي مستلقيا على ظهره بين يديه الا ان يكون
ما موما فيكون بين يديه الا ما رومنا هذه له وتنفق الحيلولة بما لم يور مثله
وعده من عند غيرنا المقتدر عرفا في اعتبار ستر عورت المصلي وطهارته من الحدث في ثوبه
وبذنه وجهان والنية المشتملة على قصد الفعل وهو الصلوة على الميت المتحرر والمعد
وان لم يرفع حتى لو جعل ذكره ونية وان يثبته جاز ذكر الضمير وتاثيره ما ولا بالميت
الجماعة متفرقا وفي اعتبار نية التوجوب وندب كغيرها من العبادات قولان للمقتدر
الذكرى مقارنة للتكبير مستدامة المتكر الى اخرها وتكبيرات حمراء كغيرها من التكبيرات الاحرام
غير المتألفين منها ثلثا دين عقيل اولي ويصلي على النبي واله عقيب الثانية وتحتان
يضيف اليها الصلوة على باقي الانبياء ويدعو للمؤمنين والمؤمنات باي حال اتفق
وان كان المنقول افضل عقيب الثانية ويدعو للميت المكلف المؤمن عقيب الرابعة في
المستضعف وهو الذي يعرف الحق ولا ينافي ولا يوافق الى احتياجه بدعائه وهو اللهم
اغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقم عنا بالحجيم ويدعو في الصلوة على الطفل المتو
من المؤمنين لا بوجه او من مؤمن له ولو كانا خير مؤمنين دعا عقيبهما بما احب الظاهر
تح عدم وجوبه اصلا والمراد بالطفل غير البالغ وان جعل الصلوة عليه والنافع هو
هنا الخالف مطلقا ينصرف في الصلوة عليه على اربع تكبيرات ويلعبه عقيب الرابعة في
وجوبه وجهان وظاهر هنا وفي البيان الوجوب في رجب في الذكرى والدور صدر
الاركان من هذه الواجبات سبعة اوسنة النية والقيام للقاء در والتكبيرات ولا يشرط
فيها الطهارة من الحدث اجماعا ولا التسليم عند اجماعا بل لا يشرع بخصوصه الا
مع النية فيجب ان توفقت عليه وليست بطلا من المؤمنين باني بونه ليتوفروا على تشييعه
وتجهيزه فكيف لهم الاجر وله المغفرة بدعائهم ولجميع فيه بين وطيفتي التجهيل والا صلا
فيعلم منهم من لا ينافي التجهيل عرفا ولو استلزم المسئلة حرم وشي المشيع خلفه اولى

احد جانيه ويكره ان يتقدم لغير نية والترتيب وهو حله باربعة رجال من جواسل من لا يعلم
كيف انفق ولا فضل الشاوية افضل ان يبدأ في التحليل بالسر ولا من هو الذي
يلين راس الميت فحمله بكيفية الايمن ثم ينقل الى مؤخره الايمن فحمله بالايمن كذا التتم
الى مؤخره الايسر فحمله بالكف الايسر ثم ينقل الى مقدمه الايسر فحمله بالكف الايسر
كذلك والدعاء حال التحليل بقوله بسم الله اللهم صل على محمد واله محمد اللهم اغفر للمؤمنين و
المؤمنات وعندنا هذه بقوله الله اكبر هذا ما وملائكة ورسله اللهم زدنا ايمانا
وتسلما اللهم الذي عززنا بالقدرة وقهر العباد بالموت الحمد لله الذي جعلني من التوابع
وهو الخالك من الناس على غير بصيرة او مطلقا اشار الى الرضا بالواقع كيف كان والتمس
الى الله بغير محاسب كان والظاهرة ولو يسمي مع القدرة على الثانية مع خوف الموت ولا
بدونه على المشهور والوقوف اي وقوف الامام او المصلي عند وسط الرجل وقصد
المرأة على الشهور ومقابل المشهور قول الشيخ في الخلاف انه يقع عند اس الرجل وقصد
المرأة وقوله في الاستبصار انه عند راسها وقصد وجهها والختن هنا كالمراة والصلوة في
المواضع المعتادة لها للشرك بها بكثرة من صلى فيها ولا ناسا مع بونه يقصد ما وقع
اليدين بالتكبير كله على الاخرى ولا ذكر على اختصاصه بالاولى وكلاهما مروي لا
منافاة فان المندوب قد يترك احيانا وبذلك يظهر وجه القوة ومن فانه بعض التيسر
مع الاما لم يات في بعد فراغه ولا من غير طاء ولو على الفبر على تقدير رفعها ووضعها
فيه وان بعد الفرض فقلنا طلق المقصودا عجزا والواجب عليه باطلا والنقص في الذكرى
لو دعا كان جائزا ان هو نفي وجوب نفي جواز وقيد بعضهم بخوف الفتوة على تقدير الدعاء
والا وجوبها امكن منه وهو جازي ويصلي على من لم يصل عليه يوما وليله على شهر الفتوة
او دائما على القول الاجز وهو الاقوى والاولى قراءة يصلي في الفعلين مبغيا للمغلو اي
يصلي من راد الصلوة على الميت اذ الركن هذا المريد قد صلى عليه ولو بعد الدفن
المذكورة او دائما سواء كان قد صلى على الميت ام لا هكذا هو الذي اخاره المقصود في
المسئلة ويمكن قراءة من مبغيا للتجهيل فيكون الحكر مختصا بميت لم يصل عليه انما
صلى عليه فلا يشرع الصلوة عليه بعده فنه وهو قول البعض لا صحا جميعا بين الا
ومحنا راحة اقوى ولو حضرنا الجماعة في الاثناء اي في اثناء الصلوة على حارة اخر

وحد في العدد سور

انما استأنت الصلوة عليها اي على الثانية وهو افضل مع عدم الخوف على الثانية
وربما قيل يتبعه اذا كانت الثانية مندوبة لاختلاف الوجه وليس بالوجه وذهب
العلامة وجماعة من المتقدمين والتأخرين الى انه يخير بين قطع الصلوة على الاولى
واستئناها عليهما وبين اكمال الاولى وايراد الثانية بصلوة ثانية بتحسين رواية على
بن جعفر عن اخيه على السليم في يوم كبر واصل جنازة تكبير او تكبيرين ووضعتهما
اخرى قال ان شاء وارتكو الاولى حتى يفرغوا من التكبير على الاخرة وان شاءوا فاعادوا
واتموا التكبير على الاخيرين كل ذلك لا بأس به قال المقري في الذكرى والرواية قاصرة عن
افادة المدعى ظاهرها ان ما بقي من تكبيرات الاولى محسوب للجنازة فاذ فرغ من
تكبير الاولى تخبروا بين تركها لاجلها حتى يكملوا التكبير على الاخرة وبين رفعها من
مكاتها والاثام على الاخرة وليس في هذا دلالة على ابطال الصلوة على الاولى بل
هذا مع تحريم قطع الصلوة الواجبة نعم لو خيف على الجنازة فطعت الصلوة ثم استأنت
عليها لانه قطع لضروره والى ما ذكره اشار هنا بقوله والحديث الذي رواه علي بن
عبد الله على احسن ما ينبغي من التكبير لهما ثم ياتي بالثانية وقد حققناه في الذكرى
بما حكينا عنه ثم استشكل بعد ذلك الحديث بعدم تناوله الثانية الاولى الثانية فكيف
بان في التكبير لهما مع توقف العمل على الثانية واجاب بان مكان عمله على احداثه من الارض
بان في التكبير على الجنازة وهذا الجواب لا معتد به وان لم يصح بالثانية في الرواية لانها
امر قلبي يكفي فيها مجرد القصد الى الصلوة على الثانية التي ما يعبر فيها وقد حققنا المق
مواضع ان الصدق الاول ما كانوا يعرضون للنية لذلك وانما احداث البحث عنهما الثاني
فيندفع الاشكال وقد ظهر من ذلك ان لا دليل على جواز القطع وبدونه بحجة غريبة
ذكر المق من جواز القطع على تقدير الخوف على الجنازة غير واضح لان الخوف ان كان على
الجميع او على الاولى فالقطع بنيد الضرر على الاولى ولا يزيله لانها ماضية من
صلواتها الموجبة لزيادة مكاتها وان كان الخوف على الاخيرين فلا بد منها من المكث مقدار الصلوة
عليها وهو يحصل مع التبرك لان الاستئناف نعم يمكن فرضه ناددا بالخوف على
الثانية بالنظر الى تعدد الدعاء مع اخلافا فيما فيه بحيث يزيد ما يتكرر منه على ما يقع
من الصلوة وحيث يخار الشرايط لهما فيما يقع بنوي بقلب على الثانية ويكر تكبير

مشركا بينهما كما لو حضرا ابدا ويدهو لكل واحد بوظيفتها من الدعاء مخيرة في التقدم
الى ان يكمل الاولى ثم يكمل ما يقع من الثانية ومثله ما لو اقتصر على صلوة واحدة على معتد
فانه يشرك بينهما فيما يحفظه ويراجع في المختلف للدعاء لو كان فيهم مومن ومجبول
منافق وطفل وطفيفة كل واحد ومع الحاد والصف براعي بنسبة الصغير وجمعه وتكبيره و
ثانيه او يكر مطلقا ما ولا بالثاني او يوثق فلا بالجنازة ولا ولا الى **فانما**
والواجب وادارته في الارض على وجه يحرس جسده عن السباع ويكر راحته على الانثاء
واحرز بالارض عن وضعه في بياضه ونحوه وان حصل الوصفان مستقبل القبلة يؤم
ومقادير بدنه على جانبه الايمن مع الامكان **وليس** ان يكون عمه اي الذين يجازوا او
الغير المعلوم بالمقام محققا من معتدلة واصل الفضل الى الترقوة ووضع الجنازة عند
فريها من الضرب ذراعين او ثلث عند جلبيه او اوسط الرجل بعد ذلك في ثلث دفعت
حتى ياتي بالقبور وانزله في الثالثة والتسوية برأسه حاله الانزال والمراة توضع على
الي القبلة وتقبل دفعة وتزل عرضا هذا هو المشهور والاختلاف بين الفقهاء
ونزول الجني معه لا الرحم وان كان ولدا الا فيها فان زول الرحم معها افضل والركن
اوليه منه ومع تعدد ما فامراة صاحبها ثم اجني صاحب وحل عدلا كان من قبل
رأسه وجلبه ووضع خلف الايمن على الشرا خارج الكفن وجعلت من ربة الخير
ثم معه تحت خدة او في مطلق الكفن او لهما وجهه ولا يفتح في صاحبته لهما الجنائز
وصولها سيرة اليها لصاله عدمه مع ظهور رطلها رة الان وتلفيتها لشهادتين ولا
بالأتم ثم واحدا بعد واحد من رة ان كان وليا ولا استاذة مدنيا فاه الى اذ
قالب له اسمع ثلثا قبله والدعاء له لقول بسم الله وبالله وعلى ملة رسول الله صلى الله
والله اللهم عبدة نزلت وانت خير منزلة اللهم افصح له في قبره والحفة بنسبة اللهم
انا لنقل الاخير وانت علمه والخروج من قبل الرجلين لانه بالقبور وفيما احترق
والله لاله للراب من الحاضرين غير الرحم يظهر الا كفت سر جبين قائلين انا لله وانا
اليه راجعون حالة الاها له يقال جمع واسترجع اذا اذ ذلت ورفع الضرع عن وجهه
الارض مطا رابع اصابع مفرجا ثلثي شبر لا يزيد يعرف فيز او يجثم ولو اختلف
سطوح الارض اغفر رضة عن علاها وتاد السنة باذناها وتطبخ لا يجعل في

ظهر من سمي لانه من شعار الناصية وبعدهم المحدثه مع اعترافهم بانه خلاف السنه
للفرقه المحدثه وطلب عليه من قبل ناسه الى بطله دورا الى ان ينهي اليه ويصل الى اصله
وسطه وليكن الصايب مستقبلا ووضع اليد عليه بعد نسخه بالماء مؤثر في التراب
الاصابه وظاهر الاخبار ان الحكم مختص بهذه الحالة فلا يشترط ان يترسها بعد روى
زراره عن ابن جعفر عنه انه لا يحق عليه التراب سوى قبره فضع كفك على قبره صدق
وفرح اصابعك واغمر كفك عليه بعد ما ينقع بالماء ولا اصل عدم الاستحباب في غير
واما ما يترس اليدين في غير التراب فليس سنة مطلقا بل اعتقاده سنة بدعيه من خارج
بما شاء من الاقاط وافضل الله لهم جاف الارض عن جنبه واصعد اليك روحه وقله
منك رضوانا واسكن قبره من رحمك ما نفعني عن رحمة من هو لك وكذا بقوله كلنا
زاده مستقبلا ولفين الولي ومن يامر بعد لا تصرف جودك الى امع النفية
المسكين في الاستقبال ولا سندا بل عدم ورود معين ولبس العريه لاهل المصيبة
هي تغل من الغراء وهو الصبر ومنه احسن الله عزك اي صبرك وسلوك يزد وقصر والم
بها الحمل على الصبر والتبلي عن الحساب باستناد الامر الى حكم الله تعالى وعمله وتك
بما وعد الله الصابرين وما فعله الاكابر من المصابين فسر عزي صنا بقله مثل اجره
ومن عزى على كفى بردا في الجنة وهي مشروعة قبل الدفن اجامها وبعده عندنا وكل
احكامه اي احكام الميت من فروض الكفاية ان كانت واجبه او نهيا ان كانت مندوبه و
معنى الفرض الكفاية في محاطه الكل به ابتداء على وجه يقضي وقوعه من ايمهم كان وسقوطه
بقيام من فيه الكفاية ففي العبره من كنهه الضامه سقط عن غير سقوطا ماعا
ومتى لم يقض ذلك اتم الجميع في التاخر عنه سواء في ذلك الولي وغيره ممن علم بموته من
المكلفين القادرين عليه **الفصل الثالث** في التبرع بشرطه عدم الماء بان لا يوجد مع
طلبه على الوجه المعبر بعدم الوصله اليه مع كونه موجودا اما للجزء من الحركة المتأ
اليها في تحصيله لكبر ومنه وضعه في وجهه واولاها من مقدوره او لوضو
الوقت بحيث لا يدرك منه معه بعد الظاهر ركه اول كونه في غير بعد المقربين
الوصول بدون لاله وهو خارج عن تحصيلها ولو بوضو وشق ثوبين واغان او
موجود في محل يخاف من السيل اليه على غرض او طرفا او مال المحدثه او بضع او عرض او نقا

لا يرد اصل

عقل ولو مجرد الجبن ولو جوده بعوض عن بذله لعدم حاجه ولو في وقت شرف
في المال الخوف ذهابه والواجب بذله عوضا حيث يحفظ الاول وبذلك الثاني
القليل والكثير والفارق النقص لان الحاصل بالاول العوض على القاصب وهو متقطع
وفي الثاني التواب وهو ايم التحقق التواب فيهما مع بذلها اختيارا طلبا للعباده
لواجب ذلك بل قد يجمع في الاول العوض والتواب بخلاف الثاني او الخوف من سبها له
لمر حاصل بخلاف يادنه او بطوه او عسر علاجه او منوقع او يرد شديدا بشيئ محله
او خوف عطره حاصل او منوقع في زمان لا يحصل فيه الماء عادة او بفران الاحوال
مخبره ولو حيوانا ويجلبه مع فقه في كل باب من الجواب لا يرد فلو سهرتم
الغير وهي مقدار رمية من الرأيه بالاله معتلين في الارض الحرة يسكون الزام
المجهل خلا في السهله وهي المشمله على نحو الاشجار ولا حجارا والعلو والمبوط المانع من
روية ما خلفه وفلوه سهمين في السهله ولو اختلف في الجزونه والسهوله نوزع
بجبهما وانما يجب الطلب كذلك مع احتمال وجوده فيها فلو علم عدمه مطلقا او
في بعض الجهات سقط الطلب مطلقا وفيه كانه لو علم وجوده في ازيد من النصاب
وجب قصد مع الامكان ما لم يخرج الوقت ويجوز الاستسناة فيه بل قد يخرج
باجن مع القديرة ويشترط عدالة النايب ان كان شرا اختيارية والافق امكانها اختيارية
لصنا على التقديرين ويجب طلب التراب كذلك لو تعدد مع وجوبه ويجب التراب
الظاهر او الجبر لانه من جملة الارض اجاعا والضعيد الما موريه هو وجهها ولا نه
ترابا كسقوطه لوجه وعلت فيه الحارة فاما دانه استسناكا ولا فرق بين انوا
من بخار وبرام وغيرهما خلا فالسج رجه انه حيث شرط في جواز استسناة فقد
التراب ايضا المنع منه مطلقا فلا قابل به ومن جازه بالبحر لستفا وجازه بالبحر
بطريقا ولي بعده خروجه بالفتح عن سمر الارض وان خرج عن اسم التراب كما لم
يخرج الحجر منه انه اقوى استسناكا منه خلا فاللحق في المعبر بحججه مع
اعترافه بجواز التجود عليه وما يخرج عنها بالاستسناة تمنع من التجود عليه ولو
كانت دائره التجود اوسع بالنسبة الى غير الارض المعادن كالخشب والريح والتراب
الحديد ونحوه ولا التورة والحصى بدخر وجهها عن سمر الارض بالاحراق اما لاله

في التراب

في التراب

في التراب

في التراب

في التراب

في التراب

في التراب

في التراب

فلا يكره التيمم بالتراب فحاشا وكسرا او سكونا وهي الارض الناحية التراب
على اشرار القولين بل لا يعلنا على منع اصابته بعض الكف للارض فلا بد من ازالة
والارض لشمها بالارض المعدن ووجه الجواز بها اسم الارض ويجب من العوالي
ما ارفع من الارض للتراب وبعدها من النجاسة لان الحائط يقصد للحد منه
سمى القاريط لانه صلة التخفيض على الجبال اسم لوقوعه فيه كثيرا والواجب في التيمم
وهو الفصل الى غلته وسبيل في ما يغنيها مقارنة لا قلا اقله وهو الضرب
على الارض بيمينه معا وهو وضع يمينه على الارض فلا يكفي مسح الوجه على التراب
خلاف التمس في الذكرى فانه جعل الظاهر لا كفاء بالوضع ومنها الاختلاف في
النصوص بكل منها وكذا عنا زات لا يجب ان يكون جونا جعله والاعلان المؤدي
واحد من غير الضرب على المطلق على المقيّد وانما يغني اليان معام الاختيار
فلو قدرنا احديهما القطع او مخر او ربط اقصر على الكيفية وموجب الجبهة و
سقط مسح اليد ويحتل قويا مسحها بالارض كما مسح الجبهة بها لو كانت مقطوعة
وليس كذلك لو كانتا بخطين بل مسح بها كذلك مع تعدد النظير الا ان يكون
متعدية او حائلة فوجب التحفيف واذالة الخائل مع الامكان فان قدر ضرب
بالظهران خلا منها والاضرب بيمينه في الاول وباليد اليسرى في الثاني كما لو
كان عليها جبهة والضرب مرة للوضوء اي التيمم الذي هو بدل منه مسح بها اليد
جبهة من قضاة الشعر الى طرف الانف لا على ايدى بالاعلى كما اشعر من والى
ان احتمل غيره وهذا القدر من الجبهة متفق عليه وزاد بعضهم مسح الخابين
ونفي عنه المقيّد في الذكرى الناس واخرون مسح الجبينين وهما المحيطان بالجبهة
يتصلان بالصدغين وفي الثاني قوة لوروده في بعض الاخبار الصحيحة اما الآ
فما يتوقف عليه منه من باب المقدرة لا اشكال فيه ولا فلا دليل عليه ثم مسح
ظهر يد اليمنى بطن اليسرى من الزاوية وهو موصل طرف الذراع في
الكف الى طرف الاصابع ثم مسح ظهر اليسرى بطن اليمنى كذلك مسند باليد
الى اخرها اشعر به كلامه ومرتين للغسل احدهما مسح بها جبهة والاخر
يديه ويقيم الجنب من عليه حدثا وجب الغسل عند تعدد استعمال الماء

سكنة
بغير
اليد
ان

الوجه
اليمين
اليسرى
اليد
اليد
اليد

مطلقا مرتين احدهما بدلا من الغسل بيمينين والاخرى بدلا من الوضوء
ولو قدر على الوضوء خاصة وجب تيمم من الغسل كما لعكس مع انه يصدق عليه
انه محدث غير جنب فلا بد في اخرجه من قيد وكانه تركه اعتما قلا على ظهوره
يجب في التيمم قصد البدلية من الوضوء او الغسل ان كان التيمم بدلا عن احدهما كما
هو الغالب فلو كان تيممه لصلوة الجنازة او للتوهم على طهارة او نحو وجه جنب احدهما
المستجدين على القول باختصاص التيمم بذلك كما هو احد قولين القول بكون بدلا من احدهما
مع احتيا لبقاء العموم يجعله فيها بدلا اختياريا ويجب فيه الاستباحة لمشروط
بالطهارة والوجوب وجوب وندب والكلام فيها كما لما في القربة ولا يثبت في
اختيارها في كل عبادة معتققة الى تيمم لتحقيق الاطلاق للمورد في كل عبادة و
يجب فيه الموازنة بمعنى المتأخر بين افضاله بحيث لا يعتد بغيره عرفا وظاهرا لاختصاص
الاتفاق على وجوبها وهل يطل بالاخلال بها او ياتمخاض وجهان وعلى القول
بمراعاة الضيق فيه مطلقا يظهر قوة الاول والا فالاصل في فضي الصحة ويجب
نقض اليدين بعد كل ضربة يتخلف ما عليها من اثر الضعية او مسحها او ضربها
بالاخرى وليكن التيمم عند اخر الوقت بحيث يكون قد بقي منه مقدار رفعه مع
شرايط الصلوة المفقودة والصلوة تامة لا فاقا لعلها او طنا ولا يؤثر فيه ظهور
الخلل وجوب مسح الطمع في الماء ووجوب حصوله ولو بالاحتياط لا الجهد والاستحباب
على اشرار الاقوالين المتأخرين والثاني هو الذي اخاره المصنف في الذكرى وادرج
عليه المرتضى والشخ الاجماع مراعاة الضيق مطلقا والثالث جواز مع التسعة
مطلقا وهو قول الصدوق والاختيار بعضها دالة على اعتبار الضيق مطلقا و
بعضها غير منها فله فلا وجه الجمع بينهما بالتفصيل هذا في التيمم المتبنا انما المتأ
كالوتيمم لعبادة عند ضيق وقتها ولو بذركتين في وقت معين يعتد بغيره
او عبادة راحة بالظنات ولو ذكرنا اجازة فعل غيرهما به مع التسعة ولو تمكن من
استعمال الماء انقض تيممه عن الطهارة التي تمكن منها فلو تمكن من عليه غير غسل
الجنازة من الوضوء خاصة انقض تيممه خاصة وكذا الغسل والحكم بانقضاء بمجرد
التمكن منه على الظاهر وانما انقضاء مطلقا فشرط بمضي زمان يسع فعل التيمم

الظاهر من الاصل

ذكرها الشيخ في الصباح والسيد رضي الدين بطاوس في ثمانية يفعل منها تسعة
واحد زيدا من كمين ترك المقام والجماعة عدا شتاؤها لعدم شتاها واما جملة
طريقها وصلوة الاعراق في ثمانية دون الاول **الفصل الثاني في شروطها**
وهي سبعة الاول الوقت والمراد هنا وقت اليوم فيه مع ان السبعة شرط مطلق
الصلوة غير الاموات في الجملة فيعود ضمير شرطها الى المطلق لكن لا يلازم تخصيص
الوقت اليوم فيه الا ان يؤخذ كون مطلق الوقت شرطاً وما بعده ذكره في بيان التفصيل
حكم اخر اليوم فيه ولو ما دهم شرطها الى اليوم فيه لا يحسن لعدم التميز مع اشتراك
الجميع في الشرط بقول مطلق لان عوده الى اليوم فيه اوفق لنظم الشرط بقرينة
تفصيل الوقت وعدم اشتراط الطواف والاموات والمسلمين لا يكلف تجوز ومدة
اشتراط الطهارة من الحدث والخبث في صلوة الاموات وهي احد السبعة واختصار
اليومية بالضمير مع اشتراكه لكونها الفرد الاظهر من بينها والاكمل مع انضمام قرينة
لفظية بعد ذلك فلان ظهور من الوقت زوال الشمس عن وسط السماء وسيلها عن
وايزج نصف النهار بالمعروف بزيادة الظل اي زيادة مصداق زوال الشمس عن وسط السماء
وذلك في الظل المبسوط وهو الحادث من القياس القائمة على سطح الافق في الشمس
اذا طلعت تقع لكل شئ خاضعاً على سطح الارض بحيث يكون عموداً على سطح الافق على
طول الى جهة الغرب ثم لا يزال ينقص كلما ارتفعت الشمس حتى يبلغ وسط السماء
النقصان ان كان عرض المكان المنصور فيه المقياس مخالفاً لميل الشمس في المقدار
وبعد الظل اصلاً ان كان بقدره وذلك في كل مكان يكون عرضه مساوياً لميل الشمس
لشمس وانقص عند منطها بعدده وموافقته له في الجهة وينقص في طول الايام
للسنة تقريباً في مدينة رسول الله وما قاربها في العرض وفي مكة قبل الانها
لستة وعشرين يوماً ثم يحدث ظل الى تمام الميل وبعد ذلك المقدار ثم
يعدم يوماً اخر والضابط ما كان عرضه زائداً على الميل الاعظم لا يعدم الظل فيه
اصلاً بل يقي عند زوال الشمس ببقية تختلف زيادة ونقصاناً بعد الشمس
مساوياً لشمسها وقربها وما كان عرضه مساوياً للميل يعدم فيه يوماً وهو
اطول ايام السنة وما كان عرضه انقص منه كذا وصفاً يعدم فيه يومين عند

تفصيل
الوقت
اليومية

مساوية الشمس لشمسها صاعداً وهما بطه كل ذلك مع موافقته له في الجهة كما مر
اما الميل الجنوبي فلا يعدم ظله من ذي العرض مطلقاً لا كما له المقام في الذكرى بقا
للعلاقة من كون ذلك بمكة وصفاً وفي طول ايام السنة فانه من اقبح العناد واول من
وقع فيه الرافض من الشافعية ثم قلنا فيهما عداً مناه من غير تحقيق للحل وقد جرح
الحجة في شرح الارشاد وانما يذكر المقام هنا كحدوده بعدده لاننا قد اقصر
على العلامة العامة ولو ظهر الظل في جات المشرق كما منع في الرسالة الالفية
لشمس القسمين بعبارة وجيزة وللعصر الفراغ منها ولو قلنا بانها لا يكون قد
صلاها فان وقت العصر يدخل بمضي مقدار فعله الظاهر بحسب حاله من قصر وتمازج
وبطو وحصول الشرط وقد هنا حيث لا يشتغل بها لانها لا يجمع في جاز فعل
العصر مطلقاً بل يظهر الفائد لو صلاها ناسياً قبل الظهر فانها تقع صحيحة ان
وقعت بعد دخول وقتها **المقصود المذكور** وكذا لو دخل قبل ان يتمها وتأخيرها
الى العصر الى مصير الظل الحادث بعد الزوال مثله اي مثالي الظل وهو المقياس
من تقديرها على ذلك الوقت كان فعل الظهر قبل هذا المقدار افضل بل قيل بغيره
بجاء في آخر العصر والمغرب هما بحجرة المشرقية وهي الكائنة في جهة المشرق
حدث قرة الزمان والعشاء الفراغ منها ولو تقديرها على نحو ما قبل الظهر الا انه
لوشرع في العشاء تماماً بامانة الافق فلا بد من دخول المشتك وهو فيها فصح مع
النسيان بجاء في العصر وتأخيرها الى جهة بحجرة الغربية افضل بل قيل بغيره
كقديم المغرب عليها ما التفتق لاصفر ولا يبيض فلا عبرة بينهما عندنا والصح
طلوع الفجر الصادق وهو الثاني المعرض في الافق ويمتد وقت الظهر الى
الغروب واختياراً على اشهر لقول لا يجمع ان الظهور قنار كالعصر في جميع ذلك
الوقت بل يختص العصر من اخر بمقدار ادائها كما يختص الظهر من اوله به واطلاق
امتداد وقتها باعتبار كونها لفظاً واحداً اذا امتد وقت مجموعهم من جهة مجموع
الى الغروب بنا فعدم امتداد بعض اجزائه وهو الظهر الى ذلك كما اذا قيل بمتد
العصر الى الغروب لا ينافي في عدم امتداد بعض اجزائها وهو اولها اليروج فاطلاق
الامتداد على وقتها بهذا المعنى بطريق الحقيقة لا المجاز اطلاقاً كما حكى بعض ائمة

الوقت
الغروب
الامتداد

على الحنجرة ونحو ذلك ووقت العشاءين الى نصف الليل مع احتصاص العشاءين
 اخر بمقدار اذانها على نحو ما ذكرناه في الظهرين ويمتد وقت الصبح حتى تطلع
 الشمس على افق مكان المصلي وان لم تظهر الاضواء ووقت نافلة الظهرين الزوال
 الى ان يصير الظل وهو الظل الحار بعد الزوال سماء في وقت الغرضين وظلاد
 هنا فيا وهو احول لا يتأخذ من فاه اذا رجع مقدار قد بين اي سبب قامه
 المقياس لانها اذا اقيمت فبعضها فاما يقال لكل قسم قدم ولا صل فيه ان قامه
 الاثنا فيا لبا سبعة اقسام بعد صلوة العصر بعد اتمامها على هذا بعد نافلة العصر
 بعد صلوة الظهر اقل وقتها وفي هذا المقدار ويؤخر الغرضية الى وقتها وهو
 بعد المثل هذا هو المشهور ورواية وفوي في بعض الاخبار ما يدل على امتدادها
 بامتداد وقت فضيلة الغرضية وهو زيادة الظل بمقدار مثل الشخص للظهور عليه
 للعصر وفيه قوة ويناسب المنقول من فضل النية والامة وضرهم من السلف
 من صلوة نافلة العصر قبل الغرضية متصلة بها وعلى ما ذكره من الاقدام
 يحتمل ان اصلها من ايراد صلوة العصر في وقت الفضيلة والمروى ان النبي كان
 يتبع الظهور بركعتين من سنة العصر ويؤخر الباقي الى ان يركب صلوة العصور
 اتبعها بربع وست واخر الباقي وهو التشرع في صلاة المسلمين في اذانها وافتتاحها
 ولكن اهل البيت ادى بها فيه ولو اخرج المتقدمين على الغرض عن هذا لعد نقص الفضل
 وبقية اء ما بقي وقتها بخلاف المتأخرة فان وقتها لا يدخل بدون فعله والمغرب
 الى هنا الحجة الغرضية والوعاء كونهما فيقيداه الى ان ينصف الليل وليس في
 النوافل ما يمتد بامتداد وقت الغرضية على المشهور وسواها والليل بعد نصفه اذ
 في طلوع الفجر الثاني والتسع والوتر من جملة صلوة الليل هنا وكذا في ركعتي الزاوية
 بعد الفجر لو ادرك من الوقت مقدار ربع كارب اجتمع بنا فلة الظهرين لو ادرك من
 ركعة اما المغربية فلا يزاخم بها مطلقا الا ان يلزم من ركعتين قيمتها مطلقا
 والضحى حتى تطلع الحرة من قبل المشرق وهو آخر وقت فضيلة الغرضية كالمثل
 والمثلين للظهرين والحرة المغربية والمغرب هو ما بين المثلين لا القدم وكبر
 النافلة المتباعدة وهي التي يحدثها الصلي تبرقا فان الصلوة قربان كل بقية واحتر

وقد ذكرنا في كتابنا
 في صلاة العشاءين
 ان وقتها يمتد الى
 نصف الليل وليس في
 النوافل ما يمتد بامتداد
 وقت الغرضية على المشهور
 وسواها والليل بعد نصفه
 اذ في طلوع الفجر الثاني
 والتسع والوتر من جملة
 صلوة الليل هنا وكذا في
 ركعتي الزاوية بعد الفجر
 لو ادرك من الوقت مقدار
 ربع كارب اجتمع بنا فلة
 الظهرين لو ادرك من ركعة
 اما المغربية فلا يزاخم
 بها مطلقا الا ان يلزم من
 ركعتين قيمتها مطلقا
 والضحى حتى تطلع الحرة
 من قبل المشرق وهو آخر
 وقت فضيلة الغرضية كالمثل
 والمثلين للظهرين والحرة
 المغربية والمغرب هو ما
 بين المثلين لا القدم وكبر
 النافلة المتباعدة وهي التي
 يحدثها الصلي تبرقا فان
 الصلوة قربان كل بقية
 واحتر

في وقتها

في وقتها

في وقتها

بما عرفت ان السبب في طواف الاحرام وتحت المسجد عند دخوله والزيارة عند
 حصولها والحاجة والاستحارة والشكر وقضاء النوافل مطلقا وفي هذه الاوقات
 الخمسة المتعلقة اثان منها بالفعل بعد صلوة الصبح الى ان تطلع الشمس والعصر
 الى ان تغرب ثلثة بالزمان عند طلوع الشمس بعد حتى ترتفع وتبلى شعاعها
 ونذهب الحرج وهنا يتصل وقت الكراهيين الفعل والزماني وعند غروبها
 اي ميلها الى الغروب واصفرارها حتى يحل بها ثلث الحرج المشرق ويجمع هنا
 الكراهيان في وقت واحد وعند قيامها في وسط السماء ووصولها الى اذنه
 نصف النهار هربيا الى ان يزول لا يوم الجمعة فلا تكرر النافلة فيه عند قيامها
 لاستحالة صلوة ركعتين من نافلتها حتى وفي الحنفية هذا الاستثناء مقطوع
 لان نافلة الجمعة من ذوات الاسباب لان يقال بعدم كراهتها للبداية فيلحقها
 عمدا باطلاق الترخيص استثنائه ولا يبعد من النافلة السببية على الاستثناء في العهد
 كغيب برد وطوبى راس جبابرة ولو اخيارية ليق معها الغسل فيجوز زيارتها
 ح من اوله بعد العشاء بنية التقديم او الاداء ومنها الشفع والوتر وقضاءها
 افضل من غيرها في صورة جواز اول الوقت افضل من غيره الا في مواضع يترقى
 الى خمسة وعشرين ذكرنا كثرها المتفرق في التقلية وحررها مع الباقي في ترجمها
 وقد ذكرنا هنا ثلثة مواضع لم يتوقع زوال عذر بعد اوله كما قد اشار
 او وصفه والقيام وما بعده من المراتب الاربعة على ما هو به اذا رجا القدرة في
 اخره والمناجاة القول بجواز التيمم مع التسعة ولا ناله النجاسة غير المعفوعها
 ولصايم يتوقع غير فطره ومثله من طاق نفسه الى الاقطار بحيث بنا في الاقطار
 على الصلوة وللغشاءين للمفيض من عرفة الى المشعر وان ثلث الليل ويعول في
 الوقت على الظن المستند الى ورد بصفة او درسون نحوها مع تعدد العلم اتمام
 امكانه فلا يجوز الخول بعد من صلى الظن حيث يعذر العلم ثم انكشف وقتها
 في الوقت ودخل وهو فيها اجزاء على ارجح القولين وان تقدمت عليه باجمعا
 اما دوهو موضع وفاي الثاني الفصل وهي عين الكعبة للثالث اهله او
 حكمه وهو من يقدر على التوجه الى عينها بغير مشقة كثيرة لا يتحمل عادة ولو بالقوة

الى جبل اوسط وجنبتها وهي التيمنا التي يحتمل كونها فيه ويقطع بعد ذلك وجنبا
 عنه لا مارة شرعية لعين اي غير الشاهد ومن يحكمه وليست الجهة للبعيد محتملة
 عين الكعبة وان كان البعد عن الجسم وجب ادعاء جهة مائة لان ذلك لا
 يقتضي استغناء العين اذا اخرجت خطوط متوازية من مواضع البعيد المتباينة
 المتفقة الجهة على وجهين على حرم الكعبة لتصل الخطوط اجمع بالكعبة ضرورة ولا
 يخرج عن كونها متوازية وبهذا يظهر الفرق بين العين والجهة ويترتب عليه بطلان
 صلوة بعض الصنف لمستطيل زيادة عن قدر الكعبة لوانه مقابلة العين والقول
 بان البعيد فرضه الجهة اجمع القولين في المسئلة خلاف ذلك اكثر حيث جعلوا المعبر للحد
 عن الحرم استغناء له استثناء الى ما يات في تضعيفه ثم ان علم البعيد بالجهة محتمل
 او اعتبار رصدي ولا عول على العلامات المنصوبة لمعرفة انما استغناء
 وعلامة اهل العراق ومن في ستمهم كجمل اهل خراسان من قياسهم في طول بلد
جبل المغرب على الايمن والشرق على الايسر والجدي حال غايه ارتفاعا وانخفاض
خلف المنكب الايمن وهذه العلامة ورد بها النص خاصة علامة الكوفه وما
ناسبها وهي موافقة للقواعد المستنبطة من الهيئة فغير ما قاله اهل الجاهلية
 في اوساط العراق مضافا الى الكوفه كعباد والمشهدين والحلة واما العلامة
 الاولى فان ريد فيها بالمغرب والشرق لا اعتداليا كما صرح به المصنف في التا
 او الجهمتان اصطلاحا وهما المقاطعتان بجبهتي الجنوب في الشمال الجنتين بحيث يحد
 عنهما رايان قوام كانت مخالفة للثانية كثيرا لان الجدي حال استقامته يكون على
 دائرة نصف النهار المارة بنقطتي الجنوب والشمال فجعل المشرق والمغرب على
 السابق على اليمين واليسار يوجب جعل الجدي بين الكنفين قضية للنقاط
 اعتبر كون الجدي خلف المنكب الايمن لازما لا خراف بالوجه عن نقطة الجنوب
 نحو المغرب كثيرا فيعرفوا واسطة الايمن من المغرب نحو الشمال والايسر من
 المشرق نحو الجنوب فلا يصح جعلهما معا علامة جهة واحدة الا ان يدعى اعتنا
 هذا التفاضل وهو بعيد خصوصا مع مخالفة العلامة للنص والاعتبار في
 اما فاسد الوضع او يخص بعض جهات العراق وهي اطراف الغرب كما لوصلوا

والاعتمادان التحقيق جهتهم نقطة الجنوب هي موافقة لما ذكر في العلامة و
 لو اعتبر العلامة المذكورة غير مقننة بالاعتدال ولا بالمصطلح بل بال
 بجنتين العرفيين انشغلنا كثيرا بسبب الزيادة فيها والنقصان المتخلفا
 تارة بعلامة الشام واخرى بعلامة العراق وثالثه بزيادة عنها وتخصيصها
 ح بما يوافق الثانية بوجبه خطوط فائدة العلامة واما اطراف العراق الشرقية
 كالبحر وما والاها من بلاد خراسان فيحتاجون الى زيادة الخراف نحو الغرب
 عن اوساطها قليلا وعلى هذا القياس والشام من العلامات جعله اهل الجاهلية
 في تلك الحال مختلف لا يرا الظاهر من العلامة كون الايسر خلف المنكب
 ما قبله وبهذا صرح في البيان فعليه يكون الخراف الشامي عن نقطة الجنوب
 مشرقا بعد الخراف العراقي عنها مغربا والذي صرح به غيره ووافقه المصنف في
 الدروس وغيره ان الشامي يجعل الجدي خلف الكنف لا المنكب وهذا هو
 الموافق للقواعد لان الخراف الشامي اقل من الخراف العراقي المتوسط وبالخير انما
 ينقص الشامي عن جزيين من تسعين جزءا بين الجنوب والشرق كما يعرف من
 سهل اول طلوعه وهو بوزة عن لافق بين العينين لا مطلقا كونه ولا غاية ارتفاعا
 لان في غاية الارتفاع يكون مساويا للجنوب لا غاية ارتفاع كل كوكب يكون على
 دائرة نصف النهار السامية له كاسلف المغرب والمراد به بعض المغرب كالحبشة
 والنوبة لا المغرب كله وجعل الثريا والعيوق عند طلوعهما على يمينه وثالثه
 الثريا على اليمين والعيوق على اليسار واما المغرب المشهور بفضلته تقرب من
 نقطة المشرق وبعضها تميل منه نحو الجنوب كثيرا واليمن مقابل الشام ولازم
 المقابلة ان اهل اليمن يجعلون سهيلا طالعا بين الكنفين مقابل جعل الشام
 له بين العينين وانهم يجعلون الجدي محاذيا لاثنيهم المسمى بجيت يكون
 المنكب الايسر فان مقابله يكون الى مقدم الايمن وهذا مخالفا لصرح المصنف
 في كسبه الثلثة وغيره من ان الجهة يجعل الجدي بين العينين وسهيدا غايه
 بين الكنفين فان ذلك يقتضي كون اليمن مقابل للعراق لا الشام ومع هذا
 الاختلاف في العلامات مخالفتان ايضا فان جعل الجدي طالعا بين العينين

هذا اذا كان من المشرق
 السنين من المشرق

للكسوف والخسوف كغير من العزاة فيمنع مع من المطلق وجالس مع عدمه ولا
الصلوة فيه مراعاة للتما منة ونقد بما لقوات الوصف على قوات اصل السور
لولا الاجماع على جواز الصلوة فيها ربا بالشبهة نعتة لكان القول بغير الصلوة
فيتموجها اما المضطر الى لبسه فلا شبهة في وجوب صلاته فيه ويجب لونه الى الشا
غير مقصوب مع العلم بالغصب غير جلد ومو في شعر ووبر من غير الما قول الا
الحز وهو دابة ذات رابع تضاد من الماء ذكيا كما ككة التما وهي معتبرة في هذه
لا وبن اجامها والتجارب مع تذكيره لانه ذو نفس قال المصنف في الذكرى وقد اشهر
بين التجار والمساكين انه غير مذكي ولا عبرة بذلك لاحتلاف المسلمين على ما
هو الا حلف غير مسلمة فيما يقبل الحيوة كالجدا ما لا يقبلها كالشعر والصفوف
فمنع الصلوة فيه من حيث اذا اخذ جزا او غسل موضع الاقبال وضمير الحز
او المتخرج على وجهه تلك الخليفة لقلته للرجل والخنثى واستثنى منه ما لا
يتم الصلوة فيمكن تلكه والقلنسوة وما يجعل من في اطراف الثوب وفخها ما لا يرد
عن اربع اصابع مضمومة اما الا فرائض فلا يبعد لبسها كالتدثر به والتوسد والكوف
عليه وليقط ستر الراس وهو الرقبة فما فوقها عن الامة المحضة التي لم ينعني منها
شي وان كانت مدبرة او مكاتب مشرطة او مطلقة لم تؤذ شيئا او مولود وتو
منها شيء فكالحرة والصبية التي لم تبلغ فصح صلاتها تمر بيا مكشوفة الراس ولا
يجوز الصلوة فيما يشترطه القدم الامع الشا وحيث يغطي منه شيئا فوق العنق
على المشهور ومستند المنع ضعيف جدا والقول بالجواز قوي متين وليست
الصلوة في النعل العربية للثأني وترك السود عدا العامة والكساة والخضفلا
تكره الصلوة فيها سودا وان كان البياض افضل مطلقا وترك الثوب الرفيق الذي
لا يحكي البدن والا ليرى واشتال الصلوة والمنهور انه لا تخاف بلا زارادها
طرفه تحت يد وجمعها على منك واحد ويكون ترك الخنك وهو اذارة جزء من
العامة تحت الخنك مطلقا لا مامر وغير بقربية القيد في الرذاه ويمكن ان يرد
بالاطلاق تركه في اي حال كان وان لم يكن مصليا لا طلاق النصوص باستحبابه و
التجدي من تركه كقول الصريح من تعصم ولم يتجنت فاصابها لا ادواء له فلا يكون

24
الانفسه حتى ذهب الصدوق الى عدم جواز تركه في الصلوة وترك الرذاه وهو
ثوب وما يقوم مقامه يجعل على المنكبين ثم يرد ما على اليمين على الايمن
اما غيره من المصلين فيستحب له الرذاه ولكن لا يكره تركه بل يكون خلافا
الاولى والفتا بالمرأة واللك ملها اي للرجل والمرأة وانما يكرهان اذا لم
يمعاشيا من واجبات القراءة فان منعنا القراءة حرما وفي حكمها الاوكا
الواجبة وتكره الصلوة في ثوب المتهم بالنجاسة والغصب لبا سه وفي الثوب
ذي الثايل اعتم من كونها مثال حيوان وغيره او خاتم فيه صورة حيوان و
يمكن ان يريد بها ما يعتم المثال وطار بينهما فتننا والاول اوفق للعائين او
قبا مشدود في غير الحرب على المشهور قال الشيخ ذكر علي بن بابويه وسمعتنا
مداكر من الشيخ ولم اجد به خيرا مستندا قال المصنف في الذكرى بعد حكايته
قول الشيخ قلت قد روي العامة ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال لا يصلي احدكم وهو عريان وهو
كتابة عن شد الوسط وظاهر استدراكه لذكر الحديث جعله دليلا على كراهة
القباء المشدود وهو بعيد وقيل في البيان عن الشيخ كراهة شد الوسط
ويمكن الاكتفاء في دليل الكراهة بمثل هذه الزيادة **الرفع الكان الذي** يصلي
فيه والمراد به هنا ما يشغله من الخنثى ويعتمد عليه لئلا يواسطه او يربطه
يجب لونه غير مقصوب المصلي ولو جازها ليجب الشراعي والوضعي باصلا او
ناسيا له اولا صله على ما يقتضيهما اطلاق العبارات وفي الاخيرين المقول
اخرا الصحة وثالثهما في خارج الوقف خاصة ومثله القول في لباس و
احترزنا يكون المصلي هو الغاصب عما لو كان غيره فان الصلوة فيه باذن المالك
صححة في المشهور كل ذلك مع الاحتمال اما مع الاضطراب كالحجوس فيه فلا
منع خاليا من نجاسة متعديا الى المصلي او محموله الذي يشترط طهارته
على وجه يمنع من الصلوة فلو لم يتعدا ونقدت على وجه يعفي عنه كمليل
الدها والى ما لا يتم الصلوة فيه ليرضطها من المسجد بفتح الجيم وهو لا قد را خبر
منه في الجود مطلقا والا فضل المسجد لغير المرأة او مطلقا بناء على اطلاق
المسجد على غيرها بالنسبة اليها كما ينبت عليه ويقاوت المساجد في الفضيلة

حسبها في ذاتها او عوارضها ككثير الجماعه فالمسجد الحرام بانه الفصوله و
الكعبه وزاوية الحاديه وان كان غيرهما افضل فان القدر المشترك بينهما
فضله بذلك العدد وان اختلفت الافضل باخر لا تقدير فيه كما يخص بعض
المساجد المشتركة في وصف بفضيلة زائده عما اشرك فيه مع غيره والبتون
بالمدينة بعشر الاف صلوة وحكم زايده الحاديه كالحرام وكل من مسجد الكوفة
والاقصى يسميه بالاضافه الى بعد عن المسجد الحرام بالفصوله والمسجد
الجامع في البلد الحجه او الجامع وان تعدد بمكانه ومسجد القنبيله كالحله في
البلد خمس وعشرون ومسجد التوق بثلثي عشرة ومسجد المراه بينهما بمعنى ان
صلواتها فيه افضل من خروجها الى المسجد ومعنى كون صلاحها في مكان المسجد في القنبيله
فلا يغفر الى طلبها بالخروج وهل هو كسجد مطلقا وكما تريد الخروج اليه فيخالف
بحسبه الظاهر الثاني في استحباب اتخاذ المساجد استجابا ما وكذا فمن يني مسجداً يني
الله له بيتا في الجنة او زيد في بعض الاخبار كحفص قطاه وهو كقصد الموضع الذي
تكتفه القطاه وتليته بجو ما ليس فيه والنسبه به مبالغه في الصغر بناء
على الاكفاء برسمه حيث يمكن لا شفاع به في اقل مراتبه وان لم يعمل له خايط ويحوى
قال ابو عبيد الخدا راوي الحديث عن ابي عبد الله قم في طريق مكة وقد سوت
اجزاء المسجد فقلت جعلت فداك زجوان يكون هذا من ذاك فقلت لا نعم وليحجب
اتخاذها مكشوفه ولو بعضها للاحتياج الى الشفقه في اكثر البلاد لرفع الحوائط
والمياض وهي المطهر للحدث والنجس على بابها لافي وسطها على تقدير سبق
اعدادها على السجده والاحرام في الخبيثه مطلقا والحديث ان ضربت بها
المنازة مع خايطها لافي وسطها مع تقديرها على السجده كذلك والاحرام
يمكن شمول كونها مع الخايط استحبابا لانها لو طيفت بها اذا فارقت بالعلو
خرجت عن المعية وهو مكروه وتقدير الداخل اليها يمينه والخارج منها يمين
عكس الخلاء قشرها لليمين فيها وتعاهد بقله وما يصير من عضا وشبهه وهو متعلق
حاله عند المسجد احتياطا للظنارة والتعهد فصح من الثغافه لانه يكون
اثنين والمق تع الروايه والدرجا فيها اي الدخول والخروج بالمقول وغيره وصلو

الخبيثه قبل جلوسه وافلها بكنان ويكرر تكرارا الدخول ولو عن غير بيتا ذي
غيرها وفضيلة وان لم يؤمنها معها لان المقصود بالخبيثه ان لا يفتك حرمه
المسجد بالجلوس غير صلوة وقد حصل وان كان الافضل عددا لئلا يدخل بكنه
اذا دخل ولا مام في مكتوبة او بالصلوة نظاما وقرىقا منها بحيث لا يخرج منها
قبله فان لم يكن مستظرا وكان له مذرمانع عنها فليذكر الله وتحمه المسجد الحرام
الطواف كما ان خبيثه الحرم الاحرام ومعنى الرمي بغير زخرفتها وهو نفثها بالزخرفه
وهو الذهب ومطلق النفس كالخماره المع في الذكرى وفي الذنوب مطلق الحكم
بكرامة الزخرفه والتصور ثم جعل خبيثها قولاً وفي البيان حرم النفس والزخرفه
والتصور بها في روج وظاهر الزخرفه هنا النفس الذهب فيصير اقول المق
بحسب كبر وهو غريب وكذا يحرم نفثها بالصور ذوات الازواج دون غيرها
وهو لا زمن من غير النفس مطلقا من غيره وهو قريته اخري على ارادة الزخرفه
بالمعنى الاول خاصه وهذا هو الاجود ولا ريب في تحريم تصوير ذي الروح في غير
المساجد فبينها اولها تصوير من فلا وتجبها وتجب لئلا كثر شتمها لا مطلقا
ادخال النجاسة اليها في اقوى واخراج الحصى منها ان كانت فرما او جزءا منها
اما لو كانت قمامة استحب اخراجها ومثلها التراب ومعنى اخرجت على وجه التخي
فعدا وجوب اليها اولا في غيرها من المساجد حيث يجوز نقل الاتي اليه وما لها
لغناء الاول والاولية الثاني فيمكن تعليلها بل يني وسطا عرفا والبصا فيهما و
التخم ونحوه وكفارتة دفنه ورفع الصوت والتجاء واللعنات ولو في قراءة القرآن
وقتل الفضل في دفن لوفضل ويرى النبل وهو داخل في عمل الصانع وخصه
في الخبر فاما ككراهته وتمليك المجانين والصبيان منها مع عدم الوثوق بطهارتهم
او كونهم غير مميّزين اما الصبي المميز الموثوق بطهارته الحافظ على اداء الصلوة
فلا يمكن تمكينه بل ينبغي تربيته كما يميز على الصلوة وانفا ذل الاحكام اما مطلقا
فعل على قلم له مسجد الكوفة خارج او محصور من غير جدل وخصومة او بالذات
لما يتفق نادرا او بها يكون الجلوس لاجلها لئلا اذا كان لاجل العبادة فالنفس
الدعوى لها في انفا ذل حاج من السارعة المنا مور بها وعلى احدها يحمل فعل على الصلوة

ولعله بالاختصار ان هذه القضاة لا تخلو من منافع للجمهور وتعرف بالصلوات
اذا اوشدنا والجمع بين وتطيق تعريفها في الجامع وكراستها في المناجيد
خارج الباب واشارت الشعر لغيره من غير ما بان يقال للفتى فضل الله فانه
في الناس منه وهو غير منا في الكرامة في المقصود المذكور ليس جيد حمل ابا حنيفة
الشعر على ما نقل منه وتكثفه عنه كبيت حكمة او شاعره على لغة في كتابه تعريسه
بقية من وشبهه لانه من العلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يشد بين يديه البيت والابنية
من الشعر في المسجد ولربما ذكر ذلك والحق به بعض الاصحاب ايضا كان منه موعظة او حجة
للنبي والامة او مزية للصالحين ثم ونحو ذلك لانه عبادة لابناء في الغرض المقصود
من المناجيد ليس بعيد ونبي النبي محمول على الغالب من اشار العرب بالخارج من هذه
الاصناف والادام فيها احوال النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك ومنافاته لوضعها فانها وضعت
للعادة وذكر الصلوة في الحمار وهو البيت المصنوع الذي يغتسل فيه لا السليق
غير من يديه وسطه يركب في بيتان من جهة الشمال من حيث الحمار ويؤ
الفايط للنبي صلى الله عليه وسلم ولان الملائكة لا تدخل بيانا لغيره ولو في اثناء هذا اولى
بوت النار وهي الجنة لا ضارها فيها كالاتون والفرق لا بنا وجدينا مع هذه
اعفاده لها كالمسكن اذا اوقدت فيه وان كثرت وبوت الحمار لغيره ولعدم انفكاكها
عن الجحامة ونزول الكرامة برشه والمعطين بكسر الظاء واحدا لمعاطن وهي مبار
الابل عند الماء للشرب وعجى الماء وهو المكان المعبود لانه وان لم يكن فيه ماء
والسبحه بفتح الباء واحق السباح وهي التي الذي يعلو الارض كالمج او كبريا
وهي الارض انت السباح وقرى النمل جمع قرية وهي مجمع رايها حول حجرتها وفي نهر
النمل اختيارا مع تمكن الاعضاء اما بدونها فلا مع الاختيار وروى المقابر والابنية
ولو قبل الاجال ولو غيرة بالخراب وهي العضا في افعالها حديد مكررة او معتصة
او بعد عشر اذرع ولو كانت القصور خلفه او مع احد جانبيه فلا كرامته وفي
الطريق سواء كانت شغولة بالمارة او فارغة ان لم يعط لها والا حرم وفي بيت
في مجوسى وان لم يكن البيت في ارض مصرية اي موقفة ولو سراجا او قنطرة
وفي الزيادة كرامة الصلوة الى الجنة من غير اعتبار الاضمار وهو كذا في

في قوله صلى الله عليه وسلم ان من شرب ماء من يديي ياتي به الجنة

في قوله صلى الله عليه وسلم ان من شرب ماء من يديي ياتي به الجنة

غير المصنف في غير الكتاب والى تصاوير ولوفى الوسادة ونزول الكرامة لغيرها
شوب ونحوه او مصنف او باربعين سوا في ذلك القاري وغيره نعم
ليشترط الانبساط والحق التوجه الى كل شئ من غير كتاب ولا باسره او
اثنان في المشهور وفي الباب المنفوج ولا ينظر عليها ظاهرا وقد جعل
القضا عليه احوال يطير من الوعد بها فيها ولو يميز بالفايط فاولى وفي
الحا في غير من الجحامة وجر وفي ما ينظر الدواب جميع مريض وهو ما واما
ومقرها ولو عند الشرب الامراض الغمز فلا باسرها الرواية معللا بانها سبكت
وبركة ولا باسرها البيعة والكنيسة مع عدم الجحامة لغيره لغيره موضع صلوات
منها وتركه حتى يحفظ وهل يشترط في جواز دخولها اذن اربابها احملها المقصود في
الذكرى تجا لغرض الوافق عملا بالقرينة وفيه قوة ووجه العدم مطلقا لا
بالاذن ويكره عدم المראה على الرجل او حادتها في حاله صلاتها من دون حائل
او بعد عشر اذرع على القول الاصح والقول الاخر التحريم ويطلان صلواتها
او مع الاقربان او المتاخمين عن كبرية الاحرام ولا فرق بين المحرم والاجنبية
والمقنونة والمنفردة والصلوة الواجبة والمنسوبة ويروى المنع كرامته و
تحريمها بالحائل المانع من نظر احدهما الاخر ولو ظله وفقد بصر في قول لا تنفيس
الصحيح غير في الاصح او بعد عشر اذرع بين موضعها ولو خاضى بجودها فانه
فلا منع والمروى في الجواز كونها تقبل خلفه وظاهرها تاخرها في جميع الاحوال
بحيث لا يجاذي جزء منها جزءا منه وبه صريح الاصحاب وهو وجوده ويراعى في
مسجد الجحامة وهو القدر المعتبر منه في التجرد لا محل جميع الجحامة ان يكون من
الارض او بنايتها غير الماكول والملبوس عادة بالفعل او بالقوة القرينة من حيث
يكون من جنسه فلا يفتح في المنع توقف الماكول على الخبز وطبخ والملبوس على
غزل ونحو وغيرهما ولو خرج منه بعد ان كان منه كفتش الماكول ارتفع المنع عنه
عن الجحامة ولو اصابها احدهما في بعض البلاد دون بعض فالأقوى عموم التحريم
نعم لا يفتح النار كذا كل المختصة والعقار غير المختص للعدم من بناها لا يلبس
اكله ولا يجوز التجرد على المعادن ونحوها عن ارض الاستحالة ومثلها

الزمانا وان كان منها واما الخرف فيبقى على خروجه بالاستحالة عنها فمن حكمه
لزمه القول بالمنع عن الجود عليه للاتفاق على المنع مما خرج عنها بالاستحالة
وتفصيل من حكمه بطهران بها لكن لما كان القول بالاستحالة بذلك ضعيفا كما
جواز الجود عليه قويا ويجوز الجود على القرطاس في الجملة ايضا لما للنقل الصحيح
عليه وبه خرج عن اصله المقتضى لجواز الجود عليه لانه مركب من جزئين لا
يبيع الجود عليهما وهو النور وما من اجزاء من القطن والكثان وغيرهما فلا
عما للتوقف في الجملة والمقصود هنا خصه بالقرطاس المتخذ من النبات والقطر
والكثان والغضب فلو اتخذ من الحجر لم يبيع الجود عليه وهذا اتما بينه على القول
باشترط كون هذه الاشياء مما لا يلبس بالفعل حتى يكون المتخذ منها غير متوجع
او كونه غير متوجع لصلادان جوازها فيادون المقول وكلاهما لا يقول بالمتم ولما
اخراج الجود فظا هو على هذا لانه لا يبيع الجود عليه بحال وهذا الشرط على ثمة
جواز الجود على هذه الاشياء ليس بواجب لانه يقتضي مطلق النقص ويخصص لهما من
غير فائدة لان ذلك لا يزيله عن حكمه فالله الاصل فان اجزاء النور المتشعبة فيه
بحيث لا يميز من جوهر الخلق جزء يتم عليه الجود كافي في المنع فلا يبيد ما في الظاهر
من الاجزاء التي يبيع الجود عليها منفردة وفي الذكرى جواز الجود عليها ان اتخذت
الغضب استظهر المنع من المتخذ من الحجر وبني المتخذ من القطن والكثان على جواز
الجود عليهما وليشكل تجوز الغضب على اصله بحكمه فيما يكونه ملبوسا في بعض
البلاد وان ذلك لا يوجب عموم التجوز في جميعها انما في النفس من القرطاس شئ
حيث شئنا له على النور المستحيل عن اسم الارض بالاحتمال قال الا ان يقول القائل
جوهرا القرطاس او يقول جود النور يرد اليها اسم الارض وهذا لا يرد منجولا
خروج القرطاس من النقص الصحيح وعمل الاصحاب فيما وقع به الاشكال غير واضح فان
اغلبية السويع لا يملك مع امتزاجه بغيره وانتاج اجزائها بحيث لا يميز وكون
جمود النور يرد اليها اسم الارض في غاية الضعف على قوله رحمه الله لو شئت في
جنس المتخذ منه كما هو الاغلب لبيع الجود عليه للثبوت في حصول شرط الصحة
وهذا ينسب بالجود عليه فالنابا وهو غير متوجع في مقابل النقص وعمل الاستحالة

ويكره الجود على المكتوب منه مع ملاقة الجهة لما يقع عليه اسم الجود على
من الكتابة وبعضهم لم يعتبر ذلك بناء على كون الداء عرضا لا يحول بين الجهة
وجوهها لفظا من ضعفه ظاهر الحاشية طهارة الدين من الحدث والنجس
وقد سبق بيان حكمها مفضلا الثاني ترك الكلام في انشاء الصلوة وهو على ما
اختاره المقوم والجماحة ما ترك من حرفين فصا عدا وان لم يكن كلاما لفظا ولا
اصطلاحا وفي حكمه الحرف الواحد المفيد كما لا مبرر من الاضغالة المقتضية الطرفين مثل
في من الوقاية ومع من الوقاية لاشتماله على مقصود الكلام وان اخطأ في حرفها
التكثير وحرفا لاشتماله على حرفين فصا عدا وليشكل ان النصوص في هذه
هذا الاطلاق فلا يقل من ان يرجع فيه الى الكلام لفظا واصطلاحا وحرفا لمدد
ان اطلاق مدد بحيث يكون بعدد الحرف لا يخرج عن كونه حرفا واحدا في نفسه فان
المدد على ما حققوه ليس بحرف ولا حركة وانما هو زيادة في مط الحرف والتفريق
وذلك لا يلحقه بالكلام والجماع انهم حرموا بالحكم الاول مطلقا وتوقفوا في
الحرف المضم من حيث كون المبتطل الحرفين فصا عدا مع انه كلاما لفظا واصطلاحا
وفي اشتراط كون الحرفين موضوعين لغنة وجهان وقطع المقرب بعد اعتبار
وتظهر الفائدة في الحرفين الحاديين من التخصيص ونحوه وقطع العلامة بكونها
ج غير مبطلين محتجا بانها ليسا من جنس الكلام وهو حسن فاعلم ان جعل
هذه التروك من الشرط نحو ظاهر فان الشرط يعتبر كونه متعديا على الشرط
ومقارنا له والامر هنا ليس كذلك وترك الفعل الكثير عادة وهو ما يخرج
فعله عن كونه مصليا حرفا ولا غيرة بالعدد فقد يكون الكثير فيه قليلا كحركة
الاصابع والقليل فيه كثيرا كالوثبة الفا حشة ويعتبر في التواقيف وتفرق بحيث
حصلت الكثير في جميع الصلوة ولم يخفوا الوصف في الجمع منها لم يضر وقت
هنا كان النبي صلى الله عليه وسلم يحل المأبى وهي اية البنية ويضعها كذا سجدة ثم يحلها اذا
قام ولا يندج القليل طهارة العمامة والرداء ومسح الجبهة وقيل الحية العنق
وهما منصوبان وترك التلوين الطويل المخرج عن كونه مصليا عادة ولو خرج
به عن كونه قاريا بطلت القراءة خاصة وترك البكاء بالمد وهو ما اشتمل على

صوت لا يخرج من مخرج مع احتمال لانه البكاء مقصورا والثالث في كون الوارد
منه في النفس مقصورا او ممدودا واصالة عدمه للمعا رضى باصالة صحة الصلوة
فيما في الشك في عدمه للبطل مقصفا لبقاء حكم الصحة وانما ليشترط ترك البكاء
للدنيا كذا يقال في فقد محبوب وان وقع على وجه قهري في وجه واحد
بما عن الآخر فان البكاء هنا كذا كذا البكاء والنار ودخات المفربين الى حضرته و
درجات السعد من رحمته من افضل الاعمال ولو خرج منه ج حرفان فكما سلف
ترك القهقهة وهي الضحك المشغل على الصوت وان لم يكن فيه ترجيع ولا شغل و
يكفي فيها وفي البكاء منها ما فمن ثم اطلق ولو وقع على وجه لا يمكن دفعه فيه
وجهاً واستغفر الله في الذكرى البطلان والتطبيق وهو وضع احد يديه
الراحتين على الاخرى كذا بين ركنيه لما روى من النبي عنه والمنشد ضعيف
والمنافاة به من حيث الفعل منفية فالقول بالجواز اقوي عليه المقصود في الذكر
والكف وهو وضع احدى اليدين على الاخرى بجاءل وغيره فوق الشرة وتحتها
بالكف عليه وعلى الزند لا للاقا لانه من التكفير التام بل جميع ذلك الا
لنقية فيوز منه ما تارة بل يجب وان كان عند مرسته مع ظن الضرر بها
لكون تبطل الصلوة بتركها لو خالف لعل في النهي ما مخرج بخلاف الحالف
في غسل الوضوء بالمشح والالغاث الى ما رواه ان كان يبدنه اجمع وكذا بوجهه
عند المعروان كان الغرض بعيدا الى دون ذلك كما بين والبيان فيمكن بالتو
وتبطل بالبدن عما من حيث لا يخاف من القبلة والاكل والشرب وان كان قليلا
كاللحم اما لما فانهما وضع الصلوة اولان تناول المأكول والمشروب وضع
في الفروا زرداده افعال كثيرة وكلاهما ضعيف اذ لا دليل على اصل المنافاة فالأ
احبا والكثرة فيها عرفا فيرجحان الى الفعل الكثير وهو اخيرا المصنف في
كتبه الثلاثة الا في الترتيب بالصوم وهو عطفشان فيشر بها ذال ليسند
منافيا عن وخاف فحاة الصبح قبل اكله فممنوع ولا فرق فيه بين الوجع
والندب واحدا ان هذه المذكورات اجمع انما هي في الصلوة ومع تعديها عن
مطلقا وبعضها اجماعا وانما لم يقيد هنا اكفاء بالشرط تركها فان ذلك

يقتضي التكليف الموقوف على الذكر لان الناس في غير مكلفين بندا ثم الفعل
الكثير بما توقف له في تقييد بالعد لانه اطلقه في البيان ونسب التقييد في
الذكرى الى الاحكام في الدروس الى المشهور وفي الزيادة الا لانه جعله من قهر
المنافاة مطلقا ولا يخلو اطلاقه هنا من لاله على الصلوة كما قاله بالنا في غير الاستلزام
الفعل الكثير ناسيا انحاء صورة الصلوة راسا توجه البطلان ايضا لكن الاحكام الظن
الحكم **التاسع** الاسلام فلا تعجز العبادة مطلقا فتدخل الصلوة من الكافر مطلقا
وان كان من تاملنا وفطرتا وان وجبت عليه كما هو قول لاكثر خلافا لا يخفى
حيث ان غير مكلف الفروع فلا يقاوب على تركها وتحقيق السنة في الاصول التميز
بان يكون له قوة يمكنه معرفة افعال الصلوة لتمييز الشرط من الفعل ويقصد به
فعل العبادة فلا تعجز من الجوع والمغى عليه والصبي غير المميز لا فاعلا لها تحت
بين ما هو شرط فيها وغير شرط وما هو واجب وغير واجب انما عليه ويميز الصبي
على الصلوة لست في البيان سبع وكلاهما مروي ويضرب عليها لتسع وروى في
وتخبر بين نية الوجوب والندب والمراد بالتميز التعبد على افعال المكلفين
بقا دما قبل البلوغ فلا تشق عليه بعد **الفضل الثالث** في كيفية الصلوة و
ليست قبل الشروع في الصلوة الاذان والاقامة وانما جعلها من الكيفية خلت
للمشهور من جعلها من المقدمات نظرا الى مقارنتها الاقامة لها غالبا البطلان
بالكلام ونحو بينها وبين الصلوة وكونها احد الجزئين فكانا كالحزب المقارن
كما دخلت النية فيها مع انها خارجة عنها متقدمة عليها على التحقيق وكيفية
بان نوبها اولاً لانها عبادة فيفتقر في الثواب عليها الى النية الا ما شذ وبغير
انما في قول الاذان ثم الشهادتان بالنوحيد والرسالة ثم الحركات الثلاث
ثم التكبير ثم التهليل ثم منتهى فهدت ثمانية عشر فصلا والاقامة منتهى في جميع
فصولها وهي فصول الاذان لا ما يخرج به ويريد بعد حي على خير العمل قد قامت
الصلوة من بين ويكمل في اخرها مرة واحدة ففصولها سبعة عشر بقص عن
الاذان ثلثة ويريد اثنتين فهذه جملة الفصول المنقولة شرعا ولا يجوز اضافتها
شرعية غير هذه الفصول في الاذان والاقامة كما تشهد بالولاية لعلي عليه

وان غدا والخبير البرية او خير البشر وان كان الواقع كذلك فكل واقع حقا
اصح له في العبادات الموطنة شرعا المجدودة من الله تعالى فيكون ادخالها
بعدة وتشريعا كما لو زاد في الصلوة ركعة او تشهدا ونحو ذلك من العبادات
بالجملة فذلك من احكام الايمان لا من فصول الاذان قال الصدوق ان ادخال ذلك
فيه من وضع المفوضة وهو طائفة من الغلاة ولو فصل هذه الزيادة واحدا بغيره
انه منه اثم في اعتقاده ولا يبطل الاذان بفعله وبدون اعتقاده ذلك لا يخرج وفي
ط اطلاق عدم الاثم به ومثله المص في البيان واستحبابها في الحسن اليومية حقا
دور غيرهما من الصلوات وان كانت واجبة بل يقول المؤذن للواجب منها الصلوة
ثلاثا نصيبا ولين ارفعها او بالترتيب اداء وقضاء المنفرد والجامع وقيل و
القبيل به المرتضى والشيخان يحبان في الجماعة لا يبيحان اشتراطها في الصلوة بل في
ثواب الجماعة على ما صرح به الشيخ في ذلك وكذا فسر به المص في الدروس عنهم مطلقا
ويتأكدان في الجهرية وخصوصا الغداة والمغرب بل وجبتهما فيهما الحسن مطلقا
والمرتضى فيهما على الرجال فاضاف اليهما الجمعة ومثله ابن الجنييد واضاف الاول
الاقامة مطلقا والثاني على الرجال مطلقا وليست بالاشارة ويجوز ان جهرا اذ اربع
الاجناس من الرجال ويعتد باذانهم غيرهم ولو ليس بها المصلي ولو يدكر حتى افترق
الصلوة فذكرها ما لم يركع في الاصح وقيل يرجع الغامدة والناسية ورجع
للاقامة لو ليس بها الا الاذان وحده وليقطان عن الجماعة الثانية اذا حضر
لتصلي في مكان فوجد جماعة اخرى قبل ذلك واقامت اتمت الصلوة ما لم يركع
الاولى ان يبقى منها ولو واحدا معقبيا فلو لم يبق منها احد كذلك وان لم يفرق
بالايدى لم يقطا عن الثانية وكذا ليعطيان عن المنفرد بطريق اولي ولو كان الثاني
منفردا لم يقطا عن الثاني ويشترط اتحاد الصلوتين او الوقوف في المكان عرفا
وفي اشتراط كونه متجدا وجمعا وظاهر الاطلاق عدم الاشتراط وهو الذي
اختاره المص في الذكرى ويظهر من مخوى الاختبار ان الحكمة في ذلك مراعاة
الاتحاد السابق في عدم تصوير الثانية بصورة الجماعة ومن ايا ولا يشترط العلم
باذان الاولى واقامتها بل عدم العلم باقامتها مع احتمال السقوط عن الثانية مطلقا

علما باطلاق النص ومن غاة الحكمة وليقط الاذان في صغر عمر المصلين بها والجمعة والثلاثاء
ليلة المزدلفة وهي الشعر والحكمة فيه مع النص استحبابا لجمع بين الصلوتين و
الاصلي في الاذان اعلام من حضر الاصل على الثانية فكانت كالصلوة الواحدة
وكذا يقطع في الثانية عن كل جامع ولو جازا والاذان لصاحب الوقت فان جمع
في وقت الاذان لها واقام الثانية وان جمع في وقت الثانية اذان ولا يثبت الثاني
ثم اقام للاولى في الثانية وهل يسقطه في هذه المواضع رخصة فيجوز الاذان ام
عن منفاد يشترع وجهان من انه عبادة توفيقية ولا تقبل هنا بخصوصه و
العموم محض بفعل النبي صلى الله عليه وسلم فانه جمع بين الطهرين والعنائين بغيرها نفع باذان
واقامتين وكذا في تلك المواضع والظاهر ان لمكان الجمع لا بخصوصية البغضة ومن
انه ذكرته نفع فلا وجه لسقوطه اصلا بل تخفيفا ورخصة وليشكل نفع كونه بجمع
فصله ذكرنا وان الكلا في خصوصية العبادة لا في مطلق الذكر وقد صرح
بجماعة من اصحابنا بتمام العبادة من يجزئهم في الثالثة الاول واطلاق الباقي سقوط
مع مطلق الجمع واختلف كلام المص في الذكرى توقف في كماله في الثالثة استنادا
الى عدم وقوفه على بقى ولا أقوى ثم حكى في الذكرى هذا وجزم بانها التحريم فيها
وبقاء الاستحباب في الجمع بغيرها ما ولا الساقط بانه اذان اعلام وان الباقي في
الذكر والاعظام وفي الدروس قريب من ذلك فانه قال ربما قيل كراهية في
الثالثة وبالغ من قال بالتحريم وفي البيان الاقرب ان الاذان في الثلث اشهر مع
اعتقاده وشريعته وتوقف في غيرها والظاهر التحريم فيها لاجتماع على استحبابها
منها ما ذكرناه واما تفسير الاذان والى القسمين فاضعف لانه عبادة خاصة
اصلا اعلام وبعضها ذكر وبعضها غير ذكر وتاذي وظيفة بايقاعها
ينافي اعتبارا صله والمجملات ينافي ذكرية بل هو قسم ثالث وسنة مستبعة ولم
يوقعها الشارع في هذه المواضع فيكون بدعة نعم قد يقال ان مطلق البركة ليس
بمجموع بل يتما فتمها بعضهم الى الاحكام الخمسة ومع ذلك لا يثبت الجواز و
ليست في الصلوة بها للرجل بل مطلق الذكر انما لا يثبت في كل مكانه و
كذا الجنبى والترتيل فيه بيان حروفه واطالته وقوفه من غير استحباب والحدود

هو الاسراع فيها بتقصير الوقوف على كل فصل تركه لكرامته اعراياها حتى لو ترك الو
اصلا فالتسكين اولى من الاعراب فانه لغز عربية والاعراب مرغوب عنها شرعا
ولو اعرب خ ترك الافضل ولو بطل ما التمس في بطلانها به وجهان
يخبر البطلان لو غير المعنى كنصب سول الله لم يدم تمامية الجملة برفوات
المشهود به لغز وان قصد اذلا يكتفي فصد العبارة اللفظية عن لفظها و
المؤذن الزايب يفت على مرقع يكون بالغ في دفع الصوت والباطلة المصلين وغيره
فيصغر عن مراعاة الجانبة حتى يركب سبعة به ما لم يفرط بالثاخير واستغناء للعبارة
في جميع الفصول خصوصا الاقامة ويكره اللفظ في بعض فصوله بمينا وشمالا
ان كان على المنارة عندنا والفضل بينهما بركعتين ولو من الزايب او سجد او
والنصر ورد بالجلوس يمكن دخول النجدة فيه فانها جلوس وزيادة مع اثباتها
على من يزدان او خطوة ولم يحد بها المصنف في الذكرى حديثا لكنها مشهورة
او سكتة وهي مرفوعة في المرفوعة ونسبها في الذكرى الى كلام الاصحاب مع السجدة
والخطوة وقد ورد النصر في الفضل بتسبيحه فلو كان حسنا ويخص المرفوعة بالخير
الخطوة والسكتة اما السكتة فمرفوعة فيرواها الخطوة فكانت مرفوعة وفيه
الجلوس وانه اذا فعلها كالمتخطط به في سبيل الله فكان تركها اولى بكون الكلا
في خلاصتها خصوصا الاقامة ولا يعيد به ما لم يخرج عن الموالاة ويعيدها به
مطلقا على ما افتر به المصنف وغيره والنصر قد باعادتها بالكلية بعدها وليست
الطهارة خالصة وفي الاقامة اكد وليست شرطية عندنا من حديثين نهم
لو اوقعه في المسجد الا كبر لغا للنهي المفسد للعبادة والحكاية لغز المؤذن فاسمع
كما يقول المؤذن وان كان في الصلوة الا الحيعة لاني فيها فيدلها بالحواف ولو
حكما بطلانها ليست كرا وكذا يجوز ابدالها في غيرها ووقت حكاية الفصل
بعد فراغ المؤذن منه او معه وليقطع الكلام اذا سمع من الحكاية وان كان قرا
ولو دخل المسجد اخر النجدة الى الفراغ منه ثم **ترتيب القياس** الى التنية والتكبير
القرأة وانما قدرة على التنية والتكبير مع انه لا يجب فيها لكونه شرطية فيها والشرط
مقدم على الشرط وقد اخبر المصنف عنها في الذكرى والرد من نظر الى ذلك وتبخر

جزء من الصلوة وفي الالفية اخبره عن القرأة لجعله واجبا في التنية ولكل
مستغلا به غير مستغلا في شيء بحيث لو ازيل السناد سقط مع المكنة فان عجز
عن الاستقلال في الجميع ففي البعض وليسند فيما يعجز عنه فان عجز عن الاستغلا
اصلا اعتمد على شيء مقدما على العود في تحصيل ما يعجز عليه ولو باجرت مع
الامكان فان عجز عنه ولو بالاعتقاد او قد عليه ولكن عجز عن تحصيله بعد
مستغلا كما قرأ عجزا عن عجزا ضابطا على جانبه الايمن فان عجز فعلى الا
هذا هو الاقوى ومخارجه في كنية التنية ويفهم منه هنا التنية وهو قوله
الاستغناء الخ بوجهه فان عجز عنها استلحق على ظهره وجعل باطن قدسية
الى التنية ووجهه بحيث لو جسر كان مستغلا كالحاضر والمراد بالعجز في هذه
المراتب حصول شغلة كثيرة لا يتخلل ما دة سواء نشأ فيها زيادة مرضا وحديثه
او بطور بره او مجرد المشقة بالغة لا العجز الكلي ويؤمى الزكوة والتجود بالزا
ان عجز عنها ويحب تقريبا لجملة الى ما يبعث التجود عليه او تقريبه اليها ولا
بها عليه ووضع باقي الساجدة عندها وبدعه لو تعذر الاعتماد وهذه الاحكام
اشية في جميع المراتب السابقة وحديث يؤمى لهما بزاوية التجود دللتها
مع الامكان فان عجز عن الايمان به غمض عينيه لهما بزاوية التجود تقيضا و
فحكما بالفتح لرفعهما وان لم يكن مبصرا مع امكان الفتحة فاصدا بالابدان
الافعال والا اجراء الافعال على قلبه كل واحد في محله والا ذكرا على لسانه ولا
اخطرها بالبال ويخرج البدل حكم المبدل في الركنية زيادة ونقصا تام مع الفضل
وقيل مطلقا **والنبي** وهي الفضل الى الصلوة المعينة ولما كان الفضل
على تعيين المقصود بوجهه يمكن توجيه الفضل اليه اعتبر فيها الحضور ذات
الصلوة وصفتها المتميزة لها حيث تكون مشتركة والفضل الى هذا المعين
ويلزم من ذلك كونها معينة الفرض من ظهره وعصره وغيرهما والاداء ان كان
فعلها في وقتها او القضاء ان كان في غير وقتها والوجود الظاهر ان المراد به
المجمل غاية لان فضل الفرض ليسند عني تميز الواجب مع احتمال ان يريد التوا
المميز ويكون الفرض اشار الى نوع الصلوة لان الفرض قد يرايه ذلك لا

غير مصطلح شرعا ولقد كان اولنا على ان الوجوب العاقل لا دليل على وجوبها
فيه عليه الميم في الذكرى ولكنه مشهور في مجرى عليه هذا والثاني ان كان
مندوبا اما بالعارض كالمعادة لئلا ينافي في الفرض الا في ذلك في اطلاق الفرض
عليه كونه كذلك بالاضل او ما هو اعم بان يرد بالفرض ولا ما هو اعم
من الوجوب كما ذكر في الاحتمال وهذا قوته اخرى عليه وهذه الامور كلها
مميزات للفعل المنوي لاجزاء السنة لانها امر واحد بسيط وهو الفصد واما الترتيب
في تعلفه ومعرضه وهو الصلوة الواجبة او المندوبة المؤداة او القضاء
على اعتبار الوجوب بل العمل يكون اخر المميزات ما قبل الواجب فيكون قصد
اشارة الى ما يقوله المتكلمون من انه يجب فعل الواجب لوجوبه او نداءه او وجوبها
من الشكر والالطف والامراء والمركبها او بعضها على اختلاف الاراء ووجوب
ذلك من غير وجهه اذ لم يحققه المحققون فكيف يكلف غيرهم والقربى
هي غاية الفعل المتعبد به قرب الشرف لا الزمان والمكان لشرفه فتمتعها و
اثرها لورودها كثيرا في الكتاب والسنة ولو جعلها الله تعالى تكلفا وقديح من
ذلك ان المتعبد به في السنة ان يحضر باله مثلا صلوة الظهر الواجبة المؤداة و
يقصد فعلها لله تعالى وهذا امر سهل وتكليف لغيره ان يقع عن ذم التكليف
عند ادائه الصلوة وكذا غيرها ونحوها زيادة على ذلك وسواس شيطاني
قد امرنا بالاستغادة منه والبدعة وكثير الاحمر من سبب اليلان بمحاصل
الدخول في الصلوة ويحرمنا كان محلا قبلها من الكلام وغيره ويجعل التلفظ بها
باللفظ المشهور بالعربية ثانيا ايضا لشرع عليه التلويح فكل ذلك و
امر بالثاني به وكذا نعت العربية في ما يرا الا ذكرا الواجبة اما المندوبة فيخرج
بها وبغيرها في شهر القولين هذا مع القدرة عليها اما مع العجز وضيق
الوقت عن التلويح في به حجب ما يعرف من اللغات فان تعدد تحت مرعاها
ما اشتمل عليه من المعنى ومنه الافضلية ويجعل المقارنة للسنة بحيث يكره عند
حضور الفصد المذكور بالثاني من غير ان يتخلل بينهما زمان وان قل على الشهر
والمعبر حضور الفصد عند اوجزه من التكبير وهو المفهوم من المقارنة بينهما

في بيان الميم لكنه في غيره احسن تميزا الى اخر الامع الصلوة الاولى والقوى استنادا
حكمها بمعنى ان لا يحدث شبهة فيها ولو في بعض منبئات المنوي الفراغ القول
فلو نوى الخروج منها ولو في ثاني الحال فله او فعل بعض لنا في ذلك الوقت او الزمان
لو ببعض الاضال ونحو ذلك بطلت وقوله الجد كشورة كما ملأ في شهر القولين
الامع الضرورة كضيق وقت وحاجة ضرورتها وجهاله لها مع العجز عن التعلم
فقط السورة من غير تفويض عنها هذا في الركعتين الاولى وسواء لم يكن غيرها
كالشأنية او كان كغيرها ويجزى في صحتها من الركعات الحمد وحدها او التسبيح
بالاربعة الشهوة اربعاً بان يقولها من اولها باسم التي الكبير من الثلث على ما
دل عليه رواية حريز وعشرا اثباته في الاخير او اثني عشر بتكرير الاربعة ثلثا و
وجاء الاجزاء بالجميع وروى النص الصحيح ولا يندرج اسقاط التكبير في الثاني
لذلك ولما مضى من مقاسم زيادة وحيث يودي الواجب بالاربعة جاز ترك
الزائد فيحمل كونه مستحبا نظرا الى ذلك وواجبا محض النفاذ الى انه احق
الواجب جواز تركه الى بدل وهو الاربعة وان كان جزءا كالركعتين والاربعة في
مواضع الخيرة وظاهر النص والقوى الوجوب وبه صرح المصنف في الذكرى وهو
ظاهر العبارة هنا وعليه فلو شرع في الزيادة عن مرتبة قبل بحسب عليه الباطن الى
اخرى يحمله فضية للوجوب بان يتركه قبل الشروع والخيرة ثابت قبل الشروع
فيوقعه على وجهه او يتركه هذا من تغيير الهيئة الواجبة ووجه عدم اصاله
عدم وجوبه الا كما لا ينصرف الى كونه ذكر الله تعالى ان لم يبلغ فردا اخر والحمد
غيره لا وليين والى من التسبيح مطلقا لرواية محمد بن حكيم عن ابي الحسن و
روى فضلية التسبيح مطلقا واغبر الامام ولنا وبها وبجسبها اختلفت
الاقوال واختلفت اختيار المصنف في هذا راجع الفراء مطلقا وفي الدورس لا سيما
والسبيح المنفرد وفي البيان جعلنا له سواء ورد في الذكرى والجميع من الا
هذا لا يخلو من غشيت ويجب الجهر بالفراء على المشهور في الصحيح والاولى التي
والاخفات في البواقي للرجل والحق ان الجهر والاخفات كفيضا متضادان
مطلقا لا يجتمعان في مادة فافل الجهر ان ليمعه من قريبه صحيحا مع اشتمالها

على الصوت الموجب لسميه جهر عرنا واكثر ان لا يبلغ العلوا المفرط و اقل التر
ان يسمع نفسه خاصة صحيحا او قديرا واكثر ان لا يبلغ اقل الجهر ولا جهر على
المراء وجوبا بل تخبر بدينه وبين الترفع مواضع اذ لم يسمعها من جهر اسماءه
صوتها والسر افضل لها مطلقا وتختبر الخنثى بينهما في موضع الجهر ان السمعها
الاخفى والا نعين الاختلاف بينهما قيل يوجب الجهر عليها مزاغية عدم
سماع الاخفى مع الامكان والا وجب الاختلاف وهو حوط ثم الترتيل للقراءة
وهو لغة الترتيل فيها والنبين بغيره في وشرا قال في الذكرى هو حفظ اللفظ
واداء الحروف هو المروي من ابن عباس وقريب منه عز على السام الا انه قال
وبين الحروف بدل ادائها والوقوف على مواضع وهي ما لم تظف ومعناه او
احدها ولا افضل التام ثم الحسن ثم الكافي على ما هو مقرر في محله ولقد كان
يقع عن ذكر الترتيل على ما فتر به المنة فالجهر بينهما تاكيد بغير حسن الجهر بينهما
لوفر الترتيل انه يبين الحروف من غير ما لغة كما فتر به في العبر والمنتهى
بيان الحروف واطرها من غير هذا ليشبه الفنا كما فتر به في النهاية وهو الترتيل
لغير اصل اللغة وتعد الاعراب باظهار حركاته وبيانها بيانها في الجهر لا
يبدع بعضها في بعض الى حد لا يبلغ المنع او بالكثر الوقوف الموجب لكون
خصوصا في الموضع المروج ومثله حركة الباء وسؤال الترجمة والوقوف من
التفرد عند بينهما مستحب خبر الترتيل وما عطف عليه وعطفها خبر التام
على الترتيل لما بين الواجب والتدبير من الغاير وكذا يستحب تطويل التور في
الصبح كحل في يوم لا مطلق التطويل وتوسطها في الظهر والعشاء كحل انك
والاعلى كذلك وقصرها في العصر والمغرب بما دون ذلك وانما اطلق والجهر
التفصيل لبور المفصل لعدم النقص على تعيينه بخصوصه عندنا وانما الواجب
في خصوصنا هذه التور واما لها لكن المنة وظهر قيدا الاقفا مرابطا
والمراد به ما بعد عهد الفتح او الجرات او الصفا والضافات الى اخر القراء
وفي صدرها قول اخر اشهرها الاول بين مفضل اكثر فواصله بالبسملة بالاضافة
الى باقي القرآن او لما فيه من الحكمة المفصل لعدم المنسوخ منه وكذا يستحب قصر التور في

نحو

الصوت بل قد يجزأ اختيارا له وهل تارك في الصبح الاسمين وصح الجهر فنقل
في اليومين وقاه الله شرهما وسورة الجمعة والمنافقين في ظهرها وجعلنا على
طريق الاختصار مروي عن من تكلم فيها متغنا فلا صلوة له حتى قيل وجب
قراءتها في الجمعة وظهر ما كذلك وحملت الرواية على كذا الاستحباب جازما
الجمعة والتوحيد في صحتها وقيل الجمعة والمنافقين وهو مروي في الجمعة ولا
في عشاها المغرب والعشاء وروى في المغرب الجمعة والتوحيد ولا مشاح في
ذلك لانه مقام استحباب فيجوز قراءة العزيمة في الغريضة على شهر القولين
في جمل بجزء الشروع فيها عبد الله ولو شرع فيها ساها من ارضها و
انما وزيفها ما لم يتجوز موضع السجود ومعه في العدد والاكملها
والاجتراء بها مع فضاء السجود بعدها وجهان ومال المنة في الذكرى الى
الاول واكثره بالغريضة عن النافلة فيجوز قرائتها فيها والسجود فيها في محله و
كذا لو استمع فيها الى طارى وسمع على اجود القولين ويجزأ سماعها في الغريضة
فان فعل وسمع انفاقا وظنا بوجوبه له او ما لها وقضاها بعد الصلوة و
لو صل مع مخالفة فنية فقرأها بالوجه في السجود ولم يبدلها على الاقوى والعشاء
يجوزها هنا لا يقول بالسجود لها في الصلوة فلا منع من الاقفا عنه من هذه
الجمعة بل حيث يظن ما لم يمتد لما موملا بطلان الجهر ويستحب الجهر بالقراءة
في نوافل الليل والشر في نوافل النهار وكذا قيل في غيرها من الفرائض بمعنى استحباب
الجهر بالليل منها والشر في نظيرها نهارا كالكسوفين ما ما لا نظير له فالجهر
مطلقا كالجمعة والعيد والزلزلة والا فوى في الكسوفين ذلك لعدم اختصاص
الحسوف بالليل وما هل الجهر عليه التعلل مع امكانه وسعد الوقت فان
ضاف الوقت من ما يحسن منها اى من الجهر هذا اذا سمع قرائنا فان لم يسمع فليقلل
فهو كالجاء هل يجمع وهل يفرض عليه او يعرض عن الفاني ظاهر العبادات
الاول والدرس الثاني وهو الاشهر ثم ان لم يعلم غيرها من الفرائض كتراما
يعلم بعد الفاني وان عرفت الغرض منها او منه قولان ما خذها كون
الابحاض قريبا منها وان الشئ الواحد لا يكون صلا وبدا وعلى التقديرين فيجب ما وانه

له في الحروف وقيل في الايات فالاول المشهور وجوب مراعاة الترتيب بين البدل والمبدل
منه فان لم يأتوا آخر البدل والاخر قد مره او الطرفين وسطه او الوسط حذبه و
هكذا ولو لم تكن الايتا مقدم على ذلك لانه في حكم القراءة ثامة ومثله ما لو امكن
منا بقاء رى والقراءة من الحذف قبل اجزائه اختيارا والاولى اختصارا فان لم يحسن شيئا منها قراء من غيرهما بقدرها اي بقدر الحروف وحروفها
ثامة وخسنة وخسونة حرقا باليسئلة الامتزقاة من تلك فانها تزيح حرقا ويجوز
الاقتضار على الاقل ثم قراء التور ان كان بحسن سورة ثامة ولو تكرارها فيها قراء
في البدل ثامة فان عذر ذلك كله ولو بحسن شيئا من القرآن ذكر الله تعالى جندهما
اي بقدر الحروف خاصة اما السورة فنافطه كما مر وهل يجزى على طلق الذكر امر غير الواجب
في الخبرين قولان اخيرا رايها المتق في الذكرى لثبوت بدلها عنهما في الجملة وقيل يجوز
مطلق الذكر وان لم يكن بقدرها عملا بمطلق الامر والاولى ولو لم يحسن الذكر
قيل ولف بقدرها لا يمكن يلزمه عند القدرة على القراءة فيام وقراءة فاذا قاء
احدهما في الاخر وهو حسن والفخر والشرح سورة واحدة والاعمال لا يلا وقت
في المشهور فلو قراء احدهما في ركعة وجعل الخزي على الترتيب لاختار خاليه من الال
على وحدتها ثامة ذلك على عدد اجزاء احدهما وفي بعضها يصريح بالعدد مع الحكم المذكور
والحكم من حيث الصلوة واحدا ثامة يظهر الفاني في غيرهما وتجب البسملة بينهما على التقدير
في الاصح لثبوتها بينهما تواترا وكتبتها في المصحف المجرد عن غير القرآن حتى النقط وال
ولا ينافي في ذلك الوحدة لو سلمت كما في سورة النمل ثم يجب الرجوع من حيثها الى ان يصل كذا
معارك بينه فلا يكف وصولها بغير اخنأ كالاحناس مع اخراج الركبتين او بهما
والمراد بوصولها بلوغها فلو اراد ايضا لهما مصليا اقلا بجملة صفة والمعتبر
وصول جزء من اطنه لاجمعه ولا روس الاصابع مطبعا في بحيث لثبوت الاعضاء
بقدر واجب لن كرمع الامكان والذكر الواجب وسجدة العظيم ويحس او
سجدة الله ثلث للحنأ او مطلقا الذكر المضطر وقيل يكفي المطلق مطلقا و
هو اقوى لثالة الاخبار الصحيحة عليه وما ورد في غيرها معينا غير مناف له لا
بعض افراد الواجب الكلي تخيير او يحصل الجمع بينها بخلاف ما لو قيدنا وعلى تقدير

36
عينة فلفط ويحس واجبا فيها تخيير لا حينا لثبوت كثير من الاخبار عنه ومثله القو
في التسمية الكبرى مع كون بعضها ذكرا ثامة ومعنى سجان في ثبوتها له عز النفا
وهو منصوب على المصدر محذوف من جملته ومعلق الجار والمجرور في وجه
هو العامل المحذوف فالقيد يرتب تحت الله سبحانه وسبحا نا وسجدة العظمى او بمعنى
التي تليها ما انت بقدر ذلك يحسب في النعمة له ورفع الراس من طوى هو من غير
رفع بطل مع العهد واستدراكه مع التبيان مطبعا ولا حذفا بل استامها فاذا راد
بحيث لا يخرج بها عن كونه مصليا وليست التثنية في الذكر الا كقضا عدا الى ما
لا يبلغ السامة ضد عدا على التمره ستون لشيء كبرى لان يكون اما ما فلا يزيد
الثالث لا مع حب لنا مومنين لا طالة وفي كون الواجب مع الزيادة على مرة الجمع
او الاولى ما في التثنية الاخبرين وان يكون العدد وتر اخنأ او سبعا او مائة او اربعة
وعدا التثنية لا ينافي في جواز الزيادة من غير هذا دينا جواز المردوج والدعاء
امامه الى ما المذكور بالمنقول وهو اللهم لك ركعت الى اخره وشوبهة الظاهر حتى لو
عليه ما لم ينزل لاسوانه ومد الغنى مستحضرا في امتك بك ولو ضربت عنقه
والتجنيح بالعصدين والمرفعين بان يخرجهما عن ملا صفة جنبه فاختار البنية
كالجناحين ووضع اليدين على عيني الركبتين حالة الذكر اجمع ما ليا كفيتهما
والبدء في الوضع باليمين حالة كونهما مفرحين غير مضمومين الاصابع و
التكبير له قائما قبل الهوي بافعا يديه الى جذا تحتني اذ يتكبره من التكبير ارب
وقول سمع الله من حمد والحمد لله رب العالمين الخ في حال رخصته مطبعا ومعنى
سمع هنا استجبا بغيره ومن ثم عدا باللام كما عدا بالي في قوله تعالى لا يسمع
الى السلام الاعلى لما ضمنه معنى يصغون والافا صل التماج منعده بنفسه وهو خير
معناه الدعاء لاثنا على الحمد ويكون ان يركع ويداء تحت ثيابه بل يكونان بارزتين
او في كفيه لثبوتها في الذكرى الى الاصحاب لعدم وقوفه على نرفية ثم تجب
سجدة ان على الاعضاء السبعة الجبهة والكفين والركبتين واليمايم الرجلين و
يلف من كل منها ثامة حتى الجبهة على اقوى ولا بد مع ذلك من الاخنأ الى ما
لينا وي موفه او يزيد عليه او ينقص عنه بما لا يزيد عن هذا اربع اصابع مضمومة

قائلا فيها سبحان على الاصل ويحذف او ما من التثنية الضمير اخبارا او مطلقا الذي
اضطرا او مطلقا على الخبرا ومطنا بعده اخبارا ثم رفع راسه بحيث يصير حالنا
لامطلقا بضمه مطنا حال الرفع بمناه وليست على الظاهرية بضم الظاء عقيب
الثانية وهي المناء بجلسة الاستراحة استخبا با موكلنا بل قيل بوجوبها والزائدة
على الذكر الواجب بعدد وتروءه غيره والدعاء استخبا با اما الذكر اللهم لك
سجدناج والتكبيرنا الاربع للسجدة من اخذها بعدد من الركوع مطنا فيه
وثانيتها بعدد من السجدة الاولى جالساً مطنا وثالثتها قبل الهوى الى ثانيا
كذلك ورابعها بعدد من معندة والخوبة للرجل مطلقا الذكر ثانيا في
الهوى اليه بان يسبق بيده ثم يهوى بركبته لما روى ابن علقمة كان ذا سجدتين
كما يتخوى البعير الضام للزال يعني بركته او بمعنى مجازي الاعضاء خاله السجود بان
يخرج بركبته ويرفعها عن الارض ولا يفرشها كما قال الشراشيبي في هذه نحوه
لانه القاء الخوي بين الاعضاء وكلاهما مستحب للخلود والتمسك بل السجود في هونها
بركبتها وتبدا بالوقوف وتفرش راعيا حاله لانه استند وكذا الخبة لانه انحوط
وفي الذكرى ثانيا ما نحوه كما ذكرناه والنورك بين السجدة بان يجلس على ركة السجدة
ويخرج رجليه جميعا من تحتها فلا يركب اليه في الارض وظاهره من السجدة على
اليسرى فيخوض قعد على الارض هذا في الذكر ثانيا الا ان في رفع ركبتهما وتضع
باطن رجليه على فخذيها مضموما لاصابع **ثم في السجدة الثانية**
التي تمامها الفيا من السجدة الثانية وكذا يجليها للصلوة اذا كانت ثلاثية او رباعية
وهو شاهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهادان عما صعد ورسوله اللهم
صل على محمد وآله واطلا في الشهادتين على ان السجدة على محمد وآله اما تقليد او
شرعية وما اخاره من صيغة اكملها وهي مجزئة بالاجماع الا انه غير متعين عند
المصنف بل يجوز عند حذف واحد لا شريك له ولقطة صند مطلقا او مع اضاف
الرسول الى المظهر وعلى هذا فاذا ذكرها يجزئها كزيادة النبي ويمكن ان يركب
فيه دلالة النص الضمير عليه وفي البيان تردد في وجوبها حذفه ثم اخاره وجو
تخييرا ويجوز الشهادتين السامطنا بعده ويستحب النورك حاله كما مر الزيادة

في البناء والدعاء قبله وفي ثلثه وبعد المنقول **ثم في السجدة** على احوال القولين
عند واحوطهما عندنا وله عبارتان التامة علينا وعلى عبد الله الصالحين او
التسليم عليكم ورحمة الله وبركاته مخبر فيها وبانيها بان كان هو الواجب خرج من
الصلوة واستحب لآخرها العبارة الاولى على الاجزاء بها والخروج من
الصلوة دللت الاخبار الكثيرة واما الثانية فيخرج بالاجماع فله المقصود وغيره وفي
بعض الاخبار تقديم الاول مع التسليم المستحب والخروج بالثاني وعليه المقصود في الذكر
والبيان واما جعل الثاني سحبا كيف كان كما اخبرنا الله هنا فليس عليه دليل
وقد اختلف في كلام المقصود فاختار هنا وهو من اخر ما صنفه وفي الرسالة الثانية
وهي من اوله وفي البيان انكرنا فانيا لانكار رضا لجد البحث عن الصيغة الاولى
واوجها بعض المتأخرين وخبرتها وبين التسليم عليكم وجعل الثانية منها
مستحبة وارتكب جواز التسليم علينا وعلى عبد الله الصالحين بعد التسليم عليكم ولم
يذكر ذلك في خبر ولا مصنف بل المتأخرون بوجوب التسليم واستحبها به جعلوها
مقدمة عليه وفي الذكرى قبل وجوب الصيغة مخبر عن بعض المتأخرين وفي
انه قوي متين لانه لا فائلا بل من القداما وكهف عفي عليهم مثله لو كان حقا
قال ان الاحياء طالدين الاثيان بالصيغتين جميعا باديا بالتسليم علينا لا بالعكر
فانه لم يأت به خبر منقول ولا مصنف فهو مروي في كتب الحنفى ويعتمد به
التسليم علينا ووجوب الصيغة الاخرى وما جعله احيا طافا بطله في الرسالة الثانية
فقال فيها ان الواجب جعل المخرج ما تقدم من احدي العبارتين فلو جعله الثاني
لخرج وبعد ذلك كله فالأولى الاجزاء في الخروج بكل واحد منهما والمشهد وفي
الاخبار تقديم التسليم علينا الترخ مع التسليم المستحب لانه ليس احيا طافا كما ذكر
في الذكرى لما عرفت من حكمه بخلافه فضلا عن غيره وليست فيه النورك كما مر
ايما المنفرد بالتسليم الى القبلة ثم يوحى بوجوبه عن عينية عن عينية اما الاول فلم ينفذ
على مسند واما النص الضمير على كونه الى القبلة بغير اية وفي الذكرى ادعى
الاجماع على انه لا يما الى القبلة بالصيغتين وقد ثبت هنا وفي الرسالة الثانية
اما الثاني فذكر الشيخ وبعده عليه الجاهل واستندوا عليه بالاعتقاد والامام يوحى

بصفحة وجهه مينا بمعنى انه يندرج الى القبلة ثم يشير باقية الى اليمين بوجهه و
المأموم كذلك اي يوجه الى يمينه بصفحة وجهه كالاتمام مقصرا على ثلثية واحدة
ان يكون على ثلث احدى اركان على ثلث اركان احدهم الجري بصفحة السلام عليكم مومنا
بوجهه الى ثلث اركان وجعلنا بابوبه الحائط كافيا في ثلث اركان التسليمين المأموم
والكلام فيه في الايمان بالصفحة كالاتمام بموخر العين من عدم الدلالة عليه
ظاهر الكثرة مشهور بين اصحاب الارادة له ولقصد المصلي بصفحة الخطاب في
تسليمه لا ثلثه والملائكة والسلمين من الالسن والجن بان يحضروا له ويحيطون
به ولا كان ثلثه بصفحة الخطاب لغوا وان كان يخرج عن العهد ويقصد
المأموم به مع ما ذكره الرد على الامام لانه داخل فيمن جاز به التحلل تام ضد
المأمومين على الخصوص مضافا الى غيرهم ولو كانت وظيفة المأموم التسليم
من غير قليفصدا لا والرد على الامام وبالثانية مقصد وليست التسليم المشهور
قبل الواجب هو السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام على انبياء الله
ورسله السلام على جبريل وميكائيل والملائكة المضرين السلام على محمد بن عبد الله
خاتم النبيين لا ينفصل **الفصل الرابع في بيان ما ذكر في تضاعيفها**
وقبلها جملتها منها وفي جملتها اخرى وهي تسلي التكبيرة بين حروفه واظهارها شافيا
ورفع اليدين الى جنا شحني فيه كما في تكبير الركوع ولقد كان بيانه في تكبير
الاخر اولا منه في لانه اولها والقول بوجوبه فيه زيادة مستفيل القبلة بطل
اليدين حالة الرفع مجموعا لاصابع مبسوطة الا الايمان بين على شهر القولين و
قبل يضمهما اليها مسند ياب عند ابتداء الرفع وبالوضع عند انقائها على اصبع
الافوال والتوجه ببيت تكبيرها والصلوة قبل تكبير الاحرام وهو افضل او
بعدها او بالتفريق في كل صلوة فرض ونقل على الاقوى من اطلاق تكبير ثلثا منها
ويدعو بقوله اللهم انت الملك الحق المبين لا اله الا انت الحى القيوم ويدعو
لبنتك وسعدك الحى وواحد ويدعو بقوله يا محمد فداك المنيح وروى انه
يجعل هذا الدعاء قبل التكبير اثنى ولا يدعو بعد السنادس وعليه المقص في الذكرى
مع نقله ما هنا والندوس والتغلية وفي البياز كما هنا والكل حسن وروى جليا

العمدة

ولا من غير دعاء بينها والاقطار على خسر ثلث ويتوجه الى يمينه بوجهه و
هو وجهه وجهه الذي فطر السموات والارض الخ بعد التحريم حيث ما فعلها و
تربع المصلي فاصلا لجزاها لكونها نافذة بان يجلس على يمينه وينصب فيه وركبه
كما تجلس المرأة متشهد خال قراءة وتتي بجليه حال كونه جالسا بان يدها
ويخرجها من ورائه رافعا اليدين عن عقيبها مما في اخذ من طيسر ركبته بخنبا
فرد ما يجاذى وجهه مقعدا مركبته وتودله حال تشهد بان يجلس على ركبة
الا ليركض فانه مشترك بين الصلوة قائما وجالسا والنظر الى مسجد بغير
تحديق ولا شعا به وراكعا الى ما بين يمينه وساجدا الى طرف يمينه ومتشهدا
الى جرح كل ذلك مروي لا الاخير فذكر الاصحاب ان ينفذ على سبيل نعم هو
من النظر الى ما بين يمينه من سبيل كعين ووضع اليدين قائما على فخذه
بجنا ركبته مضمومة لاصابع ومنها الابهام وراكعا على عنقه ركبته لاصابع
والابهام مبسوطة هنا جمع تأكيد لابطال الابهام والاصابع وهي موشة شامة
فلذلك اكد ما عاينها بذكرها بجمع المؤنث وذكر الابهام لرفع الابهام وهو تخصيص بعد
التعميم لانها احدى الاصابع وساجدا بجنا اذنية ومتشهدا وجالسا لغيره على
فخذيه كهيئة القيام وكونها مضمومة لاصابع بجنا الركبتين وبيت القنوت سجدا
موكدا بل بوجوبه عقيب قراءة الثانية في اليومية مطلقا وفي غيرها عدا الجهر
ففيهما فتوتا واحدهما في الاولى قبل الركوع وبعد وهو حسن للخبر وحله على التقية
ضعيف لان العامة لا يقولون بالتخير وليكن القنوت بالمزوم على الافضل ويجوز
بغيره فافضله كمال الفرج وبعد ما اللهم اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف عنا
في الدنيا والاخرة انك على كل شئ قدير وافله سبحانه الله ثلثا او خسا وتسبح
رفع اليدين به موازيا لوجهه بطونهما الى السماء مضمومة لاصابع الا الابهام
والجهر به للامام والمنفرد والتمركزا موم ويفعله الثانية قبل الركوع وبعد و
ان ثلثا بغيره قبله اخيرا فان لم يذكر حتى تجاوز قضاءه بعد الصلوة
حالاتهم في الطرقت مستقبلات وثنا مع المأموم اما فيه وان كان سبوقا
وليدع فيه وفي احوال الصلوة لديه ودنياه من المباح والمراد به هنا مطلق

قائما

والوزن في قولنا ان قبل الركوع وعند
ولا خفي في الثانية

الجاز وهو غير المحرم وبطلان الصلوة لو سأل المحرم مع طهره وان جهل الحكم
 الوضع وهو البطلان ما جازل تحريمه ففي عزاره وجهان لوجودهما لعدم مترج
 به في الذكرى وهو ظاهر الاطلاقة هنا والتعقيب وهو الاستغفار للصلاة بدعا
 او ذكر وهو غير محصر لكثرة ما ورد منه من اهل البيت واصله التكبير ثلثا رافعا
 يابا يدبها الى حنا اذنية واضعا لهما على ركبتيه او قريبا منها مستقبلا باطنها
 القبلة ثم التلليل بالرسوم وهو لا اله الا الله الواحد ونحوه من الملوك
 ثم يسبح الزهراء عليها السلام ونفسيها ثم من حيث الرتبة لا الفضيلة والا فبني
 افضله مطلقا بل روي انها افضل من الف ركعة لا تسبح عقيبها وكيفيتها ان يكون
 اربعين وتسعين مرة وتحتها ثلثون تسبيحا ثم بعدها بالمقول ثم بما نسخ ثم تحديدا
 الشكر ويعبر بين ما جبينه وخديه الايمن منها ثم الايسر مفرشا ذراعيه وضد
 وبطنه واضعا جبهته مكانها حال الصلوة فاذا تلا فيها الحمد شكره شكر امانته
 من وفي كل ما شئ شكر الجيب ودونه شكر امانته وافله شكر ثلثا ويدعو فيها وبعد
 بالرسوم **الفصل الثاني عشر في الذكر** يمكن ان يريد بها ما يجب تركه فيكون لا التنا
 الى اخر الفصل المذكور بالسمع وان يريد بها ما يطلب تركه ثم كون الطلب مانعا
 من النقص وهي ما سلف في الشرط السادس والثامن في جميع احوال الصلوة وان
 كان عقيب الحمد ودعا الانشائية فيخرج بالمدح وبطلان الصلوة بفعله لغير
 انتهى عنه في الاخبار المنقضية للفساد في العبادة ولا يبطل بقوله اللهم استجب
 ان كان دعاء وبالغ من ابطاله كما ضعف قول من كن الثامن بنا على انه دعا باستجابة
 ما يدعوه وان الفاعل يشتمل على الدعاء لان قصد الدعاء بها يوجب استعلاء الشترك
 في معنيته على تقدير قصد الدعاء بالقران وعدم فائدة التاب مع انفا الاول
 وانفا القران مع انفا الثابت لان قصد الدعاء بالقران لا ينافي في رولا
 بوجوب الشراك لا اتحاد المعنى ولا شتماله على طلب الاستجابة لما يدعواهم من الثنا
 وانما الوجه النهي لا يبطل تركه في موضع النية لانه خارج عنها ولا يبطل
 في الفعل مع كونه كذلك لا شتماله على الكلام المنهي عنه وكذا ترك الواجب عنها
 ركنا كان ضميره وفي اطلاق الترك على ترك الترك الذي هو فعل الصد وهو الواجب

انما لا يكون

نوع من التجوز او ترك احد الاركان الخمسة ولو سهوا وهي النية والقيام والركعة و
 الركوع والتحيات معا اما احديهما فليست ركنا على الشهود مع ان الركن بهما يكون
 ركنا وهو ليس بدعي فانه بقواها واعتدال المقصود في الذكرى ان الركن من
 التجوز ولا يتحقق الاخلال به الا بتركها معا خروج عن المنازع لموافقه على
 كونها معا هو الركن وهو ليس بركن الفوات باحديهما فكيف يدعي انه منها
 ومع ذلك لا يستلزم بطلانها بزيادة واحد لتحقق النية ولا فائده وبان انفا
 الماهية منها غير مؤثر مطلقا ولا لكان الاخلال ببعض من أعضاء التجوز
 منبطل بل المؤثر انفا وهذا اذا شاف فيهما من الفرق بين الاعضاء وبينها بانها
 واجبا بخارج عن حقيقته كالذكر والظلمة تينة دونها وله بذكر المصنف جزم
 زيادة الركن مع كون المشهور ان زيادته على حد نقيضه نفيها على فساد الكلمة
 في طرف الزيادة للخلط في موضع كثيرة لا يبطل بزيادته سهوا كالنية فان زياد
 مؤكدة لثابت الاستدامة الكلية عنها تخفيفا فاذا حصلت كان أولى وفيه منع
 فيما لو بين الحنا الحاجة اليه وسلم على نقص شرع في اخرى قبل فعل الثاني
 مطلقا والقيام ان جعلنا مطلقا ركنا كما اطلقه الركوع فيما لو سبق للقيام
 اما سهوا ثم عاد الى التتابع والتجوز فيما لو زاد واحد ان جعلنا الركن منها
 وزيادة جملة الاركان غير النية والتحريم فيها اذا زاد ركعة اخر الصلوة وقطر
 بعد واجب الشهادة واتم المسافر ناسيا الى ان خرج الوقت واعلم ان الحكم بركنية
 النية هو احد الاقوال فيها وان كان التحقيق يقتضيه كونها بالشرط اشبه واقا القيا
 فهو ركز في الجملة اجزاء على ما نقله العلامة ولولا ما مكن القدرج في ركنيته لان زيادة
 ونقصانه لا يبطلان لا مع افترانه بالركوع ومعدليته عن القيام لان الركوع كما
 في البطلان فالركن منه اما انصل بالركوع ويكون اسنادا لابطال اليه كونه
 احدا منهن له او يجعل ركنا كيف نقول في موضع لا يبطل بزيادة ونقصانه بكون
 مستثنى كغيره وعلى الاول ليس بمسوع القيام المنفصل بالركوع ركنا بل الامر الكلي منه
 من ثم لو فسد القراءة او باعضائها لم يبطل الصلوة او يجعل الركن منه ما اشتمل على ركن
 كالحرمة ويجعل من قبيل المعارف السابقة واما النية في التكبير المنوي بالتجوز

في الصلوة فخرج ركنيها الى القصد لانها ذكر لا ينطق بحجده واما الركوع فله اشكا
في ركنيته وخفق بالاختاء الى حد وما زاد عليه من الظامينة والذكر والرفع منه
واجبا شائتا عليه وينفزع عليه بطلانها بزيادة ذلك وان لم يصحبه غير
في حجبها اما الجوز فله خفق ركنيته ما قد عرفه وكذا الحديث المنطوق
من جملة التروك التي تحجب اجتناب ولا فرق في بطلان الصلوة به بين وقوعه على
وسهوا على شهر القولين ويجزى قطعها اي قطع الصلوة الواجبة اختفاء التروك
عن ابطال العمل المقتضى له لانا اخرجه الدليل واحضر بالاختيار عن قطعها
كفرض عزم وحفظ نفس مجزى من التروك وضرب وقيل حجبها على ركنيته
وحرارنا ليجاف حياها او لحدث يخاف ضربا مائة ولو ليس بالانجاسة الى ثوبه
او بدنه فيجوز القطع في جميع ذلك وقد يجب لكثير من هذه الاسباب بنا ليجزى
كحفظ المال اليسير الذي لا يضر فونه وقيل الحجة الى لا يخاف اذاها ويكره لاجزاء
ليسير المال الذي لا يبايعونه وقد يستدل ذلك الاذان المنية وقوله الجوز
في ظهرها ونحوها فهو بنفسه باضاما لاحكام الخمسة ويجزى نقل الحجة والعرف في
اشارة الصلوة من غير ابطال الا ان يستدل من فضل كثير للاذن فيضاهى هذا الركن
بالحجبة وشبهها خصوصا الكثير السهو والنسيء وهو ما لا صوت فيه من الضحك
على كراهية ويكره الالفات يمينا وشمالا بالبصر والوجه ففي الخبر انه لا صلوة
للمنكف وحمل على نفي الكمال جمعها وفي خبر اخر عنه صلواتنا يخاف الذي يحول وجهه
الصلوة ان يحول الله وجهه وجه حمار والمراد تحويل وجهه قلبه كوجه قلب الحمار في
عدم اطلاعه على الامور العلوية وعدم الكرامة بالكالات العلية والثناء بها لغير
يقال تشابت ولا تقل ثاويث له الجوهرى والمطى وهو مد المدبر من القر
عم انها من الشيطان والعبث لينة من اعضائه لما فانه الخشوع المأمور به وقد
راى النبي رجلا يعيث في الصلوة فضا لا وختع قلبه هذا تحت جوارحه و
التخم ومثله البضا وخصوصا الى القبلة واليهن وبين يديه والفرقة بالاصابع
والثاوة بحرف واحد واصله قول الله عند الشكاية والتوجع والمراد هنا النطو
على وجه لا يظهر منه حرقان والاثنين بهى بالحرف الواحد وهو مثل التاوه وقد

يخص الاثنين المريض ومدا فعة الاخشين البول والغائط والرجع لما فيه من
الخشوع والاقبال الى القلب الذي هو روح العباد وكذا مدا فعة النوم وانما يكن
اذا وقع ذلك قبل اللبس بها مع سعة الوقت والاحرم القطع الا ان يخاف ضررا
قال المصنف البيان ولا يجزى فضيلة الايام او شرف البعثة وفي نفي الكرامة
باحيا جاز الى اليسر نظر **ليست** المزا كالرجل في جميع ما سلف لانا استثنى
وتخصر عنه انه لا يجزى المزا حن كانتا وانه ان يجمع بين فعلها في الفيا مر والرجل
يفر بينهما بشبر الى ضرر وانه قد رثت صانع مفترجات ويضم ثديها الى صدرها
بيديها ويضع يديها فوق ركنيتها لانه ظاهر انها تخشى من الاختاء والرجل ونحوها
في الوضع وظاهر الرواية انه يجزى من الاختاء ان يبلغ كفها ما فوق ركنيتها
لانه ظاهرا بقوله لسلاططا كثيرا فرفع عجزها وذلك لا يختلف باختلاف
وضعها بل باختلاف الاختاء ويجزى حال تشهد ما وضعت على آليها بالثبات
من دون تأنيها على غير قيا من تشبه اليه بفتح المصنفها والتا في الواحد وتبدأ
بالفعود على تلك الحالة قبل الجود ثم لتجد فاذا تشهدت ضممت يديها وارت
ركنيتها من الارض واذا خضعت انكبت استنادا لا معنفة على جنبها بيديها
من ضمير ان رفع يديها وتجب الحجة بين هيئة الرجل والمزا **القصد الثاني**
في هيئة الصلوات الواجبة وما يخاف من المندوبة فيها الجمعة وهي ركنية
كالصبح عوض الظهر فلا يجمع بينهما حيث تقع الجمعة بحيث تجري عنها وديها
من حكمه يكونها عوضها مع عدم تعرضه لوقتها ان وقتها وقت الظهر فضيلة
واجزاء وبه قطع في الدوس والبيان وظاهر النصوص يدل عليه وهذا مما
الى امتداد وقتها الى المشايخ ومنه الى المصنف في الالف ولا شاملة
الا ان يقال بانه وقت الظهر ايضا ويجب فيها تقديم الخطبتين المشتملتين
على حمد الله تعالى بصيغة الحمد والثناء عليه بما سخ وفي وجوب الشنا زيادة
على المهد نظر وعبارة كثيرة ومنهم المصنف الذي يرى خالية عنه نعم هو موجود
في الخطبة المنقولة عن النبي واله عليهما السلام الا انها تشمل على زيادة على اول الوا
والصلوة على النبي واله بلفظ الصلوة ايضا ويقرنها بما شاء من النسب

الوعظ من الوصية بقوى الله والحث على الطاعة والتحذير من المعصية والاعتذار
بالدنيا وما شاكل ذلك ولا يفيين له لفظ ويجزى سبها فيكون طبع الله تعالى
الله ونحوه ويجعل وجوب الحث على الطاعة والزجر عن المعصية للتأنيدي وقراءة
سورة خفيفة فصيحة او اية نامة الفاتحة بان تجمع معنى مستغلا بعنده من
وعدا ووعيد او حكم او قصه تدخل في مقتضى الحال فلا يجزى مثل ما متان
والقول التحريم ساجدين فيجب فيها النية والعزيمة والترتيب بين الاجزاء كما ذكره المؤلف
وقيل بالخطيب مع الفتنة والجوارس بينهما وامناع العدة المعبر والظمان من
الحديث والحث في اصح العواين والتشريع في ذلك للاتباع واصفا من يكره
من المأمومين وترك الكلام مطلقا ويجب له الخطيب معنى جمعه بين
الفضاحة التي هي ملكة يفند بها على النكير عن مقصوده بلفظ فصيح اي
خال عن ضعف التليف ونافرا للكلالت والنفيد وعن كونها غريبة وحشية
وبين البلاغة التي هي ملكة يفند بها على النكير عن الكلام الفصيح المطا بوق
لمقتضى الحال بحسب الزمان والكان والسامع والحال وزا منه عن الرذائل
الحلقة والذوق الشرعي بحيث يكون مؤتمرا بما يامر به من جرائم ينها عنه
لتفجع موعظته في القلوب فان الموعظة اذا خرجت من القلب دخلت في القلب
واذا خرجت من جرد اللسان لم تجاوز الاذان ومحافظته على اوائل الاوقات
ليكونا وفق لقبول موعظته والنعيم شتاء وصيفا للتلي مصيفا اليها
الحث والرداء ولين افضل الثياب والطيب والاعتماد على حال الخطيب
من سيفاقوس واعضا للاتباع ولا تغفل الجماعة بالامام العادل عليه السلام
او نائبه خصوصا او عموما ولو كان النائب فيهما جاحا معا لشرائط الفتوى مع
امكان الاجتماع في الغيبة هذا قيد في الاجزاء بالغيبة حال الغيبة لانه
منصوب من الامام عليه السلام عموما بقوله انظرها الى رجل قد روي حديثنا
الح وغيره والحاصل انه مع حضور الامام عليه السلام لا تغفل الجماعة الا
او بنائيه الخاص وهو المنصوب بالجمعة او لما هو اعلم منها وبديته لفظ وهو
موضع وفوقه اما في حال الغيبة كذا الزمان فذا خلت الاصحاب في وجوب

بجمعة وتحررها فالمنصف هنا اوجها مع كون الامام فيها المحقق الشرط وهو
اذن الامام الذي هو شرط في الجملة اجماعا وهذا القول صرح في المدوس ايضا
وبما قيل بوجوبها وان لم يجتمعها فغيبا بطلاق الادلة واشترط الامام
عليه السلام او من نصبه ان سلم فهو مختص بحالة الحضور وبما كانه فمع عدمه في
عموم الادلة من الكتاب والسنة خاليا عن المعارض وهو ظاهر لا كثر وسامع
في البيان فانهم يكتفون بامكان الاجتماع مع باقي الشرايط وزمانا عبر واعين حكمها
حال الغيبة بالجواز ثاق وبلاستحباب اخرى نظر الى اجتماعهم على عدم وجوبها
ح عينا وانما يجب على اثنين تحييلها وبين الظاهر لكنها عندهم افضل من
الظاهر وهو معنى الاستحباب بمعنى انها واجبة تحييلها مستحبة عينا كما في
جميع افراد الواجب المحترز اذا كان بعضها راجحا على الباقي وعلى هذا بنويها
الوجوب يجزى عن الظاهر وكثيرا ما يحصل الالاتاس في كلامهم بسبب ذلك
حيث يشربون الامام او نائبه في الوجوب جبا غائما يذكره حال الغيبة ويحلفوا
في حكمها فيها فيوهان الاجتماع المذكور فيصفي عدم جوازها مع بدو الفقيه
الحال نها في حال الغيبة لا يجب عندهم عينا وذلك شرط الواجب العيني خاصة
ومن هنا ذهب جماعة من الاصحاب الى عدم جوازها حال الغيبة لفقد الشرط
المذكور ويضعف بمنع عدم حصول الشرط او الامكانه بحضور الفقيه
ومنع اشتراطه ثانيا لعدم الدليل عليه من جهة النص فيما علمنا وما يظهر
من جعل مستند الاجتماع فانما هو على تقدير الحضور اما حال الغيبة فهو
محل التراجع فلا يجعل دليلا فيه مع اطلاق القرآن الكريم بالحس العظيم المؤكد
بوجوبه كثيرا مضافا الى النصوص للفظا في وجوبها بغير الشرط المذكور
بل في بعضها ما يدل على عدمه نعم يعبر اجتماع باقي الشرايط ومنه الصلوة
على الائمة ولو اجابا لا ولا ينافيه ذكر غيره ولو لا دعواهم لاجتماع على عدم
الوجوب العيني لكان القول في غاية القوة فلا اقل من التحييل مع
رجحان الجمعة ويعبر بالمقروين بامكان الاجتماع على انما عدل لان ذلك
لا ينفق في زمان لا مئة غالبا وهو الشرط في عدم اجزائهم بها عن الظاهر

مع ما قبل من تمام محافظتهم عليها ومن ذلك سرى الوهم واجتماع خمسة
فصا عند الحدم الامام في الاصح وهذا يشمل شرطين احدهما العدد وهو
الخمس في اصح القولين لصحة مسند وقيل سبعة ويشترط كونهم ذكورا
مكلفين مقيمين سالين عن المرض والبدن المسقطين وسياقنا يدل عليه
ثانيهما الجماعة بان ياتوا بامامهم منهم فلا يصح فرادى وانما يشترطان في الاستدانة
لا في الاستدانة فلو انقض العدد بعد تحرر الامام او الباقي ولو فرادى مع
عدم حضور من يغتصب الجماعة وقيل ليسقط ومع العود في اثنا الخطبة
ما فات من ركعاتها وليسقط الجمعة عن المرأة والحق في ذلك في ذكره الذي هو
شرط الوجوب والعبد وان كان مبعضا وانفق في يومه بها او مدبرا ام
مكاتبيا لم يرد جميع مال الكفاية امارا مولدا والسا والذبي يوزن في الفجر في سفر
فالعاصي وكثيره وتاوى فامة عشر كالمقيم والهم وهو الشيخ الكبير الذي
يجوز حضورها او يثق عليه مشقة لا يتحمل عادة ولا عيى وان وجد قايما
او كان قريبا من المسجد والاصح عرج البالي عرجه حدا لا اتحادا والموجب لشفقة
الحضور كالمهم ومن بعد منزله عن موضع قيامه في الجمعة كالسجد بزيادة من
فرحين والحال انه يعقد عليه اقامتها عند او ينادون فرح ولا يخطب جمعا
في اقل من فرسخ بل يجب على من يميل عليه الفريخ الاجتماع على جمعة واحدة كفا
ولا يخص الحضور بقوم الا ان يكون الامام فيهم فمضى اخطا به اثموا جميعا وحصل
هذا الشرط وما قبله ان من بعد عنها بدع فرح يعين عليه الحضور
زاد عنه الى فرحين يجنب بينه وبين اقامتها عند ومن زاد عنها يجب
اقامتها عند او ينادون الفريخ مع الامكان والاستطاعة ولو صلوا ازيد
من جمعة فيما دون الفريخ فقد السابقة خاصة ويعد للاحدة ظهرا وكذا
المشبه مع العلم في الجمعة اما الواشبه السبق والاقران وجبا عادة
مع جبا وفيها خاصة على الاصح بجمعة من او منفردين بالمعبر والظاهر مع خذ
ويجوز السفر الى مسافة اذا الموجب تقويتها بعد الزوال على المكلف بها احيانا
تقوية الواجب وانما كانت في طريقه لان يجوز على تقدير دورى نعم

كيفية ذلك في سفر فصر لا يصر فيه مع احتمال الجواز فيما لا يصر فيه مطلقا لعدم
القوات على تقدير النع في السفر الطويل يكون عاصيا به الى محل لا يمكن فيه
العود اليها فتعتبر المسافة فتح ولو اضطر اليه شرعا كما يحج حيث يهوى الرقة
او الجهاد حيث لا يحتمل الحال ناخيه او عفا باذا الضابط في فواته في سفر
فوانه لم يحرم والتحرر على تقدير مولد وفقد وى ان يوما سافرا ذلك في سفر
بهم واخر واظهر عليهم خباهم من غير ان يروا نارا ويزاد في فاتها عن غير
من الايام اربع ركعات مضافا الى اقله الظهرين يصير الجمع عشرين ركعة
للجمعة فيها والافضل جعلها الى العشرين سدا من غرة ستا في الاوقات
الثلاثة المعهودة وهي اوقات الشمس مقدار ما يذهب عنها وارتفاعها وقتا
وسط النهار قبل الزوال وكفان وهما النافيتان من العشرين عن الاوقات
الثلاثة يفعل عند الزوال بعد على الافضل اوقله بتيسير على رواية ودون بطلانها
كذلك جعل سلا لنبساط بين الفرضين ودونه فعلها اجمع يوم الجمعة
انقوى والمزاج في الجمعة عن السجود في الركعة الاولى يسجد بعد قيامهم عنه
يلحى ولو بعد الركوع فان لم يتمكن منه الى ان يسجد الامام في الثانية ويسجد
مع ثانيا الامام يولى بها الركعة الاولى لانه لم يسجد لها بعدا وبطلانها
الى ما في ذمتهم ولو نوى بها الثانية بطلت الصلوة لزيادة الركعة في غير محل
وكذا لو اذعن عن ركوع الاولى وسجودها فان لم يدركها مع ثانيا الامام
فان الجمعة لا شرطا اذراك ركعة منها معه واستانفا الظهر مع اجتماع
العدد لا انعقادها صحيحه والنهاى عن قطعها مع امكان قطعها **ومنها**
صلوة العيدين واحدهما عيد شئ من العود لكثير عوايد الله تعالى فيه
على عباده وعود السرور والرحمة بعباده وياؤه منقلب عن ووجهه على
اعباد غير فيا سر لان الجمع يرد الى الاصل والتموه كذا للزمه الميا في
المفرد ونميين عن جميع العود ويحصى صلوة العيدين وجوبا عينيا ليسوط
الجمعة العينية اما الخيرية فكاحلال الترابط لعدم امكان التخيير
هنا والخطبتان هنا بعدا بخلاف الجمعة ولم يذكر فيها وهو ما يرد على

الشمس والزوال هي كنهان كالجبهة ويحبها التكبير في بادئ المعتاد من
تكبير الاحرام وتكبير الركوع واليهود خمس في الركعة الاولى واربع في الثانية
بعد القراءة فيهما في المشهور والفتون بينهما على وجه التجوز والا فهو بعد كل
تكبير وهذا التكبير والفتون جزءان منها فيجب حيث يجب وليس حيث تسن
فقط بل لا خلاف بما عدا على التقديرين وتسمى الفتون بالركوع وهو
الانحناء اهل الكبرياء والعظمة الخ ويجوز بغيره وبما نسخ ومع اختلاف الشرو
الموجبة نصل على ما عدا فردى مستحبا ولا يعتبر جبا عدا العبد بغيره وقيل
مع استحبابها نصل على فردى خاصة ونسقط الخطبة في الفردى ولو كانت في
وقتها اعدت وغيره لم ينع في شهر الغوليين للنص وقيل بغيره كما كانت وقيل
اربعا مفصولة وقيل موصولة وهو ضعيف لما اخذوا به في اصحابها مع
للاستماع لاجلها فسموها افضل وان يطعم بغيره في المضارعة فكون القاء
العبد مضارعة طهر كبرها كعلم اى ياكل في عيد الفطر قبل وجه الى الصلوة وفي
الاخرى بعد عوده من الحجية بغيره المنع وتشديد الالباء للاتباع والفرق
نحو ولكن الفطر في الفطر على الحول للاتباع وما روى ثابدا من الافطار في
الشرع المشرفة محمول على العلة جمعا ويكره النقل لجلها بخصوصية القبلة و
بعد ما الى الزوال بخصوصية ملا ما وما لا يجوز الا بغيره اليه ثم فانه يستحب ان
يقصد الخارج اليها ويصلي بركعتين قبل خروجه اليها للاتباع نعم لو صلى
في المساجد بعد ذلك وغيره استحباب صلوات الحجة للداخل وان كان مسبوقا فلا مانع
بخطبته في الصلوة المسقط للاتباع ويستحب التكبير في المشهور وقيل يجب
للأمر في الفطر عقيب ريع صلوات اولها المغرب ليلته وفي الاصح عقيب
خمس صلوات للناسك بمنى وعقبه بغيره بها وبها الغير اولها ظهر
الحج واخرها صبح اخر القريتين اثنان ولو كانت بعض هذه الصلوات كبر مع
قضاها ولو تيسر التكبير خاصة التي به حيث ذكر وموثره الله اكبر الله اكبر
الله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هذا ما يريد في تكبير لا يضي على ذلك الله
اكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام وروى فيها ما غير ذلك بزيادة ونقصان وفي

الدروس خاتمة الله اكبر ثلثا لا اله الا الله والله اكبر لله على ما هذا والله الشكر
عليما اولنا والكل جائز وذكر الله حسن على كل حال ولو انفق عيدا وجمعة بخبر
الفروى الذي حضرها في البلد من قرية قريبة كانت مبيعة بعد حضور العيد
في حضور الجمعة فيصليها واجبا وعدة فتسقط وبصل الظهر فيكون في
عليه تخيرا والا قوى عموم التحية لغيره الا ما هو الذي خاتمة المصنف في
غيره ما هو المحجب عليه الحضور فان تمت الشرايط صلاها والا سقطت عنه
ويستحب له اعلام الناس بذلك في خطبة العيد ومنها **صلوات الجمع اية** و
هي العلامات سميت بذلك لاسباب المذكور لانها علامات على احوال
الساعة واخا وفيها وزلازلها وتكوير الشمس والقمر والايام التي يجب لها
الصلوة هي الكسوفان كسوف الشمس وخسوف القمر ثلثها باسم احدها
او اطلاق الكسوف عليها حقيقة كما يطلق الخسوف على الشمس ايضا واللا
للعهد الذهبي وهو الشائع من كسوف النيرين دون باقي الكواكب انكنا
الشمس بها والزهرة وهي بجنة الارض والريج السوداء او الصغراء وكل نحو
سماوى كالظلمة السوداء والصفراء المنفكة عن الريج والريج الغاصفة
على المعهود وان انعكست عن اللونين او اتصفت بلون ثالث وضابطه ما
اخاف عظم الناس ونسب الاخاوي الى التمام باعتبار كون بعضها
او اراد بالسماء مطلق العلو والمنسوبة الى خالق السماء ونحوه لا طلاق
نسبته الى الله تعالى كثيرا ووجه وجوبها للجميع صحة زيارته عن الناس
عليه السلام المفيدة لكل وبها يصف قول من خضعها بالكسوفين او ارضا
اليها شيئا مخصوصا كالمقام في الالفية وهذه الصلوات ركعتان في كل ركعة
سجدتان وخمس ركعات وقامات وقراءات ويجب فيها التلبية والتكبير وقراءة
الحمد وسورة الفم الركوع ثم يرفع رأسه منه الى ان يصير قائما مطمئنا ويقراهما
هكذا خمساً ثم يسجد سجدتين ثم يقوم الى الثانية ويضع كاهنه او لا هذا هو
الافضل ويجوز له الاقتصار على قراءة بعض السورة ولو اية لكل ركوع ولا
يحتاج الى قراءة الفاتحة الا في الغيا لا في وقتي خاتمة البعض فيجب كمال

سورة في كل ركعة مع الحمد من بان جزا في الاولى الحمد واية ثم يفرق الايات على
القيام ما شئت يكملها في اخرها ولو اتم مع الحمد في ركعة سورة اى قرأ
في كل قيام منها الحمد وسورة تامة وبعض في الركعة الاخرى كما ذكر جاز بل
لو اتم السورة في بعض الركوعات وبعض في اخر جاز والضابط انه متى ركع
سورة تامة وجب في القيام عنه الحمد ويخير بين اكمال سورة معها وتبعضها
ومتى ركع عن بعض سورة يخير في القيام ببعضها بقراءة من موضع القطع
ومن غير من السورة متعلما ومتاخرا ومن غيرها وتجب عادة الحمد فيها
عدا الاول مع احتمال ادم الوجوب في الجميع ويجب مراعاة سورة فاضا في آخر
ومتى سجد وجب إعادة الحمد سواء كان سجوده عن سورة تامة ام بعض سورة كما
لو كان قلتم سورة قبلها في الركعة ثم له ان يبين على ما مضى ويشترع في غيرها فان
عليها وجب سورة غيرها كاملة في جملة الخمس وليست بفتوت عقيب كل ركعة
من القيامات تنزىلا لها منزلة الركعات فينبط قبل الركوع الثاني والرابع و
هكذا والتكبير للرفع من الركوع في الجميع عدا الخامس والعاشر من غير التمسح و
هو قرينة كونها عشر ركعات والتسليم وهو قول مع انه لمن جهن في الخامس
والعاشر خاصة تنزىلا للصلوة منزلة ركعتين هكذا ورد النص بها وجب
اشتباها حالها ومن ثم حصل الاشتباه لو شك في عددها نظر الى اثنائها ثنية
او ازيد والا فوى انها في ذلك ثنائية وان الركوعات افعال لثالث فيها في
عملها بوجوب فعلها وفي عددها بوجوب البناء على الاول وفي عدد الركعات بطلان
وقراءة السور الطوال كالانبياء والكهف مع التسعة ويعلم ذلك بالارصاد و
اخبار من يفيد قوله الظن الغالب من اهله والعلمين والاف التحفيف والى
هذا من خروج الوقت خصوصا على القول بانه لا اخذ في الاجتلاء نعم لو جعلنا
الى تمام الحجة التطويل نظر الى المحسوس البهر فيها وان كانت هامة على الاجتهاد
ولذا يجهر في الجمعة والعيدين استجابة باجماعا ولو جاز مع صلوة الايات
الحاضرة اليومية قد ما شئت منها مع سعة وقتها ولو تضيقت احداهما
خاصة قدما الى الضيقة جمع بين الحقتين ولو تضيقت معا فالحاضر مقدمة

لان الوقت لها بالاصالة ثم ان يجه وقتا لايات صلاتها اذا والاستطاعت ان لم
يكن فرط في تأخير احديهما والاف الاقوى وجوب القضاء ولا يصلي هذه الصلوة في
الراحة وان كانت معقولة الا بعد ذلك من يتيقن معها النزول مشغلا لا يجزى
عادة ففصل على الراحة كغيرها من الفرائض ويقضى هذه الصلوة مع الفرائض
وجوبا مع بعد الترتك ونسبها بعد العلم بالسبب مطلقا ومع استيعاب الحجة
للغير جامع مطلقا سواء علم به ام لم يعلم حتى خرج الوقت ما لم يعلم به ولا
استوعب الا حراق فلا قضاء وان ثبت بعد ذلك وقوعه بالبيتة او التواتر
في الشهر وقيل يحل القضاء مطلقا وقيل لا يجب مطلقا وان نهد ما لا يتو
وقيل لا يقضى التام من اربعين وعقب ولو قيل بالوجوب مطلقا في غير الكسوف
وفيها مع الايجاب كان قويا عملا بالنص في الكسوفين وبالجموع ما في غيرها
ويستحب الغسل للقضاء مع التعبد والاستيعاب وان تركها جهلا بالاستيعاب
بل قيل بوجوبه وكذا يستحب الغسل للجمعة استطردها ذكر الاغسال المستحب
لمناسبتها ووقته ما بين طلوع الفجر يومها الى الزوال وافضلها ما قرب
الى الآخر ويقضى بعد الى اخر السنة كما يجزى خاف عدم التمكن منه في وقت
من الخميس ويوم في العيدين وفردى شهر رمضان الحشر عشرة وهي العدة
الفرد من اوله الى اخره وليلة الفطر ولها وليلة نصف رجب وشعبان
على المشهور في الاول والمروى في الثاني ويوم المبعث وهو الثالث والعشرون
من جمادى الشهر والعدير وهو الثالث من عشر من ذى الحجة ويوم المباحل
وهو رابع عشر من ذى الحجة على الاجتهاد وقيل خامس عشر ويوم عرفة وان
لم يكن بها ونير هذا الفرض المشهور لان انه يوم نزول الشمس الحجل وهو الا
الرابع والاحرام للحج والعمرة والطواف واجبا كانا م ندبا وزيارة احد
المعصومين ولو اجمعوا في مكان واحد بداخل كاي بداخل باجماع استبنا
مطلقا والسعي الى رؤية المصلوب بعد ثلثة ايام من صلبه مع الرؤية
سواء في ذلك مصلوب شرعي وغيره والنوبة عن فسق وكفر بل عن مطلق
الذنب وان لم يوجب الفسوق الصغيرة النادرة ونسبة بالتوبة على خلاف

44

المفيد حيث خصه بالكبر وصلوة الحاجة وصلوة الاستخارة لا مطلقا
 بل في موارد مخصوصة من اصنافها فان منها ما يفعل الغسل وما يفعل غيره
 على ما فصل في محله وخصه بالحرمة مطلقا ودخول مكة والمدنية مطلقا
 وقيد المفيد بدخول المدينة باذا فرضا ونفلا ودخول المسجد الحرام وكذا
 لدخول الكعبة وان كانت جزءا من المسجد الا انه مستحب بخصوص دخولها و
 تظهر الفايده فيما لو لم يندخلها عند الغسل السابق فانه لا يدخل فيه كما لا
 يدخل غسل المسجد في غسل دخول مكة الا بنية عند ذلك وهكذا الوجه المقام
ومنها الصلوة المنذرة وشبهها من المعاهد والمخوف عليه وهي ترفع
 للنداء المشرع وشبهه في نية مبررة مشروعة وفي ايقاعها او صدورها
 انقضت واحترز بالمشروع عما لو نذر ما عند ترك واجب او فعل محرما
 عكس زجر او ركعتين ركوع واحد وسجدتين ونحو ذلك ومنه نذر صلوة
 العيد في غيره ونحوها وضابط المشرع ما كان فعله جائزا قبل النذر في
 ذلك الوقت فلو نذر ركعتين جالسا او ماشيا او غير سوي او الى غير القبلة
 ماشيا او راكبا ونحو ذلك انقضت ولو اطلق فشرطها الواجب في اجود
 القولين **ومنها** صلوة التائب عن الذنوب نذر عا او بوصية النافذ او كل
 من اولى وهو اكبر الولد المذكور عن الاب لما فانه من الصلوة في مرضه وهو
 او مطلقا وسيا في تحريره وهي يجب ما يلزم به كفيضة وكنية **ومنها**
المنذرة بصلوة الاستسقاء وهو طلب السقياء وهو انواع ادناه الدعا
 بلا صلوة ولا خلف صلوة واسطة الدعاء خلف الصلوة وافضل الاستسقاء
 بركعتين وخطبتين وهي كالعيد ينزل في الوقت والتكبيرات الزائدة في
 الركعتين والجهر والقراءة والخروج الى الفجر وغير ذلك الا ان الفجر
 هنا بطلب الغيث وتوفير المياه والجمعة ونحو الاما موعين الرضا عينا
 وفيما راجع الفرائض من الصلوة فيجعل بينه وبينها وبالعكس لا يباح
 التغال ولو جعل مع ذلك اعلاه اسفله وظاهر باطنه كان حسنا وينزل
 نحو لا تنزع وليكن الصلوة بعد صوم ثلثة ايام اطلق بعد بينها عليها تغليبا

لانها تكون في اول الثالثة اخرها الاثنين وهو منصوب طنا فلهما والجمعة لا
 وقت لاجابة الدعاء حتى يويى ان العبد ليس له الحاجة فيؤخر قضاؤها
 الى الجمعة وبعد التوبة الى الله تعالى من الذنوب وتطهير الاخلاق من الرذائل
 ورد المظالم لان ذلك راجح للاجابه وقد يكون القحط بسبب هذا كما روي
 والخروج من المظالم من جملة التوبة جزا او شرطا وخصها اهتماما بشاها
 ولنجوها حفاة ونعالهم بايديهم في ثياب بدله وتخشع ويجزجون الشيوخ
 والجهالهم لا يهم مظنة الرحمة على الذين فان سقوا والاخا ذواتا يتاوتوا
 من غير قنوط باس على الصوم الا لان لم يفطر وابعده ولا في صوم مستأثرا
ومنها نافلة شهر رمضان وهي في اشهر الروايات الف ركعة موزعة
 على الشهر ضير الروايات في الليالي العشرين الاولى عشر من كل ليلة ثمان ركعات
 واثنى عشر بعد العشاء ويجوز العكس في كل ليلة من العشر الاخير ثلثون
 ركعة ثمان منها بعد المغرب والباقي بعد العشاء ويجوز اثنى عشر بعد المغرب
 والباقي بعد العشاء وفيها الى الافراد الثالث وهي التاسعة عشر والحادية
 والعشرون والثالثة والعشرون كل ليلة مائة مضافة الى ما عين لها يابا
 وذلك تاما لا لافخمائة في العشرين وخمسمائة في العشر ويجوز الا فضا
 فيفرد الثمانين المتخلفة في العشرين في التاسعة عشر والستون في الثلاثين
 بعدها على الجمع الاربع فيصلي في يوم كل جمعة عشرة بصلوة على قاطعة وجعفر
 عليه السلام ولو انفق فيه خاصة تخير في النافطة ويجوز ان يجعلها قنوطا
 يخبر في كنيته وفي ليلة اخر جمعة عشرون بصلوة على عمر وفي ليلة اخر سب
 بصلوة قاطعة عليها السلام واطلق تعريفا لثانين على الجمع مع وقوع عشرتها
 ليلة السبت تغليبا ولا تخاف عشية جمعة سبب اليها في الجملة ولو نقصت
 سقطت وظيفة ليلة الاثنين ولو فاتت شي منها استحب قضاؤه ولو فاتت
 وفي غير الافضل قبل خروجه **ومنها** نافلة الزكاة لا بنية ولا نية ثم و
 اقطار ركعتان تحدى للزور ووفها بعد الدخول والسلام ومكانها مشهدة
 وما قاربها وافضل عند الراس حيث يجعل العبد على لسانه ولا يفسد قبل شبا

وصلوة الاستحارة بالرقاع السبب وغيرها وصلوة الشكر عند تجرد نية
 او دفع نية على ما رسم في كتب مطولة او مختصرة به وغير ذلك من الصلوات
 السنوية كصلوة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة وعلى وفاطمة وجعفر وغيرهم صلواتهم
 واما النوافل المطلقة فلا حصر لها فانها قربان كل نية وخير موضوع فمن
 شاء استقل ومن شاء استكثر **الفصل الثاني** في بيان احكام الخلل الواقع
 في الصلوة الواجبة وهو ان يخلل ما ان يكون صادرا عن عمد وقصد اليه
 الخلل سواء كان عالما بحكمه ام لا او سهوا بغيره من المعنى عن الذهن حتى حصل
 بسببه اهل بعض الافعال او شك وهو تردد الذهن بين طرفي التفتيش حيث
 لا رجحان لاحدهما على الآخر والمراد بالخلل الواقع عن عمد هو ترك شيء من
 افعالها وبالواقع عن شك التفتيش الحاصل للصلوة بنفسه الشك لانه كان
 سببا لترك كسبها فيقع العمد بطل الصلوة للاخلال لى بسبب الاخلال
 بالشرط كما لفظان والتميز والجز وان لم يكن ركنا كالقراءة واجزاها حتى
 الحرف الواحد ومن الجزء الكيفية لانها جز موصري ولو كان الخلل جاهلا بحكم
 الشرعي كالوجوب والوضع كلبسة لبطلان الاجزاء والاضافات في مواضعها
 فيعد الجاهل بحكمها وان علم بغير عمله كما لو ذكر النسيء وفي السهو تطل ما
 من السهو عن احد الاركان الخمسة اذ لم يذكر حتى تجاوز عمله وفي الشك في
 شيء من ذلك لا يفت اذا تجاوز عمله والمراد بجز ونحو الجز المشكوك في الا
 الى جزء اخر بعد بان شك في التنية بعد ان كبر وفي التكبير بعد ان قرا او
 شرع فيها او في القراءة وابعاضها بعد الركوع او فيه بعد السجود او فيه او في
 التشهد بعد الفيا مولو كان الشك في السجود بعد التشهد او في اثنائه و
 لما يقم نفي العود اليه قولان اجودهما العدم اما مفدا ما شالجز كما هو و
 الاخذ في الفيا م قبل الاكمال فلا يفيد انقلا الى جزء وكذا الفعل المنفرد
 كالقنوت ولو كان الشك فيما في عمله اى به لاصالة عدم فعله فلو ذكر
 فعله سابقا بعد ان فعله ثانيا بطلت الصلوة ان كان ركنا لمحق زيادة الركعة
 المبطل وان كان سهوا ومنه ما لو شك في الركوع وهو قائم فركع ثم ذكره قبل

رخص في اصح القولين لانه للركوع والرفع منها رزايدي عليه كزيادة الذكر والثناء
 والا تكن ركنا فلا ابطال لموقع الزيادة سهوا ولو لم يكن غير الركوع من الافعال ولم يذكر
 حتى تجاوز عمله فلا الفات بمعنى ان الصلوة لا تبطل لذلك ولكن قد يجب له شيء اخر
 من سجودا وقضاها كما ياتي في اولها ويجوز عمله اى به والمراد بخل المني ما بينه وبين
 ان يصير في ركع ويستلزم العود الى النسيء زيادة ركع فحل السجود والتشهد
 ما لم يركع في الركعة اللاحقة له وان قام لان الفيا ملا يتحضر الركبة الى ان يركع
 كما مر وكذا القراءة وابعاضها وصفاتها بطريق اولي واما ذكر السجود وواجبانه غير
 وضع الجبهة فلا يعود اليها متى رفع راسه وان لم يدخل في ركع وواجبات الركوع
 كذلك لان العود اليها يستلزم زيادة الركوع وان لم يدخل في ركع وكذا الركعة
 ياتي به ما لم يدخل في ركع اخر فيرجع الى الركوع ما لم يصير ساجدا والى السجود ما لم
 يبلغ حد الركوع واما فسيان التسمية الى ان شرع في القراءة فانه وان كان بطلا
 مع انه لم يدخل في ركع الا ان البطلان مستند الى عدم انعقاد الصلوة من حيث
 فوات المقارنة بينها وبين التنية ومن ثم جعل بعض الاصحاب المقارنة ركنا
 فلا يحتاج الى الاحتراز عنه لان الكلام في الصلوة الصحيحة ويقضى من اجزاء
 المنسية التي فات محلها بعد اكمال الصلوة السجدة الواحدة والتشهد اجمع و
 الصلوة على سجدة واحدة والصلوة على التنية والة لو نسيها منفردة ومثله ما لو
 نسي احد التشهدين فانه اولى باطلاق التشهد عليه اما لو نسي الصلوة على التنية
 خاصة او على الخاصة فالاجود انه لا يفرض كما لا يفرض غيرها من اجزاء التشهد
 على اصح القولين بل انكر بعضهم قضاء الصلوة على التنية والة لعدم التصرف و
 المصنف في الذكر بان التشهد يقضى لنصرفه كذا ابعاضه مشوبة بينهما
 وفيه نظر لان كلية الكبرى وبدونها لا يفيد وسندا لنسخ الصلوة من يقضى
 ولا يقضى اكثر اجزائها وغير الصلوة من اجزاء التشهد لا يقول هو بقضا
 مع ورود دليله فيه نعم قضاء احد التشهدين يحوي لصدق اسم التشهد
 لا لكونه جزء الا ان يحمل التشهد على المعهود والمراد بقضاء هذه الاجزاء
 الاثنيان ما بعدهما من باب فاذا قضيت الصلوة لا القضاء المعهود لجمع

خروج الوقت قبله ويجوز لها كذا في الفسخ بتثنية الضمير جعلا للتمهيد والصلوة
بمنزلة واحد لانها جزؤه ولو جمعه كان اجود مجرد في التهو والاولى تقديم
الاجزاء على التمجيد لها كقصد منها عليه بسبب غيرها وان تقدم وتقدم مجرد
على غير وان تقدم سببها ايضا واجبا لمصر ذلك كله في الذكرى لا ريبا الا
بالصلوة وسجودها بها ويجوز ايضا مضافا الى ما ذكره التكليم ناسيا والتسليم
في الاولين ناسيا بالتسليم في غير محله مطلقا والضابط وجوبها للزيادة
او النقصان غير المبطل للصلوة لرواية سفين بن الصمت عن العزم وتيقن
ذلك زيادة المنذور ناسيا ونقصانه حيث يكون قد عزم على فعله كالصلاة
والاجود خروج الثاني لا يفسد ذلك نقصانا وفي دخول الاول نظر لان التهو
لا يزيد عن العزم وفي الدورس ان القول بوجوبها لكل زيادة ونقصان لم يرض
بقايله ولا بما خذ والمأخذ ما ذكرناه وهو من جملة الغايلين به وقبله القول
وقبلهما الصدوق والفقهاء في موضع فعود وعكسه ناسيا وقد نادا خبير
في الزيادة والنقصان وانما ختمها تأكيد لانه قد قال بوجوبها للشك في
الاربع والخمس حيث يقع معه الصلوات ويجوز فيها التنية المشبهة على قصد ما
تعيين السبب ان تعدد الاول واستقر بالمص في الذكرى عيانا مطلقا او
غيرها عدمه مطلقا واختلف ايضا اخيان في اعتبارية الاول والنقصان فيها
وفي الوجه واعتبارها اولى والتنية مقارنة لوضع الجبهة على ما يبعث السجود عليه
او بعد الوضع على الاقوى ولا يجب في سجود الصلوة من العكس وغيرها من
الشرايط ووضع الجبهة على ما يبعث السجود عليه والتجود على الاعضاء السبعة
وغیرها من الواجبات والذكر الا انه هنا مخصوص بما رواه الجليلي عن الصادق وذكروا
بسم الله وبالله وصلى الله على محمد وآله في بعض النسخ وصلى على محمد و
في الدورس اللهم صل على محمد وآله وصلى الله على محمد وآله والتسليم عليه
ايها النبي ورحمة الله وبركاته او يحذف واوا العطف من التسليم والجمع مروي مجزئ
يتشهد بعد دفع راسه معتدلا ولا يسلم هذا هو المشهور بين الاحناف والرواف
الصحيحة دالة عليه وفيه اقوال اخر ضعيفة المستند الثالث في عدد التنية او

الثانية اولى الاولين من الرأفة وفي عدد غير مخصوص بان لم يذكر صلى الله و
قبل اكمال السجدين المتحقق باتمام ذكر السجدة الثانية فيما يتعلق بالاولين وان
ادخل معها غيرها وبه يمتاز عن الثالث بغير الصلوة لا بمجرد الشك بل بغيره
بالزوى عند عزمه ولا يحصل ظن بطرف من تعلفه ولا يفي عليه في الجمع وكذا في
غير من اقام الشك فان اكل الركعتين الاولين بما ذكرناه من ذكر الثانية وان
لم يرفع راسه منها وشك في الزايد بعد الزوى هنا صور خمس تقع بها البلوى
او انها منصوصة والا فصور الشك زائد من ذلك كما حذر في رساله الصلوة و
سيأتي ان الاول غير منصوصة الشك بين الاثنين والثالث بعد الاكمال و
الشك بين الثالث والاربع مطلقا وينبغي على اكثرهم انهم يحطوا بعد التسليم
بركعتين جالساً او كذا قائما والشك بين الاثنين والاربع بينه على الاربع
ويحاط بركعتين قائما والشك بين الاثنين والثالث والاربع بينه على الاربع
ويحاط بركعتين قائما ثم ركعتين جالساً على المشهور رواه ابن ابي عمير عن
الترمذي عاتفاً كعتي الجوس ثم كما ذكرها في الترتيب بيضا وفي الدورس
جعلها اولى وقيل يجوز ابدال الركعتين جالساً بركعة قائما لانها اقل الحمل
لوائه وهو حسن وقيل يصلي ركعة قائما وركعتين جالساً ذكر الصدوق
ابن بابويه وابوه وابن الجنييد وهو قريب من حيث الاعتبار لانها ينضمات
يكون الصلوة اثنين ومجزئ باحديهما حيث يكون ثلث الا ان اخباره دفعه
والشك بين الاربع والخمس وحكمه قبل الركوع كالشك بين الثالث والاربع
فيه ركعة ويتشهد ويسلم ويصير بذلك شاكاً بين الثالث والاربع
فيلزمه حكمه وينبذ عنه سجدة التهو ولا يهدى من الغيا موضحة من الدورس
وبعد اي بعد الركوع سواء كان قد سجداً ولا يجب سجدة التهو لاطلاق النص بان
من لم يدركها صلى ركعتين يتشهد ويسلم ويسجد سجدة التهو وقيل ينقل
لو شك فيما يكمل السجود اذا كان قد كمل نحو من النصوص فانه لم يكمل الركعة
حتى يصدق عليه انه شك بينهما وتردده بين عدد من الاكمال المفروض لزوماً
والعدم العرض للنقصان والاصح الصلوة لعلهم عليهم التسليم ما احاد الصلوة

ففي حال فيها ويدبرها حتى لا يبيد لها ولا صالة عدم الزيادة واحتمالها الواء
لا ترقى جميع صورها والمهندنا هو زيادة الركن لا الركن المحتمل **سبع** **سبع**
سبع الأولى لو غلبت طنة بعد التزوي أحد طرفيها ما شك فيها وأما في غير ذلك
على الطرف الذي غلب عليه طنة والمزاد انه ظل طنة عليه ثانيا بعد ان شك
فيها ولا لأن الشك لا يجمع عليه الظن لما عرف من انقضاء الشك فثنا وي
الطرفين والظن بجحان احدهما ولا فروق في البناء على الطرف الرابع بين الاولين
وغيرها ولا بين الرابعة وغيرها ومنع البناء عليه فرضه واقعا والزم امره
مرجحة وبطلان زوايا ونقصان فان كان في الافعال وغلب الفعل على
وقوعه او عدمه فعليه ان كان في محله وفي عدم الركعات يجعل الواقع ما ظن من
غير احياط فان غلبت اقل بن عليه واكمل وان غلب اكثر من غير زيادة في عدم
كالاربعة تشهد وسلم وان كان زيادة كما لو غلبت على الخمس ركاته زاد في
آخر الصلوة فبطل ان لو يكن جلس عقيب الرابعة بعد التشهد وهكذا ولو احدث
قبل الاحياط او الاجزاء المستتبا التي يلا في بعد الصلوة يظهر وان بها من غير
ان يبطل الصلوة على الاقوى لا تصلوه منفردة ومن ثم وجب فيها التنية والقر
والفاح في الصلوة الاربعة كونها اجزا لما يحتمل نقص من الرقبة ومن ثم وجب
المطابقة بينهما لا يفتخه الجزئية بل يحتمل ذلك والبدلية اذ لا ينقص المساواة
من كل وجه ولا صالة العدة وعليه المعرف في مختصراته واستضعف في التكريه
بناء على ان شرعيته ليكون استدراكا للفايت منها فهو على تقدير وجوبه جز
فيكون الحدث واقعا في الصلوة وللدلالة ظاهرا لاخبار عليه وقد عرف دلالة
البدلية والاخبار انما دللت على العورية ولا نزاع فيها انما الكلام في انه في
هل باثم خاصة كما هو مقتضى كل واجب مبطلا واما الاجزاء المستتبة فقد
خرجت عن كونها اجزا محضا وبلا فيها بعد الصلوة فعل اخر ولو بقيت على
محض الجزئية كما كانت لطلت بخلل الاركان بين محملها وتلافيها فلو ذكر ما
فعل فلا طاعة الا ان يكون قد احدث شي ذكر نقصان الصلوة بحيث يحتاج
الى اكالها بمثلها فعل صفة الصلوة وكان الاحياط متمماتها وان اشتمل على زيادة

48
الاركان من التنية والتكبير ونقصان بعض كالميا ولو احتاط جالسا وزيادة الركوع
والجود في الركعات المعقدة للامتثال المقتضى للاجزاء ولو اعتبرت المطا
محضا لم يسلم احياط ذكر فاعله الحاجة اليه لتحقيق الزيادة ان لم يحصل الحافه وتعمل
ذلك ما لو اوجب الشك احياطين وهو ظاهر مع المطابقة كما لو تذكر انما
اثنين بعد ان قدم ركعتي القيام ولو ذكر انما اثلث احتمل كون ذلك وهو ظاهر
القوى لما ذكر والحافه بمن زاد ركعة اخر الصلوة سهوا وكذا لو ظهر الاول بعد
تقديم صلوة الجلس والركعة قائما ان جوزناه ولعله الترتيب بتقديم ركعتي
القيام وعليها اخبرناه لا يظهر الحافه الا في الفرض الاول من فرضها وامر به
مع احلا في النقص تحقيق الامتثال للموجب للاجزاء وكيف كان فهو اصل من
الركعات من جلوسها ركعة اذ اظهرت الحاجة اليه في جميع الصور هذا
اذ ذكر بعد تمامه ولو كان في اثنا شك في ذلك مع المطابقة او لم يتجأ والعدد
المطابق في سلم عليه ويشكل مع الحافه خصوصا مع الجلوس الى ان كان قد كعب
للاولى للاختلاف في نظم الصلوة اما قبله فيكمل الركعة قائما ويقهر ما زاده من
التنية والخرجة كالسابق وظاهر القوى غفرا للجميع اما لو كان قد احدث انما الطوبى
في اثنا الصلوة مع احتمال القصد ولو ذكر بعد الفراغ تمام الصلوة فالجواب
ولكن العبارة لا ينافي له وان دخلت في ذكر ما فعل الا ان استثنى الحديث فيه
اذ افرق في العجوة بين الحالين ولو ذكر التمام في الاثنا تخبر من قطعه وانما هو
الافضل الثاني حكم الصدقة والوجع محمد بن بابويه بالبطلان بطلان الصلوة
في صورة الشك بين الاثنين والاربع استنادا الى مقطوعة محمد بن مسلم قال
سألته عن الرجل لا يدري صلى ركعتين ام اربع قال يعيد الصلوة والرواية مجهولة
المستول فيحتمل كون غيرهما مع معارضتها بصحبة محمد بن مسلم عن القرعة
فيمر لا يدري ركعتان صلوته او اربع قال يسلم ويصلي ركعتين بضاغة الكتاب
ويتشهد وينصرف وفي معناها غيرهما ويمكن حمل المقطوعة على من شك قبل
اكمل الجود او على الشك في غير الرابعة **الثالث** وجب الصدوق ايضا الا
بركعتين جالسا لو شك في المغرب بين الاثنين والثلاث وذهبوا على طنة

الى الثلاث على ما رواه ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو اعمى عمارا فطلى النبي
 منسوب الى القطر وهم القائلون بما ما من عبد الله بن جعفر الا فصح فلا بعدد
 مع كونها شاذة والقول بها نادرا والحكم ما تقدم من انه مع ظن احد الطرفين
 يفتي عليه من غير ان يلزمه شيء واجب الصدوق ايضا ركعتين جلوسا للشك
 بين الاربع والخمس وهو قول متروك وانما الحق فيه ما سبق من التفصيل من غير
 احتياط ولا ان الاحتياط جبريل يحمل نفسه وهو هنا منقطع قطعا وتبنا حل على
 الشك فيما قبل الركوع فانه يوجب الاحتياط بها كما قرأ **الاجبة** خيرا من الجنب
 رحمه الله الشاك بين الثلث والاربع بين البناء على الاقل ولا احتياط او على اكثر
 ويحيط بركعة فائما وهو خير الصدوق ابن بابويه جعلا بين الاحتياط والمبالغة على
 الاحتياط المذكور رواية سهل بن البيع عن الرضا عنه انه قال يفتي على يقينه و
 لشك التهور على الاحتياط والاحتياط في حصول الغرض من فعل ما يحل فوائده ولا
 عدم فعله فيخير بين فعله وبطلانه **ورده** هذا القول لروايات المشهورة الدالة
 على البناء على الاكثر ما مطلقا كرواية عمار عن ابي عبد الله عمه قال اذا سهوت فانه
 على الاكثر فاذا فرغت وسلمت فقم فصل ما ظننت انك نقصت فان كنت اتممت
 لم يكن عليك شيء وان ذكرت انك كنت نقصت كان ما صليت تمام ما نقصت
 غيرها وما يخص من المسئلة كرواية عبد الرحمن بن سيار عن ابي العباس عنه
 اذا لم تدرك ثلثا صليت او اربع او وقع زائد على الثلث وان وقع رايك على الاربع
 فسلم وانصرف فان صدقته وهلك فانصرف وصل ركعتين وانت جالس وفي خبر
 اخر عنه بان يجازي ان شاء صلي ركعة فائما او ركعتين جالسا ورواية **التسعة** طرحة
 لموافقتها المذهب العامة او محمولة على غلبة الظن بالنقص **الشيخان** قال علي بن
 بابويه في الثلث بين الاثنين والثلاث ان ذهب الوهم وهو الظن الى الثلاث لثلاثها
 رابعة ثم احتاط بركعة وان ذهب الوهم الى الاثنين يفتي عليه ولشك في كل ركعة
 يتبع عليه اي بعدها اما على الثانية فظاهر واما على الثالثة فلم يزد ان يكون رابعة
 بان يكون صلواته عند شكه ثلثا وعلى الرابعة ظاهر وسجد التهور وان عدل الوهم
 بخبر بين البناء على الاقل والشك في كل ركعة وبين البناء على الاكثر والاحتياط وهذا

القول مع تدوره لم يفتي على مشكك والشك بين الاحتياط في ان حكم هذا الشائع
 اعتداف وهو البناء على الاكثر والاحتياط المذكور يدعيه والاحتياط لا يضر من
 الجانبين على الخصوص والعموم يدل على المشهور والشك بين الثلث والاربع
 وهو بنا سببوا علم ان هذا السائل مع السابغ خارجا عن موضوع الكتاب
 لا لثلاثة فيدان لا يذكر الا المشهور بين الاحتياط بها من ثواب الا قول ولكنه
 اعلم بما قال **الشيخ** الاحكام للجمهور مع اكثر الفعل الصحيح البناء على الاحتياط
 اذا لم يفتي بتركه الشيطان فانما يريد ان يطاع فاذا عصى لم يعد المرجع في اكثر
 الى العرف هي تحصل بالنوا الى ثلثا وان كان في فرايض والزيادة بالتصوم ما يثبت الشك
 فان كلاً منهما يطلو على الاخر استعلا شرعيا او يجوز الفارب لعنيين ومغني
 عدم الحكم معها عدم الالتفات الى ما شك فيه من فعل او كعة بل يفتي على وقوعه
 وان كان في عمله حتى لو فعله بطلت نعم لو كان المتروك ركنا لثبوت اكثر في
 عدم البطلان كما انه لو ذكر ترك الفعل في عمله استدركه ويبنى على الاكثر في الركعات
 ما لم يستلزم الزيادة على المطلوب بخلافه يفتي على المصحح وسقوط سجود التهور
 لو فعلها بوجبه بعدها او ترك وان وجب ثلاثا في المتروك بعد الصلوة لثلاثا
 من غير سجود ويخفى اكثر في الصلوة الواحدة بخلاف الذكر لا بالتصوم عن
 افعال متعددة مع استمرار الغفلة ومما ثبت بالثلث سقط الحكم في
 الرابع وليستمر الى ان تخلو من التهور والشك فرايض يخفى فيها الوصف فيخلو
 به حكم التهور الظاهري وهكذا ولا **للسهو في السهو** اي في موجب من صلوة وهو
 كسنيان ذكر او قراءة فانه لا يجوز عليه نعم لو كان مائلا في صلاة من سجود
 يمكن ان يريد بالتصوم في كل منهما الشك او ما يشبهه على وجه الاشتراك ولو بين
 الشيء ومجان فان حكمه هنا صحيح فان استعمل في الاول فالمراد به الشك في موجب
 السهو من فعل او صفة كركعة الاحتياط فانه يبنى على وقوعه الا ان يستلزم الزيادة
 كما مر في الثاني فالمراد به موجب الشك كما مر وان استعمل فيها فالمراد به الشك
 في موجب الشك وقد ذكرنا ايضا او الشك في حصوله وعلى كل حال لا الالتفات وان
 كان مطلقا للفظ على جميع ذلك يحتاج الى تكلف ولا سهو الا ما ادى شكه وهو

ارجع الى فصل السهو في كتاب الصلاة
 في باب السهو في الصلاة
 في باب السهو في الصلاة
 في باب السهو في الصلاة

قرينة لما تقدم مع حفظ المأمور وبالعكس فان الشاك من كل منهما يرجع الى الآخر
ولو بالنظر وكذا يرجع الظان الى المتيقن ولو انقضا على الظن واختلف محل اعتبار
الانفراد ويكفي في جوعه تنبيهه بشيخ ونحوه ولا يشترط عدالة المأمور ولا
يعدى الى غيره وان كان عدلا لم لو افاده الظن رجوع اليه لذلك لا كونه خيرا
ولو اشتراكا في الشك واعتدلت به احكامه وان اختلف رجعا الى ما انقضا عليه و
ترك ما انفرد كل به فان لم يجزها رابطة بعين الانفراد كما لو شكت احدهما بين الا
والثالث والآخر بين الا ربع والخمس لو تعدد المأمورون واختلفوا مع الامام في حكم
كالاول في رجوع الجميع الى الرابطة والانفراد بعدها ولو اشتراك بين الامام
وبعض المأمورين رجوع الامام الى الذكر منهم وان اختلفوا في المأمورين
الامام ولو استعمل التهور في معناه امكن في العكس لا الظن دينا على ما اتفقت
جماعة منهم المصنف في الذكرى من انه لاحكم لسهولة المأمور مع سلامة الامام عنه
فلا يحيط به جود التهور لو فصل ما يوجب لو كان منفردا نعم لو ترك ما يتلوا في الخبر
سقط الجود خاصة ولو كان التناهي الامام فلا ريب في الوجوب عليه انما الخلاف في
وجوب بقائه المأمور له وان كان حوط **التأني** وجب سابا بوي على ابنه محمد
الصدوقان رحمهما الله محمد في التهور على من شك بين الثالث والرابع وظن الاكثر
ولا نضر عليه في هذا الشك بخصوصه واخبار الاحياط خالية منها ولا اصل
فيضيه العدم وفي رواية اخرى عن الصادق ع اذا ذهب مات الى التمام رابعا
في كل صلوة **فاحمد محمد** في التهور في صلح دليلها لضمها مطلقا وعلتها
هذه الرواية على التدين في نظره لان الامر حقيق في الوجوب وغيرها من
الاخبار لم تعرض لنفي التجرد فلا منافاة بينهما اذا اشتكت على زيادة مع انها
غير منافية خبر الصلوة لاحتمال النقص فان الظن بالتمام لا يمنع النقص بخلافه
ظن النقصان فان احكامها لا يمكن بدنها من حيث الشك **الفصل**
في القضاء يجب قضاء الفرائض اليومية مع الفوات حال البلوغ والعقل
والخلو من الحيض والنفس والكفر الاصل احرازه عن العارضي بالارادة فانه لا
ليقطه كاسياني ويخرج بالعقل المجنون فلا قضاء عليه الا ان يكون سببه بفعاله

كالترك ان مع القضاء لا خيرا وصدقه الحاجة ودماء دخل في المصنف عليه فان اشتهر
عدم القضاء عليه وان كان بينا ولا الغناء المود على بيع مع الجمل عاله والا كرا على
او الحاجة اليه كما في المصنف في الذكرى بخلاف الحايض والقضاء فانها لا يقضى عليها
وان كان السبب من قبلها والفرق انه فيها عزيمة وفي غيرها رخصة وهي لا يات بها
والمراد بالكفر الاصيل هنا ما خرج من فرق المسلمين منه فالمسلم يقضي ما تركه وان
حكم بكفره كالنائب وان استصبر وكذا ما صلا فاسد اعتد وراعي فيه اي في
القضاء **الترتيب** في الفوات فيفقد الاول منه فالاول مع العلم بهذا في اليومية انما
غيرها في ترتيبه في نفسه وعلى اليومية وهي عليه قولان ومال في الذكرى الى الترتيب
واستقرت في البيان عدمه وهو اقرب ولا يجب الترتيب بينه وبين الحاضر فيجوز
تقديمها عليه مع سعة وقتها وان كان الغائب مثمنا او ليوم على الاقوى ثم يجب
ترتيبها عليه مادام وقتها واسعا جها بين الاخير والاول بعضها على المضافة
بعضها على غيره كما يحل **الاولى** على الاستحباب بمعنى تضييق وقت الحاضر فذهب اجماعا
ولان الوقت لها بالاضالة ولو حصل الترتيب سقط في الاجود لان الناس في سعة
لم يعملوا ولا استلزام فعله بذكر الفرائض على وجه يحصل له الحجج والعلم المنقذين في
كثير من موارد وهو سهل في بعض ليتلوا ما بها في احداث قول ثالث والمصنف
قول ثان وهو تقديم ما ظن سبق ثم التقطوا اخلاق في الدروس وبعض لا يحق
رابع وهو وجوب تكرير الفرائض حتى يحصل فيصلي من فاته الظاهر ان من يومين فانه
عصرين او بالعكس بحصول الترتيب فيهما على تقدير سبق كل واحد ولو جاز معهما
مغربين ثالث على الثالث قبل المغرب وبعدها او حشا معها فعل التسع قبلها او
بعدها او جميع معها فعل الخمس عشر قبلها وبعدها وهكذا والضا بط تكريرها
على وجه يحصل الترتيب على جميع الاحتمالات وهي اثنان في الاول وست في الثاني
واربعة وعشرون في الثالث ومائة وعشرون في الرابع خالصه من ضربها اجمع
سابقا في عدد الفرائض المطلوبة ولو اضيف اليها سادسها صار ثلث الاحتمالات
سبعائة وعشرين وخمسة على الاول من ثلث وستين فريضة وهكذا ويمكن
من دون ذلك بان يصلي الفرائض جميع كيف شا مكررة عدد انقص عنها واحد

ثم يخرجها بما بناه منها فيجوز فيها عدد الأولين من ثلث عشر في الثالث فاحدي و
عشرين في الرابع واحدي وثلثين في الخامس ويكون في خمسة أيام ولا والخم
لغرضه الرابع ولو جهل من الغاية من خمس على صحتها ومغربا معينين واربع
مطلقة بين الربا عتبات الثلث ويخبر بها بين الجهر والاختفاء في تقديم ما شأ
من الثلث ولو كان في وقت الغشاء رقد بين الاذان والقضاء والمسا في يصلح
وثانيه مطلقة بين الثنايات لا ربع مخيرا كما سبق ولو تشبه فيها القصور والقاء
فرباعية مطلقة ثلاثيا وثناية مطلقة رباعيا ومغربا يحصل الترتيب عليها و
بعضها يرد فلو كان مملوكا اذا سلم زمان رده لا امر بقضاء الغاية خرج عنه الكا
الاصلي وما في حكمه فيجب الباقي ثمان قبلت توبة كالمراة والمسا في قضاء وان لم يصلها
كالغفري على المشهور فان مصلها يمكنه القضاء قبل فله قضاء ولا يفي في ذمته
والا فري قول توبه مطلقا وكذا يقضي في جرح الظهور من ماء وتراب عند التمكن
على الاقوي لما روي في زرارة عن الباقر ع من صلى بخبر طهورا ونسي صلوات
او ناس منها قال يصلها اذا ذكرها في اي ما عدا ذكرها الياء ونحوها وغيرها من
الاخبار قاله عليه السلام وقيل لا يجب لعدم وجوب الاذان او اتمامه البراءة وتو
القضاء على امر جدد دفع الاول واضح لا تنكاح كل منهما من الاخر وجودا وعدما
والاخرين بما ذكرنا وجب بنا الجحد الا حاده على الفاري اذا صلى كذلك لعده الشا
ثم وجدنا لنا في الوقت لا في خارج محجبا بفوات شرط الصلوة وهو الاسترقاق
كالنسيتم وهو بعيد ووقوع الصلوة مجزية بانما لا امر فلا ينقض القضاء
والشرط مع العتدة لا بد منها نعم روي عمار عن ابي عبد الله ع في رجل نسي
الا نوي لا يحل الصلوة فيه وليس يجزئ ما يغسله كيف يصنع قال نعيم و يصلها فاذا
اصابها ضلله واخاد الصلوة وهو مع ضعف سند لا يدل على مطلوبه بخوار
الحكم الى التيمم وبشيء قضاه النوافل الراية اليومية استحبابا مؤكدا وفرد و
من تركه تشافلا بالذنب التي انه مستحبا منها واما مضى السنو لوالله صلوات
عجز عن القضاء فقد وعى كل كعين بمد فان عجز عن كل اربع فان عجز عن صلوة
بمد وعن صلوة النهار بمد فان عجز عن كل يوم بمد والقضاء افضل من الصلوة

يجب على الولي وهو الولد الذكر الا لغيره وقيل كل وارث مع ضيق فضاء ما فاتنا من
الصلوة في مرضه الذي مات فيه وقيل ما فاته مطلقا وهو حوط وفي الدرر سقطت
مطلقا فانه وفي الذكرى نقل عن المحقق وجوب قضاء ما فاته لعده كالمريض والنفر
والخمس لا ما تركه عمدا مع قدرته عليه ونفي عنه الباس ونقل عن شيخنا عميد الدين
نصرته فضاء المصنف في المسئلة ثلثة اقوال والروايات تبدل باطلا لها على الوجه
والموافق للاصل ما اخبره هنا وفعل الصلوة على غير الوجه المجرى شرعا كتركها
عمدا للتفريط والاحراز المصنف بالابن لا موعودها من الاقرار بفساد القضاء
عنهم على الوارثة المشهور والروايات مختلفة فف بعضها ذكر الرجل وفي بعض
الميت يمكن حمل المطلق على المفيد خصوصا في الجرح لظلاله ونقل في الذكر عن
المحقق وجوب القضاء عن المرأة ونفي عنه الباس اخنا بظاهر الروايات وحمل للنظر
على التمثيل ولا فرق على القولين بين الحر والعبد على الاقوي وهل تميز طحا لا الولي عند
موته قولان واستقر في الذكرى شرطا لرفع العلم عن القيمة والمجنون واصالة
البراءة بعد ذلك ووجه الوجوب عند بلوغه اطلاق النص وكونه في مقابلة الحيوة
ولا يشترط اخلاصه من صلوة واجبة لتغير التبديل زمان معا وهل يتغير
ما سبق سببه ومكانه انما في الذكرى الترتيب وهل له استنجاا غير محله
المطلوب القضاء وهي مما تقبل النيابة بعد الموت ومن تعلفها محي واستنابته
مستغنى واخنا في الذكرى لمنع وفي موالد الدرر الجواز وعليه يخرج نبرع غير
به ولا في اختصاص الحكم بالولي فلا يخالفها ولية وان تحمل ما فاته عن نفسه ولو اوصيه
الميت بقضائها على وجه نقد سقطت عن الولي وبالبعض وجب الباقي ولو فات اللفظ
من الصلوات التي يحضه كثر محوى اي جهده في تحصيل ظن بقدره وبني على ظنه و
قضاء ذلك العتدة سواء كان الغاية متعدد اكايام كشيخ او متحدا كغرضه مخصوص
مستعدة ولو اشبه الغاية في عدم مختصر عاده وجب قضاء ما يفي به البراءة
كالشك بين عشرة وعشرين وفيه وجه البناء على الأقل ضعيف ويعدل الى الغرض
التا بقدر لو شرع في قضاء اللا حصة ناسيا مع مكانه بان لا يزيد عدد ما فعل من عدد
التابعة او تجاوزه ولما يكفى في الزاوية مراعاة للترتيب حيث يمكن والمراد بالعدول

ان يوى بقلبه تجويز هذه الصلوة الى السابقة الى اخر ميمنا من مفر با ويحمل عدم احاد
باق الميزان بل في بعض الاحار دلالة عليه ولو تجا وزحل العدول بان ركن في رايه من
عدد السابقة انهما ثم تدارك السابقة لا غير لا غفارا الذي يبيع النسيان وكذا الوشع
في الاضحة ثم علم ان عليه فانيه ولو عدل الى السابقة ثم ذكر سابقه اخرى عدل اليها و
هكذا ولو ذكر بعد العدول رايه من العدول اليها عدل الى الاضحة المنوية اولا وفيما
بعد فليعلم ان يمكن ترمي العدول ودوره وكما عدل من فانيه الى مثلها فكذلك من خاضق
الى مثلها كالظهير من شرع في الثانية ناسيا والى فانيه اسبعا با على فانيه ولو وجوب
على القول الآخر ومن الفانيه الى الاداء لو ذكر رايه منها ومنها الى النافلة في موارد ومن
النافلة الى مثلها لا الى فريضة وجملة صورة ستعشر وهي الحاصل من ضرب عدد العدول
عنه والى وجهي ربع نفل وفرض اداء وقضا في الاخر **مسألة** ذهب المصنف والشيخ ابو
وسلا الى وجوب تأجيل على الاضحة الى اخر الوقت محتمل با مكانا يراجع الصلوة تامة
بزوال العد فوجب كما يوتر الميمنا بالنقص والاجاج على ما اذا ما المرضي وجوز الشخ ابو
جعفر الطوسي رحمه الله اول الوقت وان كان التاخير افضل وهو الاخر لطلبهم بالصلوة
من اول الوقت باطلا قال امر فيكون عجزه للامتثال لو ما ذكر من امكان معارضتها
واستحباب المبادرة اليها في اول الوقت ومجرد الاحتمال لا يوجب امدد على الشرط و
يكن فوائدها بموت فحين وصلا عنه والتيمم خرج بالنقص والامكان من جعلها في
تأجيل التاخير مع الرجاء ووجوب من خلا فهم ولولا ان كان فيه نظر **مسألة** المروي
في البطون وهو من زاده البطن بالتحريك من ريج او غايط على وجه لا يمكنه متغير
الصلوة الوضوء لكل صلوة والبناء اذا على ما مضى منها اجتهاد الحديث في شايها بعد
الوضوء واغفارا هذا الفعل وان كثر وعليه جماعة من المتقدمين وانكر بعض اصحابنا
التاخيرين وحكموا باغفارا ما يتجدد من الحديث بعد الوضوء سواء وقع في الصلوة او
قبلها او لم يكن من حفظ نفسه مقدار الصلوة والا استأنفها محتمل بان الحديث لا يتجدد
لو نقص الظهارة لا بطل الصلوة لان المشروط عدم عدم ثبوته وبالاجابة انما
على ان الحديث يقطع الصلوة والا فرب الاول توثيق رجال الخبر الدال على البناء على ما
من الصلوة بعد الظهارة عن الباقية والمرا توثيق رجاله على وجه يستلزم صحة الخبر

التوثيق ثم منه عندنا والحال ان الخبر الوارد في ذلك صحيح باصرا فالحكم في غير العمل
به لذلك ونسهره بين الاصحاب بخصوصا المتقدمين ومن خالفه اوله بان المزا
بالبناء الاستيناف وفيما ان البناء على الثالث يستلزم سبق من سبقه عليه يكون
الماضي بمنزلة الانسان لغزو عرفا مع انه لا يجوزون الاستيناف فلا وجه لحكمه علم
والاجتاج بالاستلزام مصادرة وكيف يتحقق التلازم مع ورود النص الصحيح
بخلافه والاحبار الدالة على قطع مطلق الحديث لها خصوصية بالمستحاضة والتلزم
اتفاقا وهذا الفرد لثباتها بالنص الصحيح ومعتبر جميع اليه وهو كاف في التخصيص
نعم هو غريب لكنه ليس بخادم للتفسير فقد ورد صحيحا قطع الصلوة والبناء
عليها في غير مع ان الاستيناف غير مسموح **مسألة** استحب جليل القضا
استحبابا باموكنا سواء الفرض والنفل الاكثر على فريضة قضا الفرض فانه لا يجوز
الاستعانة بغيره الضروري من كل يسلك الرق ونوم يضطر اليه وشغل توقف
عليه ونحو ذلك وافردة بالتصنيف جماعة وفي كثير من الاخبار دلالة عليه لان
جعلها على استحبابها ولو كطريق الجمع بينها وبين ما دل على التوسعة ولو كان القضا
نافلة لم ينظر بقضائها مثل زمان فوائدها من ليل او نهار بل يفرض نافلة الليل نهارا
وبالعكس لان الله تعالى جعل كلا منهما خلفه للآخر وللآخر بالسارعة الى استيناف
الغفران وللأخبار وذهب جماعة من اصحابنا الى استحبابها بالجملة ثلثة استنادا الى روا
استعمل الجعفر عن الباقر افضل قضا النوافل قضا صلوة الليل بالليل وصلوة النهار
بالنهار وغيرها وجمع بينهما بالحمل بالافضل والفضيلة اذ عدل انظار مثل الوقت
في سائر علة الى الخبر وهو فضل كذا اجابة الذكرى وهو يؤذن بافضلية النهار اذ
يذكر الافضل الا في دليلها واطلق في باب كسبه استحباب التأجيل والاجابة بكثرة الا
انها خالصة عن الافضلية وفي حوازي النافلة لمن عليه فريضة قولان اقرهما الجواز
للأخبار والكثرة الدالة عليه وقد بينا ما نحن في كتاب الذكرى بايراد ما ورد فيه
من الاخبار ووجهها نحن ما فيه في شرح الارشاد واستند لما نبع ايضا الى اجازة
على النهج وجملة على الكراهة طريق الجمع نعم بغير عدم اصرارها بالفريضة ولا في
بين ذوات الاستيناف **الفصل التاسع في صلواتها** وهي مقصورة سفر الجماعة

وحضر على الأصح النص في شرط الشرط ظاهر لا يثبت في نصنا مجمع
بالقصر للسفر الجرد عن الخوف والنقص حكم فيها جماعة إجماعا وفردا على المشهور
النص واستثناء مشروطها إلى فضل النبي صلى الله عليه وآله لا يدل على التوطئة فيجب ما دل
على الإطلاق بما هو أنواع كثيرة تبلغ العشرة أشهر ما صلوة ذات الرقاع فلما لم
يذكر غيرها ولها شروط أشار إليها بقوله ومع إمكان الأقل أو فرعين لكثرة المسائل
أو قوتهم بحيث قوا وكل فرد العدد حالة اشتغال الأخرى بالصلوة وإن لم يشأوا
عدا أو كون العدو في خلاف جهة القبلة أما في غيرها أو في أحد جانبيها بحيث لا يمكن
القبول صليها إلا بالانحراف عنها أو في جهتها مع وجود حائل يمنع من قتلها واشتر
ثالث هو كون العدو ذاقه يخاف هجومه عليه من حال الصلوة فلو آمن صلواته بغيره
بذلكها وتركه اختصارا أو اشتغارك من الخوف ودأب وهو عدم الاحتياج إلى الزيادة
على فرعين لاختصاص هذه الكيفية بذلك كل فردا ويمكن الغناء عنه في المرفق
ومع اجتماع الشرط يصلون صلوة ذات الرقاع سمي بذلك لأن القبلة كان في سبيل
جل في مجدهم وصرفه وسود كالرقاع أو لأن القبلة كانوا أحفاد فلعوا على أحفادهم
الرقاع من جلود وخرق شد الحراول لأن الرقاع كانت في الوية لم ولرو وقوم حقا
فستفقت رجليهم فكانوا يلقون عليه الخوف والآنما أشبهت كانت في موضع الغز
وهي على ثلاثة أميال من المدينة عند بئر روماء وقيل موضع من نجد وهي أرض عطفان
بصل الإمام بقرعة ركنه في مكان لا يلجهم سهام العدو فيفردون بعد قيامهم بركعتين
ركعة أخرى مخفية وليملكون ويأخذون موقف الغزف المأبلة ثم يأتون الغزفة الأخرى
والإمام في قراءة الثانية فيصلي بهم ركعة إلى أن يرفعوا من سجود الثانية فيفردون
ويتمون صلواتهم بنظرهم الإمام حتى يتموا وليس لهم وأما حكمنا بانفرادهم مع أن
العبادة لا يقتضي بل بربما دل بسلامة بهم على بقاء القدوة تبع المقربين في كنه إلى
انفرادهم وظاهر الأصحاب صرح كثير منهم بقاء القدوة فيخرج على محل الإمام أو أنها
على القول بربما الحان المصنف لا يخرج من قوة وفي الغريب على أحدهما ركعتين والآخر
ركعة خفية في ذلك والأفضل تخصيص الأولى بالأولى والثانية بالثانية بالثانية بالثانية
المعروف وليست بما في ذلك الأركان والقراءة المتعينة وتكليف الثانية بالجلوس للتمتع

الأول مع بنائها على التخييف يدفع باستدقانه زمانا على التعديين فلا يحصل إتيان
تخفيف وتكليف الثانية بالجلوس للتمتع الأول على التعديين بالآخر ويجب على المصلين
أخذ التلاوة للامرية المنفصلة وهوالة الفصال والدفع من التيف والتكين و
الريح وغيرها وإن كان نجسا إلا أن يمنع شيئا من الواجبات ويؤدي غير ذلك يجوز
اختيارا ومع الشدة المانعة من الأثر كذا والصلوة جميعا بأحد الوجهين المعتبرين
في هذا الباب يصلون بحسب الكثرة زمانا ومشا جماعة وفردا ويغفر لغيره
الجمعة هنا بخلاف المختلفين في الاجتهاد لأننا نجها ثقله في حزم هنا نعم بشرط
عدم تقدم المأمور على الأمان مخمض من الأفعال الكثيرة المغفرة إليها مغفر
هنا ويؤمنون أيما مع تعذر الركوع والسجود ولو على الفردوس الراسخ العينين فحوا
غضا كما مروى في استقبالهما أمكن ولو بالحرمة فان عجز سقط ومع عدم إمكان
أي مكان الصلوة بالقرآن والأيما للركوع والسجود بحريهم من كل لغة بدل القراءة
والركوع والتجود واجباتها سبحانه الله والحرمة ولا اله إلا الله والله أكبر مقدما عليها
النية والتكبير خاتما بالتمتع والتسليم قبل وهكذا صلى على عمر وأصحابه ليلة بدر
الظهرين والعشائين ولا فرق في الخوف الموجب قصر الكمية ونقص الكيفية بركونه
من عدو ولو سبج لا من محل وغرو بالنسبة إلى الكمية أما الكيفية فجائز حيث لا
يمكن غيرها مطلقا وجوز في الذكرى أهمها قصر الكمية مع خوف التلف بدونه وربما
السلامة به وضيق الوقت وهو يفيض جواز التلاوة لو وقف عليها ما سقطت القضاة
بذلك فلا لعدم الدليل **فصل في الصلاة التي يجزئها ركعة وشوطا**
المسافة وهي ثمانية فراسخ كل فرسخ ثلثة أميال لكل ميل أربع آلاف ذراع فيكون المسافة
سنة وتسعين ألف ذراع حاصله من ضرب ثلثة في ثمانية ثم المرفوع في أربعة وكل ذراع
أربع وعشرون أصبع كل أصبع سبع شعيرات متلاصقات بالطح الأكبر وقيل ست
عشر كل شعيرة سبع شعيرات من شعر البرزخ ويجمعها مائة ومئة ومئة والوقت
المكان والسيلا نقلا لابل ومبدأ التعديين من خرطمة البلدا المعدل وآخر محلته
في التسع عرا ونصفها الميزيد الرجوع ليومه وأوليلته أو الملقون منها مع اتصال السير
عرا مائة والذهاب في أول أحدهما والعود في آخره ونحوه في الشهود في الأخبار

العقيقة الاكفاء به مطلقا وعليه جماعة غير من في القصر والامانة جميعا والخروج في الصلوة
 خاصة وحملها الاكثر على مريد الرجوع ليوم فيختم القصر ويغيره وعلية المصنف في الذكر
 وفي الاخبار ما يدفع هذا الجمع بعينه وخرج بقصد المفسر الى المسافة بغير
 كمال الجاهلية يرجع من وجدها الا ان يلزم عادة نوضه على المسافة وفي الحاق الطعن
 القوي وجه قوي وتابع مغلب بما رقت قد رجع مكانا معادة ومثله الزوجة
 والعبد يجرى ان الطلاق والعنف مع ظهور ما ربهما ولو ظن التابع بقاء العصة فصحت
 قصد المسافة ولو بغيرها حيث يبلغ المسافة يقصر في الرجوع مطلقا ولا يفتقر اليها
 من الذهاب بعد الفصد متصلا به مما يفرض عن المسافة وان لا يقطع السفر بغيره
 على منزله وهو ملكه من العقار الذي قد استوطنه او بلد الذي لا يخرج عن حدودها
 الشريفة ستة اشهر فضا عدا بنية الاقامة الموجبة للامانة متواليه او متفرقة او
 الاقامة سادس عشر اوية مقام عشرة ايام ثمانية لياليها متواليه ولو بغيرها السفر
 على ما لا يحصل عادة في اقل منها او مضي ثلثين يوما بغيره الاقامة وان جازم السفر في
 مصر اي مكان معين اما السفر بمكة المدينة او البلد فلا يشترط متى كانت الثلثون
 بعد ما يصل اليه قبل السفر ولو فرضه ومضى انقطع السفر باحد هذه اقطار العود الى
 القصر الى قصد مسافة جديدة فلو خرج بعدها بقى على التمسك الى ان يقصد المسافة
 سواء عز على العود الى موضع الاقامة ام لا ولو نوى الاقامة في عدة مواضع ابتداء
 السفر وكان له منازل اعتبرها المسافة بين كل منزلة وبين الاخر غاية السفر يقصر
 فيما بلغه من في المنافي وان تمام السفر وان لا يكسر سفره بان يبيت في ثلث سفره الى
 مسافة ولا يقيم بين سفرين منها عشق ايام في ذلك او مع النية او يصدق عليه اسم
 المكاري او يوجب ثم في الثالثة ومع صدق الاسم عليه ثم متهما الى ان يزول الاسم
 او يقيم عشرة ايام متواليه او مفصوله بغير مسافة في بلد او مع نية الاقامة او يقيم
 عليه اربعون يوما متفرقا في الاقامة او جازما بالسفر من دونه ومن يكسر سفره كالكا
 يضم اليه وتخفيف النية وهو من يكرى ان يغيره ويذهب عنها فلا يقيم ببلد غالبا
 لا عداه نفسا لذلك والملاح وهو من يكرى ان يغيره والاجر الذي يوجب نفسا للاقامة
 والبرية المعدن للرسالة او امين البيداء والاستعانة وضابطه من ليا في المسافة

ولا يقيم العشرة كما لا يكون سفره معصية بان يكون غايته معصية او مشكلا بينها وبين
 الطاعة ومستلزم لها كالناجر في الحرم والابن والناشر والناشر على من يجرى في السفر
 طريقه في العطب ولو على المال والحاجة تارك كل واجب بحيث ينافيه وهي ما يقع
 ابتداء واستدامته فلو عرض قصد ما في ثلثه انقطع الترخيص وبالعكس ويشترط ان يكون
 الباقي مسافة ولو بالعود لا يفتقر الى الذهاب اليه وان يجرى عن جدران بلده بالسفر
 في الارض لا مطلقا لواراه او يجرى عليه انه ولو تعدى كالميل المتخفف عن المرتفع ومختلف
 الارض وعاد الى الجدار والاذان والسمع والبصر والمعين في البلد المتوسط فادون وعلة
 في التمتع ومودة الجدار والصوت لا الشجر والكلام والاكفاء باحد الامر من مذهب
 جماعة والاقوى انما يرضاهما معا هذا باو عودا وعلية المصنف في ما يكرهه ويبلغ جميع
 الشرايط فيعين القصر بخلافه في الرابعية الا في ريعه مواطن مسجد مكة والمدينة
 الميادين ومسجد الكوفة والحجاز الحبيبة على شرف التلا وهو ما دار عليه وجوه
 الشريفة فيتحقق فيها بين الامانة والقصر والامانة افضل ومستند الحكم اخبار كثيرة
 في بعضها انه من مخزون علم الله ومنعه اي الخيرة ابو جعفر محمد بن ابي بصير القصر فيها
 كثيرها واخبار العقيقة مجمعة عليه وطرد المرتبة وابن الجندى الحكم في مشاهد الائمة عليهم
 السلام ولم ينفذ على ما خذ وطرد اخرون الحكم في البلدان الاربع وثالث في بلاد النجف
 الحرمين وذي القرنين وبلاد في البلدان الثلاثة غير الحجاز وما لاله المصنف في القدر
 والافضل عليها موضع اليقين مما خالف الاصل ولو دخل عليه الوقت خاصة ما جرت
 مضي منه قدر الصلوة لشرائطها المفقودة قبل مجاوزة الحد من او ادركه بعد انقضاء
 سفره بحيث ادركته ركعة فضا هذا اتم الصلوة فيها في الاقوى عملا بالاصل ولذا لا
 بعض الاخبار عليه والقول الاخر القصر فيها وفي ثلث النجف ورايع القصر في الاول
 والامانة في الثاني والاخبار متعارضة والمحصل ما اخبره هنا وبالحج جبر كل مقصود
 وقيل كل مسلوه فيلزمه بالشيء اربع ثلثين من عقيبها والروى في التقييد
 وفقدوا حجابا فلما عقيب كل فرض في جملة التعقيب فاسخا عما قيل في المقصود
 يكون كذا وهل يداخل النجف والتعقيب في تكررهما وجهان اجمعهما الاول الخلق
 الامثال لهما **الفصل في المسافة** وهي مسافة في الفريضة مطلقا متاكد

في يومين حتى ان الصلوة الواحدة منها تعدل خمسا او سبعا وعشرين صلوة مع غير القاء
ومعه القاء ولو وقعت في مسجد فصار عشرين صلوة في عدد ما فيها من ركعات
العامة القاء وسبعا وعشرين الف مرة روى ان ذلك مع القاء المومنون تعد
تضاعفت كل واحد بعد المجموع في سابعة الى العشرة ثم لا يحصى الا الله تعالى وروى
في الجمعة والعشرين مع وجوبها ودرعة في النافلة مطلقا الا في الاستسقاء والتقييد
الندبة والتقدير في قول لم يجز منه المراهنة والنسب في غير النسخة لعلنا خذ
شرعية في صلوة العبد والعبد والاعادة من الامام او المأمومين وان تراعى
على الاقوى بدركها الى الركعة بادراك الركوع بان يجتمع في حد الركوع ولو قبل ذلك
اما ادراك الجماعة عنصرا في يحصل بدون الركوع ولو شك في ادراك حد لا دخل بحسب
كأنه لا صالة له فيه في التجرد ثم لا يتناف ويشتراط بلوغ الامام لان يوم
مثله وفي نافلة عند المقر في الدوس وهو يتم مع كون صلوة شرعية لا ثمينة وعمله
حالة الامامة وان عرض له الجحون في غير ما كفي الادوار على كراهته وعادته وهم
ملكه نفسا بنية باعته على ملازمة القوي التي هي القيام بالواجبات وترك المنهيات
الكبرى مطلقا والضعيف مع الاصرار عليها وملازمة الرقة التي هي باج طاسر
العبادات واجتناب ما فيها وما يفرغته من المناجات ويؤذن بحسب الفروقات
الحرة ويعلم بالاختيار والاستفاد من التكرار المطلق على الخلق والطبع من التكلف
غالبيا وبقية هذه عدلين بها وشيا عفا فندا العدلين في الصلوة بحيث يعلم
كونها التبركية ولا يندرج الخالف في الفروع الا ان تكون صلوة باطلة عند ذلك
وكان عليه ان يذكر اشراط طهارته مولد الامام فانه شرط اجتماعا كما اذا طاه في التكرار
فلا يضح امامه ولذا ان كان عدلا اما ولد الشبهة ومن ناله الامور من غير ضيق
فلا وكونه ان كان المأموم فذكر او خفي وتوهم المراهة مثلها ولا يؤخذ كرا ولا خفي
لاحتمال كونه ولا تؤمن خفي المراهة لاحتمال انوثته وفلورية المأموم لو كان
ولا ينع مع جسم يلبس الامام المأموم مع المشاهدة اجمع في هذا الاجوال
للأمام وان نياها من المأمومين ولو لبنا يطمئن طوشتا هديتها في بعضها
كأنه لا يمنع صلوة الظلم والعسلى في المراهة الرجل فلا يمنع الحال مطلقا

بافعاله التي يجب فيها المتابعة ولا يجب كون الامام على من المأموم بالبعد بعرفا في المشهور
وقد روي في الدروس بما لا يتحقق وقيل بشر ولا يضر علو المأموم مطلقا ما لم يؤذ الى
البعد المفروض ولو كانت الارض محدودة اضيق فيها ولم يذكر اشتراط عدم تقدم الكفا
ولا بد منه والمعتبر في العقب قنما والمفرد وهو لا ينافي لاجلها والحنانها وتكره
القراءة من المأموم خلفه في الجهة التي يجمعها ولو همسة لافي الترتيب ولو لم يجمع
ولو همسة وهي الصوت الخفيف من غير تفصيل الحروف في الجهة قراءة المأموم الجهر من
متحيا هذا هو احد الاقوال في المسئلة اما تلك القراءة في الجهة المشهورة فقل
الكل لكن على وجه الكراهة عند الاكثر المحرم عند بعض الامم بالاضافة لسان المأموم
واما مع عدم سماعها وان قلنا المشهور الاستحباب في اوليتها والوجود لها قاطعا
بها وقيل يحق بان الترتيب اما الترتيب فالمشهور كراهة القراءة فيها وهو اجنبيا
المقر في بيان كونه ولكنه هذا ذهب الى عدم الكراهة والوجود المشهور ومن الاستحباب
من سقط القراءة وجوبا واستحبابا مطلقا وهو حوط وقد روي ندرة في الصحيح
البارق عفا لكان مير المؤمنين ثم يقول من قراء خلفا ماميا ترمي به على غير الفطر
ويجب على المأمومية الايمان بالامام المعين بالاسم والعقبة والفضل الذي
فلو اخل بها او اقتدى باحد هذين او بها وان انفا فعلا لم يجمع ولو اخطأ فبینه
بطلت وان كان هاديا اما الامام فلا يجب عليه بنية الامام الا ان يجبا الجماعة
كالجمعة في قولهم يستحب ولو حضر المأموم في اثنا صلواتها بقلبه مشغرا و
يقطع النافلة اذا احرم الامام بالفريضة وفي بعض الاخبار قطعها متى اجتمعت الجماعة
ولما يكملها ليفوز بفضيلتها اجمع وقيل ويقطع الفريضة ايضا لو خاف الغوث في
الجماعة في مجموع الصلوة وهو قوي واخا المصنف في غير الكتاب في بيان جعلها
كالنافلة وانما ركعتين تنبأ حسن يجمع بين فضيلة الجماعة وترك انطال العمل
هذا اذا لم يخف الغوث ولا قطعها بعد العمل الى الثقل ولو كان قد تجا وزم كسبر
من الفريضة في الاستمرار او العود الى النفل خصوصا قبل ركوع الثالثة وجها
وفي القطع قوة نعم يقطعها اي الفريضة لا مام الاصل مطلقا استحبابا في الجميع
ادركه بعد الركوع بان لو جتمع مع بعد الفريضة في حد سجدة مع غيره ركوعا لم

يكن ركع او ركع طلبا لا دراهه فلم يدركه ثم استأنف النية موتا ان يقع الامام ركعة
 اخرى ومنفردا بعد تسليم الامام ان دراهه في الاخيرة بخلاف دراهه بعد التجرؤ فإ
 يجلس معه وينتهد سحبا ان كان يشهد بكل صلوة فاما يجز به ويدرك فضيلة
 الجماعة في الجمعة في الموضعين وهما ادراكه بعد الركوع وبعد التجرؤ ولا ههنا وليس
 الا لادراكها واما كونها كفضيلة من دركها من قولها فغير معلوم ولو استمر في الصلوة
 قائما الى ان فرغ الامام او قاما وجلس معه ولم يجز سحبا ايضا من غير استئناف الصلوة
 انه يدخل معه في سائر الاحوال فان نادى معه ركعا استأنف النية والا فلا وفي زيادة
 واحد وخمسة احوطهما الاستئناف وليس من يدرك الركعة قطع الصلوة بغير التتابع
 اخيرا او يجب على المأموم المتابعة لادراكه في الاصل لا جماعة بمعنى ان لا يفقد بعضها
 بل انما ان يتاخر عنه وهو افضل ويقارنه لكن مع المقارنة نفوت فضيلة الجماعة و
 ان تمت الصلوة وانما فضلها مع المتابعة اما الاقوال فمقتضى قطع الصلوة بغير المتابعة
 ايضا في غيره واطلق هنا بما يثلمه وعدا لوجوب وضع اليد في تكبير الاحرام في غير ركعة
 بما ظفروا به او سبقه لم ينعقد وكيف يجب المتابعة فيها لا يجب خاصة ولا استماعه
 لجماعة مع ليحاربهم طه باضاله وما ذاك الا لوجوب المتابعة فيها فلو تعد المأموم على
 الامام في واجب المتابعة ناسيا تدارك ما فعل مع الامام وما بدا بان لم يترك على
 حاله حتى يلحقه الامام والى الحق لترك المتابعة لانها الصلوة او جزؤها ومن
 ثم لم يطل ولو طأ بطلت الزيادة وفي بطلان صلوة النسيء لولا بعد قولنا بوجوبها
 العدم والظان كالناحي والجاهل فامد ويسحب اسماع الامام من خلفه اذ كاره لئلا
 فيها وان كان يسبقها لما لم يرد الى العلو المفترط فيسقط الاجتماع الموقد اليه ويكون
 العكس بل يستحب للمأموم ترك اسماع الامام مطلقا عند تكبير الاحرام لو كان الامام
 منتظرا له في الركوع ونحوه وما يقع به على الامام والقنوت على قوله وان ياترك من الركعة
 والمناف بصلاته مطلقا وقيل في فرضية مقصورة وهو مذهب في البيان بل بالمتك
 في الحضور والتفرؤ في التفرؤ المقصور وان يوما لا جزم ولا يرمل الصحيح للثبوت عنه
 وعاقبه في الاخبار المحول على الكراهة جميعا والحدود بعد توبة النبي كالتسقط
 محله من القلوب الاحزاب وهو المنسوب الى الاحزاب وهم سكان البادية بالمهاجر وهو

الدين المقابل الاعراب والمهاجر ضيفه من بلاد الكفر الى بلاد الاسلام ووجه الزيادة
 في الاول مع التفرؤ عن مكاره الاخلاق ومحاسن الشيم المستفادة من الحضر و
 حرمة بعض الاحكام ما لا اعرا وجلا بقاء النية ويمكن ان يريد به من لا يعرف
 محاسن الاسلام ونفاصيل الاحكام ومن لم يحسن بقوله تعالى الاعراب شد كفرا و
 نقا ما او على من عرف ذلك ونزل المهاجرة مع وجوبها عليه فانه يخرج بمنع ما منه لا
 بالواجب من التعلم والمهاجرة والتبشير بالمتطهر بالمال الذي منه فانه لا يمتنع ان يتبشرا
 المسبوقين او مطلقا اذ عرض الامام ما نفع من الاتمام بل ينبغي استنباطه من شهد
 الاقامة ومتى بطلت صلوة الامام فان بقي مكلفا فالاستنابة له والا فليأمن مومنين
 وفي الثاني فيضفرون الى نية الايتام والثاني ولا يعتبر فيها سوى الفضل في ذلك
 الاقوى في الاول ذلك وقيل لانه خليفة الامام فيكون بجمله ثم ان حصل قبل القراء
 قراء المستخلف والمنفرد وان كان في ثنائها ففي البناء على ما وقع من الاول ولا استنباط
 او لا كقضاء باعادة التوبة التي فارق فيها اوجها بوجوبها الاخير ولو كان بغيرها
 ففي طائفتها وجهان اجماعها العدم ولو بين لنا موردا لا يهل في الامام لانها
 يحدث او سبق او كثر في الانا انفراد من العلم والقول في القراءة كما تقدم وبعد الفتح
 لا احادة على الاصح مطلقا للامتثال وقيل يبعد في الوقت لقنوت الشترط وهو مجموع
 مع عدم افضائه الى المدي ولوعرض الامام يخرج من الصلوة لا يخرج عن الاهلية كما
 استنبطوه وكذا لو تبين كونه خارجا ابتدا بعد الطهارة ويمكن شموله للخروج في العبادة
 لها ويكره الكلام ملكا وموردا لانا من بعد قول المؤذن قد قامت الصلوة لما روي انهم بعد
 كالمصلين والمصلين خلف من لا يفتدي به لكونه محالفا يؤذن لنفسه ويعلم ان لم يكن وقع
 منها ما يجزى عن فعله كالاذان للبلد اذا سمعه او مطلقا فان عذرا لا اذ ان لم يسمع
 ولجب القراءة اقص على قوله قد قامت الصلوة من غير ان يقرأ الاقامة ثم يدخل في
 الصلوة منفردا بصورة الافئدة فان سبقنا الامام بقراءة التوبة سقطت وان سبقه
 بالفاحة او بعضها فقرأ الى الحد الراكع وسقط عنه ما يقع وان سبق الامام بسجدة استسحب
 الى ان يركع فاذا فعل ذلك غفر له بعدد من خلفه وخبر محسناتهم روى ذلك عن عمر
 ثم ولا يؤمر الفاعل على ما يكره وكذا جميع المراسم لا يؤمر لما قص فيها الكامل للثبوت والتفرض

ولو عرض الجرح في الاثنا، انظر فالما موم الكمال ان لم يكن استخلاصهم ولا الاتي
هو من لا يحسن قراءة الحروف المتوارة او اجازتها ولو حرقا او شديدا او صفة واجبة
القاري وهو من يحسن ذلك كله ويجوز مثله مع لنا ويخفى في تحصيل الجوهل ونقصنا
الما موم وعجزنا عن العلم لصيق الوقت وعن الانما معيارى وانتم منها ولو اخلفنا
فقد لم يحرقوا في غير من جهول الاما لا ان يندى جا هل الاول بما هل الاخر ثم يفرز
صه بعد تمام معلوم مكافئا بحسن المتون خاصة بما هاهنا ولا نجا كان ولا الوقت
التساكا لا تلخ بالثلاثة وهو الذي يدل حرفا بغيره وبالثناء من جهة وهو الذي لا يبين
الكلام والتمسار والافا وهو الذي لا يحسن تأدية الحرفين بالجمع اما من لا يبلغ اقباشا
الحرف ولا ابداله او يكون امانته بالمتن خاصة وفيه الاقرا من الاثمة لو
تساخا او تساخ الما مومون وهو الاجود ادا وانما فالقراءة ومعرفة احكامها ومعا
وان كان اقل خطا فان لنا ووافيها فالافه في احكام الصلوة فان لنا ووافيها
فالافه في غيرها واسقط الموقوف الذي اثنى ان ايدى بخر وجهه عن كمال الصلوة وفيه
ان للرجح لا يحصى فيها بل كثير منها كما ان في نفسه وهذا منها مع شمول النقلة فان لنا
في القفزة والقراءة فالاولى من دار الحرب الى الاسلام وهذا هو الاصل وفيه
نفاذ قبل هو التيقن في طلب العلم وقيل الى ميكنة الامصار بما راعى الجرح الخفيفة لا
مظنة الانصاف بالاخلاق الفاضلة والكمال ان النسبة بخلاف القرى والبادية وقد
قيل ان الجنا والتمسوة في الغدا دين بالثمن يدا وحذف الحذف وقيل تقدم اولاد من
تقدمت هجره على غيره فان لنا ووافق ذلك والاسن مطلقا وفي الاسلام كما قيل في عين
فان لنا ووافيه فالاصح وجهنا لدلالة على مزيد عناية الله تعالى او فكر ابن الناسر لانه
يستدل على الصالحين بما يجرى الله لهم على التمسك بعباده ولم يذكر هنا ترجيح الحاشية
لعدم دليل صالح لترجيحه وجعله في الدرر بعد الاثمة واذ بعضهم في المرتجحات
بعد ذلك الاثمة والاولى ثم الفرقة وفي الدرر جعل الفرقة بعد الاثمة وبعض هذه
المرتجحات ضعيف لا يستند لكنه مشهور بالامان والتراتب في محجود مخصوص وفي مرتبة
لواجبها ولذا صاحب المنزل في من الراتب وصاحب الامان في ما رادى الى مرتبة
من ذكر ايضا واولوية هذه الثلاثة سياسية لافضلية دانتهم فلو ادنا في غيرهم

الكرامة ولا يتوضا واولوية الراتب على حضور بل ينظر لو تاجر وراجع الى ان يضيء وقت
الفضيلة فنبطه اعيان ولا فرق في صاحب المنزل بين المالك للمعين والمنفعة و
ضيق كالتعريف ولو اجتمعا فالما لنا وفي ولو اجتمع مالك الاصل والمنفعة فالثاني
اولى وبلن امانة الارض من الاجرة والاعين بغيرهم من لا تنصف بصفهم للثمن صفة
المحول على الكرامة جمعا وقد تقدم **كتاب الزكاة** وفصوله اربعة
الاول في وجوب الزكاة على المال على البالغ العاقل فلا زكاة على الصبي والمجنون في النصفين اجمعا
ولا في غيرهما على اجماع القولين نعم يستحب وكذا الواجب الولي وما ذونه للطفل واجتهدت
شرائط الجان الترتيب على العبد ولو قلنا بملكه لعدم تمكنه من التصرفنا نحتاج الى ان
اذن له المولى لنزله ولا فرق بين القرن والديرة واما الولد والمكاتب الذي يخرج منه شيء
انما من بعض كونه في بيعه بغيره بشرطه التمسك من الموقوف في اصل المال
فلا زكاة على الممنوع منه شرعا كما لا من غير المتمكن من ملكه ولو بيعه واذر الصدقة
بغيره مطلقا او مشروطا وان لم يحصل شرطه على قول والموقوف عليه بالنسبة الى
اما التناج فين في شرطه او فخره كالمغضوب والمسروق والمحرور اذا لم يكن بخله
ولو بيعه فيجب فيما زاد على الغداء وبالاستعانة ولو نظا او لغيره بخله او ازر
لو يقصر ولو يملكه في انعاما رعا يتعلق بالفعل السابق اي يجب الزكاة بشرطها
في انعاما الثلاثة الابل والبقر والغنم بانواعها من عرابة وجرابة وقروا وجاموس
وضان وبناها وابل البنية بما في الحديث ولان الابل اكثر مال العرب والغنم
الاربع الخطية بانواعها ومنها العلس والشعر ومنه الثلب والتمر والزبيب والنفقة
الذهب والفضة ويجب الزكاة فيما ثبت الارض من الجبل والموزون واستثنى المير
وفي غير الحضرة وهو حنوب ويستثنى الثمار ايضا وفي مال الجار على الاثمة
وقوى وابيها ابن ابي يه فيه اسناد الى دواينها على الاستحباب بطريق الجمع بينها
وبين ما دل على سقوطه وبه انا ثب التحيل التائمة غير المعلوفة من مال المالك جرحا و
مقدار كاتما دينا ان كل واحد مثقال من الذهب الخالص وقيمته وان زادت عن ثمانية
درهم عن العقيق وهو الكرم من الظرفين ودينار عن غيره سواء كان ردي الطرفين
البرزون بكسر الباء ام طرف الامر وهو الجبين مطرفا لابل وهو المقرف وقد يطلق على

في غير هذه النسخة
في غير هذه النسخة

في غير هذه النسخة
في غير هذه النسخة

الثلاثة اسم البرزخ ويشترط مع السوء لا يكون عواملا وان يجاوز الواسع من كل واحد من
كثفتين اثنين ومهما خلاصا من الشرط في حين فتركه هنا يجوز كونه انحصارا او
اخيارا والاشيخ في الرق والبيع والحي والجماع ويشترط بلوغ النصاب وهو المقتضى
الذي يشترط بلوغه في وجوبها او وجوب قد يخصون منها فصيله بل لا يشترط فيها
خمس منها كل واحد من من الابل في كل واحد من النصب خمسة شاة بمعنى انه لا يجب فيها
دون خمس فاقى بلغت خمسها شاة ثم لا يجب في الزايد الى ان يبلغ عشرها شاة
ثم لا يجب شي في الزايد الى ان يبلغ خمس عشر ففيها ثلث شاة ثم في عشرين اربع ثم
في خمس وعشرين خمس لافرق فيها بين الذكر والانثى وتانيها هنا شاة للنسب تبا والذكر
ومثلها الغنم تبا ويل الشاة ثم ست وعشرون زيادة واحدة ففيها بنت عام من فسخ الميم
اي بنت عام من شاة ان تكون ما خضا اي ما ملا وهي ما دخلت في السنة الثانية ثم ست
وثلاثون وفيها بنت عام من فسخ اللام اي بنت ذات لبن ولو بالصلحية وستهما سنان
الى ثلث ثم ست واربعون وفيها خمسة بكر الحما ستها ثلث سنين الى اربع فاستحق لكل
او الفحل احدى وستون ففقد عرق الجيم والثالثا اربع سنين الى خمس ففقد عرق
بذلك لانها تجوز مقدم اسنانها اي لثقتهم ست وستون فبنتا لبون ثم احدى
ثمعون وفيها حقان ثم اذا بلغت مائة واحدة وعشرين في كل جنس حققة وكل
اربعين بنتا لبون وفي اطلاق الميراث كما في ذلك بعد الاحدى وثمانين نظير ثمنه لما
دور ذلك ولم يقل احد بالخير قبل ما ذكرناه من النصارى ان من جهل ما لو كانت ثمانية
وعشرين فعلى اطلاق العارية فيها ثلث بنتا لبون وان لم ترز الواحدة ولم يقل بذلك
احد من الاصحاب والمقر قد نقل في الدرر والبيان اقول الانا دارة وليس من جهلها
ذلك بل انفق الكل على ان النصارى بعد الاحدى وثمانين لا يكون اقل من مائة واحدة وعشرين
عشرين وانما الخلاف فيما زاد والحامل له على الاطلاق ان الزايد على النصارى الحادى عشر
لا يحس الا بجنس ثمانية وما زاد عليها ومع ذلك فيه حقان وهو صحيح وانما
يختلف في المائة وعشرين والمقر توفت في البيان في كون الواحدة الزائدة جزءا من
الواجب بشرط ان جهل اعتبارها في العدد نصا وقوى ومن ان اجاب بنتا لبون في
كل اربعين يخرجها فيكون شرط اخر وهو الاقوى فيجوز هنا فاطلاقه باحدهما واعلم ان

الخبر في هذا احد العددين انما يتبع مطابقتها بما كانا من الا نعين المطابق للمائة
واحدى وعشرين بالاربعين والمائة وخمسين بالخمسين والمائة وثلثين بمائة واولها
احدهما يخرج فلهما عفو مع احتمال التخيير مطلقا وفي البصرضا بان ثلثون مبيع
وهو ان سننا الى سنين او ببيعة غير في التخيير بذلك لانه سبع مائة او سبع اثنى
المائة او سبعون فستين اي ستها مائة بين سنين الى ثلث ولا يجوز السز وهكذا ابتداء
بالمطابق من العددين ومهما مع مطابقتها كما لسنين بالثلثين والتبعين بمائة
والثمانين بالاربعين والتبعين في المائة وعشرين وللغير خمسة نصيب اربعون فثاة
ثم مائة واحدة وعشرون فثانان ثم مائة واحدة فثالث ثم ثلث مائة واحدة فثاني
على الاقوى وقيل ثلث نظر الى انه اخر النصب وان في كل ما منح شاة بالعاما بلغت و
منها الخلاف خلاصا لفرقا في ظاهرها وحقها سنداما دل على الثاني واشهرها بين
الاصحاب جادل على الاول ثم اذا بلغت اربع مائة فصا صا في كل مائة شاة وفيها جادل كما سبق
في اخر نصيبا بل لثمنه ما زاد على الثلث مائة واحدة ولم تبلغ الاربع مائة فانه يستلزم
وجوب ثلث شاة خاصة ولكنه اكثر بالنصاب المشهور اذ لا يقل بالواسطة وكلما
فقص عن النصاب في الثلثة وهو ما بين النصابين وما دون الاول فعفو كما لا ريب من
الابل بين النصب الخمسة وقبلها والتسع بين نصا في البقر والنوع عشر بعدهما والتما
بين نصا في الغنم ومعنى كونها عفو اعد تعلق الوجوب بها فلا ينقطع بغيرها بعد
الحول شي بخلاف ثلث بعض النصارى في غير شرط فانه ينقطع من الواجب بمائة
نظير فائدة النصابين الاخيرين من الغنم على القولين فان وجوب الاربع في الازيد و
الاقتصار بخلاف حكمه مع ثلث بعض النصارى كذلك فيسقط من الواجب بقية ما
من النصاب قبل الواحدة من الثلث مائة واحدة جزء من ثلثا جزء وجزء من اربع شاة
ومن الاربع مائة جزء من اربع مائة جزء منها ويشترط فيها اي الا تمام مطلقا السوء و
اصله الرعي والمراد هنا الرعي من غير المملوك والمرجع في كل العرف ولا جبر بعلمها
يوم في السنة ولا في الشهر ويخفى العلف اطعامها المملوك ولو بالرعي كما لو رعى
لها فصلا لانما استاجر من الارض لرعي فيها او دفعه الى الظاهر عن الكلا وفاقا
للدرر ولا فرق بين وقوعه بعد رعيه وفي تحفظه بعلفه في مال الكلا على وجه

لا يستر معزاة المالك وثمان من ثمنه التوم والحكمة واجودها الخفقون والعليق
الحكم على الاسم لا على الكثرة وان كانت مناسبة وكذا في شرط فيها ان لا يكون هو ام
عرفا ولو في بعض المحول وان كانت سائمة وكان عليه ان يذكره والحول يحصل هنا
بمضي احد عشر شهرا هلالية فيجب بدخول الثاني عشر وان لم يكن وهل يستقر الوجب
بذلك ام يتوقف على تمامه فلو ان اجودها الثاني فيكون الثاني عشر من الاول فله ان يترك
العين ولو خلت الشرايط فيمع بها او طر القابض بالحالك في كل منكر الوجب او
غيره صاحب النية والتمسك له في الاول والحول بانفرادها ان كانت فصا باستقلا
بعد رضا الاثمان كما لو ولد خمس من الابل خمس او اربعون من البقر اربعين او ثلثين
اما لو كان غير مستقل ففي ابتداء جوله مطلقا ومع اكاله للتصا بالثمن بعد اوصد
ابتداء حتى يكمل الاول فيمضي الثاني فلهما اوجه اجودها الاخير فلو كان عند اربعون
شاة فولد ثمانية اربعين فيجب فيها على شاة وعلى الاول فشاء عند تمام جولها او ثمانون
فولدت اثنين واربعين فشاء للاولى خاصة ثم يستأنف من الجميع بعد تمام الاول
على الاولين فيجب اخرى عند تمام جول الثانية وابتداء جول الثالثة بعد تمامها بالترتيب
لانها من الرقاع معلومة من مال المالك فان رعت معه وقيت المعرفه البيان
يكون للابن عن معلومة والا فحين الشناج نظرا الى الحكمة في العلف وهو الكلفة على
المالك وقد عرف ضعفه والابن ممول على التقديرين في قول ثالث ان مبدأ الشناج
مطلقا وهو المروي صحيحا فالعمل به متعين ولو لم التصا في تمام الحول ولو لم يخطئ
فلا شاة لفصل الشرط ولو فرقة من الزكوة على الاموى وما فانه به من الجنا عظم فمما
احوزه من المال كما ورد في الخبر ويجري في الشاة الواجبة في الابل والغنم الجذع من
الضأن وهو ما كل سنة سبعة اشهر والثني من المعز وهو ما كل سنة ثمانية اشهر والفرق
ان ولد الضأن ينزوح والمعز لا ينزح ولا بعد سنة وقبل انما يجذع كذلك اذا كان ابوا
شائين والامر يجذع الى ثمانية اشهر ولا يؤخذ الشني بضم الزاء وفشديد البناء وهي
الوالد من الانعام من قبل الى خمسة عشر يوما لانها فصا ولا يجزئ وان رضي الثالث
بغنى لو كانت جميع رعيها بكم غيرها ولا ذات العوار بفتح العين وفيها مطلق الغيب
ولا المبيعة كيف كان فلا الهزوة المستعرة ولا بعد الاكولة بفتح الضمن وهي المعدن

59
للاكل ويؤخذ مع بذل المالك لها لا بدونه ولا تحمل الضراب على المحتاج اليه لضرب الماشية
مادة فلوراد كان كغيره في العدة من الاخراج فلا مطلقا وفي البيان اوجب عدها مع
شاة وفي الفلور والاثاث او زيادة الفلور دون ما نقص واطلق ويجزئ القيمة عن العين
مطلقا والاخراج من العين افضل وان كان القيمة النفع ولو كانت الغنم او ضيها من النعم
فراحت مع منها مع اتحاد نوع المرض والاربع الا دون ولو ما كسر المالك قسط ونحو
وسط بقضيا والقيمة كذلك لو كانت كلها من جنس لا يخرج كالرعي والمعدن والمعدن لا
تجمع بين مفرق في الملك وان كان شتركا او مختلطا ممتد السرج والمراح والمشرع
والفحل والحالب والحلب بل هو النضا في كل ملك على حدة ولا يفرق بين مجموع وفي
في الملك الواحد وان بنا مديان كان له بكل بلد شاة **واما النفاذ** فيشرط فيها
النضا في السكة وهي النفل الموضوع للدلالة على المعاملة الخاصة بكسابة وغيرها
وان يجر فلا زكوة في السباتك والمسوح وان تعمل به والحلي وتكون له اطارا شاة
ولو اتخذ المضروب بالسكة آلة للزينة وغيرها لم يغير الحكم وان زاده او نقصه
ما دام من المعاملة به على وجهه ممكنة والحول وقد تقدم فصا بالذهب والفضة
دينار لكل واحد مثقال وهو درهم وثلاثة اسباع درهم ثم اربعة دنانير ولا شاة فيها
العشرين ولا فيما دون اربعة بعدها بل يغير الزايد اربعة ابدان فصا بالفضة
الاولى ثمانية دراهم والذهب نصف المثقال وخمس او ثمانية واربعون حبة شعير منقطة
هي ستة دنانير ثم اربعون درهما بالعاما بلغ فلا زكوة فيها فخرج منها واخرج في
التقديدين ربع الضمن من مثقال نصف مثقال ومن الاربعة قيراطان ومن
المائتين خمسة دراهم ومن الاربعين درهم ولو اخرج ربع العشر من حلة ما كان من
خير ان يغير مقدار مع العلم باشتا له على النضا بالاول اجزاء وديما زاد جزء والاول
الاخراج من العين ويجزئ غيرها **واما الغنم** الاربع فيشرط فيها الملك بالزراعة
ان كان مما يزرع او لا فقال لا يشترط الزرع والثمره مع الشجر ما ومنفردة الى ملكه
انفقا والثمره في الكرم وبدوا الصلاح وهو الاحمر او الاصفر في الحقل وانفقا
الحب في الزرع فيجب الزكوة في كل مسفل اليه وان لم يكن زارعا وبها اطلق
الزراعة على ملك الحب والثمره على هذا الوجه وكان عليه ان يذكر بدوا الصلاح في

لصحة هشام عن الصادق ع ويجزى أو شلتها وأخرها في غير على القولين مع احتمال
 العدم للنهي على القولين وإنما يحقق على الواجب مع عزله قبله بالنهي والافاق لها
 من ماله لعدم ثبوتها وإن هذا المستحق كان المستحق معدوما في البلد جاز العزل
 فطحا ولا يفتيه نظر من أن الدين لا يعين بدون بعض ماله أو ما في حكمه مع إمكان
 واستحقاقه في الدروس صحة العزل بالنهي مطلقا وعليه بين المسئلة هنا وإنما نقل
 قد لا يخفى بدون النية فهو كمثل شيء من ماله فلا شبهة في جواز مطلقا إذا صار في
 بلد آخر في جواز احتسابه على مستحقه مع وجوده في بلد على القول بالمنع نظر
 على صدق النقل الموجب للغير في المال وجواز كوننا حكمه بفتح المستحقين بالبلد وعليه
 يفرع ما لو احتسب القيمة في غير بلد والمثل من غير **الفصل الثاني في المستحق**
 للجنس والاستحقاق فإن المستحقين لها ثمانية أصناف هم الفقراء والمساكين وبناتها
 من لا يملك ماله سنة قوة وفعله وأعماله الواجب النفقة بحسب حاله في الشرف وما قد
 واختلف في ما سواه حاله مع اشتراكها فيما ذكر ولا يمتنع منه في تحقيق ذلك لا
 على إرادة كل منهما من الآخر حيث يفرد على استحقاقها من الزكاة ولو بقا مجتمعين لا
 فيها وإنما يظهر الفائدة في أمور نادرة والروى في صحة أن يصير عن العزم المبكر
 أسوا حاله لا قال الفقير الذي لا يملك المال والمساكين أحسن منه وهو موافق
 لنقل أهل اللغة أيضا والدار والحاد ملائيقان بحالنا لكما كية وكيفية من الزكاة
 ومثلها ثانياً في الجبل وفرس الركوب وكتب العمل ومنها لما قدما وتحقق مناسبة الحال
 في الحاد من الغادة أو الحاجة ولو إلى زبد من واحد ولو زاد أحدهما في حلهما بعين
 الأفضا على اللابق ويمنع ذوا الضعة الألفية بحاله والضيعة ونحوها من العقار
 إذا غلبت حاجته والمصلحة في الضعة ثمانية أصنافها الأصلية في الشهور وقيل بعين
 الأصل ومستند الشهور ضعيف وكذا الضعة بالنسبة إلى الألات ولو اشتغل
 عن الكسب بطلب علم ديني جاز له تناولها وإن قد عليه لو تركه لم يمكن الجمع بما لا
 ينافي بعين ولا ينهض حاجته لنا ولا تتم ماله السنة لأجل أن أخذها دفعة أو
 دفعة إنما لو أعطى ما يريد دفعة ضحك كغير المكسب وقيل بالفرق واستحقاقه المقر
 في البيان وهو ظاهر إطلاقه هنا وتزداد في الدروس **أما من** عليها وهو النفا

من ماله

من ماله

في حيلها وتخصيصها بحياة وولاية وكنية وحفظ وحساب وقيمة وغيرها
 ولا يشترط شرطهم لأنهم قيمهم ثم إن عين لهم من ثمنها له أو جارة ختمين والآخر
 ما حصلوه عنه في كل لهم من بيت المال ولا أعطوا بحسب ما يراه **أما من**
فلق وهم كفار يستأثرون إلى الجهاد بالأسهام لهم منها قبل والقابل المنيذ و
 الفاضلان ومسلمون أيضا وهم أربع فرق قومهم نظر من الشكرين إذا أعطى المسلمون
 رخصتكم أوهم في الإسلام وقومنا منهم ضعيفة في الدين يرجى إعطائهم قوة بينهم
 قوم باطراف بلاد الإسلام ما إذا أعطوا منعوا الكفار من الدخول ورضواهم سيف
 الإسلام وقومنا وروا قوما يحب عليهم الزكاة إذا أعطوا منها جوبها منهم وأعطوا
 عن حاصل ونسبة المقر إلى القليل لعدم إفضاء ذلك الاسم إذ يمكن رد ما عدا الأخير
 إلى سبيل الله والآخر إلى العامة وحيث لا يوجب البسط ويجعل الآية لسان المصروف
 هو المنصور فيل فائدة الخلاف في جواز إعطاء الجميع من الزكاة في الجملة **وفي الرقاب**
 الرقاب طرقا للاستحقاق لثلاثة أسبابها على أن استحقاقهم ليس على وجه الملك و
 الاختصاص كغيرهم إذ يمين عليهم صرفها في الوجه الخاص بخلاف غيرهم ومثلهم
 سبيل الله والمنا سبيلنا المستحق النعيم والرقابة في سبيل الله بغير حرج فالحج وهم
 المكاتبون مع تصور كسبهم عن أداء الكتابة والعبيد تحت الشدة عند ولاهم أو من
 سألهم عليهم والمرجع فيها إلى العرف فيشترون منها ويعتقون بعد الشراء ونية الزكاة
 مقارنة لدفع الثمن إلى البائع واللعنق ويجوز شراء العبد وإن لم يكن في شدة مع
 تعذر المستحق مطلقا على الأقوى ومعه من سبيل الله أن جعلنا وكل قربة **و**
العالمون وهم المدينون في غير معصية ولا يتمكنون من القضاء فلو استدأوا
 انفقوا في معصية منعوا من سبيل العالمين وجاز من سبيل الفقراء أن كانوا منهم
 بعد النوبة أن اشتد طناها أو من سبيل الله والروى عن الرضا ع مبالاة
 يعطى بمول الحال فيما يقول هو في طاعة أو معصية فالتسك في الشرط وأجاز
 حلالا لنصرف المسلم على الحائز وهو قوى ويقا من الفقير بما يان بحسبها أصا حاليين
 أن كانت عليه عليه وبأخذها مقاصد من دينه وإن لم يقضها المدينون ولو كل في
 قبضها وكذا يجوز لمن في عليه دفعها إلى المدين كذلك وإن ما سأل المدينون مع

من ماله

تركه عن الوفاء او جعل الوارث بالدين او جوده وعدمه مكان اثباته شرعا الى
منه مقاضة وقيل يجوز مطلقا بناء على انهما لا يشترط في الوارث فيصير فقيرا
وهو ضعيف لو ثبت تمكنه منها على قضاء الدين وقيل به او كان واجب النفقة
اي كان الدين على من يجب نفقته على ربه الدين فانه يجوز مقاضته به منها ولا يمنع
منها وجوب نفقته لان الواجب هو المؤنة لا الوفاء الذين وكذا يجوز له الدفع اليه
منها بنفسه اذا كان لغيره كما يجوز اعطائه غيره مما لا يجب بذله كنفقة الزوجة
وفي سبيل الله وهو المخرج لها على اصح القولين لان سبيل الله لغة الطريق اليه
والمراد هنا الطريق الى رضوانه وثوابه لاستحالة التخيير عليه فيدخل فيه ما كان لا
الى ذلك كعمارة المساجد ومعونة المحتاجين واصلاح ذات البين واقامة نظام العلم
والدين وينبغي تعيينه بما لا يكون فيه معونة للغير لا يدخل في الانصاف وقيل بمنع الجحش
الناهي والروى الاول **وفي سبيل الله** وهو المنقطع به في غير بلد ولا يمنع عنه في بلد
مع عدم تمكنه من الاصل من ماله ببيع او فراضا غيرهما وتج قطع ما يليق به من
الماكول والملبوس والمكسب الى ان يصل الى بلد بعد قضاء الفطر او الى محل يملكه لا احتيا
فيه فيمنع ح ويحبب له الموجود منه وان كان ما كولا على الكاه او وكيله فان غدر فله
الحاكم فان تعذر صرفه بنفسه الى مستحق الزكاة ومنتهى التفرغ حاجته اليه ولا
يغدر على ما يملكه ابن سبيل على الاقوي ومنه اي من ابن السبيل الضيف بالليل
فيه اذا كان انايا عن بلد وان كان ضيفا فيها مع حاجته الى الضيافة والنية عند شروعه
في الاكل ولا يجب عليه الا ما اكل وان كان يجول ولا يشترط العدا له فيمن عدا المؤمن
قوبه من اعدائه المستحقين اما الموقفة فلا لان كفرهم مانع من العدا له والفرق
منهم يحصل بينهما اما اعتبار رصدا له العام لموضع وفاقا وما غير فاشترط
عدا لانه احد اقوال في المسئلة بل ادعى المصنف فيه الاجماع ولو كان السفر من ابن السبيل
معصية منع كما يمنع الناسق في غير ولا يعتبر العدا له في الطفل لعدم مكانتها فيه
بل يعطى الطفل ولو كان ابواه فاسقين انما فاقيل المعنى في المستحق غير من سبيل الله
العدا له او بعدهما يجب ان الكبار يدور غيرهما من الذنوب وان اوجب فقرا لا لغير
ورد على منع شاربهما وهو من الكبار ولو بدل على منع الناسق مطلقا والحق فيمن

هذا هو الوجه في منع
العدا له في المستحق
غير من سبيل الله

فلا بد من
هذا الوجه في منع
العدا له في المستحق
غير من سبيل الله

من الكبار بالسوا وفيه نظر لمنع المساواة وبطلان العدا له من الصغار ان صر عليها
لخشب الكبار ولا ليروجب العدا له المروءة غير معتبر في العدا له هنا على ما
به المقرر في شرح الارشاد فلهذا من اشترط تجنب الكبار اشترط العدا له ومع ذلك
لا دليل على اعتبارها والاجماع ممنوع والمقرر يرجح اعتبار العدا له الا في هذا الكتاب
لواضحت لزوم منع الطفل العدا لها منه وتعدا الشرط فيركا وفي سقوطه وخروجه
بالاجماع موضع ثقل وبعد الخصال الزكاة او اعطاها مثله بل غير المستحق مطلقا ولا
يعيد با في العبادات التي اوقعها على وجهها بحسب مقتضى الفرقان الزكاة دين وقد
الخبر مستحقه والعبادات حق الله تعالى وقد سقطها عنه رحمة كما سقطها عن الكافر
اذا اسلم ولو كان الخالف قد تركها او سقطها على غير الوجه فضاها والفرق بينه وبين
الكافر قد نهى عن المعصية بذلك والخالف الله بخلاف ما اوقعها على الوجه كالكا
اذ تركها واشترط في المستحق ان لا يكون واجب النفقة على المعطى من حيث الفقر اما من
جهة الغرم والعمولة وابن السبيل ونحوه اذا انصفت بحسبه فلا يدفع اليه ما يوفي
دينه والزائد عن نفقة الحصر والضايق ان واجب النفقة انما يمنع من ماله الفقراء
المؤمنين نفسه مستغنى في وطنه ولا ما شتمها الا من قبله وهو ما شتم مثله وانما
في المنسب او تعدد كتابته من الخمس فيوزن ما وفقد الكفاية منها ج ويجوز بيعه
مثله والخمس مع وجودها والافضل الخمس لان الزكاة اوساخ في الجمل وقيل لا تجوز
من زكاة غير قبله فوشى وموليله الامع عدم الدفاج الضرورة به كان لا يجد في
اليوم الثاني ما يدفعها به هذا كله في الواجبة اما المنعوبة فلا يمنع منها وكذا
غيرها من الواجبات على الاقوي ويجب دفعها الى الاما ومع الطلب بنفسه او لغيره
لوجوب طاعته مطلقا قيل وكذا يجب دفعها الى الفقيه الشرعي في حال الغيبة لطلبها
بنفسه او وكيله لانه نائبه لا ما موصى بالتسليم بل اقوى ولو خالف المالك وفرقها
بنفسه لم يجز للمولى العبد للعبادة وللمالك استعادة العين مع بقائها او علم القضا
ورفعها اليهم ابتداء من غير طلب فضل من يعرفها بنفسه لا من ابصر عواضها
واخبرها واضعها وقيل والقابل المقيدر والنفع يجب دفعها ابتداء الى الاما ما اؤنا
ومع الغيبة الى الفقيه المأمون والحق في الخمس محقق بقوله نعم خذ من

انما لهم صدقة والايجاب عليه ليستلزم الاجاب عليهم والتايب كالمستحب والاشهر
الاستحباب بصدق المالك في الاخراج بغيره لان ذلك قوله كما هو عليه ولا
يعلم الا من قبله وجاز احتسابها من غير ما يبعد الا شاهد عليه وكذا يقبل
دعواه عدم الحول ونقص المال وما ينقص النصيب لم يعلم كذبه ولا يقبل الشهاد
عليه في ذلك الامع الصبر لانه نفي ويستحب فسميها على الامتنان الثمانية لما فيه من
فضيلة التنوية بين المستحقين وعلا بظاهرا لا شراك واعطاء جماعة من كل سنة
اعتبارا بصيغة الجمع ولا يجب التنوية بينهم بل افضل التفضيل بالمرجع ويجوز الدفع
الى الصنف الواحد والفرد الواحد لما ذكرناه من كونه لبيان المصروف فلا يجزئ التوزيع
ويجوز الاضناء وهو اعطاء فوق الكفاية اذا كان ذمة واحدة لا استحبابه حال الدفع
والغنا متاخر عن الملك فلا ينافيه ولو اعطاه دفعا متعنتا متاخرا عن الكفاية
واقل ما يعطى المستحق استحبابا ما يجب في اول نصب التقدير ان كان الدفع منها واكثر
بلوغ الفرد فلو تعدد كما لو اعطى ما في الاول لو احدث سقط الاستحباب في الثاني اذا كان
منه نصيب كسنة تبلغ الاول ولو كان المدفوع من غير التقدير في تقديرين باحدهما مع
الامكان وجاز دفع تعدده كما لو وجب عليه شاة واحدة لا تبلغه سقط قطعاً وقيل
ذلك على سبيل الوجوب مع امكانه وهو ضعيف ويجب دعاء الامانة ما بين الناس
فندفعها منه للامره في قوله تعالى وصل عليهم بعد امره باخذها منهم والتايب
كالمستحب قبل يجب للدلالة الامر عليه وهو قوي وبه قطع المصنف في الدروس ويجوز
بصيغة الضلوة للاتباع ودلالة الامر وبغيرها لانه معناه لغة والاصل هنا
عدم النقل وقيل بتعين لفظ الضلوة لذلك والمراد بالتايب هنا ما يشمل الشحنا
والغنية فيجب عليها او يستحبها المستحق فيستحب له بغير خلاف ومع الغنية لا
سناج ولا مؤلفه الا لمن يحتاج اليه وهو الفقير اذا تمكن من نصب الساجي وجبايتها
واذا وجب الجهاد في حال الغيبة واحتج الى التايب فيجوز بالفقير وغيره وكذا حكم
سبيل الله لو قصرناه على الجهاد وانقط الشجر رحمة الله بهم المؤلفة بعد موت النبي
فلا يطلون التايب بعد وهو ضعيف ويجوز زكاة النعم الجمل وزكاة التقدير و
الغلاة فيهم رواء عبد الله بن سنان عن الحسن معلقا بان اجل التايب في الجهاد

الاولى ان يكون من اهل البيت

فيدفع اليهم اجل الامرين عند الناس وايضا لها الى المستحقين قبولها هدية وتب
عليه بعد وصولها اليه اريد وكيله مع بقاء ضيقها **الفصل الرابع في زكاة**
الفطر ويطلق على الخلفة وعلى الاسلام والمراد بها على الاول زكاة الابدان مقابل
المال على الثاني زكاة الدين والاسلام ومن ثم وجبت على من سلم قبل الحلال ويجب
على البالغ الحلال على الجحر والمجنون والعبد بل على من يولد من اهلها ولا فرق
في العبد بين الفتن والدين والمكاتب الا اذا تحرر بعض المطلق فيجب عليه مجانبته وفي حرمة
الرق والمثروا قولان اشهرهما وجوبها على المولى ما لم يعلم غير المالك فثبت منه فعلا
اوقوه فلا يجب على الصغير وهو من يستحق الزكاة لفقره ولا يشترط في مالك قوت
ان يفضل عنه اوضاع بعد من يخرج عنه فيخرجها عنه وعن عياله من ولي وزوجه
ويضيف لوليها والمصنف في الضيف وشبهه صدق سمة قبل الحلال ولو لم يخطه و
مع وجوبها عليه سقط عنهم وان لم يخرجها حتى لو اخرجها من غير اذن له لم يخرج
عليه ويسقط عنه لو كان ذمه ولا يشترط في وجوب فطر الزوج والعبد العيال
بل يجب مطلقا ما لم يعلم ما عتق من يجب عليه نعم يشترط كون الزوجية واجبة النفقة
فلا فطرة للناسخ الصغيرة ويجب الفطر على الكافر كالجذب عليه زكاة المال ولا
تخرج منه حال كفره مع انه لو اسلم بعد الحلال سقط عنه وان استحب قبل الزوال كما
سقط المالك لو اسلم بعد وجوبها وانما تظهر الفايدين في عقابه على تركها لو مات
كافر اغيرها من العباد ذات والاعتبار بالشروط عند الحلال فلوا عتق العبد بعد
اواستغنى الفقير واسلم الكافر او اطا عتق الزوج لم يجب وشحبت الزكاة لو جحد
السبب الموجب ما بين الحلال وهو الغروب ليلة العيد الى الزوال من يومه وقد ر
صاع عن كل انسان من الحنطة والشعير والتمر والزبيب او الارز من روع القشر
الا على الاقط وهو لبن جاف واللبن وهذه الاصول مجزئة وان لم يكن قوتا غالبيا
اما غيرها فاما يخرج مع غلبته في قوت المخرج وافضلها التمر لانه اسرع منفعة و
اقل كلفة ولا شحنا له على القوت والادام ثم الزبيب لقربه من التمر في اوصافه ثم ما
يغلب على قوته من اجناس غيرهما والصاع شعير طال ولو من اللبن على الاقوة
هذا غاية الوجوب الصانع لا التقدير فان مقابل الاقوى اجزاء سنة ارطال منه

او اربعة لان الصاع منه قد يخرج وخرج اخرج القيمة ليعرف الوقت من غير انحصار
 في يوم عن الصاع او ثلثي يوم وما ورد منها مقدار منزل على سعر ذلك الوقت
 بحسب النية فيها وفي المائنة من المالك او وكيله عند الدفع الى المستحق او وكيله
 عموما كالامام ونايبيه عامما او خاصا او خصوصا كوكيله ولو لم ينو المالك عند
 دفعها الى غير المستحق وكيله الخاص ففوى القابض عند دفعها اليه لجزاء او من عز
 احدهما بان عينها في مال خاص بقدرها بالنية للعقد مانع من تحميل اخرجها اثر
 تلفت بعد العزل غير تفرط لم يضمن لانه بعد ذلك بمنزلة الوكيل في حفظها ولو كان
 لا العقد ضمن مطلقا ان جوزا العزل معه ويظهر فايد العزل في انحصارها في العزل
 فلا يجوز التصرف فيه ونماؤه تابع وضمانه كما ذكر ومصرفها مصرف المائنة وهو
 الاصل في التماينة وليست بان لا يقصر العطاء للواحد عن صاع على الاقوى والمشرع
 ان ذلك على وجه الوجوب ومال اليه في البيان ولا فرق بين ضمانه بنفسه ومن يعوله
 الامع الاجتماع اى اجتماع المستحقين وضمانه لئلا فيسقط الوجوب لا يستحق
 يسيطر الموجود عليهم بحسب ولا يجب التسوية وان استحق مع عدم المخرج وليست
 ان يخصرها المستحق من الغرابة والتجارب بعد وتخصيصها بالفضل بالعلم والزمرد
 غيرها وترجيحهم في ثبات المراتب ولو بان لا يجد غير مستحق ان يثبت حين اوبلا مع
 ومع العقد بخيرى ان اجتهاد النافع بالبحث عن ماله على وجه لو كان بخلافه لظهر عاذا
 لا بد منه بان اعتمد على دعواه الاستحقاق مع قدرته على البحث لان يكون المدفع
 اليه عند فلا يخفى مطلقا لانه يخرج عن ملك المالك وفي الاستثناء نظرا لان
 العلة في تغير الامم مشركه فان القابض مع عدم استحقاقه لا يملك مطلقا وان
 النافع بل يبيع المال مضمونا عليه وتعد الارجاع مشركه والنقص مطلق **كتاب**
الغنيمة ويجب في سبعة اشياء **أ** الغنيمة وهي ما يجوز المسلمون ان يفتحوا
 الامام من اموال اهل الحرب بغيره ولا غيلة من مقلود وغيره ومن مال البغاة
 اذا حاربوا المسلمين عند اكثر من مقلود في خيل الدروب وخالقه في الجهاد وفي هذا
 الكتاب بين الغنيمة هذا المشركين وما صولوا عليه وما اخرجوا من الغنيمة بغيره ان
 الامام والشرقة والغيلة من اموالهم في المحرل ايضا لكنه لا يدخل في اسم الغنيمة

من اموال اهل الحرب
 ما يفتحون على
 ما لا يفتحون على

في الاموال

المشهور لان الاول الامام خاصة والثاني لاجل نعم هو غنيمة بقول طلق فيخرج اخرج
 منها وانما يجب الخمس في الغنيمة بعد اخراج المون وهي ما انفق عليها بعد تحصيلها
 وحل ورعي ونحوها وكذا بقوله عليه السلام بل على الاقوى **ب** المغنبة بلسان المال
 وهو ما اخرج من الارض ما كانت اصله ثم اشتمل على خصوصية يعظم الانتفاع بها
 كالمخ والحجر وطين القنبل وجمان الرحي الجواهر من الزبرجد والعقيق وغير ذلك
 وشبهها **ج** الغنم اى ما اخرج به من اللؤلؤ والمرجان والذهب والفضة التي ليس
 عليها سكة الاسلام والعنبر المفهوم منه الاخراج من داخل المائنة فلو اخذ شي من
 داخل المائنة فلو اخذ شي من ذلك من الساحل وعن وجه المائنة لم يكن غنما وفا
 للمع في الدروس خلا للبيان وحيث لا يلحق به يكون من المكاسب وتظهر العائد في
 الشرايط وفي الحاف سيد الجوا الغنم والمكاسب وجمان والتفصيل حسن كما في الحاشية
د ارباح المكاسب من تجارة وزاد غيره من غير مما يكسب من غير الانواع التي
 فيها ولو بنما وتولد وارقتا في غير ما خلا فاللحج حيث نفاه في الارض
هـ الحلال الخلف بالحرام ولا يمتنع ولا يعلم صاحبه ولا قدره بوجه فان اخرج
 خمسة ج يظهر المال من الحرام فلو تم كان للحرام حكم المال الجوهول المالك حيث لا يملك
 ولو علم صاحبه ولو في جملة قوم مختصين فلا بد من الخلف منه ولو بصيغ ولا خمس
 فان له قال في التدوين دفع اليه خمسة ان لم يعلم زيادة او ما يغلب على ظنه ان علم انه
 يزيد عن الخمسة وتصدق بالزيادة ولو ظنا ويحمل قويا كون الجميع صدقة ولو علم
 فضائه عنه انصرف على ما يتيقن به البراءة صدقة على الظاهر وخمس في وجهه
 احوط ولو كان الحلال الخلف مما يجزى في الخمسة بغيره بعد ذلك بحسبه ولو تبين
 المالك بعد اخراج الخمس في الغنم له وجمان احوط ما ذلك **و** الكثر هو
 المالك الذي خور غنما الارض قصدا في دار الحرب مطلقا او دار الاسلام ولا اثر له عليه
 ولو كان عليه ارض فلفظ على الاقوى هذا اذا لم يكن في ملكه لغيره ولو في وقت
 سابق فلو كان ذلك عرفه المالك فان اقر فيه فهو له بقوله مجزى والاخره من
 قبله من ابيع وغيره فان اقر فيه والاقر قبله من يمكن فان غنم ذلك النبطه و
 ادعوه اجمع قيم عليهم بحسب ولو ادعاه بعضهم خاصة فان ذكر سببا فيقتضى

زيادة او نقصان ولو علم قدره
 كالتربيع والثلث وحيث اقر
 اجمع صدقة لا خسا ولا علم
 قدره حمله لا تنفيلا
 فان علم

في الاموال

سلك السير حصته خاصة والا للجمع وحقه الباقي قالوا فهو اجمع فيكون للوالد
لو يكن عليه اثر الاسلام والا فلفظة ومثله الموجود في جوف ابيه ولو سلمه مملوكه
بغير العيارة اما بما فلو اجل لعدم قصد الحيز الخ لكانت ما في بطنها ولا يعلم هو
شروط الملك على الاقوى وانما يجب في الكثر ان ينجح عشرين دينار عينا او قيمة والمزاد
بالدينار المتعار الكبير وفي الاكفاء بمائة درهم وجه احتمله المقر في البيان مع
بالاكفاء بها في المعدن ويبيع القطع بالاكفاء بها لان صحيح النسخ على من الرضا
عنه ضمن ان ما يجب الزكوة منه في مثله فقيمة الحق والمعدن كذلك بشرط بلوغه
عشرين دينار ونسبته الى القول يدل على ثبوته فيه مع جزمه به في غيره وصحح البرزنجي
والقليني فالعمل به متعين وفي حكمها بلوغه ما في درهم كما مر عند المقر من الرواية هنا
لا بد عليه وقال الشيخ في الخلافة في نصابه يجب في ستماء وهو ظاهر الاكثر نظر
الاسم والرواية بحكمه عليهم واغلب الصلاح في الحلبي في رواية كالفوم ستماء
رواية قاصرة عن بعض الدينار او قيمته في الفوم قطعا واكتفى المقر من شرائطه بما
هنا وبعض النصاب في الثلاثة بعد المونة التي يعزمها على تحصيله من خضر وسبك في
المعدن واله غوص وارثها واجرة الغوص واجرة الحفر ونحوه في الكثر و
يعتبر النصاب بعد ما مطلقا في ظاهر الاحكام ولا يعتبر اخذ الاخراج في الثلاثة بل
يضم بعض النصاب الى بعض فان طال الزمان او قوى الاعراض وفاقا للمع والاعراض
علاوة الاغراض وفي اعتبارها النوع وجهان احودها اخباره في الكثر و
المعدن دون الغوص وفاقا للعلامة ولو اشرك جماعة غير بلوغ نصيب كل نصابا
بعد مونة و من ارض الذي المنفعة اليه من مسلم سواء انشئت بشرا او غنم
وان تضمن بعض الاخبار لفظ الشراء وسواء كانت بمثابة الحيز كالمفوضة عنه
يبيع بها ام لا وسواء اشدت للزراعة ام لغيرها حتى لو اشترى بيتا او دارا اتخذ
من حيز الارض عملا بالاطلاق وحققها في العنبر الاولى وعلى ما اخبرناه فطريق
معرفة الحيز ان تقوم مشغولة بما فيها اجرة المالك وتخير الحاكم بين اخذ من العنبر
والارتفاع ولا حول هنا ولا نص في لائيه ويحتمل وجوبها عن اخذ لائيه عليه
المقر في الدرر من الاول في البيان ولا يسقط بيع الذي لما قبل الاخراج وان كان

في الكثر ان ينجح عشرين دينار عينا او قيمة والمزاد بالدينار المتعار الكبير وفي الاكفاء بمائة درهم وجه احتمله المقر في البيان مع بالاكفاء بها في المعدن ويبيع القطع بالاكفاء بها لان صحيح النسخ على من الرضا عنه ضمن ان ما يجب الزكوة منه في مثله فقيمة الحق والمعدن كذلك بشرط بلوغه عشرين دينار ونسبته الى القول يدل على ثبوته فيه مع جزمه به في غيره وصحح البرزنجي والقليني فالعمل به متعين وفي حكمها بلوغه ما في درهم كما مر عند المقر من الرواية هنا لا بد عليه وقال الشيخ في الخلافة في نصابه يجب في ستماء وهو ظاهر الاكثر نظر الاسم والرواية بحكمه عليهم واغلب الصلاح في الحلبي في رواية كالفوم ستماء رواية قاصرة عن بعض الدينار او قيمته في الفوم قطعا واكتفى المقر من شرائطه بما هنا وبعض النصاب في الثلاثة بعد المونة التي يعزمها على تحصيله من خضر وسبك في المعدن واله غوص وارثها واجرة الغوص واجرة الحفر ونحوه في الكثر و يعتبر النصاب بعد ما مطلقا في ظاهر الاحكام ولا يعتبر اخذ الاخراج في الثلاثة بل يضم بعض النصاب الى بعض فان طال الزمان او قوى الاعراض وفاقا للمع والاعراض علاوة الاغراض وفي اعتبارها النوع وجهان احودها اخباره في الكثر و المعدن دون الغوص وفاقا للعلامة ولو اشرك جماعة غير بلوغ نصيب كل نصابا بعد مونة و من ارض الذي المنفعة اليه من مسلم سواء انشئت بشرا او غنم وان تضمن بعض الاخبار لفظ الشراء وسواء كانت بمثابة الحيز كالمفوضة عنه يبيع بها ام لا وسواء اشدت للزراعة ام لغيرها حتى لو اشترى بيتا او دارا اتخذ من حيز الارض عملا بالاطلاق وحققها في العنبر الاولى وعلى ما اخبرناه فطريق معرفة الحيز ان تقوم مشغولة بما فيها اجرة المالك وتخير الحاكم بين اخذ من العنبر والارتفاع ولا حول هنا ولا نص في لائيه ويحتمل وجوبها عن اخذ لائيه عليه المقر في الدرر من الاول في البيان ولا يسقط بيع الذي لما قبل الاخراج وان كان

في الكثر ان ينجح عشرين دينار عينا او قيمة والمزاد بالدينار المتعار الكبير وفي الاكفاء بمائة درهم وجه احتمله المقر في البيان مع بالاكفاء بها في المعدن ويبيع القطع بالاكفاء بها لان صحيح النسخ على من الرضا عنه ضمن ان ما يجب الزكوة منه في مثله فقيمة الحق والمعدن كذلك بشرط بلوغه عشرين دينار ونسبته الى القول يدل على ثبوته فيه مع جزمه به في غيره وصحح البرزنجي والقليني فالعمل به متعين وفي حكمها بلوغه ما في درهم كما مر عند المقر من الرواية هنا لا بد عليه وقال الشيخ في الخلافة في نصابه يجب في ستماء وهو ظاهر الاكثر نظر الاسم والرواية بحكمه عليهم واغلب الصلاح في الحلبي في رواية كالفوم ستماء رواية قاصرة عن بعض الدينار او قيمته في الفوم قطعا واكتفى المقر من شرائطه بما هنا وبعض النصاب في الثلاثة بعد المونة التي يعزمها على تحصيله من خضر وسبك في المعدن واله غوص وارثها واجرة الغوص واجرة الحفر ونحوه في الكثر و يعتبر النصاب بعد ما مطلقا في ظاهر الاحكام ولا يعتبر اخذ الاخراج في الثلاثة بل يضم بعض النصاب الى بعض فان طال الزمان او قوى الاعراض وفاقا للمع والاعراض علاوة الاغراض وفي اعتبارها النوع وجهان احودها اخباره في الكثر و المعدن دون الغوص وفاقا للعلامة ولو اشرك جماعة غير بلوغ نصيب كل نصابا بعد مونة و من ارض الذي المنفعة اليه من مسلم سواء انشئت بشرا او غنم وان تضمن بعض الاخبار لفظ الشراء وسواء كانت بمثابة الحيز كالمفوضة عنه يبيع بها ام لا وسواء اشدت للزراعة ام لغيرها حتى لو اشترى بيتا او دارا اتخذ من حيز الارض عملا بالاطلاق وحققها في العنبر الاولى وعلى ما اخبرناه فطريق معرفة الحيز ان تقوم مشغولة بما فيها اجرة المالك وتخير الحاكم بين اخذ من العنبر والارتفاع ولا حول هنا ولا نص في لائيه ويحتمل وجوبها عن اخذ لائيه عليه المقر في الدرر من الاول في البيان ولا يسقط بيع الذي لما قبل الاخراج وان كان

في الكثر ان ينجح عشرين دينار عينا او قيمة والمزاد بالدينار المتعار الكبير وفي الاكفاء بمائة درهم وجه احتمله المقر في البيان مع بالاكفاء بها في المعدن ويبيع القطع بالاكفاء بها لان صحيح النسخ على من الرضا عنه ضمن ان ما يجب الزكوة منه في مثله فقيمة الحق والمعدن كذلك بشرط بلوغه عشرين دينار ونسبته الى القول يدل على ثبوته فيه مع جزمه به في غيره وصحح البرزنجي والقليني فالعمل به متعين وفي حكمها بلوغه ما في درهم كما مر عند المقر من الرواية هنا لا بد عليه وقال الشيخ في الخلافة في نصابه يجب في ستماء وهو ظاهر الاكثر نظر الاسم والرواية بحكمه عليهم واغلب الصلاح في الحلبي في رواية كالفوم ستماء رواية قاصرة عن بعض الدينار او قيمته في الفوم قطعا واكتفى المقر من شرائطه بما هنا وبعض النصاب في الثلاثة بعد المونة التي يعزمها على تحصيله من خضر وسبك في المعدن واله غوص وارثها واجرة الغوص واجرة الحفر ونحوه في الكثر و يعتبر النصاب بعد ما مطلقا في ظاهر الاحكام ولا يعتبر اخذ الاخراج في الثلاثة بل يضم بعض النصاب الى بعض فان طال الزمان او قوى الاعراض وفاقا للمع والاعراض علاوة الاغراض وفي اعتبارها النوع وجهان احودها اخباره في الكثر و المعدن دون الغوص وفاقا للعلامة ولو اشرك جماعة غير بلوغ نصيب كل نصابا بعد مونة و من ارض الذي المنفعة اليه من مسلم سواء انشئت بشرا او غنم وان تضمن بعض الاخبار لفظ الشراء وسواء كانت بمثابة الحيز كالمفوضة عنه يبيع بها ام لا وسواء اشدت للزراعة ام لغيرها حتى لو اشترى بيتا او دارا اتخذ من حيز الارض عملا بالاطلاق وحققها في العنبر الاولى وعلى ما اخبرناه فطريق معرفة الحيز ان تقوم مشغولة بما فيها اجرة المالك وتخير الحاكم بين اخذ من العنبر والارتفاع ولا حول هنا ولا نص في لائيه ويحتمل وجوبها عن اخذ لائيه عليه المقر في الدرر من الاول في البيان ولا يسقط بيع الذي لما قبل الاخراج وان كان

مسلم ولا باقائه المسلم له في البيع الاول مع احتماله منابنا على خلافه لكن لما كان
من جهة ضعف هذه الارض يذكرها كثير من الاطباء كبن ابي عقيل وابن الجند
والمفيد وسلا والنفث والمناخرون اجمع والشيخ من المتقدمين على وجوبه فيها
ورواه ابو عبيدة الحذاء في الموثق عن الباقر ع ووجبوا الصلاح الحسن الميراث
والصدقة والهبة محتجاً بانه نوع اكتساب وفايد في دخل تحت العموم وانكره ابن
ادريس والعلامة للاصل والثالث في السبب الاول حسن ظهور كونها غنمية بالحق
الايم فالحق بالمكاسب لا يشترط فيها حصوله اخيرا فيكون الميراث منه واما
العقود الموقوفة على القبول فظاهر لان قبولها نوع من الاكساب ومن ثم يجب
تحويلها لاكتساب النفقة وينبغي حث من يبيع كالاكتساب للحج وكثيرا ما يذكر الاصحاب
ان قول الهبة ونحوها اكتساب في صحيحه على من يار عن لم جعفر الثاني ما
يرشد الى الوجوب فيها والمقر يرجح هذا القول لانه لا يفسر في الكتابين على عدم
نقل الخلاف وهو يشعر بالوقف غير المفيد في الغنمية والغوص والعنبر ذكره بعد
الغوص تخصيص بعد التعميم او لكونه اعم منه من وجه لا مكان تحصيله من الساحة
او عن وجه الماء فلا يكون غوصا كما سلف عشرين دينار عينا او قيمة والشهود
لا نصاب للغنمية العموم الادلة ولم نفق على ما اوجبنا خراجها لها منه فانه ذكرها
بحجة عن حجة واما الغوص فقد عرفت ان نصابه دينار والرواية عن الكاظم ع و
اما العنبر فان دخل فيه فيحكمه والا فيحكم المكاسب وكنا كلنا النصف في الحيز من هذه
المذكورات لفقد الشرط ولو بالانقضاء عن النصاب في غير في وجوبه منس في
الارباح اخراج مؤننه ومونة ضياله الواجب النفقة وغيرهم حتى الضيف
مقتضاها اي متوسطا بحسب الايقان له فاده فان سرفه عليه ما
زاد وان فسر حرك ما نقص ومن لمونة هنا الهدية والصلوة الايقان على
وما يؤخذ منه في السنة فله الواجب ان يباع به الظاهر اخيرا لا والحق في الارض لانه
بند وكفان ومؤننه تزويج ودابة وامة وجميع واجبان استطاع عام لاكتساب
ولا وجب في الفضائل السابقة على عام الاستطاعة والظاهر ان الحج المندوب
والزبارة وسفل الظاعة كذلك والدين المتقدمة والمقارن كحول الاكساب

في الكثر ان ينجح عشرين دينار عينا او قيمة والمزاد بالدينار المتعار الكبير وفي الاكفاء بمائة درهم وجه احتمله المقر في البيان مع بالاكفاء بها في المعدن ويبيع القطع بالاكفاء بها لان صحيح النسخ على من الرضا عنه ضمن ان ما يجب الزكوة منه في مثله فقيمة الحق والمعدن كذلك بشرط بلوغه عشرين دينار ونسبته الى القول يدل على ثبوته فيه مع جزمه به في غيره وصحح البرزنجي والقليني فالعمل به متعين وفي حكمها بلوغه ما في درهم كما مر عند المقر من الرواية هنا لا بد عليه وقال الشيخ في الخلافة في نصابه يجب في ستماء وهو ظاهر الاكثر نظر الاسم والرواية بحكمه عليهم واغلب الصلاح في الحلبي في رواية كالفوم ستماء رواية قاصرة عن بعض الدينار او قيمته في الفوم قطعا واكتفى المقر من شرائطه بما هنا وبعض النصاب في الثلاثة بعد المونة التي يعزمها على تحصيله من خضر وسبك في المعدن واله غوص وارثها واجرة الغوص واجرة الحفر ونحوه في الكثر و يعتبر النصاب بعد ما مطلقا في ظاهر الاحكام ولا يعتبر اخذ الاخراج في الثلاثة بل يضم بعض النصاب الى بعض فان طال الزمان او قوى الاعراض وفاقا للمع والاعراض علاوة الاغراض وفي اعتبارها النوع وجهان احودها اخباره في الكثر و المعدن دون الغوص وفاقا للعلامة ولو اشرك جماعة غير بلوغ نصيب كل نصابا بعد مونة و من ارض الذي المنفعة اليه من مسلم سواء انشئت بشرا او غنم وان تضمن بعض الاخبار لفظ الشراء وسواء كانت بمثابة الحيز كالمفوضة عنه يبيع بها ام لا وسواء اشدت للزراعة ام لغيرها حتى لو اشترى بيتا او دارا اتخذ من حيز الارض عملا بالاطلاق وحققها في العنبر الاولى وعلى ما اخبرناه فطريق معرفة الحيز ان تقوم مشغولة بما فيها اجرة المالك وتخير الحاكم بين اخذ من العنبر والارتفاع ولا حول هنا ولا نص في لائيه ويحتمل وجوبها عن اخذ لائيه عليه المقر في الدرر من الاول في البيان ولا يسقط بيع الذي لما قبل الاخراج وان كان

البحار والبطون لاودية والمرجع فهنا الى العرف وما يكون بها من شجر ومعدن وغير
وذلك في غير هذه الخصة به وصوا في ملوك الحرب وقطاعهم وضابطة كل ما
اضطفاه ملك الكفار لنفسه واخص به من الاموال المنعولة وغيرها وغير
المقصود من تسليم او من اموال ميراث فاقول الوارث الحاضر وهو من هذا الامام و
الا فهو عليه السلام وارث من يكون كذلك والغنيمة بعير في غايبا كان ام حاضرا
على المشهور به رواية مرسله الا انه لا يخلد فيها ظاهرها والمشهور بان هذا الامام
مباحة حال الغنيمة فيفتح التصرف في الارض المذكورة بالاحياء واخذها فيها من شجر
غيره نعم يخص ميراث من لا وارث له بفقره طاميت وجيرته لرواية وقيل بالقرأ
مطلقا لضعف الشخص وهو قوي وقيل مطلقا كغيره واما المعادن الظاهرة والباطنة
في غير ارضهم فالناس فيها شرع على الاصح لاصالة عدم الاختصاص وقيل في من
الاموال ايضا اما الارض المختصة به فافها من معدن تابع لها لانه من جملتها واطلاق
كون المعادن للناس من غير تفصيل والتفصيل حسن هنا كله في غير المعادن المملوكة بها
للارض والاحياء فانها محضة بما لكها **كتاب الصوم وهو**
الكفها اراكا شيئا في التنبيه عليه عن الاكل والشرب مطلقا المعاد منها وفيه
والجماع كله قبل ودبر الادى وغيره على اصح القولين والاستتماء وهو طلب الاستمنا
بغير الجماع مع حصوله لا مطلقا عليه وان كان محرم ايضا الا ان الاحكام الالهية لا
يجري فيها وفي حكمه النظر والاستتماء بغير الجماع والتحليل المعادة معه كاستياق
ايضا الصبا والمعتدى الى الخلق فليطأ كان لا يحمل كدقيق وغيره كزبد تفيد
بالغليظ في بعض العبارات ومنها الدروس لا وجه له وحد الخلق يخرج الحما الجهة و
البقاء على الجنابة مع طه بها ليلساوا نوى الغسل الا ومعاود النور حسا بعد
انتباه هذين متأخرين عن العلم بالجنابة وان نوى الغسل اذا طلع الفجر عليه جنبا
لا يجرؤ النور لك فكيف من يكلف من هذه السبعة اخيرا في صوم واجتناب
او في شهر رمضان مع وجوبه بقرينة المقام ويقضي الصوم مع الكفاية لوتعد الاضلة
بالكف المودى الى فعل احدها والحكم في السنة الثانية قطعي وفي السابع مشهور
ومستند غير ضابط ودخل في العمل الجاهل بجرمها وافسادها وفي وجوب الكفارة

عليه خلاف والذي قواه المقر في الدروس هذه وهو المروي وخرج الثاني فلا قضا
عليه ولا كفارة والمكره عليه ولو بالتخفيف فبما شرب نفسه على الاقوى واعلم ان ظاهر
العبارة كون ما ذكره من هذا الصوم كما هو عاداتهم ولكنه غير تام اذ ليس مطلقا الكف
عن هذه الاشياء صوما كالا يخفى يمكن ان يكون يجوز فيه بيان احكامه ونوعياته
لم يعرف غير من العبادات لا غير هذا في الكتاب واما دخوله من حيث جعله كفارة
وهو امر عدي فقابل للتأويل بارادة العزم على الصدا وتوطيئ النفس عليه وتحقيق
معنى الاخلاق او لا يقع الاخلاق الا بفعل فلا بد من هذه الفعل القلبية تمام
على الكف عداة لعناء اللغو ويقضي خاصة من غير كفارة لو فاد بجنبه النوى
ناويا للفعل ليل بعد انبأه واحدة واحدة فاصح جنبا ولا بد من ذلك من احكامه الا
عادة فلو لم يكن من عادته ذلك ولا احتمله كان من اول نومه مكنته البقاء عليها
واما النومة الاولى فلا شيء فيها وان طلع الفجر بشريطة واحتسب المانع في قول
والاقوى عدم القضاء بها وان حرمت ما بالجمادى لافلا على الاقوى وان
بان غمرا ساجع في الماء دفعة واحدة عرفة وان بقي البدن متعذرا والاقوى تحريمه
من دون افسادا وفي الدروس واجب القضاء والكفارة وحيث يكون الاثام
في غسل مشروع يقع فاسدا مع التعبد للذي ولوليه صح او تناول المفطر من دون
مرعاة ممكنة للجرم والليل طأنا حصوله فاطنا بان ظهرنا وله تمام سواء كان
الليل باننا والآخر الليل من غير مرعاة بناء على اصله عدم طلوع الفجر وانها ر
بالكل احرا لهما ان الليل محل فظهر عدمه وكفى عن قيد ظن الليل بظهور
الخطاء فانه يقضي اعتنا دخلا فيه واحرز بالمرعاة الممكنة عمننا وكذلك
مع عدم امكان المراعاة لغيره وحسرا وعي حيث لا يجد من يقلت فانه لا يقضي لانه
متعبد بظنه ويفهم من ذلك انه لو لم يظن فلا قضاء فيها وان خطا ظنه او
الدروس تستغفر بالقضاء في الثاني دون الاول فارقا بينهما باعتناء دظنه
في الاول وبغلافه في الثاني وقيل والقال الشيخ والفاضل ان لو افطر لظنه مو
اي موجبه لظن دخول الليل طأنا دخوله من غير مرعاة بل استنادا الى مجرد الظلمة
المشيرة للظن فلا قضاء استنادا الى اخبار تقصر عن الدلالة مع تفصيل في المرعاة

84

فلذلك نسبته الى القبول واقضى حكمه السابق وجوب القضاء مع عدم المرافعة وان
اوضح في الدروس ظاهر القائلين انه لا كفارة مطلقة وليشكل عدم الكفارة مع
المرافعة والقدرة على تحصيل العلم في القسم الثاني بخبر الشا ولا على هذا الوجه
وقوم في هذا بخصوصه هذا وذلك يقتضي بحسب اصول الشرعية وجوب الكفارة
بشيء وجوبها وان لم يظهر الخطأ بل استمر لا شناعة لا صالة عدم الدخول مع النكاح
الاظهار وما في القسم الاول وجوب القضاء خاصة مع ظهور الخطأ متوجها
اظهار في النهار ولا خلاف ان لا كفارة عليه لجوازنا وله ح بناء على اصل عدم الدخول
ولولا النص على القضاء لتمكن القول بعدم مالا ذن المذكور وما وجوب الكفارة على
القول المحكي فوضع وقد نفى كثير من اصحاب هذه المسئلة عما اذا قامت عن
تحقيق الحال جفافا لها وصيانة المقر هنا جدي لولا اطلاق عدم الكفارة ولم
ان المقر في القول المذكور بما بين توهم الدخول بالظلمة وظنة مع ان المشهور لغة
واصطلاح ان الوهم عقدا من جرح وراحمة الظن وعبارتهم وقعت انه لو اظهر
الموهم وجب القضاء ولو ظن ان يفسد موثقه فعدوا الظن قبيحا لئلا
يخسر هنا بين الوهم والظن في نقل كلامهم اشارة الى المراد من الوهم في كلامهم انهم
الظن اذا لا يجوز الاظهار مع ظن عدم الدخول قطعا والاذن منه وجوب الكفارة و
انما يقتصر على القضاء لو حصل الظن ثم ظهر تناقض لغة واطلاق الوهم على الظن صحيح
ايضا لانه احد ما بين لغة لكن يتجلى في كلامهم سوال الفرق بين المشاككين حيث كانوا
مع الظن بانه لا اعتناء ان يفرق بين مراتب الظن فيراد من الوهم اول مراتبه ومن الظن
قوة الرجحان وهذا المعنى مخرج بعضهم وفي بعض تحقيقات المقر على كلامهم ان
من الوهم ترجيح احد الطرفين لا ما له غير شرعية ومن الظن الترجيح لا ما له شرعية
فتشبه بينهما في الرجحان وفرق بما ذكر وهو مع غرابته لا يتم لان الظن يجوز للاقطار
لا يفرق بين الاسباب المشبهة وانما ذكرنا ذلك للتنبيه على فائدة جهة هنا بين الوهم
والظن فيسبب القبول واظهار ان قوله سواء كان مستحب التل او النظار جرى فيه على قول
الجمهور سواء على قيت او تعددت قد من جماعة من الخفاء منهم من يشار في المعنى
من الاغاليط وان الصواب العطف بعد سوايا ما بعد من التوبة فيقول سواء كان

كنا ام كنا كافا لهم سواء عليهم وانذرتهم لم يندبهم سواء علينا اجرونا ام صبرنا
سواء عليهم ادعوتهم ام انصرونا يجوز وقولهم ما ياتي من نظائير في الكتاب
وغيرها وهو كثير وتعد القى مع عدم رجوع شيء منه الى حلفه اختيارا والاوجبا
الكفارة ايضا واحذر بالاعتدال الواسعة بغير اختيار فانه لا قضاء مع تحفظه
كذلك او خبر بدخول الليل فاطر تعويلا على قوله وليشكل بانه ان كان قد را على
المرافعة وينبغي وجوب الكفارة كما لو سبق لتقصير وافتان حيث ينهي عنه
ان كان مع عدمه فينبغي عدم القضاء ايضا ان كان من يوجب تقليد له كالعادل
والافكا لاول والنبي صرح به جماعة ان المراد هو الاول واخبر بقائه اي بقائه
الليل ما ول تعويلا على الخبر يظهر الخلاف في الامر من وجوب القضاء خاصة
هنا متجه مطلقا لاستناد الى الاصل بخلاف السابق وبما فرقه في الثاني بين كون
الخبر بعدم الطلوع حجة شرعية كعادين وغيره فلا يجب القضاء معهما بخبره
قولهما شرعا وبغيرهم من القيد انه لو لم يظهر الخلاف فيهما لا قضاء وهو يتم في
الثانية دون الاول للنهي الذي يناسب الاصل فيه وجوب القضاء والكفارة لما
لم يظهر المواضة فالانتم خاصة نعم لو كان في هذه الصوابا هادجوا في القول
على ذلك جاء فيه الخلاف في تكفير الجاهل وهو حكم اخر ونظر الى امره حرمه
قوله او غلام فانه مع عدم قصد الامناء ولا اعتياده ولو قصد فالاقرار الكفارة
وخصوصا مع الاعتياد اذا لا ينقص عن الاستمنا بين او ملاءمة وما فرجه
لكن يفهم منه ان الاعتياد بغير قصد الامناء غير كاف في الاقوى لا كفارة به
وهو ظاهر في الدروس وانما وجب القضاء مع النظر الى الحرم مع عدم الوهم
لنهي عنه باقل مراتبه الفساد كغيره من المنهيات في الصوم من الادتماس للمنهي
وغيرها والا قوى عدم القضاء بدونهما كغيره من المنهيات وان اثم اذ لا
لحريم على الفساد لانه امر فلا يفسد الا مع النص عليه كالسناول والجماع و
نظايرها ولا فرق بين المحللة والحرم الا في الائم وصدره ويكره الكفارة مع
فعل موجبها بترك الوطى مطلقا ولو في اليوم الواحد ويحقق تكرره بالعود بعد
الزنج او تعاريا بغيره بان وطى كل والاكل والشرب غير ان او تحلل التكفير بين

الفعليين وان اخذوا الجنب وقتا واخذوا الايام وان اخذوا الجنب ايضا والا يكون ذلك
بان اخذوا الجنب في غير الجماع والوقت ولا يتجمل التكفير في احدى على المشهور وفي المذو
قطعا وفي المذهب اجماعا وقيل يكره مطلقا وهو مذهبنا ان لم يثبت الاجماع على خلاف
لتعدد السبل الموجبة لهذه المسئلة ما نرى فيه على التداخل وهو مذهبنا ولو اوضح
زوال الصوم بفساده بالسبيل والزم عدم تكررها في اليوم الواحد مطلقا والله
والواسطة ضعيفة ويحقق هذه الاكل والشرب بالازدراء وان قل ويجه في التبر
لتخاذه مع اتصاله وان طال في العرف ويحصل على الزوجة المكره على الجماع الكفارة
والغزير المقدر على الواطئ خمسة وعشرين سوفا في غير حرمين ولا تحل في غير
كأكرام الامم والاجنبية والاختصاص لنا والزوجة له والاكرام على غير الجماع ولو للزوجة
وقومها مع النحر كون الحكم في الاجنبية الفتح لا يفيد اولوية التحلل لان الكفارة مخففة
للمذهب فقد لا يثبت في الاقوى كترك الضيق عند انتم لافرق في الزوجة بين النائم و
المستمتع بها وقد يجمع في حالة واحدة الاكرام والمطامعة ابتداء واستدامة فيلزم
حكمه ويلزمها حكمها ولا فرق في الاكرام بين الجبونة والمضروبة ضربا مضرا حتى مكنت
على الاقوى وكما ينبغي عنها الكفارة ينبغي القضاة مطلقا ولو طاعة فعلتها الكفارة
والغزير يرضاه **الفرق الثاني** في شرط وجوب الصوم وشرط طهارة وجوبه في الوجوه
الباطنة والعقل فلا يجب على الصبي والمجنون والمغيب عليه واما السكران فحكم الغافل في
الوجوب لا العتد والخلو من الحيض والنفاث سفر الوجوب للغير فيجب على كثير والعاجلة
ومحوها واما نأوى لا فامة عشر او من مائة عليه ثلاثون يوما متروكا ففي معنى المقيم
يعتبر في الصحة التميز وان لم يكن مكلفا ويعلم منه ان صوم المميز صحيح فيكون شرعا في
منح في الدروس يمكن الفرق بان العتد من احكام الوضوء فلا يقتضي الشريعة والا
كونه متميزا لا شرعا ويكون معه الوضوء بالصحة كما ذكرناه خلافا لبعضهم حيث
الامر انما المجنون فيمنع في حقه لا شفا التمييز المتميز فرجه وليشكل ذلك في
بعض المجانين لوجود التميز فيهم والخلو منها من الحيض والنفاث وكذا يعتبر فيهما القضاة
بعد عند المص كان عليه ان يذكر اذ الخلو منها لا يقتضي كما لم يقتضي في شرط الو
اذ المراد به ما فيه نفس الدم لوجوبه على المنقطة وان لم يغسل ومن الكفر فان الكافر

يجب عليه الصوم كغيره ولكن لا يصح منه معه ويصح من السقاية اذا فعلت الوضوء
من الغسل النهاري وان كان واحدا بالنسبة الى الصوم والمخاض مطلق الغسل بالنسبة
الى المقبل ويمكن ان يكون مطلقا شرطا فيه مطلقا نظرا الى اطلاق النحر والاول
اجود لان غسل العشاءين لا يجب الا بعد انقضاء اليوم فلا يكون شرطا في صحة
هو شرط في اليوم الا في ويدخل في غسل الصبح لواجبهما ومن الساق في دم المتبر بالنسبة
الى الثلثة لا السبعة وبدل البدنة وهو ثمان في عشرة يوما للمريض من مائة قبل الغزير
غاما والنداء المقيد به اي بالسفر اما بان ندته سفر او سفر او حضر وان كان النداء
في حال السفر لا اذا اطلق وان كان الاطلاق يتناول السفر الا انه لا بد من تخصيصه بالقضاة
منفردا او منضما خلافا للمرتضى رحمه الله حيث كلف بالاطلاق لثالث والمقيد حيث
جوز صوم الواجب مطلقا شهر رمضان قبل والقائلا بنا بابويه وجزء القيد وهو
لعموم النية وعدم ما يلحق بالتخصيص ويمررنا العتد وكذا العتد على الصوم ليس بمقتضى
فلا تغفل عليه عند البلوغ واطلاق جماعة ثمرية قبل التسبع وجعلوه بعد التسبع
وقالنا بنا بابويه والشيع في النهاية يبرن التسبع والاولا جود ولكن يشد التسبع ولو اطلق
بعض النها بخاصة فصل ويخبر بين نية الوجوب والندب لان الغرض التبرر على فعل
الواجب كمن المص وغيره وان كان التدب والى المريض يتبع طهارة فان طهر الضرورة
والاصناما فانما يتبع في الاضمار اما الصوم فيكفر فيما شابه الحال والمرجع في الظن
الى ما يجده ولو بالتحريم في مثله سابقا او بقول من يفيد قوله الظن ولو كان كافرا او
لا فرق في الضرر بين كونه لزيادة المرض وشدق الامر بحيث لا يعمل عادة وبطرية
وحيث يحصل الضرر ولو بالظن لا يصح الصوم للندب عنه فلو تكلفه مع طهر الضرر
قفز ويجوز فيما نتيه وهي القضاة الى فعله المشتملة على الوجه من وجوب التدب والقربة
اما القربة فلا شبهة في وجوبها واما الوجبة فمما من خصوصيات شهر رمضان
لعدم وقوعه على وجهين ويعتبر النية لكل ليلة اي فيها والمقارنة بها لطلوع الفجر
بجزء على الاقوى ان نفقت لان الاصل في النية مقارنتها للعبادة المنوية واما
اعتداف هنا للصوم وظاهرهما على غير ما يقاها ليل ولعله لشدة المقارنة فان
الطلوع لا يعلم الا بعد الوقوع فيقع النية بعد ذلك غير المقارنة المعبر عنها

وظاهر الاختصاص التية للفعل المستغرق الزمان المعين يكون بعد تحققه لا قبله
 كما ذكرناه ومن خرج به المصنف في نيات حال الحج كالوقوف بعرفة فانه جعلها
 مقارنه لما بعد الزوال فيكون هناك ذلك وان كان الاحوط جعلها قبله للاتفاق
 على جوازها فيه والتي لها الملازمة ما الى الزوال بمعنى ان وقتها يمتد اليه
 ولكن يجب التوضيح عند ذكرها فلو اخرها عنه عامدا بطل الصوم وهذا في
 شهر رمضان والصوم المعين ما فيه كالفناء والكفارة والتذلل المطلوب
 تجديدها قبل الزوال وان كان قبله عند بل ولو نوى الاضطرار وما صور الناقله
 فالمشهور انه كذلك وقيل بامتدادها فيه الى الغروب وهو حسن فخرج المصنف في
 الدروس والمشهور بين القدماء الاكفاء بنية واحدة للشهر رمضان وادعى
 المرتضى في المسائل الرتبة فيما اجماع وكذا اذا ما الشج وجه الله وواضح من المتأخرين
الحقوق في المعبر والعلامة في الخلاف استنادا الى انه صا دة واحدة والاول وهو
 ايضا على الكلية اولى وهذا يدل على اخيار الاجتزاء بالواحد مخرج ايضا في شرح
 الارشاد وفي الكتابين اخيار التعدد وفي اوليه تعددها عند المجتزئ بالواحدة
 نظرا لان جعله صا دة واحدة يقتضي عدم جواز تفريق النية على اجزائها خصوصا
 عند المتوفاه قطع بعدم جواز تفريقها على اعضاء الوضوء وان نوى الاستباحة
 المطلقة فضلا عن نيتها لذلك العضو من فرق بين العباداة وجعل بعضها مما
 يقبل الاتحاد والتعدد كجوز تفريقها في الوضوء ياتي عند المصنف في مثل الاموال حيث
 اجتزأ في الثلثة بنية لو اراد الاحتياط بتعدد هذا الكل فسل فانه لا يتم اجمعها ابتداء
 ثم النية للآخرين وليشترط فيما عد شهر رمضان النعمين لصلاحية الزمان ولو
 بحسب الاصل له ولغيره بخلاف شهر رمضان لنعينه شرعا للصوم فلا اشتراك فيه حتى
 بمنزلة غيره وشمل ما عدا التذلل المعين ووجه دخوله ما اشترط اليه من عدم تعيجه
 الاصل ولا قوي لحاقه بشهر رمضان الحاقا للشيخين العرفه بالاصح لا شراكتها في
 حكم الشارع به ووجهه في البيان والحق بما التزم به المعبر كما يام اليه في بعض النسخ
 المندوب لنعينه شرعا في جميع الايام لا ما استثنى فيك فيه الغربة وهو حسن وانما
 يكفيه في شهر رمضان بعدم تعبه بشرط ان لا يعين غيره ولا يطرأ فيها على الاقوي بعد

70
 نية المطلوب شرعا وعدم وقوع غيره فيه هذا مع العلم ما مع الجملة كصوم اخر شعبان
 النديا والغنيان فيقع عن شهر رمضان ويعلم شهر رمضان بروية الهلال فخرج
 من رآه وان لم يثبت في حق غيره او شهادة عدلين برويته مطلقا او شيئا من رويته و
 هو اخبارنا به بما من النفس من توطينهم على الكذب يحصل بغيرهم الظن التاخير
 للعلم ولا يخفى في عدمه بشرط زيادتهم عن اثنين ليغرق بين العدل وغيره ولا فرق
 بين الكبير والصغير الذكر والانثى والمسلم والكافر ولا يبره هلال رمضان وغيره
 ولا يشترط حكم الحاكم في حق من علم به او سمع الشاهدين ومضى ثلثين يوما من شعبان
 لا بالشاهد الواحد في اوله خلافا لسلار رحمه الله حيث اكتفى به فيه بالنسبة الى الصوم
 خاصة فلا يثبت لو كان منتهي جلد وعتد او من طهار ونحوه نعم يثبت هلاله لو
 بمضي ثلثين منه تبعا وان لم يثبت اصاله لثبانه ولا يشترط الحسبون مع التخييل
 اليه بعضهم استنادا الى واية جعلت على عدم العلم بعد الزمان وتوقف الشياخ عليهم
 للتمهة كما يظهر من الرواية لان الواحد مع الصحو اذا راجعها غالبيا ولا عبرة بالجلد
 وهو حسن بخصوص ما خرد من نسبة الضر ومرجعه الى عدل شهر تاما وشهر ناقصا
 في جميع السنة مبتدئا بالتام من المحرم لعدم ثبوته شرعا بل ثبوته ما ينافيه وما الفقه
 مع الشيخ للحكاية لا احتياج تعيين بغير السنة الكبيسة اما فيها فيكون في النجى ما
 والعدو وهو عدل شعبان ناقصا ابتداء ورمضان تاما ابتداء بفترة في الدور وبطلان
 على عشرين من هلاله المانع وجعل الخاسر اول الحاضر وعلى شهر تاما واخر ناقصا
 مطلقا وعلى حد تسع وخمسين من هلال رجب وعلى حد كل شهر ثلثين والكل لا عبرة
 به نعم اعتبر بالمعنى الثاني كما عده منهم المصنف في الدروس مع غلبة الشهور كلها مقيدا بعد
 سنة في الكبيسة وهو موافق للعادة وبه روايات ولا بأس بما لو تم شهر وشهران
 خاصة فعداها ثلثين اقوى وفيما زاد نظر من يعارض الاصل والظاهر وظاهر الاموال
 ترجيح الاصل والعلو فان تأخر غيوبة بعد العشاء والانفاج وهو عظيم المسبر
 خضراي بسبب قبل الزوال والى زائله في ليله رويته والتطوف بظهر النور
 جرمه مستنير اخلافا لبعض حيث حكم في ذلك بكونه ليلة الماضية والحفا لليلتين
 في الحكم به بقدها خلافا لما روي في شواذ الاخبار من اعتبار ذلك كله والحبوس

بحسب غلبته الشهر يوشى أى يجرى شهر يغلب على طبعه هو فجب عليه صوم فان
وافق أو ظهر متأخرا واستمر الاشياء اجزاء وان ظهر التقدم عاد ويحسب ما طهره
الشهر في وجوب الكفارة في فساد يوم منه ووجوب تباعده وكما له ثلثين ولو لم يزل
واحكام العيد بعد من الصلوة والفطر ولو لم يزل شهر آخر في كل سنة شهر آخر
للتطابق بين الشهرين والكفارة عن الامور السابقة وفه من طلوع الفجر الثاني الى
ذهاب الشمس المشرفة في الشهر ولو قدم المسافر قبله او ما نوى فيه الاقامة عشرة
سابقة على الدخول ومقارنته او لاحقة قبل الزوال ويحقق قدومه بؤية الجدار و
سماع الاذان في بلد وما نوى فيه الاقامة قبله اما لو نوى بعد فن حين الشيا وبراء
المريض قبل الزوال لطرف التقدم والبرء ولم يقنا ولا شيئا من قصد الصور اجزاها
الصوم بل وجب عليه ما بخلافه فالجنب اذا بلغ بعد الفجر والكافر اذا اسلم بعد الفجر
والنفساء اذا طهرت والمجنون والمغشى عليه فانه يعتبر زوال العدة في الجميع قبل الفجر
صحته ووجوبه وان استحل منها الاثم كبعد الاثمة لا يبيح صوما ويضيقه اى
صوم شهر رمضان كل تاريخه عدا وسهوا ولعد من غرو ومن غيرهم الا الجنب
المجنون اجماعا والمغشى عليه في الاصح والكافر الا صلى ما العارضة كالمريض في
الكنية ولا بد من نفيها بدم قيام غير القضاء مقامه يخرج الشيخ والشيخة و
ذوالعاش من استمر المرض الى رمضان فان العدة تقوم مقام القضاء وبسببها
في القضاء بصححة عبدالله بن سنان ورواية عثمان بن عمار عن بعض اصحاب الجوز
وعملها بعض اصحابها فصريح مقامه تلك فكان القول الاول اقوى وكالا
تجبا المتابع لا يجب الترتيب فلو قدم اخو افا كان افضل وكذا لا ترتيب في القضاء
والكفارة وان كانت صوما مسائل الاول من لم يحضل الحائض قضاء الصوم
والصلوة في الشهر ما الصلوة فوضع وفاق وانما الخلاف في الصوم من حيث عدم
اشراطه بالظاهرة من الاكبر الامع العلم ومن ثم لو اوجبت اولا فاصبح صومه
وان بعد تركه طول النهار فاضا الى وجب القضاء ففي صححة الجلبى عن القوي
ومقتضى الاطلاق عدم الفرق بين اليوم والايم وجميع الشهر وفي حكم الجنابة
والنساء لو نسي غسلها بعد الاغتسال وفي حكم رمضان النذر المعين ويشكل

الفرق على هذا بينه وبين ما ذكر من عدم قضاء ما ناهيه واجب وزجاجع به ما جعل هذا
على الثاني ويخصص في التاميم فالما عانا فضله حكمه بالفرق ليجلده على ما الى قول
ولكن لا يدفع اطلاقه وانما هو جمع بحكم اخر والاو لا وفق بل لا يخص فيه لاحد النصير
لتصريح ذلك بالتوم عامدا عانا وهذا بالثاني ويمكن الجمع ايضا بان مضمون هذا
الرواية نسبته الغسل من خرج الشهر فيفترق بين اليوم والجميع عملا بمنطوقها الا
يشكل بان قضاء الجميع ليس له قضاء الا بقاض لا شراكتها في العتق ان لم يكن اولى نسب
المعقول الى الشهر مدون القوة وما في معناها اياها بذلك فقد ذه ابن ادرين و
الحق وهذا وغيره ويخبر في شهر رمضان بين البقاء عليه والافطار ما بينه وبين
يعود الى الزمان الذي هو ظرف المكلف الحية وما ظرفه زمانية اى يخبر في ذلك الحية
حال حكمنا عليه بالخبر وبين الزوال لولا كان بينه وبينه كان فيه وبعد فلا يبيح
اذ لا مد ويمكن عود ما الى الخبر بلا الظاهر فمنه يخبرها بين الفجر والزوال هذا مع سعة
وفت القضاء اما لو تضييق بدخول شهر رمضان المضطر لا يجزى الا افطار وكذا لو طلق الوفاة
قبل فعله كما في كل واجب وسع لكن لا كان هنا بسبب الافطار وان وجبت الفدية مع
تأخير عن رمضان واخره بقضاء رمضان عن غيره كقضاء النذر المعين حيث اخل
في وفه فلا تجرم فيه وكذا كل واجب غير معين كالنذر المطلق والكفارة الا قضاء رمضان
ولو تعين له تجزى الخروج منه مطلقا وقيل يحرم قطع كل واجب عملا بعموم النهي عن ابطال العمل
ومتى الت الشتم من قطع فضا نه فان افطر بعد اطعم عشرة مساكين كل مسكين مائة
او اشباعه فان عجز عن اطعام صام ثلثة ايام ويجب المضي فيه مع افساده والظاهر
بتكرار النسب كما صله الثاني الكفارة في شهر رمضان والنذر المعين والعهد في الحج
فيها عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام مسكينين وقيل في مرتبة بين
الحض الى الثلث والاول شهر ولو افطر على محرم اى افسد صومه مطلقا اصليا كان تجزى
كالزوال والاستئناء وتنا واما لا الغيرة فيزونه وخيارها لا يجوز لنا وله وغرامة الزا
صارته في الغرام عارضا كوطى الزوجة في الحيض وماله النحر فثلث كفارة ان هي ارادت
سابقا فمنه على ايجاد القولين للرواية الصحيحة عن الزكاة وقيل واحد كغيره استنادا
الى اطلاق كثير من النصوص ونفسها بغير طريق الجمع الثالث لو استمر المرض الذي افطر عنه

شهر رمضان الى رمضان فلا قضاء لما افطر ويصلي عن كل يوم من طعام في الشهر
والمرء في قيل القضا لا غير قيل بالجمع وهما نادران وعلى المشهور لا يكره القضا بذكر
الشئين ولا فرق بين رمضان ولحدوا اكثر وعمل الفدية مستحب الزكوة حاجته وان اخذ
وكذا كل ذرية وفي قدي الحكم الى غير المرض كاستمراره وجان جوده وجوب القضا مع
التأخير لا العمد وجوب القضا مع دوامه ولو بربا بينهما وتهاون في القضا بان لم يضر عليه
في ذلك الوقت وعزم في السعة فلما ضاق الوقت عزم على عدمه ففرض ولو لم يضرها وان
عزم على القضا في التسهل واجرا عتادا عليها فلما ضاق الوقت عزم على ما منع عنه ففرض في غير
في الشهر والاقوى ما دللت عليه النصوص الصحيحة من وجوب الفدية مع القضا على
من قدر عليه ولم يفعل حتى دخل الثاني سواء عزم ام لا واختار المصنف في الدوس واكتفى
ادريس القضا مطلقا عملا بالاية مطرجا للرواية على اصله وهو ضعيف **الزكاة** اذا
تمكن من القضا ثم مات قضى عنه الكبر ولد الذكور وهو من ليس له اكبر منه وان لم يكن له
ولد تعدون مع بلوغه عند موته فلو كان صغيرا قضى الوجوب عليه بعد بلوغه قولان
ولو تعدد ونا وفي السن شركوا فيه على الاقوى فيقسم عليهم بالسوية فان انكسرت
شي فكثر من الكفاية ولو اخضع احدهم بالبلوغ والاخر بكبر السن فالأقرب عليهم البالغ ولو
لم يكن له ولد بالوصف لم يجب القضا على باقي الاولياء وان كان الاولاد افضا رافعا خالف
الاصل على عمل الوفاق والتعليل انه في مقابل الجوده وقيل يجب القضا على الولي مطلقا
من باب الارشاحي الزهين والمفق ونا من الجوده وبقي لا كبر من ذكورهم فالأكبر الاثنا
واختار في الدوس ولا ريب في احوط ولو مات الميراث قبل التمكن من القضا سقط وفي
القضا عن المسافر لانه منه بسبب السفر خلا في القرية مراعات تمكنه من المقام والقضا
ولو بالاقامة في اثنا السفر كما لم يفرق قبل يقض عنه مطلقا لاطلاق النص وتمكنه من الا
بجلا في الميراث وهو ممنوع يجوز كونه ضروريا كالسفر الواجب بالتفصيل اجماعا وقض
عن المرأة والعبد فانها على الوجه السابق كالميراث لاطلاق النص ومنا وانما للرجل الحر في كثير
من الاحكام وقيل لا اصاله البراء وانما النص الصريح والاول في المرأة والى وفي العبد
والولى فيها كما تقدم والآن من الاولاد على ما اختار لا يقض لاصالة البراءة وعلى القول
الاخر يقض مع فسخه وحيث لا يكون هناك ولي ولم يجب عليه القضا يتصدق من الزكاة

عن اليوم بعد في المشهور هذا اذا لم يصر الميت بقضائه ولا سقطت الصدقة حيث يقضي
عنه ويجوز في الشهرين السابقين صوم شهر والصدقة عن اخر من مال الميت على المشهور
هذا الحكم ضعيف عن الولي لا افضا على قضاء الشهر ومنسند الخبير رواية في سندها
ضعف فوجب قضائه الشهرين اقوى وعلى القول به فالصدقة عن الشهر الاول والقضا
للتأني لانه مدلول الرقابة ولا فرق في الشهرين كونهما واجبين تعيينا كالمستوفين و
تخيير الكفارة رمضان ولا يعتد في غير الشهرين وقفا مع النص لوعله **الزكاة** او
صام المسافر حيث يجب عليه الفطر عالما اما قضاء النسيء المنسد للعبادة ولو كان
جاهلا بوجوب الفطر فلا اعادة وهذا احد المواضع التي يعذر فيها جاهل الحكم
والناسي للحكم والقض يلحق بالعامد تفصيلا في الحفظ ولم يضر له الاكثر من كرم
له في فطر الصلوة بالاعادة في الوقت خاصة للنص الذي يناسب كفاية عدم
الاعادة لفوات وقته ومنع تفصيل الناسي ورفع الحكم عنه وان كان ما ذكره
ولو علم الجاهل والناسي في اثنا النهار افطرا وقضا قطعاً وكلما قصر الصلوة
قصر الصوم للرواية وفرق بعض الاصحاب بينهما في بعض الموارد ضعيف لانه يشتر
في قصر الصوم الخروج قبل الزوال بحيث يجاوز الحدين بله والائمه وان قصر الصلوة
على اصح الاقوال الدلالة النص الصحيحة عليه ولا اعتبار بمسند السفر ليس
الزكاة الشيخان ذكرنا وانما اذا عجز عن الصوم اصلا او مع مشقة شديدة فلا
يملح كل يوم ولا قضا عليها التفدية وهذا ينسب على الغالب من عجزها عنه لا
زواله لانها في رمضان ولا فلو فطر من ثلثها على القضا وجب له عجز الفدية
قطع به في الدوس والاقوى انما عجز عن الصوم اصلا فلا فدية ولا قضا وان عجز
بمشقة شديدة لا يحمل مثلاً اعادة فعلية في المديته ان قد على القضا وجب الاج
خ ما اختار في الدوس من وجوبها معه لانها وجبت بالافطار والبالنص الصحيح
القضا وجب تجدد الفدية والاصل بقاء الفدية لا إمكان الجمع ويجوز ان يكون
عوضا عن الافطار لا بل من القضا ودوا العطار فيضم اوله وهو ذاك لا يروى منا
ولا يمكن من تركه شرب الماء طول النهار لما يوس من به كذا لك ليعط عنه القضا
ويجب عليه الفدية عن كل يوم بمد ولو بربا فقه وانما ذكره هنا لمكانه حيث لا يضر

ما يمكنه قاله عادة بخلاف الحرم وهل يجب القضاء العدة الماضية الاقوى ذلك
بقريب تقدم وبه قطع في الدور ويجوز ان يرتبنا القضاء من غير ذمة كما هو مذموم
المرتضى احسن بالمأبوس من يرتبهم لكن بوجه عادة فانه يفطر ويجب القضاء حيث
كل من يرتب من غير ذمة والا قوى ان حكمه كالشيخين فيقطان عنه مع العجز ارضا ونحو القدر
مع الشفعة **الشافعي** الحامل المرتبة والمرسعة القليلة اللبن اذا خافا على الولد
ويعدان بما تقدم ويفضيان مع زوال العدة وانما لم يذكر القضاء مع القطع بوجوبه
حيث عندها ايل الزوال فلا يرتبان عن المرتبة في بعض النسخ ويعيدان بدل ويعيدان ذمة
تضج بالقضاء واخلاق بالعدة وعكسه اوضح لان العدة لا تستفاد من استنباط
اللفظ بخلاف القضاء ولو كان خوفهما على انفسهما فكل المرتبة يفطران ويفضيان من غير
ذمة ولذا كل من خاف على نفسه ولا فرق في ذلك بين الخوف بوجع وعطش ولا في المرتبة
بين كونه ولدا من النسب والرضاع ولا بين المستاجر والمسيرة نعم لو قام مضرتها مقامها
مضرة او احدا منها او انفس اشبع الاطوار والعدة من مالها وان كان لها زوج و
الولد له والحكم باظهارها خبر معنا لا امر لدفع الضر ولا يجب صوم النافلة بشرط
فيه لاصالة عدم الوجوب والهي عن قطع العمل بخصوص بعض الواجبين بكن نفضه
بعد الزوال والرواية المصروفة بوجوب الحمولة على اياك الاستحباب بقصورها عن الاستحباب
سندا وان حرجها مستان الامن يعني الى الطعام فلا يكره له قطعها مطلقا بل يكره
المنع عليه ويؤى افضل من الصيام لسبعين ضعفا ولا فرق بين من هيئ له طعاما
وغيره ولا بين من يشق عليه الحاففة وغيره نعم بشرط كونه مؤمنا والحكمة ليست حرج
الاكل بل اجابه دعاء المؤمن وعدم رد قوله وانما يتحقق الثواب على الاطوار مع قصد الطاعة
به لذلك ونحوه لا يجوز له لانه عادة يتوقف ثوابها على النية **الشافعي** يجب صيام الصوم
الواجب اربعة التذات والطلوح لا يضيئ وقد بطلت الوفاة او طرو العدة لما منع من
الصوم وما في معناه من العدة اليهين وقضاء الصوم الواجب طلقا كرمضان والتذات
المعين وان كان الاصل متابعا كما يفتضيه إطلاق العبار وهو قول قوي واستفرد في
الدور من وجوب متابعتها كالاصول وجزاء الصيد وان كان بدلا لغذاء على الشهر والنية
في بدل الهدى على الاقوى وقيل بشرط فيها المتابعة كاللثة وبه رواية حسنة وكل ما

أجل لما بعد خمسة يجب العيد بخمسة من مرض وفقر ورعيته عند ذواله إلا أن يكون
ثلاثة يجب استينافها مطلقا كصوم كنان البهر كنان فصل رمضان وثلاثة لها
وثلاثة المنفعة حيث لا يكون الفاضل العيد بعد يومين ولا العيد يستأنف في ثلاثة
مواضع الشهرين السابحين كنان ونذر وما في غناه بعد صوم شهر ويوم من الثاني
في الشهر الواجب استينافها بنذر أو في كنانة على عبد يظهر أو قتل خطاه بعد صوم خمسة
يوما وفي ثلثه المنفعة الواجبة في الحج بلا عن الدماء بعد صوم يومين تألها العيد سواء لم
ابتداء بوقوعه بعد ما أفلا فان السابح ليس قطوعا في الأولين مطلقا وفي الثالث إلى
القضاء أيام التشريق **السادس** لا يقيد الصيام بمصر الخاتم وشبهه أما مع النوا
فذكره وزق الطائر ومضع الطعام ووزق المرق وكلما لا يعتد إلى الحلق ويكون مباشر
النساء بغير الجماع إلا أن لا يخرج ذلك شهونه ولا الخيال بها فيئ منك واضطر
الدم المضعف دخول الحام المضعف ونتم الربا غير وخصوصا الزجر فيفتح النون
الراء فكسر الجيم ولا يكن الطيب بل روى استحبابه للصائم وأنه يحسنه ولا احق أن
بالجماد في الشهر وقيل يحرم ويجب به القضاء وجلس المراء والخشي في الماء وقيل
يجب القضاء عليهما به وهو نادر الظاهر أن الحصى المسوح كذلك لما وأنه لها في
قرب هذا إلى الجوف بل التوب على الجسد دون بل الجسد بالماء وجلس الرجل فيه وإن
كان أقوى ثربا والهدر وهو الكلام بغير فائدة دينية وكذا استماعه بل ينبغي أن يم
سمعه ويصبر وجوارحه بصومه الانطاعة الله تعالى من تلاوة قرآن وذكر أو دعا
العاشرون يستحب من الصوم على الخصوص أول خميس من الشهر وآخر خميس منه وأول
أربعاء من الشهر الأوسط فالأول عليه من الدهر ونذر هب لو حر الصدر
وهو وسوسة ويختص باستحباب قضائها لمن فاته فان قضاه في مثلها اجزأ فضيلتها
وأيام السبت بعد الموصوف أي أيام الليالي السبعة وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس
عشر من كل شهر سميت بذلك لبياض ليلاتها اجمع بضوء القمر هذا جليل الغزير
عن النبي أن آدم لما احبته الخطبة السوداء فله صوم هذه الأيام فاستكمل
يوم ثلثه فسميت بهذا لذلك وعلى هذا فالكل ما جاز على ظاهره من غير حذر مولا النبي
ص وهو عندنا سابع عشر شهر ربيع الأول ومبعثه ويوم العذير والذبح لا رضى

بسطها من تحت الكعبة وهو الخامس والعشرون من ذي القعدة وعرفة لمن لا يضعفه
عن الدعاء الذي هو عازر عليه في ذلك اليوم كنية وكيفية وليست فاد منه ان الدعاء
ذلك اليوم افضل من الصوم مع تحقق الهلال وهو حصل في اوله النبا من غير او غير كون
صومه لان يقع في صوم العيد والمباهلة والتحسين للجمعة في كل اسبوع وسنة ايام بعد
عيد الفطر بغير فصل متواليه فمنها ما مع شهر رمضان عدلت صيام السنة وفي
الحجاز المواظبة عليها بعد صوم الدهر وعلى بعض الاخبار بان الصلوات بعشر مثاقيلها
فيكون رمضان عشرة اشهر والسنة بشهرين وذلك تمام السنة فعدم فعلها كذلك
بعدد وهو الصيام والتعليل وان اقصى عدم الفريضة على متواليه ومتفرقة بعدد
فضل ومتاخر لان في بعض الاخبار احبها الفدية فتكون فضيلة زايده على المندوب وهو
انما تخفيف التمرين السابق لعود الى العباداة للرجعة ودفع احتمال الشك واقل ذي الحجة و
هو مولد ابراهيم الخليل عليه السلام وافي العشر من المستثنى وجب كونه وشعبان كله **الحج**
عشرة ليحتمل ان يكون بالنية لانه عبادة في المسافر والمريض بزوال عذرها بعد
النساء وان كان قبل الزوال وبعد الزوال او كان قبل النساء ولا يجوز للنساء ان يزل
يلوغ عمل الرخصة ان علم بوضوئه قبله فيكون احبها بالصوم متوطا باختياره كما يتخير
بين نية المقام المسوفة للصوم وعدها وكذا يستحب ان يسلك لكل من سلك من ذلك
الاختار الذي ولد في انشاء النهار مطلقا كذا مثل المذموم والصبي المجنون والمغيب عليه الكفا
ليس **الثاني عشر** لا يصوم الضيف بدون اذنه ضعيفه وان جاء بها راما لم يزل من
مع لحناله مطلقا عملا باطلاق النحر قبل العكس وهو روي ايضا لكن قول من ذكره ولا
المراة والعبد بل مطلقا للمملوك بدون اذن الزوج والمالك ولا الولد وان نزل بغير اذن
الوالد بان لا ويجوز ان يختصا به بالاحق فان احدهم بدوا في ذلك والاولى
عدم انعقاده مع النحر لاروي من الضيف يكون جاهلا والولد عاقا والزوج عاصية
والعبد ابقا وجعله اولى بوزن بان انعقاده وفي الدرر من استغنى به باسقاط اذن الوالد
والزوج والمولى في حقها والا فوى الكراهة بدون اذن مطلقا في غير الزوج والمملوك
استضعافا مستندا لشرطه ومناخذ المحرم اما فيهما فبشرط الا اذ فلا ينعقد بدون
ولا في غير كون الزوج والمولى خاضعين وخاضعين ولا بين ان يضعفه عن حق ولا وعد

٧٤
الثالث عشر يحرم صوم العيدين مطلقا وايام التشريق وهي الثلاثة بعد العيد
كان بمجيئها سكا او غير ناسك وعيدين بعض الاصحاب هو العدة من ربه الله بالناسك
يحج او عمره والنصر مطلقا فيعيد يحتاج الى دليل ولا يحرم صومها على من ليس بمسلم احبا
وان اطلقوا نحرها في بعض العبادات كالمص في الدروس وهو مراد من قيد ودرجتها المطلق
ان جعلها كاف عن تعديدها بمعنى لان اقل الجمع ثلثة وابا بالفتوى لا يكون ثلثة الا في
فانها في غير ما يؤمنه الا في غير هو لطيف وصوم يوم الشك وهو يوم الثلثين من شعبان
اذ احدث الشك من روية الهلال وشهد به من لا يثبت بقوله بنبيه الفرض المجهود وهو رمضان
وان ظهر كونه منه للثاني ما لو نواه واجبا عن غيره كالقضاء والندب لم يحرم وما يثبت
الفعل فستحضيضا وان لم يحرم قبله ولو صامه بنية النقل اجزاء ان ظهر كونه من رمضان
وكذا كل واجب غير فصل بنية التذبح عدم طه وفاقا للمص في الدروس ولوردية
يوم الشك بل يوم الثلثين مطلقا بين الوجوب ان كان من رمضان والندب ان لم يكن
فلا ان اوجبها الاجزاء كحصول النية المطابقة للواقع وضميمة الاخر غير قادحة لانها
غير منافية ولا نه لوجوب التذبح اجزاء عن رمضان اجماعا فالغيبية المنع فيها اذ
في المطلوب وجه العدم اشراط الجزم في التبع حيث يمكن وهو هنا كذا نية التذبح
ومنع كون نية الوجوب خل على تقدير الجهل ومن ثم لم يجز لوجوب الوجوب فظاهر مطابقا
وليشكل ان اخرج دليل في النية لجزمها على التقديرين وانما هو في الوجه وهو على
تقدير احسان امر اخر ولا نه مجزوم به على كل واحد من التقديرين اللذين هما على وجه
الحال والفرق بين الجزم بالوجوب الشرعي فيه النية عن الاقل شرعا المقتضى للفساد
بخلاف الثاني ويجزى به بالمعصية يجعل الجزم شكرا على ذلك الواجب فعل المحرم و
نحرا على العكس وصومه الذي هو الجزم الفناء والغاية وعدم الترتيب وصوم القرى
بان نوى الصوم ساكتا فانه محرم في غير ما لا الصوم ساكتا بدون جعله وصفا للصوم
بالنية والوصال بان نوى صوم يومين فصلا فلا يفضل بينهما بفطرا وصوم الحنف
متراج عن الفرق ومنه ان يجعل عشاء يحون بالنية الا اذا اختلفا فغيرها او تركه ليل
وصوم الواجب على وجه موجه للتعذر سوى ما قر من المنع بعبادة بنو ثلثة القعدة
وبدل البدنة وجزاء الصيد على القول وفهم من تعيد بالواجب جواز التذبح وهو الذي

اختار في غير على كراهية وبما كان يكن اثباتا لثبوتها وقيل يحرم لاطلاق النبي في
غيرها ومع ذلك فيثبت ثلثة ايام للحاج بالمدنية المشرفة قبل والمنا هذا **الرابعة**
عشر يعز من افطر في شهر رمضان فاما ما بالحریم لان افطر بعد ركلا من
وانما ذغري وللشقية قبل الغروب بخروج رمضان واقوله مع الاقتصار على ما يادى الغروب
فلوزا فكم لا يخبر له فان عاد الى الافطار ثانيا بالقيدين حرا ايضا فان عاد ثالثا بها قبل
في الدروس فله في الثالثة الى مقطوعة سماعه وقبل فيل في الرابعة وهو احوط وانما
فيها مع غطل النحر برغرين او ثلثا لا بد منه ولو كان مستحلا لا فطر اي معتقدا كونه حلالا
ويحقق الاقرار به قبل ان لا مرة اركان ولد على الخطر الاسلامية بان اعتقد حال اسلام احد
ابويه واسيب ركان عن غيرها فان كان لا فطر هذا اركان اما الاثني فلا فطر مطلقا
بل تحبس وتضرب وقتا للصلوات الى ان توبوا وتموتوا انما يكفر مستحلا فطر جميع على
افساده الصوم بين المسلمين بحيث صار ضروريا كالجوع والاكل والشرب المعتادين ما غير
فلا على الاشهر وفيها الواجب الشبهة الممكنة في حقه قبل منه ومن منا يعلم ان اطلاقه
ليس بجيد **الخامسة عشر** البلوغ الذي يوجب العباد الاضلام وهو مخرج الميز
قبله مطلقا في الذكر والاثني ومن رجه في الجنثى والاثني للشر الحشن على الغابة
مطلقا وابوع اي اكل خمس عشر سنة هلالية في الذكر والجنثى اكل الشجر في الائمة
على المشهور وقال الشيخ في المبسوط وشبه ابن حزم بلوغها اي المنة بعشر قال برادر
الاجماع واقع على التسبع ولا يعتد بخلافهما لشدة هذه والعلم بينهما وتقدم عليهما
وناخر عنهما واما الحيض والحمل للمرأة فلا بد من على سبعة وفي الحائض والخضار الشارب
وانبات الحية بالعاة قول قوي ويقيم التسع البينة والشياع لا بدعواه والاثبات بها
وبالاخبار رافاه جاز مع الاضطرار ان جعلناه من العوز او بدونه على المشهور والاحتلال
بهما وبقوله وفي قبول قول الابوين والاب في التسع وجه **والمحوى ذلك الاحتكا** وانما
جعله من الحاشية لاشراطه واستحبابه مؤكدا في شهر رمضان وقوله من احبته في
هذا المخصص فيما يليق بالكاتب المفرد وهو مستحب استحبابا مؤكدا خصوصا في العشر الاو
من شهر رمضان ناسيا بالنبي فذلك ان يواظب عليه فيها يضرب له فيه بالسجد من
شعر ويظوى فراشه ومائة عام ندم عليها ففرضاها في القابل وكان يقول ان احتكاها

تعدل تجلس وعمران ويشترط في صحة الصوم وان لم يكن لاحله فلا يبع الامن كلف
يبيع منه الصوم في زمان يبيع صومه واشترط التكليف في معنى على ان عبادة الصبة
تمزينا ليستحسب حجة ولا شرعية وقد تقدم ما يدل على صحة صومه وفي القدوس مزج
لشرعية فليكن الاحتكا فذلك انما فعله من الميز تمزينا فلا شبهة في صحة كغير
واقله ثلثة ايام بينهما لئلا يان فحل ثنيه قبل طلوع الفجر وقيل غير الدنيا فيكون قبل
الفجر وبان يبعن على ما تقدم والمجدل الجامع وهو ما يجمع فيه اهل البلد وان لم يكن يوم
الا نحو مسجد القبيلة والحضر في اربعة الكوفة والبصرة والمدائن بانه
او الحنونة المذكورة بناء على اشتراط صلوة بني او اما فيه ضعيف لعدم ما يدل على الضرر
وانه من البنية الاكثر لا فامة بمعتكفة في بطل الاحتكا فخرج منه وان قصر الو
الاضرورة كتحصيل ما كور ومشرو وبفعل الاول في غير لم رعية فيه غضاضة و
قضا حاجة واغسال واجبة يمكن فعله فيه ونحو ذلك مما لا بد منه ولا يمكن فعله
في السجدة لا يعتد معها بقدر الازوالها نعم لو خرج عن كونه معتكفا بطل مطلقا وكذا
لو خرج ناسيا فطال او ارجع حيث ذكر فان اخر بطل وطاعة كناية من رجوع مطلقا و
تأبى عن مجس العادة لا اربلا وشها دة محملا واما ان لم يكن بدون الخروج
تعين عليه ام لا وتيسر مؤمن وهو توديعه اذا اراد سفر الى ما يعتاد عرفا و
فيتن بالمو من جبال للضرر بخلاف المرفضي لاطلافة ثم لا يجلس لو خرج ولا يتسحب
ظل اختيارا قيديهما او في الاخير لا الاضطرار فيه اظهر بان لا يجد طريقا الى مطلبه الا
ظل ولو وجد طريقا من احداهما لا ظل فيها سلكها وان بعدت ولو وجد فيها فدم ظلها
ظلا ولو انقضا فدا لا في الموضع في النصوص هو الجولوس تحت الظلال اما الشئ
فلا وهو الاقوى وان كان ما ذكر احوط فعلى ما اخبرناه لو تعارض المشي في الظل بغير
قصر في غير بطويل قدم القصر والى منه لو كان القصر اطولها ظلا ولا يصلي
الا بمعتكفة فيرجع الخارج للضرورة اليه وان كان في مسجد اخر افضل منه الامع الضرورة
كضيق الوقت فيصليها حينما يمكن مقدما للسجد مع الامكان من الضرورة الى الصلوة
في غير اقامة الجمعة فيه دونه فيخرج اليها وبدون الضرورة لا تخرج الصلوة ايضا للنهي
الا في مكة فيصلي اذا خرج لضرورة بها حيث شاء ولا يجتنب المسجد ويجوز الاحتكا

بالنذر وشبهه من عهد يمين ونياية عن الامان وجبت واستجبا عليه ونشرط
في النذر واخويه اطلاقه فيحمل على ثلثه ونقيده ثلثه فصاعدا او يلا في الثلث
كغير يوم لا يزيد واما الاخران فحسب المزم فان قصر عنها اشترط كمالها في صحتها ولو
نفسه ويصير بين ولو مندوبين فيجب الثالث على الاشهر لالة الاخبار عليه وفي
يجب التبرع مطلقا وعلى الاشهر بعدى الى كل ثالث على الاقوى كالتاسع والتاسع والاربعون
خمس وخمسة وفيه يفسد الا اذا كانت في المندوبين وفيه لو نذر خمسة فلا يجب
التاسع وما لقيه المفسر في بعض حقايقه والغرض ان اليومين في المندوبين فصلان عن
الثالث شرعا ولما كان ثلثه كان الثالث هو المتمم للشرع بخلاف الواجب فان الخمسة
فعل واحد ويجب فصل شرعا وانما نسب الحكم الى الشهر لان شئ من الاخبار في
السنة من ثم ذهب جميع المصنفين الى بطلان مطلقا ويجب للمعتكف الاشارة الى ان
الرجوع فيه عند الغرض كالحرم فيرجع عنه وان مضى يومان وقيل يجوز ان شرط الرجوع
فيه مطلقا فيرجع متى شاء وان لم يكن بغرض واخرون في الدور والوجود الاول والآخر
العبارة ترشدا لغيره لان المحرم يفسد شرطه بالغرض لا ان يجعل التيسير في اصل الشرط
ولا فوفيه جواز الاشارة بين الواجب وغيره لكن على في الواجب فثب النذر واخويه
لا وقت الشرع وفائدة الشرط في المندوبين موقوت الثالث لو مرض بعد وجوبه ما يجوز الرجوع
وابطل الواجب مطلقا فان شرطه وخرج فلا قضاء في المندوبين موقوت الثالث لو مرض بعد
وجوبه ما يجوز الرجوع وابطل الواجب مطلقا فان شرطه وخرج فلا قضاء في المندوبين
مطلقا وكذا الواجب المعين اما المطلق فيقبل هو كذا وهو ظاهر الكتاب وقصده في
الدور وقطع الحق في القضاء وهو احوط ولو لم يشرط ومضى بهما في المندوبين الثالث
وجوبا وكذا اذا امر بالخامس وجب التاسع وهكذا كما مر في حقه بها راما يحرم على الصائم
حيث يكون الاعتكاف واجبا والافلا وان نذر في بعضها وليلاتها في الجماع قبل ودبر
وشم الطيب والرائحة على الاقوى لو ردها معه في الاخبار وهو مخار في الدور
والاستسناع بالنساء لئلا يفسدوا ولا يفسدوا الاعتكاف على الاقوى
بخلاف الجماع ويقتل ما يفسد الصوم من حيث فوات الصوم الذي هو شرط الاعتكاف
ويكفر الاعتكاف زيادة على ما يجب للصوم ان امتد الثالث مطلقا او كان واجبا وان لم

يكن ثالثا ويجب الجماع في الواجب بها رافعا وان كان في شهر رمضان احديهما عن الصوم
والاخرى عن الاعتكاف فيقبل بها رافعا وان كان في الجماع في الواجب مطلقا وهو ضعيف ثم
لو كان وجوبه منعينا بنذر وشبهه وجبت فساد كفاية سببه وهو امر في الدور
الحق المعين رمضان مطلقا وفي الجماع ليلتها واحدة في رمضان وغيره الا ان يبين
وشبهه فيجب كفاية سببها ايضا لافساد ولو كان افساده بانه مفسدات الصوم غير
الجماع وجبت رافعا واحدة ولا يلا الا ان يكون منعينا بنذر وشبهه فيجب كفاية
ولو فعل غير ذلك من المحرمات على المعتكف كالنظيمة لبيع والممازاة اثم ولا كفاية ولو
كان الخروج في اجبتين بالنذر وشبهه وجبت كفاية وفي الثالث المندوبين ثم
القضاء لا غير وكذا لو افسده بغير الجماع وكفاية الاعتكاف ككفاية رمضان في قول
كفاية نظما في اخره ولا في الشهر الثاني حتى رواية فان اكثر المعتكفة حل بها رافعا في
شهر رمضان وجوب الاعتكاف ربع اثنين عنه واثنان في كل واحد على الاقوى بل
قال في الدور لا يعلم فيه مخالفا سوى صاحب العشرة في المخ ان القول بذلك لا يخلو
مخالفة مثل من هو بالجمعة والا فالاصل في معنى عدم التحل فيها انصر عليه وخرج في حقه
ثلث كفاية اثنان عنه للاعتكاف والصوم وواحدة عنها للصوم لانه منصوص
التحليل ولو كان الجماع ليلتها رافعا رافعا على القول بالتحليل **كتاب الحج**
وفيها فصول **الاول** في شرائطه واسنائه بحج على المستطيع بما سياتي من الرجا
والنساء والحناني على الفور بالجماع العرفة الحقة وتأخير كبره موبقة والمراد بالقوة
وجوب المباداة في غير ايام الاستطاعة مع الامكان والافضل ما يليه وهكذا
لو توفقت على مقدمات من سفر وخير وجب الفور بها على وجه يدركه كذا في الدور
تعدد من الرضا في العام الواحد وجب التسريح اولها فان خرج عنها وادركه مع الثاني
والا كان كوخه عمدا في اسفله مرة واحدة باصل الشرع وهل يجب بالنذر وشبهه
من العهد واليمين والاستسناع والافساد فيعتد بحسب وجود السبب ليجتنب
لمزاده ولما قد اشترط متكلفا ولا يجزى ما فعله مع هذا الشرط عن حج لا
بعد حصوله كالقصر في الحج ثم ليستطيع والعبد في الحج باذن مولاه ثم يعنى وليستطيع
فيجب الحج ثانيا بشرط وجوب البلوغ والعقل والحرية والزراد والراحلة بما يناسب قوة و

ضعفا لاسرها وضعه فيما يقهر الى قطع المسافة وان سهل المشي وكان عتادا له او
وليس كذلك من جهة ماله داره وثيابه وخادمه وكتب عليه الذبقة بحاله كما وكيفا حينما
اوقبه والتكس من المسير القهية وتحلية الطريق وسعة الوقت وشرط صحة الاسلام فلا
يخرج من الكفر وان وجب عليه وشرط مباشر جميع الاسلام وما في حكمه التوبة فلا شر
افعاله المميزا في الولي ويجوز الولي عن غير المميز ان اراد الحج به بدأ بطلاقه كان أم محجونا
عزما كان الولي محملا لانه يحلها عن غيره من يفعلها لانايا عنها ما موصول اللهم ايسر
احرم من هذا الى اخر التوبة ويكون المولى عليه حاضر او اجازته ويا من بالنسبة ان احيا
والا ببقائه ويلبسه ثوب الاحرام ويحسه تركه واذا طاف فيه او وقع به صوم الوضوء وحله
ولو على المشي او ساقه او قاده او استناب فيه ويصلي عنه ركعتين ان قصص من سب
ولو امر بصوم الصلوة فحسن وكذا القول في سائر الافعال فاذا فعله ذلك فله الحج
وشرط صحته من العبد ان المولى وان نسبته الحرة كالدبر والمبعض فلو فعله بدون اذن
لغا ولو اذن له فله الرجوع قبل التلبس لا بعد وشرط صحة التلبس من المراه اذن الزوج
اما الواجب فلا يظهر من اطلاقه ان الولد لا يتوقف حجه مندوبا على اذن الابوين
وهو قول الشيخ رحمه الله وقال النية المعرفى للدروس وهو حسن ان لا يلزم السفر الشك
على الخطر والا فاشترط اذنها احسن فلو اعنى العبد المتلبس الحج باذن المولى وبلغ حجه
او افاق المحزون بعد التلبس بما به يحجها قبل احد الموفين حج واجزاء عن حجة الاسلام
على المشهور ويعد ان نية الوجوب بعد ذلك اما العبد المكلف فبالتبته به بنوي
الوجوب في فعله فالاجزاء فيه او حج ويشترط استطاعته له سابقا ولاحقا لان
الكمال لما صل احد الشرايط فالاجزاء من جهته ويشكل ذلك في العبد ان احلنا ملكه
وبما قيل بعدم اشتراطها فيه السابق لما اللاحق فمعتبر قطعها ويلقى البذل الزاد والرا
في تحقق الوجوب على البذل له ولا يشترط صيغة خاصة للبذل من جهة وقبرها من
الامور اللازم بل يكفي مجرد باي صيغة انقضت سواء وثق بالبذل ام لا فلا خلاف
ولزوم تعليق الواجب بالحائز يندفع بان المنع منها انما هو الواجب المطلق لا المشروط
كالودع المبال قبل الاكمال ومنع من التبرؤ من الامور الحائز المستطعة للوجوب
الثابت بما واشترط في الدروس التملك او الوثوق به واخرون التملك او وجوبه

بذل وشبهه والاطلاق فيه نعم بشرط بذل غير الزاد والراحلة فلو بذله انماها
لحجب القبول وقفا فيما خالف الاصل على موضع اليقين ولا يمنع الدين و عدم
الاستثنائات الوجوب لئلا يعم لوبذل له ما يكمل الاستطاعة اشترط زيادة الجسج
عز ذلك وكذا الزوجين لا مطلقا انما لو شرط الحج به فكالمبذل في عليه القبول
ان كان غير الزاد والراحلة خلافا للبدن ولا يجب لو كان ما لا غيرها لان قبول الهبة
الكسافي هو خير اجبه وبذلك يظهر الفرق بين البذل والهبة فانه باحة يكفي فيها
الايقاع ولا فرق بين بذل الواجب بنفسه او ليحبه فيه فيعتق عليه فالحج به
بعض جوانه اجزاء عن الغرض للحق بشرط الوجوب بشرط مع ذلك كله وجود ما
يمون به عياله الواجب النفقة الى حين رجوعه والمراد بها هنا ما يعم الكسوة ونحوها
حيث يحتاجون اليها ويعتبر فيها الفضل بحسب العلم وفي وجوب ثيابه المنوع من
مباشرة بنفسه بكبر او مرض او علة قولان والروى يحجها عن طاعة الله ذلك
حيث اشترط الحج ولم يطفه من كبر ان يجزى رجلا فيحج عنه وفيه من الاخبار والقول
الاخر عدم الوجوب لغير شرطه الذي هو الاستطاعة وهو ممنوع وموضع الخلاف
ما اذا عرض المانع قبل استقرار الوجوب ولا وجه قول واحد وهل يشترط في
وجوب الاستنابة التماس من الزام يحجب مطلقا وان لم يكن مع عدم التماس فورا ظاهر
الدروس الثاني وفي الاول قوة فيجب العورية كالاصل حيث يجب ثم ان استمر العذر
اجزاء ولو زال العذر ما مكنته الحج بنفسه حج ثانيا وان كان من منته لحق الاستطاعة
ح وما وقع ثانيا انما وجب له من الا لا يجب لوقوعه قبل شرط الوجوب ولا يشترط في
الوجوب الاستطاعة زيادة على ما تقدم الرجوع الى لقائه من ضاعة او حرفة او عفا
او صيغة ونحوها على الاقوي علام بعموم النص وقيل بشرط وهو المشهور بين المتقدمين
لرواية ابي الربيع الشافعي وهي لا تدل على اعتبار المونة ذاهبا وعائدا ومونة عياله كذلك
ولا شبهة فيه وكذا لا يشترط في المراه مضاحبة المحرم وهو هنا الزوج او من يحرم مكانا
عليها موبدا بنسب من خارج او مضاهرة وان لم يكن متليا ان لم يتحل الحائز كالحج
ويكفي ظن التسليم بل عدم الخوف على البضع والعرض بتركه وان لم يحصل الظن بها خلافا
النص فاما المقصود في الدروس مع الحاجة اليه بشرط الوجوب عليها سفر معها

عليه انبائها اليه بمرضا ولا باجر وله طلبها فيكون جزءا من استطاعتها ولو ادعى الرجوع
لخوفها او عدم امانتها واكرهه عمل بشا هذا الحال مع انقضاء البينة ومع فسادها
يؤتم قولها وفي البين نظر من انما الواضحة نفعه وقرب والدروس منه وله حج
منها باطن الاله محسن من نفسه والحكم على الظاهر المستطوع بحرية الحج منسكها
او تكلفا له بغير زاد ولا راحلة توجد شرط الوجوب وهو الاستطاعة بخلاف الوكلاء
خير المستطوع والحج مشبا افضل منه ركب الامع الضعيف من العباد فالركوب افضل فقد
حج الحسن ما شيا راد اقل اجزا من عشرين حجة وقيل عشرين رواد الشيخ في التمهيد
ولم يذكر في الدرر من الحاصل لنا قين يديه وهو اعلم بسنة جدته من غير ولا تكثر
مشقة وافضل الاعمال اجزها وقيل الركوب افضل مطلقا تاسيا بالنسبة فقد حج راكبا
قلنا فقد طاف راكبا ولا يقولون بافضليته كذلك فبقي ان فعله واقع لبيان الجواز لا
الافضلية والافقوى التفضيل الجامع بين الادلة بالضعف عن العبادة من الدعاء و
القراءة ووضعها من التذوق وعدمه والحج بعضهم بالضعف كون الحامل له على الشيء توفير
المال الان دفع رذيلة الشح عن النفس من افضل الطاعات وهو حسن ولا فرق بين حجة
الاسلام وغيرها ومن مات بعد الاحرام ودخل الحرم اجزاء عن الحج سواء مات في
الحل ام الحرم ام محلا كما لو مات بين الاحرامين في احرام الحج ام العترة ولا يفي بحج حرام
على الاقوى وحيث اجزاء لا يجب الاستنابة في اكمالها وقوله يجب من اليبقات ان كان
والاستطاعة سواء لم يسر او لو ما سبق له ذلك وكان الحج قد سافر في ذمته بان اجتمع له
شرايط الوجوب معنى عليه بعد من تمكنه فيها استيفا جميع افعال الحج فلم يفتعل
ففي عند الحج من هذه فظاهر الرواية الاولى ان يراد بها الجسر لان ذلك ظاهر اربع روايات
في الكافي فظهر ما دلالة رواية احمد بن ابي نصر عن محمد بن عبد الله قال سالت ابا الحسن
الرضا ثم عن الرجل يموت في وجي الحج من اين حج عنه قال على قدر ما له ان وسعه ما له
منزله وان لم يسعه ما له من منزله فمن الكوفة فان لم يسعه من الكوفة فمن المدينة و
انما جعله ظاهر الرواية لا مكان ان يراد بما له ما عينه اجز الحج بالوصية فانه يعجز
الوفاء به مع خروج ما زاد عن اجزها من اليبقات من الثلث اجماعا وانما الخلاف فيما لو
اطلق الوصية او علم ان عليه حجة الاسلام ولم يوص بها والا فاقوى اقتضاها من اليبقات

خاصة لاحالة البراءة من الزايد ولان الواجب حج عنه والطريق لا دخل لها في جفته
ووجوبها من باب المقدرة وتوفقه على موته في قضاءها عنه يندفع بان
مقدرة الواجب اذا لم يكن مقصودا بالذات لا يجب وهو هنا كذلك ومن ثم لو
سافر الى الحج لابنته او بنيه غير ثم بدله بعد الوصول الى اليبقات الحج اجزا وكذا لو سافر
ذاهلا او مجزوا ثم قبل الاحرام او اجر نفسه في الطريق او حج منسكها بدعا الغرام او
في نفقة غير او غير ذلك من التصورات عن جعل الطريق مقدرة للواجب كغيره من الاجزاء
ورد مطلقا في وجوب الحج عنه وهو لا يفتي بزيادة على افعال المحضومة والاولى
هذه الاجزاء على ما لو عين قداما ويمكن جعل غير هذه الخبر عنها على امر اخر مع ضعف سند
واشراك محمد بن عبد الله في سند هذا الخبر الثقة والضعيف والمجهول ومن عجز
هنا ان ابن دربر ادعى ثوارا الاخبار بوجوده من غير البلد ورواه في الخبر فانه رقيق
على خبر واحد فضلا عن الثوار وهذا جعله ظاهر الرواية والموجود منها اربع فاقول
ولو صح هذا الخبر كان حله على اطلاق ما قلنا له المضاف اليه شمل جميع ما يملكه وانما
حلنا لمعارضه للدلالة الدالة على خلافه مع عدم صحة سند وثبته الحكم هنا انما
الرواية فيه نوع ترجيح مع توقفه ولكنه قطع به في الدروس على القول بطلو صا
الشركة عن الاجز من ان فمن حيث بلغت ان تمكن الاستنجار من الطريق ولو من اليبقات
ان لم يحل سواء وكذا لو لم يكن بعد فوات البلد وما يبيع منه الام من اليبقات ولو عاين
كونها من البلد فاولى النعيين من نعيين ما لا يسعه منه ومثله ما لو دللت الفلز على
ارادته ويعتبر الزايد من الثلث مع عدم اجازة الوارث ان لم يوجه من البلد ابدا فمن الاستنجار
وحديث بعد من اليبقات يجب من الزايد ولو من البلد حيث يشهد من ارض من باب
مقدرة الواجب لا الواجب الاصل ولو حج مسلما ثم ارتد ثم عاد الى الاسلام لم يعد حجة
التاب على الاقرب للاصل والاية والخبر وقيل بعيد لانه الاحياط اولان المسلم لا يكفر و
يندفع باشرطه بالوفاء عليه كما اشترط في ثوابه ايمان ذلك ومنع عدم كفره للاب
المشبه للكفر بعد الايمان وعكسه وكذا لا يبطل مجموع الحج كذا بعضه مما لا يفسد
حكما كالاحرام فبني عليه لو ارتد بعد ولو حج مخالفا ثم استنصر لم يعد لان الحج لا يترك
عندنا الا عند على ما في حق المصنف في الدروس مع انه عكس في الصلوة فجعل الاعذار

بفعلها حجة عندنا والنصوص خالية من العبد لا فرق بين من حكم بكفر من
فرق الخالفين وغيره فظاهر النص ومن الاخلال بالركن حجة قرانا بمقتضاها عندنا لا الحقا
في نوع الوجوب المعبر عندها وهل الحكم بعدم الاعادة لصحة العباد في نفسها بناء على
عدم اشتراط الايمان فيها ام اسقاطا للواجب في الذمة كاسلام الكافر فلا وفي النص
ما يدل على الثاني نعم ليشتمل الاعادة للنقض وقيل بجوابه على شرط الايمان المنفصل في
المشروط بدونه وباجبارها على الاستصحاب بطريق **القول في حجة الاستصحاب بالنذر**
وشبهه والنيابة لوند الحجة واطلق كلف المرتبة في التوجع والوصف ان عين احدهما
الاخر مطلقا والثاني ان كان مشروعا كالمشي والركوب الخ ونحوه ولا يجري المنذور عن حجة
الاسلام سواء وقع حال وجودها ام لا وسوى في حجة الاسلام ام النذر بما هما الاخلال
السبب في صحة المستبعد والقابل للشيء ومن ثمة ان في حجة النذر لجزء من النذر
وحجة الاسلام على تقدير وجوبها **والا فلا استناد الى ما رايه من حجة الاسلام**
ولو قيدت بحجة الاسلام فهي واحدة وهي حجة الاسلام مرساة بالنذر بناء على
نذر الوجوب في ظاهر القواعد في وجوب الكفارة مع تأخرها عن العام المعين او موته قبل
فعلها مع الاطلاق منها وان هذا اذا كان عليه حجة الاسلام حال النذر والا كان نذرا
بالاستطاعة فان حصلت وجوب النذر ايضا ولا يجب تحصيلها هنا على الاقوي ولو قيدت
بذلك معنية فخلفت الاستطاعة عنها بطل النذر ولو قيدت غيرها اى حجة الاسلام
فما انما قطعنا ان كان مستطاعا حال النذر وكانت حجة النذر مطلقة او مقيدة
بزمان متأخر عن السنة الاولى وقدم حجة الاسلام وان قيدت بسنة الاستطاعة كان
انقضاء مراعى في الحاقها قبل خروج العقالة فان بقيت بطل لعدم القيد على النذر
وان الت انقضاء ولو تقدم النذر على الاستطاعة كان انقضاء مراعى في الحاقها قبل خروج
العقالة فان بقيت بطل لعدم القيد على النذر وشرا وان الت انقضاء ولو تقدم
النذر على الاستطاعة ثم حصلت قبل فعله فدم حجة الاسلام ان كان النذر مطلقا او
مقيدا بما يري من ذلك السنة وبمغايرها والقديم النذر وروى في وجوب حجة
الاسلام بقاء الاستطاعة الى الثانية وحينئذ في الدروس في حجة النذر الاستطاعة
الشرعية وفي مقدم حجة النذر مع حصول الاستطاعة بعدد وان كان مطلقا وراعى

في وجوب حجة الاسلام الاستطاعة بعدها فظاهر النص والقوى كقولنا استطاعة النذر
مقتضية فينقرض عليه ما سبق ولو اهل حجة النذر في العام الاول قال المصنف فيها
على مذهبه ووجوب حجة الاسلام ايضا ويشكل بغيره حجة كالذين يكونون
وكذا حكم العهد واليمين ولو نذر الحجة ما شيا وجب جميعا امكانه سواء جعلناه ارجح من
الركوب سام لا على الاقوي وكذا لو نذر ركبا وقيل لا ينعقد غير الراجح منها ومنه ان
النذر على الاقوي عملا بالعرف لا ان يدل على غير فدينج ويجوز اول الافعال لدلالة النذر
عليه الان يدل على غيره فيشيع واخره من شيا فاعاله الواجبة وهي على الجار لان المنة
وصفت الحجة المركبة من الافعال الواجبة فلا يتم الا باخرها والمشهور وهو الذي قطع
به المصنف في القدوس ان من طواف النساء ويعوم في العبر او اضطر الى عبور وجوب
ما يظهر من العبادات وبه صرح جماعة استنادا الى رواية تفصير لضعف سندها عنه
وفي النذر وسجله الى وهو الى خروج من خلاف من وجبه ولشأنه في دلة الا
وتوجيهه بان الماشي يجب عليه القيام وحركة الترحيل فاذا نذر احداهما انقضاء فاق
بقية الاخر مشترك لا شفاء الفائدتين فيهما وامكانهما معا بغير الفائدتين فلو ركبه
اجمع او بعضه فضا ما شيا للاخلال بالصفة فلم يجز ثمران كانت السنة مقيدة فالصفة
بمعناه المتعارف ويلزمه مع ذلك كفاية سببه وان كانت مطلقة فالقضاء بغيره
ثانيا ولا كفاية وفي الدروس لو ركب بعضه فضا ملغفا فيشيع ما ركب فيشيع
بشيء منه ولو اشبهت بالماكن احاطا بالشيء في كل ما يجوز فيه ان يكون فركب وما
اخذنا هنا لوجود ولو عجز عن الشيء ركب مع تعيين السنة والاطلاق والياس من القد
ولو رضيه وفيه لظن الوفاء والالتوق بالكنه وحيث جاز الركوب في بدنه جبر اللو
القائت وجوبا على ظاهر العبادات ومذهب جماعة وجوبها على الاقوي جمعا بين الادلة
وردد في الدروس هناك مع اطلاق نذر الحجة ما شيا ونذرهما لا على معنى جعل الحجة
قيدا لان ما في الحجة بحيث لا يزيد اجمعها والاسقاط الحجة ايضا مع الجز من الشيء ويشيع
في الثاني في الحجة السلوع والعقل والخلو اى خلوه منه من حج واجب في ذلك العام
التمكن منه ولو مشيا حيث لا يشترط فيه الاستطاعة كالمستقر من حج الاسلام ثم
بذلك الحال فلا تنجز نيابة الصبي ولا المجنون مطلقا ولا مشغولا الذمة في عام النية

للتأني ولو كان في عام بعد كونه كذلك اما استوجله محتاجا اليه قبله وكذا المعين
حين يخرج منه ولو مشيا لسقوط الوجوب في ذلك الغام للغير وان كان باقيا في الزمان لكن
يراعى في جواز استنائه في وقت بحيث لا يحمل عبدا لا استطاعة عادة فلو استوجر
كذلك ثم انقضت الاستطاعة على خلاف العادة لم يفتح كالوجه في الاستطاعة في الحج
الاسلام بعد ما يقدم حج النية ويراعى في وجوب حجة الاسلام بها والى القابل و
الاسلام ان يحج ناعبادة الخالف ولا اعتبر الايمان ايضا وهو الاخرى وفي التدوير
حكى صحة نية غير المؤمن منه قوله مشعر ابراهيمية ولم يرج شيئا واسلام المنوب عنه
اصفاه لئلا يفتح الحج عن الخالف مطلقا الا ان يكون ابا النسيب وان علا للاب
فيحج وان كان احبنا واستقر في التدوير خاصا من الحج بالناسب وليتبع منه الاب و
الاجود الاول للزوجة والثمة ومنه بعض اصحاب مطلقا وفي الثاني في العباد اذا
بد وجهه خصوصا اذا لم يكن ناصبا وشتر نية النية بان يصعد كونه نيايا وان كان ذلك
اعز من تعيين من يوجب شيئا على اعتبار ايضا بقوله وتعيين المنوب عنه قصد في
كل محل غير انما ولو اقتصروا في النية على تعيين المنوب عنه فيكون من غير ان اجزا لان
ذلك لا يلزم لنية به عنه ولا يثبت التلطف بما اول هذا الفضل وانما يستحب تعيينه
لفظا عندنا في الافعال وفي المواطن كلها بقوله اللهم ما اصاب من تعب او هوان
نصب فاحرقه فلان واجرى في نياي عنه وهذا امر خارج عن النية متعلق بها
او بعد ما وبرا فتمت اى متمم النية في الحج وكذلك ذمة المنوب عنه ان كانت مشغولة او
ما لتنايب محرما بعد دخول الحرم طرف الموت للاحرام وان خرج منه من الحرم بعد
بعد دخول ومثله ما لو خرج من الاحرام ايضا كما لو مات بين الاحرامين الا انه لا يظن
في العباد لفرضه الموت في حاله كونه محرما ولو قال بعد الاحرام ودخل الحرم فلهما
لصدق البعثة بعد ما واولوية الموت بعد منه حاله ممنوعة ولو مات قبل ذلك
كان ظاهر ما لا يفتح الحج عنها وان كان النسيب جيرا وقد فضل الاجرة استعبد من الآ
وقد تقرر **باب** بالنسبة الى منسبة ما يقع من العمل المستاجر عليه فان كان الاستيجار
على فعل الحج خاصة او مطلقا وكان موته بعد الاحرام استحق بنسبه الى بقية افعال الحج
وان كان عليه وعلى الذهاب استحق اجرة الذهاب لاحرام واستعبد الباقي وان كان عليه

67
وعلى العود فنسبه الى الجميع وان كان موته قبل الاحرام ففي الاولين لا يفتح شيئا وفي
الاخير بنسبة ما قطع من السادة الى ما يقع من الاستاجر عليه واما القول بان يفتح
مع الاطلاق بنسبة ما فعل من الذهاب المجموع منه ومن افعال الحج والعود كما في
التي جماعة فهي غاية الضعف لان مفهوم الحج لا يتناول غير المجموع المركب من افعاله الثمانية
دون الذهاب اليه وان جعلناه مقدمة للواجب العود الذي لا مدخل له في الحقيقة ولا
ما يتوقف عليها بوجه ويجب على الاجير ان يما شرط عليه من نوع الحج وصفه حتى
مع الفرض في تعيين الطريق بالتعيين بمعنى انه لا يتعين به الامع الفرض المقتضى
لتخصيصه كشيء وبعد حيث يكون اخلا في الاجاز لا يستلزامها زيادة الثواب
او بعد سافة الاحرام ويمكن كونه قيدا في وجوبها فانما شرط مطلقا فلا يتغير التو
كد لك الامع الفرض كعينه الا فضل وتعيينه على المنوب عنه في انقائه كالمندوب
الواجب لغيره لندم مطلقا اولنا وى من في المنوب في الاقامة يجوز العود وعن الغير
الى افضل كالعود من الافراد الى القران ومنها الى التمتع لانه اليها ولا من
القران الى الافراد لكن يشكل ذلك في الميقات فان المقر وغيره اطلقوا تعيينه بالتعيين
من غير تفصيل بالعدول الى افضل وغيره وانما جازوا ذلك في الطريق والنوع
بالنظر لما انظر في الميقات اطلقوا تعيينه به وان كان التفصيل فيه متوجها ايضا الى انه
لا قابل به وحيث يعدل الى غير المعين مع جواز الحج جسيب الاجرة ولا معه لا يجوز
في النوع شيئا وفي الطريق يستحق بنسبة الحج الى المستاجر للجميع ونسقط اجرة ما تركه من الطلوع
ولا يوزعه للطريق السالك لا في غير ما استوجر عليه واطلق المقر جماعة الرجوع عليه
بالنفا وتبينهما وكذا القول في الميقات يقع الحج عن المنوب عنه في الجميع وان لم يستحق
في الاول اخره وليس له الاستثناء الامع الاذن اجبها صريحا فمن يجوز له الاذن بها كما
عن الوصي لا الوكيل الامع اذن الموكل له في ذلك او ايقاع العقد مقيدا بالاطلاق ولا
ايقاعه مطلقا فانه فيمنع المباشرة بنفسه والمراد بتعيينه بالاطلاق وان استاجر
لحج مطلقا بنفسه وتعين او بما يدرك عليه كان يستاجر لتفصيل الحج عن المنوب ايقاعه
مطلقا ان يستاجر للحج عنه فان هذا الاطلاق يقتضى مباشرة الاستثناء فيه و
يجوز له الاستثناء بشرط في نية العدالة وان لم يكن هو ولا ولا الحج من اثنين في عام

واحد لان الحج وان تعدد شفعاله صادة واحدة فلا يقع من اثنين هذا اذا كان الحج واحدا
 على كل واحد او اريد ان يقع من كل منهما اما لو كان سندا با و اريد ان يقع من كل منهما ليشتركا
 في اياه واجبا عليهما كذلك بان يندب الاشتراك في حج لستينيين فيه كذلك فالقفا
 الصفة في العام الواحد منهما وفاقا للمعنى في الدوس وعلى تقدير المنع لوفعهما
 لو يقع عنهما ولا عنه اما استيجان لهما من او جهة مفردة فيما يزعمه المناقاة ولو استا
 لعام واحد سبق لهما بالاجازة مع السابق وبطل اللحق وان افترقا بالاجزاء معا فليهما
 او وكل احداهما الاخر او كلاهما ثانيا وقع صيغة واحدة عنهما بطلا لاستحالة الترتيب
 مرجح ومثله ما لو استاجل مطلقا لا فضا له التحيل اما لو اختلفت مان لا يقع حج
 وان يقع العقدان لا مع فورية المتأخر واما كان استا به من محله فيبطل بجزء النيا
 في بعض الحج التي يقبل النيابة كالطواف في كعبه والسعي والرياء والاعرام والوقوف و
 الحلق والمبيت مع الحج عن مباشرتها بنفسه لغيره او عن غيره من غيره ولو عن ان يطأ
 او يسعي وفي الحلق والحض فبما يفسر على الظاهر وجوه حكم الاكثر بعدد لها الى
 غير النوع لو تعدد اكمالها لذلك ولو امكن حملها في الطواف والسعي وجوبه على الاستا
 ويحسب لهما لو نواه الا ان يستلزم الحمل لا في طوافه او مطلقا فلا يحسب للحامل ان
 لم يكن مع الاطلاق فلو صار من حقه عليه لغيره فلا يجوز صرفها الى نفسه وامر
 الدوس على الشرط الاول وكفاية الاعرام اللازمة بسبب الاجرة وجوبها في مال
 الاجير لا المستنيب لا تقابل السبب وهي كفارة للذنب الا تحريم ولو افسد حجه في
 العام القابل لوجوبه بسبب الفناء وان كان صفة ذلك العام والاقرب لاجزاء عن
 فرضه المستاجر عليه بنا على ان الا في فرضه فاقضاء عقوبة ويمالك الاجرة حج لعدم
 الاختلال بالمعنى والتأخير في المطلق وجب عدم الاجزاء في المعينة بناء على ان الثانية
 فرضه ظاهر للاختلال بالشرط وكذا في المطلق على ما اخبرنا المعنى في الدوس من ان
 تأخيرها عن السنة الاولى لا يحد يوجب عدم الاجرة بناء على ان الاطلاق يقتضي
 فيكون كالمعينة فاذا جعلنا الثانية فرض كان تأخير المطلق فلا يجزى ولا يشتر
 اجرة والموقوف في حصة لاداءه ان لا في فرضه والثانية عقوبة ولستينيين فاسد
 مجاز وهو الذي قال فيه المقرن الرواية مقطوعة ولو لم يصحها لكان القول بان الثاني

فرضه او صح كاذب لغيره من ادريس فصل العلامة في القواعد العربية فوجب المطلق
 قضاء الفاسد في السنة الثانية والحج من الثانية بعد ذلك وهو خارج عن اعتبار
 لان غاية ان تكون العقوبة هي ان تكون الثانية هي فرضه فلا وجه للثانية ولكن
 على ان الا فسادا توجب الحج نيا فهو سبب فيه كالاستحارة فاذا جعلنا الاولى في الفاسد
 لرفع من الموقوف الثانية وجب بسبب الاجزاء وهو خارج عن الاجزاء فيجب الثانية في
 هذا بنوى الثانية عن نفسه وعلى جعلها الفرض بنوا عن الموقوف على الرواية ينبغي ان
 عنه مع احتمال كونها عن المولى بسبب الاجزاء فاضل الاجرة عما انفقه في الحج
 ذهابا وعودا والامارة من المستاجر عن نفسه او من الوصي مع النص لا بدونه لو
 اعوز وهل يستحب لكل منهما اجابة الاخر الى ذلك بنظر المعنى في الدوس من ان الثاني
 ومن انه معاونة على البر والفوى ذلك بناية المزاة الضرورة وهي التي ترجح التخي في
 اخبار حتى ذهب بعضهم الى المنع لذلك وجعلها على الكراهة طريقا الحج بينها وبين تأويل
 على الجواز وكذا المحنى الضرورة لما لها بالانتهى للثالث في الدورية ويجعل عدم
 لعدم ثبوت المزاة التي هي مورد التخي لها ويشترط علم الاجير بالمناسك ولو اجماعا لا
 ليتمكن من فعلها تفصيلا ولو حج مع مرشد فله اجزاء وقدرته عليها على الوجه الذي
 حين فلو كان عاجزا عن الطواف بنفسه واستوجر على النيابة لم يرجع وكذا لو كان لا
 يستطيع القيام في صلوة الطواف فغرم لورثي المستاجر ذلك حيث يحج منه الرضا
 جاز ومما لا ريب فيه ان الاجزاء عن ميت او من يحج عليه حج فلا يستاجر القاصو
 اما لو استاجر الحج عنه نية لم يجز لغير العدالة لجهة حج الفاسد وانما المانع عدم
 خبره ولو حج الفاسد عن غير اجزاء عن الموقوف في نفس الامر وان وجب عليه استا
 غيره لو كان واجبا وكذا القول في غير من العبادات كالصلوة والصوم والزيارة
 الموقوفة على النية والوصية بالحج مطلقا من غير تعيين ما لا يصرف الى اجرة المشرك وهو
 ما يبدل غالبا للفعل الخصوص من استجيع شرائط النية في اقل مراتبها ويجعل احدا
 الاوسط هذا الذي يوجد من احدا قل منها والا فمصر عليه ولا يجب تكليفه بغيره
 ويعبر ذلك من البلد او الميعاد على الخلاف في يكي مع الاطلاق لانه الامع ارادة
 فيكون حجة على طلبة اللفظ فان ادعى الثالث اقصى عليه ان يخرج الوارث ولو كان

اوجبه واجبا من الاصل ولو عين القدر والناسيحين ان لم يزد القدر من الثلث في
 المندوب عن ثمة المثل في الواجب والا اعتبر الزيادة من الثلث مع عدم الجان الو
 ولا يجز على التاييل القول وان منعت طلبا للزيادة لم يجز لاجلها ثم يستاجر بغيره بالقدر
 ان يعلم ارادة تخصيصه به ولا فاجز المثل ان لم يزد منه او يعلم ارادته خاصا
 باستناعه بالقدر او مطلقا ولو عين التاييل خاصة اعطى اجره مثل من حج حرا يصح
 اجره مثله فان منع منه او مطلقا استوجبه ان لم يعلم ارادة التخصيص او لا
 ولو عين كل سنة مدة مفصلة كالف وجملا كالف لستان وقصر كل من الثانية فان
 شج الثانية والثالثة فصاعدا ما يتم اجره المثل ولو جرحه لباقي مع ما بعد ذلك
 ولو كانت السنين معينة ففضل منها فله لا تقى بالحج اضلا فقي عودها الى الورثة
 او صرفها في وجوه البر وجها ان اجودها الاول ان كان القصورا ببناء والثاني ان كان طار
 والوجه ان شافها لو قصر المعين بحجة واحدة او قصر ما له اجمع عن الحج الواجب ولو
 امكن استئماؤه او جرحه في وقت اخر وجب مطلقا على امرين ولو زاد المعين السنة
 عن جرحه ولا يكره مقيما بواحد حج عنه من مائة مائة ان وسع في عام واحد من
 اثنين فصاعدا ولا يضر اجتماعهما معا في الفعل في وقت واحد لعدم وجوب الترتيب
 كالصوم بخلاف الطهارة ولو فضل عن واحد جرحا ضيفا الى ما بعد اركان والا فميتا
 والودعي لان الانسان لما استناع الوارث من اخرج الحج الواجب عليه عنه لستان اجر
 من حج او حج عنه هو بنفسه وغيره الوديعه من الحقوق الما ليد حتى القصب كجها
 حكومته من الحقوق التي يخرج من اصل المالك الزكوة والخمر والكفان والتذكرة المحر
 هنا معناه الامر فان ذلك واجب عليه حتى لو دفعه الى الوارث اختيارا ضمن ولو لم
 ان البعض يودي به بحيث يحصل الغرض منه وجب الدفع اليهم والا استاذن من يودي
 الامكان ولا سقط والمراد بالعلم هنا ما يشمل الظن الغالب يستند الى الظاهر وفي
 اعتبار الحج من البلد والميقا فخر ولو كان عليه حجتان احديهما تذر فذلك يجب
 اخر اجتمعا فما زاد الحج انهما من الاصل لا شرا كهما في كونها حقا واجبا ماليا ومقا
 الاصح اخراج المندوب من الثلث استنادا الى رواية محمولة على نذر غير لازم كالواحد في
 المرض ولو قصر المالك عنها ما كانا فيهما فان قصرت لسته عن اخرج الحج باقلا ما يمكن و

وسع الحج خاصة او العنصر صرفه فان قصر عنها وسع احدهما في ركنها والرجوع
 الى الوارث او البر على ما تقدم او تقديم حجة الاسلام او القرعة او وجه ولو وسع
 الحج خاصة او العنصر فذلك ولو لم يشج احدهما فالقولان والتفصيل انهما لو
 اقربا بالحج بن او طر الوارث او الوصي كونهما عليه ولو تعدد وامر عند الوديعه او
 الحق وعلو ابا الحق وبعضهم ببعض فخرجت لجرته بالحجة وما في حكمها عليهم بنسبتهم
 بايديهم من المال ولو اخبرها بعضهم باذن الباقيين فالقسط الاجزاء لا شرا كهم في
 مال الميت الذي يقدم اخرج ذلك منه على الارث ولو لم يعلم بعضهم بالحق فغيره
 العالم بالتفصيل ولو علموا به ولم يعلم بعضهم ببعض فخرجوا جميعا او جرحا فلا ضا
 مع الاجتهاد على الاقوى ولا معه ضمنوا ما زاد على الواحد ولو علموا في لستان سقط
 من وديعه كل منهم ما يخصه من الاجرة وتعلوا اما حيا واحدا بالقرعة ان كان لجر
 ولو جرحا خالفين بعضهم ببعض حج السابوق خاصة وضمن للآخر فان حرموا دفعة في
 الجميع عن المنوب وسقط من وديعه كل واحد ما يخصه من الاجرة الموزعة وغروا
 وهل يوفى بقرصهم على اذن الحاكم الاقوى في ذلك مع القديرة على اثنائها الحصة لانه
 ولاية اخرج ذلك فهو على الوارث لانه ولو لم يمكن فالعدم اقوى جدا من تعطيل
 الحق الذي يعلم من مبدى المال ثبوته واطلاق النقص في ذلك فيقتل الى اذن الحاكم مطلقا
 بناء على ما سبق وهو بعيد لاطلاق النقص افضانه الى ما لفته حيث ينقد **الفصل**
الثاني في انواع الحج وهي ثلاثة تمنع فاضله الثلثة سبعة هذا النوع بملامح
 بين عمره وحجته من التحلل الموجب بجوار الانقاع والثلثة بها كان قد حرمه
 مع ارتباط عمره بحجته حتى انما كانت الواحدة شرعا فاذا حصل بينهما ذلك فكانت
 حصر في الحج وهو فرض من اي بعد عن مكة شيئا سبعة واربعين ميلا من كل جانب على
 الاصح للاخبار الصحيحة الدالة عليه والقول المقابل للاصح اعتبار بعد ثلثة عشر ميلا
 حمل للثمانية والاربعين على كونها موزعة على الحيات الاربع فيحصر كل واحد اثنى عشر
 وميلا القدر بمنتهى عان مكة الى منزله ويحتمل الى بلد مع عدم سعتها حيا والافضل
 وبما ن هذا النوع عن قسمة انه يقدم عمره على حجته ناويا بها التمتع بخلاف غيره
 فانها مضردة بنسبه وقران وافراد ويشتركان في تأخير العنصر عن الحج وحمله على

فخرج من حاله او العاقل
 الذي على الاصح من ذلك
 من روى الزاوية وطية

وينفرد القرآن بالخبر في عقد احرامه بين الهدي والنسبة والافراد بها وقيل القرآن
 ان يقرن بين الحج والعمرق بنية واحدة فلا يحل الايتمارافعا لصاحبه مع سوق الهدي المشهور
 الاول وهو ان كل واحد منهما فرض من نفسه من ذلك المقدار من المناسك فخير بين العيين
 والقران افضل ولو اطلق الناذر وشبهه به الحج فخير في التلبية مكيا كان ام اقصيا وكذا
 بخير من حج بداء والتمتع افضل مطلقا وان حج العا والفا وليس بينهما عتق على الاكثر والعمر
 الاخر جواز التمتع للمكي وبه روايات حملها على الضرورة بطريق الجمع اما الثاني فلا يخرج من
 التمتع اتفاقا فالأصرومة استثناء من عدم جواز العدة مطلقا وتحقق ضرر من الحج
 نحو نقص المنفعة على طواف الحرم بحيث يفوت اختياره في حرفة قبل اتمامها والتخلف عن
 الرضا الى حرفة حيث يحتاج اليها وخوفه من دخول مكة قبل الوقوف لا بعد ونحوه ونحوه
 المكي بخلاف الخيل المتأخر عن التفرغ عدم امكان تأخير العمرق الى ان يظهر وخوفه على عده
 وفوت التلبية كذلك ولا يقع وفي نسخة لا يصح الا حرام الحج بجميع انواعه او عن التمتع
 الا في شهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة على وجه يدل بانه المناسك في وقتها
 ومن ثم ذهب بعضهم الى ان اشهر الحج الشهران وتبع من ذى الحجة لغوا في اختياره
 اختيارا بعدهما وقيل عشر لا مكان اذ ذاك الحج في العاشرة اذ ذاك المشعر وحده حيث لا
 يكون فوات عرفه اختياريا ومن جعلها الثلثة نظر الى كونها ظرفا زمانيا لوقوع فعلها
 في الجملة وفي جعل الحج اشهر ابيضا للجمع في الية ارشاد الى ترجحه وبذلك يظهر ان الزمان
 لفظي وبقية العمرق المقصود وقتها مجبوع الامر السنه وليس شرط في التمتع جمع الحج والعمرق
 لعام واحد فلو اخرج عن سنهما صارت ضرورة فينبغيها بطواف النساء اما فتماء فلا يشترط
 اياعها في سنة من الشهور خلافا للشيخ حيث اعتبرها في القران كالتمتع والاحرام بالحج له
 اي التمتع من مكة من اي موضع شاء منها وافضلها السجدة الحرام ثم الافضل منها لقا
 او تحت الميزاب خيرا بينهما وظاهرنا ويما في الفضل وفي الدرر من الاقرب اليه فله
 في المقام افضل من الحج تحت الميزاب كذا هاروي ولو احرما التمتع بحج بغيرها الى
 غير مكة لم يخرج الا مع التعداد التي هو بعد الوصول اليها ابتداء وتعد العود اليها
 مع تركها لشيئا او جهلا لا غدا ولا فرق بين عود على احد المواقف وعوده ولو
 بغير التمتع وصاق الوقت عن تمام العمرق قبل الاكمال وادراك الحج تحيض ونفا لرو

عندنا نيج عن الاكمال بخوما حرمه بالنسبة من العمرق المتمتع بها الحج الافراد والحق
 بابنا على ذلك الا حراما واتي بالعمرق المفردة من هذا كالحج واجزاؤه عن نفسه كالحج
 لو انقل ابتداء للعدة وكذا يعدل من الافراد وقسمه الى التمتع للضرورة اما اختيار
 فستأني الكلام فيه ونية العدة عند اداؤه فعدا لا تنقل الى التمتع المحض من
 ويشترط في حج الافراد النية والمراد بها نية الاحرام بالنسك المحض ومن على هذا يمكن
 الغنى عنها بذكر الاحرام كما ينبغي عن الية النيات بافعالها ووجه تخصيصه انما الرز
 الاعظم بالتمتران ومضاحبه لاكثر الافعال وكثرة الحكماء في خوفه في الحقيقة عبارة
 عن النية لان توطين النفس على تلك المحرمات المذكورة لا يخرج عنها اذ لا غير مستتبا
 ويمكن ان يريد به نية الحج جملة ونية الخروج من المنزلة كما ذكر بعض الصحابة في وجوبها
 نظرا قربه لعدم والذي يخاف المعرق في الدرر من اول واحرامه من الميقات وهو
 السنن الاثني وما في حكمها او من ذرية اهله ان كانت اقرب من الميقات الى مكة فالحج
 الحرام لان الحج بعد الاقلال من الميقات لا يتعلق العرض فيه بغيره فان غلبت العدة
 فان قصدها بعد الاجرام مكة فينبغي عنها والفرب فيها الى مكة ولكن لا يذبح
 هنا في الدرر من طلق الفرب وكذا اطلق جماعة والمصريح به في الاخبار والكثير هو القرب
 الى مكة مطلقا فالعمل به متعين وان كان هذا ذكر هنا متوجها وعلى ما اعتبه القر من راجا
 القرب الى عرفات فله مكة يجرمون من منزهة لانه ويرتفع من الميقات اليها
 اضبار مكة فالحكم كذلك الا ان لا قربية لا يتم لا فضايلها المعايير بينهما ولو كان
 المنزلة مساويا للميقات لحرر منه ولو كان مجاورا لمكة قبل مضي سنين خرج الى احد المواقف
 وبعدها ليا وى فلها ويشترط في القران ذلك المذكور في حج الافراد ويريد بعضه لا
 لسياق الهدى يستعان بشئ من الجبال لئلا يضل ويضل به ان كان منه وتقليد
 ان كان الهدى غيرها اي غير الهدى بان يعلق في رقبته عدلا قد صلى السابق فيه ولو ناطقه
 ولو قلنا لا بل بدله اشعارها جاز **مسألة ثلث** يجوز لمن حج نداء مفردا العدة الى عمرق
 التمتع اختيارا وهذه هي المتعة التي ذكرها الثاني كرا لا يلبي بعد طوافه وسعيه لانهما
 محللان من العمرق في الجملة والنسبة طاقدة للاحرار مفيئان ولا نعمة التمتع بالنسبة
 فيها بعد دخول مكة فلو لم يبعدها بطلت نفعه التي نفل اليها ويحق على حجة السابق روا

أما في نحر العرق ولا في العود كان مشروطا بعدم التلبس ولا في ذلك القول
والسعي يجوز تقديمهما المفرد على الوقوف الحكم بذلك هو المشهور وإن كان مستند
لأصح من سبب وقيل والقبيل ابن إدريس اعتبارا بالنية الحزلة للرواية وعلم بالحكم
الثابت من جواز الفعل بالنية والتلبس ذكرنا أثره في المنع ولا يجوز العود للقارن سببا
بالنية خشيته على جزم كونه قارنا وامر بالمعنى الهدى بالعود قبل الاجتناب
العود بالافراد المستند بجواز العود عن الحج الواجب سواء كان سعيًا أم غير
وبين غير كالتأذير مطلقا وذي المنزلة المتساويين لعدم الاختلاف في الجواز
كما امر به النبي من رفق من العجايز من غير تقييد يكون العود بحسنه مندوبا وغير
مندوب وهو قوي لكن فيه سؤال لفرق بين جواز العود عن العجايز اختيارا وعدم جواز
ابتداءه بل ربما كان ابتداءه أولى لأنه من تمام الحج والعمره منه ومن ثم خفف بعض
بما إذا لم يمتنع عليه الافراد وقسميه كالندوب والواجب لغيرهما من طائفة على
الجواز مطلقا وما دل على اختصاص كل قوم بنوع وهو أولى من جواز العود من
الافراد الى التمتع ابتداء **الثاني** يجوز للقارن والمفرد اذا دخل مكة الطواف و
السعي للنحر على جواز مطلقا اما الواجب والتدبير كمن كان ذلك على وجه التحديد
للاطلاق والتردد يمنع بعضهم من تقديم الواجب والا قول غمان في الرد وسئل
فالحكم بخص طواف الحج دون طواف النساء فلا يجوز تقديمه الا لضرورة كونه لغير
التأخر وكذا يجوز لهما تقديم صلوة طواف يجوز تقديمه كونه عليه قوله لكن يجزى
ان التلبية عقيب صلوة الطواف يعقدان الاحرام لصلوة طوافها احلا على الا
للتقصص التالة عليه وقيل لا يجلان التلبية وفي الرد وسئل في المشهور
ينبغي التوبة عما عفيها ولا ينفرد الى اعاده نية الاحرام بناء على ما ذكره المعمران
التلبية كنكبة الاحرام لا تعتبر بحدوثها لعدم التلبس على ذلك بل اطلاق هذا دليل
على ضعف ذلك ولو اطلاق التلبية ما رجحنا عن واجب تمنا ولا يجزى من فرضها
لأنه مذكور اختياريا واحترارها عن التمتع فلا يجوز له تقديمها على الوقوف
اختيارا ويجوز مع الاضطرار كوف الخيض المتأخر وجب فحج عليه التلبية لاطلاق التمتع
وفي جواز طوافه ندبا وجهان فان فعل جاز التلبية كغير **الثاني** لو بعد المكي عن التلبية

ثم حج على ميقات حر منه وجوبا لانه ضار بميقاته بسبب مرور كثير من قبل
المواقف اذا من غير ميقاته وان كان ميقاته دونه اهله ولو كان له منزلا بمكة
وما في حكمها وبالا فاق الوجبة للمتمتع وعلت اقامته في الافاق جمع وان طلبت
بمكة وما في حكمها قرنا وا فرد ولو لنا وبنا في الافاق ما يخفى في الانواع الثلاثة هذا
اذا لم يحصل من اقامته بمكة ما يوجب نفي الحكم كما لو اقام بمنزلة الافاق في ثلث سنين
وبمكة سنين متواليين وحصلت الاستطاعة فيها فانه حج يلزم حكم مكة وان كان
اقامته في الافاق في اكثر من سبب في الافاق فانه بين ما وقع منها حال التكليف
غير ولا بين ما اتم الصلوة فيها وغير ولا بين الاختيارية والاضطرارية ولا بين
المنزلة المملوكة غنيا ومنفعة والمنصوب لا بين ان يكون بين المنزلة مسافة قصر
وعده لاطلاق النص في ذلك كلة ومسافة السفر الى كل منهما لا يجزى عليهما وفي
حكم بالحق واحد المنزلة اعتبارا بالاستطاعة منه ولو اشبه الاطراف جمع والمجا
بمكة بنية الاقامة على الدوام او لا معها من اهلا الافاق سنين ينقل فرضه في الثالثة
الى الافراد والفران وقيل اي قبل الثالثة يتمتع هذا اذا تجددت الاستطاعة في
زمن الاقامة والا لم ينقل ما وجب من الفرض والاستطاعة تابعة للفرض فهما ان
الاقامة بنية الدوام والا اضرب من بلد ولو انعكس الفرض ان اقام المكي في الافاق
اعتبر بنية الدوام وعده في الفرض والاستطاعة ان لم يشق الاستطاعة بمكة كما
كما اعتبر ذلك في الافاق ينقل من بلد الى اخر يشاق في الفرض ولا فرق ايضا بين
الاقامة زمن التكليف وغير ولا بين الاختيارية والاضطرارية للاطلاق ولا يجزى
على غير التمتع وان كان قارنا لا يهدى الفران غير واجب فيها وان غنيت بعد الا
او التلبس بالدخول وهو اهدى التمتع فذلك كغيره من مناسك الحج وهي اجزاء من
الطواف والسعي وغيرها لاحتراح لما فات من الاحرام له من الميقات على المشهور
احصا بنا للشيخ رحمه الله قول بان حبران وجعله نعم من الشعاير وامر بالاكرامه بدلا
على الاول وتظهر الفائدة فيما لو احرم به من الميقات وعمره بعد ان احرم من مكة فبنيته
الهدى على الحبران لحصول الفرض ويقتضي على التمسك اما لو احرم من مكة وخرج الى غير
من غير ان يمر بالميقات وجب الهدى على القولين وهو موضع وفاق **الرابع** لا يجوز

الجمع بين التمسك بالحق والعزم بنية واحد سواء في ذلك القرآن وغيره على المشهور
كل منهما انتهى المفسد للعبادة كما لو نوى صلواتين خلافا لاختلاف حيث قال في هذا
خاصة ولحسن حيث جوز ذلك وجعله تفسير القرآن مع سباق الهدى ولا ادخالا
احدهما على الاخر بان يوى الثاني قبل كماله من الاول وهو الفراغ منه لا مطلقا
في كل الثاني ان كان محررا مطلقا ولو وقعها قبل المبيت بمعنى لما الى التشرية وكان الثاني
حججا على العزم قبل التمسك بها ولو كان بعد وقبل التفسير بعد ذلك فالمراد به
اي يجرى عن عزمه ان يجرى على جهة مفردة بمعنى بطلان عزم التمتع ومبطل
بالاحرام قبل اكتمال حاجته مفردة فيكاملها ثم يجرى بعدها عزم مفردة ونسبة الى الزمان
يشترط فيه في حكمه من حيث انتهى عن الاحرام الثاني وبوقوع خلافه نواه ان يدخل
في التمتع وعدم صلاحية الزمان اذا دخل غير فبطلان الاحرام فيسبب ان الرواية
ليست صريحة في ذلك لانه لا يستلزم اذا طاف في سبيل ثم لم يقصر فليس له ان
يقصر وليس له منعه قال المقر في الدرر وسنكون محققا على تمتع صلا عن افراد ثم لم يجر
الشيء لانه روى التمتع بذلك في رواية اخرى والشيخ رحمه الله جعلها على التمتع جمعا
بينها وبين حسنهما للمفسر ان من دخل في الحج قبل التفسير ناسيا لشيء من وجوبه
حكمنا بوجه الثاني واعتداه مفردا لا يجزى عن فرضه لانه عدل الخياراتي ولورايته
بالمأثور على وجهه والباقي فامد ولو كان ناسيا صحيح احرامه الثاني وجهه ولا يلزمه
قضا التفسير لانه ليس جزءا بل محلا وليست بجزء ثبوت الرواية المحمولة على الاحتياط
جمعا ولو كان الاحرام قبل اكتمال التمتع وبطلان وجوب كمال العزم واطمأنه لا يحتاج الى
استثناء من تعذر عليه اتمامه منسكه فانه يجوز له الانشغال الى اخر قبل اكتماله لانه
لا يستلزم ادخاله لابل انشغالا وان كان المقر قد استثناء في التدوير **الفصل الثالث**
في المواقيت واحدها ميقان وهو لغة الوقت المضروب للتعامل والموضع المعين له والمراد
هنا الثاني لا يصح الاحرام قبل الميقان الا بالتدوير وشبهه من العهد واليه من اذ اجمع
الاحرام في شهر الحج هذا شرط لما في شرط وقوعها وهو الحج مطلقا وعزم التمتع
ولو كان عزم مفردة لا يشترط وقوع اجزائها في شهر يجوزها في مطلق السنة فيصح تعذر
عن الميقان بالتدوير مطلقا والقول بجواز تعذيبه بالتدوير وشبهه اجمع القولين واشهرهما

وبما خابر بعضها صحيح فلا يجمع انكار بعض الاحتياط استضعافا لمنسكه ولو خاف
مرها لا اعتبار في وجوبه فيسبب جازله الاحرام قبل الميقان ايضا ليدرك فضيلة الاحتياط
في وجه الذي يلي فيه الحج في الفضل ويحصل به الا هلال فيروان وفعل الافعال في حين
وليس الاحرام في خروجه من جنته ثانيا لا تحفيضا اطاد به فيه في موضعين في اجمع القولين
لان مقتضى المفسر للاجزاء نعم يستحب خروجه من خلاف من وجبها ولا يجوز المكثف
بجاء والميقان بغير احرام مطلقا استثنى من المنكر ومن دخلها لقناله ومن ليس بها
مكة عند مدونه على الميقان متى غابا وغيرها ولا بغير احرام فيجب الرجوع اليه مع
الامكان ولو تعذر بطلان منسكه ان تعذر اي تجاوزا بغير احرام لما بوجوبه وبجس طيه قضا
وان لم يكن مستطيفا بل كان سببه ارادة الدخول فان ذلك موجب له كالمندبر ونعم
لورجوع قبل دخول الحرم فلا قضاء عليه وان اتم بتأخير الاحرام والا يكن متعذرا بل
او جهلا ولم يكن قاصدا مكة ثم بداله فصدفها احرام من حيث امكن ودخل مكة معتذرا
ثم زال عذره بذكره وعلمه ونحوها خرج الى الحل وهو ما خرج عن منسكه المحرم ان
يمكنه الوصول الى الحل المواقيت فان تعذر الخروج الى الحل فمن موضع به مكة
ولو امكن الرجوع الى الميقان وجب له الواجب الاضالة وانما قام غير مقامه
ومع امكان الرجوع اليه لا ضرورة ولو كمل غير المكثف البلوغ والعقل والعنوج بعد
تجاوز الميقان فمن لا يريد النساء والمواقيت التي فيها رسول الله صلى الله عليه واله
لاهل الافاق ثم قال من هن ومن هن عليهن من غير اهل من سنة ذوالالحليفة بضم
الحاء وفيه الاثم والياء بعد الفاء بغير فضل تصغير الحليفة بفتح الحاء واللام والهاء
الحلفاء وهو الثبات المعروف له الجوهري وتصغير الحليفة وهي اليمين للحلفاء
قوم من العربية وهو على سنة امثال من المدينة والمراد الموضع الذي فيه الماء و
مسجد النجدة والاحرام منه افضل واحوط للتأخر وقيل بل يتعين منه تفسير في
الحليفة به في بعض الاخبار وهو جامع بينها للمدينة والحجفة وهي في اصل مدينة
احجفها السيل على ثلث حل من مكة للشام وهي لان لاهل مصر ويلزم ويقال للملح
وهو جبل من جبال الشام لليمن وقرن المنازل بفتح القاف فسكون الزاء وفي النجدة
بفتحها وان اوليا منها وخطاؤه فيها فان اوليا بمعنى منسوب الى قرن بالفتح

من مراد وقرن جبل صغير ميقات الطائفة والعقيق وهو واد طويل يري على يدين العرب
وافضل المسالخ وهو اوله من جهة العراق روى ان اوله دونه لبنة امثال ليس في
ضبط المسالخ شي يحدو قيل انه بالبين والحاء المجلتين واحدا المسالخ وهو المواضع
العالية والحاء المجه لزوج النيات ثم يليه في الفضل عن وهي في وسط الوادي ثم
ذات عرق هي اخر الى جهة المغرب بعدها من مكة مرحلتان قاصدان كعبه بالم وقون
عنها وميقات الحج التمتع مكة كما روي في الافراد منزله لانه اقرب الى عرفات من الميقات
مطلقا لما عرف من اننا قرب المواقف الى مكة مرحلتان هي ثمانية واربعون ميلا وهي سبعمائة
مسافة خاضري مكة كما سبق من مكان منزله اقرب الى عرفات فيقائه منزله وليشكل
بامكان زيادته منزله بالنسبة الى عرفات والمساواة فيعين الميقات فيهما وان لم يتفق ذلك
بمكة وكل من حج على ميقات الشامي يردى الحليفة فهو له وان لم يكن من هله ولو بعد ذلك
المواقف في الطريق الواحد كدري الحليفة والحجفة والعقيق بطريق المدعى من مكة الى
مع الاخير ومن ثانيا مع الاضطرار كمرض شوق معه التجرد وكشف الزاير وضيق
حر او بر بحيث لا يتحمل ذلك عادة ولو عدل عنه جاز ان لا يخرج من اخيارا ولو اخر الى اخر
عما اتم واجزا على الاقوى ولو حج على غير ميقات كقصة الحاذية للميقات وهي مسامية
بالاضافة الى قاصد مكة عرفا ان انقضت ولو لم يدا ميقانا اخر من مكة لم يترك فيها الموا
وهو قد بعد اقرب المواقف من مكة وهو مرحلتان كما سبق جلا او قلنا في تراو جروا العيا
اخرها اعتبارا لان المشترك بينها يصدق باليسير وكانه اراد تمام المشترك ثم ان ثبت
او استمر الاشياء لجزا ولو تبين تعدد قبل تجاوزه عادة وبعد او تبين تأخر وجها
من الخالفة ويجوز بطلان المصنف الاجزاء **الفصل الرابع في افعال الحج** المطلقة
وهي الاحرام والطواف والتيمم والتقصير هذه الاربعة يشترك فيها عمرن الافراد و
التمتع ويريد في عمرن الافراد بعد التقصير طواف النساء وركعتيه والثلاثة منها ركعا
دون الباقي وله يكرر التلبية من الافعال كما ذكرها في الذكر والذكر لها بواجبات الاحرام
كل من ثوبه ويجوز فيها اي في العنق المفردة الحلق فخر بينه وبين التقصير في عمرن
التيمم بل يعين التقصير لتوفر الشعر في حرام حج المرتبط بها **القول في افعال الحج**
توفر شعر الزاير من ابداء الحج تمتعا وغيره من اول ذي القعدة والدم منه توفير عند

ذو الحجة وقيل يجب التوفير بالاخلال به دم شاة ولما زاد العنق توفير شعر او اشك
التقليم عند ابداء الاحرام بقصر الاظفار واخذ الشارب والاطلاء لما تحققت فيه
بدنه وان قرب العهد به ولو سبق الاطلاء على يوم الاحرام اجزا في اصل السنة وان كانت
الافادة افضل ما لم يمتص منه عشر يوما فيعاد والفعل قبل بوجبه ومكانه التيقا
ان لم يكن فيه ولو كان منجدا فخره عرفا ووقته يوما لاحرام بحيث لا يتخلل بينهما احد
او اكل او طيبا وليس لاجل المحرم ولو خاف عوزا لالم فيه قديمه في قرب وقت كانه اليه
فليس ثوبه بعد وفي التيمم لاقاد الماء بدله قول المسخ لا بأس به وان جهل ما خذ
وصلوه سنة الاحرام وهي ست ركعات ثم اربع ثم ركعتان قبل الفريضة ان جمعها
الاحرام عقيب فريضة الظهر او فريضة ان لم يتفق الظهر ولو مضى ان لم يتفق وقت
فريضة مودة ويكفي النافلة الذكوة عند عدم وقت الفريضة وليكن ذلك كل بعد
الفعل وليس التيمم ليجز عقيب الصلوة بغير فضل ويجب فيه النية المشتملة على خاص
من كونه احراما حج او عمره تمتع او غير اسلامي او منذرا وغيرهما كل ذلك الحج
التي هي غاية الفعل المتفيدة ويقارن بها قول ليت اللهم ليت وان التيمم والنية
والمالك لت وقول وجب المحرم وغير التلبية ايضا وجعلوها متقدمة على الفريضة
الاحرام بحيث يجمع التيمم المقارنة بينهما ككثير من الاحرام لنية الصلوة وانما وجب
النية للتلبية دون التيمم لان افعال الصلوة متصلة حسا وشرعا فيكفي نية واحد
للجملة كغير الفريضة من الاجزاء بخلاف التلبية فانها من جملة افعال الحج وهي منفصلة
شرعا وحسنا فلا بد لكل واحد من تيمم وعلى هذا فكان افراد التلبية عن الاحرام وجعلها
من جملة الافعال في كذا صرح في غير بعض الاحكام جعل نية التلبية بعد نية الاحرام
وان حصل بها فصل وكثير منهم لم يعتبروا المقارنة بينهما مطلقا والنصوص التي
عن اعتبار المقارنة بل بعضها صرح في عملها وليت نصب على المصدر واصله بالالت
اقامة واخلالها من لبت بالمكان اذا اقام بها ومن لبت التي وهو خالصه وشي كيدا
اقامة بعد اقامته واخلالها بعد اخلالها من لبت بالمكان وقدر صار موضوعا للمطالبة و
هي من افعال التيمم التي امر الله تعالى بها ابراهيم قبان يؤذ في الناس بالحج ففعل ويجوز تكرار
على استيناف ففعلها برفع الحافض وهو لا التلبية وفي الاول تيمم فكان ان لم يبر

الحج

توفي الاحرام الكائنين من جنسنا صلى في الحرم فلا يجوز ان من جلد وصوفه شعروا
لا ياكل لحمه ولا من جلد المأكول لحم عدم التذكية ولا في الحرم للرجال ولا في النساء مطلقا
ولا في الخارج غير المعفو منها في الصلوة وتعتبر كغيرهما غير محظيين ولا ما اشبه الخيوط
من اللبث والذريع المنسوج كذلك والمعقود وكيف المعقود من هذا الشرط بمفهوم جواز
للنشاء يائزنا حدها ويرتدي بالانجران يغط به متكبته او يتوشج به بان يغطي اسرها
ويجوز الزيادة عليها لا نقصانها ولا قوى زليتها واجبا لشرط في محضه فلا واصل به
اختيارا اثم وجع الاحرام والفتات يعقد احراما بالنسبة بعدنية الاحرام وبلا شعار
او التعليل للمقدمات وباتهما بقا استحقاقا اخر ومعنى صمد بهما على تقدير المقارنة والفتح
فقد ونما لا يقع اضلا وعلى المشهور يقع ولكن لا يحرر بمسما لا احرام بدون احدهما
الاحرام في الحرم والحيط للنشاء في فتح القولين على كراهة دون الرجال والنساء في غير
القباء او التقيص قلوبا يجعل ذيله او باطن ظاهر من ان يخرج يديه من كفيه والاول او
وقا قال لدوس والجحج اكل وانما يجوز لبس القباء كذلك لو فقد الرداء لكونه بلا مشية
لو اخل بالثلب اذ خلع في كفه فكلبس الحيط وكذا يخرجى للرداء لو فقد لا اثار من غير
اعتبار قلبه ولا فديته الموضعين وليست للرجل بل مطلق الذكر رفع الصوت للنية
حيث غير ما كان اجلا بطريق الدنية او مطلقا بغيرها واذا علمت حاله البدار اكب
بطريق الدنية واذا اشرت على الابطع متمتعوا بشرائطه والحشيت ويجوز الجهر حيث لا
يمنع الاجتناب وهذه الثلثة غير ما يعقد به الاحرام ان احتبنا المقارنة والاحتجاب
العقد بها وهو ظاهر الاخبار ولقد عند مختلف الاحوال بركوبه نزول وعلوه
وملا فاه احد فقط وخصوصا بالاحرام وادبار الصلوات ويضاف اليها التلبيت
المستحبة وهي لبثك في الخارج لبثك الحج ويقطعها المتمتع اذا شاهد بيوته و
حدوها عقبه الدينين ان خطا من اجلها وعقبه ذي طوى من اسفلها والحاج الى
زوال عرفة والمغتر ومردة اذا دخل الحرم كانا احراما من احدا لما قيل وان كان
خرج لها من مكة الى خارج الحرم فاذا شاهد بيوته كانا لا يكون حج بينا اول الحرم
الاحرام ومنافاة والاستراط قبل نية الاحرام متصلا بها بان يحمل حيث حبسه ولفظه
المروي القسم اني اريد التمتع بالعمرة الى الحج طي كذا لبك وسنة نيتك على الله طيع الله

فان عرض ليحسبني حيث غلبت حبيسة لمذلك الذي قد تسلي اللهم ان لا تكن خجف
احرامك شعري ولشعر عظمي ودمي وعظامي وعصبي من النشاء والشيابة
الطيب التي بذلك وجعلت والذرا لاخرة ويكر الاحرام في الشيا بسود بل مطلق
الملوحة بغير البياض كاحمر والمعضف وشبهها وقيدها في الذر وس المشبعة فلا
يكن بغيره والفضل في البيض من العطن والنوم عليها اي نوم الحرم على الفرض المصنوع
بالنواد والمعضف وشبهه من الالوان والوضوء اذا كان الوجه ابتداء ما لو غر
في نشاء الاحرام كن غطها بالانجاسة والمعلبة بالبناء المحبول وهي الشبهة على لون
يخالف لونها خال عليها كالنوب المحرك من لونين او بعد بالطرد والصبغ ودخول الحمام
خاله الاحرام وتلبية النادى بان يقول له لبثك لانه في مقام التلبية لله فلا تترك
غيرها بل يحسبه بغيرها من الالفاظ كقوله يا سعدا ويا سعديك **واما الزكوة**
الحرمه قتلش من صيد البر ضابطه الحيوان المحلل للمنع بالاضالة ومن الحرم
الثعلب والارنب والضب واليربوع والفند والفيل والزبور والعضاية فلا
يجرم قتل الانعام وان توحشت ولا صيد الضبع والتمر والعقور وشبهها من
البر ولا الفان والحية وغورها ولا ينقض الحرم بمباشرة فليها بل تحرم الاطالة
ولو دالة عليها واثان اليها باحدا لا غصاء وهي اخض من الدلالة ولا في في
تحررها على الحرميين كون المدلول محرما وملا ولا بين الضحية والواضحة نعم لو كان
المدلول عالما به بحيث لم يفد زيادة انبغات عليها فلا حكم لها واما اطلاق المعر
صيد البر مع كونه مخصوصا بما ذكر تبعه لا لانه واعتمادا على ما اشهر من التخصيص
ولا يجر صيد البحر وهو ما يفيض بفرخ معافية لا اذا احلف احدهما وان لا زوالا
كالبط والموالد بين الصيد وغيره يمنع الاسم فان انقيا عنه وكان متمتعاً فهو
صيدان نحو احدا فراده والنشاء بكل استمتاع من الجماع ومقد مانه حتى العقد
والشهادة عليه واقامتها وان تحملها محلا وكان العقد بين محليين والاستئناء
وهو استدفاء الحية بغير الجماع ولشعر الحيط وان طلت الحياطة وشبهه مما اخطأ
كالذريع المنسوج واللبث المعمول كذلك وعقد الرداء وتعليقه وزره ونحو ذلك
دون عند الارواح فانه جائز وليست بشي من الهنات فيعفى عن خياطه ومطلو

الطبيب هو الجسم ذو الروح الطيبة المختل للشم غالباً غير المراهقين كالمسك والعنبر
والزعفران وماء الورد وخروج بقية الاغذاء للشم ما يطيبه الاكل والشفا وفي غالبها
كالقرفة والدارسيني وشار الابارير الطيبة فلا يحرم شمه وكذا ما لا يثبت للطيب كالنوع
والخا والعنبر وما يفسد شمه من النبات لا يطيب كالورد والياسمين فهو ربحان ولا يؤ
تحريم شمه ايضاً عليه المص في الزود من مظهره هنا عدم التحريم واستثنى منه الشيخ
والخزاعي الاذخر والقصبوم لان شمه ربحاناً ونسبة بالاطلاق على خلاف الشيخ حيث
خسه بانه المسك والعنبر الزعفران والورد في قول اخر له نسبة باضافة العود و
الكافور اليها ويستثنى من الطيب خلوة الكعبة والعطر في الشمع والقصب من كبره الزاوية
لكن لو فصل فلا شيء عليه غير الاثم بخلاف الطبيب الاكحال التواد والمطيب لكن لا فدية
في الاول والثاني من فساد الطيب والاذهان مطيب وغير اختيار ولا كفتان في غير
المطيب بل الاثم ويجوز اكل الدهن غير المطيب لاجتماعه والحمد لله هو قول الله ويلي والله
وقيل مطلق اليمن وهو خير الدود من اثمها غير مع عدم الحاجة اليه فلو اضطر اليه
حق ونفي اطلاق الاقوى جواز ولا كفتان والعنوق وهو الكذب طلقاً والسا للشم
وتحريمها ثابت في الاخرام وغيره ولكنه فيه اكد كالصوم والاعتكاف ولا كفتان
فيه سوى الاستغفار والنظر في المرأة بكسر الميم وبعد المصراع الفاء فدية واخراج
الدماغ اياً ولو لم يكن الجسد التواء والا قولى انه لا فدية له واخرى بالاختيار عن
اخرجه لضرورة كبط خرج رسق ودمل وجامة وفسد منها الحاجة اليها فيجوز اجماعاً و
فعل الضر من الرواية بمجولة مقطوعة ومن ثم اجماعاً خصوصاً مع الحاجة لعدم
من جهة اخراج الدم لكن لا فدية له وفي رواية ان فيه شاة وقيل النظر بل مطلقاً ان
بعضه اختاراً فلو انكسر فله ازالته ولا قولى ان فيه الفدية كغير الرواية وازالة الشعر
بجلد ونسف وغيرهما مع الاختيار فلو اضطر كما لو نبت في عينه جاز ازالته ولا شيء عليه
ولو كان التاذي كبريه بخراو قتل جاز ايضاً لكن يجب الفدا لانه محل الموتى لانفسه وللغير
ازالته بنفسه فلو كس طجلت عليه شاة فلا شيء في الشعر لانه غير مقصود بالابانة و
نظية الرأس للرجل ثوب فيمن حتى البطين والحشاء والارتماس وحمل متاع ليس او
بعضه نعم ليستثنى عظام القربة وعصابة الصداق وما يثبت منه بالوسادة وفيه

باليد وجهاز وقطع في الشدة بجوازه وفي الدود من جعل تركه اقل ولا قولى الجواز بجملة
معاويدين غار والمزاد بالزاس هنا منابت الشريعة او حكماً فالادان ليستا منه
خلافاً للصحة ونظية الوجه او بعضه للمرأة ولا يصدق اليه كالزاس ولا بالتورط
ليستثنى من الوجه ما يتم به ستر الزاس لان مراعاة الشراعى وحل الصلوة استوفى
بجوازها نزول الصانع الى طرف انهما بغير اصابة وجهها على الشهوة والنضج والحيار
عدم الاصابة ومعه لا يخلص بالانفطاح بوزن الزيادة ويحذر الخشخشة بين قطعة الطل
والمرأة فيغطي الرأس والوجه ولو جئت بينهما كغرت والفتاب للمرأة وخضق
دخوله في تحريم نظية الوجه بجلد الزاوية والا فهو كالمسقى عنه والحنا للزينة لا
للتشبه سواء الرجل والمرأة والمرجع فيها الى الفصد وكذا تحريمه قبل الاتحرام اذ ان
اشء اليه والمشتهور فيه الكراهة وان كان التحريم اقل والخض للزينة لا للستر والمرجع
فيها الى الفصد ايضاً وليس المرأة ما لم ينعقد من الحلي فاطناً لمعتاد منه للزوج و
غيره من الحارم وكذا يحرم عليها لبسه للزينة مطلقاً والقول بالتحريم كذا للمشتهور
ولا فدية له سوى الاستغفار وليس الحزين للرجل وما ليس بظهر فدية منه لمع
لبسها والظا هران بعض الظاهر كالجحجح الا ما يتوقف عليه لبس النعلين والنظيل
للرجل الصحيح سائر فلا يحرم زلا اجماعاً ولا ما شياً اذا مضى الحبل ونحوه والعنبر منه
ما كان فوق راسه فلا يحرم الكور في ظل الحبل عنه مثل الشمس الى حد جاذبه واحترق
عن المرأة والصبي فيجوز لهما الظل اتفاقاً والعنبر عن العليل ومن لا يجمل الحر والبدن
حيث اشوى عليه بما لا يتجاوز فدية فله الظل لكن يجب الفدية وليس السباح احتياطاً
في المشهور وان ضعف عليه ومع الحاجة اليه سباح قطعاً ولا فدية فيه مطلقاً
وقطع شجر الحرم وحبشيشه الاخضرين الا الاذخر وما يثبت في ملكه وعودى
بالفنج وهي البكرة الكبيرة التي ليست في ثمارها على الابل فله الجوهري وفي ثدي الحكم
مطلق البكرة نظر من دوده لغة مخصوصة وكون الكثرة على خلاف اصل وتجوز الفواكه
وتحريم ذلك على الحبل ايضاً ولما يذكر في الدود من حرمتها ما لا حرام ومثل هو امر
الجسد بالتشديد مع هامة وهي اية كالعقل والمزاد وفي الحاق البر غوشها قولان
اجودها عدم ولا فرق بين فكه مباشرة ولشبيباً كوضع دواء يفضله ويجوز فكه

من مكان الى اخر من جسد و ظاهر النقص والقوى من اختصاص المنقول اليه يكونه
 مساويا للاول واجوز نعم لا يكفي ما يكون معرضا لخطئه قطعاً او غالباً **القول**
في الطواف ويشترط فيه رفع الحدث مقصداً عدم صحته من السجدة والمستمع
 مع تعدد الماشية وهو المعتمد بالحكم مخترعاً لواجبنا المندوب فالأقوى عدم اشتراط
 بالطمأنينة وان كان كل واحد به صرح المصنف في غير الكتاب ورفع اليه الطلاقه ايضا يقتضي
 عدم الفرق بين ما يعنى عنه في الصلوة وضيم وهو يتم على قول من منع من ادخال مطلق
 النجاسة المجد ليكون منها من العباد به وبخلاف المقرح من الملونة خاصة فليكن
 هنا كذا وظاهر التدريس القطع به وهو حسن لانه لا يعرض النجاسة هنا مطلقاً
 والمكان في الرجل مع اسكانه فلو تعدد ومناق ومترسقط ولا يعبر في المرأة فاما ان
 فظاهر لبيان عدم اشتراطه في جهة واعيان قرى لعموم النقل ما اجمع على خروجه
 وكذا القول في الصبي ان لو يكن مكلفاً كالطهارة بالتمسك بالصلوة وسر العون التي
 يجب ثمرها في الصلوة ويختلف بحسب حال الطائفة في الذكورة والانوثة وواجبة اليه
 المشملة على قصد في الشك المعين من حج او عمر من اسلاحي وغيره ثم يجمع واحد منهما
 والوجه على ما مر من القرينة والمعارضة للحركة في الجزء الاول من الشوط والبدء بالحجر لا
 بان يكون اول جزء من بدنه بازاء اول جزء منه حتى يميز عليه كذا ولو طناً ولا فضل استقام
 حاله اليه بوجه الثاني ثم يأخذ في الحركة على اليسار فيصير اليه ولو جعله على يمينه
 ابتداء جازع هذه التفتية والافلا والنصوص صريحة باستحباب الاستقبال وكذا
 جمع من الاضطراب والختم به بان يماذيه في آخر شوط كابتداء اول الشوط من غير زيادة
 ولا نقصان وجعل البيت على يمينه حال الطواف فلو استقبله بوجهه وظهره ووجهه
 على يمينه ولو في خطوة منه بطل الطواف بينه وبين المقام حيث هو لان مراعياً
 تلك النسبة من جميع الجهات فلو خرج عنها ولو قليلاً بطل ويختلجها من جهة
 الحجر من خارج وان جعلنا مقارناً من البيت والظاهر ان المراد بالمقام نفس الشخص لا
 عليه من البناء ترجيحاً للاستعمال الشرعي على العرفي لو ثبت وادخل الحجر في الطواف
 الثاني ولا امر به لا يكون من البيت بل قد روي انه ليس منها وان بعضه منه واما الحج
 عن شيء اخر خارج الحجر فلا يشترط انجاماً وخروجاً بجمع بدنه عن البيت فلو دخله في

بابها لانه او مشى على شادروانه ولو خطوة او مترجاً بطله من جهته ما شياً بطل فلو
 اراد منه وقت حاله لثلاث يقطع جزءاً من الطواف غير خارج عنه واكالات السبع من
 الحجر اليه شوط وعدم الزيادة عليها فيبطل ان تعدد ولو خطوة ولو زاد سهواً فان لم
 يكمل الشوط الثاني من تعيين القطع فان زاد فكما تعدد وان بلغه تحريم بين القطع واكالات
 اسبوعين فيكون الثاني مستحباً وتقدم صلوة الفريضة على السعي ويؤخر صلوة النافلة
 والركعتان خلف المقام حيث هو لان اولها جازاً بنية وانما اطلق عليها خلفه بنية
 الاخبار وقد اختلفت عبارته في ذلك فاعبر منا خلفه واذن انما احداً بنية في الا
 وفي التدريس خلفاً في المقام ولو منع زحاما وغيره على خلفه او الى جانبه والاول
 اوسط ويعبر في بينهما قصد الصلوة للطواف المعين متفرقاً والاولى خلفه الا
 ويجوز فعل صلوة الطواف المندوب حيث شاء من الحجر والمقام افضل وتواصل
 اشواط فلو قطع الطواف فلهذا بطل مطلقاً وان كان لضرورة او دخول البيت او سقوط
 فريضة مناق وفيها وبعد الاربع ساح القطع لضرورة و صلوة فريضة وثالثة
 يحاف فوتهما وقضاء حاجته مؤمن لا مطلقاً وحيث يقطع بمكان يقطع موضع
 ليكمل منه بعد العود وحداً من الزيادة او النقصان ولو شك اخذ بالاحيان
 في طواف الفريضة اما الثالثة فينبى فيها العذر مطلقاً وليست نافذة قبل بلوغ الاربع
 لاله مطلقاً وفي الدرس اطلق البناء فيها مطلقاً ولو ذكر نقصان الطواف في البناء
 ترتيباً تحت وبطلانه على الطواف فان كان نقصان الطواف قبل اكمال الاربع فبطل
 وان كان بعد بني عليهما وان لم يجزاً ونقص السبع فانه تابع للطواف في البناء والاربع
 ولو شك في العدة اي عدد الاستواط بعد اي بعد فراه منه او يكتفي بمطلقاً وفي
 البناء يبطل ان شك في النقصان كان شك بين كونه تاماً او ناقصاً وفي عدد الاستواط
 مع تخلفه عنها الا كلاً لو بني على الاقل ان شك في الزيادة على السبع اذا تخلف اكمالها
 ان كان على الزكن ولو كان قبله بطل ايضا مطلقاً كالنقصان لثبوتها بين محذورين الاكراه
 المحمل للزيادة عنها والقطع للنقصان وانما انفس بدنه في العذر جوعه الى الشك
 في النقصان وانما نقل الطواف فينبى على الاقل مطلقاً سواء شك في الزيادة او النقصان
 وسواء بلغ الزكن ام لا وهذا هو الافضل ولو بني على الاكثر حيث لا يفسد الزيادة جازاً

ايضا كالصلوة **وسنة** الضل من قولك من شئ من لا ينج او يبرق على
فريخ من مكة بطريق المدينة او غيرها ومضغ الاذن بكسر الحاء والحاء ودخل مكة
من اعلاها من عقبه المدينين للتاسع سواء في ذلك المذبح وغيره خافيا وضله بين
لبكينة وهو الاختلال في الحركة وهو الظاهر في النفس واحضال البالي
والدخول من باب بني شيبه ليظاهل وهو الان في اهل البحر يسبب قوله تارة
السلم عند الانسحابين بعد الدعا بالماثور عند الباب والوقوف عند الحجر الاسود والذفا
فيه اي في حاله الوقوف مستقبل افعا يديه وفي حاله الطواف المشغول وقراءة القدر
وذكراته ثم والتكينة في الله بمعنى الاقتصاد فيه مطلقا في الشهور والرمق فتح اليم هو
الاسراج في الشيء مع تعاربا لخطا دون الوثوب والعدو ثمة وهي الاولى والمشي اربعاً
بقية الطواف على قول الشيخ في المنبسط في طواف القدوم ماضية وانما اطلقه لان
الان فيه وانما يستحب على القول به الركن القبيح دون المرأة والخفي والعليل بشرط الا
غير ولا يتاذى به ولو كان راكباً حركه وابتدأ ولا فرق بين الركبتين اليمانيتين وغيرها
ولو تركه في الاشواط وبعضها لم يفيض واستلزم الحججها امكن بغيره من السلام
بالكسر وهي الحجارة بمعنى من السلام ما ومن السلام وهو الحجة وقيل بالضم من اللام
هي الدجج كالتحجج منه وسلاطه وتقبله مع الامكان ولا استلزم بيده ثم قبلها والاشارة
اليه ان هذا راو ليكن ذلك في كل شوط واقبله الفتح والختم واستلزم الاركان كلها كما مرها
خصوصاً اليما في العراق فيقبلها التاسع واستلزم السجدة في الشوط التاسع وهو
عناء الباب من الركن اليما فيقبلها الصا في البطن بشرطه في هذا الطواف لا مكانه
تأذي السنن في ضيق من طوافها مع اللبس المحيط ولومن داخل الشارب الصا في شين
الحجبه ايضا والذفا وعلية نوبه عند مفصله فليس من مؤمن يقر ارباً نوبه في اعرافها
له افشاء الله رواه موهوب بن عثمان رضي الصادق ع ومتى استلم حفظ موضعها بان شيب
رجليه فيه ولا يقدم مما خالته هذا من الزيادة في الطواف والنقصان والتنا
من البيت فان قلت الخطا في زاشتم الى الضليلة على مزية وثواب يادع الكشيش وان
كان قد ورد في كل خطوة من الطواف سبعون الف حسنة ويمكن الجمع بين تكبيرها والتكنا
بتكبير الطواف ويكره الكلام في سابه بغير الذكر والقران والذفا والصلوة على النبي

وما ذكرناه يمكن دخوله في الذكر **مسألة** كل طواف واجب كمن يبطل الشك بتركه عنها
كغيره من الاركان الاطواف النساء والجا هل غامد ولا يبطل تركه نسياناً لكن تجزئاً
فيعود اليه وجوباً مع المكنة ولو من بلد ومع التعدد والظاهر ان المراد به المشقة
الكثيرة وفاقاً للردوس يحتمل ارادة العجز عنه مطلقاً بسبب فيه ويحقق البطلان
بتركه عنها وجهل بخروج ذي الحجة قبل فعله ان كان طواف الحج مطلقاً وفي غير التمتع
بضيقة وقت الوقوف في النكس بالحج قبله وفي المفردة الحجا مع الحج والمفردة عنه
اشكاله يمكن احكاماً رتبة الاعراض عنه ولو لم يسه طواف النساء حتى خرج من مكة جازاً
الاستثناء به فيه اختياراً وان امكن العود ولكن لو اتفق عوده لرجز الاستثناء به انما لو
تركه عنها وجب العود اليه مع الامكان ولا يحل النساء بدونه مطلقاً حتى العدة
لو كان امرأة حرم عليها تمكين الزوج على الاصح والجا هل غامد كما مر ولو كان بالنيابة
من غير طواف النساء بعدا كالاربع جازت الاستثناء به في طواف النساء **مسألة**
يجوز تقديم طواف الحج وسعيه للمفردة وكذا القارن على الوقوف بعرفة اختياراً لكن
يجوز ان التلبية عقب كل طواف كما مر وكذا يجوز تقديمها بالتمتع عند
الضروة وكقوف الخيض والنفا من المتأخرين وعليه تجديد التلبية وطواف النساء لا
يقدم لها ولا للقارن الا لمفردة وهو طواف النساء واجبة كل سنت حجا او
عمرى في كل فاعل للشك الا عمن التمتع فلا يجب فيها واوجه فيها بعض الاحكام
وهو ضعفه ليشمل قوله كل فاعل الذكر والاشارة الصغير والكبير من يقدر على الحجا
وغيره وهو كذلك الا ان اطلاق الوجوب على غير المكلف مجاز والمراد انه ثابت عليهم
حتى لو تركه الصبي حرم عليه النساء بعد البلوغ حتى يفعل او يفعل عنه وهو متاخر
التمتع ولو قد تم عليه جامداً اعاده وبغده وناسيا حري والجا هل غامد **مسألة** لا تجزئ
لبس البرطلة بضم الباء والفاء واستكان الزاء وتشديد اللام المفتوحة وهي قلنسوة
طويلة كان تلبس قد يما في الطواف لما روى من النهي عنها معللاً بانها من زي اليهود
وقيل والقابل بن ادرين استغفره في الدروس يختص التحريم بوضع حريم ستر الار
كطواف العرس لضعف مستند التحريم وهو لا قوي ويمكن حمل النهي على الكراهة لثبات
التعليل على تقدير التحريم لا يقدح في صحة الطواف لان النهي عن وصفها راجع عنه

كذا لو طاف لابساً للخط **التر** بعد روى عن علي عليه السلام بسند ضعيف في امرأة نذرت
الطواف على أربع يديها ورجليها أن عليها طوافين بالمعهود وعمل بمضمونه الشيخ
الله وقيل والقابل الحق يقصر بالحكم على المرأة وقوا فيما خلف الأصل على موضع النقص
ويطوف الرجل لأن هذه الهيئة غير مستعبد بها شرها فلا ينعقد في غير موضع النقص
وقيل والقابل ابن اذ ليس بطل فيها لما ذكره واستضعافاً للزواية والاقرب للصحة فيها
النقص وضعفه السند بخبر الشهرة واذا ثبت في المرأة ففي الرجل بطريق أقوى ولا فرق
ما اختاره ابن اذ ليس من البطلان مطلقاً وإنما قيل بضعف السند دون الوصف
بضعفه بعد قصد المطلق **الحا** **مسند** لشيخنا الطواف لكل طائفة من
استطاع وهو افضل من الصلوة تطوعاً للوارد مطلقاً لما روي في السنة الاولى وفي
الثانية بينا وان فشيئاً بينهما وفي الثالثة نصير الصلوة افضل كما لم يصرح ولكن
الطواف ثمة في وسين طوافاً فان حجرتها جعلها اشواطاً فكون احداً وخمسها
وتبقى ثلثة اشواط يلحق بالطواف الاخير وهو مستثنى من كراهة القرآن في النافذة بالشر
واستحب بعض الاحكام بلحاقه بأربعة اخرى نصير مع الزيادة طوافاً كاملاً عند ابن
القران واستحبنا في ذلك لا ينافي الزيادة وافضل القرآن في العبادة مع صحتها لا ينافي
الاستحباب وهو حسن وان استحبنا الا حرام **الثاني** القرآن بين الاسبوعين
لا يجعل بينهما راحياً وقد يطلق على الزيادة عن العدد مطلقاً مطلقاً في طواف الغريضة
ولا بأس في النافذة وان كان تركه افضل ونية بافضلية تركه على بقائه فضل معه كما هو
كل عبادة مكرهية وهل يتعلق الكراهة بجميع الطواف الزيادة الاجود الثاني
ان عرض قصد ما بعد الاكمال والا فالاول وعلى التقديرين فالزيادة يستحب عليها ثواب في
الحالة فان قل **القول الثاني** **البي** **المقضي** ومقدماً له كل ما سنونه استلاماً بحج عند
ارادة الخروج اليه والشرب من زمزم وصبت الماء منه عليها من الدلو المقابل للحجر والا
فمن غنم والافضل استفاؤه بنفسه ويقول عند الشرب والصب اللهم اجعله علماً
نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاءً من كل داء وسقيماً والعلمان من الحديث على صحة القولين و
قيل بشرط ومن الخبايا والخروج من باب الصفا وهو الان داخل في المسجد كباب
شبهة لانه معكرا بطوائف فليخرج من بينهما وفي الدور الظاهر استحباب الخروج

باب الموازي لها اي والوقوف على الصفا بعد الصعود اليه يري البيت ثانياً ويستقبل
الكعبة والدعاء والذكر قبل الشروع بقراءة البقرة مترجلاً للثبوت وليكن الذكر ثانياً
تكبيره وتشييعه وتحميته وتبليغه ثم الصلوة على النبي الهمة ثانياً وواجبه النية الشاملة
على قصد الفعل المخصوص تقرباً بمقارنة للحركة والصفا بان يصعد عليه فخرى من اى
جزة كان منه او يصدق عقبه به ان لم يصعد فاذا وصل الى المروة السواء تابع بطلانها
ان لم يخطا ليسوع بملوك المسافة التي بينهما في كل شوط والبداء بالصفا والحكم بال
لمرور هذا شوط وعودة من المروة الى الصفا آخر فالسابع تيم على المروة وترك الزيادة
على السبعة فيبطل اورد عنها ولو خطوه والنهيصة فيا في بها وان طال الزمان اذ لا
الموا لاه فيه او كان دون الاربع بل يني ولو على شوط وان اذ سقطت من المروة
لزيادة تكميل اسبوعين ان لم يذكر حتى اكمل الثامن ولا تغني اذان كالطواف وهذا
التقدير يمكن استغناءه من التشبيه واطلق في الدور والحكم بجماعه والا قوى تعيينها
ذكر وجب في الاكمال يكون الثاني مستحباً ولو شريح استحباب النبي لاهنا ولا يشرع ابتداء
مطلقاً وهو السعي لكن يبطل الشك بغيره وان جهل الحكم لا يثبت له بل ياتي بوج
الامكان ومع التقدير فيتنبك الطواف ولا يحل له ما يتوقف عليه من الحرمان حتى ياتي
ببطلان او نية ولو ظن فعله فوافع بعد ان اخل بالتحصير او لم يظفر فبين الخطاء وان
لم يرم السعي اعني وكفر بغيره في المشهور يستند الى روايات دللت على الحكم ومورد هذا
الاكمال السعي بعد ان سعى ستة اشواط والحكم بخالف الاصول الشرعية من وجوه كثيرة
الكفارة على الناس في غير الصيد والبقى في تعليم الطفر والاطفار وجوبها بالجماع
مطلقاً ومساواة في العلم ومن ثم اسقط وجوبها بعضهم وحل على الاستحباب لبعضهم
اوجبها للظن وان لم يحل على الناس واخروها لقولها بالقول مطلقاً ويكرهونها
بعضهم هنا في ظن الاكمال فان من سعى ستة يكون على الصفا ظن الاكمال اعم
كونه على المروة بغيره بالقرين واضح لكن المصروحة فرضها قبل انما السعي
فيشمل ما يتحقق فيها بعد ذلك كالحسنه وكيف كان فالاشكال واقع ويجوز قطعه بالحجر و
غيرها قبل بلوغ الاربعة وبعدها على المشهور وقيل كالطواف في الاستمرار في سائر
وان لم يكن على راسل الشوط مع حفظ موضعه حذراً من الزيادة والنقصان **ق**

باب في النقص وهو بانه الشعر والظفر بعد يومين وغيرهما بعد اى بعد
بسمائه وهو ما يصدق عليه انه اخذ من شعره وظفره بما يجب النقص متعبا اذا
كان سمي الغرض اما في غيرها فيخبر بينه وبين الخلق من الشعر متعلق بالنقص ولا فرق
فيبين شعر الرأس والحية وغيرها او الظفر من اليد والرجل ولو طوى بعض الشعر لجزأ
وانما يحرم طوق جميع الرأس او ما يصدق عليه عرفا وبه تحلل من احرامه في كل جميع
ما حرما للاحرام حتى الوقاع ولو طوى جميع رأسه طامعا لما فشا ولا تجزى عن
النقص انتهى وقيل تجزى حصوله بالشرع والمخبر من آخر وهو متجه مع هذه الفقد
وناسيا او جاهلا لا شئ عليه ويحرم الحلق ولو بقدر النقص ولو جاز مع قبل النقص
عند فدية الموسر بقرق للوسط وشاة للمعسر المرجع في التثنية الى العرف بحسب
خالهم وعلمهم ولو كان جاهلا او ناسيا فلا شئ عليه ويستحب التثنية بالحرمين بعد
بعد النقص بركن لغير الخط وغيره كما يقتضيه اطلاق النحر والعباءة في الدور
افضر على التثنية بركن الخط وكذا يستحب لك هل ملكه في الموسم اجمع اى موسم الحج
اوله وصول الوفود اليهم بحرين واخر العيد عند اخلاصهم **الفصل الثاني في**
افعال الحج وهي الاحرام والوقوفان ومعنا سائر منى وطواف الحج وسعيه وطواف
النساء ورعى الجمرات والمبيت حتى لا يركن منها خمسة الثلاثة الاول والطواف
الاول والسعي **القول في الاحرام** والوقوفين يجب بعد النقص للاحرام بالحج ط
التمتع وجوبا موسعا الى ان يقع للوقوف مقدار ما يمكن اذراكه بعد الاحرام من حله
وليتحقيقه يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة حتى يمتد بذلك لان الحاج كما
يروى لما عرفه من مكة اذ لم يكن مما كان ليوم فكان بعضهم يقول البعض لا يجوز
بعد صلوة الظهر وفي الدور بعد الظهر من التعيين لسنة الاحرام اما ضيق الحكم
مختص بغير الامام والمضطر وسياحي استثناء وهما وصفه كما قرى الواجبات و
الندوب والمكروهات ثم الوقوف معنى الكون بجهة من زوال الشئ الى غير
الشئ موقونا بالتثنية المشتملة على قصد الفعل المخصوص متفرقا بعد تحقق الزوال
فضل والركن من ذلك امر كلي وهو جزء من مجموع الوقت بعد التثنية ولو سائر الواجب
الكل وحده من بطن عرفه انضم العين المشتملة وفيه الزمان والتورع بفتح التثنية

وكثر الواو وقد يدل اليه التثنية من تحت المفروضة ومنه بفتح التور وكسر الميم وفيه الزمان
وهي بطن عزة فكان يستغنى عن التحديد بها الى الاركان بفتح الفتح الحاذي الجاز ومنه
الذكر زات حدود لا حدود فلا يقع الوقوف بها ولو افاض من عرفة قبل الغروب ما دام
بعد فدية فان عجزها من ثمانية عشر يوما سافرا او حضرا متابعة وغيره ما بعد في الحج
القولين وفي التورع وجب بها المتابعة وجعلها في الصوم احوط وهو اولى ولو عاد
الغروب لا قوي سقوطها وان اثم ولو كان ناسيا او جاهلا فلا شئ عليه ان لم يعلم
قبل الغروب والواجب للعود مع الامكان فان اخطأ فهو غامد وما العود بعد الغروب
فلا اثر له ولكن الوقوف على الجبل بل في اسفله بالسج وقاعدا وراكبا بل واقفا وهو
في اطلاق الوقوف على الكون اطلاقا لا فضلا افراد عليه والمستحب المبيت بمى ليلة
التاسع الى فجر اخر الزمان الغاية عن توهم سقوط الوظيفة بعد نصف الليل كسبيلها
الشريفة ولا يقطع عمر الكبير الصغير وهو منى الى جهة عرف حتى يطبع الشمر والاما
يخرج من مكة الى منى قبل الصلوتين الظهريين يوم التروية ليصليهما بمى وهذا القيد
لما اطلقه سابقا من تحقيا به يقابح الاحرام بعد الصلوة المستلزم لثنا الخروج
عنها وكذا اذا العذ كما لهم والعليل والمرأة وخايف الزحام ولا يتفق خروجه بمقدا
الامام كما سلف له التقدم بيومين وثلاثة والدعاء عند الخروج اليها اى الى منى
في ابتدائه وعند الخروج عنها الى عرفه وفيها بالمأثور والدعاء بعرفة بالادعية المأثورة
عن اهل البيت خصوصا دعاء الحسين وولد زين العابدين واما وكذا الذكر لله
بها وليذكر اخوانه بالدعاء وانضم اربعون روى الكليني عن علي بن ابراهيم عن ابيه
عنه عبد الله بن جندب بالموقف فلم ارفقها كان احسن من فوفه ما زال ما اذ يد الى
ودمعه لتسيل على خده حتى يبلغ الارض فلما صرف الناس قلت يا ابا عبد الله ما رأيت
موقفا قط احسن من موقفت قال والله ما دعوت فيه الا لاخواني وذلك لا ابا عبد الله
مؤنة فما اخبرني انه من دعا لاجبيه بظهر الغيب يؤدى من العرش ولت مائة الف
مثله وكما ان له مائة الف ففضلوا احد لا ادى شيئا به لا وعز عبد الله بن جندب
قال كنت في الموقف فلما افضت اثني اربعين من شعبي سلك عليه وكان مصابا
عينية واذا عينه القبيحة شمرا كاتها طرفة ومفقلت له قد اصبت باحدى عينيك

وانا والله مشفق على الآخرين ولو قصرت من الحكة قليلا قال الله يا بلقيس ما دعوت
نفسى اليوم دعوتك فقلت لمن دعوت قال دعوت لاختي لاني سمعت ابا عبد الله
يقول من دعا لاختيه يظهر الغيب وكل الله به ملكا يقول ذلك مثله فارتدنا
ادعوا لاختي بالملك يدعوني لاني في شك من دعائي لنفسه ولست في شك من دعاء
الملك لاني حينئذ لا ينصرف فاضله الاندفاع بكثرة اطلاق على الخروج من عرفة
فيه من اندفاع الجمع للكثير منه كفاضة الماء وهو متقد لا لازما في بعض نفسه بعد
غروب الشمس المعلوم من هذا المشرق في حيث لا يقطع حدود عرفة حتى يغرب في الشعر
الحراء مقصدا متوسطا في سيرة داعيا اذا بلغ الكتيب لاختيه من الطريق بقوله
الشمس ارحم موفقي وزيدي على وسلم لي في قبلي منا سبكي اللهم لا تجعله اخر العهد من هذا
الموقف فارتد فيه ابدا ما ابقيتني ثم يقف اي يكون بالشمس ليلا الى طلوع الشمس
والواجب الكون وانما كان زمانا مائما امغيرها من الاحوال التي عند وصوله والاول
تهديدا بعد طلوع الفجر لثابت الواجبين فان الواجب الركني منه اختيار الشيء فيما
طلوع الفجر الى طلوع الشمس والمباقي واجبا لغيره لوقوف عرفة وليست حياة تلك
ليلة بالعبادة والذكر والقراءة فمن احياها ارجعت قلبه يوم يموت القلوب
وقط الضرون الشعر برجله ولو في نخل او غيره الى المقر في الدوس والظلمة هراة المجد
الموجود الان والضرود على فخرج بغير القاف وفتح الزاء الجبهة الى النجى هو المشرك
وهو جيل هناك ليتم الضمور عليه وذكر الله عليه وجهه اتم منه **مسائل** كل من التو
ركن وهو مستبى الوقوف في كل منهما سبيل الحج تركه غيا ولا يبطل تركه سهوا كما هو
ركن الحج اجمع نعم لو سبى في كماله بطل وهذا الحكم مختص بالوقوفين وفوائدهما اولها
لعدم كفوائه سهوا ولكل من الموقوفين اختيارى واضطرابى فاختيارى عرفة ما بين
الزوال والغروب واختيارى المشعر ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس واضطرابى عرفة
ليلة الفجر من الفجر واضطرابى المشعر من طلوع الشمس الى زواله وله **اضطراب**
اخر قوى منه لانه مشوب بالاختيارى وهو اضطرابى عرفة ليلة الفجر ووجه شبهه
اجزاء المرأة به اختيارا والمضطر والمنتهى مطلقا مع جبره بقاءه والاضطرابى المختار
بتركه ذلك والواجب من الوقوف الاختيارى الكل ومن الاضطرابى الكل الركن من

الاختيارى واقسام الوقوفين بالنسبة الى الاختيارى والاضطرابى ثمانية اربعة
وهي كل واحد من الاختيارين والاضطرابين واربعه مكية وهي الاختيارى والاضطرابى
والاختيارى عرفة مع اضطرابى المشعر وعكسه وكل انما يجري في الجملة لا مطلقا فان
العامة يبطل حجة فوائدها كل واحد من الاختيارين والاضطرابى الواحد فانه لا يرى
مطلقا على المشهور والاقوى اجزاء اضطرابى المشعر وحده بحجة ضدا لله سبحانه
عن الكاظم ثم واما اضطرابية التاب فمجرى مطلقا كما عرفت ولا يستثنى هنا لانه لا يجرى
من قسم الاختيارى حيث خص الاضطرابى بما بعد طلوع الشمس وبه على كل من يقوله
ولو اقامه قبل الفجر ضدا فتاة وناسيا لا تنفع عليه وفي الحاق الجاهل بالعامدة في طاعة
او التام قولان وكذا في ترك احد الوقوفين ونحوه لا فاضة قبل الفجر للمرأة والمباقي
كل مضطر كالزاعى والمريض والقصي مطلقا وبقى المرأة من غير جبر ولا يخفى ان ذلك
مع نية الوقوف ليلا كناية عليه بانها به النية له ضد وصوله وحده المشعر ما بين الحيا
والما بين بالمشعر الساكن ثم كسر الزاء الجبهة وهو الطريق الضيق بين الجبلين ووادي
عنه وهو طرفه كما سبق فلا واسطة بين المشعر ومنى وليست النقاط حصى الجمار
لان الركن محله موضعه كما مر فينبغي النقاط من الشعر اثنان يشغل عند قدميه
وهو سبعون حصة ذكر الضمير لعوده على الملقطة المدلول عليه بالنقاط ولو
ازيد منها حيا طائعا من سقوط بعضها او عدم اضافته فلا بأس بالضرورة وهي لا
فوق الشئ ودون العدد كالرمل في وادي عسرا لما شئى والراكب فيركب ذاتبه وقفا
مائة ذراع او مائة خطوة واستحبها موكدا حتى لو سها رجع اليها وان وصل الى كذا
حالة المفردة بالموم وهو المتمسك بغيره وابقى توبته واجب عوق الخلفه فيمن
ترك بقى **القول في مسائل** جمع منسك واضله موضع الشك وهو العتاة
ثم اطلق اسم الحمل على الحال ولو جبر بالشك كان هو الخفيفة ومن كسر الميم والفص اسم
مذكر منصرف حتى به المكان المخصوص لقول جبرئيل قم في البراهيم قم ثم على رابطة
شنت ومناسكا يوم الفريضة وهي ركن العقيقة التي هي ارباب الفريضة الثلاث
الى مكة وهي جزءا من تلك الجهة ثم الذبح ثم الحاق مرتبا كما ذكره طوكسها اتم واجزاء
نحو النية في الركن المشتملة على تعيينه وكونه في حج الاسلام واغني والقرية والمقات

لا وله والا فلي التفرغ لاداء والعدد ولو تداركه بعد فقه نوى القضاء واما السبع
فلا يجزى ماد ونها فلو اقتصر عليه استأنفنا زحل بالموالاة عرفا ولم يبلغ الأربع ولو كان
قد بلغها قبل القطع كفاء الاما موصية للبحر وهي البناء المخصوص وموضعه وما
حواله مما يجتمع من البحر كما عرفنا المق في الدوس وقيل جميع الحصاد والسايل قوله
هي الارض ولو لم يصيب لم يحسب ولو شئت في الاصابة اذ لا صلة لعدم بمحضه فخرج
لوصفا اخرى ولو وشخصا بما فاصاب لم يحسب الوائبة بل المرمية ان صاب
ولو وقعت على ما هو على من البحر ثم وقعت فاصاب كذا وكذا لو وقعت على غير ارض البحر
ثم وشب اليها بواسطه صدم الارض وشب بها واشتراط كون الرجم بفعله اعم من مباشره
بيد وقد اقتصر هنا وفي الدوس عليه وفي رساله الحج اعتبر كونه مع ذلك باليد
اجود بها السي منيا فلو وضعها او طرحها من غير رجم لم يخرج لان الواجب صدقها
وفي الدوس لنبت التي الى قول وهو يد على ترصيه بما السي جرا ملا بحر البحر غير
لوجوه منه بالاستحالة ولا فرق فيه بين الصغير والكبير ولا بين الظاهر والباطن ولا
بين المتصل بغيره لفصل الحاتم لو كان جوارحها غير حرمتا فلا يجوز من غيره وبغيره
لا يكون منجد الحريم اخراج الحما منه المقتضى لفساد في العادة كرا غير محرم بها
محتجا فلو رجمها بغير نية او لم يصيب لم يخرج عن كونها كرا ويعبر مع ذلك كلة لا يخرج
الرجم فلا يجزى الدفعة وان لم تحت الاصابة بل يحسب سها واحدا ولا يعتبر لادخ
الاصابة وليست البحر المستلمة على الوان مختلفة بينها وفي كل واحد منها ومن ثم
اجتزأ عنها عن المنقطعة لا كما فعل في غيرهم ومن جمع بين الوصفين اراد بالبحر المسمى
وبالمنقطعة الثاني المنقطعة بان تكون كل واحدة منها مأخوذة من الارض منفصلة
واحدة منها عن الكسرة من حجر وفي الخبر المنقطعة ولا يكر من شيا بمقدار ان لا يقطع
المنقن وضع الميم ناس لا صبح والطهارة من المحدث حالة الرمي في المشهور بها من حجة
محمد بن مسلم الدالة على النية منه بدونها ورواية الى حسا ن يجوز على غير طر كذا حاله
المق وغيره وفيه نظر لان الحقن مجهولة الراوى فكيف يقول الصحيح لاجلها ومن ثم
ذهب جماعة من اصحابنا من المفيد والمرضى الى اشتراطها والدليل معهم ويمكن ان
يريد طهارة الحما فانه مستحب في المشهور وقيل بوجوبه وانما كان الاول ارجح

سابقا وصاف الحما ان يقول الطهارة لينظم مع ما سبق منها ولو اريد الاغم منها
كان أولى والدلالة الرمي وقوله وهي يد بالمأثور والتكبير مع كل حصة ويمكن القول
للتكبير والبقاء معا واما بعد الرمي عن الجرح فخرج من عشرة ذراعا الى عشرة رمية واحدة او
المشهور في التفسير ان يقع الحما على بدن اياها باليد اليمنى ويضعها بظهر السبابة
داوجه بجاءه منهم بن ادرين هذا المعنى والمرضى لكنه جعل الدفع بظهر الوسطى وفي
القصاص الحذف بالحما الذي بها بالاصابع وهو ضمنا في الرمي الذي فترده باليمين
الاول لانه لا في رواية البرزنجي عن الكاظم عجزه فخرج ذفا ويضعها على اياها ويضعها
بظهر السبابة وظاهر العطف ان لل امرنا يد على الحذف فيكون شيان احدهما ان
حذفها بالاصابع لا بغيرها وان كان باليد والاخرى جعله باليمين المذكورة وخ فبا
سنة الحذف برميها بالاصابع كيف اتفق وفيه مناسبة اخرى الشا عدا القدر المذكور
فان الجمع بينه وبين الحذف بالمعينين الشا عدا بعيد ويخبر مع التعارض جميع الحذف
خروجها من خلاف وجوبه واستقبال الجرة هنا اي جرم العقبه والمراد باستقبالها
كونه مقابل لها لا عاليا عليها كما يظهر من الرواية ارمها من قبل وجهها ولا رما من
اعلاها والافلين لها وجه خاص يحقق به الاستقبال ولكن مع ذلك مستبعد
وفي الجوزين الاخرين ليست قبلة والرعي ما شيا اليمن من له لا راكبا وقيل الا
الرعي راكبا تاسيا بالنبي صلى عليه وسلم ويضع فانه رعي ما شيا ايضا رواه علي بن جعفر عن اخيه
عليه السلام ومحمد بن يحيى في الذي يحدث التمتع جذع من الضاة قد ذكر سنة سبعة اشهر
وقيل سنة او ثني من غيره وهو من البقر والعز ما دخل في الثانية ومن لا يل في الشيء
تامة الخلفة فلا يجزى الا عور ولو بنياض الى عينية والا عرج والاجوب مكسور القرن
الداخل ومقطوع شي من الاذن والنخعي والا بزو ساق قطا الاسنان لكبر غيره والا
اما شق الاذن من غير ان يذهب بها شي وتقبها او وسمها وكسر القرن الظاهر
فقد القرن والاذن خلفه ورض الخصيتين فليس نقص وا ان لا خير غير مهر ول ان
يكون ذا انجم على الكليتين وان قل ويبقى فيه الطن المستند الى نظر اهل الخبر لغرض العلم
به غالبا فتي لغة كذلك اجزاء وان ظهر مهر ولا للعبد بظنة مخلوفا لوا ظهر ناقصا
فانه لا يجزى لان تمام الخلفة امرها فليس خلافه مستند الى تقصير وظاهر العنان ان

المرا ظهورا لخالصة فيها بعد الذبح اذ لو ظهر التمام قبله اجزا قطعاً ولو ظهر الهزال قبله
مع ظن منه عند الشرح في اجزائه قولان اجودها الاجزاء للنظر وان كان عدل لخط ولو
اشترى من غير اعتبار او مع ظن نفسه او هزاله لم يجز الا ان يظهر الموافقة قبل الذبح
ويقبل قول الاجزاء لو ظهر سميماً بعد لصحة العيص من القسم عن الصفة ويستحب ان يكون
مما عرف به اي حصر عرفاً وقت الوقوف ويكفي قول باعية فيه سميماً زيادة على ما يعبر
ينظر بمشي وبيرت في سواها لارتباطها بالثقة على وجه التام وفي رواية يبرر في واد
انما يكون هذه المواضع وهي العين والفؤاد والبطن والمبرس واد الا يكونه فاذ اظلم ظلمات
وعظم حشمه بحيث ينظر فيه ويرى ويشي بما زل في الثمن او يكونه رعي وشي ونظروا
وبعد في التواد وهو الحنطرة والمرعى فانا طويلا فمن ذلك قيل والنفسير ان الثلثة عرو
من اهل البيت انا من ابل والبقرة كراما من العتم وافضل الكباش والتمس من الضان و
المعز وجب النية قبل الذبح مقارنة له ولو تعدد الجمع بينهما وبين الذكر في اوله قدمها عليه
مقتضراً منه على اقله جمعا بين الحقيين ويؤاها الذابح سواء كان هو الذابح ام غيره اذ
يجوز الاستئابة فيما اخيرا ويستحب بينهما ولا يكفي نية المالك وحده ويستحب جعل
اي لسانك معه مع الذابح لو تعاقبا او جعقتمه بين لاهناء الى مؤمن والصدقة عليه
مع فقره ولاكل ولا ترتيب بينهما ولا يجب التسوية بل يكفي من اكل سمانة ويعبر فيها ان
ينقص كل منهما من ثمنه ويجب النية لكل منهما مقارنة للثأل والشاة لا التسليم الى البعير او وكيله
اخذ الصدقة ضمن الثلثة كذا الا هذا الا ان يجعله صدقة وبلاكل ياتم خاصه ويستحب
تحاولا لاية قد ربطت بينهما جميعا بين الحنف والركبة ليمتنع من الاضطرار ويجعل
يدها اليسرى من الحنف الى الركبة ويوقعها على اليمنى وكلاهما مودى وطعها من الجانب
الايمان ان يقف الذابح على ذلك الجانب ويضعها في موضع الحرفانه متحد والدعا عند
بالماء ثور ولو جرح من التمسين فالأقرب اجزاء المهنول وكذا الناقص لو جرح عن التام
بالايمان بالاستطاع المقضى مثاله الاجزاء او حنسته مغوية بن عماران ليجزها بغير
لك وقيل ينقل الى الصوم لان المأثور هو الكامل فاذا اخذنا ينقل الى بله وهو الصوم
ولو وجد الثمن دونه مطلقا خلقه عند من يشتره ويهديه عنه الثالث ان لا يؤمن بملك
ذبي الحجة فان تعدد فيه فمن القابل فيه وينقطع هنا الاكل فيصرف للثلثين في وجهها و

وتجيز في الثلث الاخرين الا من مع احتمال قيام الثابت مقامه ولم يتجرؤوا لهذا
ولو جرح من تحصيل النية او عن الثمن في عمله ولو بالاستئابة على ما في بلد والاكتفاء بالنية
بحاله ويصح ما عدا المستثنيات في الذين صام بدله عشرة ايام في النسخ متواليه
الا ما استثنى بعد التلبس بالحج ولو من اول ذي الحجة ويستحب التبايع وبالياء واخرها اخرون
الحجة وسبعة اذ ارجع الى اهل خبيفة او حكاكن لم يسمع فينظر منه لو ذهب او صل اهل
خاذا ومضى شهر ويغفر من تقييد الثلثة بالولاية دون التسعة لعدم اعتبارها فيها
وهو اجود القولين وقد تقدم ويجزى من المملوك المأذون له في الحج بين الاهداء عنه
وبين امر بالصوم لانه عاجز عنه فرضه الصوم لكن لو تبرع المولى بالاجزاء اجزأها
يجزى من غير لو تبرع عليه متبرع والنظر في هذا التحجير وهو دليل انه لا يملك شيئا
والا تجزى وجوب الهدى مع قدرته عليه والحج عليه غير ما نفع منه كالشفيع ولا يجزى
الهدى الواحد الا عن واحد ولو عند الضرورة على اصح الاقوال وقيل يجزى عن سبعة
سبعين اقل من اثنان واحد وقيل طلاقا وبه رواية محمولة على السند بجمع الهدى القرب
قبل تقييد ولا خصية فانه يطول عليها الهدى اما الواجب في الشروع في الحج المنذرة
فلا يجزى الا عن احد فينقل مع الحج ولو تعددت الى الصوم ولو مات من وجب الحج
الهدى قبل ابراجه اخرج عنه من سلب لما لا يضر ما له وان لم يؤمن بملكه من
الحقوق المالية الواجبة ولو مات فاقبل الصوم صام المولى وقد تقدم بيانه في
الصوم عنه العشر على قولهم ولا دلالة بوجوب قضاء ما فاته من الصوم وقيل
مراعاة تمكنه منها في الوجوب فلا يمكن له جبره من الصوم وتحقيق التمكن في
الثلثة بان كان ففعلها في الحج وفي التسعة بوضوئه الى اهلها او مضى اليه المشقة ان اقام
بغيره ومضى وقت يمكنه فيها الصوم ولو تمكن من البعض قضا خاصه والاقول الاخر
قضاء الثلثة خاصة وهو ضعيف ومحل الذبح لهدى التمتع والحلق من وجدها من
العقبة وهي خارجة عنها الى وادى محشر ويظهر من جملة ما خرجه عنها ايضا والظاهر
من كثير انه منها ويجب ذبح الهدى القرب من ساقه وعنده احرامه بان اشهره او قلن
وهذا هو ساقه شرها فاعطف تسمي وان كان ظاهرا لغيره تغايرها ولا يجزى عن
ملك ساقه بذلك وان تعين ذبحه فله ركوبه وشرب لبنه من ارضه او بولن

وليس له ابد له بعد سياه التحقق باحد الامرين ولو هلك قبل ان يحل او غيره بغير شرط
بحسب قامة بدله ولو فرغ منه ولو عجز عن الوصول الى محله الذي عجز عنه او غيره
في وجوهه في موضع عجز ولو لم يوجد فيه مستحق محله علامه الصدقة بان نفس فعله في
دمه ويصرفها في وجهه سنا ما ويكتب فيه ويضعها عند يوفد بانته هدى ويجوز
التحويل عليها هنا في الحكم بالتذكية والباحة الاكل النقص يسقط النية المقارنة لتناول
المسحق ولا تجب الا قامة عند ان يوجد وان امكنت ويجوز بيعه لو انكسرت كرا من بيع
وصوله والصدقة بثمنه وجوبه في محله مشروط بان مكانه وقد تعدد فيسقط
والفارق بين عجزه وكسره في وجوبه بوجهه وبيعه النقص لو وصل فله الواجب من صاحبه
محله اجرا عنه للنقل بالو ذعه في غير او لا ينفذ ولا يجزى في هدي
من غيري صاحبه لو وصل لعدم التعيين الذي اذبحه لصاحبه ابداله قبل الذبح بخلاف
هذي القران فانه يعين بغيره بالاشعار والتقليد هذا هو المشهور والا فاقوى وهو ان
اخاره في الذر من الاجزاء لدلالة الاخبار الصحيحة عليه وجب فيسقط الاكل منه ويصرف
في الجهتين الاخيرتين وليست الواحدة تعريفه قبل الذبح وبعد مادام لم يذبح
ليرفع عن صاحبه علامة الابدال ومحله اي محل ذبح هدي القران ملكه ان قرنه باحرار العرق
ومنى ان قرنه بالبحر ويجب فيه ما يجزى في هذي التمتع على الاقوى وقيل الواجب فيه حتى
ان لم يكن مندوبا للصدقة وحزم به المقر في الذر من ثم جعل الاول قرنا وصار هديا
تشرع الثاني لانه جعل الواجب الذبح واطلق ويجزى هدي الواجب من الاضحية بضم
المضنة وكسرها وتشديد اليااء المفوضه فيها وهي ما يذبح يوم عيد الاضحية بضم
مستحبة الاستحبابا مؤكدا بل قيل بوجوبها على العاد وروى استحبابا بالاضطرار
وانه دين مقضي فان جعل على المكلف هدي اجزا عنها والجمع بينهما افضل وشرطها
وسنها كالهدي ويستحب التحية بما يشربه وما في حكمه وليس بما يرميه للتحية
ولانه يورث القنوة واما ما اى ايا ما لا ضحية بمعنى اربعة او لها الحرم ولا تضار
ان كان بمكة مثله او لها الحرم كذلك واقل وقتها من يوم النحر طلوع الشمس ومضيق قدر
صلوات العيد والخطبتين بعد ولو فاق ذلك لم يقض لان تكون واجبة بتذويتها
ولو تعذلت تصدق منها ان تقوى في الايمان ما يجزى منها او ما يريد اخرجها فان

اخلفت من موزع عليها بمعنى اخرج قيمة منسوبة الى القيمة المخالفة بالتوبة فمن
الاشئين النقص ومن الثالث الثالث وهكذا فلو كان قيمة بعضها مائة وبعضها مائة
وخمسين تصدق بمائة وخمسة وعشرون ولو كانت ثالثة عشرين تصدق بمائة ولا
يصدقها مجموع القيمة مقام بعضها لو كانت موجودة وروى استحباب الصدقة
بكثرها وقيل الصدقة بالجميع افضل فلا اشكال في القيمة ويكره اخذ شيء من جود
واعطاؤها الجزاء اخره اما صدقة اذا انصف بها فلا بأس وقلا يدانها ناسيا بالنبي
ولذا يكره بيعها وشبهه بل يصدق بها وروى جعله مصليا ينفع به في البيت اما
الحلق فخير بينه وبين التفصير الحلق افضل للفرد من الواجبين تخيرا خصوصا للبدن
شعره وتلبين هو ان ياخذ حسلا ومنمعا ويجعله في ناسه ثلاثا يقبل او يبيع و
الضرورة وقيل لا يجزى بها الا الحلق للثبوت بالدالة عليه وحملت على التذبح جمعا وبين
على المرأة التفصير فلا يجزى بها الحلق حتى لو بدد به لعاكلا بحرى الرجل في عمر التمتع
تذره ويجزى فيه النية المشبهة على قصد التحلل من النكاح المخصوص بتفريقا ويجزى منها
كما لو تعذر فعله في منى في وقته فعل غيرها وجوبا وبعت الشعر ليدفن فيها ميتا
فيهما من غير تاذر فلو اضر على احدها تاذر شتر خاصه ويمزقا فلا تسر لغيره
لانه مستحب ان وجد ما يقصر منه غيره والا وجوبا ولا يجزى الا امرام مع التفصير
لانه بدل عن الحلق اضطراري والتفصير قيم اختيارى ولا يفعل اجزاء الا اضطرار
مع العذة على الاختيارى وتبما قيل بوجوب الامر على من حلق في احرام العزم وال
وجب عليه التفصير من غير التفصير بفعل المحرم ويجب تقديم مناسك منى الثلاثة
على طواف الحج فلو اخرها عنه عامدا فاشاء ولا شيء على النايه ويعيد الطواف
كل منهما العامدا فاقا والنايه على الاقوى وفي الحلق والجاهل العامد والنايه
فولان اجودها الثاني في نية الكفارة وجوب الاعادة وان فارقته في التفصير لو قدم
الشعر اغارده ايضا على الاقوى ولو قدم الطواف اوها على التفصير فكذلك ولو قدمه على
الذبح او الترمي ففي الحاقه بتقديمه على التفصير خاصة وجها ان اجودها ذلك هذا كله في
غيرها استثنى من تقديم المنسج هنا اضطرارا وقصيرة مطلقا وبالحلق بعد الترمي والذبح
تجمل من كل ما حرمه الاحرام الا من النساء والطيب والصيد ولو قدمه عليها او وسعها

ففي حله به او توقفه على الثلثة قولان جودها الثاني اذا طواف طواف الحج وسعى عليه
حل الطيف قبل عمل الطواف خاصة والا فلو قوي للحج العجيج هذا اذا انقضى الطواف والتمس
عن الوقوفين ما لو قدمهما على احد الوجهين ففي حله من حين فعلهما او توقفه على افعال
منى وهما ان وقف المصريف الدرس الثاني بقي من هذه النشأة والصيدا طواف
النشأة حلان لما كان رجلا ولو كان صبيا فالظاهر انه كذلك من حيث الخطاب والوضع وان
يجزى عليه حج من بعد البلوغ بدونه الى ان ياتي به واما المرأة فلا اشكال في حرمة الرضا
واما الثالث في الخل والاقوى انها كالرجل بل وقدم طواف النشأة على الوقوفين ففي حله
او توقفه على صبغة المناسك الوجهان ولا يوقف الخل على صلوة الطواف عدا بالاحلاق
وبقي حكم الصيد غير معلوم من العباد وكثير من غيرهما والا فلو حل الاخر اومنه بطواف
ويكفي له لبس الخيط قبل طواف الزيار وهو طواف الحج وقبل التلويح وكذا يكره تغطية
الراس والطيب حتى يطوف للنشأة **القول الثاني** في قوله لا يكره تغطية
العود من يوم النحر متى فرغ من مناسك منى في مكة من يومه ويجوز تأخيرها الى العدة ثم ياتي بالتمتع
اذا فرغ بعد في الشهر ولما انفردوا المفرد فيجوز لها تأخيرها طوله في الحج لا عنه قبل
لا اتم على المتعمد في تأخير عن العدة ويجزى طوله في الحج كمنهيه وهو لا فوى لدلالة الاحكام
الصحيحة عليه واخاره المصنف في التورود على القول بالمنع لا يخرج التأخير في الصحة وان اتم
وكيفية الحج كما في الواجبات والمندوبات حتى في سنن وحوال مكة من الغسل والبقاء
غير ذلك ويجزى الغسل بمنى بل غسل الثمار ليومها الليل الثلثة ما لم يحدث فيعيد غير
انها بنوى بها اي هذه المناسك الحج اي كونها مناسك فبئى طواف الحج الاسلام في التمتع
وغيرهما من الافراد ما عدا الترتيب فيبذل بطواف الحج ثم ركعتيه ثم التلويح ثم طواف النشأة
ثم ركعتيه **القول الثالث** في العود الى منى ويجزى قضاء مناسك بمنى العود اليها هكذا الموجود
في التمتع والظاهر ان يقال بقضاء مناسك مكة العود الى منى لان مناسك مكة تحل
بين مناسك منى ولا واخر ولا يحسن تخصيص مناسك منى مع ان ما بعدها ما هو اقوى
وما ذكرناه عباد الله وسر وغيرهما ولا امره هل وكيف كان فيجوز العود الى منى ان كان خرج منها
لمبئى ليل او ثلثا كاسيا في فصله مقرونا بالنية المشتملة على قصد في الشك المعين بالقر
بعد تحقق الغروب ولو تركها ففي كونه كمن لم يبيت او اتمها خاصة مع التمرود وجهان من غلبين

وجوب النشأة على من ابيت وهو ما قيل في النية ومن عدل لا عنداد به شرعا بغيرها و
الحج الثالث تها في كل يوم يجب مبيت ليلة ولوبات بغيرها فمن كل ليلة شاة وحيث
الاطلاق عدم الفرق بين الحجا والمضطر في وجوب العدة وهو ظاهر الفتوى والنصر
وان جاز خروج المضطر منها لما منع حائل او حاجة او حفظ مال او مريض او غير
ويجمل سقوط العدة عنه ومنها بجى الوجهان على ان النشأة هل هي كقن او قد جاز
فليفت على الاول والثاني ما الرضا وهل سقاء العباد من بعد خص لهم في ذلك
من غير فدية ولا فرق في وجوبها بين مبيتها بغيرها لعداء وغيرها الا ان يستعمل
مستغلا بالعبادة الواجبة او المندوبة مع استيعابه لليلة بها الا ما يضطر اليه
كل وشرب قضاء حاجه ونوم يغلب عليه ومن اتم العباد الا شغلا الطواف و
التلويح لو فرغ منهما قبل الحج وجب عليه اكمالها بما شاة من العباد وفي جواز جوع
بعد الى منى لئلا ينظر من استلزم اموات جزء من الليل بغير احد الوضفين اعني البيت بمنى
وبمكة متعبدا ومن لته تشاقل بالواجب يظهر من التورود وجوز ان علم انه لا يترك
منى الا بعد انصاف الليل وفيشكل ان مطلق النشأة على الواجب غير مجوز وكفى في وجوب
المبيت حتى ان يتجاووا لكونها نصف الليل فله الخروج بعد منها ولو الى مكة ويجزى
في الترتيب بين الحجرات الثلاث بيتا بالاول وهو اقربها الى المشعر الى مسجد الحرام الوجه
ثم حجره العقبه فلو نكس فدية مؤخر اعمدا كان واناسيا بطل بمكة في مجموعه من حيث هو
مجموع واما منى الاولى فانه صحيح وان اخرجت لصغير ردها ولا فيعيد على ما يحصل معه التورود
فان كان النكس غضا كما هو الظاهر اعادة على الوسطى وحرم العقبه وهكذا يحصل الترتيب
باربع حصيات بمعنى انه اذا رمى الحجر اربع والحل الى ما بعدها حج وكل الناقصة بعد ذلك
وان كان اقل من اربع استأنف التلبية وفي الناقصة وجهان اجمودها الاستئناف ايضا و
لذا لورمى لا يجزى دون اربع ثم قطعه بوجوبه لولا هذا كله مع الجمل والنسيان اتم
العد فيجب اعادة ما بعد التي لم يكمل مطلقا للتي عن الاشغال بغيرها قبل اكمالها واعاد
ان لم يبلغ الاربع ولا يبنى عليها واستأنف التلبية ويظهر من العباد عدم الفرق بين العباد
وغيره وبالنفصيل قطع في الدور ولورمى رمى حجره اعادة على الجميع ان لم يرمي حجره ان كونه
الاول فيفضل الاجرة ان ولورمى حصة واحدة وانسبه الناقص من الحجرات ما لها على حج

الحصول الترتيب باكال اربع وكذا لو بني اثنين وثلاثا ولا يجب الترتيب هنا لان الغاية
واحدة وجوب البناء في من باب المقدمة كوجوب ثلث في اربع عن واحد متبينة من خمس
نعم لو فانه من كل حمرة واحد او اثنين او ثلث وجب الترتيب لتعدا المرمى لاصالة ولو
فانه ما دون اربع وشك في كونه من واحد او اثنين او ثلث وجب في ما يحصل معه يقين
البراه من باب الجواز التعدد ولو شك في اربع كذلك استئناف الجميع ويستحب في المرمى الاول
عن ميمنه اي من الراعي ويارها بالاضافة الى المستقبل والدعاء حالة الرمي قبله بالثبات
والوقوف عندها بعد الفراغ من الرمي مستقبل القبلة حامدا مهيئيا اذا احيا سائلا
وكذا الثانية يستحب فيها عن ميمنه ويارها واقفا بعد ذلك ولا يقف عند ذلك
وهي حرج العقبة مستحبا ولو وقف فخر فلا بأس واذ ابادت من يمينه ليلين جاز لما انفرد في الثاني
عشر الزوال لا قبله ان كان في الصيد والقتال وفي الجرح قطعاً واحداً والامر العرفي ايضا
كان الحج متمما على الاقوى المراد بانها الصيد عدم فله واثباته الشاء عدم كما عرفت وفي
الحاق مقدمته وابقى المخرجات للمعلمة بين كالعقد وجوهل يفي فيه بين العام والخاص
ارجعنا لما الفرق بين الصيد والقتال ثبوت الكفارة فيه مطلقا دون غير ذلك ولا يفرط
التمثيل في الثالثة عشر من الاجتمع الامران الابقاء وعدم الغروب وانه استغنيا امر
احدهما وجب المبيت ليلة الثالث عشر ولا فرق بين غروبها عليه بين من اقبل للغروب قبله
لغروب عليه قبل ان يخرج وغيره ولا بين من خرج ولم يجاوز حدودها حتى غربت وغيره نعم
خرج منها قبله ثم رجع بعد الغروب كما خشي في المبيت وكذا لو غاد النمارك وا
بها ولو رجع قبل الغروب لكانت فخرت عليه بما في وجوب المبيت قولاً لا بوجوه ذلك
وحين جيب مبيت ليلة الثالث عشر وجب في الجرات الثلث فيه ثم يفر في الثالث عشر
يجوز قبل الزوال بعد الرمي وقفة اي وقت الرمي من طلوع الشمس لغروبها في الشهر وقيل
اوله الفجر وفضل عند الزوال ويرمي المعداد كالحايك والمهز والمزاة والرامي ليلاد
ويقتض الرمي لو فاته في بعض الايام مقدما على الايام في اليحيى لو فاته رمي يومين فانه
الاول على الثاني وختم بالاداء وفي اعتبار وقت الرمي في القضاء قولاً لا بوجوه ذلك
ويجب فيه القضاء فيه والاولى الاداء فيه وفي وقت الفجر وقوع ما في ذمته او لا على
دو الثاني ولو حل من من قبله اي قبل الرمي اداء وقضاء رجع له في ايامه فان عد عليه

98
العود استأنف فيقف فانه فاق استأنف في القابل وجوباً ان لم يحضره ولا وجب الجائر
وليست في غير الاخير لمن لم يجب عليه والعود الى مكة لطواف الوداع استحباباً لا مؤلداً
ليس واجباً عندنا ووقفه عند مراده الخروج بحيث لا يملك بعد الاستغناء باستناباً فلو
زاد عنه افاده ولو لم يصب حتى خرج استحب العود له وان بلغ المسافة من غير اتمام الا ان
له شهراً ولا وادع الحجا ود يستحب الغسل لدخولها والدخول من باب في شبيهه والدعاء كما
ودخول الكعبة فذكر وي ان دخولها دخول في رحمة الله والخروج من الذنوب والعصاة
فيما بقي من العمر وغفران لما سلف من الذنوب خصوصاً الضرورة وليد خطايا بالسكينة
والوقار اخذنا بخلقنا الباب عند الدخول والصلوة بين الاستطوانتين للثنتين لبيان التبا
على الرحامة الحمراء وليستح ان يقرأ في الاولى الركعتين الحمد ثم التمجيد وفي الثانية بعد
وهي ثلث اواربع وخمسون والصلوة في رواياها الاربع كل زاوية ركعتين تاسيا بالنبي
واستلامها اي التروايا والدعاء والقيام بين الركنين والقيام في باعدا يد مصلفاً
ثم كذلك في الركن اليماني ثم العزفي ثم الركنين الاخيرين ثم يعود الى الرحامة الحمراء فقف
عليها ورفع راسه الى السماء وبطيل الدعاء ويألف في الخشوع وخضوع القلب
الدعاء عند الحطيم يتبعه لا زحاما الناس عند الدعاء واستلام الحجر فيحطم بعضهم
بعضاً او لا خطا من الذنوب عند فهو فعيل بمعنى فاعل ولو شاء الله فيه على ادم عليه
فاخطم من نوبه وهو اشرف القلاع على وجه الارض على ما ورد في الخبرين زين العابدين
ولله الباقية وهو ما بين الباب والحجر الاسود وعلى الحطيم في الفضل عند المقام
ثم الحجر ثم ياذن من المبيت واستلام الاركان كلها والسجود اثنان زعموا والشرع
والامثال فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لما شرب له فينبغي شره للهمات الدينية والدنيوية
فقد فعله جماعة من الافاضل لمطالبتهم فمالوها واهمها طلب غنى الله والقرينة
والترقي ليه ويستحب مع ذلك خله واهداؤه والخروج من باب الحناطين حتى ذلك
لبس الحنطة عندنا والحنوط وهو ابني حجاج بازاء الركن الثاني داخل في المسجد الاخير
فيخرج من الباب الشمالي ما من عند الاساطين عليه عند الاستغناء ليطهره و
الصدقة يهرش بدهم ويجعلها قبضة قبضة بالعمى وعقل في الاخبارا يكونه كفا
لما لعله دخل عليه في حجة من حلق وقلة سقطت ونحو ذلك ثم ان استمر الاستنابة

صدقة مطلقه وان ظهر موجب يادى الصدقة فالأقوى جزاؤها الظاهر التحليل كما
نظائره ولا يقدح اختلاف الوجه لا يثبت على الظاهر مع اننا لا نعتبر العزم على العود
الحج فانه من غطر الطاعات وروى انه من المنسبات في العزم ان العزم على تركه مقرب للثبوت
والعزم على التحسين فيهم الى العزم سؤال الله تعالى ذلك عند الانصراف ويستحب الاكثار من
الصلوة بمجدد الخيف لمن كان منتهى فقد روى انه من صلته به ما به ركعة عدلت عبادة سبعين
عاما ومن سجد لله فيه ما به تسبيح كسب له عتق رقبة ومن هلل الله فيه ما به عدلت تسبيحا
ومن حمد الله فيه ما به عدلت خراج العرقين ينقو في سبيل الله وانما يستحب خيفا لانه في
عن الوادي كل ما ارتفع منه حتى خيفا خصوصا عند المنان التي في وسطه وفوقها التي
يجوز لثلاثين ذراعا وكذا عن ميمها ولبا رها وخلفها واعدلين بذلك معوية بن عمار عن
الرضي وان ذلك منجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفتيق والمقام فصر على الجبهة الواحدة و
في الذرة من اضا فميتها ولبا رها كذلك ولا وجه للتخصيص مما يحضرن من الصلوات صلوات
ست كما في اصل الصومعة ويجوز اخراج من النجاسات الى الحرم بعد الجنب بها ما يوجب جبا او
نقرا او قضا ما وكذا لا يقام عليه فيه نعم يضيق عليه في المظلم والمشرى بالازاد منها
على ما لا يدور بسبع ولا غيره ولا يمكن من ماله زيادة على ذلك حتى يخرج فيستوفى منه
جنى في الحرم فويل من غشى جنايته فيه لانها كحرمة الحرم فلا حرمة له ولا يجوز بيعه
النبي ومشاها لا يمتنع وهو ضعيف مستند **الفصل الثاني في كفارة**
الأحرام والآفة بفعل شيء من حرمانه وفيه جتان **أول** في كفارة الصيد في النجاسات
بدنه وهي من الابل الاثني التي كل منها خمس دين سواء في ذلك كسر النعامة وصغيرها
ذكواها وانما هاء والاولى المماثلة بينهما في ذلك ثم الفصاى ففرض من البدنة لو تهاذرت
على البر أو اطعمت مسكينين مسكينا والفاضل من قبيلها على ذلك له ولا يلزمه الاثم ولو
ولو فضل منه ما لا يبلغ هذا او مدين وجب دفعه الى مسكين اخر وان قل ثم صيام شهر
يوما ان لم يقدر على الفطر لعد بها وفقره وظاهره عدم الفريضة بل يوجب الفدية على تقدير
اسكان للفطر للدين وعله وفي الحديث من نسبة ذلك الى قول شعير بن ربيعة ولا فريضة
الاقتضا على صيام قدر ما وسعت من الاطعام ولو زاد ما لا يبلغ الفدية صام عنه يوما
كاملا ثم صام ثمانية عشر يوما لو عجز عن صوم الشهرين وما في معناها وان قد عد على صوم

زيد من الثمانية عشر من عجز عن الشهرين الشامل من قد عد على الازيد لا يجب اما المقدار
من الثمانية عشر فيدخل في عموم ما استطعم لعدم المعارض ولو شرب في صوم
الشهرين قادرا عليها فحجده عجز بعد ثمانية عشر فصر على ما فعل وان كان شهرا
مع احتما لا يجب لضعف الحج لا يثبت عن الشهر المجز عنه والمدفوع الى المسكين على
تقدير الفطر نصف صاع مدين في الشهر وقيل مدين في قوة وفي جرح الوضوح وان
بقرة أهلية مسته فضاها الا ان يفرض من المفول منها فيكفي ما لا يفيده ثم الفطر
للقيمة على البر ولو تعدد ونصف ما مضى في الاطعام والقيام مع باقي الاحكام فطعم
لثلاثين ثم يصوم ثلثين ومع العجز لثلاثة وفي الضبي والتعليق الارشاد ثم الفضة للثلاثين
لو تعدد شاة وسدس ما مضى فطعم عشرة ثم يصوم عشرة ثم ثلثة ومقتضى لنا
في الفطر الصومان قيمتها لو فطعت عن عشرة لم يجز الا كما لا يبيعها الصوم وهذا يتم في الجنب
خاصة بالنقصان الاخران فالحكم بما به جماعة تبع الشيخ ولا يستعمل ظاهره نعم وروى فيها شاة
فمع العجز عنها يرجع الى الزوايا العامة باطعام عشرة مساكين لمن عجز عنها ثم صيام ثلثة و
هذا هو الأقوى في الذمة ومن نسب مشاركتها له الى الثلثة وهو مشعر بالضعف فيظهر
فايد القولين في وجوب كمال العشر وان لم يبلغها القيمة على الثاني والاقتضا في الاطعام
على مدين في كسر بعض النعامة لكل بيضة بكرة من الابل وهي القيمة منها بدنا لفاضلها
مع صدق اسم الفتي والأقوى جزا البكر لان مورد النحل البكان وهو جمع لبكر وبكر ان عجز
الفرخ في البيضة ولا يتحرك ارسا فحالة الابل في اناس منها بعد البيض فالتابع هدي في
الكعبة لا كغيره من الكفارات ويعتبر في الاثني صلاحية الحبل ومشاهاة الطوق وكفارة
للاتاة عادة ولا فرق بين كسر البيضة بنفسه ودابته ولو ظهرت فاسد او الفرج مينا فلا شيء
ولا يجزى به النتائج بل يجوز صرفه من جيبه ويخير بين صرفه في مصالح الكعبة ومعونة الحاج
كغيره من مال الكعبة فان عجز عن ارسال شاة عن البيضة الصحيحة ثم مع العجز عن الشاة
اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدين انما اطلوا لان ذلك ضابطه حيث لا يرضى الزايد و
مصرف الشاة والصدقة كغيرها لا كالمسك ثم صيام ثلثة ايام عجز عن الاطعام وفي كسر كل
بيضة من القطا والقيح لنبكون البناء وهو الحبل وفي التراج من صغار الغنم ان تحرك الفرج
في البيضة كذا اطلق الله هنا وجماعة وفي الحديث من جعل في الاولين مما صام من الغنم أي

الاخيرين وانما جعلها مانعا للنقص يمكن ان يريد به الاهل كاستان في تفسيره في
 الاطعمة فاعلم ما مد من طعام وهو هنا ما ياكل من الحبوب والتمر والتمر والخبز
 وشبهها وفي الجراد تمر وتمر خبز جراد وقيل لفت من طعام وهو مروي ايضا
 في تفسيرها جها ونصاره في الدرس في كثير الجراد شاة والمرجع في الكثير الى
 العرف يحتمل اللغة فيكون الثلثة كثيرا ويجوز ان يكون في كل واحد تمر او كفت ولو كان
 التمر من ثلثه بان كان على طريقه بحيث لا يمكن التمر منه الا بمشقة كثيرة لا يجزى اذا
 لا الامكان الخفيف فلا شيء في القلة يلقيها عن ثوبه او بدنه وما اشبهههما او يقطع
 كفت من طعام ولا شيء في البعوضة ان منعنا فله وجميع ما ذكره الحكماء في الحل اما الحل
 في الحرم فله القيمة فيما لم ينص على غيرها ويجوز ان يكون في الحرم ولو لم يكن له قيمة
 فكفارة الاستغفار ولو نذر حراما محرما الى محله فشا عن الجميع ولا بعد من كل
 واحد شاة على الشهر ومسنك غير معلوم واطلاق الحكم ليشمل مطلق التفسير وان لم
 يخرج من الحرم وفيه المقر في بعض تحقيقاته بما لو تجا وزالرم وظاهرهم ان هذا حكم
 الحرم في الحرم فلو كان محلا فقتضى القواعد وجوب القيمة ان لم يعد تنزيلا له منزلة الا
 وليكل حكمه مع العود وكذا حكم الحرم لو فعل ذلك في الحل ولو كان المنذر احد ففي
 وجوب الشاة مع عودها او عدمه تساوى الحالمين وهو بعيد ويمكن عدم وجوب
 شيء مع العود وتوقفها على اصل على موضع اليقين وهو الحالم ان لم يجعله اسم
 جنس يقع على الواحد وكذا الاشكال لو غاد البعض خاصة وكان كل من الذاهب العائد
 واحدا بل الاشكال في العائد وان كفر لعدم صدق عود الجميع الموجب للشاة ولو كان كل
 المنفر خاصة ففي نعت الفداء عليهم او اشركهم فيه خصوصا مع كون فعل كل واحد
 لا يوجب التفرود جها وكذا في الحاق غير الحام به وحيث لا ينظر ظاهره في القطع
 بعد ما للحرف لو غاد فلا شيء ولو لم يعد في الحام بالانطلاق نظر لاختلاف الخفيفين
 ولو شك في العدد نبي على الأقل وفي العود على عدمه علام بالاصل فيها ولو اطلق على
 حمار وفراخ وبيض كالا فلا يصح جعل الحال او علم الثلث في ضمن الحرم في الحل كل
 حامة بشاة والفرخ بجل والبيضة بدرم والحمل في الحرم الحامة بدرم والفرخ بصفه
 والبيضة بربعه ويجوز ان على مرجع الوصفين ولا فرق بين حمار الحرم وغيره

الوجه السابق ولو لم يشر لالا فجماعة او لشيء او بالشرع ونسب الباقي على كل فداء
 لان كل واحد من الفعلين موجب له وكذا لو يشر واحد امور متعددة يجب لكل منها
 الفداء كما لو اصابه وذبح واكل وكسر البيض واكل وكل على الصيد واكل ولا فرق بين
 كونهم محرمة محلين في الحرم والتفرق في كل مكان فكله فيجمع على الحرم ومنهم في الحرم
 الاثران وفي كسر في الغران نصف قيمته وفي صبيته او يدبه او رجله القيمة قالوا
 بالجناس فيه نصف القيمة ولو جمع بينه وبين الحرم من اثنين فمما القيمة وهكذا
 هذا هو المشهور ومسنك ضعيف وزعموا ان ضعفه من جنس الشاة وفي الذرة
 جزم بالحكم في الغنيين ونسب في اليمين والرجلين الى الفحل والافوى وجب الاثر
 في الجميع لانه نفصحت على الصيد فيجوز شاة حيث لا معين بعلم عليه ولا يشر
 الصيد في ملك الحرم محارة ولا عقد ولا ارض ولا غيره من الاسباب الملكية كذا
 له هذا اذا كان عندك اما الثاني لا قوى دخوله في ملكه ابتداء اختيارا كالشاة و
 كالأرض وعدم خروجه بالاحرام والمرجع فيه الى العرف ومن نفى ريشه من حرام
 الحرم فعليه صدقة بذلك اليد الجانية وليس في العبارة انه تنفها باليد حتى تشير
 اليها بل اعلم ان تنفها بغيرها والرواية وردت انه ينصدق اليد الجانية
 وهي سالمة من الاراد ولو انفق النصف بغير اليد جازت الصيد كفتا ويجزى بها
 ولا يقطع بنات الرثيث لا يجزى بغير اليد الجانية ولو نكف اكثر من ريشه ففي الحرم
 الى الارش عدا بالقامات او تعدد الصدقة بعدد وجهان اخيرا ثانيا المصنف
 الدرر وهو حسن وقع النصف على العاقب والافاق اول الحسن او جازا
 والاصدق اثنى لثبوت بطريق اولي لو نكف غير الحامة او غير الرثيث لارش ولو
 احدث ما لا يوجب الارش نكف ضمن ريشه ولا يجب تسليمه باليد الجانية للاصل
 وجزاؤه اى جزء الصيد مطلقا يجب خراجه بمنى ان وقع في احرام الحج وبمكة في
 احرام العمرة ولو اضر الى الذبح وجب فيها ايضا كالصدقة ولا يجزى الصدق
 قبل الذبح ومستحقة الفقراء والمساكين بالحرم فعلا او قوة وكذا حكمه في
 يجوز الاكل منه الا بعد انتقاله الى السطح اذنه ويجوز في الاطعام التملكات ولا
الحج الثاني في كفارة باقى الحرمات في الوط حاملة حامدا بالخريم فبالاود برا

قبل المشعر ان وفصحة على صح القولين بدنه ويتمجه ويأتي من بل هو يا ان كان لا
 كذلك وان كان الحج نفل ولا فرق في ذلك بين الزوجة والاجنبية ولا بين المرأة والرا
 ووط الغلام كذلك في صح القولين دون الثانية في الاشهر وهل الاولى فرضة
 والثانية حقوبة او بالعكس لان المروي الاول لا ان الرواية مقطوعة ومقتضى
 ونظير الفايده في اجابة تلك السنة او مطلقا او في كنفار وخلف النذر وشبهه
 لو عينه تلك النسبة في المصدد والمفسد اذا تحلل اثره على الحج لسنة او غيرها
 وعلينا مطاوعة مثله كفارة وقضاء واحترنا بالعامد لاجل الناحية ولو
 للحكم والجاهل فلا شيء عليه ما كان عليه نفيسه وان تمكن اخراج الناس من حيث
 عدم كونه محررا في حقه اما الجاهل فاذا روي بقرانه اذا بلغا موضع الخطبة فضا
 ثالث محشر في حج القضاء الى اخر المناسك وقيل بغيره فان في الفاسد ايضا من
 موضع الخطبة الى تمام مناسكه وهو مروي به قطع المصنف في الدروس ولو جاز
 في القابل على غير تلك الطريق فلا تغريق وان وصل الى موضع يتوقف فيه الطريقان
 كعرف مع احتمال وجوب التغريق في التغريق منه ولو توقف صاحب الثالث على آخر
 او نفقة وجب عليه ما ولو كان تركها لها محل عنها البدنة لا غير اي لا يجب عليه القضاء
 عنها لعدم فساد حجتها بالاكره كما لا يفسد حجه لو اكرهته وفي خطبته عنه البدنة و
 محل الاجنبى لو اكرهها وجهازا فوجهازا لعدم الاصل ولو تكررا الجاه بعد الاقناد
 تكررت البدنة لا غير حله كعرف من الاول ما لا نعم لوجامع في القضاء ويجب البدنة
 من دون الاقناد بالجاء بعد الشعر الى اربعة اشواط من طواف النساء الاولى بل
 الاقوى بعد خمسة الى تمام الخمسة اما بعدها فلا خلاف في عدم وجوب البدنة
 وجعله الحكم اولى يدل على اكفائه بالاربعة في سقوطها وفي الدروس قطع باعتبار
 الخمسة ونسب اعتبار الاربعة الى الشيخ والرواية وهي ضعيفة نعم يكفي الاربعة
 في البناء عليه وان وجب الكفارة ولو كان قبل كمال الاربعة فلا خلاف في وجوبها
 لكن لو كان قبل طواف الزيارة اي قبل اكماله وان بقي منه خطوة وعجز من البدنة
 تخير بينها وبين بقر او شاء لا وجه للتخير بين البدنة وغيرها بعد الجزئها
 فكان الاولى مع العجز عنها بقر او شاء وفي الدروس اوجب فيه بدنة

فان عجز بقره فان عجز فشاء وغيره خير بين البقر والشاة والنصوص على هذا القيل
 لكنه مشهور في الجملة على اختلاف ترتيبه وانما اطلق في بعضها الجزور وفي بعضها
 الشاة ولو جامع امته الحرمه باذنه محلا فعليه بدنة او بقر او شاء فان عجز عن البدنة
 والبقر فشاء او صام ثلثة ايام هكذا وردت الرواية وافني بها الاحتجاب وهي
 شاملة باطلا فها ما لو اكرهها او طأ عنه لكن مع مطاوعتها يجب عليها الكفارة
 ايضا بدنة وصامت عوضها ثمانية عشر يوما مع عليها بالتحريم ولا فلا شيء عليها
 والمراد باطان الموجب الشاة او الصيام اذ ان عن البدنة والبقر ولا يعتد في الرق
 والقنوى الجاه بوقت فيشمل ما يراو فان اكرهها التي يحرم الجاه بالنسبة اليها
 بالنسبة اليها فيختلف الحكم كما ساقط وكان قبل الوقوف بالشعر فسد حجها مع
 والعلم واحترنا بالحرمه باذنه عما لو فعلته بغيره فانه بلغا فلا شيء عليه ما ولا يلحق بها
 الغلام المحرم باذنه وان كان فخر لعدم الشعر وجوز اخضا صا لفا حشر بهم الكفا
 حقوبة كسقوطها عن معاود الضيد عما لا تنفام ولو نظر الى اجنبية فامتنع من غير
 فصدله ولا عادة فبدنه للموسرى عليه وبقر للتوسط وشاة للمعسر والمجوع في
 المفهومات الثلثة الى العرف وقيل ينزل ذلك على الترتيب فيجب البدنة على الغاد
 عليها فان عجز عنها فالشاة وبه قطع في الدروس والرواية تدل على الاول وفيها
 الكفان للنظر لا للمناء ولو فصد او كان من فادته فكما لمستفي وسياى ولو نظر الى
 زوجته بشهوة فامتنع بدنة وفي الدروس جزور والظاهر جزاؤها وبغير شهوة
 لا شيء وان امتنع ما لم يفصد او يعتك ولو منها فشاء ان كان بشهوة ولا بد من بغير
 شهوة لا شيء يحصل احد الوصفين وفي نفسها شهوة جزور انزل اما مع عدم الو
 ولو امتنع الاستمنا او بغيره من اسباب التي يجد عنه فبدنه وهل يفصد به الحج مع
 نكاح والعلم بخبره قبل نعم وهو المروي من غير معارضه بيقين نفيسه بموضع
 الجاه وببستني من اسباب التي عنها ما تقدم من المواضع التي لا يوجب البدنة الا
 وهي كثيره ولو عصى المحرم او المحل المحرم على امرأة فدخل فعلى كل منهما اي من العاقلة
 المحرم المعفود له بدنة والحكم بذلك مشهور بل كثير منهم لا ينقل فيه خلافا
 رواية سماه وموضع الشك وجوبها على العاقلة المحل ونصحت ايضا وجوب الكفارة

ورواه عنه فاني شاة او بقر او شاء

على المرأة الحلة مع طهرها بالزواج وفيه اشكال كزها فطعم المص في الدرس بعد
 الوجوب عليها وفي الفرق نظر وذهب جماعة الى عدم وجوبه على الحمل فيما سوى لائم
 اسناد الى الاصل بضعف سند الوجوب على عمله على الاستحباب في العمل بالمشهور
 نعم لو كان الثلثة محرمين وجب على الجميع ولو كان الغافل والمرأة محرمين خاصة
 الكفارة على المرأة مع الدخول العليل بسببه لا بالعلة وفي وجوبها على الغافل اشكال
 وكذا الزوج والعصر المفردة اذا افسدها بالجماع قبل اكمل سببها وغيره قضاهما
 في الشهر الداخل بنا على ان الزمان بين العهرين ولو جعلناه عشر ايام اضر بعد
 وعلى الاقوى من عدم تجديده وقت بينهما يجوز فضاؤها ما سجد لا بعد انماها وان كان
 الافضل للتأخير شيئا في جميع المصدم التجديد وفي لغير المحيط وما في حكمه شأ
 وان اضطرر لنا بجب الشاة في لبس الخمين او احدهما او التمسك بضم الشين
 وكسر الهمزة الطيب على الشعر ان قل مع صدق اسمه وكذا ان الله ينفذ نور
 وغيرها او فاضلا راي ظفاريدي وجلبه جميعا في مجلس يديده خاصة في
 مجلس اورجليه كذلك ولا فاضل كل ظفر من ذلك لو كثرنا لا يبلغ الشاة ثم اكل اليد
 او الرجلين لم يجز الشاة كما انه لو كثر بشاة لاحدهما ثم اكل الباقي في المجلس بعد ذلك
 والظاهر ان بعض الظفر كما لكل لا يفيضه في فضاها مع اتحاد الوقت عرفا فلا
 يتعد فديته او قطع شجرة من الحرم صغيره غير ما استثنى لا فرق هنا بين
 الحرم والحل في معنى قطعها فطعمها من اصلها والمرجع في الصغير والكبير
 الى العرف والحكم بوجوب شجرة مطلقا هو المشهور ومسنده رواية مرهله
 او ادهن طيب ولو لضرورة اما غير الطيب فلا يشي فيه وان اضر او قطع ضرره
 مع عدم الحاجة اليه في المشهور والرواية به مقطوعة وفي الحاق السن به
 بعيد وعلى القول بالوجوب باقطع متعدد افعن كل واحد شاة وان اخذ الجمل
 شاة بطيه او حلقها وفي احدها طعام ثلثة مساكين اما لو نيف بعض كل منها
 فاضالة البراءة يقتضي عدم وجوبه وهو مستثنى من عموم ازالة الشعر لكون
 الشاة لعدم وجوبها المحرقة فالبعوض في او افعن تعليم الظفر فادى الى ينفذ
 والظاهر ان لا يشترط كون المقتضي محررا لاطلاق النص ولا كونه مجهدا نعم يشترط

صلاحه للافتاء بزم المستفي بالحق الوصف ظاهر ولو بعد المستفي لا وما
 فلا شيء على المقتضي في غيره لك لا ضل مع احكامه او احاد ان حلف باحدى الصغين
 او مطلقا لثلاثا صادقا من غير ضرورة اليه كاثبات حق ودفع باطل يوقف عليه ولو
 الضاد عن ثلثة لم يحلل التكفير في احد عن الجميع ومع محله فلكل ثلثة شاة او
 واحدة كاذيا في ثلثين كاذبا بقر وفي الثلث فصا حدا بدنة ان لا يكفر عن الشاة
 فلو كفر على كل واحد فالثاة او اثنتين فالبقر الضابط احبار العدد السابق
 ابتداء او بعد التكفير للواحد شاة لثلاثين بقر وللثلاث بدنة وفي الشجر
 الكبيرة عرفا بقر في المشهور ويكفي فيها وفي الصغيرة كون ثلثي منها في الحرم
 كان اصلها ام فرعها ولا كفارة في قطع الحنثين ان اثم في غير لا ذخر وما انبئ
 الا دمي محل الحرم فيها الا خضرنا اليابس فيوز قطع مطلق الا فقه ان كان
 اصله ثابتا ولو عجز عن الشاة في كفارة الصيد التي لا تضطر على يد ما فعلية اطعم
 عشر مساكين لكل مسكين مذكاة عجز ما مثله ايا مولى في الرواية التي
 مسند الحكم بفسيد بالصيد فيدخل بالشاة الواجبة بغيره من الحرمات ويجزى
 بين شاة الحلق لا ذى وغيره وبين اطعام عشر مساكين لكل واحد مذكاة
 صيا مثله اياما ما غيرها فلا ينفصل بينهما الا مع العجز عنها الا في شاة وطه
 الامة فيختار بينهما وبين الصيام كما مر في شعر سقط من حنثه او راسه فل
 اكثر رتبة كفت طعام ولو كان في الوضوء واجبا او مندبا فلا شيء والحق به
 المص في الذر وسر الغسل وهو خارج عن مورد النقص والتغليل لانه فعل وان
 فلا يعقبه فدية بوجبا لحاق التيمم وازالة النجاسة بهما ولا يقول به
 الكفارة بذكر الصيد عمدا وسهو اما التهور فوضع وقاف واما تكرار عمدا
 فوجه صدق اسمه الموجب له ولا انعام منه غير مناف لما لا مكان الجمع بينهما
 والا فاقوى صله واختار المص في الشرح للنصر عليه صريحا في صحة ابن ابي عمير
 به الاية وان كان القول بالتكرار حوط وموضع الخلاف العهد بعد العهد ما بعد
 الخطاء او بالعكس في تكرار قطعها ويغبر كونه في احرام واحد وفي التمتع طمنا
 اما لو تعدد في غير تكرر وتكرار لللبس المحيط في مجالس ولو اخذ المجلس لم يكره

انما جنس الميسور لم يختلف لنفسها دفعة ام على النفاظ لا للجلسام فصره
 يتكرر بالخلق في اوقات متكررة عرفا وان تعدا للجلسام لا فلا يتكرر وفي الدوسر
 ضابطا تكرر ما في الخلق واللبس والطيب والفضلة تعدد الوقت فقل ما صاع
 الحنفى لا يشترط تكرر ظهور القدم والزاسر ولا قوى في ذلك كله تكرر ما يتكرر
 مطلقا مع تعاقب الاستعمال البسا وطيبا وستر وطلا وغطية وان تعدا الوقت و
 المجلس وعلو مع ايضا دفعة بان جمع من الشيا بمجملة ووضعها على يده وان
 اختلفت صنفا ولا كفارة على الجاهل والناسي في غير الصدا ما فيه فمطلقا
 حتى على غير المكلف بمعنى اللزوم في ماله او على الولي يجوز تحلية الابل وغيرهما من الذي
 للرجي في الحرم وانما يجوز مباشرة قطعة على المكلف محرما وغيره **الفصل الثاني**
 في الاحكام والصدقات والحصر المنع والمراد به هنا منع المناكح بالمرض عن ذلك
 بنون الحج والعمرة بقوائمه مطلقا كما لموقفين او عن الشك التحلل على تفصيل
 والصدقات بعدد ما في معناه مع قدره الناسك بحذائه على الاكالا ما مشركا
 في ثبوت أصل التحلل بها في الجملة ويفترق في عموم التحلل فان المصدود بحله بالتحلل
 كل احرام والحصر ما هذا النساء وفي مكان فيجهدى التحلل المصدود بغيره
 او يخرج حيث وجد المانع والمحصنة الى محله بمكة ومنى في فائدة الاشراط فيجهدى
 التحلل المصدود ونال المصدود ويجوز ان يبدن الشتر وقد يجتمعان على الكلفان يرضى و
 يصنع العدة فيختار في احد حكم ما شاء منها واخذ الاخص من احكامها الصديق **المرضى**
 الموجب للاخذ بالحكم هو امره دفعة ام شعافيين ومنى احصر الحاج بالمرض عن الوقوفين
 معا وعن احدهما مع فوات الاخر وعن المشرك ادراك الاضطرار في عرفه خاصة دون
 العكس بالجملة متى احصر عما يقوت بقوائمه الحج او احصر العتمر عن مكة او عن الاضطرار
 بها وان دخلها بعث كل منهما ما شاء ان كان قد ساق هديا او ثمنه ان لم يكن شاة
 ولا اجزأ بالسوق مطلقا هو الشهور لا نهدي سبيرو الاقوى عدم التداخل ان كان
 التباين واجبا ولو بلا شعارا والتقليد لا خلا في لاسبا بالمقتضية لتعدد السبب
 نعم لو ربيعتين ذبجه كفى الا ان اطلاق هدى التباين في حله حجاز واذا بعث احد
 به وقتا معينا للذبح او غيره فاذا بلغ الهدي محله وهي متى ان كان حاجا ومكة ان كان عمرا

او بعث هديا

ووقت الواعد خلقا وقصر تحلل فيه الا من النساء حتى حج في القابل او بعث مطلقا
 ان كان الشك الذي خل فيه واجبا مستقرا او يطاف عنه للنساء مع وجوبه من
 في ذلك الشك ان كان ندبا او واجبا غير مستقرا ان استطاع له في عامه ولا يقطع
 الهدي الذي يخل به بالاشراط وقت الاحرام ان يحله حيث جبهه كما سلف ثم لا بد
 التحلل مع الاشراط من غير انظار بلوغ الهدي محله وهذه فائدة الاشراط وانما
 فائدته في المصدود فقتضية الجواز بجمله التحلل بعد الشتر وقيل انها سقوط
 الهدي وقيل بسقوط القضاء على تقدير وجوبه بدنه ولا قوى انه تعبد شرعي
 مشدود لا دليل على ما ذكره من الفوائد ولا يبطل تحلله الذي اوقفه بالواعد لو
 ظهر عدم ذبح الهدي وقت الواعد ولا بعد لامثاله المأمور المقتضى لوقوعه
 بتر عليه اثره وبيعه في القابل لقوات وفيه في عام الحصر لا يجب الامساك عنه
 عما يمنكه المحرم الى ان يبلغ محله على الاقوى لزال الاحرام بالتحلل السابق والامساك
 تابع له والشهور وجوبه للصحة معوية بن عمار رعت من قبل وبسك ايضا في ذلك
 انفسر على الشهور ويمكن حمل الرواية على الاستحباب كما سلك باحث هديه من
 الاقوى تبرعا فلوزال بذكره التحن وجوبا وان بعث هديه فان ادرك ولا تحلل به
 وان ذبح او غيره هديه على الاقوى لان التحلل بالهدي شرط بعدم التمكن من العتمر
 فاذا حصل الحصر فيه ووجه العدم الحكم بكونه محللا قبل التمكن وامثال الامر
 له **فرضه بالعدة** كما ذكرناه من الموقفين ومكة ولا طرية غير اى غير المصدود
 عنه اذ له طريق اخر ولكن لا نفقة له بثلث وليرجع زوال المانع قبل خروج الوقت
 ذبح هديه المسوقا وغيره كما نرى وقصر وخلق وتحلل حيث صدق من النساء
 من غير رجوع ولا انظار طوافهن ولو احضر عن عمن التمتع فحل فالظاهر من النساء
 ايضا اذ لا طواف لمن بها حتى يتوقف حلق عليه ووجه التوقف عليه اطلاق الاخبار
 يتوقف حلق عليه ووجه التوقف عليه اطلاق الاخبار يتوقف حلق من غير تفصيل
 واعلم ان المص وغيره اطلقوا القول بتحقيق الصدق والحصر بقوات الموقفين و
 مكة في الحج والعمرة واطبقوا على عدم تحفقه بالمنع عن المبيت بمنى ورمى الجمار
 يستينب الرمي وقته ان اسكن ولا قضاء في القابل وبقي امور منها منع الحاج عن مبيتها

من يوم النحر اذا لم يمكنه الاستنابة في الحج والعمرة في حقه فله ان يتركها في
واضالة البقاء اما لو امكنه الاستنابة فيها فله ان يتركها او قصر مكانه وتخلل وانما
لافعال ومنها المنع عن مكة وافعال منى وما اولى الجواز هنا لو قيل به ثم لا
تحققه هنا للعموم ومنها المنع عن مكة خاصة بعد التخلل منى والافرى عدم تحققه
فيبقى على احرار من النسبة الى الصيد والطيوب والنساء الى ان ياتي بفقيه الافعال
اولي شئيب فيها حيث يجوز ويحتمل مع خروج ذي الحجة التخلل بالهدي لما في التلخيص
الى القابل من الحج ومنها منع المعتمر عن افعال مكة بعد دخولها وقد اسلفنا ان
حكم المنع من مكة لا ينفاء الغاية بمجرد الدخول ومنها الصدق الطواف خاصة فيها وفي الحج
والظان به يسبب فيكون له من الامكان ولا يفي على احرار من النسبة الى ما تحمله الى
يقلد عليه او على الاستنابة ومنها الصدق منى خاصة فانه محتمل في العمرة لعدم افا
الطواف شيئا وكذا القول في عمره الافراد لو صدق طواف النساء والاستنابة فيه
اقوى من التخلل وهذه المفروض يمكن في المحصر مطلقا وفي الصدق اذا كانا معا اذ لا فرق
فيه بين العام والخاص من النسبة الى المصدود كالوجوب من الحاج ولو عجز عن
او انقوله في تلك المشاعر من يحافه ولو قيل بجواز الاستنابة في كل فعل قبل النتائج
كالطواف والحي والرمي والذبح والصلوة كان حسنا لكن يستثنى منه ما اتفقوا
على تحقن الصدق المحصر كعدم الافعال **خاتمة** تجزئ العمرة على المستطيع اليها
سبيل لا يشترط الحج وانما استطاع اليها خاصة ان يكون عمره تسعة فشرط في وجوبها
الاستنابة لها مع الارشاد كل منهما بالآخر ويجوز ايضا باسبابه المرجحة له لو انقضت
كالندرو وشبهه والاستحجار والافناء ويزيد عنه بقوات الحج بعد الاحرام وليشتركا
ايضا في وجوبها من غير الدخول مكة لغير المتكبر والداخل فناء او الداخل فنيب
لغلا من احرامه ولما يمتنع من هذا الاحلال لا الاهلال ويؤخرها القارئ **المفرد**
عن الحج مبادرا بها على الفور وجوبا كالحج وفي الدور من يجوز تأخيرها الى مستقبل
الحرم وليس منافيا للفور لا ينعين الغرض بالاصالة برما من خصوص واجبه وسننه
وان وجب الفور بالواجبة على بعض الوجوه فلا ان ذلك ليس ينعين النسيان وتيقن
زمانها بندرو وشبهه وهو شعبة مع قضاء الفريضة في كل شهر على اصح الروايات **فصل**

لا خلاف بين العزمين وهو حسن لان جميعا بين الاخبار انما بعضها على الشهر وبعضها على
السنة وبعض على عشرة ايام فترى ذلك على ان سبب الاحتياط لا فضل الفضل بينهما
ايام وكل منه بشهر اكثر مما ينبغي ان يكون بينهما السنة وفي التقييد بقضاء الفريضة
اشاره الى عدم جوازها بدامع تعلقها بدلتله وجوبا لان الاستنابة المفردة لا
يفضي الاستنابة وجوبا ظاهريا ومع ذلك يمكن تخلفه لكفها حيث يقتضي مؤنة
لنقطع المسافة وهي مفقودة وكذا لو استطاع اليها الى حجتها ولم يدخل شهر الحج فانه لا
يخاطب الحج بالواجب فيمنع من المندوب لا يمكن فعلها واجبا الا بعد فعل الحج وهذا
البحث كله في المفردة **كتاب الجهاد** وهو اقسام جهاد الشكرين اليها
لديانهم الى الاسلام وجهاد من يدعهم على المسلمين من الكفار بحيث يجافون استيلا
على بلادهم واخذ مالهم وما اشبهه وان قل وجهاد من يدعهم على نفس محض او اخذها
او سبي حريم مطلقا ومن جهاد الاسير من الشكرين للمسلمين واقفا عن نفسه وقرا
اطلق على هذا القسم الدفاع للجهاد وهو اولى وجهاد البغاة على الامام والجهاد هنا
الاول واستطرد ذكر الثاني من فعل سنيقاء وذكر الرابع في اخر الكتاب الثالث في كفا
الحدود ويجب على الكفاية بمعنى وجوبه على الجميع الى ان يقوم منهم من فيه الكفاية
عن الباقيين سقوطا مراعى باستمرار القيام به الى ان يحصل الفرض المطلوب به **فصل**
تعيين الامر لمام لاحد على الخصوص ان قام به من فيه كفاية ويختلف الكفاية بحسب
سبب كثرة الشكرين وقلتهم وضعفهم وقوتهم واقلة قوتهم في كل عام لقوله تعالى فاذا
انسلخ الانهار الحرم فاقبلوا الشكرين او جيب عبد اسلخها الجهاد وجعله شريفا
كلما وجد الشطر ولا ينكر بعد ذلك بفتية العام لعدم افادة مطلق الامر المتكرر
نظر يظهر من التعليق هنا مع عدم الحاجة الى الزيادة عليها في السنة ولا وجوبها
وعدم العجز عنها فيها او روية الامام عليه صلواته والاجاز التأخير بحسب وانجتها
الجهاد بشرط الامام العادل او نائبه الخاص هو المنصوب بالجهاد او لما هو اعم اما
العام كما في غير فلا يجوز له تولية محال الغيبة بالمعنى الاول ولا يشترط في جواز
بغيره من المعاني وجموع عدوه على المسلمين بخشي منه على بيضة الاسلام وهي اصله
وجمعه فيجوز بغيره من الامام ونائبه ويفهم من الفيد كونه كافرا لا ينجي من

المسلم على الاسلام نفسه وان كان مندقا نعم لو خافوا على انفسهم وجب عليهم الدفاع
ولو خيف على بعض المسلمين وجب فان عجز وجب على من يليه مساعده فان عجز العجز
على من عجز وبتاكيد على الاقرب فالاقرب كفاية ويشترط فيمن يجب عليه الجهاد بالمعنى
الاول البلوغ والعقل والحرية والبصر والتمتع من المجرى لما نفع من الركوب العبد
والمرج البائع حلالا فضلا والموجب لشق في الشيء لا يتحل فاده وفي حكمه الشجر
المانع من القيام به والغدير الموجب للجز من نفسه ونفقة حياله وطريقه ومن
سلاحه فلا يجب على الضيق المحزون مطلقا ولا على العبد وان كان ببعضه ولا يضر
وان وجد قدامه مطه وكذا الاخرج وكان عليه ان يذكره لذكورية فانها شرط فلا
يجب على المرأة هذا في الجهاد بالمعنى الاول اما الثاني فيجب الدفع على القادر سواء الذكر
الانثى والاعمى والمريض والعبد وغيرهم ويحرم المقام في بلد الشرك لمن لا يتمكن من اظهار
شعار الاسلام من الاذان والصلوة والصوم وغيرها من ذلك شغرا لانه علة
طليق من الشعار الذي هو التوبة الملاحق للبدن فاستعير للاحكام الاوصاف التي
للمسلمين واخرى بغير التمكن من يمكنه اقامتها القوة او عشره ثمع فلا يجب على الجاهل
نعم لا يجب على اكثر من واحد وانما يحرم المقام مع القدرة عليها فلو تعذر رخص
او فقر ونحوه فلا حرج والحق المقر فيها نقل منه بلاد الشرك بلاد الخلاف التي لا يتكبر
فيها التومن من قامة شعار الايمان مع امكان انتفاله الى بلد يمكن فيه منها ولا بد
منع الولد من الجهاد بالمعنى الاول مع عدم التعيين عليه باعتراف الامام له او بعضه
المسلمين من المقاومة بدونه اذ يجب عليه حينئذ ان يتوقف على اذنها كغيره من
الواجبات العينية وفي الحاق الاجناد بهما قول قوي فلو اجتمعوا توقف على
اذن الجميع ولا يشترط حريتهما على الاقوى وفي اشراط اسلام ما قولان وظاهره
صدقه وكما يعتبران فيهما فيه يعتبر في سائر الاسفار المباحة والسندية والواجبة كفا
مع عدم تعيينه عليه لعدم من فيه الكفاية ومنه السفر لطلب العلم فان كان واجبا
او كفاية كتحصيل الفقه ومقتضاه مع عدم قيام من فيه الكفاية وعدم امكان تحصيله
في بلد هما وما قاربه مما لا يعتد سفره على الوجه الذي يحصل مسافرا لم يتوقف على اذنها
ولا توقف الدين بغير اوله وهو مستحق دين يمنع المدون الواسع الفاد على الوفا

مع الحلول لا يخرج الى الجهاد فلو كان مضر او كان الدين وجلا وان حل قبل جرحه فاده
لربك له المنع مع احتماله في الاخير والرباط وهو لا ريب في اطران بلاد الاسلام للاطلاع
بالحال المشركين على تقدير هجومهم وسحب حجابا باموكدا دائما مع حضور الامام و
ضيقه ولو ظن ساكن الغرض نفسه على الاسلام والمحافظة فهو رباط واقله ثلثة ايام
فلا يستحق ثوابه ولا يثقل في الذر والوفد والوصية للمرابطين باقامة دوزنائه ولو
نذره واطلق وجب ثلثه بليلتين بينهما كالاكتاف واكثر اربعون يوما فان زاد
الحق الجهاد في الثواب انه يخرج عن وصف الرباط ولو امان من سبه او ظلمه لا يمنع
بهما من رباط الثيب لا مائه على البر وهو في معنى الاباحة لهذا على هذا الوجه ولو
نذرها اي نذر الرابطة التي هي الرباط المذكور في العبارة او نذر صرفا الى الامام
وجبا لوفاء بالنذر وان كان الامام غائبا لانها يتضمن جهادا فلا يشترط فيها حضور
وقيل يجوز صرف النذر للمرابطين في الرضا والغيبان بحيث الشعة بتره لعل
المخالف للنذر ونحوه وهو ضعيف **وهنا فصول الاول** فيمن يجب قتاله وكيفية القتال
واحكام الذمة يجب قتال الحربي وهو غير الكتابي من اصناف الكفار الذين يتنصبون
الى الاسلام فالكتابي لا يطلق عليه اسم الحربي وان كان يحكمه على بعض الوجوه وكذا
وفي المسلمين ان حكمهم كغيرهم كالحواشي الا ان يبغوا على الامام فيقاتلون من حيث
البغ وسياق حكمه او على غير فدا فعدو كغيرهم وانما يجب قتال الحربي بعد الدماء
الى الاسلام باظهار الشهادتين والشرام جميع احكام الاسلام والفا على هو الامام
او نايبه وليسقط اعتباره في حق من عرفه بسبق طاعته في قتال اخر او بغيره ومن شتم
غري الشيعي من بني المصطفى من غير اعلام واستاصه نعم يشتب الدماء كافتل
على قومه بغير ضيق مع علمهم بالحال وامنا عه من قول فلو اظهر قوله ولو بالناس كفت
عنه ويجوز قتال هذا القسم حتى يسلم او يقتل ولا يقبل منه والكتابي وهو اليهودي
النصراني والمجوسي كمن لا يقتل ولا يقبل الا ان يشرط بشرط الذمة فيقبل
منه وهي بدل الجزية والشرام احكامنا وترك التعرض للمسلمين بالنكاح وفي حكمته
الصنيان والمسلمين مطلقا ذكورا واناثا بالفتنة خرج بينهم وقطع الطريق عليهم و
سرقه اموالهم وانوا من المشركين ونجاسوسهم والدلالة على حورة المسلمين وهما

فيضرب عليهم كطريق اخذهم وضيئهم ولو بالمكائبة واظهار المنكرات في شريعة الاسلام
كاكل لحم الخنزير وشرب الخمر واكل الزنا ونكاح الحرام في دار الاسلام ولا ولا ولا
بد منها في عهد الذمة ويجوزون بها لضعفها مطلقا واما باقية الشريعة فظاهر
العبادة انها كانت وبه صرح في الدروس فيقول لا يجوزون بها لضعفها الا اشتراطها عليهم
وهو اظهر من قبل الجزية الى الامام ويختار بين وضعها على رؤسهم وادانهم وعلينها
على الاقوى لا يفتد بها فدم على قاته منزلة على افضاء المصلحة في ذلك الوقت ليكن
التعدي يوم الجناية لا قبله لانه انساب الصغار ويؤخذ منه ما عطفه اشارة الى ان
الصغار امر اخر غير انهم قد رهاطينه ضليل عدم تعدي رهاطينه الضيق ايضا بل يؤخذ
منه الى ان يغني الى ما يراه صلاحا وقيل التزام احكامنا عليه مع ذلك او بدونه
قيل اخذها منه قايما والتمسوا الرزق في التذكير ان يخرج الذي من حبه و
يخفى ظهره ويطاطى راسه ويصير منامه في كفة الميزان ياخذ المستوفى بجملة
في هزمية وهما جميع اللحم بين الماض والاذن ويبدأ بفنائه الا قرب الى الامام او من
نصبه الامام الخطر في الجسد فيبدأ به كما فعل النبي في الحارث بن اعين فزاره بالبلغة
يجمع له وكان معه ربه عدو اريب وكنا فعل بخالد بن عتيان الهذلي ومثله ما لو كان
الفرج بهنا ذنا ولا يجوز الفرار من الحرب اكان العدو ضعيفا للسلطان المأمور بالثبات
فدوره قرنين او اقل لا يخرج لنا الى منقل الى حاله امكن من حاله التي هو عليها كما
التمس في شوية اللامه وطلب التعذر ومورد الماء او مخير او هو منصرف الى وقت يستجد
بها في المعونة على الفتنة لقليلة كانت ام كثيرة مع صلاحيتها له وكونها غير بعيدة
على وجه يخرج عن كونه مقالا فاده هذا كله للفتنة انا المضطر لمن عرض له مرض
او عند سلامه فانه يجوز له الانصراف ويجوز له الانصراف ويجوز له الحاربة بطريق الفتح
كعدم الحصون النجني وقطع الشجر حيث يوقف عليه وان كره قطع الشجر وقطع
ما اخطا والطايف وحر في على بني النضير وحر في يارهم وكذا يكرم بالرسالة الماء عليهم
منعه عنهم وارسال النار والقضاء التزم على الاقوى لان يولى في قل نفس محرمة فيهم
ان تمكن بعده او يوقف عليه الفتح فيجوز في الحق في الدروس من غير الغاية مطلقا
لنه النبي في الرواية ضعيفة السند بالسكون ولا يجوز قتل الصبيان والمجانين والنساء

وان عاونوا الامم الضعفة بان يرضوا بهم وتوقف الفتح على الخلع وكنا لا يجوز قتل الشيخ
القاضي لان عيانا ونراى او قاتل بلا الخلق المشكل لانه بحكم الزنا في ذلك ويقتل
الزاهد والكبير وهدون الشيخ القاضي وهو اسند له وقد كان يعني احدهما من
الجواز بالقيدين كان ذراى او قاتل لا يجوز قتل الرمن لا يقتل كالنساء والصبيا
ولو ترسوا بالمسلمين كف عنهم ما امكن ومع التعذر بان لا يمكن الوصول الى المشركين
الاقتل المسلمين فلا لود ولا ذية الا ذن في فلتهم ثم ما نهم بقتل الكفان وهله
كفان الخطاء او العهد وجها ن ماخذها كونه في الاصل غير فاصلا للسلام وانما
قتل الكافر والنظر الى صورة الواقع فانه معتمد لفسله وهو وجهه وينبغي ان يكون
بيت المال لانه للمصالح وهذه من همتها ولا ينبغي ايجابها على المسلم اضارا ولا يوجب
عن الحرب لكثير ويكره المست والنزول عليهم ليلا والقتال قبل الزوال بل يغيب
لان ابوا بالمهادنة ففتح عنده وينزل النصر ويقتل الرجمة وينبغي ان يكون بعد صلوة
الظهرين ولو اضطر الى الامر من زال وان يعرف المسلم الدابة ولو وفقت به او اشر
على القتل ولو راى في ذلك صلاحا زال كما فعلت جعفر بن عوف وذبحها اجود واما دابة
الكافر فلا كراهة في قتلها كما في كل فعل يؤدي الى ضعفه والظفره والمباينة بين
الصفين من ولد الامام على اصح القولين قيل يحرم ويحرم ان منع الامام منها
وتجب عينا ان التزم بها شخصتا معنينا وكفاية ان امرها جماعة ليقوم بها واحد منهم و
يستحب ان يذب اليها من غير ارجازم ويجب عواذ السكرك المقتول في المعركة دون الكافر
فانما شبهه بالكافر فليوار كسر الذراى صغير لما روى من فعل النبي في قتلى بدر
لا يكون ذلك الا في كرام الناس وقيل يجب دفن الجميع احيا طاهو وحسن وللفرقة
وجه واما الصلوة عليه فيقتل تا بعد للدفن وقيل يصلى على الجميع ويفر المسلم بالنية
وهو حسن **الفصل الثاني** في قتل الفتاة او بترك القتال وجوب الامور احدها الامان
وهو الكلام وما في حكمه الدال على سلامة الكافر نفسا وما لا اجابة لسؤاله ذلك
عمله من يجب جهاده وفاقله البالغ العاقل المختار وعنده ما دل عليه من لفظ وكنا
واشارة مفهومة ولا يشترط كونه من الامام بل يجوز ولو من احد المسلمين لاحكام الكفا
والمراد بالاحاد العدد اليسير وهو هنا العشرة فادون او من الامام او نبيه خا ما في

من فرطه وجارية وسيفك نحوها يجي بخنار والتفسيده بعد الاجفاف فطنا
عندنا وقد تقدم تقدم الخندق بغير عليه تقدم السلب الشرط للقاتل وهو ثانيا
القتيل والخندق الا ان الحرب كدرع وسلاح ومركوب وسرج ونجام وسوار ونظفة
وخاز ونفقة معه وجنيبة يفاد معه لا تحسب بشدة على الفرس بما فيها من
الامنة والدراهم فاذا اخرج جميع ذلك يقسم الفاصل بين المقاتلة ومن حضر
القتال ليقا تل وان لم يقا تل حتى لطفل الذكر من اولاد المقاتلين ومن غيرهم من حضر
او حرفة كالسيارة والبغال والاشجار والحيوانات اذ لم يقا تلوا المولود بعد الحيازة وقبل القسمة
وكذا المدد الواصل اليهم ليقا بل معهم فلم يدركه القتال اخرج اي حيز اذ يكون وصوله بعد القتال
قبل القسمة للفارس كما كان في المشهور وقيل ثلثة وللراجل وهو من ليس معه فرس سواء
كان ارجلا ام راكبا غير الفرس هم ولذي الاقدام ان اكثر ثلثة اسمهم ولو كانوا في السفن
ولم يحتاجوا الى افراسهم لصداق اسمهم وحصول الكلفة عليهم بها ولا يسمون الخند ولا ذلك
محرم من القتال في خوف من القاتل لابل ولو بالشبهان الواضحة والقران اللابحة فان
ذلك ينفي الغاوة الى الامنام او الامير ان كان في صلاح لاظهاره على النار ولا الخند
وهو الذي يكثر قوة المتركين وكثرتهم بحيث يودي الى الخند لان الظاهر انه اخضر الخند
واذا لم يخند اليهم له فاولى ان لا يسم لغرسه ولا للحم يفتح الغاف وسكون الحاء هو
الكبير لهم والضرع يفتح الضاد المجرى والراء وهو الصغير الذي لا يصلح للمركوب او
والخطيم يفتح الحاء وكسر الطاء وهو الذي يتكسر من الخند والزائج بالراء المهملة ثم
الزاي بعد الالف ثم الحاء المهملة لا يجوز هي هو الخند الك هزلا وفي محل ابن فارس نج
اصيا والمراء هنا الذي لا يقوى لصاحبه على القتال هزلا على الاول او عيا على الثاني
الكائنة الاربعة من الخيل وقيل يسمون الجميع لصدق الاسم وليس بجيد **الفصل الثاني**
في احكام البغاة من خرج على المعصوم من الامامة فهو باغ واحد كان كابر من الخلق
او اكثر كان هل الجمل وصفين يجب قتاله اذا اذ باليه الامام حتى يفي اي يرجع الى الخطا
الامام او يقتل وقتاله كقتال الكفار في وجوبه على الكفاية ووجوب الشائلة ووجوب
الاحكام السالفة فند الغنة كاحكام الجمل ومعيه يجرى على جرحهم ويتبع مدبرهم ويقتل
اسرهم وغيرهم كما يخرج يفرق من غير ان يتبعهم مدبره او يقتلهم لاسرا ويجوز على جرح

ولا يثنى نساء الفريسيين ولا ذرارهم في الشهادة ولا يملك اموالهم التي لم يجربها العسكر
اجاماء وان كانا شاملا ينقل ويجوز ولا تملوا العسكر ارجعوا الى طاعة الامام و
انما الخلاف في قسمة اموالهم التي حواها العسكر مع اصرارهم والاصح عدم قسمة اموالهم
مطلقا مع اصرارهم في اهل البصرة فانه امر به اموالهم فاخذت حتى القدر كفاها
صاحبها لما عرفها ولم يصبر على اذيها والاكثر ومنهم المقر في خمس الدروس على قسمة
كقسمة الغنيمة على اربعة على المذكورة فانه قسمها اولا بين المقاتلين ثم امر به
ولو لا جواز لما فعله الا ولا يظهر الحال فيجوز الاخبار ان هذا على طريق المنع لا التحقيق
كما ينبغي على اهل مكة وقد كان له ان يسمي فكذا الامنام وهو شاذ **الفصل الثالث**
في الامراء المعروف وهو المحلل على الطاعة فلا او فعلا والتميز عن المنكر وهو المنع من
فعل المعاصي فلا او فعلا وهما واجبان عطفان في اصح القولين وقيل اجماعا اما الاول
فلا يهما لطف وهو واجب على من مضى فواحد لعدل ولا يلزم من ذلك وجوبهما على الله
ثم اللازم من مثله في الواقع ان قام به او لا يخلد ليحكمه نعم ان لا يقيم لاسلام الفيا
به على هذا الوجه لا تجيء المنع في التكليف ويجوز الاختلاف فلا واجب باختلافهما
خصوصا مع ظهور المانع فيكون الواجب في حقه نعم الانذار والتحذير بالمخالفة لبلد
يطلب التكليف وقد فعل واما الثاني فكثير في الكتاب والسنة كقوله نعم ولكنكم منكم
الى الخيرة يا ايها الذين آمنوا بالمعروف ينهون عن المنكر وقوله صلح لنا عهد بالمعروف والنهي
عن المنكر وليس لطن الله شراركم على خياركم فهدوا خياركم فلا يستجاب لكم ومن
طرف هذا الباب ثم فيما يقسم الظهور فليفت عليه من اراده في الكافي وغيره
ويجوز بها على الكفاية في اجود القولين للادوية السابقة ولان الغرض من وقوع
المعروف وارتفاع المنكر من غير اضرار مبا شرع حين فاذا لحصل ان رفع وقوي
الكفاية والاستدلال على كونه عينا بالعمومات غير كاف للتوفيق ولان الواجب
الكفاية في جميع المكلفين كالعين وانما يفيظ عن البعض بتمام البعض
فما زلنا في جميع به ولا شبهة على القولين في سقوط الوجوب بعد حصول المطلق
شرطه الذي منه اصرار العاصي وانما تختلف فائدة القولين في وجوب قيام الكل
قبل حصول الغرض وان اقام به من غير الكفاية وعلوه يستحب الامر بالمستحب **والتميز**

عن المكروه ويدخل في المعروف والنهي عن المنكر لانهما واجبان في الجملة اجماعا وهذا
غير واجب فلما افردهما عنهما وان امكن تكلف دخول المنكر في المعروف فيكون
العقل المشتمل على وصف زائد على حسنه من غير اعتبار المنع من التفسير لما
على المكروه فلا يدخل في احدهما اما المعروف فظاهرا هو ما المنكر فلا نه الفعل
الذي عرفه عليه فحده او دل عليه المكروه وليس يوجب وانما يجبان مع علم الامر والشرع
المعروف والمنكر من حيث انهما منكران وينهي عن معروف والمراد العلم هنا بالشرع
الامر ليس هو الدليل الظني النصوص عليه شرعا او اصرافا على اهل والشارك فلو علم منه
الافلاح والندم سقط الوجوب بل حرم واكتفى المصنف في الدعوى بجماعة في سقوطه بظهور
امارة الندم والامر بالشرع على المباشر او على بعض المؤمنين نفسا او مالا وعرضاً فبذلك
يجوز ايضا على الاخرى ويجوز التاثير بان لا يكون التاثير عند منعتنا من انما يجبان
له من حاله وهذا يقتضي الوجوب بل يعمل عدم التاثير وان ختم عدمه لان الجزاء قائم مع
الظن وهو حسن لا لا يترتب على فعله ضرر فان نفع ولا ضرر اذ فرضه اذا فرض انشاء
الضرر واكتفى بعض اصحابه في سقوطه بظن عدمه وليس يجيد وهذا بخلاف الشرط
السابق فانه يكفي في سقوطه ظنه الضرر الموجب للحرمة فيبقى في مطلقته ومع ذلك
فالمرفع مع فقد هذا الشرط الوجوب ونحو الجواز بخلاف السابق ثم يندرج المشايخ
في الانكار فيعندنا يظهر الكراهة ولا حراض عن التركيب متدبا فيه ايضا فان
ما يشك فيه ثم القول بالدين ان لم ينجح الا حراض ثم الغليظ ان لم يؤثر الدين متدبا
في الغليظ ايضا ثم الصريح ان لم يؤثر الكلام الغليظ مطلقا ويندرج في الضرر ايضا على
حسبنا بقضية المضلحة ويناسب مقام الفعل بحيث يكون الغرض تحصيل العرض
في المندرج الى الجرح والفعل حيث لا يؤثر الضرر بل لا غير من الرب قولان احدهما
ذهب الى المنع وتبعه العلامة في كثير من كتبهم لعموم الامر او اطلاعا وهو يتم في
الجرح دون الفعل لقوات معنى الامر والنهي معه اذا فرض ان تكاليفا مؤثرا للنهي
وشروطه يجوز التاثير وهما منفيتان معه واستفرد في الدروس من نصوصها الى الامور
وهو حسن في الفعل خاصة وتجب الانكار بالفساد هو ان يوجد في زيادة المعروف و
كراهة المنكر على كل حال سواء اجتمعت الشرائط ام لا سواء امر ونهي بخلاف من

الامر

لانا لانكار الغلبى بهذا المعنى من مقتضى الايمان ولا يلحقه مفسدة ومع ذلك لا يثبت
في ضمن الامر والنهي انما هو حكم يخص من طلع على ما ينال الشريعة باعاد الواجب عليه
من الاعمال فوقع ذلك وقد يجوز كثير من الاحكام في علم هذا القسم من انبى الامر
ويجوز للفقهاء حال الغيبة اقامة الحدود مع الامن من القصر على انفسهم وغيرهم من
المؤمنين وكذا يجوز لهم الحكم بين الناس اثبات الحقوق بالبينه واليمين وغيرهما مع
انصافهم بصفاة الفتى وهو لا يمان والعدالة ومعرفة الاحكام الشرعية الفرضية بالادلة
التفصيلية القدره على رد الفروع من الاحكام الى الاصول والقواعد الكلية هي انة
الاحكام ومعرفة الحكم بالدليل يقتضي عن هذا الاستلزام له وذكره تأكيد والمراد بالاحكام
العموم بمعنى النهي لعمومها بالدليل ان لا يجوز رجوع الاجتهاد او الاحكام المتعلقة
بما يحتاج اليه من القسوى الحكم ان جردناه ومذهب المصنف جوده وهو قوي ويجب على
الناس التزام اليهم فيما يحتاجون اليه من الاحكام فيعصى موثر الخالف فيفسق ويجب على
ايضا ذلك مع الامن بانه لا يترتب عليهم لانه كالف على نيتهم وانتمهم وعلى الله تعالى
هذا اكثرنا الله على ما ورد في الخبر وقد فهم من يجوز ذلك للفقهاء المستدلين على ذلك
بغيرهم من المقلدين وهذا المفهوم صريح المصنف وغيره قاطعين به من غير ان يحد
في ذلك سواء قلنا انما يتناغم يجوز لمقلد الفقيه المحقق للاحكام التي في غير ذلك
لا بعدا فانا انما الحكم فيمنع مطلقا لاجتماع على شرائط اهلية الفتوى في الحاكم
حضور الامام وغيبته ويجوز الترويج اقامة الحدود على وجه دوام او متعة متدبرا
بها وغيره من عبيدين او بالتفريق والوالد على ذلك وان نزل السيد على عبد
بل يفقه مطلقا فيجوز على الامور ذات الالب لمزوجة ولاية الثلثة سواء في ذلك الجاهل
والرجم والقطع كل ذلك مع العلم بوجوبه مشاهدة او قرارا من اهل الالبينة فاما
من وظائف الحاكم وقيل يكفي كونها مما ثبت بها ذلك عند الحاكم وهذا الحكم في المولى
بين اصحاب الامر بخلافه لا الشاذ وما الاخران فذكره الشيخ وتبع جماعه منهم
المعروف دليله غير واضح فاصالة النع يقتضي عدم نعم لكان المولى فيها فلا شبهة
في الجواز ويظهر من الخبر ان موضع النزاع معه لا بدونه ولو اضطره السلطان الى اقامة
حد او قضا على او اضطره حكم مخالف للشرع جاز لكانا الضرورة لا الفضل فلا

فيم ويدخل في الجواز الجرح لأن الرواية لا تنفي في مثل النقص فهو خارج والتحقق
بالفضل مدعيه انه لا تنفي في الدماء وفيه نظر **كتاب الكفارة** وهو
نقسم الى مائة كعقوبة كذا لا يحج ولا يذكرها هنا الكفارة بما سبق الى صفة وضيرة
وما جعل الوصفين وكفارة جمع فالمرتب ثلث كفارة الظهار ومثل الخطاء وخصاله
المرتب خصا لكفارة الاطعام في شهر رمضان العتق او اولا في شهر ربيع الثاني مع تعدد العتق
فالستون اي اطعام التسعين لو تعدد الصيام والثالثة كفارة من اقطر في قضاء شهر
بعد الزوال اي اطعام عشرة مساكين ثم صيام ثلثة ايام مع الجوع عن اطعام والخير
كفارة شهر رمضان في جود القولين وكفارة خلف النداء والعهد جملتها ككفارة
رمضان كما هو اصح الاقوال رداية وفي كفارة جزاء الصيد وهو الثلث الاول من الثلثة الا
ما ذكر في الكفارات لا مطلقا بل في اختلاف في انه مرسل او محقق في المقتل اذ فيها سبق الشرع
وهو اقوى مبنى الخلاف على لا لفظ هو لاية العاطفة للضلال او لظلال على التخيير
ودلالة الخبر على ان ما في القرآن اوضح على التخيير وعلى ما روي نصا من انها على الترتيب
هو مقدم والتي جمعت الوصفين كفارة اليمين هي اطعام عشرة مساكين او كسوتهم
او تحرير رقبة محترقة بين الثلث فان عجز فصيام ثلثة ايام وكفارة الحج لثلث المؤمنين على الظاهر
وهي عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا وقد تقدم ان الاطعام
في شهر رمضان على محرم مطلقا بوجوبها اليه فلهذا جملة الاقسام وبقيها انواع تختلف
في كفاراتها تبعها بفاضل الخالف بالبراءة من الله ورسوله ولا تتم على الاجتماع
ولا انفرا باثم ضاذا قام كاديا وفي الخبرين يربط التمتع ضاذا وكاديا واختلف في
وجوب الكفارة به مطلقا او مع الحنث فنقل المصنف قولين من غير ترجيح وكفا في الدلالة
وهو انه يكفر كفارة ظهارا فان عجز فكفارة يمين على قول الشيخ رحمه الله في النهاية وجماعة
ولم ينف على مستند وظاهرهم وجوب ذلك مع الحنث وصدقه ومع الصدق والكذب
وفي توقيع العتق الى محمد بن الحسن الصفار الذي رواه محمد بن يحيى في الصحيح انه مع الحنث
يطعم عشرة مساكين لكل مسكين مد ويسعف الله نعم والعلم بمضمونها حسن لعدم المع
مع صحة الرواية وكونها مكاتبة ونادرة لا يقدم مع ما ذكرناه وهو اختيار العلامة
في الخ وذهب جماعة الى عدم وجوب كفارة مطلقا لعدم انعقاد اليمين اذا لفظ لا

بالله وانفق الجميع على تحريمه مطلقا وفي جزاء كفارة في المصنف كفارة ظهارا على النكاح
هنا وقيل العلامة في بعض كتبه وانما ليس ولم ينف على المأخذ وقيل كبيرة محترقة
اليه الشيخ في النهاية استناد الى رواية ضعيفة وفي الدرس نسب القول الثاني الى
الشيخ ولم يذكر الاول والا فوي عدم الكفارة مطلقا لاضالة البراءة نعم يستحب
الرواية لادلة السنن ولا فرق في الصواب بين الفريقين لظلال في وهل يفرق
بين الكل والبعض ظاهر الرواية اعتبار الكل لان فاده الجمع المعرف او المضاف للعموم و
استغنى في الدرس علم الفرق لصدق جزاء الشعر وشعرها عرفا بالعرف وكذا الاستحباب
في الحاق الحلق والاعراف بالجز من سوانه له في المعنى واخاره في الدرس من عدم
النقص واصله البراءة وبطلان الظاهر وعلوم العلم بالحكمة الموجبة للاطلاق وكذا
في الحاق جزاء في غير المصائب به من عدم النص واحتمال الاولوية وهي ممنوعة وفيه
اي نصف شعرها او خدش وجهها او شق الرجل ثوبه في موت ولد او وجهه كقتل
يمين **طريق** الاكثر منهم المصنف في الدرس جازما به من غير فصل خلاف وكذلك
العلامة في كثير من كتبه ونسبه هنا الى القول يشترط فيه وهو المناصب
مستند الرواية التي تستلزم على الحكم السابق والمقتل عتق بضعها في الدرس وليس
بين المستثنين فرق الا تحق الخلاف في الاولى من هذه والكلام في نصف شعر
كما سبق ولا فرق بين الولد للصلب وولدا الولد وان نزل ذكر او انثى ذكر وفي ولد
الانثى قولان اجماعا عدم اللحق ولا في الزوجة بين الدائم والمستمتع بها والطفلة
رجعنا وجه ولا يلحق بها الامه وان كانت سرية او ام ولد ويعتبر في الحد شر لا ذما
كما مر حصة الرواية والطلاق الاكثر وصرح جماعة منهم العلامة في التحرير بعد
الاشراط والعبر منه مسميا فلا يشترط استيعاب الوجه ولا شئ جميع الجمل
لجوعه خدش غير الوجه وان ادعى لا لظنه مجرد او يعجز في الثوب مسميا عرفا ولا فرق
بين الملبوس وغيره ولا بين شقته ملبوسا ومنزوعا ولا بين استيعابه بالشق
صدقه ولا كفارة لشقه على غير الولد والزوجة واجازة جماعة على الاب لا اما
نقل من شئ بعض الانبياء ولا تمتد فيهما ولا في شئ المرأة على الميت مطلقا وان
وقيل من روج امرأة في مذهبها فارقها ونص في نفسه اصح دعيان ذلك الى القول

في
الدلالة

متوفى في يومه في الدروس مستند رواية ابن جرير عن ابن عبد الله وهو صحيح
سندها لا يصح فيها بالوجوب فالقول بالاستحباب وجه وفي الرواية تصريح بالعمارة
القول الأكثر ولا حجة في لفظ الكفارة على اختصاصها بالعالم ولا فرق في العدة بين
الرجعية والباينة عتد الوفاء وغيرها وفي حكمها فأن البعل وهو مخرج في الرواية
بما وغيرهما والدين في الرواية والفنوى مطلق وزعمنا قبل باختصاصه بنوع يجوز إخراج
كفارة وهو دقيق الخطأ والشعير من نام عن صلوة العشاء حتى نجا وزعمنا الليل صحيح
ظاهر كون ذلك على وجه الوجوب كانه مقتضى الأمر في الدروس نسب القول إلى الشيخ و
جعل الرواية به مقطوعة وخ فالاستحباب أقوى لا فرق بين التام كذا كذا وما
وفي الخلق لشكران به قول ضعيف وكذا من تقدم ذكرها أو نسيه من غير نوم ولا يقدر
ناسي غيرها قطعاً ولو افتر ذلك اليوم ففي وجوب الكفارة من حيث نسيه على القول
بوجوبه أو لا بناء على أنه كفارة فلا كفارة في تركها وجهان لوجودها الثاني لو سافر
في مطلقاً انظر وقضاء وكذا لو مرض أو خاضت المرأة أو أوفى العبد أو أيا ما التفتق
مع احتمال مقطوعة وخ ولو صار في صومنا متعيناً لنا خلاص احتمال قضائه وكفارة
ضر العبد فوق الحد الذي يجب عليه بسبب ما علمه من الذنب أو مطلقاً ضعفه مستحباباً
عند الأكثر وقيل وجوباً وتردد المصنف في الدروس من منصرف على نيل الخلاف وقيل
تجاوز حد الحر لأنه الميسر والمبادر عند الإطلاق ولو قلناه فكفارة كغيره وكفارة
الإبلاء كفارة مهمين لأنه يمين خاص ويصحب العتق في المرتبة بوجوب الرتبة ملكاً
أو نسبياً كما لو ملك الثمن وجعل بالبادل لكان زيادة على إره وثباً به اللامعين بحاله
خادمه اللذين به أو المحتاج اليه وفوت يومه وليله له وإعيا له الواجب لنفسه وقفاً
وان لم يطلب به نعم لو تكلف العاد العتق لجزءه لا مع مطالبة الديان للعتق
وهو عبادة والعبر بالعتق عند العتق لا الوجوب بشرط فيه الإسلام وهو لا
بالشهادتين مطلقاً على أقوى هو المأخذ من الإيمان المطلوب في الآية ولا يشترط
الخاص هو الولاء على أظهره طفل أحد المسلمين بحكمه وإسلامه لاخر من الأشرار و
إسلام المبي بالغا بالشهادتين وقيل بانفراد المسلم به عند المعوج جماعة وولد الزنا
بهما بعد البلوغ وتبعية الشاهد على القول في ضعفه بالولادة من المسلم وجهان من الشاهد

شرها وتولد منه حفيضة فلا يقصر عن الثاني الأول أقوى السند من العيوب
للعتق وهي المسمى والافتاد والجناد والتمثيل الصادر عن مولاه وهو ان يفعل به فعلا
فصيحاً بان يذبح انفه أو يقطع اذنيه ونحوه لا يفتاد بمجرد حصول هذه الأسباب على
المشهور فلا يصور ايقاع العتق عليه ثانياً ولا يشترط سلامته من غيرها من العتق
يجزى الأمور والأعرج والأفراع والحصى والأصم ومقطوع إحدى الأذنين واليتيم
ولو مع إحدى العجلين والمريض مات في مرضه والحزم والعاجز عن تحصيل كفايته
وكذا من تشبثا بحرية مع بقائه على الملك كالمدر وام الولدان لم يجز بيعها لجزان
تجمل عنهما وفي أجزاء المكاتب الذي لم يجز منه شيء قولان وأجزاء لا يخلو من قوة
دون المهر ولا مع إجازة المهرين والمندرج عنه والصدقة به وان كان معلوماً
بشرط لم يحصل بعد على قول رحمه القرعة الدروس والخلو عن العوض فلو أعفاه وشروط
عليه عوضاً لم يقع من الكفارة لعدم تحصيل المهر وفي اعتنا به ذلك نظر وقطع الحق
في الدروس بوقوعه وكذا قوله له غيره أعفاه عن كفارتك ولك على كذا وأعرف
المعنى بعدم وقوع العتق مطلقاً نعم لو أمر به نفسه عن الأمر بعوض أو غير أجر التبر
هنا من الوكيل ولا بد من الحكم بأنفسه إلى ملك الأمر ولو لحظه لقوله لا عتق إلا
في ملك وفي كونه هنا قبل العتق أو عند الشروع فيه أو بعد وقوع الصيغة ثم يعنى
أو يكون العتق كاشفاً عن ملكه بالأمر أو وجهه والوجه انفساً له بالأمر المفسر بالعتق
النية المشتملة على قصد الفعل على وجهه متغيراً والمقارنة للضيفه والتعيين
الذي يكفر عنه سواء تعدت الكفارة في ذمته أم لا وسواء تغاير الجند أم لا كما
يفضيه الإطلاق ويصرح به في الدروس وجهه ان الكفارة أمر مشترك بين أفراد
مختلفة والمأمور به إنما يخص من يميزه عن غيره مما يشاركه ويشكل بأنه مع الغنا
في ذمته لا اشراك ليجزى يمينه عما في ذمته من الكفارة لأن غيره ليس مأموراً به
بل لا يصح وقوعه منه في تلك الحالة شرها فلا وجه للاختلاف عنه كالقصر والتمتع
في غير موضع التخيير لا أقوى ان المعتد في ذمته مع اتحاد نوع سببه كافتاد
من شهر رمضان وخلف نذرين كذا ذلك نعم أو اختلف سببه توجه ذلك التحصيل
التمييز وان انفردت الكفارة وقيل لا يفسر اليه مطلقاً وعلى ما أخرناه لو أطلق

برزخ منه من احد لا يبينها فيعين في الباقي الاطلاق سواء كان جنس ام غيره من
الخصال الخيرة او المرتبة على تقدير الجز ولو شك في نوع ما في منه اجزاء الاطلاق عن
الكفارة على القولين كما يجزى العتق عنها في منه لو شك بين كفارة ونذر ولا يجزى
ذلك الا في الاول كما لا يجزى العتق مطلقا ولا بنية الوجوب مع الجز من العتق في الرتبة
يصوم شهرين متتابعين فلا تسب وان نقصا ان ابتدأ من اوله ولو ابتدأ من انشأ
اكل ما بقي منه ثلثين بعد الثاني وجزاء الهلاك في الثاني ولو انقصها على شهرين
تعين العدة فيهما والمراد بالشابع ان لا يقطع منها ولو في شهرين ولا يفطر انما
ولو بمسوخه كالسفر لا يقطع غير كالحجر والمرض السفر والنزول الواجب
يبنى على ما مضى عند زوال العذر على الفور هذا اذا اجمعه السفران ولو علمه قبل الشروع
لم يعد العدة على الشابع في غيره كما لو علم بدخول العدة بخلاف الحيز الزم في
الطبيعة عادة والضرب من الياس تعريض بالواجب واضراب المكلف ومجذبه
النية والنعين كالعتق وما يعتبر في نيته ولو نسيها ليل جدها الى الزوال فان تكرر
اليه لم يجز ولم يقطع الشابع على الاقوى ومع الجز عن الضمان يطعم سجين مسكينا
فيما يجزى كفارة لكفارة شهر رمضان والخطاء والظهار والنذر لا في مطلق المنة
فانه في كفارة افطار قضاء رمضان وكفارة اليمين اطعام عشرة واطلاق الحكم انما
على ما علمنا اشباها في كل واحد او تسليمه الى كل واحد على اصح القولين فتوى
سندا وقيل بزمان مطلقا وقيل مع العدة ويشتاوي في التسليم الصغير والكبير
من حيث العدة وان كان الواجب في الصغير تسليم الولي وكذا في الاشباع ان اجمعوا
ولو انفرق الضغار احسب لاثنتان بواحد ولا يتوقف على اذن الولي لا في بين
اكل الصغير والكبير ودونه لاطلاق النذر ونذره والظاهر ان المراد بالصغير غير
البالغ مع احتمال الرجوع الى العرف ولو تعذر العدة في البلد وجب العمل الى غير
مع الامكان فان تعذر كره على الوجودين في الايام بحسب المخلف والمراد بالسكين
هنا من لا يند على تحصيل قوت سنة فعلا وقوة فيحمل الصغير لا يدخل الغار
وان استوعب في سماله ويعتبر فيه الايمان وعدم وجوب نفسه على العطي ما على
غير فهو غنى مع بدل النفس والاقل والطعام مسماة كالحطة والشعر دقيقتها

ونحوها وما يغلب على قوت البلد ويجزى المهر ان يملكها ويملكه سلبا من الغيب
المرج بغير فلا يجزى المستور والمنسج بزوال وترا بغير معتاد من النية مقارنة
للتسليم الى المستحق او وكيله او وليه او بعد وصوله اليه قبل اطلاقه او نطقه من
ملكه او الشروع في الاكل فلو اجتمعوا فيه ففي الكفارة بشرع واحد او وجوب
مع اختلاف فهم فيه وجهان واذا اكسا الفقير مائة الاصح والمعتبر مائة من اثار
ورداه وسراويل وقميص ولو غسلا اذ المخرج وينبغي جدا بحيث لا ينفع
به الا قليلا وفاقا للدروس وجنسه القطن والكتان والضوف والحجر المنسج
والخالص للنساء وغير الباتين دون الرجال والخنا في الفرو والجلد المعتاد لجنه
والصك الشعر كذلك ويكفي ما يمتد ثوبا للصغير فان كانوا مفردين ولا يتكرر على الثوب
ولو تعذر العدة مطلقا لعدم التضام مع احتماله وكل من وجب عليه صوم شهرين
متتابعين فجز عن صومها اجمع صام ثمانية عشر يوما وان قدر على صوم ازيد منها
فان عجز عن الثمانية عشر اجمع تصدق عن كل يوم بمد من طعام وقيل عن السنين
بفوط حكمها قبل ذلك وكونه خلافا للسادس وعدم صحته في الكفارة الخيرة لان
القادر على اطعام السنين يجعله اصلا لا بد لا بل لا يجزى به الثمانية عشر مع قدرته
على اطعام السنين لانها بدل اضطراري وهو بدل اختياري فان عجز عن اطعام الفرد
المذكور وان قدر على بعضه استغفر الله تعالى ولو من بنية الكفارة **كتاب**
التذمة والوفاء **لو يبعد** من العهد واليمين شرط النذر الكمال بالبلوغ والعقل
والاختيار والفسد الى مدلول الصيغة والاسلام والحرية فلا ينعقد نذر الصبي
المجنون مطلقا ولا المكر ولا غير القاصد كوقوع صيغته غاييا او لاضيا او سكرانا
او غاضبا غضا يرتفع قصد اليه ولا الكافر مطلقا العذر الفرية على وجهها منه
وان استحب له الوفاء لو اسلم ولا نذر المملوك الا ان يجزى لما لا قبل ايقاع صيغته
او بعده على المختار عند المصروف ونزول الرتبة قبل الحل لزوال المانع ولا قوى وقوة
بدون الاذن باطلا لنفي ما هيته في الخبر المحمول على نفي الضمة لانه اقرب الجازاة
الى الخفيف بحيث لا يراد نفيها وعموم الاقرار بالوفاء بالنذر مخصوص بنذر المذكور كذا
على الخبر لا نذر مع النفي بل نذر الزوج كاذن السيد في عتاقه وتوقفه عليها سابقا

او يحرقها له قبل الحول او ارتفاع الزوجية قبله ولا يذكره فتنذر الولد على اذن الوالد
لعدم النقص لئلا عليه هنا وانما ورد في اليقين فيبقى على اصله الصحة وفي الدرر
الحقة بهما لا اطلاع اليقين في بعض الاخبار على النذر كقول الكاظم لما سئل عن
حلف من يمين فقال له على ان لا يبيعها فقال الله بنذر ولا اطلاع وان كان من كلام
النبايل الا ان يقر بلامام له عليه كلفه به ولما في المعنى على هذا الوجه
لا خصوص الحكم بالولد بل يجب في الزوجة قبله لا بشرط كفا في الدليل فنيا واشباتا
اما المملوك فيمكن اختصاصه بسبب جرح عليه والعلامة ما فصر عليه هنا وهو ان
والحق شرط له بينه وبين الزوجة في الحكم كما هنا وترك الولد وليس بوجه والضيعة
ان كان الله على كفا هذه صيغة النذر المنقولة بواسطة الشرط ويسلفا للضيعة
ان القرية المعبر في النذر اجماعا لا بشرط كونها غاية للفعل كغيره من العبادات
بل يكفي ضمن الضيعة لها وهو هنا موجود بقوله الله على وان لم يتبعها بعد ذلك بقوله
قربه الى الله او الله ونحوه وبهذا صرح في الدرر وجعله اقرب وهو لا قرب من لا يكفي
بذلك ينظر الى ان القرية غاية الفعل فلا بد من الدلالة عليها وكونها شرطا للضيعة
والشرط مغاير للشرط ويضعفان القرية كافي بقصد الفعل به في غير كذا الشرط
وهو هنا حاصل والتعليل لازم والمغايرة محققة لان الضيعة بدونها انما على
كذا فان الاصل في النذر الوصل بشرط فكون اضافة الله خارجة وضابطه اي ضابط
النذر والمراد منه هنا النذور وهو الملتزم بصيغة النذر ان يكون طاعة واجبا او
مندوبا او مباحا راجحا في الدين او الدنيا فلو كان مندوبا او في الطرفين او مكرها
او حراما النذر فعله لا ينعقد وهو من الاخيرين وفالي وفي المشاوي قوله
ظاهره هنا بطلانه وفي الدرر صحيحه وهو اجماع هذا اذا لم يشمل على شرط
ولا فنيا في شرط كونه طاعة لا غير في الدرر ما في بينهما في صحة المباح
الراجح والمشاوي في الشهور ما هنا مقدور للنادر بمعنى صلاحية تعلو قدرته
به عادة في الوقت المضروب له فضلا او قوة فان كان وقته معينا اعتبر فيه وان كان
مطلقا فالعموم اعتبر في ذلك مع كون النذر المندبة الفعلية لانها غير مرادة
لهم كما صرحوا به كثير الحكم بان من نذر الحج وهو طاهر عنه بالفعل لكنه برجوا القد

ينعقد منه ويقوعها في الوقت فان خرج وهو طاهر بطل وكذا لو نذر الصدقة بماله
فغيره نذر طاهر لا ينعقد لصوم مطلقا او في وقت يمكن فعله فيه بعد الطهارة وغير ذلك
وانما الخرجوا بالقياس المنع عادة كذا في الضعف الى التمام او عقلا كما يكون في غير الجرح
والجمع بين الضدين وشرا كما لا يعتكاف جنبا مع المذرة على الغسل وهذا القسم يمكن
دخوله في كونه طاعة او مباحا فخرج به او بهما ولا قرب احتياجه الى اللفظ فلا يكفي
النذر في انعقاده وان سخط للوفاء به لانه من قبيل الاسباب الاصل فيها اللفظ كما
عما في القسم لانه في الاصل وعد شرط او بدونه والوجه لفظي في الاصل عدم النذر
بخاصة منهم الشيطان الى عدم اشراطه الاصل وعموم المذلة وقوله انما الاعمال
بالنيات وانما الكلام في ما سوى وانما المحصول الباء سببية فد على حصر السببية فيها
واللفظ انما يجب في العقود ليكون الاصل في الاصل بما في الضمير العقد هنا مع الله
بالترتيب وورد في النذر والدرر والعلامة في الخ ورجح في غير الاول وكذلك انفسا
النذر به من غير شرط لما مر من الاصل في المذلة المشاولة له وقوله بعض أهل اللغة انه
وعلى شرط ولاصل عدم النذر معارض فعله انه بغير شرط اي في وقت المصروف النذر
والصحة اقوى ولا بد من كون الجزاء طاعة ان كان نذرا جازاة بان يجعله اخر العبادات
المعلومة فلو كان مكرها او مباحا لم ينعقد لقول الصادق في خبر في الصلاح الكفا
ليس النذر شيء حتى يسوي شيئا لله صيا ما او صدقة او هديا او حجا الا ان هذا الخبر
يشمل المندرج به من غير شرط والمصنف يقول به واطلق الاكثر اشراط كونه طاعة او
الدرر واستغنى في الشرط والجزاء وان تعلفها بالمباح محجبا بالخبر السابق في بيع
الجارية والبيع مباح الا ان يفرض بعوارض رجعة وكون الشرط وهو ما على الملتزم
به عليه سابقا سواء كان باجها ام مباحا ان قصد بالجزاء الشكر كقوله ان يحججوا
رذفت ولنا او ملك كذا فله على كذا من ابواب الطاعة وان قصد الزجر عن
فعله اشراط كونه معصية او مباحا راجحا فيه المنع كقوله ان زنيشا وبعث اريخ
مرج حينه فله على كذا ولو قصد في الاول الزجر وفي الثاني الشكر لم ينعقد والمشا
واحد وانما الفارق القصد والمكره كالمباح المخرج وان لم يمكنه فكان عليه
ان يذكر ولو انسخ القصد في القسم لم ينعقد لفظ الشرط ثم الشرط ان كان

فصل النادر فاصفاً يكونه سائفاً واخيراً وان كان من فعل الله كالولد والعامه في إطلاق
الوصف عليه يجوز وفي الدرر من غير صلاحية لتعلق الشكر وهو حسن **والعبد**
كالنذر في جميع هذه الشروط والاحكام وصورته ما حدث الله او على عهد الله
افضل كذا او تركه او ان فعلت كذا او تركته او زنت كذا فعلى كذا على الوجه المفضل
في الامام والخلاف في انعقاده بالضمير مجرد عن الشرط مثله **والنذر** هو الحلف
بالله اي بذاته نعم من غير اعتبار اسم من اسمائه كقوله ومقلب القلوب والجبال
الذي نفسي بيده والذي فلق الحجاب وبرأ السمسم لان المقسم به فيها مدلول العبود
بالحق له من في السموات من غير ان يجعل اسماء الله تعالى او الحلف باسمه تعالى
به كقوله والله وتالله وبالله وايمان الله بفتح الحزب وكسرها مع ضم النون وفتح وكذا
ما افطع منها للضم وهو سبع عشرة صيغة واقسم بالله او بالقديم بالمعنى التعلق
اصطلاحاً وهو الذي لا اول لوجوده ولا اول لثبوته الذي لا اول لوجوده وما ذكره هنا
ليعلم للعامة والمحققين ان تضعفه في الدرر من جميع القسم لا قول الى اسماء
نذر على صفات الافعال كالخالق والرازق التي هي بعد من اسماء الذات على صفات
الذات كالتعظيم الذي هو من اسم الذات فله جل اسمه بالاسم الجامع وال
الحلف بالله هو قوله والله وتالله وبالله والجزم وايمان الله وما افطع منها وفيها من هذه
السمات المذكورة في القسم الاول لا يتعلق بالاسماء الخاصة ولا الشكر لانها ليست
موضوعة للعلمية وانما هي التي على انه بواسطة الالوهية والخاصة به بخلاف غيرها
من الاسماء فانها موضوعة للاسمية ابتداء فكان ذكرها اولي مما تعقبه نعم لو
بان جميع حلف الله من غير اعتبار اسم جميعها بان ما ذكرناه وحققه من ان الله جل
هو الاسم الجامع ومن ثم رجعت الاسماء اليه ولم يرجع الى شيء منها فكان كالنادر
كان حسناً ويراد باسمائه ما ينصرف لاطلاقها اليه من الالفاظ الموضوعة للاسمية
وان امكن فيها المشاركة كتحقيقها ومجازاً كالقديم والازلي والرحمن والرب الخالق
والباري والرازق ولا ينعقد بالوجود والمعاد والخالق والحي والسميع والبصير
غيرها من الاسماء المشتركة بينه وبين غيره ان يطلب عليه وان نوى بها الحلف ليقول
حرمها بالشاركة ولا باسماء المخلوقات الشريفة كالنبي والائمة والكعبة والقرآن لقوله

من كان عالماً بخلق الله او بعبادته وانما مع مشيئة الله تعالى لم يمتنع الاعتقاد وان لم يشأ
لتعلقه كالواجب والسند على الاشهر مع اتصاله به عادة ونطقه بها ولا يقدح
والسبيل مقتضى اليها عند النطق بها وان انشئت عند اليقين دون العكس لا فرق بين
التكليف والتعليل هنا لاطلاق النذر وقصر العلامة على ما لا يعلم شيئاً الله فيسكن المباح
دون الواجب النذر ترك الزام والمكره والنذر مطلق والحكم نادر وتوجيه حسن
لكنه غير موع في معاملة النذر والتعليل على شيئين الغير يجبها وتوقفها على شيئين
ان لم يكن عندنا عليه كقوله لا افضل ان شاء زيد فلو جعل الشرط لم ينعقد ولو وقف
حلفاً عليه كقوله لا ان يشاء زيد انعمت ما لم يشاء حلفاً فلا ينعقد لان جعل الشرط
وكفا في جانب النذر كقوله لا افضل ان شاء زيداً ولا ان يشاء فيوقف انشاؤه على شيئين
في الاول وينبغي بعدها في الثاني فلا يحرم الفعل قبل شيئين ولا يحل قبلها ومعلق اليقين
كمتعلق النذر في اعتبار كونه طاعة او مباحاً او محظوراً او ديناً او مدناً وبالله ان
لا اشكال هنا في تعليلها بالمباح ومراعاة الاولى في فهمها وترجيح مقتضى اليقين عند التثنية
وظاهر عبارته هنا عدم انعقاد المتناهي لاجل اوجه من ضابط النذر مع انه لا خلاف
فيه هنا كما اعترف في الدرر من الاولوية مسوقة ولو طرأت بعد اليقين فلو كانت
اولوية الابتداء ثم صارت الحالف في التمتع ولا كفارة وفي عود اليقين بغورها
بعد غلها وجوازها لم ينعقد ابتداء للمرجعية لم يعد وان انقضت بعد ذلك
مع احتماله واصل ان الكفارة تجب بمخالفة مقتضى التثنية عمداً اختياراً فلو خالفه
تاسياً او مكرهاً او جاهلاً فلا حد لرفع الخطاء والتثنية وما استكرهوا عليه
تجب الكفارة ثم هل تخل في الباقي وجهان واستغفر المحقق في فواصل الاغلاط المحل
الحالفه وهو لا يتكلم لو تعهد وان افرق بوجوب الكفارة وعدمها **كتاب**
العتق اي الحكم بين وهو واجبة في حق الصالحين لان الله مع خضوع الامانة و
الامانة اي العتق من منصب قاض في الناحية ليقوم به ويجب على من عينه الاطاعة و
اليعين وجبت كفاية فان لم يكن اهلاً الا واحد تعينت عليه ولو لم يعلم به الامام له
الطلب في استجابه مع النذر عينا قولاً لان اجودها ذلك مع الوثوق من نفسه
به وفي الغيبة ينفذ قضاء الفقيه الجامع مع شرط الاقامة وهي البلوغ والعقل والذكورة

والإيمان والعدالة وطهارته المولد لاجتماع الكفاية والحرية والبصر على الأشهر والنظر في
الذكر الاجتهاد في الاحكام الشرعية واصولها وتحقق بمعرفة المقدمات المتقدمة
الكلام والاصول والخبر والتصرف في لغة العرب شرائط الادلة والاصول الاربعة وهي الكفاية
والسنن والاجماع ودليل العقل والعنبرين الكلام ما يعرف به الله ثم وما يلزم من
الجلال والاکرام وعدله وحكمته ونوره نبينا وعصمه وامامة الامنة كذلك يحصل
التوفيق ويحقق النجاة به والتصديق بما جاء به النبي من احوال الدنيا والاخرة وكل
ذلك بالدليل التفصيلي لا بشرط الزيادة على ذلك بالاطلاع على ما يحفظه المتكلمون من
احكام الجواهر والاعراض ما اشتملت عليه كتب من الحكمة والمقدمات والاصول والشرائع والعلوم
الشبهات وان وجب معرفته كناية من جهته اخرى من ثم صرح جماعة من المحققين بان
الكلام ليس شرطاً في الشفاعة فانما يتوقف عليه مشرك بين ما بين المكلفين ومن لا يوافي
ما يعرف به ادلة الاحكام من الامور والنهي والعموم والخصوص والاطلاق والتفصيل والبيان
والبيان وغيرهما من الشرائع عليه مقاصد ومن الخبر والتصرف في مختلف المعاني اخذ
يحصل بسبب معرفته المراد من الخطاء ولا يعتبر الاستقصاء فيه على الوجه الثاني بل يكفي
الوسط منه فادون ومن اللغة ما يحصل به فهم كلام الله ودنوه ورواه عليه السلام
بالحفظ والرجوع الى اصل صحيح يشتمل على ما في اللفاظ المتداولة في ذلك ومن شرائط
الادلة معرفة الاشكال الاقترانية والاستثنائية وما يتوقف عليه من المعاني المتفرقة
وغیرها ولا يشترط الاستقصاء في ذلك بل يقتصر على المجزئ منه وما نال عليه من
توضيح العرف ترجمه للوقت والعنبرين الكتاب الكريم معرفة ما يتعلق بالاحكام وهو
نحو من خمس مائة آية اما او فهم مقتضاها ليرجع اليها متى شاء ويتوقف على معرفة النسخ
منها من النسخ ولو بالرجوع الى اصل يشتمل عليه ومن السنن جمع ما اشتمل منها على
الاحكام ولو في اصل صحيح رواه عن عدل بسند متصل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وغيره
المتفق عليها والحمد لله الموفق والموفق والموفق والموفق والموفق والموفق والموفق والموفق
وغیرها من الاصطلاحات وفن في دراية الحديث المتضمن للنها في استنباط الاحكام
وهي من اصطلاحات توفيقية لا مباحث عليه في اصول الفقه معرفة ما جازها
عند النفاذ وكثير من احكامها ومن الاجماع والخلافان يعرفانها في غير الاصطلاحات

مقتضاها

الاجماع اما يوجد موافق من المتقدمين او يغلبه ظنه على انه واضحة متجدة ولا
يجب عنهما السابقون بحث حصل فيها احد الاخرين لا معرفة كل مسألة اجماعاً عليها او لا
ودلالة العقل من الاستصحاب والبراءة والاصلية وغيرها داخلية في الاصول وكذا ما
ما يجمع به في القياس بل يشتمل كثير من مخرجات اصول الفقه كالتهديب والمختصر لاصول
لان الحاجة على ما يحتاج اليه من شرائط الدليل المدققة في علم الميزان وكثير من الكتب
ما يحتاج اليه من التصريفات بشرط ما مع ذلك كله ان يكون له قوة يتمكن بها من الرجوع
الى اصولها واستنباطها منها وهذه هي العروة في هذا الباب لا تفصيل تلك المقدمات
فدما رتبنا في زماننا سهل اكثر ما حفظه العلماء والفقهاء فيها وفي بيان استعمالها
وانما تلك القوة بيد الله ثم يؤيدها من قيام من عباده على فروع حكمته ومراوده لكثرة
الجاهدة والممارسة لاهلها مدخل عظيم في تحصيلها والذين جاهاها في التمهيد
سبلنا وان الله لم يج الحسنيين واذا تحقق المعنى هذا الوصف وجب على الناظر
اليه وقبول قوله والزام حكمه لانه منصوب عن الامام ثم على العموم بقوله نظرنا
الى جعل منكم فروعاً دينية ومرفعات احكامنا فاجعلوه فاضياً ففما حكموا اليه في بعض
الاخبار فليضوا بها كما قاله في جعله عليكم كما قاله في الحكمنا فليقبل منه فانما حكم
الله استخفاف علينا ردو الرق علينا راد على الله وهو على هذا الشك بالله عز وجل
عنه الى قضاء الجوركان عاصياً فاسقاً لان ذلك كبير عندنا فمضى مقبول عنهم وبطلان
السابقين بما الى طاعتهم فحكم له فانما ياخذ سبحانه وان كان حقه ثابتاً لان اخذ
بحكم الطاعتين وهذا امر الله ان يكفرها بها ومثله كثير وثبت ولاية القاضي للنص
من الامام بالشيء وهو اخبار جماعة به يغلب على الظن صدقهم او بشهادتهم
وان لم يكن بين يدي حاكم بل ثبت بهما امر عند كل من سمعها ولا يثبت بالواحد
لا بقوله وان شهد له القرين ولا بالحظ مع من التزم مع احتمال ولا بد في
القاضي المنصوب من الامام من الكمال بالبلوغ والعقل وطهارة المولد والعدا
ويدخل فيها الايمان والهيبة الاقوى بالعلم بالامور المذكورة والذكورة والكتابة
لغير الضبط بدونها الغير التي والبصر لا يفارها الى التميز بين الخصوم وتعد ذلك
مع العمى فغير الذي قيل انهما ليس بشرط لانها في الاول في النبي صلى الله عليه وآله وسلم والثاني في شيعته

ولا مكان الضبط بدونهما بالخط والشهود وبقي من الشرائط التي اعتبرها المصنف غير غلبة
الحفظ وانشاء الحرس والحرية على خلاف في الأخير يمكن دخول الآية شرط الكمال
عدم اعتبار الأخير هنا مع انه قطع به في الذرور ليس دخول الثاني في الكمال في دخول
البصر والكتابة فكان لا بد من ذكره او ادخال الجميع في الكمال هذه الشرائط معبر في
القاضي مطلقا الا في قاضي التحكيم وهو الذي تراعى فيه الاختصاص ليحكم بينهما مع وجود قاضي
منصوب من قبل الامام ثم وذلك في حال حضوره فان حكمه ما مضى عليه ما وان لم يستجيب
جميع هذه الشرائط هذا مقتضى العبارة ولكن ليس المراد انه يجوز دخوله فيها اجمع فان
استجماه لشرائط القوي شرط اجماعا وكذا بلوغه وعقله وطهارته مولد وغلبة عقله
وعدائه وانما يقع الاستثناء في الباقي والمقر في الذرور قطع بان شرط قاضي التحكيم
هي شرط القاضي المنصوب اجمع من غير استثناء وكذا لك قطع الحضور في الشرائع والقلا
في كونه وولده في الخصمين في الشرع فانه قال فيه التحكيم الشرعي هو ان يحكم الخصمتان
ولما اجتمع لشرائط الحكم سوى بقوله تولى شرعا عليه لولاية القضاء ويمكن حمل
هذه العبارة على ذلك بجملة استثناء من اعتبار جميع الشرائط كلها التي من حملها
تولى المدلول عليه بقوله او لا او نأيه ثم تولى وبثبوت ولاية القاضي ثم ذكرنا
الشرائط فمسير القدر برانه لشرط في القاضي اجتماع ما ذكره الا قاضي التحكيم فلا يثبت
فيما اجتمع عليها لخصه بكون التولية وهذا هو الاصل في معنى الاصل فيمكن
على بعد ان يستثنى مع الشرط المذكور ام اخرج ان لا يعتبر القصر هنا في البصر والكتابة
لان حكمه في واقعة او قايح خاصة يمكن ضبطها بدونهما ولا يجب عليه طمها لانه
قاصر تراعى من الخصمين فمقتضى ما على ذلك ومن راد منه ما ضبط ما يحتاج اليه ان يثبت
عليه مع ان في الشرطين خلا في مطلق القاضي فمضيه اولى بالبحر لانشاء المانع اولا
في العام بكثرة الوقايح وعسر الضبط بدونهما واما الذوقية فليست احد فيهما خلافا
وبعدا خصاص قاضي التحكيم بعدا لشرطها وان كان محمدا ولا ضرورة بناء على
لان الاستثناء هو المجموع لا افراد واعلم ان قاضي التحكيم لا يتصور في حال الغيبة
مطلقا لانه ان كان مجتهدا فمقتضى حكمه بغير تحكيم ولا تنفيذ حكمه مطلقا اجماعا
وانما يتحقق مع جملة الشرائط حال حضوره ثم وعدم نصبه كابتناء وقدره من ذلك

ان اجتهاد شرط في القاضي في جميع الازمان والاحوال وهو موضع وثاق هل يثبت في
نفوذ حكم قاضي التحكيم تراعى الخصمين به بعد قولنا جردهما لعدم اطلاق
النصوص بجواز تراعى القاضي من بيت المال مع الحاجة الى ان تراعى عدم المال او
الوصلة اليه سواء تعين القضاء عليه ام لا لان بيت المال عند المصالح وهو من اخطاها
وقيل لا يجوز مع تعينه عليه لوجوبه ويضعفان النسخ من الاجرة لامن الرزق ولا
يجوز الجعل ولا الاجرة من الخصوم ولا من غيرهم لانه في معنى الرشاد والمرتب من
بيت المال المودن والقاسم والكاتب لاداء الما والاضطرب بيت المال والحج ونحوها من الصا
ومعلم القرن ولاداء الجارية وطول الاطلاق الفاضلة ونحوها وما صاحب الديوان الذي
بيد ما ضبط القضاء والجدد وارزاقهم ونحوها من المصالح والى بيت المال الذي يحفظه
ويضبطه ويعطي منه ما يؤمر به ونحوه وليس لارزاقه مخصصا فيما ذكر بل مصر في كل
من مصالح الاسلام لغير حاجته غير اوقصر وجهها عنه ويجعل القاضي التولية
بين الخصمين في الكلام معهما والسلام ورده عليهما اذا سلما والنظر بينهما و
غيرها من انواع الاكرام كالاذن في الدخول والقيام والمجلس وطلاعه الوجه ولا
لكلامهما والاتصاف لكل منهما اذا وقع منه ما يقتضيه هذا هو المشهور بين المجتهدين
وهذا ساروا العلامة في المختلف الى ان التولية بينهما مستحقة عملا باصالة البراءة
فاستضاء بالسند الوجوه اذا كانا مسلمين او كافرين ولو كان احدهما مسلما
والآخر كافرا كان له ان يرفع المسئلة على الكافر في الجالس فقامورا او معنوا كقرية
القاضي وعلى منعه كما جلس على عتبة شريح في خصوصه له مع يهودي وان يجلس المسلم
مع قيام الكافر في مجلس التولية بينهما فيما عدا ذلك ظاهر العبارة وغيرها ذلك
ويجوز بعد سأل من وجوه الاكرام ولا يجب التولية بين الخصمين مطلقا في
الصلابة لا لاضافة فيه على الناقص لا لادلال للمنتصف لعدم اطلاعهما ولا غيرها
عليه نعم يستحب التولية فيه ما امكن واذا ابدى احد الخصمين بدعى مع من جاز
ذلك الدعى لا يجمع ما يريد منها ولو قال لاخر كنت انا المدعى لم يثبت الدعى
لكل الحكومة ولو ابدى معا سمع من الذي على من حاجته دعوى واحد ثم سمع
دعوى الاخرى لم يابى محمد بن مسلم عن الباقر وقيل يرفع بينهما الورود هذا لكل

وهذا منه ومثله ما لو تراخى الطلبة ضد من ربح المستفنون عند المضي مع وجوب
التعليم والامتناء لكن هنا تقدم السابق فان جعل اوجبا وامقا افرع بينهما ولو جعلهم
على ذنبين احدهما مع نكاحها من جاز ولا فلا واذا سكتنا فله ان ينكح حتى يتكلم
وان شاء فليقل ليتكلم الذي ينكح او تكلم او يامر من يقول ذلك ويكره تخصيص احدهما
بالخطاب فيمنع من الرجوع الذي اقل مراتبه الكراهة ويحرم الزوجة بضم الزاء وكسرها
وهو اخذ ما لا من احدهما او منهما او من غيرهما على الحكم او الهداية الى شيء من وجوهها
حكم لها بالخطاب او باطل وعلى غيرها اجماع المسلمين وعن الباقر انه الكفر بالله وبآله
وكما يحرم على الذي يحرم على المعطى فانسه على الاثم والعدوان ان يتوقف عليها تحصيل
فحرم على الذي خلع فجب اعادةها مع وجودها ومع تلفها الشل والضمير واللفظين المحصنين
حجته او ما في ضرر على خصمه واذا ادعى المدعي فان وضع الحكم لزوم القضاء اذا لم يمتنع
له فيقول حكمنا وفضيت او اقتضت او مضيت والزيت لا يكتفى ثبت عندي وان دعواك
ثابتة وفي اخرج النية من حقه وامره باخذ العين او التصرف فيها فم جزم به العلامة و
توقف المص ويستحب له قبل الحكم رغبتهما في الصلح فان عذرهما بمقتضى الشرع فان اشبه
ارجح حتى تبين عليه لاجلها وفي تحصيله ويكره ان يسمع الى السخري في اسقاط حق الى الذي
في ابطال دعوى لا تختص حاجتا وقت القضاء انتهى النبي عنه او يفتي مع اشتغال القلب
بغيره او غم او غصبة او شغل من طين او مضافة الاخبين او وجع ولو فقه
مع وجود احد ما تقدم **القول في كيفية الحكم الذي هو الذي يترك لترك الخصومة** وهو
العبارة بانه الذي على وسكونه وقيل هو من يخالف قوله الاصل والظاهر والمنكر من
مقاله في الجميع ولا يخالف في وجبها فالبكا اذا طالب زيد بدين في ذمته او عين
في يده فانكره زيد او سكت ترك ويخالف قوله الظاهر من ملاءة عمر لا يترك ويوافق قوله
الاصل والظاهر ومدعى عليه وزيد منعه على الجميع ولا يخالف كما اذا ائتمروا وبيان
قبل الدخول فمال الزوج استلما معا فالنكاح باق قال في بيان فلا نكاح في على الاولين
مدعية لانها لو تركت الخصومة لترك واستمر النكاح المعلوم وقوعه والزواج لا
يرك لزومها انفساخ ولا اصل عدم النكاح فبالاستدانة فلهذا احد الحاذين على
الاخر والاصل عدمه وعلى الظاهر الزوج مدع بعد النساء وفيه الاولين محتمل

الزوج ويستمر النكاح وعلى الثاني لثبوت الزاوة ويبطل وكذا لو ادعى الزوج الانفصال
مع اجماعهما او بغيره وانكره فمفع الظاهر ومعها الباقي حيث عرف المذهب في
ملزمه معلوم جازمه فليست نكاحا وان خلف الاول كدعوى هبة فغير مقبوضا وفي
كذلك او من عند شرطه لم يسمع وان خلف الثاني كدعوى شيء وثوب وفرج
سما عنها قولان احدهما وهو الذي جزم به المصنف في الدعوى من عدم لعدم قايدها
وهو حكم الحاكم بها الواجب بالمدعى عليه نعم بل لا بد من ضبط المشايخ بصفاته والغيرين
والاثمان بحسنها ونوعها وقدرها وان كان البيع وشبهه ينصرف اطلاقه الى النقد
البلد لانه ايجاز في الحال وهو غير مختلف والدعوى اخبار عن الماضي وهو مختلف
الثاني وهو لا قوى التمتع لاطلاق الادلة الدالة على وجوب الحكم وما ذكر لا يصلح
لا مكان الحكم بالمجهول فيجوز حتى يسه كالافراد لان المدعى بما يعلم حقه بوجه ما
بان يعلم ان له عند ثوبا او فرسا ولا يعلم شخصها ولا صفاتها فلو لم يسمع دعواه بطل
فالمقتضى له موجود والمانع مفقود والفرق بين الافراد والدعوى بان المفروض
بالفحصان بما رجع والمدعى لا يرجع لوجود داعي الحاجة فيه دونه غير كاف في ذلك لانا
ذكرناه وان خلف الثالث هو الحرم بان صرح بالظن او الوهم ففيهما على وجه او محتمل
التمتع فيما ليس لاطلاع عليه كالفنل والشرقة دون العائلات ان لم توجه على ذلك
هنا الخلاف يرد ولا نكول ولا مع شاهد بل ان حلف المنكر او افرا ونكل وقضينا به و
الا وفقت الدعوى انقر ذلك فاذا ادعى دعوى شتموه طوله بالمدعى عليه بالجر
وجواب المدعى عليه ما اقرار بالحق المدعى به اجمع وانكاره اجمع او مركب منهما فله
حكمها او سكوت وجعل التكون جوا باجاز شابع في الاستعمال كغيرها ما يقال ترك الجوا
جواب البطل فالافراد يفتي على المرفوع الكمال الى كمال المرفوع على وفيه يسمع افرا به بالسك
والعقل مطلقا ورفع الجحرف فيما يمتنع نفوذه به وسيا في تحصيله فان التمس المدعى الحكم
حكم عليه فيقول انتم ذلك او قضيت عليك به ولو التمس المدعى من الحاكم كتابه
افرا به كتب له مع معرفته او شهادته عدلين بمعرفة او افادته بحلف لا ينجح
افرا وان صادقه المدعى جذرا من تواطؤهما على نسب الغير بها ليلزمها ذلك الفساق
لا يستحق عليه فان ادعى اعسار وهو عجز عن اداء الحق لعدم ملكه لما زاد عن

وشابه الالبسة بحاله ودانته وخادوم كذلك وفوت يوم ليلة له ولعليه الواجب
ويثبت صدقة في بيته مطلقا على اطلاق امر مراقبة له في خلوانه واحد صبر على
ما لا يصبر عليه واحدا للمال عادة حتى ظهر لها فرائض الفقر ومقابل الاضاعة مع
شهادتها على نحو ذلك مما يضمن الاثبات لا على التقي الضرفا وبصدق خصمه على
الاضرار او كان صل الدعوى غير ما لبل جنابة او جناية او اولا فانه مع قبيل
فيما حاله علم المال بخلافه اذا كان اصل الدعوى مالا فان اصاله بقاءه يمنع من
قبول قوله وانما يشترط لصيان احد الامرين البينة او تصديق الغريم وظاهره ان لا
يؤتمتع بالبينة على اليمين وهو اوجود القولين ولو شهد بالبينة بالاضارة في
الثاني فلو جحد اليمين على حد يكون الدعوى ليست بالاضارة على الاضرار
الى ان يقدروا لا يكلف التمسك في المشهور وان وجب عليه التمسك وفاء الدين ولا
ينفوخ لك بان لم يقر ببينه ولا ضادفه الغريم مطلقا ولا حلف حيث لا يكون اصل الدعوى
ملا احبر ويجتنب عن اطلاق امر حتى يخلو له فان لم يخلو له مال امره بالفاء فان امتنع بائنه
القاضي ولو سمع ماله ان كان مخالفا للحق وان علم عدم المال ولم يزل الموجود بوقاه
الجميع اطلاق جحد عرف الموجود وانما الانكار فان كان الحاكم عالما بالحق قضى بحال مطلقا
على اصح القولين ولا فرق بين علمه به في حال ولايته ومكانها وفيها وليس له طلب
البينة من المدعي مع ضد ما قطع ولا مع وجودها على الاقرى وان قصد دفع
التهمة الامع رضا المدعي المراد بعلمه هنا العلم الخاص وهو الاطلاع الجازم بمثل
وجود خطبه به اذ لم يذكر الواقعة وان امكن التزعم لو شهد عند عدل ان يحكم
به ولم يذكره لاقرى جواز القضاء كما لو شهدا بذلك عند غيره ووجه المنع انما
رجوعه الى العلم لانه فعله بخلاف شهادتهما عند الحاكم على حكم غيره فانه يكفى الظن
انزلا لكل باب على المنكر فيه ولو شهدا عليه بشهادته به لا يحكمه فالظاهر ان
كذلك ولا يعلم الحاكم بالحق طلب البينة من المدعي ان لم يكن عالما بانه موضع الظن
بها والاحتياز للحاكم السكوت فان لا ابينه لعرفه ان له اخلافة فان طلبه ان يطلب
اخلافة حلفه الحاكم ولا ينبغي الحاكم باخلافة لانه حق المدعي فلا يستوفى بدون
مطالبته وان كان ايضا الى الحاكم فلو تبرع المنكره او استخلفه الحاكم من دون التماس

لبي وكذا لا يستقله الغريم من ذلته الحاكم لما اظناه من ان يقاؤه مؤوقفا اذ نه وان
حقا الغير لانه فطيفته فان حلف المنكر على الوجه المعبر سقط الدعوى وان
الحق في ذمته وحرم مقاضته به لوظفه المدعي بها وان كان ما لا يحقه الا ان يكذب
نفسه بقدره لك وكذا لا تتم البينة من الذي بعد اي بعد حلف المنكر على نحو
لجسده ان لا يعفو عن الغريم اذ ارضى صاحب الحق بيمين المنكر بحقه فاستخلفه حلف
ان لا يحل له قبله وان اقام بعد ما استخلفه خمين ماله فان اليمين فان يطلب كمالا اذ اقامه
غيبها من الاخبار وقيل لا يبرح ببينه مطلقا وقيل مع عدم طلبة بالبينة وفقط حليفه
لناها والاضارة حجة عليهما وان لم يحلف المدعي عليه ورد اليمين على الذي حلف المدعي
ان كانت غواة فطعية ولا يجوز الرجوع عليه كما مر وكذا لو كان المدعي ليا او وصيا فانه
يمين عليه وان لم يخلو بل يلزم المنكر بالحلف فان لم يحلف الى ان يحلفه وبقي يكون له
امتنع المدعي من الحلف حيث يتوجه عليه سقط دعواه وفي هذا الجار قطعاً وفي غيره على
مشهور ولا ان ياتي ببينة ولو استعمل قبل بخلاف المنكر ولو طلب الحضار المال قبل حلفه
لبائنه قولان اوجودهما الاول وتظهر لثباته في مواضع كثيرة مرفوعة في ابواب الفقه وان
نكل المنكر عن اليمين وغررها على المدعي فان لا ما اكل اوقه لا الحلف عقيب قول الحاكم
له احلف لا ارد رد اليمين ايضا على المدعي بان يقول الحاكم للمنكر ان حلفك وتزجلك
ناكله ورد اليمين غرة وليست بك فان حلف المدعي ثبت حقه وان نكل فكما مر وقيل
القاتل له الشيطان والصدقة وجب اعادة يعفى على المنكر الحق بنكوله بعجبة فجدد مسلم
عن الصريح انه حكمي عن امير المؤمنين انه الزم اخرا من ادعى عليه فاكرو نكل عن
اليمين الزم بالدين امتناعه عن اليمين ولا اول اقر بان النكول اعز من ثبوت الحق
بحوازه ان له احلا ولا دلالة للعام على الخاص ولما روى عن النبي انه رد اليمين على
الحق ولا اخبارا لئلا له على اليمين على المدعي من غير تفصيل ولان الحكم مبني على الاحتياط
الناس ولا يحصل الا باليمين وفي هذه الاذلة نظرين وان قال المدعي مع انكار غيره
سخر الحاكم ان له الحضارها وليقل حضرها ان شئت ان لم يزل ذلك فان ذكر غيرها
خبره بين احلاف الغريم والصبر وكذا يخبر بين احلافه واقامة البينة وان كانت حقا
وليس له طلب اخلافة ثم اقامة البينة فان طلب اخلافة فغيره ما مر ان طلب الحضارها

أفعله إلى أن يحضر وليزله الزمان بكفيل العزم ولا ملازمه لأنه لا يحيل عقوبة رتبته
وقيل له ذلك وإن حضرها وعرف الحاكم العذالة فيها حكم بشهادتها بعد التماس المذيع
شواهدا والحكم ثم لا يقول لها شهدا بل من كان عند كلامها وشهادته ذكرها عند الشا
فان لها بما لا يثبت به حق طرح قولها وان قطعنا بالحق وظلما في الدعوى وعرف العذلة
حكم كما ذكرنا وان عرف القسوة ترك ولا يطلب للتركية لان الخارج مقدم وان جعل الحاكم
أشرك في طلب من المتعنى نكته فان نكها بشا هذين على كل من الشاهدين يعرفان العذلة
ومر بها الشهادتين ثم لا يخصم عن الحجج فان عرفت بعد حكم كما قرأنا استنظر أهله لثمة
أيام فان حضر الخارج نظر في أمره على حجة يراه من تفصيل واجمال وغيرهما فان قبلت
على التزكية لعدم المناقاة فان لم يأتها خارج مطلقا وبعد التزم حكمه على عذر التماس
أي التماس المذيع الحكم وان اناب الحاكم بالشهود مطلقا فحكم استخبا با وسأله عن
مختصات القضية زمانا ومكانا وغيرهما من التميز فان خلفت أقوالهم سقطت
شهادتهم ولا يتجمل عند الرتبة وعظمهم وأمرهم بالثقة لاخذ بالحزم ويكره له أن
الشهود أي يدخل عليهم العنت وهو المشقة إذا كانوا من أهل البصيرة بالفرق وعين
من التجوز ويحرم عليهم أن يجمع الشاهد اصل التعنعة في الكلام الزد فيه وهو هنا
أن يداخل في الشهادة فيدخل مع كلمات توفقه في الشرع أو الغلط بان يقول الشاهد
أنه أشركي كذا فيقول الحاكم بما رواه في المكان الغلط أو يريد أن يثقل الشئ يدفع
فيداخله بغيره ليمنع عن تمامه ونحو ذلك أو يشكك بكلام يجعله تمام ما يشهد
به بحيث لو لا ليرد أو في غيره بل كيف منتهى ما عندك وان لم يرد وترد ثم
ترتب عليه ما يلزمه أو يبرعه في الإقامة إذا وجد مترد أو يرهده لو توقف لأنفس
عزم العزم عن الإقرار في حقه كما فيستحب أن يعرض المرفعه لله نعم بالكف عنه و
التأويل القضية ما عرهن مالك عند النبي فحين أفرغته بالزنا في أربعة مواضع في
تم يردده وتوقف عن متعريض الرجوعه ويقوله له عذلت فبذلك وعمره أو بطر قال
لأنه لا أفكركم لا أملكى قال نعم قال حتى غاب لك منك في ذلك منهاة لنعلم كما يغيب المرد
في المحلة والزنا في البقرة لنعم قال هل تدري ما الزنا قال نعم أنت منها حراما ما ياتي
الرجل من أمر أنه حلالا فعند ذلك أمر رجعه وكما يستحب تغريمه لا تكاريه

لمن طه منه غير الحاكم حقه على الإقرار لان هذا لا قال لما عرأه إلى رسول الله قبل
ينزل فيك قرآن فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما عرأه بالإسرية كان خيرا لك واعلم ان العذر لك
ان جواز المذيع عليه أما أقول يا وانكارا وشكوت ولم يذكر الفهم الثالث ولعله أن
في قسم الانكار على نفسه التكويل لان مرجع حكم التكويل على المختار إلى تخليف المذيع
أعلام الساكت بالحال وفي بعض نسخ الكنايف قبل الفصل الحق بخطه قوله وأما التكويل
فان كان لا فوض طرله من وصل الحاكم إلى معرفة الجواب بالإشارة المفيدة للبعين
بمنه من عدلين وان كان التكويل عناد حبر حتى يحس على قول الشيخ في النهاية لان الجواب
حق واجب عليه فاذا امتنع منه حبر حتى يوده أو يحكم عليه بالتكول بعد عرض الجواب
عليه فيقول له ان اجبت الاصلك ناكلا فان صرح حكمه بتكوله على قول من يفتي بحجز
التكول ولو اشتراطنا معه اخلاف المذيع حلف بعدد ويظهر من النص التخيير بين التماس
والا على جعلها اشارة الى القولين وفي الدرر من فصر على كائيهما قولين ولم يرح
شيئا ولا قوى **القول الثاني** لا ينعقد اليقين الموجبة للحر من المذيع والنفقة
للدعوى من المنكر بالله تعالى واسماؤه الخاصة بمسما كان الخالف او كما قال الجوز
بغير ذلك كالكتب المنزلة والانبياء والائمة لقول العزلا حلف بغير الله وقول
اليهودي والنصراني المجوسي لا يجعلونهم إلا بالله وفي محرمه بغير الله وفي غير الدعوى
نظر من ظاهر النهي في الخبر امتكان حمل على الكراهة اما بالطلاق والعناق والكفر
والبراءة فحرام قطعاً ولو اضاف مع الجلالة خالق كل شئ في المجوسي كان حسناً طبقاً
لنا ويليه ويظهر من الدرر من تعين اضافة نحو ذلك فبذلك ومثلها في التور و
الظلمة ولو راي الحاكم رجع الذي يمينه فعل لا ان يشمل على محرمه كما لو اشتمل على
بالاب الاين ونحو ذلك وعليه حمل ما روي عن علياً أنه استخلف يهوديا بالتوربة
وربما اشكل تخليف بعض الكفار بالله نعم لا تكارهم له فلا يرون له حرمة كالمجوس في
لا ينعقدون وجود الله خلق التور والظلمة فليس في حلفهم به عليهم كلفة الا
النصر ورد بذلك وينبغي التعليل بالقول مثل والله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم
الظاهر الباطن النافع المذل المهلك الذي يعلم من الشرايع ما يعلم من القتل
والزمان كالجمود والعبد وبعد الزوال والعصر والكان كالكنه والحطير والمقام

المحرم والحرام والافصى تحت الصخرة والساجد في المحراب استحباب الغلظة
في الحق وكذا ان ينقص المال من نصيب القطع وهو بيع دينار ولا يجب على الخالف
الاجابة الى الغلظة وكيف قوله والله ماله عندي حتى وليست للحاكم وعظما الف
ورغبة في ترك اليمين اجلا لا لله ثم اوخفا من عقابه على نذر الكذب وتلو طيم
ما ورد في ذلك من الاخبار والآثار مثل ما روي عن النبي من اجل الله ان يحلف لفظا
الله خير مما ذهبه وقول الله من حلف بالله كاذبا كفر ومن حلف بالله صادقا اثم
ان الله عز وجل يقول ولا تجعلوا الله عرضة لاثمانكم وعنه ثم لا جدنى لى ان اياه
كانت عند امرائه من الخواارج فمضى لاي انه طلقها فاذ عث عليه صافها فاجاب
به الى امير المدينة لشعده فقال له امير المدينة يا علي ما ان يحلف او يعطيها فقال
يا بني ثم فاقطعها ارجاءه دنيا رفضك يا ابنت جملت فذاك الشئ عتقه لـ
ولكني احللت الله من قبل ان يحلف به يمين صبر يكون الحلف على نفي الاستحاف وان
في نكاحه بالانحصار كما اذا ادعى عليه فرضا واجابا في ما انقضت لان نفي الاستحاف في
نفي الشئ زرع وزيادة ولان الذي قد يكون صادقا فصرها لنسقط الذموى ولو اضر
به وادعى النسف طولب باليمين وقد يخرج عنها فادعت الحجة الى قبول الجواب الطول
وقيل بل زعمه الحلو على فومما الجاب لانه يزعمه قادر على الحلف عليه حيثما يتصور
ان طلب منه المدعى ويضعف بما ذكرناه وبما نكاح الشايع في الجواب لا ينسأج
في اليمين بالحلف بحلف ابا على القطع في فعل منسج وتركه وفعل غير لان ذلك يتبين
الاطلاع على الحال المتكهن معه القطع على نفي العلم في فعل غير كما لو ادعى على مولا
فكفاه الحلف على انه لا يعلم به لانه ييسر الوقوف عليه بخلاف اتيانه فان الوقوف عليه
القول في الشاهد كل ما يثبت بشاهد وامرأتين يثبت بشاهد ويمين و
كل ما كان بالآ او كان المقصود منه المال كالدين والقرض تخصيص بعد التعريف
وصعود المغاوضات كالبيع والصلح والجاره والحبية المشروطة بالعوض والخج
المرجبة للدية كالخطاء وعقد الخطاء وفل والد ولد وفل الخ والعبد والسلم الكا
وكسر العظام وان كان عنما وكذا الجافية والمأومة والسلمه لما في ايجابها القضا
على نذر العمد من التعزيم ولا يثبت بالشاهد واليمين عيوب القضا وكذا عيوب القضا

لا شراهما في عدم تضمنهما المال لا الخلع لانه ازالة قيد النكاح فديه وهي شرط فبلا
داخله في حقيقته ومن ثم اطلق المهر الاكثر فمنا يتم مع كون المدعى هو المراه ابا لوكا
الرجل فدعواه يضمن المال وان انضم اليه امر اخر فينفي القطع بثبوت المال كما لو
الذموى على امر من غير كالتسرة فانهم قطعوا بثبوت المال وهذا قوي به جزم في
الدر وسوا لطلاق المجرى عن المال وهو واضح والرجعة لان ضمنون الدعوى ثابت
الزوجية وليست الاوان لزوما النفقة لزوجها من حقيقتهما والضم على قول جمهور
اثبات الجزية وهي ليست الا وقبل يثبت بهما تضمنه المال من حيثان العبدان للمولى
يدعى والمال بالية والكاتب والتدبير والاستيلاء وظاهر عدم الخلاف فيها مع البحث
ان فيها وفي الدروس ما يدل على انها يمكن ان يكون رخصا بالاحلاف فلذا افردنا والتب
وان ترتب عليه وجوب نفاذ ازالة اية خارج عن حقيقته كما قرره الوكالة لانه لا يملك
التصرف وان كان ثم مال والوصية اليه كالوكالة بالشاهد واليمين تعلق بالفعل الشا
اي يثبت هذه المذكورات بهما وفي النكاح قولان لاحدهما وهو المشهور عدم الثبوت
مطلقا لان المقصود الثاني منه الاحضان واقامة السنة وكف النفس عن الحرم والتم
واما المهر والنفقة فانهما تابعان والثاني القبول مطلقا نظر الى تضمنه المال ولا تعلم
قوله وفي ثلث قوله من المراه دون الرجل لانهما يستلنفه والمهر من ماله العلامة
والا قوى المشهور لو كان المدعى من جماعة واقاموا شاهدا فاحضوا على كل واحد يمين
لان كل واحد يثبت حقا لنفسه ولا يثبت مال احد بيمين غير ولي شرط شهادة
الشاهد ولا ولا بعد يله والحلف بعد هاتين الحلفتين بهما لا باحدهما فلو رجع الشا
عزم التصرف له احد جزى فوات المال على المدعى عليه والمدعى لو رجع عزم الجميع
لاضراره بل يرد المال له مع كونه قد قبضه ولو فرض تسليم الشاهد المال ثم رجع
امكن ضمانه للجميع ان شاء المالك لا ضراره بشرطه على المصوب فيتحيز المالك
في التضمن ويقضى على الغائب عن مجلس القضاء سواء بعد ادم قرب وان كان في البلد
ولم يبعث عليه حضور مجلس الحاكم على اقوى لعموم الادلة ولو كان في المجلس لم يضر عليه
الا بعد علمه ثم الغائب طمحه لوضرفان اذ عي يحد قضا او ابرا اقام به البينة ولا
احلف المدعى محله حقوق الناس لاحقوق الله تعالى لان القضاء على الغائب ايضا موقوف

الله ثم يثبت على التخصيص فينا له ولو اشتمل على الحقين كالشهادة ففى المال والمقطع
لا يميز مع البينة على ما ان كانا كالتدعى لنفسه ولو كانت لوكله او للمولى على فلا
يميز عليه وينزل المال كغيره الى ان يحضر المال او يكل ويحلف فادام المدعى عليه غايبا وكذا
يحب اليمين مع البينة في الشهادة على التمسك والطفل والمجنون اما على التمسك فوضوح وفاق
واما على الغايب والطفل والمجنون فليست اركانهم له في العلة الموصى اليها في النقص هو انه لا يثبت
له الجواب فيثبت ظهر الحاكم بها اذ يحتمل لو حضر كما لا ان يحسب ابقاء او لبراء فيوجه
اليهمين وهو من الجحد طريق المستلذين لامن البليار وفيه نظر للفرق مع هذا النقص
وهو ان التمسك لسانه مطلقا في الدنيا بخلاف المنازع فيمكن ان يجعله اذا حضر وكذا
وترتيب حكم على جراه بخلاف التمسك كان اقوى في اجاب اليهمين فلا يتخذ الطريق واطلاقه
يفضي عدم الفرق بين دعوى العتق والدين وقيل بالفرق وثبت اليهمين في الدين خا
لا محتملا لالبراء منه وغيره من غير علم الشهود بخلاف العتق فان ملكا فاذا ثبت
ويضعف ان احتمال الجحد فكل الملك ممكن في الحالتين ولا يظهرنا وهم التمسك
اي فيهما **القول في التمسك** اي تعارض الدعوى في الاموال او نداء عيا ما في ايديهما فاذا
كل منهما المجموع ولا يثبت حلف كل منهما على نفي استحقاق الآخر واقسم المنازع
بالنوبة وكذا لو نكل عن اليمين ولو حلف احدهما ونكل الآخر فليحلف الثاني كانت يمينه
بعد كونه صاحب حلف يمين واحد يجمع النفي والاثبات ولا افسر الى يمين اخرى
للاشياء لا يثبت ما انه ان اقام ما بينه ويقضي لكل منهما بما في يد صاحبه على جميع بينه
الخارج ولا فرق هنا بين تساوي البينين عدد اوصاله واختلافهما ولو خربا فقد
اليدين صدقه من جهة بين مع اليمين وعلى المصدق اليمين للآخر فان امتنع حلف
او اعزله بحيلولة بينه وبينها باقابه الاول ولو صدقهما فهي لهما بعد حلفهما
او نكلهما ولهما اختلافه ان ادعى عليه ولو انكرهما فدم قوله يمينه ولو كان لاحد
بينه في جميع هذه الصور فهي البينة مع يمينه ولو اقام ما كان مع الاصل فهو
فان تساوى وفي العدالة فلا اكثر فهو اذ ان تساوى وفيهما فالفرقة فخرج استعمل
واعطى الجميع فان نكل اخلف الآخر واخذ فان استغاضت نصفين وكذا يجزى اليهمين
على من رجح بينه وظاهر العبارة عدم اليهمين بينهما ولا اول فخاره في الدروس

في الثاني قطعا وفي الاول ميلا ولو ثبتت احدهما اي على يمينها بان كانا يدا عليها فا
عليه ان لا يكتن للاخر بينه سواء كان للثبوت بينه ام لا ولا يكتن بينه عنها
اي عن اليمين لانه منكر فيدخل في عموم اليمين على من انكر وان كان له بينه فلو نكل
حلف الآخر واخذ فان نكل افسر في يد المثبت ولو اقام ما اي المثبت والخارج بينه
نفي الحكم لانها خلا في قيل بعدم بينة الداخل مطلقا لما روي ان عليا قد قضى بذلك
ولتعارض البينتين فيخرج الى تقديم ذي اليد وقيل الخارج مطلقا عملا بطا فخر
المستفيض من ان القول قول ذي اليد واليمين بينة المدعى شامل لوضع النزاع
وقيل بتقديم بينة الخارج ان شهدنا بالملك المطلق او المثبت وبينه خاصة بالسب
ولو انقرضت بينة الداخل فدم وقيل مع لهما مقدم بينة الداخل وتوقف لهما
وفي الدروس من خصصا على نكل الخلاف وهو في موضعه لعدم دليل مبين من جميع الجها
وفي شرح الارشاد مع القول الثالث وهو من ذهب الفاضلين ولا يخرج من جحان ولو ثبتا
واذ غي احدهما بالجميع والآخر النصف شاعا ولا يمين اقسمها فان نصفين بعد يمين
النصف للاخر من دون العكس لعارضه اياه على استحقاق النصف الآخر ولو كان النصف
المنازع مقبلا اقسمها بالتوبة بعد الحلف فيثبت المدعيه الزرع والفرق ان كل جزء
من الغنم على تقدير الاشاعة يدعى كل منهما ما تعلق حقه به ولا ترجيح بخلاف المعين الا
نزاع في غيره ولم يذكر في هذا الحكم خلافا ولا افلا يخرج من ظهور اقام ما بينه في
الخارج على القول بترجيح بينته وهو يدعى الكل ان في يد مدعى النصف النصف فذلك
الكل خارج عنه وعلى القول لاخر يقسم بينهما نصفين كما لو لم يكن بينه لما ذكرنا
من استغفلا ليدعى النصف عليه فاذا رجح بينته به اخذ ولو اقام احدهما خاصة
بينه حكمهما ولو كانت في يد ثالث وصدف واحد هما صار صاحب اليد فيثبت عليه ما
والاخر خلا فهما ولو اقام ما بينته فليست نوعا لنصف تعارض البينتين في الا
فيحكم للاصل الاكثر فالفرقة ويفضي من خرج بيمينه فان امتنع حلف الآخر فان
نكل قسم بينهما فليست نوعا لثلاثة الزرع وقيل يقسم على ثلثة فليدعى
الكل اثنان ولندعى النصف واحدا ان المنازعة وقعت في اجزاء غير معينة فيقسم
طريق القول على حسب مقامها وهي ثلثة كضرب البندان مع قصور مال المغلس وكل

موضع حكمنا بتكا في البينان وترجيحها باحد لا شيا بما هو مع اطلاقها او اتحاد
للتاريخ ولو كان تاريخ احدى البينتين قد تم ثبوت الملك بها سابقا فيسقط
هذا اذا شهدنا بالملك المطلق والمستحب بالثبوت اما لو شهدنا لحد منهما باليد والآخر
بالملك فان كان المتقدم هو الذي يبيع الملك لقوته وتحققه الا وانعكس في ترجيحها
قولان للشيخ وتوقف المقر في الذر ومن منعه على فلهما **القول في الغيبة** وهو من غير
التصديق فضا عن اخر ولا يشترط عندنا وان كان فيهما رد لهما لا ينصرف الى صحة
ويدها الاجبار ويلزمها ويغدر احد النصفين عند الآخر والبيع ليس فيه شيء من ذلك
واختلاف التواريخ يدل على اختلاف الملوومات واشترائك كل جزء بعرض فلهما بينهما
اختصاص كل واحد بجزء معين وانما ملك الاخر عنه بعد ما بعوض فقد ركبنا
ليس هذا البيع حتى يدل عليه ونظيرها عندنا في عدم ثبوت النفعة للشريك بها وعدم
بطلانها بالتفرق قبل القبض فيما يعتبر فيه الغيبة في البيع وعدم خيار المجلس وغير
ذلك ويجوز التمسك على الغيبة لو التمسك به الغيبة ولا ضرر ولا رد والمرد بالضرر
القيمة الشقص ما عنه منضمنا نصفا فاحشا على ما اخبره المقر في الذر وقيل بطلان
نقص الغيبة وقيل عدم الاستفاد به منفرد او قيل عدمه على الوجه الذي كان ينفع قبل
الغيبة ولا جرد الاول ولو تضمنت رد الى دفع عوض خارج عن المال المشترك لكان
الجانبيين لرجحان الشئ منهما لا استلزامه المعارضة على جزء من مقابله صوري ومعنوي
وهو غير لازم وكذا لا يجبر المبيع لو كان فيها ضرر كما يجزأ هو العاقل بالضعيف والشيخ
والضرر في هذه المذكورات يمكن صياغه بجميع المعاني الثالث في التيفافه ينفع
خالفنا في غير مع نص فاحش فلو طلب احد المانياة وهي غيبة النفعة بالاجزاء او بال
جاء زولم يجلبا به سواء كان متايخ فتمت اجازة الم لا وعلى تقدير الجلب لا يلزم الوفاء
به بل يجوز لكل منهما فاحشا فلو استوفى احدهما فسخ الاخر وهو كان عليه اجرة حصه الشر
واذا عدل الشاهم بالاجزاء ان كانت في مئسا ويا كيلة او وزنا او ذرا بعد استلزام
او بالقيمة ان اختلفت كالارض والحجر وان اختلفت على اختصاص كل واحد بهم لزم من
قرعة لصدق الغيبة مع التراضي الموجبة لتمييز الحق ولا فرق بين غيبة الرق وغيرها
والاينفعا على الاختصاص قرع بان يكتب اسماء الشركاء او الشاهم كل في رضة و

وصار يوم من لم يطالع على الصورة باخراج احدهما على من احد المتعاقبين والشاه
هذا ان انقضت الشاهم قد راوا واختلفت قسم على اهل الشاهم وجعلها اول حصه الشاه
ولا الحاكم ويكتب انما وهم لا انهاء الشاهم خدام من التفرق فمن خرج اسمه او اخذ
من الاول واكمل نصيبه منها على الترتيب ثم يخرج الثاني ان كانوا اكثر من اثنين و
هكذا ثم ان اشتملت الغيبة على ردا اعتبر رضاها بعدها ولا فلا فلو ظهر غلط في
بينه او باطلاع المتعاقبين بطلت فاداه اي الغلط احدهما ولا بينه حلف الاخر
لانما له الصفة فان حلف تمت الغيبة وان نكل عن البين حلف للمدعي ان يفيض
بالتكول ونقض ولو ظهر في المضموم استحسانا في بعض عين بالسوية لا يحل اخرا
بالعديل فلا ينقض لان فائدة الغيبة باقية وهو اذ كل حق على حق ولا يكن مئسا ويا
في الشاهم بالنسبة نفس الغيبة لان ما يقع لكل واحد لا يكون بعد رضة بل يحتاج
احدهما الى الرجوع على الاخر وتعود الاشاعة وكذا لو كان المستحق مئسا لان الغيبة
خ لا نفع رضا جميع الشركاء **كتاب الشهادات وقصوده اربعة الاول**
الشاهد وشرطه البلوغ الا في الشهادة على الجراح ما لا يبلغ النضر وقيل مطلقا بشرط
بلوغ العشر سنين وان يجعوا على ما حاج وان لا ينفق قريبا بعد الفعل الشهود به الى ان
يؤدوا الشهادة والمردح ان شرط البلوغ ينقض ويغني ما عداه من الشرائط التي
جعلها العدد وهو اثنان في ذلك والمذكورة ومطابقة الشهادة للذخوى بعض
الشهود لبعض وغيرها ولكن روى فينا الاخذ باول قولهم واختلفوا في التمسك على الدنيا
في غير عمل الوفاء ليس بجيد واما العدالة فالظاهر انها غير محقة لعدم التكليف
للقيام بوظيفتها من جهة التقوى والمروءة غير كافية واعتبار صورة الافعال و
الزول لا دليل عليه في اشتراط اجتهادهم على المناج تنسبه عليه والعقل فلا يشتر
شهادة المجنون خا له جونه فلو دارت جونه قبل شهادته ميقا بعد العمل واستكما
فطنه في الخجل والاداء في حكمه بالبلالة والمفعل الذي لا ينظر في الامور والاستدلال
فلا تقبل شهادته الكافر وان كان مئسا ولو كان الشهود عليه كافر او اهل الاصل
بالفسق والنظم المانعين من قبول الشهادة خلا فالشيخ حيث قبل شهادة اهل
الزينة المتهمة وعليهم اسناد الى رواية ضعيفة والمصدق حيث قبل شهادتهم

على شتمهم وان خالفهم في الملة كاليهود على النصارى ولا يقبل شهادة غير الذي اجتمعا
الافى الوصية عند عدم عدل المسلمين فقبل شهادة الذي بها ويمكن ان يريد ان يداشر
هذا المسلمين مطلقا بناء على تقديم السورين والفاستين الذين لا يثبتون فيهم
الى الكذب وهو قول العلامة في التذكرة ويضعف استلزامه الجهم في جعل الوفاق
وفي شرط التفرق لان اظهرهما العدم وكذا الخلاف في اختلافهما بعد العصفاء
العلامة مطلقا بظاهر الولاية ولا شهر العدم فان قلنا به فليكن بصورة الاية بان يقول بعد
الحلف لله لا تشري عني ثمتا ولو كان في قوله لا تكتم شهادة الله انا اذا لم يأتين ثمتا
وهو هنا الولاية فلا يقبل شهادة غير الاماني مطلقا مطلقا كان ام مستكنا والعدالة هو
هشمتها شدة راسخة بعث على ملازمة النفوس المروية ويزول الكبر مطلقا
ما نودع عليها بخصوصها في كتاب سنة وهي المسموعة وسبعدها منها الفضل والربا
والزنا والمواطاة والعبادة والديانة وشرب المسكر والتسرف والغضب والفرار من الشر
وشهادة الزور وعقوق الوالدين والامتناع من مكر الله والياس من روج الله والغضب
والغشبية والتميمية والهميم الفاجرة وطبيعة الرخم واكل مال اليتيم وخيانة الكيل
والوزن وتاجير الصلوة عزفها والكذب خصوصاً على الله ورسوله وضرب المسلم
بغير حق وكتمان الشهادة والشبهة والسعاية الى الظلم ومنع الزكوة وتأخير الحج عن
الوجوب بخيارا والظهار واكل لحم الخنزير والميسرة والحاربة بقطع الطهارة والحر
للتعود على ذلك كله وغيره وقيل الذنوب كلها كما يرئسها الطبري في التفسير
مطلقا نظر الى اشتراكها في مخالفة امر الله تعالى ونهيها صغير بلاضافة الى
ما هو اعلم منه كالقبلة بلاضافة الى الزنا وان كانت كبيرة بلاضافة الى النظرة وكذا
والاصغر على الصغير وهي نادون الكبيرة من الذنوب الاصل اما فعلها كما لمواظبة
على نوع او انواع من الضغائر لا حكمي وهو العزم على فعلها ثانيا بعد وقوعه وان لم يفعل
ولا يندرج في ذلك التمسك لان يودي الشهاون فيها وهل هو مع ذلك من الذنوب ام
مخالفة المروة كل محتمل وان كان الثاني اوجه وبذلك المروة وهي التي يخلق مثلاً في
زمانه ومكانه فالكل في التوفى والتسرف في الغيبة وفي الا اذا اظلم العطر والشئ كثير
الراسين الناس وكثرة التخرية والحكايات المضحكة ولغير الغيبة لبا من الجند

وغيره مما لا يعنى دلتله بحيث يخرجه وبالعكس ونحو ذلك ليقطعها ويختلف
فيها باختلاف الاحوال ولا يختص بالامكان ولا يندرج في فعل التمسك واستصحابها
القائمة وهجرها الناس كالكحل والحناء والحنك في بعض البلاد واما الغيبة بغير التراجيح
شرطا وطهارة المولد فمشمومة شهادة ولدانها ولو في الميسرة على الاثر واما انذاره
مع تحقوق حاله شرطا فلا اعتبار من مثاله بل التمسك ان كثرت ما يحصل العلم وعدم
بغير التمسك وفتح الحاء وهي ان يحل به بشهادة نفعاً او يدفع عنه بها ضرراً فلا يقبل
الشريك لشريكه في الشك بينهما بحيث ينفى الشهادة الشاركة ولا شهادة الوصي في
تعلق وصيته ولا يندرج في ذلك مجرد دعواه الوصاة ولا مع شهادته من لا يثبت بها
لان المانع ثبوت الولاية الموجبة للتمسك باظهار المال بحبها ولا شهادة الغيبة بالمفسر
والسب والتسليم لعبد على القول بملكه لا انتفاع بالولاية عليه والشهادة في هذه القرو
خالية للنفع واما ما يدفع الضرر فشهادة العاقلة يخرج شهادة الجنانية خطأ وغرضها
المفسر فيسقط شهود ذين خلافهم يدعون بها ضرراً لخاصة ويمكن اعتبار في النفع
وشهادة الوصي والكيل يجرع الشهود على الوصي والموكل وشهادة الزوج برنازوجه
التي قد فيها لدفع ضرر الحد ولا يندرج مطلقاً التهمة فان شهادة الصديق لا تصدق بغير
والوارث لا يورثه بدني وان كان مشتركاً على التمسك لما لم يره قبل الحكم بها وكذا شهادة
العاقلة على النصوص اذا لم يكونوا مأخوذ بن وشعره والذكر ما اخذهم والعصم
الشرط المغيرة في الشهادة وفي الولاية لا وضا محتمل فلو تخلفنا انصافهم كل وقت
سمعت وفي اشرط استمرارها الى الحكم فلو ان اخار المصنف في الدروس لك ويظهر
من العبارة صريحاً ويمنع العداوة الدنيوية وان لم يضمن فمتماً ويحقق بان يعلم منه
السور بالمساءة وبالعكس وبالفحاشية ولو كانت العداوة من احد الجانبين
بالقبول الخالي منها ولا يملك كل غيرهم رد شهادة العدل عليه بان يذنه ويخاصمه
ولو شهد العدم لم يصدق قيل اذا كانت العداوة لا يضمن فمتماً لا انتفاء التهمة با
لشهادة له واحذر بالدنيوية بالدنيوية فانها ضمنية لغيره لقول شهادة المؤمن
الاديان دون العكس مطلقاً ولا يقبل شهادة كثير الشهود بحيث لا يقبل الشهود
وان كان عدلاً بل بما كان ولياً ومنه ما قيل شرعاً من لا يقبل شهادة ولا يشهد

المتبرع بالثمن قبل استنطاق الحاكم سواء كان قبل الدعوى ام بعدها للثمن بالمرح على
الاداء ولا يصير بالرد جبراً ولو شهد بعد ذلك غيبها فبطلت وفي اغادتها في غير
المجلس وجهاً والتبرع ما منع الا ان يكون في حق الله نعم كالصلوة والزكاة والصوم
يشهد بتكليفها ويعتبر عنها بينه انفسه فلا يمنع لان الله يأمراً بما فيها فكان في حكم
استنطاق الحاكم قبل الشهادة ولو اشرك الحق كالعنف والتسرف والطلاق والعناق
والطبع والعوض من المضار فمضى جميع حق الله تعالى والاداء في جهاتنا الوصف العام فمضى
فيه اقوى بخلاف الخاص على الاقوى ولو ظهر للحاكم سبق القادح في الشهادة على حكمه بان
كونها صبيته واحدهما او فاسقين او غير ذلك نقصت بين الخطأ فيرسل سند الشهادة
العلم القطعي بالشهادة او يؤيدها بما يكفي في الرؤية كالافعال من الغضب والتسرف والقتل
والرشاح والولادة والزنا والواط وبطلت فيه شهادة الاصل لانها خارجة الى المتبرع في
الافعال ومنها في الاقوال نحو العقود والافعال من الغضب مع الرؤية اي يحصل
العلم بالملفوظ الا ان يعرف الصوت فطفاً فبقي على الاقوى ولا يشهد الا على من يعرفه بنسبه
او غيره فلا يكفي انسابه له يجوز التزهد بغيره فيعرفه لان بالنسب يجوز ان يشهد
عن وجهها لغيرها الشاهد عند الخلق والاداء الا ان يعرف صوتها فطفاً وثبت الاستفا
وهي استغناء من الغيب هو الظاهر والكثرة والمادة منها شياخ الخبر الى حد الاستماع
الظن الغالب لمقارن العلم ولا يخصصه مدله بل يختلف باختلاف الخبرين نعم يعتبر ان يروى
عن عدة الشهود المعدلين ليحصل الفرق بين خبر العدل وغيره والشهور انه يثبت بها سبعة
النسب في الموثق الملك المطلق والوصف والنكاح والعنف والولاية القاضية لمرأته البينة
في هذه الانساب مطلقاً وكفى في الخبر بهذه الانساب تاخه العلم اي مقارنه على قول
وبه جزم في المندوس وقيل بشرط ان يحصل العلم وقيل يكفي بطلان الظن حتى لو سمع من عدة
عدلين ما يتجمل الاداء فلهذا الظن على المختار لا يشترط العدالة ولا الحجة والذلة
لا مكان استنفاده من ثنائيهما واخره بالملك المطلق عن السند الى سبب التبليغ
يثبت النسب بل الملك الموجود في ضمنه ولو شهد بالملك واسند الى سبب يثبت
بالاستفاضة كالارث قبل ولول يثبت بها كالباع في فضل الملك لا في النسب وجميع
في ملك استفاضة ويد تصرف بلا مشارة فهو منتهى الاستكان فالتا هذا القطع

٢٤٤
بالملك وفي الاكفاء بكل واحد من الثلثة في الشهادة بالملك قول قولي ويجب التحليل
لشهادة على من له اهلية الشهادة اذا ادعى اليها خصوصاً او نحوها على الكفاية
لقوله نعم ولا يابى الشهادة اذا ما د خوافته الصادق بالتحليل ويمكن جعله في اليد
عليه وعلى اقامته فمضى جميع لواجبوا به مع القناعة فلو فقد سواء فيما يثبت
به وحده ولو مع اليمين وكان تمام العدة تعيين الوجوب كغيره من فريض الكفاية اذا
لزمه به غيره ويصح تحليل الاخر من الشهادة واذا د بعد القطع بملاحم ولو من غير
ولينا فريضه عليه ولا يكفي الاشارة في شهادة الناظر وكذا يجب الاداء مع القناعة
على الكفاية اجماعاً سواء استنفاده ابتداء ام لا على الاكثر الامع خوف ضرر غير مستحق
على الشاهد وبعض المؤمنين واحرز بغير المستحق عن مثل ما لو كان المشهود عليه
حق على الشاهد لا يظلم له به وينشأ من شهادته المطالبة فلا يكفي في التمسك سقوط الوجوب
لانه ضرر مستحق وانما يجب الاداء مع ثبوت الحق بشهادته لا انضمام من تيمم العدة
او حلف المدعى ان كان مما يثبت بشاهد ويمين فلو طلب من اثنين يثبت بهما الزنا
وليس لهما الا مشاع بناء على الكفاية بخلاف المدعى مع الاخر لان من مصادف الاستفا
النوع عن اليمين ولو كان الشهود ازيد من اثنين فيما يثبت بهما وجب على اثنين
منهما كفاية ولو لم يكن الا واحد لزمه الاداء ان كان مما يثبت بشاهد ويمين ولا فلا
ولو لم يعلم صاحب الحق بشهادة الشاهد وجب عليه تعريفه ان خاف بطلان الحق بدو
شهادته ولا يقضيها الشاهد الا مع العلم القطعي ولا يكفي الخطأ بها وان حفظه بنفسه
امن التزوير ولو شهد معه ثمة على اصح القولين لقول النبي صلى الله عليه وآله ان اربعة اشهاد
فاشهدادع وقيل اذا شهد معه ثمة وكان المدعى ثمة اقامها بما صرفه من خطه و
الى رواية شاذة ومن قبل من الشيعة جواز الشهادة بقول المدعى اكان اخاف الله
معهود الصدق فمضى خطأ في نقل لاجماعهم على عدم جواز الشهادة بذلك نعم هو من
عنه على السلفاء والعرفاء في نسج العرفاء لعين المصلحة والزنا والعنف والارث
من الغلبة لعنه الله تعالى ووجه التهمة على من نسب ذلك الى الشيعة ان هذا الخبر
المعروف كان نعم اولاً وصنف كتاباً سماه كتاب التكاليف وذكر فيها هذه المسئلة ثم علا
ونظم منه مقالات منكرة فتبلى الشيعة منه وخرج فيه توفيقاً كثير من التنا

المقدسة على يد أبي القاسم بن روح وكل الناحية واتخذ السلطان وفله فمن رأى هذا
وهو انما للشيعة وأصولهم وهم يرون منه وذكر الشيخ المفيد رحمه الله
انه ليس في الكتاب ما يحل في هذه المسئلة **الفصل الثاني في تعيين النسبة**
الى الشهود وهو على ما ذكره في الكتاب خمسة اقسام ما يثبت بأربعة رجال وهو
الزنا والوطاء والحنى ويكفي في الزنا الموجب للرحم ثلثة رجال وامرأتان وللجدر رجلان رابع
لنوة ولو اقر هذين عن القسم الاول وجعل الزنا فتمت برأيه كاقص في الدوس كالنسب
لا خلاف خاله بالنظر الى الاولان ولاولين لا يثبتان الا بأربعة رجال والزنا يثبت
وبمن ذكر ومنها ما يثبت برجلين خاصة وهي الرقة والعدف والشرع والنجس وما في معنا
وحدة الشرفه احقر من نفس الشرفه فانها يثبت بهما وبشاهد ولما يثبت بهما وبشاهد
بالنسبة الى ثبوت المال خاصة والزكوة والخمس والنذر والكفارة وهذه الاربعة
الحفظها المصروفات فوق الله ثم وان كان لا دوى فيها خط بل هو المقصود منها لعدم تعيين
المسحق على الخصوص وضابط هذا القسم ما ذكره بعض الاحكام بما كان من حقوق الاد
ليس الا الا المقصود منه المال وهذا الضابط لا يدخل تحت الحقوق الاربعة ومنه
الاسلام والبلوغ والولاء والتعديل والجرح والعفو عن الفاضل والطلاق والخلع
وان تضمن المال لكنه ليس بنفس حقيقته والوكالة والوصية النياح من غير الوصية
له بما لا تخرج من القسم الثالث والنسب الملال وبهذا يظهر ان الملال من حق الادى
فيثبت فيه الشهادة على الشهادة كما سياتي ومنها ما يثبت برجلين ورجل وامرأتين
وشاهد ويمين وهو كل ما كان ملا اذا الغرض منه المالا مثل الديون والاموال الباقية
من غير ان يدخل في الدين والنجابة الموجبة للدية كفضل الخطا والعقد المشتمل على الخير
بالنفس كالحاشية والمنفعة وما لا يقد فيه كفضل الوالد ولد والسنل الكافر والحر
العبد وقد تقدم في باب الشاهد واليمين ولم يذكر ثبوت ذلك بأمرتين مع اليمين
مع انه قوى في الدوس ثبوته بهما للرعاية ومسا وانما للرجل ما له انهما هما
اليمين ثبوته بهما من غير يمين وبقي من الاحكام ما يوجب حق الادى الى وغيره
كالنكاح والخلع والشفقة فيثبت بالشاهد واليمين المالة وغيره واستبعد المقر
ثبوته المهر دون النكاح للثاني ومنها ما يثبت بالرجال والنساء ولو متفرقات

وضابطه ما يفسر اطلاق الرجال عليه لباكالولادة والاستهلال وهو ولادة
الولد جنبا ليرث يمتى ذلك استهلالا للثبوت الحاصل عند ولادته من غير طهارة
كثبوت من رأى الملال فاشتد منه وعيوب النساء الباطنة كالفرج والرق
دون الظاهر كالجذام والبرص العنق فانه من القسم الثاني والرضاع على الاقوى
الوصية له اى بالمال احرازه عن الوصية اليه وهذا الفرع خارج من الضابط ولو اقر
فهما كما صنع في الدوس كان حسنا ليرث باى احكامه فانه يخص بثبوت جميع الوصية
جملين وبان نوة وثبوت بهما بكل واحد فاحد الواحدة الربع وبلاثنين النصف و
بالثلاثة ثلاثة الارباع من غير يمين او سقوط شهادته اضلا او حقه من مساواة
للثنتين وعدم النقص وانه لا يقصر عن الملة ولا وسط واشكل منه الخنثى والخنثى
بالمرأة قوى وليس المراد تضعيفها الى يصير ما اوصى به ربع وما شهد به للمذكر
لوفعلنا استباح الموصى له الجميع مع طهارة الوصية لا بد منه وكذا القول فيما لا يثبت
بشهادته الجميع ومنها ما يثبت بالنساء من ضمن ما الى الرجال خاصة او الى اليمين
ما تقدم وهو الديون والاموال وهذا القسم داخل في التاميل وانما اقر دليله
احياج النساء الى الرجال فيه صريحا وليس بصحيح لان الانضمام بضد وجه اليمين
وفي الاول تصريح بانضمام من الى الرجل صريحا فلو طعن المندركان فلى ولقد كان
ابدا له ببعض ما اشترنا اليه من الاقسام سابقا التي ادرجها واذا راجع هو اولى كما
فعل في الدوس **الفصل الثاني في الشهادة على الشهادة** وعملها حقوق النساء
كافة بل ضابطه كما ذكره عقوبة الله تعالى محضته به اجما عا او مشركة على الخلف
سواء كانت الحقوق عقوبة كالمصاحل وغير عقوبة مع كونه حقا غير ما كماله
والنكاح والحق او ما لا كالعرض وعقود المعاوضات وعبود النساء هذا وما
من افراد الحقوق التي ليست مالا او ربتها مشوشة والولادة والاستهلال و
الوكالة والوصية بغير يمينها وهما الوصية النيمولة ولا يثبت في حق الله تعالى محضها
كالزنا والوطاء والحنى او مشركة كالسرقه والعدف على علة ونشأوه مراعاة
ولم يرجع هنا شيئا وكذا في الدوس الوقوف على موضع العين اولى وهو اخطا
الاكثر في ضابط عمل الشهادة على الشهادة ما ليس بعد ولو اشتمل الحق على امرين كان

ثبت بالشهادة على الشهادة من الناحية فيثبت الشهادة على الشهادة على اقراره بالزنا
فثبت الحرة لانها من حقوق الامنين لا الحد لانه عقوبة نه وانما اقراره الى اضافة الشهاد
على الشهادة ليصير من امثلة الجحش ما لو شهد على اقراره بالزنا شاهدان فالحكم
على خلاف لكن من احكام القسم السابق ومثلهما لو شهد على اقراره بايان البهيمه
ثبت بالشهادة عليه ما تحريم البهيمه وسببها دون الحد ويجوز ان يشهد على كل واحد
لثبت شهادته بهما ولو شهدا على الشاهد من فماد كالا نعمة في الزنا والشواهد
الفرع وهو ثبوت شهادة كل واحد بحدتين بل يجوز ان يكون الاصل فرع اخر فيثبت
بشهادته مع اخره فيما يقبل فيه شهادة الشاء عوز على كل امرأة ان يجزأ لوقيل لا يكون
النساء فرعا لان شهادة الفرع يثبت شهادة الاصل لا شهادته ويشترط في قول شهادة
الفرع بعد حضور شاهد الاصل بحدتين او مرض وسفر وشبهه وضابطه الشبهة في
حضوره وان لم يبلغ حد النذر واعلم انه لا يشترط تعديل الفرع للاصل وانما ذلك
فرض الحكم ثم يعتبر بغيره فلا يكفي شهادته ان ثم ان شهادته لا اشهادا فلا
انه يشهد بكذا وان معهما شهادان جازت شهادتهما عليه وان لم يكن شهادته
عند حكم على الاخرى لان العدل لا يشترط ذلك بشرط ذكر الاصل للثبوت لا فلا
لاعياد الشاه عند غير الحكم وانما يجوز شهادة الفرع مرة واحدة ولا يقبل الشاه
الثالث على شاهد الفرع فصاعدا **الفصل الرابع** في الرجوع عن الشهادة او اقرار
اي الشاهدان فيما يشترطهما الشاهدان او لا كشر حيث يعتبر قبل الحكم منع الحكم لانه
تابع للشهادة وقد ارتفعت ولانه لا يدري صدق في الاول او في الثاني فلا يفي ظن
الصدق فيهما وان كان الرجوع بعد لم يفسد الحكم ان كان مالا وضمن الشاهدان شهادتهما
من المال سواء كانت العين باقية او اتلفت على اصح القولين وقيل يستعاد العين المتأ
ولو كانت الشهادة على مثل ارجح او قطع او جرح او حد وكان قبل استيفائه لم يثبت
لانها تسقط بالشبهة والرجوع شبهه والمال لا يقطع بها وهو في الحد في معنى النفس
وفي المصاح قبل ينقل الى الدية لا بد لممكن عند فوات محله وعليه لا ينقص قبل يقطع
لانها فرعه فلا يثبت الفرع من دون الاصل فيكون ذلك في معنى النفس ايضا والعيا
ندل باطلا فها على عدم النص مطلقا واستيفاء شغل الشهادة وان كان حدا والفظ

انه ليس له وفي المذنبين لا ريب ان الرجوع في الحد قبل استيفائه ينحل الحد سواء كان شه
او لانتان لقيام الشبهة الثانية ولم تعرض للمصاح على هذا فاطلاق الغتارة
اما ليس بهتدا وخلافه مشهور ولو كانت الشهادة بعد استيفاء الذكورات وانقو
موبة بالحد ثم رجعوا واعترفوا بالحد فمقتضى ما اجمع ان ساوله ورد على كل واحد
راد على جنايته كما لو اسروا او اوقعوا من بعضهم ورد عليه ما راد عن جنايته ويرد البا
نصيبهم من الجناية وان قالوا اخطانا فالدية عليهم اجمع موزعة ولو نضر في العمد
الخطا فعلى كل واحد لازم قوله فعلى العرف بالحد المصاح بعد رما يفضل من بين
جنايته وعلى الخطي نصيبه من الدية ولو شهدا بطلا في ثم رجعا قال الشيخ في النهاية
يرد الى الاول ويعزم ان المهر الثاني وبعدها بالصلاح استنادا الى رواية حسنة
حملت على زوجها بمجرد سماع البينة لا يحكم الحاكم وقال في الخلاف ان كان بعد الدخول
فلا غرم للاول لاستفرا المهر في ذمته به فلا نفويت والبضع لا يضمن بالنفويت ولا
يجز على المريض بالطلاق لان يخرج البضع من ثلث ماله ولانه لا يضمن له لو طلقا قال
او قلت بنسبتها او حرمت كلاهما برضاع وهي زوجة الثاني لان الحكم لا ينقص بعد وقوعه
وان كان قبل الدخول غزما للاول نصف المهر الذي غرمه وان كان ثانيا بالعدك كشوت الجميع
بالدخول لانه كان معرضا للتقويم ردها او الفسخ لعين بخلافه بعد الدخول لاستفرا
مطلقا وهذا هو الاخرى وبه قطع في الدروس ونقله هنا قولا لاخر يدل على رد فيه
ولعله لغرض الرقاية المغيرة واعلم انهم اطلقوا الحكم في الطلاق من غير فرق بين الثا
والرجعي ونحوه حصول السبب لمزيل للنكاح في الجملة خصوصا بعد انقضاء حق
الرجعي بالنفويت حاصل على التقديرين ولو قيل بالفرق واختصاص الحكم بالباين
كان حسنا فلو شهدا بالرجعي لم يثبت انما اذ لم يفوتا شيئا فالدن به على ازالة الشبهة
ولو لم يراجع حتى انقضت العدة احتمل الخافه بالباين والعزم وعد ما لم يصير بمر
الرجعة ويجب تنفيذ الحكم في الطلاق مطلقا بعدم عزمه من قبل النكاح فلو
شهدا به ففرق فرجا فقامت بنية ان كان بينهما رضاع محرم فلا عزم اذ لا نفويت
ولو ثبت ثبوت الشهود بما طع كعلم الحاكم به لا باقرارهما لانه يرجع ولا يشاهد غيرها
لانه تعارض بقص الحكم لثبوت فناد واستعيد المال ان كان المحكوم به مالا وان عدل

غيره او كذا يلزمهم كل ما فاشتهادهم وغروا على كل حال سواء كان بؤنه قبل الحكم ام
فاشتم لاوتسروا في بلادهم وما خولها الحمد شهادتهم ويندع ضميرهم ولا كذا
من غير غلطه اوردته شهادته لغارضة بيته اخرى وظهوره في اول مكان كونه
صادقا في نفس الامر فلا يحصل منه بالشهادة افرز ايد **كتاب الوفاء**
وهو محبين الاصل في جعله على حالة لا يجوز التعريف فيه شرعا على وجه ناقله عن الملك
الا ما استثنى واطلا فالمنفعة وهذا ليس بمرئيا بل ذكر شي من خصائصه او تعريفه
مواصفة للحدوث الوارد عنه حبل لا يصل وسبل الثمر والا لا ينقص التكني واحبا
والحسين في خارجة عن جفيفته كاستيثاره وفي الدروس عرفه بانه الصفة الجاه
بما لما ورد عنه اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلث صدقة ربه الحديث
الضريح الذي لا يفترق في لاله على شي اخر وخصه خاصة على اصح القولين وانما
وسبل وحرمته ونصه في فقهنا في الفرية كالنايد ونفي البيع والهبه والارث
بذلك صريحا وقيل الاولان صريخان ايضا بل قدن الضميمة ويضعف باشرهما بينه
وبين غيره فلا يدل على الخاص بانه فلا بد من انضمام فريته بعينه ولو قل جعله
وقعا او صدقة متوكل محرمه كفي وفاقا للدروس كانه كالضريح ولو نوى الوفاء بما يقدر
الى الفرية وقع باطنا ودين بينه لو ادعاه او ادعى غيره ويظهر منه عدم اشتراط قبول
مطلقا ولا الفرية اما الثاني فهو اصح الوجهين لعدم دليل مانع على اشتراطها ان
توقف عليها الثواب لما الاول فهو احد القولين وظاهره لاكثر لاصالة عدم الاشترا
ولانه ازاله ملك في كفي فيه لا يجابك العنوق وقيل بشرط ان كان الوفاء على غير
في حقه القبول وهو جرد وبذلك دخل في بالعقود لان ادخال شي في ملك الغير
يتوقف على رضاه والملك في تمام السبب بدنه فيستحق على هذا بعينه ما لا غير
في العقود اللازمة من اتصاله بلايجاب عادة وقوعه بالعربة وغيره فانهم لو كان على
جهة طاعة او قبيلة كالفقراء لم يشترط وان امكن قبول الحاكم له وهذا هو الذي قطع
به في الدروس وربما قيل باشتراط قبول الحاكم فيما له ولا يند على القولين لا يعين قول
البطل الثاني ولا رضاه لهما مية الوفاء قبله فلا يقطع لان قوله لا يصلح لا يجاب
اعبر لم يقع له ولا يلزم الوفاء بعد تمام صيغته بذكر القبض وان كان في جهة طاعة

قبضا الناطق فيها او الحاكم او الغير المنصوب من قبل الوفاء قبضه وبغيره فوجه باذن الا
كثير لا مشاع التعريف في مال الغير غير انه والحال انه لا ينقل الى الوقوف عليه بقا
ولومات الوفاء قبله اي قبل قبضه السند الى اذنه بطل ورأيه عبيد بن رارة صرية
في يومه يظهر انه لا يقدر فورتيه والظاهر ان موت الوقوف عليه كذلك مع
احتمال قيام وارثه معاه ويظهر من فيه التزام بدنه ان العقد صحيح قبل قبضه
الملك انما لا من له لا يتم بالقبض صريح غير وهو ظاهر في الدروس انه شرط التحمل
ويظهر الفائد في التما والاختلاف بينه وبين العقد ويمكن ان يريد هنا بالتزام الضم
بفريته بحكمه بالطلاق لومات قبله فان ذلك من مقتضى عدم القيد لا الالتزام
كما صرح به في حقه الدروس واحتمل اراؤه من كلام بعض الاصحاب انها ويدخل في
البحر ان ابنه وصوفه وما شاكله الموجود ان حال العقد ما لم يستثنهما كما يدخل
في البيع لانهما كجزء من الوقوف بباله العرف وهو الفارق بينهما وبين التمر
فانها لا تدخل وان كانت طلعا لورور اذا اتم الوفاء لم يجز الرجوع فيه لانه من
اللازمة وشرطه مضافا الى ما سلف التحيز فلو علفه على شرط او صفة بطل لان
يكون واقعا والوفاة عالم بوقوعه كقوله وفقت ان كان اليوم الجمعة وكذا في غيره
العقود واللام فلو قرنه بمدة او جعله على من يفرض غالبا لم يكن وقفا ولا قوي
صحة جنسا يبطل بانضمامها وانفراضة فيرجع الى الوفاء وارثه حين انقراض
الوقوف عليه كما لو اء ويحمل الى وارثه عند موته ويشترط فيه ان يضاف الى ان
وليس هذا منقطع الاخر ولو انقطع اوله او وسطه او طرفه فالأقوى بطلان ما
بعد القطع في بطل الاول والاخر ويصح اول الاخر والافاض وهو تسليم الوفاء
للقابض عليه ورفع يد عنه له وقد يغاير لاذن في القبض الذي اعتبره سابقا با
ياذن فيه ولا يرفع يد عنه واخراجة عن نفسه فلو وقف على نفسه بطل وان عقبه بما
يصح الوقف عليه لانه منقطع الاول وكذا لو شرطه لنفسه الخيار في قبضه متى شاء
او في مدة معينة نعم الوقف على قبل هو منهم ابتداء او صار منهم شارك او شرط حودته
عند الحاجة فالمرى والشهور اتباع شرطه وبغيره قصور ماله عن مؤنة سنه
فيعود عند ما يورث عنه لومات وان كان قبلها ولو شرط اكل اهل ماله منه صح الشرط

كما فعل النجس بوضعه وكذلك فاطمة ع ولا يفتح كونهم واجبي النفع فيسقط نفقهم
ان كفوا به ولو وقف على نفسه وغيره صح في نفسه على الاقوى ان الوقف انما
فلو كان جمعا كالفقراء بطل في رعيه ويحمل النفع بالطلاق زلتا وشرط الوقف
ان يكون غنيا فلا يصح وقف المنفعة ولا الدين ولا المتهم لعدم الانتفاع به مع بقاء
وصم وجوده خارجا والمبوض المعين بعد غير مملوك ان اريد بالملوكية فلا
له بالنظر الى الوافق ليجزى عن وقف نحو الخمر والخنزير من المسلم فهو شرط الضر وان
اريد به الملك الفعلي ليجزى به عن وقف ما لا يملك وان صلح له فهو شرط لزوم والاد
ان يزاد به الاتم وان ذكر بعض تفصيله بعد يتفهم بها مع بقاءها فلا يصح وقف المنفع
به الا مع ذهاب عينية كالحجر والطعام والفاكهة ولا يصح في الانتفاع به كونه في الما
بل يكفي التوقع كالعبد والمحش الصغيرين والزرع الذي يرجي زوال زمانه وقيل
طول زمان المنفعة اطلاق العبارة والاكثر فيبقى من مفعلي صح وقف يحا نبيع
فساده ويحمل احبارة لعل المنفعة ومنا فاتها للتأبدا المطلوب من الوقف وتوقفه
في المدروس لو كان مزرعا صح وكذا ما يطول نفعه كمنك وصنعة يمكن اقباضها
فلا يصح وقف الطير في الهواء ولا التملك في ما لا يمكن قبضه عادة ولا لا يبي
والمغصوب يدخولها ولو وقفه على من يمكن قبضه فالظن الصحة لان الاقباض
من المالك هو الاذن في قبضه وتسليطه عليه والعين من الوقوف على الشيء وهو ممكن
ولو وقف لا يملكه وقف على اجارة المالك كغيره من العقود لانه عقد مدبر صحيح
العبارة قابل للتعلل وقد جازا المالك فيصح ويحمل عدما هنا وان قيل به في غير لان
عبارة الفصول لا اثر لها واثيرة لا جارة غير معلوم لان الوقف من ملك في كثير من
موارد ولا اثر لعبارة الغير فيه وتوقف المص في الدروس لانه نسب علم الصحة
الى قول لم يفتى بشئ وكذا في التذكرة وذهب جماعة الى المنع هنا ولو اختلف في التفر
قوى المنع لعدم صحة التفرق بملك الغير وقف الشارع جائز كما لمقوم حصول
الغاية المطلوبة من الوقف وهو تحصيل الاصل والطلاق التزم به وقبضه كقبض
البيع في توقفه على اذن المالك والشريك لعدم استلزام التخلي للتصرف في ملك
الغير وشرط الوافق الكمال بالبلوغ والعقل والاختيار ورفع الحجر ويجوز ان يجعل

على الوقوف لنفسه ولغيره في من الصيغة فان اطلق ولم يشترط لاحدا فانظر في دفع
العام الى الحاكم الشرعي في عين وهو الوقف على معين الى الوقوف عليهم والوقف على اطلاق
كالاجني وشروط في الشرط له النظر العدا له والاهندا الى التصرف ولو عرض له الفس
العزل فان عاد فادان كان شرطه من الوافق ولا يجب على الشرط له القبول ولو
قبل لم يجب على استمراره لانه في معنى التوكيل وحيث بطل النظر يصير كما لو شرط ووظيفة
التاخر مع اطلاق العبارة ولا جارة وتحصيل الغلة ففهمها على سقطها ولو فرض
لمتبعه ولو جعله لاشين واطلق لم يسقط احدهما بالتصرف وليس الوافق من الشرط
في العقد وله خيرا المستوفين قبله لو انظر لنفسه مولا لانه وكيل لواجب الناظرين فزاد
الاجن في الملك اظهر مطالب الزيادة لم يفتح العقد لانه جرى بالقبضة في وقفه الا
ان يكون في من خياره فيعين عليه الفسخ ثم ان شرط له شيء عوضا عن عمله لزم وليس له
غير الا فله اجرة المثل عن عمله مع قصد الاجرة وشرط الوقف عليه وجوده وصحة
واباحة الوقف عليه فلا يصح الوقف على العدم ابتداء بان يثابره ويحمل من الطبقة
الاولى فيوقف على من يجده من ولد شخص عليه ولا يصح نجا بان توقف عليه وعلى
يجوز من ولد وانما يصح تبعية العدم الممكن وجوده عادة كالولد اما ما لا يمكن
وجوده كذلك كالميت لم يصح مطلقا فانه ابتداء به بطل الوقف وان اخره كان منقطع
الاجزاء او الوسط وان ضمته الى موجود بطل فيها بخصة خاصة على الاقوى لا على من لا
يقع ملكه شرعا مثل العبد وان شئت بالحرية كما لو ولد وجبريل وغيره من المملوك
والجحر البهائم ولا يكون وصفا على سيد العبد ومالك التا بعهدا وينبغي ان يستثنى
من ذلك العبد المحدث الكعبة والشهد والمجور ونحوها من المصالح العامة والنا
العدة لغير ذلك ايضا لانه كالوقف على ملك المصلحة ولما كان اشراط اهلية الوقف
عليه للملك تقوم عدم صحته على الا يصح ملكه من المصالح العامة كالسجد والشهد
المنظر شبه على صحته وبيان وجهه بقوله والوقف على الساجدة الفاطمية الجمعة
على المسلمين وان جعل متعلقه بحسب اللفظ غيرهم اذ هو مصروف الى مصالحهم وانما
اذا تخصصه بذلك تخصصه ببعض مصالح المسلمين وذلك لا ينافي الصحة ولا يرد
ذلك يستلزم جواز الوقف على البيع والكفا ليركز بالوقف على اهل الذمة لان الوقف

كتابهم وشبهها ووقف على ما حكم للفرق فان الوصف على الساجد مصلحة للمسلمين وهي
مع ذلك طاعة وقرينة في جمل من جملة المصالح المأذون فيها بخلاف الكنائس فان الو
طيقها ووقف على جهة خاصة من مصالح اهل الذمة لكنها معصية لانها اغانة لهم على اجتناب
اليها للعبادات المحرمة والكفر بخلاف الوصف عليهم انفسهم لعدم استلزام المعصية ببناء
اذنهم من حيث الحاجة ولهم عباد الله ومن جملة بني ادم الكافرين ويجوز ان يتولد
المسلمين لامعصية فيهم وما يترتب عليه من اغنائهم به على الحرم كشرب الخمر واكل لحم الخنزير
والذهاب الى تلك الجهات المحرمة ليس مقصودا للواصف حتى يفرض قصد له حكمنا بطلان
ومثله الوصف عليهم لكونهم كفارا كما لا يبيع الوصف على فئة المسلمين من حيث هم فئة
ولا على الزناه والعصاة من حيث هم كذلك لانه اغانة على الاثم والعقدان فكون معصية
اما الوصف على شخص متصف بذلك لا من حيث كون الوصف صانط الوصف مع سواء اطلق
فصدجه محالة والمسلمون من صلى الى القبلة اى عقد الصلوة اليها وان لم تصل لا
مستحلا وقبل بشرط الصلوة بالفعل وقيل يخص بالتمسك بها ضعيفان لا التراجع
والغلاة فلا يدخلون في المسلمين وان صلوا اليها للحكم بغيرهم ولا وجه لخصيصهم بها
كل من انكر ما طر من الذين ضرورة كذلك عند والنواصب كالحار ج فلا يفرق بينهما
ايضا واما المجتمة فطعن المفسر بغيرهم في باب الظهارة من الذرور وغيرها وفي هذا الباب
منها لا يخرج المسمم الى الفضل شعرا بوقفه فيه ولا يرى خروجها الا ان يكون
الواقف من احدى الفرق فيدخل فيه مطلقا نظرا الى قصد ويدخل الاماات بجاء وكذا من
يحكمهم كالاطفال الجانحين ولذا له العرف عليه والشبهة من شاع ملتا على الجمل
انبه وقده على غير في الامانة وان اربوا في على امانة باقى الامنة بعد فدخل فيهم
والجارودية من الزبدية والاحما جلية غير الملاحق منهم والواقفية والفضيحة وغيرهم
وبما قيل بان ذلك مخصوص بها اذا كان الواقف من غيرهم اما لو كان منهم صرف الى اهل
خاصة نظر الى شامد حاله وغوى قوله وهو حسن مع وجود القرينة ولا تحمل اللفظ على
اجود والاشامة الا على عتبة اى القائلون بامانة الا على غير المعقدون لها واذ
الدور اعتقاد عصمتهم عليهم السلام لانه لازم المذهب لا يشترط هنا اجتناب الكفا
انفاقا وان فعل في المؤمنين وبنما اوم كلامه في الذرور وانه لا يخلو هذا ايضا وليس

كذلك ودليل القابل يرشدا الى اختصاص الخلاف بالمؤمنين والاشامة من لدنهم
اي اتصل اليها بالاب وان طرد دون ادم على الاقرب وكذا كل قبيلة كالعلوية والحسينية
فيها من اتصل بالنسب اليه بالاب ومن ادم فليسوى فيه الذكور والامات واطلاق الو
على شدة يفضي القسوة بين افراد وان اختلفوا بالذكورية والاشامة لاستواء الاطلاق
ولا اختصاصا بالنسبة الى الجميع ولو فضل بعضهم على بعض لم يحسبوا غير اهل بمقتضى
وهنا مسائل الاولى غفلة العبد الموقوف والحيوان الموقوف على الوقف عليه ثم اى كانوا
معتبين لان مال الملك اليهم وهي تابعة له ولو كان على غير معين ففى كسبه مفقود
الموقوف عليه فان قصر الكسب فمقتضى المال ان كان ولا وجب كفاية على الكافين كغيره من
النهار ولو مال العبد ففوقه تجزئ كنفقته ولو كان الموقوف عقارا فنقته حيث شرط
الواقف فان اشترط في فله فان قصر لم يجب له كمال ولو قصر لم يجب له كمال
الحيوان لو وجب بانه روحه ولو على العبد وجزم او افسد انفق كما لو كان موقفا او
الوقف بالعتق وسقطت النفقة من حيث الملك لانها كانت تابعة فاذا زال زالت
الثانية لو وقف في سبيل الله انصرف الى كل قرية لان المار من السبيل الطريق الى الله الى
ثوابه ورضوانه فيدخل في كل ما يوجب الثواب من نفع الحاجج وعمارة الساجد واصلح
الطهارات وتكفين الموتى وقيل يخص الجهاد وقيل باضافة الحج والعمرة اليه ولا يخل
وكذا لو وقف في سبيل الخير وسبيل الثواب لا يشرك الثلثة في هذا المعنى وقيل بسبيل
الثواب الفقراء والمساكين وسبيل الخير الفقراء والمساكين وابن السبيل
والقاريون الذين استدانوا المصلحتهم والكاتبون ولاولى قوى لان يقصد الواقف
غير الثالثة اذا وقف على اولاد ام اشرك اولاد البنين والبنات لا يستعمل الا على اذيقا
يشمل اولادهم استعمالا لا يخالعه وشرا كقوله يا بني ادم يا بني اسرائيل ويوصيكم الله
اولادكم ولا اجتماع على تجريم حليله ولدا الولد ذكر وانثى من قوله ثم وحلائل ابناكم وقوله
لازدر انى بعض الحسن على التمسك لا يقطعوا عليه بولد لما بال في حجرة ولا ضل في الاش
الخصية وهذا الاستعمال كما دل على دخول اولاد الاولاد في الاولاد ودل على دخول
الامات ايها وهذا احد القولين في التثنية وقيل لا يدخل اولاد الاولاد مطلقا في
الاولاد لعدم فهمه عند الاطلاق ولصحة التسليم في ولد الولد ليس له ولد

ولدى بلقاء الحق في الشرح عن الآية الدالة على الدخول بانه من ليل خارج واز اسم الله
لو كان شاملا للجميع لزم الاشتراك وان عورض لزوم الجواز فهو اولى وهذا اظهرهم لوجه
فريقه على دخولهم كقولهم لا على الاعلى التجدد حول من ليل عليه ومن خالف في دخولهم كالمنا
فرضوا المسئلة فيما لو وقف على اولاد اولاده فانه يحل في اولاد البنين والبنات بغير
اشكال وعلى تقدير دخولهم بوجه فاشترأهم بالتوبة لان التمتع في الاطلاق في الاول
عدم التفاضل لان الفضل بالقرع او بقوله على كتاب الله ونحوه ولو لم يكن على من انسحب
لم يدخل اولاد البنات على اشهر القولين عملا بدلالة اللغة والعرف والاستعمال **الشرع**
اذ اوقف سجدا لم ينفك فضه بجزا القرية للزوم الوقت وعدم صلاحية الحراب لزموا له
جواز خودها وانقاع المارة به وكذا لو خرب المسجد خلا فالفضل العامة بما على خود
الكفن الى الورثة عند التماس من الميت بجامع استغناء المسجد عن المصكين كاستغناء البيت
عن الكفن والفرق واضح لان الكفن ملك للوارث وان وجب بذله للتكفين بخلاف المسجد
لخروجه بالوقف على وجه فالتملك كالحرير ولا مكان الحاجة اليه جواره العرب وعلو
الماربلا في الكفن واذ اوقف على الفقراء او العلوية انصرف الى من في البلد منهم ومن
حضر بمعنى جواز الاقتصار عليهم من غير ان يمنع غيرهم من شمله الوصف فلو منع
وكذا لا يمنع انظار من ما بينهم عند العتمة وهل يجب استيعاب من حضر ظاهر العبارة
ذلك بناء على ان الوقف عليه يستحق على جهة الاشتراك لا على وجه بيان المصروف بخلاف
الزكوة وفي الرواية دليل على وجوب جواز الاقتصار على بعضهم نظرا الى كونها جهة
العين مضافا وعلى القولين لا يجوز الاقتصار على اقل من ذلك مراعاة لصيغة الجمع
لايجب التسوية بينهم خصوصا مع اختلافهم في المرة بخلاف الوقف على الخصص فيجب
التسوية بينهم ولا يستيعاب ما عدا ان الموجود في نسخ الكتاب بلدا لوقف الذي ذلك
عليه الرواية وذكره الاصحاب ومنهم المتفرغ الذين من اعتبار بلدا لوقف لا الواقف
اجود **الخامسة** اذ اجر البطن الاول لوقف ثم انصرفوا بنا بطلان الاجابة في المد
الباقية لانها لا تخص الى غيرهم وحتم وان كان ثابعا لاجارة الامانة مفيد بحوثهم
لا مطلقا فكانت الصحة في جميع المد مراعاة باستحسانها لها حتى لو اجرها ما مد
يقطع فيها بعد بقاءهم اليها فاداه فانزاعا باطل من الابداء ولا يباح لهم اخذ فسطه من

الاجرة وانما ابيع في الممكن استغنا باللاستغناء بحسب الامكان ولا صلة البقاء وحيث
في بعض المد فيرجع المستاجر على وجهه الاخر بفسط المد الباقية ان كان قد مضى لاجرة و
حلف تركه فلو لم يحلف بالاجابة على الوارث الوفا من ماله كغيرها من الدين وهذا اذا كان قد
اجرها المصلحة او لم يكن ناظرا فلو كان ناظرا او اجرها المصلحة البطلان لاجاره و
كذا لو كان المجر هو الناظر في الوقف مع كونه غير متحق **كتاب العتية** وهي
العتية باعتبار الجنس اربعة **الاول** الصدقة وهي صدقة ينفقها على الجاني بقول اطلاق العتية
على نفس العتية لا على من شاع بل في اطلاقه على جميع المهورات المشهورة من البيع والاجارة
وغيرها وانما هو اربعة اقسام في العتية في الجاني والعتية وقبولها ما يعبر فيه غير ما من العتية
اللازمة وفضل اذن الموجب بل اذن المالك فانه لو وكل في الاجابة لربك الموكيل لا اذنا
ومن شرطها القرية فلا تقع بدنها وان حصل الاجابة والقبول والقبول للشرع ايات
الصحيحة الدالة عليه فلا يجوز الرجوع فيها بعد القبض تمام الملك وحصول العوض هو
القرية كما لا ينعى الرجوع في العتية مع التقويض وفي نفعه بالفاشارة الى ان القرية
بل العوض الاخرى تقي من عوض الدينوى ومقرضا منها محرم على غيها من غيرهم لا منع
فصورهم لان الله تعالى جعل لهم الخوض عنها وحرما عليهم مغللا بانها اوساخ النسا
والاخرى اخصاص التحريم بالزكوة المفروضة دون المنذورة والكفارة وغيرها والتعليل
بلا وساخ يرشد اليه وتجاوز الصدقة على الذي سماها كازام غير وعلى الخالف للحي لا الشر
والناصب قبل بالمنع من غير المؤمنين وان كانت ندبا وهو بعيد وصدقة الترافض اذ ا
كانت صدقة للفقير عليه في الكتاب السنة الا ان يملك بالترك فالأطهار افضل فعامل
عرضه بغيره اللهم فان ذلك امر مطلوب شرعا حتى للعصوم كما ورد في الاخبار وكذا الا
اظهارها لوقف صدقة متبعة النارية فيها لما فيه من التحريض على نفع الفضل **الثاني** الهبة
وتسمى غلة وعطية وينفرد الى الاجابة وهو كل لفظ دل على تملك العين من غير عوض
كوهبة وملكك واعطيتك ومثل ذلك وهدية تالية وهذا لك مع تملكها وتحويل
والقبول وهو اللفظ الدال على الرضا والقبول اذن الواهبان لم يكن مضموبا بدين
من قبل ولو وهبه ما بدين لم ينفرد الى غير جليل ولا اذن فيه ولا مضى مان يمكن فيه
فبعض حصول القبض المشروط فاعني عن قبض لغرضه من يرضى زمان ليعه اذ لا مدخل

للمزمان في ذلك مع كونه مقبوضا وانما كان غير مع عدم القبض ضرورة امتناع حصوله
بدونه واطلاق العبارة فيضحي عدم الفرق بين كونه بيد باي داع او عارية او غصبية
غير ذلك والتوجه واحد قيل بالفرق بين القبض اذن وغيره وهو حسن اذ لا بد القنا
شرقا وكذا اذا ذهب الى الصبي الضحية ما في يد الوالي كفي الاجابة القول من غير
القبض حصوله بين وهي منزلة بين ولا مضى زمان وقيل بعينه قصد القبض عن الطفل
لان المال مقبوض بيد الوالي فلا ينصرف الى الطفل الا بضره هو الفصد وكلام لا يتحقق
مطلوب لا يشترط في البراء وهو اسقاط ما في ذمة الغير من الحق القول لانه اسقاط حق
لا ينفلت وقيل يشترط الاشتمال على التمسك ولا يجزى على قولنا كسبه الغير الفرق واضح
لذا لا يشترط في كسبه الغير للاشتمال لكن لا ياب عليها بدونها ومعها يجزى هو ضا كالعقد
ويكره بفضل بعض الولد على بعض وان اختلفوا في الذكورة والانثوية لما فيه من كسب الطفل
عليه ويرى بعضهم المعادة وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ من بعض اولاده شيئا اكل ولعله
مشقة لانه لا تقوى الله واخذوا بين اولادكم فرجع في تلك العظيمة وفي رواية اخرى لا
يشهد على جوز وحش يفعل يستحب الفسخ مع انكابه للجزء ذهب بعض الاصحاب الى الجوز
وفي المختلف خض الكراهة بالرضع والاختار له لانه بعض الاختار عليه لا قوى الكراهة
مطلقا واستثنى من ذلك ما لو اشتمل الفضل على معنى فيضيه كما جيز زامة وزمانه
واشغال يعلم ان فضل الفضل على بعضا وفسوا وبعده ونحو ذلك ويصح الرجوع في كسبه
بعد الاقبا من الرجع والفرق بين الرجع فاسمليا للعين او بافاد الملك او مانعا من
كالاشيلا او غير العين كمنارة الثوب وجماعة الخشب وطحن الخطة على الاقوى
في الاخير وقيل مطلق التصرف وهو ظاهر العبارة وفي تنزيل يورث المذهب منزلة التصرف
قولان من عدم وقوعه منه فبنا وله الادلة الجوزة للرجوع ومن انشا الملك عنه بالبر
بفعله ثم وهو اقوى من نقله بفعله وهو اقوى وخير المعنى في التدوير والفسخ او
بعوض عنها بما يفيق ان عليه او بمثلها او قيمتها مع الاطلاق او يكن عماريا وان
غيره كاحه او يكن زوجه او زوجة على الاقوى لصحيحة زارة ولو طاب له يرجع بالاش
على الموهوب وان كان بفعله لا يتا غير مضمونة عليه وقد سئل على الاقوى ما جازا بها
اولى لوزاد من زيادة منقله كالممن وان كان بغير المذهب فلو اهابه جوزا

121
الرجوع ح والمنفصلة كالولد والدين الموهوب لانه بما حدثت في ملكه فيجوز
كان الرجوع قبل انفصالها بالولادة ام بعد لانه منفصل حكمها اذا حدثت
الزيادة بعد ملك المذهب بالقبض فلو كان قبله فهي الواهب ولو واهب او
صدق في مرضه فمضى من الثلث على ابي جود القولين لا ان يجزى الوارث ومن لم يملك
فعل ذلك في حال الصحة وتأخر القبض الى المرض ولو شرط في الهبة عوضا لساوي
الموهوب فبذلك من الامتنانها معاوضة بالمثل كالبيع بمنزلة **الثالث السكنى**
تواجها وكان لا ولي عند الباب للمعركة انها اقرب موضوعا كما فعل في الدروس لا يفيها
من الجا يقول كغيرها من العقود وقبض على تقدير لزومها اما لو كانت جائزة كالمطلقة
كان لا قباض شرط في جواز التسلط على الانقاع ولما كانت الفائدة بدونه متضمنة
اطلاقا شراطة فيها ويفهم من طلاقه عدم اشتراط التقرب وبه مخرج في الدروس وقيل
يشترط الاول اقوى نعم حصول الثواب توقف على تيقنه فان افقت بامد مضبوط او غير
احدهما السكنى او الساكن لزمت تلك المدة وما دام العبر باقيا ولا توقف تامدا
عمر احدهما جاز الرجوع فيها متى شاء وان مات احدهما مع الاطلاق وبطلان وان لم
يرجع كما هو شأن العقود الجائزة للاولين ويعتبرها اي عن السكنى العبر
ان قرنت بغير احدهما والرقبي ان قرنت بالمدد ويفترقان عنها بوقف عنهما على الا
يفسخ للسكنى فيكونان اعم منها من هذا الوجه وان كانتا عم منهما من حيث جواز الاطلاق
في السكنى مع اقرارها بالبر والدين والطلاق بخلافهما وكلما صح وقف من غيان
الاموال صح اقراره وارفاقه وان لم يكن مسكنا وبهذا ظهر عموم موضوعهما و
اطلاق السكنى الشامل للثلاثة حيث يتعلق بالسكنى فيبقى سكناء بنفسه ومن
جرت عادته اي عادة الساكن به اي ساكنه معه كالزوجة والولد والخادم والضيف
والذابة ان كان في السكن موضع معد لمثلها وكذا وضع ما جرت العادة بوضعه فيها
من الامتعة والعلة بحسبها وليس له ان يواجرها ولا يعيرها ولا ان يسكن غيره
وغير جرت عادته به الا باذن الساكن وقيل يجوز ان مطلقا ولا اول شهر وحش يجوز
الاجارة لاجرة الساكن **الرابع التخييل** وحكمه حكم السكنى في اعتبار العقد والقبض **التخييل**
بمدة ولاطلاق وعمله كالوقف اذا حبس عتيد او فريه او غيرها مما يصلح لذلك

سبيل الله او على زيد لم ذلت ما دامته العين امة وكذا لو حبر سبيل او امة في حقه الكعبة
او مسجد او مشهد او طلاق العبارة ينقض عدم الفرق بين اطلاق العقد ونفيها بالزوا
ولكن مع الاطلاق في حقه على زيد سبيل ما جاز له وفي الدروس ان الحبر على هذا
غير يخرج عن الملك بالعقد ولما ذكره هو ولا غير حكم ذلك لوقوعه بمدة ولا حكم
المذكورات وبالمجمل فكلهم في هذا الباب غير متفق ولو حبر على رجل لم يمين وما
ومات الحبر كان بطلان ما بمعنى انه لا يلزم كالتسكي فبطلان الموت يجوز الرجوع فيه
شاء ولو قرن فيه بمدة لزم فيها ورجع الى ملكه بعدها واعلم ان جملة اقسام المسئلة
كالسكنى اما ان يكون على قربة كالسجرا او على ادمي ثم انما ان يطلق او يقترنه بمدة او يخرج
بالدوام والجلس اما ان يكون عبدا او فرسا او غيرهما من الاموال التي يمكن الانتفاع
بها في ذلك الوجه ادمي يمكن فرض ما يراى من الاموال ليس في منافعها وفي سبيل الله
يمكن فرض العبد والفرس والبعية البعل او كافر وغيرها وفي خدمة السيد ونحوه يمكن
قبض العبد والامة والذابة اذا اخرج اليها في فعل المال ونحوه وغيره من الاموال التي
منفعها بالاجارة ويصرف على ما يحلها وكلامهم في تحقيق احكام هذه الصور
جاء في نفي تأمل **كتاب المناجر** جمع تجر وهو مفعول من الجارة اما
ميرى معناها كالمثل وهو هنا نفس التكبس او اسم مكان لمحل الجارة وهي لا غيا
المكتسبة والاول ليقوم مقصود العرفان الفقه يبحث عن فعل المكلف ولا يحيا
منعك من فعله وقد اشار المصنف الى امرين معا فالثاني في تفسيره الاول والاول
بقوله اخبركم ان الجارة ينقسم باقسام الاحكام الخمسة والماله بها هذا التكميل
من البيع فعقد الباي بعد ذكر الاقسام للبيع خاصة غير جسد وكان افرادها بكذا
ثم ذكر البيع في كتاب كغير مما يحصل به الاكساب كما صنع في الدروس وفيه يقول
اول ينقسم موضوع الجارة وهو ما يكتسب ويبحث فيها عن عوارضها
به من حيث الحكم الشرعي الى محرم ومكروه ومباح ووجه المحصر في الثلاثة ان المكتسبة
اما ان يتعلق به نهى او لا والثاني في المباح والاول ان يكون النهى عنه ما تعارض
النفيض والاول الخصال في المكروه ولم يذكر الحكمين الآخرين وهما الوجوه
والاستصحاب لانها من عوارض الجارة كاسيا في اقسامها فالجزم لاصحان الجارة

135
كما حذر المخذ من العبد والشيء المخذ من المهر وغيرهما من لا يبيد كالتبع والمهر والمجدة
الفصح والتفيع وما بطلها السكران لا يكون مانعا كالحشيشة ان لا يعرض لها نفع اخر
وقصد بمنعها النفع المخللة والقناع وان لا يكون منكر لانه استضعف الناس لما في
النفس من الغالب للظاهرة اما لكون نجاسة ذاتية كالآيات البينة والمبانية من النجاسة
كما لو وقع فيه نجاسة ولم يلبس بغيره فله للظاهرة كما هو اخص القولين في غير الماء النجس
الا الدهن بجميع اصنافه للصورة تحت التماس لا تحت الظلال في الشهور والنصوص مطلقا
فجواز مطلقا منه ولا خلاصا من الشهور لعدم الجحاسة دخانه فان دخان النجس
طاهر لا تحالته وقد نقل ايضا عدلي من اجزائه مع الدخان قبل طهارة النازلة لبيح
الى ان يلحقه الظلال فيناثر نجاسته وفيه عدم صلاحية مع تسليمه المنع لان نجاسته
العين لها غير محرم والماء الدهن النجس العرضي كالزيت تموت فيه الفارة ونحوه لا بالذات
كالآيات البينة فان استعمله لم يجر مطلقا للنهي عن استعماله كذا لك والبينة واجزاها
التي تحلها الحيوة دون ما لا تحل مع طهارة اصله بحبائه والدم وانما فرضه نفع حكم
كالضبع واروا في ابوالعز كقول وان فرضه نفع اما هما ما يوجب نفع فبجزم مطلقا
لطهارتها ونفعها وقيل بالمنع مطلقا لابل لا يلبس لانه شفاء به والنجس هو
البرهان مطلقا الاكلب الصيد والماشية والزرع والحائط كالبنان والجر والفاصل
للعليم ولو خرجت الماشية عن ملكه او حصدا الزرع او اسفل الحائط لم يجر اقسامها
رجا لغيرها لما لم يطل الزمان بحيث يلحق بالخراب والاث القوم من الدف والمزمار والغضب
وفيها والضم المخذ لعبادته الكفا والصلية التي يبدعها النصارى واللات الغما
كالزبد فيج التون واليطبخ بكب الشمين فتكون الزااء ففتح الزااء والبقي بغير البناء
الموتقة وتشديد العناف مفتوحة وسكون الياء المشاة من تحت وفتح الزااء المشاة
ة لا يجوز هي لغة القبطيان وهي كلمة من تراب جوفها خطوط ومن القرية الله
الاربعة عشر بجمع السلاح بكسر السين والريح والقوم والتهام ونحوها لاصح
مسلمين كانوا كقارونهم قطاع الطريق في حال الحرب النهي له لا مطلقا ولو ا
استغفانه على حال الكفا ونحوه ولا يلحق بالسلاح ما بعد جنة الغنا كالدع
والبيضة وان كره واجارة الساكن والحبولة بفتح الحاء وهي الجيوان الذي يملح

كالابل والبطال والحجر والطين داخله في معالجته كالحجر والطين والطين
لاجله ونحوه وسبع العنب والتمر وغيرهما مما يعمل منه المنكر ليعمل منكره سواء شربه
في العظام حصل الاثنا في عليه او الخشب ليضع صلبا او غيره من الالات الخشبية و
يكره بيعه لمن يعمل به من غير ان يبيعه له ذلك ان لم يعلم انه يعمل به ولا فاقا لاجود التمر
وعليه الظن كالعمر وقيل يحرم من عمله مطلقا ويحرم عمل الصور المجسمة ذوات
الارواح واحترز بالمجسمة على الصور المنقوشة على نحو الويلاء والورق والافرنج
مطلقا ويمكن ان يريد ذلك بكل الصفة على المثل لا المثال والفتاء بالمد وهو بالقوة
المشتمل على الترجيع المطرب وما يستعمل في العزف غناء وان لم يطرب هو كان في شعرا
ام غيرها واستثنى منه المصوغ وغيره الخد للابل واخرون ومنهم المصرفة للذئب وفعل المرأة
في الاعراس ان التوكلم باطل ولا يعمل بالمد في لوبد وفيه منج لا بدونه ولم يسمع منها
اجابة الخ لا بأس به ومعونه الظالمين بالنظر كالكتابة لهم واحضار المعلوم ونحوه
لا معونتهم بالاعمال المحملة كالخياطة وان كرم الكتف بماله والنوح بالباطل بالصفة
الميت بما ليس فيه ويجوز بالحق اذا لم يسمعها الاطباء هجاء المؤمنين بكنى الهاء
والمد هو ذكر معانيهم بالشر ولا فرق في المؤمن من العاصي وغيره ويجوز هجاء غير
كالمؤمنين والغيبة بكنى الغيبة وهو القول وما في حكمه في المؤمن بما ليس
لوسمعه مع انصافه به وفي حكم القول لاشارته باليد وغيرهما من الجوارح والاشارة
بقول او فعل كشيبة الاعرج والعريض كقوله انا لست متضمنا بكذا او الحمد لله الذي
لم يجعلني كذا معرضا من فعله ولو فعل ذلك بحضوره او قال فيه ما ليس فيه فهو غلط
محرم واغظم تاثيرا وان لم يكن غيبة اطلاقا واستثنى منها نصح المستشير ورجوع
الشاهد والنظر وسماحة ورد من اعنى شيئا لغيره والقدح في مقابلة او دعوى باطلا
في الدين والاشغاف على رفع المنكر ورد العاصي الى الصلاح وكون القول في مستحشا
للاستحسان في الظاهر بالفتن والتهادة على فعل المحرم حسب وقدر الخفي فيها
رسالة شريفة من اذ لا اطلاع على جناب احكامها فليقف عليها وحفظ كتاب الصلوات
عن التلف او عن ظهور الغلب ونحوها ودرسها قراءة ومطالعة ومذاكرة لغير التلف
او الحجة على غيرها بما اشتمل عليه مما يصلح لبيان اثبات الحق ونقض الباطل من كان

افلها او الثقبه ويدق في ذلك بغير الاضمان ان لم يكن في ذلك موضع الضلال ولا في
عليها وتعمل الشر وهو كذا او كتابة يحدث بسببه ضرر على من عمل له في دينه او عقله
ومنه عمل الرجل عن جليلته والفتاء البغض بينهما واستخدام الجن والممكنة و
استئصال الشياطين في كشف الغايات وعلاج المضايك للمسلمين بدينهم وحياتهم
في كشف امر على لسانه ونحو ذلك في علم ذلك كله وتعليم حرامه والتكسب سحتا
مستحله والحق ان له اثرا حقيقيا وهو امر وجب ان لا يجره الخيال كما روى كثير لا بأس به
ليؤتي به او يدفع بحر السعي به وربما وجب على الكفاية لذلك كما انما هو المصرفة الذرور
الكفاية بكنى الكاف هي عمل يوجب طاعة بعض الجان له فيما يامره وهو قريب من الشر
او اخص منه والفتاوة وهي اسناد الى علامات وامارات ترش عليها الخاف ونسب نحو
وانما يحرم اذا رتب عليها حرما وجزم بها التعبد وهي افعال الجبهة المرتبة على حصة
اليد بالحركة فليس على الحق كذا عرفها المصروف وتعليمها كغيرها من العلوم والصنائع المحرم
والغبار بالالات المعتدة له حتى اللعب بالخطم والجوز والبيض لا يملك ما رتب عليه
من الكسب وان وقع من غير المكلف فيجب رده على مالكه ولو قبضه غيره مكلف فالحاق
برده الى مالكه لانه لغيره ولو اخصر في محضودين وجب التمسك منهم و
لوا بالصلح والغش كسر الغين الخفي كشوب اللبن بالماء ووضع الحمر في البرودة ليكن
ثملا ويكره بما لا يخفى كرج الخنطة بالتراب اللبن وجيد فابرد بها وتدل على
باظهارها في المرأة مما سن لبيت فيها من تخيير وجهها ووض شرفها ونحوه ومثله
المرأة من غير ما شططه ولو انشئ اللد ليس كما لو كانت من زوجة فلا تحريم وزين بكن
الرجل والمرأة مما يحرم عليه كل من الرجل السوار والخنخال والشياب الخفض بها او
ذلك باختلاف الامان ولا صقاع ومنه زينة بالذهب وان قل فالحرم لا مان
استثنى وكذا لغيره ما يخص الرجل كالنقطة والعمامة والاجرة على تفصيل الموضع
تكفينهم وحلهم الى الغسل والى العير وحفر قبورهم ودفنهم والصلوة عليهم ونحوها
من الافعال الواجبة كفاية ولو اشتملت هذه الافعال على مندوب كفسليم زيادة على
الواجب تنظيمهم ووضوءهم وتكفينهم بالقطع المندوبة وحفر القبور زيادة على الواجب
الجامع لوصفي كتم الريج وحراستها الجثة الى ان يبلغ الفاسد من اللحد ونقله الى ما يدين

فيه من كان لا يد على ما يمكن فنه فيه لم يحرم التكسب ولا الجرة على الاضال حاله
غرض على كماله مثل الذم على ما كان جدي او في الظلمة او رفع حجة وتخذلت مما
بنا منه عند العمل ولا جرة على الزنا والواطوا ما شاكلهما ورما القاضي بغير اوله
وكثرة مقصودا جمع رتبة بينهما وقد تقدم ولا جرة على الاذان ولا قامة على شهر القوم
ولا باس الرزق من بيت المال والفرق بينهما ان الاجرة ينظر الى تقدير العمل والعوض
الدية والضيعة الخاصة والرزق وسوط بنظر الحاكم ولا فرق في تحريم الاجرة بين كونها
معين ومن هل البلد المحلة وبيت المال ولا يلحق بها اخذها اعدا لثوبين من وقا
مصالح النجدة وان كان مقذرا وابعثا على الاذان نعم لا يثابها له الامع تحض الاخل
به كغير من العبادات والفضا بين الناس او جوبه سواء احتاج اليها ام لا وسوا العتير
عليه القضاء ام لا وسواء تعين عليه القضاء ام لا ويجوز الرزق من بيت المال وقد تقدم
في القضاء انه من جملة المرتبة منه ولا جرة على تعليم الواجب من التكليف ذاه وجبنا
كالفاخرة والتور والحكام العبادات الغيبة او كناية كالنفقة في الدين وما يتوقف
عليه من المذمات علما وعلا وتعليم المكلفين صيغ العقود ولا يثابت **واما المكره**
فكالصرف وطل في الاخبار بانه لا يثب قاعه من الزنا وبيع الاكفان لانه يسمى كثر التو
والوابا والرفق بشران من نافع الناس احتكا الطعام وهو حبه يتوقع زيادة التعر
الا فوي تحريمه مع استغناء عنه وشاجة الناس اليه وهو اختيار في الدروس فده له
الجالب من وقا المكره ملعون وسياتي الكلام في بنية احكامه والذباحة لافضا على
الى فتوة القلي سلب التهمة وانما يكره اذا اتخذها حرفة وصنعة لا تجرد فعلها كالأول
الى صرفه يثار وبيع كفن او دج شاة وتخذلت والتعليل بها ذكرناه في الاخبار بربها اليه
والشاجة والمراد بها ما يهتم لها كالاخبار منظارا بالتهى عنها والمبالغة في منها
ونقصانها على ما حتى هي عن الضلوة خلفه والنظ اختصار النتائج والحاكمة بالمعرو
ونحوه فلا يكره عمل النحر ونحوه بل روي انه من اعمال الانبياء عه والاولياء والحكام مع
شرط الاجرة لا بدونها كما في المصنف في غير وغيره ودل على تحريمها من هذا الاطلاق
وضر الحلال بانها من ذلك مع ضبطه بالحق والراث الغيبة او بالدية ولا كراهية في
البيع على حصة الكراهة لاجله وكما سببا للجهول لاضله لما يدخله من الشبهة الناشئة من

احضار الغيبة على الاجل بجملة او على بانفعاع العار عنه ولو علم كسابه من محل فلا كرا
وان اطلق الاكثر كما انه لو علم تحصيلها وبعضه من محرم وجب اجتنابه او اجتناب ما
علم منه واشبه به وحمل الكراهة تلك الولوج او اخذ منه والغيبة بعد رفع الحجر
وكذا يكره كسب من لا يجنب المحرم في كسبه **والمنافع** ما خلا عن وجوبه من المحرم
بان يكون له اجمالا لا مرجوحا الحق اذاحة **ثم الجائز** وهو من التكسب بانفسام
الخدمة فالواجب منها ما لو لم يحصل مؤننه ومثله عياله الواجب النفقة عليه ولو لم
الجائز التي تنجز نظام النوع الانساني فان ذلك من الواجبات الكفائية وان اذ على
والستحباب يحصل به المستحب وهو التوسعة على العيال ونفع المؤمنين ومطلق المحاد
غير المضطرين والمنافع يحصل به الزيادة في المال من غير الجهات الزاجحة والمجوعة و
المكروه والحرام التكتيل لايان المكروهة والمجوعة وقد تقدمت **الفصل الثاني**
في عقد البيع وادابه وهو اي هذا البيع لا يجاب في القبول الدالان على نقل الملك بغير
معلوم وهذا كما هو تعريف للعقد ببيع تعريفا للبيع نفسه لان عند المتعرج جماعة
عبارة عن العقد المذكور استنادا الى ان ذلك هو المشا در من معناه فيكون حقيقة
فيه ويمكن ان يكون الضمير غايها الى البيع نفسه وان يكون اضافة البيع بياضية وتو
انه في الدروس عرفا البيع بذلك جزئيا قيد الشرطي وجعل جنس التعريف لا يجاب القبول
اولى من جعله اللفظ القال كما صنع غيره لانهم لم يفسدوا في اللفظ بعيد ويا في القبول
خاصة كربة ويخرج بها من العقود ما لا ينقل فيها كالوديعة والمضاربة والوكالة وما
نقل الملك بغير عوض كالحبة والوضعية بالمال وشمل ما كان ملكا للعاقد غير نقل
بيع الوكيل والولي خرج بالعوض المعلوم المصبة الشروط فيها مطلق الثواب بيع المكروه
حيث يقع جسيما اذ لم يعين المراجعي هو وارد على تعريفه في الدروس وبيع الاخرى
وشراؤه فانه يصدق به الاجاب والقبول ويرد على تعريف احد اللفظ جسيما كالمراجعي
وبقي فيه دخل عقد الاجارة اذ الملك يشمل العين والمنفعة والمصبة الشروط فيها عوض
معين والصلح المشتمل على نقل الملك بعوض معلوم فانه ليس بجاء عند الله والتأخر
وحيث كان البيع عبارة عن الاجاب والقبول المذكورين فلا يفي العاطاة وهي خطأ
كل واحد من المتابعين ما يريد من الما عوضا عما ياتى من الاخرات فاما على ذلك

بغير العقد المخصوص سواء في ذلك الجليل والحقير المشهور بين اصحابنا بكوننا حكام
بماح بالغطاء المتصرف من كل منهما فيما صار اليه من العوض لا سترام دفع ماله له
هذا الوجه لا ذن في التصرف فيه بل في اباحة العقد من لزوم الظاهر العاشر الاول
لانا لا باحة ظاهرة فيها ولا باحة في قوله ويجوز الرجوع فيها مع بقاء العين لان ذلك لا يتأتى
الا باحة وربما ظهر من بعض اصحابنا في التعبير بجواز فتحها الدال على وقوع امر بوجبه و
تظهر الفاتحة في البناء فعلى الثاني هو القابض مع تحقق اللزوم بعد وعلى الاول تجله و
صحة ويقتضى من جواز الرجوع مع بقاء العين عدم صحة ما فيها وهو كذلك ويقتضى
بطلان العنينين واحديهما وبعض كل واحد منهما ونفطها عن ملكه وبغيرها كالمحل للخطأ
فان عين المشتري غير باقية مع احتمال عدم انا الغير التوسيع عدم بغيره فلا اثر له وفي
ضيقه وقصره وتفصيله وخياطته ونحو ذلك من التفردات المغيرة للصفة مع بقاء
الحقيقة نظروا على تقدير الرجوع في العين وقد استعملنا من نفعها المباحنا غير
اخره لانه في التصرف بمجانا ولو تمت وتلف التمام فلا رجوع به كالأصل ولا فاقولها
وهل يصير مع ذهاب العين بيعا او معاوضة خاصة وجهان من حضور المفاوضة
وليس احداهما ومن العاقدان على انها ليست ببيعاً بالاعطاء الدالة على التراضي فكيف تغير
بالتلف مقتضى الغطاء انها مفاعلة من الجانبين فلو وقعت بغير احد العوضين خطأ
مع ضبط الاخر على وجه دفع الجهالة ففي حرم احكامها انظر من عدم تحفظها وحصول
التراضي وهو اختياره في الدوس على تقدير دفع التلعة دون الثمن وتشرط وقوعها
لا يجاب بالقول بل فقط الماخذ العري كعبت من البايع واشترى على تقدير تقديم القبول
من المشتري وشريعتنا لانه مشترك بين البيع والشراء وملكك بالشديد من البايع
والتحقيق من الشري ملكك وتلك الاشارة الدالة على رضا على الوجه المعين مع العجز
عن التطوير غير ولا يكفي مع المذرة نعم بغير الغطاء مع الاتفاق الصريح ولا
ولا يشترط تقديم البايع على القبول وان كان قد اتم احسن قبل تعيينه ووجبه
عدم الاشرط اصالة الصحة وظهور كونه عقداً فيجب الوفاء به ولنا وبها في ذلك
على الخا ولساوى لما لकिन في مثل ما يملكه الى اخر وجه العنينين في رتب الحكم مع
ومما لفته للاصل ولذا لانه مفهوم القبول على رتب على ايجابا لانه رضى عنه ويظهر

الثالث

وجه الحسن عمل الخلاف والواقع القبول بلفظ اشترى كما ذكره او اشترى وملكك المحر
تثبت وشبهه وان اضاف اليه با في الاركان لانه صريح في البناء على امر يقع ويشترط في
العاقدان الكمال برفع الحجر الجامع للبلوغ والعقل والشهد والاخيار لان رضى الكبر
بعد زوال الكراهة لانه بالغ رشيد فاصدا الى اللفظ دون مدلوله وانما منع عدم الرضا
زال لما منع اثر العقد كعدم الفضول حيث انشئ العقد اليه من ملكه مع تحقق الفضل
اللفظ في الجملة فلما لم يمتد اجازة المالك اثره لا يعتبر ما رتبته للعقد الاصل بخلاف
العقد المستلزم بالاصل كعبارته القبيح فلا يجبر اجازة الولي في لارضاء بعد بلوغه و
الفصل فلو اوقعه الغافل والنايم او الماثل لغاوان لحسن الاجازة لعدم الفصل
اللفظ اصلاً بخلاف المكره وبما اشكل للفرق في الماثل من ظهور فضاء الى اللفظ
من حيث كونه عاقلاً مختاراً وانما تخلف فضاء مدلوله والحق المصداك المكره على وجه
قضاء اصلاً فلا يؤثر فيه الرضا العقبة لغافل السكران وهو حسن مع تحقق الاكراه بهذا
المعنى فان الظاهر من معناه حمل المكره للمكره على الفعل خوفاً على نفسه او ماله في حكمها مع
حضور عقله وتبنيه واعلان بيع المكره انما يقع موقوفاً مع وقوعه بغير حق ومن ثم جاز
بيعه في مواضع كثيرة لمن اجبر الحاكم على بيع ماله لوقاريه ونفقة واجبة النفقة و
تفويض العبد على من يبيعه منه وفقه من الرق ليرثوا اذا اسلم عبداً لكافراً واشترى
وسقناه او اشترى المصحف بيع الحيوان اذا اشترى ماله من الغنم بغير نفقه و
الطعام عند الحاجة لشريه ما ينفك والمكره مع وجود غيره واحياج الناس
اليه ونحو ذلك ويشترط في التزيم المالك لكل من البايع والمشتري ان ينفك من العوض
او اجازة المالك فبدونه يقع العقد وقفاً على اجازة المالك لا باطلاً من اصله على
القولين وهي اى اجازة اللاحقة من المالك كاشقة عن صحة العقد من وقوعه
لانافله له من حيثها لان السبب لتناقل الملك هو العقد بشرطه وكلما كانت خاصة اتم
المالك فاذا حصل الشرط عمل السبب التام عمله العموم الامر بالوفاء بالعقد ولو توصل
على امر اخر زمان لا يكون الوفاء بالعقد خاصة بل هو مع الاخر وجه الثاني في ثبوت التام
عليه فكان كجزء السبب في ثبوت الفايده في التمام فان جعلنا ما كاشقة فالتماء الانفصل
بين العقد والاجازة الحاصل من البيع المشتري ونماء الثمن المعين للبائع ولو جعلنا

نافله فمالا لك المبحر ثم انما تعد العقد فالحكم كذا ذكر وان ترد العقد على الثمن او الثمن
او هما واجزا للجميع مع اييه وان اجازاها فان كان الثمن مع في الجاز وما جند العقد
او الثمن مع وما قبله والفرق ان اجازة المبيع توجب انقاله الى ملك المشتري
فصح العقود المتأخرة عنه وبطل السابقة لعدم الاجازة وان كان الثمن يوجب انقاله
الى ملك المبحر فبطل التعريفات المتأخرة عن حيث لا يرجعها وتنعى السابقة لان ملك الثمن
الموسط يتوقف على صحة العقود السابقة والا فلو كان ثملك ذلك الثمن هذا اذا بيعت
الامنان في جميع العقود اما لو تعلقت العقود بالثمن الاول مرارا كان كل ثمن في حصة ما
وما جند وهذا الفيد يارد على ما اطلقه الجميع في هذه المسئلة كما فصلناه اول مثال في
باع مال المالك ثوب ثم باع الثوب بمائة ثم باعه المشتري بمائتين ثم باعه مشريه بثلاثمائة
فاجاز المالك العقد لتخريفه لا يفتى اجازة ما سبق لا يقع سواء ولو اجاز الوسيط
صح وما جند كالثمن ثم لو كان قد باع الثوب بكتاب ثم باع الكتاب بسيف ثم باع السيف
بغير اجازة بيع السيف بالفرق فيصير اجازة ما سبقه من العقود لانه انما يملك السيف
اذا ملك العوض الذي اشترى وهو الكتاب لا يملك الكتاب الا اذا ملك العوض الذي اشترى
به وهو الثوب فيصح ما ذكره ولا يفتى في الاجازة السكون عند العقد مع علم او عند
عرضها الى الاجازة عليه لان السكون من الرضا فلا يدل عليه الا من اخطأ مبيع فيها
كالعقد ويكتفي بجزء العقد والبيع او انقلد او مضى او مضى وشبهه كاقربه
وابقيه والزمت به فان لم يجز انزعه من المشتري لانه حينئذ ماله ولو تصرف المشتري فيه
بماله اجرة كسكنى القار وركوب الدابة رجح بها عليه بل له الرجوع بعوض النافع وان اشترى
مع وضع يد عليها لانه تح كالفصل في اجازة هلا ولو لم يكن النماء لملكه متصلا كان
ام منفصلا باقيا كان ام هلا لكان فرجح عليه بعوضه بغيره وفيه والمعتبر في القيمة
يوم النماء كان النماء ولسبب في ولا على ان كان بسبب زيادة عينية ويرجع
على الباع بالثمن ان كان باقيا هلا كان واجازة لانه ماله ولم يحصل منه ما يوجب بطله عن
ملكه فانه انما دفعه عوضا عن شيء ليس له وان تلف قبل وانما يملكه الاكثر بل ادعى عليه
في التذكرة الاجماع لا يرجع جميع العلم بكونه غير ملك ولا وكيل لانه سلطه على التذكرة
مع علمه بعدم استحقاقه له فيكون بمنزلة الاباحة بل ظاهر كلامهم عدم الرجوع به

لما ذكرناه من الوجه وهو مع بقاء العين في غاية البعد ومع تلفه بعيد مع توقع الاجازة لانه
خ لا رجوعه مطلقا بل دفعه متوقفا لكونه عوضا عن المبيع فيكون ضمونا له ولتصرف الثمن
في تصرفا متوقفا منه فيكون ضمونا عليه ولما مع بقاءه فهو عين في المشتري ومع تسليم
الاباحة لم يحصل ما يوجب الملك فيكون القول بجواز الرجوع به مطلقا قويا وان كان نادرا ان
يثبت الاجماع على خلافه والواقع خلافه فذهب صاحب الحق الى الرجوع به مطلقا وكيف كان
تحرر تصرف الباع فيه مع عدم رجوع المشتري في حال فانه تح لا محالة فاصب لئلا يلبس
ولا فرق في هذا الحكم بين الفاسد والبائع فضولنا مع عدم اجازة المالك ويرجع المشتري
على الباع بما اغرمه المالك حتى يزيده القيمة عن الثمن لو تلفت العين فرجح بها عليه على نحو
لدخوله على ان يكون له حيا اما ما قبل الثمن من القيمة فلا يرجع به الرجوع عوضه اليه فلا
يجع بين العوض والعوض قيل لا يرجع بالقيمة مطلقا لدخوله على ان يكون العين بمقتضى
عليه كما هو شأن البيع الصحيح والفاسد كما لو تلفت العين وفيما بينهما المثل او القيمة
امر زيد على فوات العين الذي قدم على حيا به وهو مغرور ومن البائع يكون المجموع له بالثمن
فالزيد بمنزلة ما رجح عليه به وقد حصل له في مقابلته نفع بل اولى هذا اذا كانت الزيادة
على الثمن موجودة خا لا الباع اما لو جددت بغيره فحكمها حكم الثمرة فرجح بها ايضا
كغيرها مما حصل له في مقابلته نفع على الاقوى لغروبه ودخوله على ان يكون ذلك له بغير
اما ما انفقه عليه ونحوه مما لم يحصل له في مقابلته نفع فيرجع به فطعا ان كان جاهلا
بكونه مالكا او مازنا باذنه في الباع ملكه ولا ذن فيه او سكت ولم يكن المشتري عالما با
ولو باع غير المملوك مع ملكه ولم يجر المالك صح البيع وملكه ووقف فيما لا يملك على اجازة
ماله فان اجاز صح البيع ولا خيار وان رد تخير المشتري مع جهله يكون بعض البيع غير
مملوك للبائع لبعض الصفقة او الشكلة فان فسخ رجع كل مال الى مالكه وان رضى صح البيع
في المملوك للبائع بخصه من الثمن ويعلم مقدار الخصه بعد مبيعها جميعا ثم يفوز
منه ثم لنسب قيمته الى قيمه المجموع فتخصه من الثمن مثل تلك النسبة فاذا فرما جميعا
بعشرين واحدا بعشرين صح في المملوك بخصه من الثمن كما ينما كان وانما اخذ بنسبة القيمة
ولم يخصه من الثمن قد رما قوم به لاحتمال زيادتها عنه ونقصانها فربما جمع في بعض
بين الثمن والثمن على ذلك التفسير كما لو كان قد اشترى المجموع في المثل بعشرين وانما يفتى

فيها اذا لم يكن لاجتماعها دخل في زيادة فبذلك واحد كثر من اثاره استلزم ذلك
باري يقومنا بجمعين اذا لم يكن مال لكل واحد ماله لا منفرد اوج يقوم كل منهما
وينسب فيه اجمعا الى مجموع القيمين ويؤخذ من الثمن ثلث النسبة ثم لو كان المال
واحد فاجاز في احدى اديون الاخر ان يملك فيه ما اطلقوه مع احتيا لافيدناه وكذا لو باع
ما يملك متبعا للجهول وما لا يملك كالعبد مع الحر والخمر مع الشاة فانه يبيع في المملوك
بنسبة قيمته الى مجموع القيمين من الثمن ويقوم المملوك جديدا على ما هو عليه من الارضا
والكفريات والخمر عند سخطه اما باخبار جماعة منهم كثير من اجتماعهم على الكذب
يحصل قولهم العلم او الظن المتأخر له او باخبار عدلين مسلمين يطلعان على حاله عندهم
لا منهم مطلقا لا شرطا عدالة المقوم هذا مع حمل المشتري بالحال لئتم قصد الى
شرائعهما ويغيب المملوك من المجموع لا افراد فيوزع حيث لا يتم اما مع طه بفساد
البيع فيشكل صحته لا فضائه الى الجمل ثمن البيع حال البيع لانه في قوة بعت العبد
بما يحسنه من الالف او عشرين عليه وعلى شئ اخر لا يعلم مقدار الا ان يبيع جملته
الى ثمن المجموع ومعرفة مقدار ثمنه كاف ان لم يعلم مقدار ما يخص كل جزء ويمكن جرد
الاشكال في التبايع مع طه بذلك ولا بعد في بطلانه من طرف احدى اديون الاخر هذا
اذا لم يكن للمشتري دفع الثمن او كانت قيمته باقية او كان جاهلا بالاجابة فيه مع طه
بالضاد ما تقدم في الفضولي النسبة الى الرجوع بالثمن وكما يبيع العبد من المالك يبيع
من القاصم مقامه اى انما يجمع باخبار معنى الوصول ويجوز توكيد نظر الى الفظة
سنة الابن بجلده وان علا الوصي احداهما على الطفل والمجنون الاصل ومن طرأ جنونه
قبل البلوغ والوكيل من المالك او من له الولاية حيث تجوز له التركيل والحاكم الشرعي
يفضل الاربعة وامينه وهو منصوب لذلك او ما هو اتم منه ويحكم الحاكم القاضي من
يكون له طه غيره ما لم يفتحه او لا يدعه اليه مع وجوبه فله الاستقلال بان من ماله لغيره
من جنس جنسه ان وجب ولا من غيره بالقيمة مختار بين بيعه من غيره ومن نفسه ولا
يشترط ان الحاكم وان امكن او جرد ووجوب البيعة المقبولة عند في الاشهر او عند
الاختلاف لا زيادة جاز ويكون في امانته في قول الى ان يتمكن من رد ما فيه على الفور ولو
توقف عند الحق طه بفساد جاز او كسر قبل جاز ولا ضمان على الظاهر ويثبت في المأخوذ كونه

137
زايدا على المستثنى في قضاء الدين ولو تلف من المأخوذ شئ قبل تملكه ففي ضمانه ولو
وكفي في التملك التية سواء كان بالقيمة ام بالثلث في جواز الغاظة من الوديعة
قولان والمروى العدم وحمل على الكراهة وفي جواز مفاضة الغايين من غير مطالب
وجها زاجرهما العدم الا مع طولها بحيث يؤدي الى الضرر ولو امكن الرجوع هنا
الى الحاكم فلا قوى توقفه عليه ويجوز لجمع اى جميع من له الولاية من يندم تولى
طرف العقد بان يبيع من نفسه ومن له الولاية عليه الا الوكيل والمعاوض لا يجوز له
طرفه بل ببيان من الغير والافوى كونهما كغيرهما وهو اختيار في التدوير لعموم قوله
وعدم وجود ما يصلح للتخصيص لو استأذن الوكيل جازا لا نفعا ما لم يمنع ويشترط
المشتري سلبا اذ التبايع محققا او سلبا لما في ملكه الاول من الامانة والثاني في من
واشبات السبل له عليه ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقيل يبيع ويؤمر
بازالة ملكه وفي حكم السلم ولذو الصغير الجنون وسببه المنفرد به ان الحشاء به فيه
ولقبط حكمه بالسلامة ظاهر الا من يبيع عليه فلا منع لانشاء السبل بالعنف وفي حكمه
مشروط العتق عليه في البيع ومن قرع بغيره وهو في يد غيره وضابطه جواز شرائه حيث
يُعقبه العتق فهو اذ في حكم البيع تملكه له اختيارا كالحبة لا بغيره كالأرث واستلامه
عند بل تجزى على بيعه من سلم على الفور مع الامكان ولا جيل بينهما بوضعه على
مسلم الى ان يوجب راعب وفي حكم بيعه منه اجازة له الواضحة على عيه لا على غيره
كما لو استأذن منه وفي حكم المصنف باعاضه وفي الحاق ما يؤجد منه في كتاب غيره
ونحوه نظر من الحره وعدم صدق الاسم وفي الحاق كتب الحديث القوية به وجوب
مسائل الاولى في شرط كون البيع مما يملك اى قبل الملك شرعا فلا يبيع بيع الحر
وما لا يقع فيه غالبا كالحشر بفتح الشين كالحياث والعقارب والغيران والخنازير والظ
وغرها اذ لا يقع فيها جازا بل بالمال وان ذكر لها متافعة في الحواجر هو الخارج بقوله غالبا
وفضلات الانسان وان كانت ظاهرة الا لغير المرأة فيبيع بيعه والمعاوضة عليه غائرا
بالمقدار المعلوم او المدة اعظم لانفعا به ولا التبايع قبل الحيازة لانشاء الملك
ضما ح والسبايعان فيها شيان وكذا بعد الحيازة قبل تية التملك ان اعتبرها كما هو
الاجود ولا الارض المنوطة عنون بفتح العين اى قهر كارض العراق والشام لانها

المشترى عليه ان لا يملك على الخصوص لا يملك الا بالانفاق المنصرف من ثمنه وشجر فيصير في القوت
ويبقى تابعة له مادامت الامارات اذ ان التبعات الى اصلها والمراد منها الحيلة وقت
الفتح لنا الموات فيملكها المبيع ويبقى معها كغيرها من الاملاك والا فربما يرد بيع
رباع ملكه اى دورها زادها الله شرفا لنقل الشيخ في الخلاف والاجماع على عدم جواز ان
قلنا انها فحق عنه لاستواء التاتر في ماله ولو قلنا انها فحق صلحا جاز وفي تقييد المنع
بالقول بغيرها عن مع ضليله بنقل الاجماع المقبول بغيرها واحدنا لان الاجماع
ان ثبت لم يتوقف على امر اخر وان لم يثبت فحقه الى التعليل بالفتح عنه وغيره ويبقى
انه على ما اخاره سابقا من ملكه لئلا يفتى في الجواز للقطع بحدوث الامارات في جميع
عما كانت عليه فاما الفتح وبقينا على المنع بالرواية عن النبي صلى الله عليه وآله وبكونها في
حكم النجس لانه الاسر مع انه كان من بيتهم في ذلك الخبر لم يثبت وحقيقة المسئلة
منفية ومجاز المجاوزة والشرف والحرمة ممكن والاجماع غير متحقق فالجواز بغيره **الشيخ**
يشترط في البيع ان يكون مقدرا على تسليمه بغير بيع الحام الظاهر وغيره من الطيور **المذكور**
لربيع الا ان بعض العادة بعبوده فيصح لانه كالعبد المنفذ في الخواص والثابتة
ولو باع المتأول الا ان العذر لتسليمه صح مع الضميمة الى ما يفتح بغيره منفردا فان
المشترى قد راعى ثباته عليه والا كان الثمن اداء الضميمة وزل الا بقرن بالثبوت
الى الثمن منزلة العبد ولكن لا يخرج بالتعذر عن ملك المشتري فيصح عطفه على الكفا
وبعبه لغيره مع الضميمة ولا خيار للمشتري مع العلم بان باه لغيره على النقص اما
لو جهل حال الفسخ ان كان البيع صحيحا ويشترط في بيعه ما يشترط في غيره من كونه معلوما
موجودا عند العقد وغير ذلك سوى العذر على تسليمه فلو ظهر تلفه حين البيع
او استقصاه لغير البايع او خالف الوصف بطل البيع فيما يبا به في الاولين وتخير
المشتري في الاخير على الظاهر ولو قدر المشتري على تحصيله دون البايع فالأمر بطريق **الشيخ**
الضميمة في صحة البيع حصول النطر وهو العذر على تسليمه ووجه الاشتراك
صدق الا ان وجه الضميمة بالنقص كون الشرط التسليم وهو امر غير متمم
ويضعفان الغاية المقصودة من التسليم حصوله بيد المشتري بغير ما نعتوه **الشيخ**
والوجه للضميمة الخبز عن تحصيله وهي مفقودة وعدم تحصيلها لوصفها فوزع

التمن عليه ان لا يملك على تحصيله او تلف قبل القبض فتخير لو يعلم بان باه ولا يشترط
في الضميمة صحة افرادها بالبيع لا تمنع بمنزلة القبض وغيره لك من الاحكام ولا
يلحق بالابن غيره في معناه كالغير الشارح والعرض العا بر على الاقرى بل المتأول للثبوت
تسليمه بغيره لا باق فصارا فيما خالفه اصل على النصوص لما انفك المخرج من غير ان
فيصح البيع وتراعى ما كان التسليم فان امكن في وقت قريب لا يفتى به شيء من المنافع
يعتد به او رضى المشتري بالضرب الى ان يسلم لزم وان تعذر فسخ المشتري ان شاء وان شأ
التمن وبقى على ملكه ينفع به بالقبض ونحوه ويحتمل قويا بطلان البيع لفقد شرط
القبض وهو ان كان التسليم وكما يجوز جعل الابن مثمنا يجوز جعله مثمنا سواء كان
في مقابلته ابنا خرام غير محصول معنى البيع في الثمن والمثمن وفي حياج العبد
الابن المحصول ثمنا الى الضميمة احما لصدق الا باق المقضي لها ولعله الاقرب
لاشترائها في العلة المقضية لها وخ يجوز ان يكون احدهما مثمنا والاخر مثمنا مع
الضميمة من لا يفتى في الضميمة في الثمن والمثمن ضم ابنا خرا لانه لا يفتى في الضميمة
ان يكون ثمنا اذا تعذر تحصيله فتكون جامعة لثرايطه التي من جعلها امكان التسليم
والابن الاخر ليس كذلك ولو تعدت العبيد في الثمن والمثمن كفت ضميمة واحد
لصدق الضميمة مع الابن ولا يفتى فيها كونها متمولة اذا وزعت على كل واحد
ذلك يصير بمنزلة ضمائم مع ان الواحدة كافية وهذه الفروع من خواص هذا الكفا
ومثلا في تضاعيفه كثير يفتى عليه ان شاء الله في مواضعه **الثالث** يشترط في
البيع ان يكون طلقا فلا يصح بيع الوفاء العام مطلقا الا ان يلاشى بضمحل بحيث لا
يمكن الاستناع به في الجهة المقصودة مطلقا كحصره على لا يصلح للاستناع به في
الوفاء جذع ينكسر كذا ولا يمكن صرفه ما باعيا بهما في الوفاء لصاحبها كذا
المسجد فيجوز بيعه مع صرفه في مصالحه ان لم يمكن الاضياف عنه بوقف ولو
لم يكن اصله موقفا بل اشترى النجد مثلا من غلبه او بدله له باذل مع المناظر **الشيخ**
المصلحة مطلقا ولو ادى بانه الى خرابه يخلف بين اربابه في الوقف المحصور **الشيخ**
الجواز في جواز بيعه مع وفي الدروس الكفى في جواز بيعه بخرابه او خلفا **الشيخ**
المؤدى الى فساد وقل ان يفتى في هذه المسئلة قوى واحدا بل في كتابها حد كذا في

البيع وبالأول يثبت الخير فيضعف قول الشيخ بطلان البيع فيه نظر إلى تعاقب قول المحقق
عليه قبله ورجوع الأمر إلى ما كان لا يفتى بطلان ولا يقصر عن بيع الفضول
ثم إن لجواز البيع ورعيه بطلانه بالمال وفعله المولى لزم البيع وإن قلله أو استقره بطلان
تخير المشتري قبل استقراره مع جملة للعالم من الفوائد ولو كانت الجناية في غير
واستوفى فيها مبيع والمشتري التماس مع جملة للتبعض مضافا إلى اعتبارها **فيما لا**
يشترط علم الممنوع من وجوبه ووضع قبل إيقاع عند البيع فلا يصح البيع بغير علم الممنوع
أو اجتنابا ما قام وزد في دافئة شاذة جواز تحكيم المشتري فيلزم الحكم بالغير فما زاد
من جملة القول العدولان هو بقاء الجحالة ويؤيد القول الثاني في خلافه الشيخ في الوزن
والمرضى في مال السلم ولا يبرأ الجحول مطلقا إذا كان المبيع مضمون مع اختلافه فيها
ولا يجوز للضعف كانه درهم وإن كانت شاهدة لا يعبر وصفها مع تعدد النقد الموجود
مجهول الجحول وان علمه لا يخفى الجحالة في الجميع فلو باع كذلك كان فاسدا وإن اتصل ببعض
ولا يكون كالمطاطة لأن شرطها اجتماع شرايط صحة البيع سوى العقد كما مر في البيع الشرعي
البيع والحال هذه كان مضمونا عليه لأن كل مقدّم من صحيحه يضمن مئاسده وبالعكس
فيرجع به ويزايد متصلة ومنفصلة ومما فيه المستوفاه وغيرها على الأقوى ويضمنه
أن يضمنه يوم التملك على الأقوى وقيل يضمن القصور فيلزم العلم به اليه وهو حسن
إن كان الممنوع في سبب نفسه في العيز وزيادة أمانا بخلاف التوقف والإلزام من لو كان
مثليا ضمنه بطله فان تعدد قيمته يوم لا غواز على الأقوى **الشك** إذا كان الموصى
من الكيل والوزن والمعدود فلا بد من اعتبارها بالمعاد من الكيل والوزن والعدد فلا
يكفي الكيل الجحول كفضله خاضع وان رخصا به ولا الوزن الجحول كما لا يخفى على حسن
معينه وان عرفت هذا تخيلا ولا العدد الجحول لأن حولا على ملا البدل واليه يرجع ما قبل
عليه ثم اعتبر العدد به للغير للمشتري عنه في ذلك كله ولو باع المعدود ونازع لا ارتفاع الجحالة
به وبهما كان ضبط ولو باع الموزون كيدلا أو بالعكس فكن الصحة فيها لا انضباطا وتوا
وهي المقتضى ووجهه في سلم التدوير يتحمل جهة العكس وهو بيع الكيل وزنا لا الطرد
الوزن أصل للكيل واضبط منه وإنما عدل إلى الكيل لسهولة ولو شئت لعدت المعدود
أو الضرورة احتج بالكيل وفي الثاني فيه واغفر الفنا والحاصل بسببه وكذا القول

الكيل والوزن وحشيش وزنها وكيلها وغير كثير من الأصناف في ذلك بعد العدول
الأكفء بالمشقة والعصر كما فعل المصلح إلى بل وقيل بجوازه مطلقا لزال العدد
وحصول العلم واغفر الفناوث كان حسنا وفي بعض الأخبار دلالة عليه **فيما لا**
يجوز ابتداء جزم معلوم النسبة كالنصف والثلث مشا عا فوات جزاؤه كالجحول
والادمان واختلف كالجواهر والجوهر إذا كان الأصل الذي يجره معلوما بما
يعتبر فيه من كيل أو وزن أو عدا ومشاهدة فيصح بيع نصف الصبرة المعلومة المقدار
والوصف ونصف الشاة المعلومة بالمشاهدة أو الوصف ولو باع شاة غير معلومة من
قطيع بطل وان طرعه ما اشتمل عليه من الشاة ولساوت ثمانية الجحالة حين
المبيع ولو باع قفيزا من صبرة فتح وان لم يعلم كنية الصبرة لأن البيع مضبوط المقدار
وظاهر الضم وان لم يعلم اسمها للصبرة على المقدار المبيع فان نقصت ثلث المشتري
بين لاخذ الموجود منها بالحقبة أي بحصة من الممنوع وبين الفسخ لشخص الضعفة
واعترضهم العلم باسمها لها على البيع أو أخبارا بالبيع به ولا يرجع وهو حسن
لو قيل بالأكفء مع الظن الغالب باسمها لها عليه كان متجهاً وصرح عليه ما ذكر
ايضا وعلقت أقسام بيع الصبرة عشرة ذكر لبعضها منطوقا وبعضها مفهوما
وجملتها أنها إما أن تكون معلومة المقدار أو مجهولة فان كانت معلومة فتح بيعها بجمع
وبيع جزء منها معلوم مشاع وبيع مقدار كفضيل لشملة عليه وبيعها كل فخير بكنا
لا بيع كل فخير منها بكنا والجحولة بطل بيعها في جميع الأقسام الخمسة إلا الثالثة
ينزل المقدار المعلوم في الضورين على الإشاعة أو يكون المبيع ذلك المقدار في الجملة
وجهاً أن جودها الثاني في تظهور الغاية فيما لو لم يفسد بها فعلى الإشاعة يملك المبيع
بالنسبة وعلى الثاني في بقي المبيع ما بقي قد **الشك** كيف الشاهدة عن الوصف ولو
غاب وقت الابتداء بشرط أن لا يكون وان لا يغير عادة كالارض والأواني الحديد والنحاس
أولا ثمضي بق يغير فيها عادة ويختلف باختلاف زياده ونقصانها كالفأكهة و
الطعام والجوهران فلو مضى المدك كذلك لم يرجع للمشتري الجحالة الممنوعة على غيره عن
ذلك كما لا نعلم لو احتمل الأمرين فتح باعها له البقاء فان ظهر الحالفه بزيادته أو نقصا
فإن كان لغيره يتسامح مثله عادة فلا خيار ولا غير المبيع من ماله هو البايع أظهر

زايما والمشتري ان يظهرنا فضا ولو اخلنا في المغير فم قول المشتري مع بيمه ان كان
المنع للمغير الموجب للتجارة والبايع يمكن لان البايع يدعي له بمحض الضقة وهو يمكن
لان الاصل عدم وصول حقه اليه فيكون في معنى المنكر ولا صلة بقاء يد على الثمن فبما
قبل تقديم قول البايع لتحقاق الاطلاع يجوز البيع واصالة عدم التغير ولو انعكس
بازالة على البايع تغير في جانب الزيادة وانكر المشتري احتمال تقديم قول المشتري ايضا كما
يقضي اطلاق العناية واصالة عدم التغير لزوم البيع والظاهر تقديم قول البايع
لعين ما ذكر في المشتري وفي تقديم قول المشتري في جميع بين شافين مدعي دليلا
والشهور في كلامهم هو القسم الاول فلو اطلق المصنفنا لكن انما نعيمه الحيا للقبول
منها قبله وعطفه على مطلقا ولو اتفقا على تغير لكن اختلفا في تقديم على البيع وتا
فان ههنا الفارق باحدهما حكم به وان احتمل الامر انهما زكاهما فكيفاه وجها فافاد
كان مما يكفي في قبضه الظلية واختلفا في تقديم التلف عن البيع وتاخر اوله فبما فانه
ينعازر اطلاق عدم تقدم كل منهما فيشاد فان وينشأ فظان ويختار تقديم على المشتري كما
بقائه ومملكه للثمن والعقد الناقل قد شك في اثباته للمعارض اصلين **التاسعة** يعطى
براد طمئة كالدين ربحا كالمسك او يوصف على الاولى ولو اشترى من اخضره ولا وصف
بناء على اصل وهو الضقة جاز مع العلوية من غير هذه الجهة كالقوام والون وغيرها
ما اختلفت قيمته باختلافه وقيل لا يخرج بيعه بالاعتبار او الوصف كغيره للمغروا
جواز البناء على اصل حاله على مقتضى الطبع فانه امر مضبوط عرفا لا يتغير غالبا الا
بسبب فجوز الاعتناء بطلية الارهاق الغريبة كالاكفاء بروية ما يد بعرضه على
غالبا كظاهر الضربة وانموزج المتماثل ويختار لنفسه اختيارا فان خرج معينا على المشتري
بين الثمن والاشتران لم يتصرف فيه تصرفا زايما على اختياره ويشعر الارش لو تصرف
فيه كما في غيره من انواع البيع وان كان المشتري المتصرف في ثمنه والادلة له خلافا
لسلا روجه انما هي خيرة الاختيار بين الرد والارش وان تصرف المبلغ في الجواز من غير
اعتباره ما يفسد باختياره كالبيع والنجور والبضال كان الضرورة والخرج فان اشترى
فظهر صحيحا فذلك وان ظهر فاسدا بعد كسره رجع بارشيه وليس له الرد للتصرف وان كان
له فيه ولو لم يكن ككسره قيمة كالبيع الفاسد رجع بالثمن اجمع لبطان البيع حيث لا

يقابل الثمن مال فهل يكون العقد فسخا من اخله نظرا الى عدم المالية من حين العقد
باطلا ابتداء ويظهر على البيع بعد الكسر وظهور الفساد الفاتنا الى حصول شرط الضقة
حين العقد وانما يبين الفساد بالكسر فيكون هو المفسد نظرا لحان الاول واضح لان
ظهور الفساد دلالة من عدم المالية في نفس الامر حين البيع لاحداث عدمها حين العقد
منبئية على الظاهر وفي التدريس من الثاني جعل الاول احتمالا وظهر كلام الجاهل و
نظور الفائدة في مونة نقله عن الوضع الذي اشترى فيه الى موضع اخضره فعلى الاول
البايع وعلى الثاني على المشتري لو فوضه في ملكه وليشكل انه وان كان ملكا للبايع لكن
نقله بغيره فلا يتجه الرجوع عليه باثونة وكون المشتري هنا كمالا سخطا في البيع
حيث يرجع بما غرمه مما يتجه مع الغرور وهو منفي هنا لا اشراكها في الجهل ولو ان كان
مونة نقله عن موضع الكسر لو كان مملوكا وطلب بلكه نقله او ما في حكمه انعكس الحكم و
انتم كونه على البايع مطلقا بطلان البيع على التقديم من واحتمال كونه على المشتري
لكونه من فعله وزوال المالية عنهما من حيث انفسهين وكيف كان فبما حكمها
على الوجهين لغير ما خرج وبما قيل بظهور الفاتنة ايضا فيما لو تبرع البايع من ضيقه
فبنته كون نفعه من المشتري على الثاني دون الاول وليشكل جهة الشرط على التقديم في
الجميع لما فانه لمقتضى العقد لا شئ في مقابلة الثمن فيكون كل ما لا يباطل وفيما
لورضي به المشتري بعد الكسر وفيما يقع نظر لان الضمان بعد الحكم بالبطال لا اثر له
العاشر يخرج ربيع المسك في فاره بالهمنز جمع فاره به ايضا كالقار في غيره وهي الجلة
المشتملة على المسك وان لم تنفق بناء على اصل التسليم فان ظهر بعد فقهه معينا
تخير وقضه بان يدخل فيه خيطا بابه ثم يخرج ولثم احوط لترفع الجاهل الى راس
الحادية عشر لا يجوز بيع مملوك لاجام مع ضميمته القصب او غيره للجهل الاول
في بعض البيع ولا الدين في الضرع بفتح الضاء وهو الشئ لكل ذات خضا وظلف
كذلك انما ان خمر البه شيئا ولولينا مملوكا بلان ضميمته المعلوم الى الجمل المعلوم
مجهولا اما عدم الجواز بدو الضميمة فوضع وفاق واما معها فالشهور انه كان
وقيل يصح استناد الى رواية ضعيفة وبالغ الشيخ فجز ضميمة ما في الضرع الى ما
يحدد مدغ مغلوته والوجه المنع نعم لو وقع ذلك بلفظ الصلح اشبه الجواز وصل

اخرى تكون الصبح مع كون القصد بالثبات المعلوم وكون الجهول تابعا وبطلان
مع العكس ونسأولهما في المضد الثاني هو حسن ذلك القول في كل جهول يتم الى معلوم
ولا الجلود ولا ضوا في الاشعار على الانعام وان يتم اليه غير ايضا لجهالة مقدار
مع كون غير الجلود موزونا فلا يباع جزافا الا ان يكون الصوف شبهه مستخرج او
شرط جزءه فالأمر بالحق لان المبيع مخ مشاهد والوزن غير معتبر مع كونه على ظاهرها
وان استخرج الثمر على الشجرة وان استحدث في يده على هذا عدم اعتبار بشرط جزءه لا
ذلك لا مدخل له في القيمة بل غاية مع تأخير ان يخرج بمال البائع وهو لا يقتضي بطلان
المبيع كالأمر بجزءه في المحصر بغيرها فيرجع الى الضلع ولو شرط تأخير مدة معلومة في
التجدي في القاعدة الثالثة فان كان المقصود بالثبات هو الموجود في الأقاليم **الثالث**
عشر يجوز بيع دود الفز لا نه حيوان ظاهره ينفع به منفعة مقصودة محالة و
نفس الفز وان كان الدود فيه لانه كالنوى في الثمر فلا يمنع من بيعه ورتما احتمل البيع
لانه ان كان جاعلا عرضه للفساد وان كان متاخرا في غرض النوى عن بيع المبيد وهو ضعيف
لان عرضه الفساد لا يقتضي المنع والدود لا يقصد بالبيع حتى يمنع من بيعه والى جوابه
اشارة المقول قوله لانه كالنوى فقد يقال ان في النوى منفعة مقصودة كعلف الدواب
بخلاف الدود المبني فكيف كان لا يمنع من بيعه البيع **الثالث عشر** اذا كان البيع في ظرف
جاز بعه مع وزنه معه واسقاط ما جرت العادة به للظرف سواء كان ما جرت به زائدا عن
وزن الظرف قطعاً ام ناقصاً ولو لم يطرده العادة لم يجر اسقاط ما يتركه مع التراضي ولا
فرق بين اسقاطه بغير ثمن اصلاً وبين ما يطرده في لوائه مع الظرف من غير وضع ثمن
مجموع الظرف في المظروف مبيعاً واحداً بوزنه احد فالأمر بجواز حصوله في الجملة
الرافعة للجحالة ولا يمنع الجحطل بمقدار كل منهما من فده لان البيع هو الجملة لا كل
فرد مخصوص وقيل لا يصح حتى يعلم مقدار كل منهما لانها في قوة مبيعين وهو
القول في الأداة وهي بعد وعشرون النفقة فيما يتولاه من التكليفات في حق
المقدم فاسد وفيما من الزوا ولا يشترط معرفة الاحكام بالاستدلال كما يقتضيه
ظاهر الامر بالنفقة بل يكفي التعليل لان الراد به هنا معرفتها على وجه يصح وقول
على من يتجر غير طر فصار طر في التراب ثم رطم **ب** التسوية بين المعاملين في

الانصاف فلا يفرق بين المما كمن غير ولا بين الشريف والمختل فيهم لو فاضل بينهم فضيلة
ويزن فلا بأس لكن كبره للاختلاف في ذلك ولقد كان السلف وكلون في الشراء من كل يعرف
هرا من ذلك **ج** اقالة النادم فندة للصفة ايها عبد من اقاله اسلم في بيع قاله
الله عشره يوم القيمة وهو مطلق في النادم وغيره الا ان تربط الغاية مشعره وانما يقتصر
الى اقاله اذا تفرقا من المجلس او شرط اعدم الخيار فلو كان للبشرى خيار فبيع به ولم يكن خياراً
اليها وهل يشرع اقاله في غير الخيار لا في بيعه لشمول الادلة له خصوصاً الحد بشانها
فانه لم يفتد بتوقفاً المطلوب عليها ولا يكاد يتحقق الفائدة في اقاله تح الا اقلنا في
بيع غير عطينها احكام البيع من الشفعة وغيرها بخلاف الفسخ او قلنا بان اقاله من في
الخيار اسقاط للخيار لانه انما على الشراء بالبيع واسقاط الخيار لا يخص بلفظ بل يحصل
بكل واحد اذ عليه من قول وقول وتظهر الفائدة في فيما لو تبين بطلان اقاله فليلغ الفسخ
بالحيار ويحصل سقوط خياره بنفس طلبها مع علمه بالحكم لما ذكرناه من الوجوه ومن قيل
بسقوط الخيار لمنه في الصلابة اخبره مروي ايضاً ولا يفي عدم السقوط في الحال لعدم
دلالة على الاستمرار حتى لا الزمان ونحوه ان يكون مطلوبة من اقاله تحصيل الثواب فلا يتأثر
ان كان فسخه بسبب غيره وهو من اتم الغوايد **د** عدم زيارتين المتاع لغير غيبة الجاهل مع
عدم غايته اخرى للزينة اما زيارته لغاية اخرى كما لو كانت الزينة مطلوبة عادة فلا بأس
هـ ذكر العيب الموجود في متاعه ان كان فيه عيباً هراً كان ام خفياً للجهول لان ذلك من
تمام الايمان والتقصير **و** ترك الحلف على البيع والشراء في بيعه ولا للتاجر من لا والله
والله وقاله من ناع واشترى فيلحفظ خمس خصاله الا فلا يشترط لبيع الزوا والحلف و
كما ان العيب الجهد اذا باع والندم اذا اشترى ولا الكاظم غرضه لا ينظر اليه اليهم احكام
رجل اتخذاه عز وجل صناعة لا يشترى لا يمين ولا يبيع لا يمين وموضع الاداب
الحلف ضا داما الكاذب فحلف لعنه الله **ز** السامعة فيهما وخصوصاً في شراء
الطاعات فان ذلك موجب للبركة والزيادة وكذا يستحب في القضاء والقضاء للخبير
تكميل الشري ثلثاً ولشهود الشهادتين بعد الشراء وقيل بمقدارهما التمس في الشري
التمس في من فضلك فاجعل في فضلك اللهم اني اشترىته التمس فيه رزقا فاجعل
لي فيه رزقا **ط** ان قبضت قضاء ودفعت راجحاً فضا نا ورجحاً لا يؤدي الى الجحالة

بأن يزيد كثير بحيث يحمل مقداره تعريفا ولو شئت زعنا في تحصيل الفضيلة قدم من يد
الميزان والكيل لانه الفاعل لما مورب ذلك زيادة على كونه معطيا واحدا **ي** ان لا
يملح احدهما لعله ولا يدم سلعة صاحبه للبحر المقدم وغيره ولو دم سلعة نفسه بما
لا يميل على الكذب فلا بأس **يا** ترك الرجوع على المؤمنين في الصادق مع رجوع المؤمن على التو
حرام لا ان يشترى أكثر من مائة درهم فارج عليه قوت عمله وتبشر للتجارة فما جاز
عليهم وارفقوا بهم الامع الحاجة فياخذ منهم نفقة يوم له ولعاليه مؤنة على الدنيا
في ذلك اليوم مع انضباطهم ولا ترك الرجوع على الغافل بعد تحصيل قوته وكل ذلك مع
شرائهم للمقوت اما التجارة فلا بأس مع عدم الرفق كاد على التجار **يب** ترك الرجوع على الوعوه
بالاحسان ان يقول له اهل احسن اليك فيجعل احسانه الموعود به ترك الرجوع عليه قال القس
اذا اذ للرجل للرجل اهل احسن جعلت يحرم عليه الرجوع والمراد به الكراهة المؤكدة **ج**
ترك التسوق التوق التاخر فيه بل يبادر الى قضاء حاجته ويخرج منه لانه ما وى الشيا
كان ان يجد ما وى المشكة فيكون على العكس ولا فرق في ذلك بين التاجر وغيره ولا بين
اهل السوق واهل البيوت **يد** ترك مغالبة الاذنين وهم الذين يجاسون على الشئ
الدون او من لا قسم الاخوان ولا تسوءه لاساءه او من لا يبالى في حيازة الاما على قيل
فيه والمخافين بفتح الزاء وهم الذين لا يبارك لهم في كسبهم قال الجوهري جعل مخافا
الراء محدود ومروم وهو خلاف قولك مباركة وقد حورف كسفا فلا اذا شئ وعليه
مغاشه كانه مثل زفره والموافين اي ذوى الامة والنقص في ايمانهم للنهي عنه
في الاخبار معلل بانهم اظهروا شيئا لا يكره للمحدث عن الصادق معلل بانهم جحدوا
البحر كسفت الله عنهم الغطاء ونهى فيه ايض عن مخالطتهم واهل الدنيا للنهي عنه ولا يبعد
الى فيه من احنا والكفار للاصل والفارقة وعلى السب في الماكا الظلمة لشربهم
الى ماله **يه** ترك التعرض للكيل والوزن اذا لم يجد من الزيادة والنقصان المؤمنين
الى الحرم وقيل يحرم ح للنهي عنه في الاخبار المنقولة عن التجرير وحمل على الكراهة **يو** ترك
الزيادة في التسعة وقت النداء عليها من الدلال يصبر حتى ينكثم زيد ان اراد ذلك
على اذا نادى المنادي فلينزل ان يند واما يحرم الزيادة النداء وحملنا الشكوى
ين ترك الصوم وهو لا شغلا بالتجارة وهو ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس

النهي عنه ولا نه وقت فاء ومسئلة لله تعالى لا وقت تجارة وفي الخبر ان الزكاة فيما بلغ
طلب الرزق من الضر في البلاد **يح** ترك دخول المومنة في حريم المؤمنين **ي** ترك دخول المومنة في حريم المؤمنين
بأن يطلب البياح الذي يبدل لشربه ويبدل زيادة عنه ليقدمه بالبيع او يبدل لشربه
غيرها فهو البياح عليه لقول النبي لا يوم الرجل على سوما اخيه وهو خير من البياح
ومن قبل المحرم لانه الاصل في النبي انما يكن او يحرم بعد الشراى وقوله فلو طهره
يدل على عدمه فلا كراهة ولا تحريم ولو كان الصوم بين اثنين سواء دخل احدهما على النبي
او لا بان ابتدأه معا قبل عمل النبي لم يجعل نفسه بدلا من احدهما الصدق الدخول في الصوم
ولا كراهة فيها يكون في الدلالة لانها موضوع صرحا لطلب الزكاة ما دام الدلال يطلبها
فا وحصل الاتفاق بين الدلال والغريم تعلقت الكراهة لانه لا يكون في الدلالة وان كان سنيا
الدلال في كراهة طلب الشئ من بعض العاطلين ترك له نظر من عدم صدق الدخول في الصوم
من حيث الطلب ومن سوانه له في المعنى حيث لا ان يحرمه مطلوبه والظاهر القطع بعدم
التحرير على القول به في الصوم من حيث الطلب ومن سوانه له في المعنى حيث اراد ان
يحرمه مطلوبه والظاهر القطع بعدم التحريم على القول به في الصوم وانما الشك في الكراهة
ولا كراهة في ترك التسعة منه لانه قضاء حاجة لاجه وربما استحب اجابته لو
كان مؤمنا وتجل الكراهية لوطنا بكرامته طلبه لاجابته له على فعل المكروه وهذه الفراء
من خواص الكتاب **يط** ترك توكل حاضر لباد وهو الغريب الطالب للبلد وان كان قريبا ل
النبي صلى الله عليه واله لا يتوكل حاضرا ودعوا الناس ذوق الله بعضهم من بعض وحمل
بعضهم النبي على التحريم وهو حسن لوضح الحديث ولا كراهة اوجه للنساج في الحيا
وشرط ابتداء الحضري به فلو التمس منه الفرج فلا بأس به وحمل الغريب على البلد فلو
علم به لم يكره بل كانت مساعده محض ليجعل فلو باع مع النبي ان يعقد وان قيل تحريمه ولا
باس لشره البلدي للاحصل **يق** ترك التلق وهو الخروج الى الركب القاصد الى البلد
لبيع عليهم او الشراء منهم وحمل اربعة فرائخ فادون فلا يكون ما زاد لانه سفر ليجي
وانما يكن اذا قصد الخروج لاجل فلو انفق مضافه الركبة خرج وجهه لفرض يكن
باسر مع حمل البايع والشري القادم بالتعرف في البلد فلو طهره لم يكن كما يشعر به قوله
وفي قوله لا سلق احدكم تجارة خارجا من المصر والمسلمون يزكوا الله بعضهم من بعض

والاعتبار بعلم من تعامله خاصة وكذا ينبغي ترك شراء ما يلقى من اشتراء من الزكاة الشرا
ومن ترتيب يد على يد وان يلقى القول القصة لا يلقى لا يشتري ما يلقى ولا تاكل منه وذو
جماعة الى التزيم بظاهر النهي في هذه الاخبار على القولين جميع البيع والاخبار للبايع والشرى
الامع العين فيختار المغبون على الغرور في الاقوى ولا كراهة في الشراء والبيع منه بعد
وصوله الى حدود البلد بحيث لا يصدق الشك في ان كان جاهلا بغيره للاتصال ولا في بيع
نحو الماكول العلف عليهم وان يلقى **ك** ترك الكثرة الضم وهو جمع الطعام وحبه
بترجيعه الغلاء الاقوى تجريمه مع حاجته لئلا ينقض الخبر الذي عنه عن النبي
لا يترك الطعام الا على ما فيه ملعون وانما يثبت الحكم في سبعة اشياء الخطية والغير
والتمتع والتزيب واليمن والشرب والمخ والمخاير اذا وجد اذ لا يغير بكنفي في النار ولا
يوجد غير وجب البيع مع الحاجة ولا ينفذ ثلثة ايام في الغلاء والربعين في الرخص
ما روى من التحديد لثبوت على حصول الحاجة في ذلك الوقت لا مطلقا ولا عليه
حيث يجب عليه البيع ان يحفظ في الثمن ما فيه من الاضرار المنفي **ك** الا فلا ولا يجوز
في الرخص مع عدم الحاجة قطعاً واقله انه مع الاجماع حيث يؤمره لا يبيع على ايضا
بل يؤمر بالتزول عن الخلف وان كان في معنى التبعير الا انه لا يحصر في ذلك **ك** ترك
الزكاة في العدة على الاقوى للاخبار الصحيحة الدالة على الخصاصة بالكيل والموزون وقيل
بحر فيه ايضا استناد الى رواية ظاهرة في الكراهة وكذا في النسبة في الزكاة مع اخلاص
الجنس في التزيم والتزيب وانما كره فيه لا بخلاف الدالة على النهي عنه لانها في الكراهة
لقوله فانما اخلاص الجنس في بيعه وكيف شئت وقيل تجريمه بظاهر النهي كالسابق
ك ترك نسبة الرزق والرضيع الى اسر المال بان يقول جئتكم بمائة ورجع المائة
او وضعها للنهي عنه ولانه بصور الرزق وقيل تجريمه عملاً بظاهر النهي وترك نسبة
كذلك لان يقول بملك بكذا ورجع كذا او وضعه **ك** ترك بيع ما لا يقض من اموال
او يوزن النسيئة في اخبار صحيحة على الكراهة جميعا بينها وبين ما دل على الجواز ولا في
التزويج والشيخ في البسوط مدعي الاجماع والعلاء في التذكرة والارشاد لضعف
روايات الجواز المنضية بحل النهي في الاخبار الصحيحة على ظاهر **الفصل الثاني**
في بيع الجنين وهو قنطرة انا في غير ولما كان الجنس من البيع موقوف على

الملك وكان يملك الاول موقوفاً على شرايطه نية عليها او لا ثم عقبه باحكام البيع
والثاني وان كان كذلك الا ان لذكر ما يقبل الملك منه محلاً اخر بحيث لا يصح اطلاق
فقالوا لا ناسي يملك بالنسي مع الكفر لا يصح لكونهم غير من واحد بل لا يصح
الارتداد فلا يجوز النسي ان كان لم يرد بكم الكافر في جملة من الاحكام وحيث يمكن
بالنسي يري الرق في اعقابهم وان سلموا بعد الاسراء لم يعرض لهم سبب حرز من
او كتابة او تكيل او رحم على وجه الملقوط في دار الحرب في ذلك المدين فيها مسلم صالح
لنولده منه بخلاف في ليطد اذ لا سلا مرفاهه من ظاهر الا انه بلغ ويرشد على الاقوى
على نفسه بالزق فيقبل منه على اصح القولين لان اقرار العقل على انفسهم جائز وقيل
يقبل سبق الحكم بجهنمه شرعاً ولا يعقبها الرق لذلك وكذا القول في ليطد دار الحرب
اذا كان فيها مسلم وكل مقر بالهبة بعد بوعه ورشده وجهاله نسبة مسلماً كان ام
كافراً المسلم اقراره كقوان مع على الكافر لو كان المقر مسلماً والمسيح لا الغيب بغير
والخمس في بلاد ما عدا ولا الفريقة وان كان حقه ان يكون للامام فخاصة لكونه مقسراً
بغير اذنه الا انهم قد اذنوا في ملكه كذلك رخصه منهم لنا واما غيرنا فممن عليه
ويحكم له بظاهر الملك للشبهة كتمات الحراج والمقام غير فلا يؤخذ منه بغير رضا
مطلقاً ولا يستقر لرجل ملك الاصول وهم الابوان واباؤهما وان طلوا والعزوع وهم
الاولاد ذكور وابان وابان ملحقين والانات الحومات كالعمه والخاله والاخوات
ورضا على اصح القولين للخبير الصحيح بخلافه بانه يجوز من الرضا ع ما يجوز من النسي
ولان الرضا ع محض كسبه النسب لا يستقر لشره ملك العمودين الاباء وان طلوا والاولاد
وان سفلوا وليستقر على غيرهما وان حرم نكاحه كالاخ والعم والخال وان استحل
اعتاق المحرم وفي الحاق النخشي هنا بالرجل والمرأة نظر من الشك في الذكورية التي
هي سبب نفق العمودين فيوجب الشك في نفقهم والتمسك باحالة بقاء الملك
وامكانها فيعتقون لئلا على التغليب وكذا الاشكال لو كان مملوكاً والخاله بلا غنى
في الاول والذكر في الثاني لا يخفى من قوة تمسكها بالاصل فيها والماد بعدم استقرار
من ذكرانه يملك ابداً بوجود سبب الملك انا طلياً لا يقبل غير الحق ثم يعتقون اقلوا
الملك لما حصل العتق ومن غير من الاصل بل هما لا يملكان ذلك يجوز في اطلاق

المشعر ولا فرق في ذلك كله بين الملك الفهري والاخياري لا بين الكل والبعض فيقول
عليه باقية ان كان مختاراً على الاقوى في قرابة الشبهة بحكم الصحيح بخلاف قولنا ان
الاقوى ان الحكم الشرعي يتبع الشرع لا اللغة وفيهم من طلاقه كغيره الرجل والمرأة
ان الضبي والصبية لا يطق عليهما ذلك لو ملكوه الى ان يبلغوا والاخبار مطلقه في الشر
والمرأة كذلك وبعض اصالة البراءة وان كان خطاباً بوضع غير مقصور على المكلف
ولا يمنع الزوجية من الشراء فيبطل الزوجية ويقع الملك فان كان اشترى الزوج استجاب
بالملك وان كان شراهم عليهما وطى ملكهما مطلقاً وهو موضع فاف وعمل ذلك بان
في حال الوطى قطع الاشراك بين الاسباب واستلزام اجتماع طين على معلول واحد
ويضعف ان جعل الشرع مقفلاً وملك البعض لكل لان البعض لا يتفرض والحل يدخل في
بيع الحامل مع الشرط اي شرط دخوله لا بد منه في اصح القولين للغايات كالشرع والقبيل
بدخوله مطلقاً ينظر الى انه كالحزب من الام ووقع عليه عدم جواز استثنائه كالايجز
استثناء الجزء المعتبر من الحيوان وعلى المختار لا يمنع جهالة من دخوله مع الشرط
لانه تابع سواء هل يعتكها وحملها ام شرطت لك حملها ولو لم يكن معلوماً واريد لها
فالاعتناء الثانية ونحوها لا عرول في شرطه واحتمل وجوده عند العقد وعدمه فهو
لشري لا صالة عدمه فلهذا فلو اختلفنا في وقت العقد قدم قولنا بالبيع مع المهرين
البيضاء لا ضل والبعض ببيع مطلقاً لا كالحمل كسائر الاجزاء وما يتخويه البطن ولو لم
فسقط قبل القبض جمع الشري من الثمن بنسبة لقوات بعض البيع بان يقوم حاملاً و
مجهضاً اي سقطاً لا خائلاً للاختلاف ومطابقة الاول للواقع ويرجع بنسبة
التفاوت بين القيمتين من الثمن يجوز ابتداء جزء متاع من الحيوان كالنصف
الثالث لا معين كالراس والجلد ولا يكون شريكاً بنسبة قيمة بناء على الاصح لضعف
مستند الحكم بالشركة ونحوها لجهالة وعدم القصد في الاشاعة فيبطل البيع بذلك
الا ان يكون مذموماً او يراد وجهه فيقوى صحة الشرط ويجوز النظر الى وجه المملوك
اذا اراد شراءها والى ما سها وهي موضع الزينة كالكفين والزجلين والشعوان
ياذا لم يولي لا يجوز الزينة عن ذلك الا باذنه ومعه يكون كالمملوك لا يتبع ما دل عليه
لفظه حتى العورة ويجوز من ابيح له نظره مع الحاجة وقيل يباح له النظر الى ما

العورة بدون الا وهو جيد لا يشترط فيه اسم المملوك عند شرائه اي بعد وقوى
القدوس من اداء المملوك للحادث مطلقاً والصدقة عنه بان يردوا هم من عينة
واطعامه مثبته ان كان وطى لامة المولودة من الزنا بالملك وبالعقد للنفق
عنه في الخ ان كان ولد الزنا لا يفلح بالغار وقيل يحرم بناء على كونه وهو متبع
والعبد مطلقاً عملاً بظاهر ولاية ولا كراهية يملك في الجملة وقيل فاضل
الضربة وقيل ان الجنانية وقيل ما ملكه مولاة معصياً وقيل مطلقاً لكنه
محمور شأنه الى اخصان يمكن حملها على اباحة تصرفه في ذلك بالاذن
وطى اول منها مراه ومعه مال فللبايع لان المبيع مال المولى فلا يدخل في بيع
نفسه له رد لانه عليه الا بالشرط في اصح شرط المبيع من كونه معلوماً
لهذا اه باقية حكمه وسلامته من الزنا بان يكون الثمن مخالفاً لجنسه الروى اوزا
عليه في حق قابل الروى في المحرم وغيرها ولو جعل العبد لغيره جعلاً على شرايه لم يبرأ
لعدم صحة تصرفه بالبحر وعدم الملك وقيل يلزم ان كان له مال بناء على القول بملكه
وهو ضعيف يجب على البايع استئصال الامة قبل بيعها ان كان قد وطئها وان عزل
او مضى خمسة واربعين يوماً فمن لا يحضر في من من يبيع على الشري ايضاً
استبراءها لان خبر الثقة بالاستبراء اخباره بعدم وطئها او يكون لازماً او
ان يمكن تحليلها لرجل لاطلاق النحر لا يلحق بها العنين والجو والضعيف الذي لا يمكن
في بثارت فيما ظن كونه لاطلاق النحر من وطئها وقد يحمل عليها من امرأته ثم
ش لما الى انقطاع الاستبراء نظر الى طلاق النحر من غير التفات على
التعليق انها لانها منصومة ومنع العلة المستنبطة وان كانت مستأنسة
او يكون بالبيع او طائفاً بالزمان حيثما وان بقي منه لحظة واستبراء الحما
بوضع الحمل التي عن طئها في بعض الاخبار حتى تضع ولدها واستثنى
في القدوس من نأفلاً حرمة له والا فوى لا كقضاء بعض اربعة اشهر و
ايام حملها وكراهة نأفلاً ان يكون من نأفلاً مطلقاً على كراهة جها
بين الاخبار انما لبيع مطلقاً كالتأنيق وبعض على التحريم بعد الغاية
تحمل الزنا على الكراهة ولا يجوز في الاستبراء غير الوطء قبلاً ودبراً من الاستبراء

على الاقوى المحرم الصحيح وقيل يحرم الجميع ولو على من لا يستبرأ ثم وعزم مع العلم بالتحريم
ولحق به الولد لانه فراش كوطنها خائفا وفي سقوط الاستبراء ونجاسة لا تنفاه فائدة
حيث لم يخلط الماء الاقوى وجوبه اجتنابا بقية المدة لا طلاق النكاح فيها ولو لم
يخلط بعد مدة الاستبراء عزل فان لم يفعل كرم بيع الولد واستحب له عزله قط من لها
بعثت به الخبر مطلقا بعد مده بنطقه وان شارك في التمام من وليس في الاختيار بعد
الفسط وفي بعضها انه يغتفر ويجعل له شيئا بعينه لانه صوابه وكما لا يثبت
في البيع بحيث كل ملك زائد ومما حدث بغيره من العقود والبيات والارث وقصره على
ضعيف ولو باعها من غير استبراء ثم وضع البيع وغيره ويعتبر في تسليمها الى المشتري
ومن في حكمه اذا طلبها الصبر ورثها ملكا له ولو امكن ابقاؤها برضا مدة الاستبراء
ولو بالوضع في يد حذل وجب ولا يجب على المشتري الاجابة ويكون التفرقة بين الطفل والاب
قبل سبع سنين في الذكر والابن في الفيل يكفي في الذكر حوان وهو اوجود لثبوت ذلك
في حضانة المرأة حتى لا يداوى ولقد انقضت عنها وقيل يحرم التفرقة في المدة لظواهر
بالنهي عنه وقوله من فرق بين والد وولد فارق الله بينه وبين جنته والتحريم
بل اقوى هل يزول التحريم او الكراهة برضاها او رضى الامم وانما جرد هذا ذلك
ولا فرق بين البيع وغيره على الاقوى هل يعتد بالحكم الى غير الامم من الارحام لما شاركها
في الاستبراء من الشفعة كالاخ والعم والخالة قولان جرد هذا ذلك لدلالة بعض
الاخبار عليه ولا يعتد بالحكم الى البهيمة للاصل فيجوز التفرقة بينهما بعد ثبوتها
عن الدين مطلقا وقبله ان كان متابع عليه الذكاة او كان ما يؤمنه من غير
التحريم بعد سقاي الاما لبا اما قبله فلا يجوز مطلقا لما فيه من النكاح لعل الولد
لا يعتد به على ما صرح به جماعة **مسائل** لو حدث حبس في الحيوان قبل القبض هل
الرد والارشاء الرد فوضع وفاق ما الارش فواصح القول لانه موضع عن حرمان
واذا كانت الجملة مضمونة على البايع قبل القبض قلنا اجزأه وكذا لو حدث في زمن
الخيار الخاص بالمشتري والمشتري بينه وبين البايع او غير لان الجملة في مضمونة على
البايع ايضا اما لو كان الخيار مخصصا بالبايع ومشترا بينه وبين اجنبي فلا خيار للمشتري
هذا اذا كان العيب قبل الله او من البايع ولو كان من اجنبي فالمشتري عليه الارش خاص

ولو كان مفريطا المشتري فلا شيء لكذا الحكم في الحيوان بل في البهيمة لا في غيرها
فيه مجموع القيمة فان كان المثل من قبل الله تعالى والخيار للمشتري ولو بمشاركه غيره
فالثلث من البايع ولا فلاح للمشتري ان كان المثل من البايع او من اجنبي والمشتري خيار
واختيار الفسخ والرجوع بالثمن ولا يرجع على المثل والمثل والقيمة ولو كان الخيار
للبايع والمثل من اجنبي فالمشتري يختار ويجمع على المثل **الثاني** لو حدث في الحيوان
من غير جهة المشتري في زمن الخيار فله الرد باصل الخيار لان العيب كان من غير مانع منه
هنا لانه مضمون على البايع فلا يكون مؤثرا في دفع الخيار ولا في جواز الرد بالعيب
لكونه مضمونا وتظهر الفائدة لو اشترط الخيار بالاصل والمشتري فله الرد بالعيب
تظهر الفائدة ايضا في ثبوت خياره بعد انقضاء الثلثة وعدمه فعلى اعتبار خيار
الحيوان خاصة يسقط الخيار وعلى ما اختاره المتأخرين في لا يفتد خيارا لعب بالثلثة
وان اشترط حصوله في الثلثة مما قبلها وغايته ثبوتها فيها بشيئين وهو موقوف
فانها معروفة بتمكن اجتماع كثير منها في وقت واحد كما في خيار المجلس والحيوان شرط
والعيب اذ اجتمع عن عيبين واحدة قبل التفرق **وهو** المفاضل بين الدين ابا
القاسم جعفر بن سعيد رحمه الله في الدرس على ما نقله عنه لا يرد الا بالبايع وهو
حكمه في الشرايع بان الحدس لو وجب لنقص الحيوان في الثلثة من مال البايع وكذا
الثلث مع حكمه فيها بعد ذلك بلا فضل لعدم الارش فيه فانه اذا كان مضمونا على
البايع كالجمل لزمه الحكم بالارش لا معنى لكون الجزء مضمونا الا بوثوقه لان
الارشع في الجزء العايش والتخية بينه وبين الرد كان ضمان الجملة يقتضي
بمجموع عوضها وهو الثمن لا اقوى التخيير بين الرد والارش كما تقدم لاشراكها
في ضمان البايع وعدم المانع من الرد وهو المنقول عن شيخه نجيب الدين ابن تيمية
الله ولو كان حدث العيب بعد الثلثة منع الرد بالعيب السابق لكونه غير مضمون
على البايع مع تغير المبيع فان ردته مشروط ببقاءه على ما كان فيثبت في السابق لارش
خاصة **الثاني** لو ظهر كراهة مستحقة اعزم المشتري الوافي العيشان كان تكبرا
او نصفه ان كان شيئا لما تقدم من جواز رجوع المالك على المشتري طالما كان مملوكا
بالعين ومناقبها المستوفاه وغيرها وان ذلك هو موضع يضع الامم للنقل الدائم

ذلك او هو المثل لان المقام الكلية في عوض البضع بمنزلة في المثل في غير وطرا
لنصر النال على التقدير بالعرض ونصفه وهذا التردد يتوقف على الحكم او اشارة
الى القولين لا غير من الامور المشهور منها الاول اعز ولا جرة عما استوفاه من
منافعها او فائدتها من قيمتها لو لم يولد لادته لو كان قد احبها وولده حيا
رجح بها اي هذه المذكورات جمع على الباع مع جملة يكونها مستحقة لما تقدم من
رجوع الشئ الى الجاهل بعسا والبيع على الباع بجمع ما يفرق من العرض من كونه هنا
النسبة على مقدار ما يرجع به مال الامة على شئها الواطئ لها مع استيلاؤها ولا
فوق في ثبوتها لوط بين علم الامة بعدم صحة البيع وجملة على اصح القولين وهو
الذي يقتضيه اطلاق العبارة لان ذلك الحق التولي ولا لزوم روادته وذاخرى لا نصير
بذلك ولم ولدنا في نفس الامر ملك غير الواطئ في الذرور لا يرجع عليه بالمهر لا مع
الاكراه استنادا الى المهر لغيره ويضعف بما تروى المهر المنفرد به الحر بظاهر الاحتياط
ونسبة المهر ومن ثم يطلق عليها المهر ولو نقصت بالولادة ضمن نفسها مضافا الى ما
تقدم ولو كانت ضمن القيمة وهل ضمن مع ما ذكرنا من البكارة لو كانت بكر المقتصر على
احد الامرين وجملة ايجادها صدم التداخل لان الحد الامرين غير الوطء واثبات البكارة
عوضا يشترط ان يدخل احدهما في الآخر ولو كانا شريهما لما استحقتا قمارا لا انضمام
يرجع بشئ ولو علم مع ذلك بالحر كانهما والولد وطه المهر مطلقا ولو اختلفا
بان كانا هلا هذا البيع ثم تحته له العار رجح بما فرغ من حال الحمل سقط الباقي **في البعد**
لو اختلفت في الماذون في غير في عبدا حقه الماذون عن الغيرة لا بينة لولي الماذون ولا
لغيره لولا اي مولى الماذون واسترقا العبد المعن لان بين عليا سيد الماذون فيكون
قوله مقدم على من خرج عند عدم البينة ولا فرق بين كونه اي العبد الذي اعقبه
الما ذون بالما ذون او لا وان كانت الرواية تضمنت كونه ابا لا شتر كما في المعنى
لترجيح قوله في اليد ولا بين عوى مولى ابنته من ماله بان يكون قد وقع الماذون
ملا لا يتجر به فاشترى ابا من سيد بماله وعدمه لانه على التقدير الاول يدعي فساد
البيع ومدعي صحة مقدمه وعلى الثاني خارج لمعارضه يدعي القديم بيدا الماذون
فيقدم والرواية تضمنت الاول ولا بين استيجان على حج وعده لان ذلك لا مدخل له

في الترجيح وان كانت الرواية تضمنت الاول ولا مدخل في هذه المسئلة رواية علي بن ابيم
عن الباقر فيمن دفع الى ما ذون الغالبين عنه لنمته فحج عنه بالباقي فاعلوا باه و
احبه بقدره وثالثا فاعلوا باه واثرت ذلك وزعم كل من مولى الماذون ومولى الابن
اشترائه بماله فقال ان النجدة تمضي ويرد قدام المولا حتى يقيم الباقون بينه وعمل
الشيخ ومن تبعه وما لاليه في الدروس والمقدمات وجماعة اطرحوا الرواية لضعفها
ومخالفتها لاصول المذهب في رد العبد الى مولا مع اعترافه ببيعه ودعواه فسادا ومك
الصحة مقدم وهي شركة بين الآخرين لان مولى الماذون اقوى ابنا مقدمه واعند
في الدروس من ذلك بان الماذون سيد مال لولي الابن غير ويصادم الدعا في
يرجع الى ازالة بقاء الملك على ما لكه لا لا يمارضه فلو اهرق بغيره دعوى الصحة على القضا
لانها مشتركة بين متعاقبين متكافئين فمسا قضا وفيها نظر لمنع تكافؤهما مع كون من
مولا خارج والداخل مقدم فسطا دونه ولم يبر الاصل ومنه يظهر صدم تكافؤ الدعوى
بغير من خروج الامر ورثته عما في يد الماذون التي هي بمنزلة يد سيد والخارج لا تكا
الداخل ففقد شرا الماذون بما في يد الغير المولى غير مستوعب فلزم ما طرح الرواية
ولا شئنا لما على مضى التجه مع ان ظاهر الامر حجة بنفسه ولم يفعل وجملة صحيحة الحج
لعوده رقا وقد حج بغيره من سيد فما الخائن هنا اوضح ونسب بقوله ولا بين عوى على
الابن من ماله وعدمه على خلاف الشيخ ومن تبعه حيث حكموا بما ذكر مع ضرافهم
بدعوى مولى الابن بالبيع وعلى خلاف العلما من حيث جملة على تكا مولى الابن بالفساد
هرا من تقديم مدعي الفساد والباقي تقديم منكر بيع عبده وقد عرفت ضعف تقديم
مدعي الفساد ويضعف الثاني مما قاله المنطوق في الرواية الدال على عوى كونه اشترى
بما له هذا كله مع علم البينة ومعا يقدم قول ان كانت لو احدى لو كانت لاثنين او
لجميع بني على تقديم بينة الداخل والخارج عند المعارض فعلى الاول الحكم كما ذكر
وعلى الثاني بخارج المعارضين ويغوى تقديم ورثة الامر من حج الصحة واعلم ان
يقضي تعدد المخالفين والمضامض على نسبه الى مولى الماذون وكان حقه اضافة
خير معه وكانه افصر عليه لالة المقام على الغير وطى ما اشهر من المنازعة
في هذه المادة **الحاشية** لو تنازع الماذونان بعد شراء كل منهما صاحبه في شئ

منها ليطلق مع المتأخر لبطان الاذن بزوال الملك ولا يثبت له ما ولا احد من ابا
لتقدم قبل بيعه والقبيل هما مطلقا غير معلوموا التي نقلها المصنف وغيره عن الشيخ
رحمته الله القول بتمامه لنا وعلى الطرفين عملا برواية توردت في ذلك وقيل هما مع شبيه
السابق والسبق وقيل مع الطريق التي سلكها كل واحد منهما الى مولى الاخر ويحكم
لطرفيه افرع مع لنا وبها في الشيء فان لنا وبطل البعان لظهور الاقران هذا اذا
لم يجر المولى بان ولو اجيز عقد هما فلا اشكال في صحةهما ولو تقدم العقد من احدهما
صحة خاصة من غير فرق على اجازة الامع اجازة الاخر فيصح العقدان ولو كانا وكيلين
معاً والفرق بين الاذن والوكالة ان الاذن ما جعلت تابعة للملك والوكالة ما اباح
المأذون فيه مطلقا والفرق بينهما مع اشترائهما في مطلق الاذن اما ان يصرح المولى
بالخصوصين او لا لا لانه القليل عليه ولو تجرد اللفظ عن القرينة لاحداهما فالظاهر حمل
الاذن على الالة العرفية واعلم ان القول بالقرينة مطلقا لا يثبت في صورة الاقران ولا
لاظهار النسبة ولا اشباهه واولى بالمنع تخصيصها بهذا الحكم والقول بالتحقيق
مستند الى رواية ليست علمية الطريق والحكم لنا بجمع على الاشكال فيه كالقول
بوقوفه مع الاقران كذلك ومع الاشياء تنجذ القرينة لكن مع اشياء السابق يخرج
برقمين لاخرجه ومع اشياء السابق الاقران ينبغي ثلث رقم في احدهما الاقران ليحكم
بالوقوف معه هذا اذا كان شراهما المولا هنا اما لو كان لانهما كما يظهر من الرواية
فان جلت ملك العبد بطلا وان جزاءه مع السابق وبطل القارن واللاحق حتما اذا لا
يشترط ملك العبد السيد **الثاني** مسألة المسوق من ارض الصلح لا يجوز شراؤها الا
مال الصلح محرمه فلو اشترى احد من المتأخرين مالا بطلت الشقة او الحكم ردها على ابيها
واستعاد منها منه ولو لم يوجد الثمن بان عسر البائع او اشنع من رد ولا يمكن اجازة
او غير ذلك من الاشياء على دفعه وقبل دفعه لانه في رواية مشكك في الثمن من
الضرر وتضعف بجها لة الراوى ومخالفة الحكم للاصول حيث انها ملك للغير حينها
كذلك وما لكما لم يظلم في الثمن فكيف يثبت فيه من بيعها مع ان ظالمه لا يستحقها
ولاكتبها ومن ثمة نسب المصالح الى القول بمرضا لة ولكن يشكل حكمه بذهاب الا ان
يجعل على ردها على الكمال على ابيها مع طرحا للرواية الدالة على ردها عليه وفي الدروس

استفرد العمل بالرواية المشتملة على ردها على البائع واستغناها في ثمنها لو عندك
المشتري اخذ من البائع وورثته مع موته واخذ من الرد اليه بانه تكليف له ليرد
الى اهلها املا له سارقا ولانه ترتيب يد عليه وعن استغنائها بان في جميعا بين
حق المشتري وحق صاحبها نظرا الى مال المحرور في الحقيقة وانما صار محسرا بالصلح
احداهما عرضا فلا يما رضىها ببال محرم في الحقيقة ولا ينبغي ان مثل ذلك لا يصلح
لتأسيس مثل هذا الحكم وتقر به بالنقل انما يثبت لو كانت النهاية ما تصلح للحج وهو عين
عنه وتكليف البائع بالرد لا يفضي جواز دفعها اليه كما في كل عاصب وقدم يد لا يرد
له في هذا الحكم ولا كان العاصب من العاصب بغير علمه الرد اليه وهو باطل والفرق
المال من المحتسب بالاضل الغارض لا مدخل له في هذا الترجيح مع اشترائهما في التحريم
وكون التلف للثمن ليس هو مولى لا فكيف يثبت في من ماله وينفذ من اهل الذمة
فان تجريمه عارضا ولا يرجح عليه مال المسلم المحتسب بالاصل عند الغارض لا مولى
الرواية بواسطة مشككين وشهرتها لم تبلغ حد وجوب العمل بها وانما عمل بها الشيخ
على عدله واشهرت بيننا به وردت في المستنبطون لها فيها للاصول **الثاني**
وجوب في الشراء على الكفا او كيله او وارثه ومع التمسك على الحاكم واما التمسك
به البائع مع بقاء عينه مطلقا ومع تلفه ان كان المشتري جاهلا بغيرها ولا ينبغي
الامه مطلقا **الثاني** لا يجوز بيع عبيد من عبيد من غير تعيين سواء كانا متساويين
في القيمة والصفات ام مختلفين بجها لة البيع الفضية للبطالان ولا بيع عبيد للذكاة
للعلة وقيل ببيع مطلقا استنادا الى ظاهر رواية ضعيفة وقيل ببيع مع لنا وبها من كل
وجه كما يبيع بيع قبض من صبر متساوية الاجزاء ويضعف بغيره لنا وعلى العبد من على
وجه يلحق بالمتلى وضعف الصحة مطلقا واخرج ويجوز شراؤه اي شراؤه العبد موصوفا
وجه يرتفع الجها لة سلم لان ضابط المثل فيه ما يمكن ضبطه كذلك وهو ثمة كفيين
من الحيوان لا ما يستثنى ولا في جواز موصوفا لالتساويهما في المعنى الصحيح للبيع
فلو باعه عبدا كذلك ودفع اليه عبيدين للخياري ليجوز شراؤه منهما فابى جها
منه في ضمانه لا يوق على ضمان المقبوض التوم وهو الذي قبضه ليشتره فله
في يد بغير غرير فان قلنا بضمانه كما هو المشهور من هنا لانه في معناه اذ الخصو

ليس القبض النوم بل المصوم قوله على اليد ما اخذت حتى توقى هو مشترك بينهما و
ان قلنا بعدم ضمانه لكونه مقبوضا باذن مالك والحال انه لا يفرط فيكون كالودعي من
هنا بل يمكن عدم الضمان هنا وان قلنا به ثم لان المقبوض التوم مسبق بالقوة او حجازا
بما يؤا ليه وصحح البيع وفاسد مضمون بخلاف صورة الفرض لان المقبوض ليس كذلك
لوقوع البيع سابقا وانما هو محض اشتياق حتى يندفع ذلك بان البيع لما كان امرا كلي
وكان كل واحد من المدعوع صالحا لكونه فردا كان في قوة البيع بل دفعهما للشيخ جرحه
فيهما فيكون منزلة البيع حيث انه منحصر فيهما فالحكم هنا بالضمان ولو في منه والمردى
عن الباقية بطريق ضعيف ولكن عمل به الاكثر لاختصاصه فيها على سبيل الاشاعة
لاكون حقه احدهما في الجملة وعدم ضمانه اى لا يؤى على الشئ فيمنع نصف البيع بل
لا يؤى منزلة التالف قبل القبض مع ان نصفه مبيع ويرجع الشئ بنصف الثمن على الباقي
وهو عوض التالف يكون العبد الباقي بينهما بالنصف لا ان يجد الباقي يوما فيخبر في
اختايتها ثانيا وهو مبني على كونها بالوصف الطابق للبيع واما وبها في الغرض واد
اختصاصه فيها لكونه عينها للشيخ كالحجر حتى في واحد وعدم ضمان الباقي اما
لعدم ضمان المقبوض التوم لكون القبض على هذا الوجه بخلاف قبض التوم للوجه المذكور
ذكرناه اوضح من ان هذا التخييل منزلة الاختيار الذي لا يضر الجواز ان التالف وقته و
يشكل اختصاص الشئ الكلي قبل تعيينه في فردين ومنع ثبوت الفرق بين حصص في واحد
بما انه كلياً وثبوت البيع في نصف الموجود المنضم للشركة مع عدم الموجب لها ثم الرجوع
الى التخييل وجدا لا يؤى وان دفعه الاثنين ليس تقييضا وان حصر الامر فيها لاضا لذيها
الحق في الذمة الى ان يثبت الجزيل شرعا كما لو حصص في عشرة واكثر هذا مع ضعف القول
عن اثبات هذه الاحكام المتألفه للاصول وفي النسخة في الزيادة على اثنين ان قلنا به
في الاثنين وعملنا بالرواية رد من صدق العبدان في الجملة وعدم ظهور تأثير الزيادة
مع كون محل التخييل ايتا عن الحق والخروج عن المنصوص المتألفه للاصل فان حبسنا
الحكم وكان ثلثه فابق واحدات ثلث البيع وارتفع ثلث الثمن الى اخر ما ذكره في نقل بقا
التخييل عدم فوات شئ سوى حكمنا بضمان الباقي املا لبناء محل التخييل ايدى الحق وكذا
لو كان البيع غير عينا كما قد دفع اليه امتين او اما وقطع في الذموس ثبوت الحكم بل في

اختصاص الحكم في اى عين كما نسكوب كتابك ادفع اليه منه اثنين او اكثر التوفد من المال
فيما ظن كونه حلة الحكم وبطلان القياس الذي ينبغي القطع هنا بعدم اختصاص كتابك فاقار
محض لا يقول به ولو هلك احد العبدان ففي اختصاص كتابك الحكم الجواز من ان ينزل الباقي
بخلاف الباقي لا يؤى عدم التعلق وهذا كله على تقدير العمل بالرواية نظرا الى اختصاصها
بما رغبوه من الشهرة والذي اراهم منع الشهرة في ذلك وانما حكم الشيخ رحمه الله بحدوث
ونظايرها على عادته والشهرة بين اثبات اختصاصه كما اشرنا اليه في غيرها والذي يتا
الاصل ان العبدان كانا مطلقين للمبيع تخيير بين اختيار الباقي والباقي فان اختار الباقي
ردا لموجود ولا شئ له وان اختار الباقي في محض حقه فيه وبقي ضمان الباقي على ما سبق ولا
فرق بين العبدان وغيرهما من الزايد والمتألفه هذا هو الاقوى **فصل في**
في بيع الثمار ولا تجوز بيع الثمن قبل ظهورها وهو يؤدى الى الجود وان كانت في
طلع او كما عاينا واحدا بمعنى ثمن ذلك العام وان وجدت في شهر او اقل سواء في ذلك ثمر
الخل وغيرها وهو موضع وفاق وسواء ضم اليها شيئا ام لا وبها قبل ظهورها انما يزيد
من عام على الاصح للغير ولو لم تجز لثمة الا الصدوق الصحيحة يعقوب بن شبيب عن ابي عبد
الله قال لا تجوز ولا ينج من قوة ان ارشيت لرجل على خلافه ويجوز بيعها بعد بدو
اجتماعها وفي جوازها قبله بعد الظهور من غير ميمه ولا زيادة عن عام لا مع اخل ولا
يشترط القطع خلافا لقرية الكراهة جمعنا بين الاخبار بحال ما دل على النهي على الكراهة و
القول لا خلاف لكراهة المنع ونزل الكراهة بالضميمة الى ما يصح افراده بالبيع او شرط
القطع وان لم يقطع بعد ذلك مع تراضيهما عليه او بيعها مع الاصل وهو في معنى
وبلوغ الصلاح السويع مطلقا او من غير كراهة هو احرار الثمر المشتاة من فري
نجانا في ثمر التخل باعتبار ما يؤا اليه او صفاره فيما يصغر انفقاد ثمره غير من بحر
الفواكه وان كانت في عام بكس الكاف جمع الكه بفتح الضم وكس الكاف ففتح الهمزة
وهي عطاء الثمر والنور كالشبان وكذا لو كانت في عامين كالجوز واللوز وهذا هو
الظهور المجوز للمبيع ايضا وانما يحلف في الصلاح والظهور في التخل ويظهر في غيرها
عند جعله ثمر الزهر بعد الانفقاد او ثلوث الثمر او صفاء ثلوثها او حلالة وطيبها
في مثل التفاح والتفح في مثل البطيخ او ثما هي عظم بنصفه في مثل الفسكا كما زعم الشيخ في

طوبى لبيع الخضر بعد انقضاءها وان لم يسنه عظمها لقطة ولطائف معية اى معلو
العدة كايحوز بيع التمرة الظاهرة وما يجرد في تلك السنة وفي غيرها مع ضبط السنين
الظاهر منها بمنزلة الضميمة الى المندوم سواء كانت المتجر من جنس الخارجه ام غير
ويرجع في اللقطة الى العرف فادلى على صلاحته للقطع بقطع وما دل على صلاحته او
شك فيه لا يدخل اما الاول واضح واما المشكوك فيه فلا صلة بقاءه على ملك مالكه و
دخوله فيما اخرج باللقط ولوا من جنس الثانية بالاولى لتأخير المشتري قطعها في اوانه
المشتري بين الفسخ والشركة للتعبيل لشركة ولتعدد تسليم البيع منفردا فان اخار
فطريق التخلل من الضلع ولو اخار لا مضاء فهل للبايع الفسخ لبيع الشركة نظرا فيه ذلك
اذا لم يكن آخر القطع بسببه بان يكون قد منع المشتري منه وخ اى حين يكون الخار
نسب الغريب لو كان لا خلاط بغيره المشتري مع تمكين البايع وقبض المشتري فمكن
عدم الخيار للشركة لان التعجيل جاء من قبله فيكون ذلك عليه لا على البايع كما هو
مجموع التلف من قبله ولو قيل بان لا خلاط اذ كان قبل القبض فمحل المشتري مطلقا
النقص ضمونا على البايع كما يفرض الجملة كذلك وان كان بعد فلا خيار لاحدهما
البيع بالقبض براءة البايع من ذلك بعد كان قويا وهذا القول لم يذكر في الدرر
جاء زمانه وهو حسن ان لم يكن لا خلاط قبل القبض بغيره المشتري ولا يقدم الخا
له احسن لان العيب من جهة فلا يكون ضمونا على البايع وحيث ثبت الخيار للمشتري
لا يسقط بدل البايع له ما شاء ولا الجميع على الاقوى لاصالة بقاء الخيار وان انفسد
العله الوجبة له كما لو بدل المغبون التفات وفي قول الموسوعة من المنع وكذا يجوز
بيع ما يخرط اصل الخوط ان يقبض اليد عن اقل القصب بغيرها عليه الى انفسد لياخذ منه
الورق ومنه المثل السائر دون شرط الفناء والمراة هنا ما يقصد من ثمره وبقاها
والثوب بالناس من المتناين من فرق غرطة وخرطاش وما يجوز كالرطب بفتح الراء وسكون
الطاء وهي الغصبة والقصب البخل كالتعاضد جز وجزا ولا تدخل التمرة بعد ثمرها
في بيع الاصول مطلقا ولا غير من العقود الا في ثمره الخلل فانها تدخل في بيعه خاصة
بشرط عدم التاخير ولو نقل اصل الخلل لغير البيع فكثير من الشجر ويجوز استثنائه
شجر معية وشجر معية وجزء مشاع كالنصف في الثلث والاطال معلومة وفي هذه

الفردين وهذا استثناء الجزء المشاع والاطال المعلومة يسقط من السنا وهو المشاع
بجانبه اى نسبة الى الاصل لو خاسر استثنى باع من الله تعالى بخلاف العين كالشجر والشجر
فان استثنى بها كبيع الباقي منفردا فلا يسقط منها بلفظي من البيع شئ لا متيار
كل واحد منهما من صاحبه بخلاف الاول لانه خروشايع في الجميع فيوزع الناقص عليها
اذا كان التلف بغيره فربطه بالخص في الدروس وقد يفرق بين هذا النوعين من البيع
طاع من الضمة على الاشاعة وقد تقدم ما يفرق بينه وبين سوا الفرق وطريق تفرق
على الحقبة للشاعة جعل الذاهب عليها والباقي لها على نسبة الجروا ما في الاطال
فيعبر بحالة بالخيار وينسب اليها المشتري فينظر الذاهب فيسقط منه تلك النسبة
مسألة لا يجوز بيع التمرة بجنسها اى نوعها الخاص كالعنب بالعنب والرطب بالرطب
على اصولها اما بعد جمعها فيصح مع التناوي بخلاف كان البيع ثمره او فروع من الثمار اجزاء
في الاول وعلى الاصح في الثاني فعدية العلة المنصوصة في المنع من بيع الرطب بالتمر وهي
نقصا عند الجفاف ان يبيح بياضه ونظرا لاحتمال الزيادة في كل من العوضين الزين
ولا فرق في المنع بين كون الثمر منها ومن غيرها وان كان الاول ظهور منعها ويسمى في الخلل
مراتبه وهي معاملة من الزين وهو الرفع ومنه الزبانية سميت بذلك لئلا يبا على الخمين
المقتضى العيز فمرايا المعنون دفعه والغا بن خلافة فيداهان وخص التعريف بالخلل
للنقص عليه بخوضه منسوبة الزاينة في صحة عند التمر من اى عبد الله عز القضا
وهو الحق غير لما ذكرناه وفي الحاق الباين وجه والرطب نظير لبيع السنبيل بجنسها او من
من جنسها ويسمى حافلة مأخوذة من الخلل جمع خلة وهي الساحة التي تزدع سميت
لخلفها بزرع في خلة وخرج بالسنبيل بجه قبل ظهور الخلل فانه جائز لانه ح فظهر
الا العربية هذا استثناء من تحرير بيع الزبانية والمراد بها الخلة يكون في دار الانسان
او بستانه فيشترى مالهما او شتا جرهما او مستعيرهما رطبها بخرصها ثمرها من غير
مقدار وموصوفا خلا وان لم يقبض في المجلس او بلفظ خمسة اوسق ولا يجوز بيع ثمرها
للا يتعد العوضان ولا يعبر بمطابقة ثمرها لاجابة لثمنها في الواقع بل يكفي المطابقة فلما
فلو زادت عند الجفاف عنه او نقصت لم يقدح في الصحة ولا عربة في غير الخلل فان الخلفا
بالزبانية والا لم يفتقد بغيرها **مسألة** لا يجوز بيع التمر بجنسها اى نوعها على اصوله سواء حصل

تصديقه ام لا لانه قابل للملك فانا اوله الاولة خلا فالصديق حيث شرط كونه
سنبلا او الفضل وصيلا اي محضود او ان لم يعمل مقنا وما فيه لا يخ غير كمال ولا يوجب
بل يكفي في معرفته الشاهد وصيلا اي مقطوعا بالقوة بان شرط قطعه قبل ان يخلص
الذوا فاذ اباعه كذا وجب على المشتري فصله بحسب الشرط فلو لم يفصله المشتري ^{فلا}
فصله وفرضه منته لا نه خ ظاهرا ولا حقا لغيره فلو لم يملكه المظا بقية باجرة ارضه عن
التي بقي بها بقدا مكان فصله مع الاطلاق بعد المدة التي شرط فصله فيها التعيين
ولو كان شراؤه قبل ان يفصله وجب على البايع الضميمة الى اوانه مع الاطلاق وكما لو باع
الشمع والزئبق للمعاد ومقتضى الاطلاق جواز تولي البايع قطعه مع امتناع المشتري منه
وان قدر على الحكم وكذا اطلاق جماعة ولا يفتى بوقفه على اذنه حيث يمنع المشتري مع امتناع
فان تذر جانبا لم يشرع القطع دفعا للضرر المنفرد له ابقاء والمطالبة بأجرة الارض
من العدة وان وارثا لغيره ان نصف بسببه اذا كان التأخير غير رضاه انما
يجوز ان يقبل احد الشريكين بحصة صاحبه من الثمرة بخسوص ولو كان منها ولا يكون ذلك
بيعا ومن ثم لم يشترط فيه شروط البيع بل عامله مستقلة وفي الدرر من انواع من البيع
وليس كل بائع يلزم بشرط السلامة فلو كان صلحا للزم مطلقا واما الموقوف والمجاعة ان
الصيغة بلفظ الضمان وظاهر الاخبار انه بما دل على ان انقطاع عليه ويمتلك القبل التام
ويلزم ان يضمن لما الحكم بان قرأه مشروط بالسلامة فوجهه غير واضح والنقص في هذه
وتوجيهه بان القبل لما رضى بحصة معينة في العين فلا بمنزلة الشريك فيما ان العرف
غير لازم كونه منها وان جاز ذلك فالرضا بالقدرة لا اشتراك الا ان ينزل على الاشاعة
كانت عدم ولو كانا النقصان لا باقية بل يجعل في الحرج لم ينقص شي كما لا ينقص لو كان بشرط
التقبل وبعض الاصحاب يستدلون بهذه المعاملة لمخالفتها للاصول الشرعية والحق ان الصلحا
ثابت ولزومها مقتضى العقد وانما في فروغها لا دليل عليه انما يعتبر في الكل مما يترتب
من اثر الخلل والفواكه والزروع بشرط عدم الفقد وعدم الافساد واما اصل الجواز فليس
الاكثر ورواه ابن ابي عمير عن جابر عن القريظ ورواه غيرهم واما اشراط الفقد فالدلالة
ظاهرا له وعليه والمراد كون الطريق قريبة منها بحيث يصدق المروء عليها عرفا لا ان يكون
طريقه على نفس الشجرة واما الشرط الثاني فرواه عبد الله بن سنان عن القريظ قال لا تأكل

منها ولا يفصله المراد به انه يأكل كثيرا بحيث يوشى ثرا بينا ويصدق معه الافساد
ويختلف في ذلك بكثرة الثمرة والمادة وقتها وزاد بعضهم عدم طرا الكراهة ولا طهيها
وكونها الثمرة على الشجرة ولا يجوز ان يحمل مع شيئا منها وان قل للمني عنه صريح في
الاخبار ومثله ان يطعمه اصحابه وقوما فيما خالف اصل على وضع الرخصة وهو اكل
بالشرط وتركه بالكلية اولى بالخلاف وفيه ولما روي ايضا من المنع مع اعتقاده بقتل الكلب
الدال على النهي عن اكل اموال الناس الباطل وبغيره من الوجع التصرف في مال الغير شيئا
اخبار النهي على الخطر وهو مقدم على ما تضمنه الاباحة والرخصة ولمنع كثير من العمل بخلاف
فيما يوافق الاصل فكيف فيما خالفه الفصل الثاني في الصرف وهو بيع الايمان وهي الذمة
والفضة بمثلها ويشترط فيه زيادة على غير من افراد البيع المتباين في المجلس الذي
فيه العقد واصطفاها في الشيء عاوان فارقاه الحيث القبض يصدق الاصطفا بغيرهم
زيادة الساقطة التي بينهما عنها وقت العقد فلو زادت ولو خطوة بطل او رضاء اي خا
الغير الذي هو المشتري كما يدل عليه اخر المسئلة بما في ذمه اي ذمة المدين الذي
هو البايع فضا اي مقبوضا اقام المصدق مقام المفعول بكونه اياه في القبض في ذمه
وذلك مما اذا اشترى من له في ذمه نقدا بما في ذمه من النقد نقدا اخر فان ذلك
يصير بمنزلة المقبوض مثاله ان يكون له في ذمه عرودينان فيشترى زيد من عرودين
عشر دراهم في ذمه ويوكله في قبضها في الذمة بمعنى رضاه بكونها في ذمه فان البيع
القبض صحت لانها في الذمة بمنزلة المقبوض بيد من هو في ذمه فاذا جعله وكيل
في القبض صار كانه قابضا لما في ذمه فصدق المتباين قبل الفرق والاصل في هذه المسئلة
ما روي فيمن قال لزيد ذمتك درهم حوّلها الى ذمتك ذمتك بصدق وان لم يبقا بضاعتا
بان النقد بن من واحد والمتصدق عدل عن ظاهر الرواية الى الترابيد التحويل والتوكيل
صريح في القبض الرضا فيه بكونه في ذمة الوكيل القابض لاحياج الرواية الى تكلف
ارادة هذه الشروط يجعل الامر بالتحويل توكيلا في تولى طرفي العقد وبنائه على صحة
وصحة القبض اذ اوقف البيع عليه بمجرد التوكيل في البيع نظر الى ان التوكيل في شيء
اذن في لوائه التي توقف عليها ولما كان ذلك امر اختياريا عدل المصل الى التصريح
بالشرط ولو قبض البعض خاصة قبل التفريق صح فيه اي في ذلك البعض المقبوض على

الباقى في اجارة ما صح في موضع لتبعض الصفقة اذا لم يكن من احد من طرفي
في اخير القبض لو كان تاخير في القبض فلا خيار لهما ولو اخضر احداهما سقط
خياره دون الآخر ولا بد من قبض الوكيل في القبض عنهما او عن احدهما في مجلس العقد
قبل الفرق المعافدين ولا اعتبار بفرق الوكيل واحدهما او هما والوكيلين وفي حكم مجلس
العقد ما تقدم فكان معنى قوله قبل الفرق المعافدين عنه لشمول الثاني في حكم المجلس
هذا اذا كان وكيل في القبض دون الصرف ولو كان وكيل في الصرف سواء كان مع ذلك
وكيلا في القبض ام لا فالمعنى ما رتب له من دفع العقد معه دون ذلك والضايق ان المتبرع
التاخير قبل الفرق المتعافدين سواء كانا كليين ام وكيلين ولا يجوز التفاضل في الجنس ولو
لا يحكم بجمع حكم الزنا والصرف فيعبر فيه التفاضل في الجنس نظر الى الصرف في عدم التفاضل
نظر الى الربا سواء اتفقا في الجودة والرداءة والصناعة او اختلفا بل وان كان احدهما مكسورا
او رديا والآخر صحيحا او جيدا الجوهر وترتيبهما احداهما يباع بالآخر ويجوز بيعهما الا
لاهتماما لزيادة احد العوضين عن الآخر فيدخل الزنا ولو علم زيادة الثمن هنا في الترتيب
لربيع هنا وانما في المشور فيه لان الترتيب قيمة له ليصلح في مقابلة الزيادة في الربا
اذ اجتمعا او اريد بيعهما معا يباعان بهما فيصرف كل الى محالفة ويجوز بيعهما باحدهما
مع زيادة الثمن على محالفة بهما يصلح عوضا في مقابل الآخر او لغيرهما بغيرهما
ولا عبرة باليسير من الذهب الخالص من النون واليسير من الفضة في الرضا ببيع الزنا
فلا يمنع من صحة البيع بذلك الجنس وان لم يعلم زيادة الثمن من ذلك اليسير او بعض
في المجلس لا يبايه لانه مضى ونابع غير مقصود بالبيع ومثله المنقوش فيهما على قوت
الجود ان بحيث لا يحصل منه شيء يندبه على تقدير زوجه ولا فرق في المنع من الزيادة في
احدا المتجانسين بين العينية وهي الزيادة في الوزن والحكمة كالبيع المتساويان وشرط
مع احدهما شرطا وان كان صنعة وقبل يجوز اشتراط صبغة خاتم في شراء درهم بدرهم
لرواية رواها ابو الصباح الكنا في عن القرمه قال شاك عن الرجل يقول للمضايغ ضحك
هذا الخاتم وابدل لك درهما طازجا بدرهم غلة كلابا من اختلفوا في تنزيل الزنا في قبيل
ان حكمها مستند من الزيادة المنوقة فيجوز بيع درهم بدرهم مع صياغة الخاتم ولا يبعد
الى غير انفسا لغيرها خالفنا اصل على موضع النص وهذا القول الذي حكاه الموقيل

يعدى الى كل شرط لعدم الفرق وقيل الى كل شرط حكمي والاولا كلها ضعيفة لانها
دلالة الرواية على اصل الحكم وهي غير صحيحة في المطلوب كما تضمنت بل لا بد من طراز
خلة مع شرط الصياغة من جانب الغلة وقد ذكر اهل اللغة ان الطانج هو الخاطم الغلة
غير وهو المشور في الزيادة الحكيمة وهي الصياغة في مقابل الغش وهذا لا مانع منه
مطلقا وعلى هذا يصح الحكم ويعدى في مطلق الدرهم كما ذكره ونقله عن المصنف
اي الرواية للاصل كوجبت على الاطلاق كما ذكره لان الاصل المطرد عدم جواز الزيادة
من احد المتجانسين حكمية كانت او عينية فلا يجوز الاستناد فيها خالفنا اصل الرواية
مع ان شرطها من غير حاله ولا ياتي في الصورة من التعديين اذا بيعت معا معا جاز
وان بيعت باحدهما خاصة اشترطت زيادته على جنسه لتكون الزيادة في مقابلة الجنس
بحيث يصلح تمنا له وان قل ولا فرق في المتجانسين بين العلم بمقدار كل واحد منهما وعدمه ولا بين
امكان تحليل احدهما عن الآخر وعدمه ولا بين بيعهما باحدهما فيهما من التعديين ولا بين
ويكفي قلبه الظن في زيادة الثمن على جنسه من الجوهر او علم اليقين بقدره فالتبا
ومشقة التحليل الموجب له وفي الدرهم اعتبار القطع بزيادة الثمن وهو اجد وحليته
والركب يعتبر فيهما العلم ان اريد بهما اي الحلية بجنسهما والمراد بيع الحلية والحلي لكن
ما كان الغرض الخاص من الزنا والصرف في الحلية ويعتبر مع بيعها بجنسها زائدة الثمن
عليها لتكون الزيادة في مقابلة السيف والركب ان ضمنها اليها فان تعذر العلم كفي الظن
الغالب بزيادة الثمن عليها والوجود اعتبار القطع وفاقا للدرهم وظاهر اكثر من تعذر
بيعت بغير جنسها بل يجوز بيعها بغير الجنس مطلقا كغيرها وانما اخضر المصنف لاشتباه
ولو باعه بنصف دينار فشتاى نصف كمال شاع لان النصف حقيقة في ذلك لان الزنا
صحيح عرفا بان يكون هناك نصف مضروب بحيث ينصرف في الاطلاق واليه ونظما بان
يصح بارادة الصبي وان لم يكن الاطلاق محمولا عليه فيصرف اليه وعلى الاول فلو باع
بنصف دينار اخر تخبر به ان تعطيه شفع يار ويصير شركا فيهما وبين ان يعطيه في
كاملا عنهما وعلى الثاني لا يجب قبول الكامل وكذا القول في نصف درهم واجزأهما في
وحكم تراب الذهب الفضة عند الصياغة بفتح الصاد وتشد يد اليها جميع ضامع حكم
تراب المعدن في جواز بيعه مع اجتماعهما بهما وبغيرهما وبما جدها مع العلم بزيادة

التمتع بمجانسة ومع الأفراد بغير جنسه ويجب على المصانع الصدقة به مع جعل رايه
بكل وجه ولو طهر في محصورين وجب الفلاح منهم ولو بالصلح مع جمل حق كل واحد
وتجوز مع الجمل من الصدقة بعينه وقيمتها ولا قرب الضمان لو ظهر وان لم يرضوا بها
اي بالصدقة لعموم دلالة القالة على ضمان ما اخذت اليد خرج منه ما اذا رضوا وانما
الاشباه فيبقى الباقي ووجه العدم اذن الشارع له في الصدقة فلا ينعقد الضمان و
مصرف من الصدقة الفقراء والمساكين ويطلق بمجانسة ما فيها من المصانع الموجبة
لخلاص المال كالحجارة والطير والحيوانات والجمادات ولو كان بعضهم معلوما وجب لغيره
من جنسه وعلى هذا يحل الفلاح من كل غريم يعلو وذلك بخلاف عند الفراع من عمل كل واحد
اخر حتى صار مجموعهم بالخير لزم حكم ما سبق **في الدائم والدائم** في ضمان
عندنا في الضرف غير العتق لادلة على التعيين والوفاء بالعقد والقيام المقتضى في غير
فوطهر عينه المعين ثمة كان ام متهما من غير جنسه بان ظهرت الدائم فاشاءوا
بطل البيع فيه لان ما وقع عليه العقد غير مقصود بالشراء والعقد تابع له فان كان
مجانسة بطل البيع من أصله ان ظهر الجميع كذلك ولا فائدة لنسبه كداهم بل ان كان
مجانسا في الجنس صح البيع في التسليم وما قبله ويجوز لكل منهما الفسخ مع جعل العيب لبعض
الصفقة ولو كان العيب من الجنس كشقوة الجوهري واضطراب التكة وكان بائنه جازا فله الرد
بغير شرط لا يلزم منه بادة جاب العيب المقتضى الى السواء لان هذا النقص حكمي فهو في حكم الصحيح
لما لا يراه العيبين كمنه فلو كانا معا فبعضه فبعضهما معا فبعضهما معا فبعضهما معا
في المجلس والرد اما ثبوت الارش فالعيب لا يضره زيادة عوضه للاختلاف واعتباره
في المجلس للصرف ووجه الرد ظاهر لانه مقتضى ضمان العيب بشرطه وبعد التفريق له الرد ولا
يجوز اخذ الارش من التعديين لئلا يكون صرفا بعد التفريق ولو اخذ الارش من غيرهما قبل
والقبيل العلل من جاز لانه تخ كالمعاوضة بغير الاثمان فيكون جملة العقد بمنزلة بيع وشر
والبيع ما اخذ عوضه بعد التفريق ويشكل ان الارش جزء من الثمن والمعتبر فيما انقضى القاء
فاذا اخذ الارش من الثمن وانقضى ما على فصح معاوضة على التمسك الثابت في الذمة
ارش لا تنفس الارش يمكن فانه بان الثابت ما كان هو التمسك لكن لما لم ينعين الا باختيار
الارض لورده لئلا يكون الارش ما كان ابدا فاعلفه بالذمة الذي هو بمنزلة المعاوضة لغيره

فيستحق قبضه قبل التفريق مراعاة للصرف وكما يكفي في لزوم معاوضة الصرف دفع
الاثمان قبل التفريق كذا يكفي دفع عوضها قبله باطلاق براءة ذمة من يطلب منه فاذا
اتفقا على جعله من غير التعديين جاز وكانت المعاوضة كأنها واقعة به وفيما ذلت
جواز اخذ في مجلس اختيار من التعديين ايضا ولا يقولون به ولزوم وان كان يوقوفا
على اختيار الا ان حصة العيب الثابت حاله العقد فقد صدق التفريق قبل اخذ وان لم
يكن مستقرا والحق اننا اعتبرنا في ثبوت الارش السبيل لزم بطلان البيع فيما قبله با
لتفريق قبل قبضه مطلقا وان عتبت حاله اختياره او جعلناه تمام السبيل ووجه النقل
لزم جواز اخذ في مجلسه مطلقا وان جعلنا ذلك كاشفا عن ثبوت به بالعقدان البطلان
فيما ايضا وعلى كل حال لا تعتبر منه التمسك الغالب اتفقا على اخذ امر اخر والوجه ان
اوضح فيتم مع اختيار البطلان فيما قبله مطلقا وان ضي المذموم لزم فان قيل
للمذموم ارش ليس هو احد عوضي الضرف انما هو عوض صفة فاقبه في احد العوضين
لكنه كجزء من الناقص منهما ومنه حكموا بان جزء من الثمن لنسبه اليه كنسبة
قيمة الصحيح الى العيب المتماثل لما اصل في العوضين وقع منزلة لا يعتد به راسا
واخذ ارش النقصان الذي هو كقيمة العوض الناقص فكان بمنزلة بعض العوضين
اخذ والعوض منه ورد البيع لا ينافي ثبوت فاقبه التمسك بينه وبين امر اخر فيكون في التمسك
بينه وبين ما ذكر ولو كان العيب الجسدي في غير صرف كان العوض الاخر عرضا فلا يملك
في جواز الرد ولا ارش عطاء للعيب حكمه شرعا ولا نافع منه هنا مطلقا سواء كان قبل
ام بعد ولو كانا اي العوضان غير معينين فله الابدان مع ظهور العيبين ساكن انهما
لان العقد وقع على امر كلي فالمقبوض غير فاذا امكن مطابقا لثمين لوجوده في ضمانه
الابدان اعدا اما في المجلس في الصرف فما بعد فلا لانه يقتضي عدم الرضا بالمقبوض قبل
التفريق وان الامر الكلي باق في الذمة فيؤدي الى فساد الصرف هذا اذا كان العيب من الجنس
اما غير فالقبوض لغيره ما وقع عليه العقد مطلقا فيبطل بالتفريق لعدم التماثل في الطرفين
ويجوز قويا مع كون العيب جنسيا جواز ابدان له بعد التفريق لصديق التماثل في العوضين
قبله والمقبوض محسوب عوضا وان كان عينا لكونه من الجنس فلا يخرج عن حقيقة العوض
المعين فاقبه لكونه مقبولا لبعض الاوصاف فاستدراكه ممكن بالاختيار ومن ثم لم يورضى

استقر ملكه عليه ونماؤه على التدبيرين بخلاف غير الجنين وح فاذا فتح رجح الحق الى الله
فتعين عوضا جديدا لكن يوجب البديلة مجلس الرتبة على ان الفسخ رفع العوض فاذا لم
يقدر في الصحة سابقا تعين القبر يخرج ليحقق المقتضى بحتمل قويا سقوط اعتبار ايضا
لصدق النما بغير العوضين البني هو شرط الصحة والحكم بجهة العرف في القبر السابق
فمستحق ان ثبت خلافه وما وقع في حكم بوجوب النما بغيره لا يحكم طارفا
ثبوت البيع وفي غير اي غير العرف له الا ان تفرقا لانما المانع منهم وجود المقضي
وهو العرف حين لم تعين عوضا **الفصل الثاني في التبرع** وهو بيع مضمون في الامتنع
بما معلوم مقبوض في المجلس الجاهل معلوم بغيره خاصة وينقد بقوله اي قول المشرع
المشترى اسلمت اليك او اسلمت لك واسلمت بالضعيف في سلمك وجه كذا في كذا
وقيل الخطا في هو المشرى وهو البايع بقوله قبله في شبهه ولو جعل الجاهل بغيره جاز
بلفظ البيع والتملك واستلمت منك واستلمت وتسلمت وعمره في شرطه وطرق
اسرها ويجوز شرط ذكر الجاهل الذي به هنا الحقيقة النوعية كالحلقة والشعر والوصف
الرافع للجحالة الفارق بين اصناف في النوع لا مطلق الوصف بل الذي يختلف لاجله
التميز اخلافا ظاهرا لا يتأخر بمثله عادة فلا يقع الاختلاف في اليسير غير المؤدى اليه
المرجع في الاوصاف في العرف وربما كان العرف بما من الضميمة وحط الضميمة منها
الاجمال بالمعبر عن الوصف ما يتأوله الاسم للتمييز لاختلاف ثمان الافراد لا خلافة في
ولا يبلغ فيه الغاية فانها وافق في غير الوجود بطلان الاجماع واشترط الجيد الردي
لا مكان تخصيصهما بهولة والواجب ان يطلق عليه اسم الجيد فان ناد عنه ناد خيرا
وما يصح عليه اسم الردي وكل اطل الوصف في حسن وشرط الاجود والاردي مع بعد
الاقتضا اذا ما من جيد لا ويمكن وجوده اجموده وكذا الاردي في الحكم في الاجود وفاقا
اما الاردي فلا جود انه كذلك في العقل بوجهه ولا كفاؤه بكونه في المرتبة الثانية من الرتبة
ليحقق لافضلية ثم ان كان الفرد المدفوع اردي فهو الحق ولا يقع الجيد من الردي جاز
قبوله لازم فيمكن التخصيص بخلاف الاجود فيشكل ان ضبط المشرى في معبر على وجه يمكن
الرجوع اليه عند الحاجة مطلقا ومن جعلها ما لو امتنع المشرى اليه من دفعه فيمكن
ماله بالحق كقوله في ذلك غير ممكن هنا لان الجيد غير مضمين عليه فلا يجوز لغيره

فتعذر التخصيص هذه الصحة او فتح وزد والمعرفة الدروس كلها لا يضبط وصفه يمنع السلم
فيكالحم والخبز والنبيل المخرق يجوز قبله لا مكان ضبطها بالعدد والوزن وما بقي فيه
الاختلاف في غير قاذج لعدم اختلاف الثمن بسببه بخلاف المعلوم والجواهر لتعذر ضبطها
وبالوزن لا يفيد الوصف المتعبران اهم اوصافها الثمن فلا يحصل به وقيل يجوز لا
ضبطه بالمشاهدة ورد ثبانه خروج عن السلم لانه دين ويمكن الجمع بمشاهدة حمله على
السلم في غير من هاتين غير تعيين وهو غير خرج عن موضعه كاشترائه من غله قربة
معينة لا تخيس عادة وتجب فيكون مشاهدة الجواهر عن الامكان في الوصف في الشهر النعم
مطلقا والجواهر الى الكبار لتعذر ضبطها على وجه يرفع بسببه اختلاف الثمن
تفاوت الثمن فيها تقاوبا باعتبار ان لا يحصل بكون المشاهدة اما القول في الضمان التي لا
يشتمل على اوصاف كثيرة يختلف القيمة باختلافها فيجوز مع ضبط ما يعتبر فيها سواء
ذلك المتخذ للتداه وغيره وكذا القول في بعض الجواهر التي لا يشترط الثمن باعتبارها
تفاوتا بينا لبعض العقيق وهو خير الدروس يجوز السلم في الجواهر الفواكه والخضروات
الحكم والطيب والجواهر كل ناطقا وناحا في ثباته لكونه لا مكان ضبطها وكثير وجو
منها وجهالة مقدارها لغيرها نعمة على تقدير وجوده لانه تابع ويلزم تسليمه في ثباته
ان يخل في مقارنته التسليم فلا يكفي الحامل وان قرب زمان ولادتها ولا يشترط ان يكون
الابن حاصلا بالفعل لوطئها وسلمها اجزات لصدق اسم الشاة للثمن عليها بعد
الجارية الحامل وذات الولد او الشاة كن لك فالأقر بالبيع لا اعتبار وصف كل واحد منهما
معلوماهما في واحد وبجملته الحمل وعدم امكان وصفه وقيل يجوز في الجميع لا مكانه
غير عسرا وغفارا لجملته في الحمل لانه تابع وفي الدروس جواز الحامل مطلقا وفي ذات
الولد المقصود بها الخصة دون التسمية والاجود الجواز مطلقا لان غرض وجوده مثل ذلك
غير واضح وهو عدم الوفا بالعقد فيضيه ولا بد من بعض الثمن قبل الفرق والحق
به من دين عليه اي على السلم اذا لم يشترط ذلك في العقد بان يحمل الثمن نقدا في الذم
لو شرطه كن لك بطلان به بيع دين بدين اما كون السلم فيه دين او اضع وانما الثمن الذي في
الذمة فلا نه دين في ذمة السلم فاذا جعل موصفا للسلم في صدق مع الدين الدين لان
نفس الدين قد رتب بالبناء فصارت ثمننا بخلاف الحاسب عليه قبل الفرق اذا لم يشترط

استيحاء قبل الفرق مع عدم ورود العقد عليه فلا يقصر عما لو اطلقا ثم احضر قبل التوفيق
وانما يقتصر على الحاسبة مع تخالفها اجتنابا او وصفا اما لو اتفق ما في الذمة والتميز فيهما
وقع التها ترهون او لزم العقد ولكن المعنى في الدور استشكل على هذا حتى العقد استثنى
الى انه يلزم منه كون مورد العقد يباين وينفخ بان بيع الدين بالدين لا يتحقق الا اذا
جعل مقاما في نفس العقد متماثلين في المعاوضة قضية البناء وهي متفية هنا لان
التميز هنا امر كلي فعيينه بعد العقد في شخص لا يقتضي كونه هو الثمن الذي جرى عليه العقد
ومثل هذا التقاير والتماثل لا يستتبعان معاوضة ولو اوردت ذلك لا ترفع الملاحقة ثم دفعه في
المجلس لصديق الدين بالدين عليه ابتداء بل قيل يجوز الصورة الثانية اي وهي ان يبيع
الدين ثمنه في العقد نظر الى انما في الذمة بمنزلة المقبوض وتسمى اي المسلم فيه او ثمن
التميز الكيل والوزن المعلومين فيما يكال ويوزن وفيما لا يضبط الا به وان جاز يبعه
جزافا كما يحط بالحجارة لان المشاهدة ترفع الغرض بخلاف الدين واحترن بالمعلومين عن
الاحمال على مكيا او محضين بولن في بطلان العقد في المعدد مع قلة التفاوت كالصفحة
الخاصة بالجزو واللون لما مع كثرة كالتزامن فلا يجوز بغير الوزن والظاهر ان البيع يلحق
بالجزو في جواز مع تعيين الصفه في الدور وقطع بالحاقه بالزمان المتنع فيه وفي مثل
التوبيخ بترسيطه بالذرع وان جاز يبعه بذونه مع المشاهدة كما هو عليه ان يذكر
لخرجه عن الاعتبار المذكورة ولو جعلت هذه الاشياء ثمنها فان كان شاهدا بحقه
حكم البيع المطلق فيكون شاهدا فيه واعتبارا يعتبر ويعين الاجل المحرو من التفاد
بحيث لا يتحمل الزيادة والنقصان ان اردت موضوعه ولو اريد به مطلق البيع لا يشترط وان
وقع بلفظ التلويح لا قرب جواز اي التلويح لا مع عموم الوجود اي وجود المسلم فيه عند
ليكون مقورا على تسليمه حيث يكون مستحقا ووجه الفرق بين التلويح جزئيا والبيع وقد
استعمل لفظه في نقل الملك على الوجه المخصوص فجاء استعماله في الجمل لا لانه عليه حيث
بارادة المعنى العام وذلك عند قصد الحلول كما ينعقد البيع بملك كذا بكذا مع ان التلويح
موضوع لغيره لان قرينة العوض المتماثل عليه للبيع بل هذا اولى لانه بعض اوردت بخلاف
التعليك المستعمل شرعا في الصفة بحيث لا يثبت له عند الاطلاق غيرهما وانما صرفه عن
القبول الخارجيه ومثله القول فيما لو استعمل التلويح مع غير شخصته واولا الجواز

مثل

اجد عن الغرض والحلول لا يخل في امكان التسليم من التاجيل ومن التعليل بل هو وجه المنع
حيث انما على البيع الموجب لثمنه ان يثبت في الذمة وقد قال النبي من سلف فلينسلف
في كل معلوم او وزن معلوم او معلوم واجبت تسليمه حيث يقصد التسليم في الحال
فيما لو قصد به البيع الحال والاطران ظاهر عبارة المقصود في الدور من كثر ان التلويح
مع قصد التسليم في الخارج جواز موجلا وحالا مع التصريح بالحلول لو قصد بل مع
ايضا ويحل على الحلول والذي يرشد اليه التعليل والجواب ان الخلاف فيما لو قصد به البيع
المطلق واستعمل التسليم في القربان اما اذا اراد به التسليم المطلق اشترط ذكر الاجل
بد من كونه عام الوجود عند راس اجل في البذل الذي شرط تسليمه فيه او بطل العقد
حيث يخلق على اي المقصود او فيما تارة بحيث ينقل ان شرط الاجل اليه حادة ولا
يكفي وجوده فيما لا يثبت ان نقله منه اليه الا مادراكا لا يشترط وجوده حال العقد
يكون مؤجلا ولا فيما بينهما ولو عين حلة بل لا يكف وجوده في غير وان اعتد بطل
اليه ولو انعكس ان عين حلة غير مع لزوم التسليم به شارطا نقله اليه فالوجه
وان كان بطل مع الاطلاق في الفرقان يلد التسليم بمنزلة شرط اخر والمعتبر هو بل التلويح
فيه والتميز في اطلاقها على الهلالية مع امكانه كما اذا وقع العقد في اول الشهر ولو
وقع في ثلثه ففي من هلا ثلثا تخير مقدار ما مضى منه او كما له ثلثين او اكسار جميع
لو كان حله غير وعد هلا ثلثين اوجه اوسطها الوسط وقواه في الدور ويظهر من
العبارة الاول ولو شرط تاجيل قبض الثمن بطل في الجميع اما في الوجه فظاهر لا بشرط
قبض الثمن قبل التفرق المناقيل وعلى تقدير عدم منافاته لقصر الاجل يمنع من وجوب
لانه بيع الكالي الكالي فيدفع اهل اللغة بانه بيع مضمون موجل بمثله واما البطلان
في الحال على تقدير بطلان الوجه فلجملة حلة قطعه من الثمن وان جعل كلا منهما قدرا
معلوما كتاجيل خمسين من مائة لان الجمل يتا بل من البيع قسما اكثر مما يتا بله ولو
ينقسط الثمن على اجل ايضا والنسبة عند العقد غير معلومة ونما قيل بالحق العلم
بجملة الثمن والتقسيم غير مانع كالا يمنع لو باع ماله وماله غير طر تجز المالك بالو
باع الحر والعبد ثمن واحد مع كون بيع العبد باطلا من حين العقد كالموجل هنا وثوب
موضع التسليم لشره وجوب الوفا بالشرط السابق ولا يشترط افضي الاطلاق التسليم

في موضع العقد كظاير من البيع الموجب لهذا القول في المسئلة والمقول الآخر
 اشترط تعيين موضعه مطلقا وهو اختياره في الذرور لا خلافا لغيره خلافا
 الموجبة لاختلاف الثمن والرغبة ويجوز ان يكون موضع الاستحقاق لا يتناهى على موضع
 المحلول المحلول ويجوز ان يكون الموضع الموقوف على ماله مملوكا او اما النسبة
 فخرج بالاجماع على عدم اشترط تعيين محله وفصل ثالث اشترط ان كان في ماله
 مونة وعدمه بعد موافق بكونه في مكان قصد ههنا مافرقه وعدمه وسواء
 باشترط في ماله وجه السلافة مركب من الاولين ولا يريان التعيين مطلقا او في
 ويجوز اشترط السابغ في العقد كاشترط حمله الموضع معين فتسليمه كذلك ومنه
 وكونه من غلة ارض او بلد لا يحس في ماله غالبا ونحو ذلك وكذا يجوز بيعه بعد حمله وقبل
 قبضه على الغريم وغيره على كراهية التي هي عن ذلك في قوله لا يبيع من شيئا حتى يقبض
 ونحوه المحلول على الكراهية وخضها بعضهم بالكيل والموزون واخرون بالطعام ونحو
 اخرون بهما وهو الاقوى مما اورد صحيحا من النهي على ظاهره لضعف المعارض لعمال
 على الجواز الحامل للنهي على الكراهية وحديث النهي عن بيع مطلق ما لم يقبض له يثبت واما
 بيعه قبل حمله فلا لعدم استحقاقه نعم لو حال عليه فالاقوى العتقة واذا دفع
 اليه فوق الصفقة وجب القبول لا يخير احسانا فالامتناع منه عناد ولا ان الجود
 صفقة لا يمكن فصلها في تابعة بخلاف ما لو دفع ازيد قد لا يمكن فصله ولو في قبض
 لا يجزئ في من المنة ودونها اي وز الصفقة المشروطة لا يجزئ قوله وان كان اجود من
 لخرانه ليس حقه مع تضرره به ويجزئ تسليم العتقة ونحوها عند الاطلاق بقيمة من الزيادة
 والمدد والشرايط الغرضية المعتاد وتسليم الثمن والربط بينه وبين وجهه
 العيب المحتمل عادة ولو رضى المسلم اليه به اي به لا من صفقة لانه استغاضه من الزيادة
 برضاة كالبزء كالمو رضى بغيره ولو انقطع المسلم فيه عند المحلول حيث يكون موقفا
 ممكن التصرف بعد الاجل عادة فانفق عليه تخير المسلم بين الفسخ فراجع براس ماله لتعذر
 الوصول اليه فانفاه الغريم بين الضمان لا يحصل له ان لا يفسخ ولا يصح له ان
 يتمتع لان ذلك هو حقه والاخرى ان الخيار ليس فورا وله الرجوع بعد التصرف
 الامر من ان يصرح باسقاط حقه من الخيار ولو كان الانقطاع بعد بدله له ورضا

الحق

بالتأخير بقطياره بخلافه لو كان بعدم المطالبة او يمنع البائع مع امكانه وفي حكم
 عند المحلول موت المسلم اليه قبل الاجل وقبل وجود كمال العمل قبله بعد بدله بغيره
 الخيار على المحلول على اقوى لعدم وجود الفسخ له لان ذلك يستحق شياخ ولو قبض البعض
 تخير ايضا بين الفسخ في الجميع والضرب بين لغد ما قبض المطالبة بحصة غير من الثمن
 او قيمة الثمن على القول الاخر وفي تخير المسلم اليه مع الفسخ في البعض جه قوي لبعض
 عليه لان يكون الانقطاع من تعيين فلا خيار له **الفصل الثاني في اقسام البيع**
 الى الاختيارية الثمن وعدة وهو اربعة اقسام لانه اما ان يحرره او لا والثاني المساواة ولا
 اما ان يبيع معه براس ماله ام بزيادة عليه او نقصان عنه والاول والثانية والثالثة والرابعة
 والثالث المواضعة وبقي قيم خامس وهو اعطاء بعض البيع براس ماله ولا يذكر كثيرا
 القرض وفي الذرور في بعض الاخبار دلالة عليه وقد يجتمع الاقسام في عقد واحد
 اشترى خمسة ثوبا بالسوية لكن من نصيب احدهم عشرون والاخر خمسة عشر والثالث
 والرابع خمسة والخامس لم يبين ثم باع من هذا الربيع نصيبهم بشرين بعد اخبارهم بالخيار
 والاربع شربل في حصته فهو بالنسبة الى الاول مواضعة والثاني تولية والثالث شفعة
 والرابع شريك والخامس مساومة واجتماع قسمين وثلاثة واربعة منها على قول
احدها المساومة وهي البيع بما يتفقان عليه من غير تعرض للاخبار بالثمن سواء عليه
 المشتري ام لا وهي فضل الاقسام **وثانيها** المراجعة ويشترط فيها العلم بالثمن على كل من البائع
 والمشتري بقدر الثمن وقدر الربح والعراة والمون ان فهمها ويجب على البائع الصدق في
 الثمن والموز وما طرأ من موجب النقص والاجل وغيره وان لم يحدث فيه زيادة قال في
 او هو على ان يقوم بكذا وان زاد بفعله من غير ضمانة مالية اخبر بالواقع بان يقول
 بكذا وعملت فيه عملا يساوي كذا ومثله ما لو عمل فيه مقطوع وان زاد باستحسان
 صمه فيقول يقوم على كذا الا اشترى به لان الشراء لا يدخل فيه الا الثمن بخلاف يقوم
 على فانه يدخل فيه الثمن وما يلحقه من اجرة الكيال والدلالة الحارس والمحرم القضا
 والرفا والقباع وسائر المون المدة للاسترجاع لا ما يقصد به استيفاء المالك في
 الاسترجاع كنفقة العبد وكنونه وعلف الدابة نعم العلف الزائد على المعتاد للقسمين
 يدخل في الاجرة وما في معناها لانضم الى اشترى بكذا لان يقول واشتاتجرت بكذا فان

الآخر ينضمخ الى الثمن للتصريح بها واعلم ان دخول المذكور من جهة الاختيار
 بل فائدة اعلام المشتري بذلك ليدخل في قوله بعثك بما اشتريت او بما قام على او
 بما اشتريت وانما جرت ربح كذا وانظر عيب وجب كذا لتفصيل البيع بهما كان
 حين شراء وانما عيبا بسببه اسقطه لان الارش جزء من الثمن فكانت اشتراها بما عدا
 وان كان قوله اشترته بكذا حقا لفظا القسط الذي هو بمنزلة الحو لو كان الارش يضاف
 لرسطة من الثمن لا يباح تنجده لا يفيها العقد كسراج الدابة بخلاف العيب وان كان كذا
 بعد العقد حيث يضمن لانه يمتنع في العقد ايضا فكان كالموجود دخالة وفيه من العيب
 اسقاط مطلق الارش ليركض ذلك وبما قيدنا صرح في العدم وكثيره ولا يقوم بغير
 الجملة ونجبر عما يقتضيه التفسير من الثمن وان كانت مساوية واخرى لان البيع المقابل
 بالثمن هو المجموع لا الافراد وان قسط الثمن عليها في بعض الوارد كما لو تلف بعضها ظهر
 مستحقا ولو ظهر كذا في الاخبار بعد الثمن او ما في حكمه او جنبه او وصفه او فلفه
 ببينة او اقرار بخلاف المشتري بين يده واخر بالثمن الذي وقع عليه العقد لغزوره وقبل له
 اخذ بحد الزيادة ورجعها كذا مع كون ذلك هو مقتضى المراجعة شرعا ويضعف بعدم
 العقد على ذلك فكيف يثبت مقتضاه وهل يشترط في ثبوت خيار المشتري على الاول بقاءه
 على ملكه ومجانا وجودهما لعدم لاصالة بقاءه مع وجود المقتضى عدم صلاحية ذلك
 للمانع فمع التمسك وانقضاءه عن ملكه انقضاء الالتزام او وجود مانع من زده كاستيلاء
 برد مثله او قبضته اذ ان الفسخ واخذ الثمن او عوضه مع فسخ ولا يجوز الاخذ بها
 من علة الحراو ولد او غيرهما جيلة لانه خديعة وقد ليس فلو فعل ذلك اثم وصح البيع
 بخلاف المشتري اعلم بين يده واخذ بالثمن كما لو ظهر كذا في الاخبار نعم لو اشترى من ولد
 او غلاما ابتداء من غير ما يفتي ببيع عليها ولا موافاة على الزيادة وان لم يكن مبيع منه
 بيع جائزا لا سفاها المانع اذ لا مانع من معاملته بين فكر وكذا لا يجوز الاخبار عما قهرم
 التاجر على ان يكون له الزيادة من غير ان يعقد معه البيع لا سيما كذا في اخبار اذ مجرد النقص
 لا يوجب الثمن على تقدير بيعه كذا له اي للتاجر ولللا لاجر لانه عمل عمدة له
 اجرة مائة فاذا فاق الشرط رجع الى الاجرة ولا فرق في ذلك بين ابتداء التاجر له ببيع
 الدلالة له منه خلافا للشيخين حيث حكاه مالك التمسك بالزيادة في القول استنادا الى

اخبار صحيحة يمكن حملها على الجملة بناء على انه لا يقدم فيها هذا النوع من الجملة
والثمن الواضحة وهي كالمراجعة في الاحكام من الاخبار على الوجه المذكورة الا انها
 نقيضة معلومة فيقول بعثك بما اشترته او تقوم على وضعية كذا فلو كان قد اشترى
 بمائة فباع بعثك بمائة ووضعية درهم من كل عشرة فالثمن تسعون او لكل عشرة زاد عشرة
 اجزاء من احد عشر جزءا من درهم لان الموضوع في الاول من نفس العشر هو لا يظهر
 النقص وفي الثاني خاتمة كانه من كل واحد عشر ولو اضاف الى نصفه الى العشر
 الامر ينظر الى احتمال الاضافة للامور التحقيق هو الاول لان شرطه الاضافة بمعنى
 تنبؤية لا تبعية بمعنى كون المضاف جزءا من جزئيات المضاف اليه بحيث يصح اطلاق
 على المضاف وغيره والاخبار به عنه كخاتم فضة لاجزاء من كل بعض القوم ويزيد فان كل
 لا يطلع على بعضه ولا زيد على يد والموضوع هنا بعض العشر فلا يجوز بيعها عنه وتكون
 الامور والثمن التولية وهي الاطاعة براس المال فيقول بعد علمها بالثمن وما تبعه وليك
 هذا العقد اذا قيل لثمنه مثله جنسا وقدر وصفه ولو قال بعثك اكله بالثمن او بتمامه
 عليه فخره ولا ينفذ في الاول الى ذكر ولو قال بعثك السلعة احتمل في الدرر والجواز
والثمن الجاز وهو ان يجعل له فيه نصيبا بما يخصه من الثمن بان يقول شركت
 بالتضعيف بنصفه بنسبة ما اشترى مع علمها بعدد ويجوز تعديته بالهتاف ولو
 قال شركت بالنصف كفي لزمه نصف مثل الثمن ولو قال اشركت في النصف كان له
 الرجوع لان يقول بنصف الثمن فيعتين النصف ولو لم يبين الحصة كالقوله في ثمنه
 او اطلق بطل الجاهل بالبيع ويحمل على الثاني على النصف وهو اي الشريك في الحقيقة
 بيع الجزء الشاع براس المال لكنه يختص عن طلق البيع بجمعه بلفظه الفصل الثاني
 في الزيادة بالقصر والفد بدل من او مودة اي محمول ووده المتجانسان اذا قدر بالكيل او
 وزيادة احدهما عن الاخر قد ولو يكونه مؤجلا وتحريره مؤكد وهو من اعظم الكبائر
 واللام منه اعظم وزاد من سبعين زينة بفتح اوله وكسره كذا بان محمود فاه
 هشام بن حنا من الصادق ووضا بطة الجمن هنا ما دخل تحت اللفظ الخاص كالتبرو
 الزمير في الحكم فالتم جمن جميع اضافته والزمير جمن كذا في الحظ والسعي هنا
 واحد في الشهور وان خلفنا لفظا واشتملا على صنف لالة الاخبار والتجربة

على اتحادها الخالية عن المعارض في بعضها ان السعي من الحطة فدهوى اخلاصها
نظر الى اخلاصها صورة وفكلا ولو اوعظا وادراكا وحشا واسما غير متزوج نعم
في غير الزنا كالكزوة جنسا اجمالا والحرمان تابعة للحيوان فالحكم الضان والمعرضين شمول
الغنم لهما والبقر والجواميس جنس العرب والحق في جنس ولا ياب في المعدود مطلقا
اصح القولين نعم بكرة ولا بين والد ولدان فيجوز لكل منهما اخذ الفضل على الآخر
والاجود اختصار الحكم النسبي مع الاب لا يبعدى اليه مع الام ولا مع الجد ولا ولد ولا الى
ولدا الرضاع اقتضارا بالرخصة على مورد البقن مع احتمال التقدي في الاخيرين لا خلاف
اسم الولد عليه ما شرعا ولا بين الزوج وزوجه واما وصية على الاظهر ولا بين المسلم
والحر في اخذ المسلم الفضل والانتب ولا فرق في الحر بين الغامد وغيره ولا بين
كونه في ارا حرب الا خدام ويثبت بينه اي بين المسلم وبين الذي على اشتهر في كل
ثبت كالحرق الزانية المخصصة له كاختصاصه في موضع اخلاص ما اذا اخذ المسلم
اما اعطاه ايام فحرام قطعا ولا في القسمة لانها ليست بواجب ولا مفاوضة بل هي متممة الحق
حق غيره ومن جعلها بيا مطلقا ومع اشتغالها على الرقة اثبت فيها التراب ولا يصح عقد
التين والزوان بغير الزاء وكثرها وبالهمز ووجه البسيرة احد العوضين دون الآخر
او زيادة عنه لان ذلك لا يندرج في اطلاق الثلثة والمساواة قد لا يخرجها عن العتق
صرا ومثلها ليس بالبراس وغيره مما لا ينفك الصف عنه غالبا كالدردي في الذبح
الزيت ويخلص منه اي من التراب اذا اراد بيع احد النجا تسعين بالآخر متفاضلا بالقيمة
الى الناقص منهما او القيمة اليهما مع اشتباه النجا فيكون القيمة في مقابل الزيادة
ويجوز بيع منجورة ودرهم بمدين ودرهمين بدين ودرهمين بامداد ودرهم بصرف كل
الى مخالفة وان لم يقصد وكذا لو ضر غير ربوي لا يشترط في القيمة ان تكون ذات
وقوع في مقابل الزيادة فلو ضر دينارا الى الف درهم ثمانا لا في درهم جاز للرواية وحصول
عند المقابلة وتوزيع الثمن عليهما باعتبار القيمة على بعض الوجه لا يندرج بمصروا
ح التقيط لا البيع فانه انما وقع على المجموع بالتقسيم غير معتبر ولا مفضل
اليه نعم لو عرض سبب بوجه كالتلف لدم العين قبل القبض او ظهر مستحقا
في مقابلة ما يوجب الزيادة المفضية الى التراب احتمال طلاق البيع للزوم التقاوت

الجنس الواحد والطلاق في خلاف المتالف خاصة لان كلا من الجنس قد قبل مخالفة
فانما بطل بطل ما قبل به خاصة وهذا هو الاجود والموافق لأصول المذهب الصحيح لا يصل
البيع ولا كان مقتضى المقابلة لزوم الراب من ثامن يتخلص من الراب ايضا بان يبيعه بالثامن
ويهبه الزايد في عقد واحد وبعد البيع من غير شرط الهبة في عقد البيع لان الشوط
زيادة في عوض صاحبه وبان يفرض كل منهما صاحبه وبنينا زابا بعد التقابل
للكل منهما ما اقرضه وصيرت عوضه في الذمة ومثله ما لو وهب كل منهما الآخر
ولا يندرج في ذلك كله كون هذه العقود غير مقصودة بالذات مع ان العقود تابعة
للقصود لان قصد التخص من الراب الذي لا يتم الا بالقصد الى بيع صحيح او قرض او غير
كافة في القصد اليها لان ذلك غير مرتبة على صحة العقد مقصودة فيكون جعلها
اذ لا يعتد بقصد جميع الغايات المترتبة على العقد ولا يجوز بيع الرطب بالتمر للخص
بكونه ينقصه اجفانا كل ما ينقص مع الجفاف كما لعب بالزيت بعبودية للعلامة المنصو
الى ما يشارك فيها وقيل ثبت في الاول من غير تعدي رد القياس لعله وقيل بالجواز
في الجميع رد الخبر الواحد واستنادا الى ما يدل بظاهره على اعتبار المماثلة بين الرطب
اليابس وما اخذ من المقر أقوى في الدرهم من جعل التعدي الى غير المنصوص والى مع
اختلاف الجنس في عوضين يجوز التفاضل بقدا اجماعا ونسبة على أقوى للاصل
الاخبار واستند المانع الى خبره بظاهره على الكراهة ونحن نقول بها ولا ضيق بها
لما نشأ في الخبر والحل والذمة بحيث يحمل مقدار في كل من العوضين الموجب لجعل
مقدارهما وكذا لو كانت مفقودة من احدهما كخبرها ليس للابن لاطلاق الحفنة
عليهما مع كون الرطوبة يسير غير مقصودة كقليل الزوان والتين لان يظهر ذلك
للخبرين باني حيث يظهر التقاوت بينهما فيمنع مع احتمال عدم منعه مطلقا
كما اطلقه في الدرهم وغيره لبقاء الاسم الذي ترتب عليه قساوي الجنسين عرفا ولا
بياع اللحم والحيوان مع التماثل كالحكم القدر الشاة ان كان مذبوحا لانه في قوة اللحم فلا بد
من تحقق المساواة ولو كان حيا فلا يجوز زفون لانه غير مقد ربالوزن ويجوز بيعه به
مع الاختلاف قطعا لانشاء المانع مع وجود الصحيح **الفصل التاسع في خيار**
اربعة عشر فيما وجهه بهذا القدر من خواص الكتاب **أ** خيار المجلس خافه الى

المجلس مع كونه غير متبرع بثبوتها وانما المتبرع بها التفرقا ما يجوز في اطلاق بعض
الحقيقة او حقيقة عرفت وهو مختص بالبيع بانواعه ولا يثبت في غيره من عقود المعا
وان قام مقامه كالضلع ويثبت المتبايعين ما لم يفرقا ولا يزول بالتخايل بينهما فليط
كان ام رقيقا ما نفع من الاجتماع ام غير ما نفع لصدقه عدم التفرق معه ولا بمفارقة كل واحد
منهما المجلس طبعين فان طرأ للزمان ما لم يقبلا حيا بينهما عن حالة العقد او لم يحد
زواله لوتقاربا عنه ويسقط بشرط سقوطه في العقد عنهما او عن احدهما بالشروط
وباسقاطه بعد بان يقولوا اسقطنا الخيار او اجبا البيع او الزمان او اخرناه او ما
ادخلت في مفارقة احدهما صاحبه ولو بخطوة اخيرا واظفوا كرها واحدهما عليه
ليسقط مع منعهما من الخيار فاذا زال الاكراه فلهما الخيار في جعل الزمان ولو لم ينع
من الخيار يلزم العقد ولو الزم به احدهما سقط خياره خاصة اذا لا ارتباط بين احدهما والا
ولو فسخ احدهما واجاز الاخر فدم الفسخ وان اخر من الاجازة لان اشياء الخيار انما قصدت
التكسر من الفسخ دون الاجازة لاسانيتها وكذا يقدم الفسخ على الخيار في كل خيار مشترك
لاشترائه الجميع في العلة التي اشترانا اليها ولو خيره فسلكت فيها هما باق اما الساكن فليط
اذ لم يحصل منه ما يدل عليه فيلحقه خياره استنادا الى رواية لم يثبت عندنا **باب خيار**
الخيار وهو باب المشترى خاصة على المشهور وقيل لهنا وبه رواية صحيحة ولو كان خيارا
بحر ان يقر بوجه لهنا كما يقوى ثبوتها بالبيع وحده لو كان الثمن خاصة وهو ما قرره بالثب
حيوانا ومدة هذا الخيار ثلاثة ايام سبدها من حين العقد على القوي لا يقيد بغيره
خيارين فصاعدا وقيل من حين التفرق بناء على حصول الملك به ويسقط بشرط سقوط
في العقد واسقاطه بعد العقد كما تقدم او تصرفه في تصرفه على الخيار سواء كان لازما
كالبيع ام لم يكن كالمدة قبل القبض بل مطلقا لا شفع كركوب البعثة ولو في طريق الرد
وحل عليه بدل ليس الثوب وقصانه وسكنى الدار ولو قصد به الاستحارة او لريحا
مقدرا الحاجة ففي نعم من الرد وجهان ما جرد سوق الدابة الى منزله فلان قريبا بحيث
لا بعد تصرفا عرفا لا اثر له وان كان حيا مطر احتمل قويا منعه وبالحيلة فكل ما بعد
تصرفا يمنع والا فلا **خ** خيار الشرط وهو بمقتضى الشرط اذا كان الاجل مضبوطا متصلا
بالعقد ام منفصلا فلو كان منفصلا صار العقد جائزا بعد ان يرد مع تأخر عن المجلس

23
وغيره اشتراطه لاحدهما ولكل منهما ولا اجنبى عنهما او عن احدهما ولا اجنبى مع احدهما
عنه وعن الاخر ومعهما واشترطه لاجنبى فكيف لا تركيل عن جعل عنه فلا اخيار معه
واشترطه للموارة وهي مفادته من امر بمعنى اشتراطهما او احدهما استينافا من مينا
الرجوع الى امره مدة مضبوطة فيلزم العقد من جهةهما ويتوقف على ان كان امرا الفسخ بما
لشرط له استينافا الفسخ والظاهر انه لا يتعين فله لان الشرط مجرد استينافا لا الشرط
قوله وان امر بالاشترار لم يكن له الفسخ قطعا وان كان الفسخ اصلح حلا بالشرط ولانه لم يحصل
خيارا فالحاصل ان الفسخ يتوقف على امر لانه خلاف مقتضى العقد فيرجع الى الشرط ولما
لا لزمه العقد فلا يتوقف ظاهر معنى الموارة وكلام الاصحاب ان المستأجر يفتق اليه
ليس له الفسخ ولا الا لشرطه وانما اليه الامر والراى خاصة فقول المقر ان لا المستأجر
اوجرت فذلك وان سكت في الامر بالشرط ولا يلزمه الاستأجر لاختياره ان يقرى المستأجر
مينا ليجعل الشك في ما ذكرناه وان قوي بالكمين مينا للفاصل بمعنى المشروط له الموارة
لغيره فعنه ان لا يفتق بعد امره بالفسخ او اجرت بعد امره بالاجازة لزم وان سكت
ولم يلزم ولم يفسخ سواء فعل ذلك بغير استينافا ام بعد ولم يفعل فقتضا لزم لما بينا
من انه لا يجب عليه امتثال الامر وانما يتوقف فسخه على مخالفة الامر وهذا الاحتمال
بالحكم لكن لا لظاهر العبارة على الاول ان جميع خصوصيات بقرينة قوله ولا يلزم الاختيا فان
الزوم النعمي ليس الا عن جعل له الموارة وقوله وكذا كل من جعل له الخيار فان المحصول
هنا الخيار وهو لا يجزى المستأجر المشروط له الا ان الشرط له خطأ من الخيار عند
الاجنبى لفسخ وكيف كان فالقوي المستأجر بالفسخ ليس له الفسخ ولا الاجازة وانما اليه
وحكم امتثاله ما فصلناه وعلى هذا فالفرق بين اشتراط الموارة لاجنبى وجعل الخيار له
لان الفرع من الموارة الاشهاد الى امره لا جعل الخيار له بخلاف من جعل له الخيار
الاول الشك للفرق بين الموارة وشرط الخيار والمراد بقوله وكذا كل من جعل له الخيار
انه ان فسخ او اجازة نفذ وان سكت الى ان انقضت مدة الخيار يلزم البيع كما ان المستأجر
لو سكت عن الامر والاستأجر بالكمين لو سكت عن الاستينافا لزم العقد ان الاصل فيه
الشرط الا ان خارج وهو منسحق يجب اشتراط مدة الموارة بوجه مضبوط هذا من غير
خلافه الشيخ حيث جرد الاطلاق **ق** خيار التأخير اي تأخيرها عن الثمن والتمتع عن

فمن باع ولا قبض الثمن ولا قبض المبيع ولا شرط التأخير أو تأجيل القبض طلب البيع
بعد الثلثة في الفسخ وهو من البعض لا قبض لصدقه قبض الثمن وأما من ضمن ثمنه
ولو قبض الجميع أو قبضه فلا خيار وان عاد إليه بعد شرط القبض المانع كونه باذن المالك
أو لم ينع بعد نه وكذا لو ظهر الثمن مستحقا أو بعضه ولا يسقط عطله البايع بالثمن
وإن كان ثمنه الرضا بالعقد ولو بدل المشتري بعدها قبل الفسخ فليس سقوط الخيار
الاستحقاق والضرر ولو تلف المبيع من البايع مطلقا في الثلثة وبغضها لانه غير مقبوض
وكل مبيع تلف قبل قبضه فهو من البايع وبه لا خلاف على خلاف بعض اصحابنا
ان تلفه في الثلثة من المشتري لان مال البيع اليه وكون التأخير صلياً وهو غير صحيح في
مقابلة القامدة الكلية الثابتة بالنقص الاجماع **خيار ما يفسد وهو ما يتبعه**
الليل هذا هو الموافق لمذاهب الرواية ولكن يشكل بان الخيار يدفع الضرر اذا وقع ثبوته
دخول الليل مع كون الضمان يحصل في يومه لا يقع الضرر انما يدفع بالفسخ قبل الضمان
المقرر في الدوم خيار ما يفسد المبيع وهو من وان كان في خروج عن النص لانه في جمل
واستقر في الضرر انما يفسد في كل ما ينسارع اليه الضمان عند خروجه ولا يفسد الليل وكيف
في الضمان بقصر الوصف فوات الرغبة كما في الخضراوات واللحم العذب كثير من الفواكه وتشكل
فيما لو استلزم التأخير فوات السوق فعلى هذا لو كان مما يفسد في يومين تأخر الخيار من الليل
الى حين خروجه وهذا كله شبه وان خرج عن مداول النص لما لى هذا الحكم لقصوره عن عادة
الحكم وسندا وخبر الضرر انما يتفق عليه بقبض في الجميع **خيار الرقبة وهو ما يتبع**
براد ابا جع او اشترى بالوصف لاشترى برؤية قديمة فكذا لا يتخير لو ظهر خلل في ما راى
من طرف البايع لانه ليس من افراد هذا القسم بقرينة قوله ولا بد فيه من ذكر الجنس المخرجه
مقصود على ما لا يربط الا لا يشترط وصفاً سبقت بوثته وانما ثبت الخيار فيما لا
اذا زاد في طرف البايع ونقص في طرف المشتري ولو وصفه من افراد ونقص باعتبارين تخيرا
وقدم الفاخ منها وهل هو على الفور والتأخير وجمان لاجود هذا الاول هو حصر في الدوم
ولا بد في ما يبيع ما ترتب عليه خيار الرقبة وهو العيب الشخصية الغائبة من ذكر الجنس
الوصف المتراضين للجملة ولاشارة الى معين فلو اتفق الوصف بطل ولو انفصل الاشياء
كان المبيع كلياً لا يربح الخيار ولو لم يطبق المدفوع بل عليه ابداله ولو راى البعض وصف

150
تخريفي الجميع مع عدم المطابقة وليس له الاقتصار على فتح ما لا يولاه مبيع واحد
خيار الغبن يكون البناء واصله الخديعة والمراد هنا البيع او الشراء بغير القيمة و
هو ما يثبت في الشهور لكل من البايع والمشتري مع الجملة بالقيمة اذا كان الغبن
هو الشراء بزيادة عن القيمة او البيع بنقصان عنها بما لا يتجاوز اى يتنازع في البايع
والمرجع فيه الى العادة لعدم تقديره شرعاً وتعتبر القيمة وقت العقد ويرجع فيها
الى البينة عند الاختلاف وفي الجملة اليها المظلم على حاله والا قوى قبول قوله فيها
ببينته مع امكانها في حقها ولا يسقط الخيار ببذل الغابن لتفاوته ان استغنى
استحقاقاً لما ثبت قبله نعم لو اتفقا على اسقاطه بالعرض حتى كغيره من الخيار وكذا
لا يسقط بالتصرف سواء كان المتصرف للغابن ام للغبون وسواء خرج به عن
الملك كالباع او منع مانع من رده كالا سيلا دام لا الا ان يكون المغبون المشتري
وقد خرج عن ملكه فيسقط خياره اذا لا يمكن رده العين المنقلبة اليه لينا خذل
ومثله لو عرض له ما يمنع من الرد ثم ما كالا سيلا دون ان يخرج عن الملك هذا هو
الشهور وعليه عمل المقرر في غير الكتاب في نظر الضرر على المشتري مع تصرفه فيه على
يمنع من رده لو قلنا بسقوط خياره به مع الجملة بالغبن او بالخيار والضرر من غير الخطر
هو مسند خيار الغبن اذا لم تصرفه في خصوصه وح فيمكن الفسخ مع تصرفه كذلك
والزما بالقيمة ان كان قيمته او المثل ان كان مثلياً جمعاً بين الحظين ولنا لو تلفت
العين واستولت الامة كما يثبت ذلك لو كان المتصرف للمشتري والمغبون البايع
فانه اذا فسخ فله حيد العين يرجع الى المثل والقيمة وهذا الاحتمال متوجه لكن
اقص على قائل به نعم لو طاد الى ملكه بفض او اقاله او غير هذا او موث الولد حازه
الفسخ ان لم ينفذ الفوتية واعلم ان التصرف مع ثبوت الغبن اما ان يكون في المبيع
فيه او في ثمنه او فيهما ثم اما ان يخرج عن الملك او يمنع من الرد كالا سيلا او يترك
المنفعة خاصة كالا لاجارة او يوجب بغير الغبن بالزيادة القيدية كغرض الارض
الحكمية كفضات الثوب المشوبة كصناعة او النقصان بعيب ونحوه او باضرارها
بما يوجب الشركة بالسواوى ولا يجرى الا ردى وبغيرها او بهما على وجه الاختصاص
كما ثبت بعملنا بونا ولا يوجب شيئا من ذلك ثم انما ان يزول المانع من الرد قبل ان

بطلان الخيار وجد ان لا يزول والمغبون اما البائع او المشتري وهما فلهذه جملة اقسام
المسئلة ومضروبها ينقسم الى ثمانية مسئلة وهي ثمانية بطلان البولي وحكمها غير متفرقة
في كل من هذه المسئلة الكلام فيما ان المغبون ان كان هو البائع لم يبق خياره بتصرف
المشتري مطلقا فان فسخ ووجد العين فاية على ملكه لم يغير تغيرا بوجوب ثلثه القيمة
ولا يمنع من ذلك ما اخذها وان وجدها متغيرة بصفة محضة كالظن والمضاربة
فالمشتري حرة علمه ولو زاد ثلث قيمة العين بها شاركه في الزيادة بنسبة القيمة وان
كان صفة من وجوب عينها من اخرى كالصنع صار شريكا بنسبة كما مر واوليها ولو كان
الزيادة عينها محضة كالفرع او المبيع وتغير بين قلع الفرع لا اثر له باقائه بالآخر
لانه وضع تحت ولو رضى بقاءه بها واجبار المشتري لعله فالتأخر لا اثر له ولو لم يرض
الفرع ولو كان زيدا وجب بقاءه الى ان يوفى به بالآخر وان وجدها ناقصة اخذها
بما ناكذت ان شاء وان وجدها منقصة بغيرها فان كان بمساوي او اوردى صار شريكا
شاء وان كان اجدد ففي سقوط خياره او كونه شريكا بنسبة القيمة او الرجوع الى الصالح
ولو من جهة بغير المحض بحيث لا يميز في كالمعدوم وان وجدها منقولة عن ملكه بعد
لازم كالباع والعقود جميعا الى المثل او القيمة وكذا لو وجدها على ملكه مع عدم امكان
ردها كالمسئلة ثم ان استمر المانع استمر السقوط وان زال قبل الحكم بالعوض ان جدد
الى ملكه او مات المولد اخذ العين مع احتمال عدم بطلان حقه بالخروج فلا يعود
كان العود بعد الحكم بالعوض ففي رجوعه الى العين وجهان من بطلان حقه من العين
وكون العوض للمحلول وقد زالت ولو كان الناقل مما يمكن ابطاله كالباع بخيار الزم الفسخ
فان امتنع فسخ الحاكم فان تعدد فسخ المغبون وان وجدها منقولة المنازع جاز له الفسخ
واشطارا نفضا. المدة وبصير ملكه من حينه وليس له فسخ الاجارة ولو كان الناقل جازا
كالسكنى المطلقة فله الفسخ هذا كلما لم يكن تصرف في الثمن تصرفا يمنع من رده و
الاسقط خياره كما لو تصرف المشتري في العين والاحتمال السابق قائم فيما فارقنا
به دفع مثله او قيمته وان كان المغبون هو المشتري لم يبق خياره بتصرفه للبائع في الثمن
مطلقا فيرجع الى عين الثمن وشمله او قيمته وان كان المغبون هو المشتري لم يبق
خياره بتصرفه للبائع في الثمن مطلقا فيرجع الى عين الثمن او مثله او قيمته واما تصرفه

فيما لو عين فيه فان لم يكن ناقل من الملك على وجه لازم ولا مانعا من الرد ولا منفعها
للعين فله ردها في الناقل والمانع مانع فلو كان قد زادها فاقا ولو جازاه او نقصها
او مزجها او اجزها فوجهان وظاهر كلامهما انه غير مانع لكن ان كان النقص من قبله
ردها مع الارش ان كان من قبل الله تعالى فالظاهر انه كذلك كما لو تلفت ولو كان لا غير
منفروسة فله ردها من غير ارش ان لم يرض البائع بالاجرة وفي خلطه بالاردي
الارش بالاجرة ان بذله بنسبة ففقد نصفه ولا فاشكال **في خيار الغيب وهو**
كل ما زاد عن الخلقة الاصلية وهي خلقة اكثر النوع الذي يغير فيه ذلك ذاتا وصفة
او نقص عنها عينها كان التزايد والتناقص كالاصبع زائدة على الخمر او ناقصة عنها او صفة
كالحمى ولو يوما بان يشر به فيجوز عموما او يجر قبل القبض فان برئ ليوم فان وجد
في المبيع سواء انقص قيمته او زادها فضلا عن السواة فله المشتري الخيار مع الحمل
بالبيع عند الشراء بين الرد والارش وهو جزء من الثمن بنسبة اليه مثل نسبة النقاد
بين القيمةين فيخذ ذلك من الثمن بان يقوم المبيع صحيحا ومعييا ويؤخذ من الثمن مثل
تلك النسبة لانفا وما بين المعيب والصحيح لانه قد يحيط بالثمن او يزيد عليه فيلزم
اخذ العوض المعروض اذا اشترى بخمسين وقوم معييا بها وصحها بمائة او ان يده
على اعتبار النسبة يرجع في المثال الخمس وعشرون وعلى هذا القياس ولو تعدد ذلك
اما الاختلاف في الموزين او لاختلاف قيمته فاد ذلك النوع المساوي للمبيع فان ذلك قد
ينفق او لا ولا اكثر ومنهم المعنى الذي هو من ذلك باختلاف المقومين اخذ
قيمة واحدة متساوية بالنسبة الى الجميع اي منقوعة منه نسبها اليه بالتسوية
القيمة بين يخذ نصفها ومن الثلث ثلثها ومن الخمس خمسها وهكذا وضابطه
قيمة منقوعة من المجموع نسبها اليه كنسبة الواحد الى عدد ذلك القيمة وذلك
لاشياء الترجيح وطريقه ان يجمع القيمة الصحيحة على حد والمعيبة كذلك وينسب
الى الاخرى وياخذ تلك النسبة ولا فرق بين اختلاف المقومين في قيمته صحيحا
ومعييا وفي احدهما وقيل ينسب كل قيمة الى صحيحها ويجمع قدر النسبة الى الجميع
بنسبها وهذا الطريق مشوب بالمضاربة هنا وفي الدرر ولا يدل عليه
الاكثر تجد الطريقان وقد يختلفان في ليسر لولة لتاحل البنين ان قيمته

اثني عشر صحيحًا وعشر معيًّا والآخرى ثمانية صحيحًا وخمسة معيًّا فالقائمتان بين
القيمتين الصحيحتين مجموع المعيينين الزرع فيرجع ربع الثمن وهو ثلثه من اثني عشر
لو كان كذلك وعلى الثاني في يوزن ثمانية المعيينين على قول الأول وهو الثلث
وعلى قول الثاني ثلثة اثمان ومجموع ذلك من اثني عشر سنة ونصف وتؤخذ نصفها
ثلث وربع فظهر التفاوت لو كانت ثلثا فقلت احدهما كالاول والثانية عشر صحيحًا
وثمانية معيًّا والثالثة ثمانية صحيحًا وستة معيًّا فالصحيحة ثلثون والمعيبة اربعة
وعشرون والتفاوت سنة بنى الخمر على الثاني بمجموع سدس الثمن وخمسة وربعه ويؤخذ
ثلث المجموع وهو يزيد عن الاول ثلث خمر ولو انقصت على الصحيحة كانتى عشر وثلث المعية
فقال لاجل هذا عشرة والآخرى ستة فطرية لنصف المعيينين ونسبة النصف الى الصحيحة
او بمجموع المعيينين مع نصف الصحيحة واخذ مثل نسبة المجموع وهو الثلث على الثاني
من الاول الثلث من الثانية النصف ويؤخذ نصفه وهو الثلث ايضا ولو انعكس بان
انقصنا على التسعة معيًّا وثلثا صحيحًا ثمانية صحيحًا واخرى عشرة فان شئت جمعنا
واخذت التفاوت وهو الثلث واخذت نصف الصحيحين ونسبنا الى المعية وهو الثلث
ايضا وعلى الثاني فيكون التفاوت سدس وخمسين فمصفه وهو ثمن وخمسين عن الثلث
بنصف خمر على هذا القياس فيسقط الرد بالنصف في البيع سواء كان قبل اداء البع
ام بعده وسواء كان التصرف في الملك ام لا فاد البع بعد خروجه عن ملكه ام لا وما
تقدم في تصرف الحيوان انما هو احدى عيبتين القبيض مضمون على المشتري سواء كان
حرفته من جهة ام لا واخرى ما بالمضمون عليه عما لو كان حيوانا وحده في العيب
الثلثة من غير جهة المشتري فانه لا يمنع من الرد ولا الارش له مضمون على البكا
ولو رضى البائع بذه مجورا بالارش او غير مجور بان في حكمه ما لو اشترى مفعلة بعد
فظهر فيه عيب فلف احد هذا او اشترى ثلثان مفعلة فامنع احدهما من الرد فان لا يمنع
منه وله الارش وان اسقط الاخر سواء اخذ العين ام تعدت فاقسمها اما الاول والاولى
بالمنع من التفرق الوارث عن واحد لان التعدد هنا ظاهري على العقد سواء في ذلك خيا
العيبين وكذا الحكم لو اشترى شيئين فصاحدا فظهر في احدهما عيب فظهر له رد بل
ردهما او مساكهما بالارش لعيب كذا يسقط الرد دون الارش في المشتري من يفتق عليه

لا نقضه بفرض الملك ويمكن رده الى التصرف وكذا يسقط الرد باسقاطه مع خيان
الارض لا لامعه وحيث يسقط الرد يبقى الارش ليسقطان اي الرد ولا ارش معا با
به اي بالعيب بل العقد فان قدومه عليه حالما به رضا بالمعيب بالرضا به بعد
غير مقيد بالارش او لم يمتنع اسقاط الخيار وبالبراءة اي براءة البائع من العيوب
اجمالا كقوله برئت من جميع العيوب على اصح القولين ولا فرق بين علم البائع والشر
بالعيوب ومجهولها والنقطة لا بين الحيوان وغيره ولا بين العيوب الباطنة
وغیرها ولا بين الموجودة حالة العقد والمجهدة حيث تكون مضمونة على البائع
الخيار لها ثابت باصل العقد وان كان السيج غير مضمون ولا باق عند البائع وحده
الحيف من شأنها الحيف بحسب شأنها عيب يظهر من العينة الاكتفاء بوقوع الابا
من قبل العقد وبه مخرج بعضهم فلا يؤى اعتبارا عينا دة واقل ما يتحقق بمرور
لا يشترط اباؤه عند المشتري بل في تحق ذلك البائع جاز الرد ولو لم يجد عند المشتري
في الثلثة من غير تصرف فهو كما لو وقع عند البائع ولا يعبر في ثبوت عيب الحيف من
سنة اشهر كما ذكر جماعة بل يثبت بمضي مدة يختص فيه اسنانها في تلك البلاد
وكذا الثعلب بالضم وهو ما استقر على البائع من كدته من الزيت وشبهه غليظا
اما العناد منه فليس بعيب لاقتضاء طبيعة الزيت وشبهه كوز ذلك فيه
ولا يشكل صحة البيع مع زيادته عن المعاد بمحالة مدة البيع المقصود بالذات
مقدار ثمنه لان مثله لك غير قادم مع معرفة مقدار الجملة كما تقدم في نظائره ط
خيار الشاير هو تفعيل من الداسر كما وهو الظل كما ان المداسر ظلم الامر وبه
حتى لو لم يغير الواقع ومنه اشتراط مفعلة فيقوت سواء كان من البائع ام المشتري فلو
شرط مفعلة كما لا يكره او توهمها المشتري كما لا ذانيا كالحجر وفصل
الشعر في الشعر والخل في الخمر والامضاء بالثمن ولا ارش لاخصاصه بالعيب
ليس بعيب بل فوات امر زائد ويشكل ذلك في البكارة من حيث انها بمقتضى الطبيعة
وفواتها نقص يحدث على الامه ويؤثر في نقصان القيمة تائيل بيتنا فيخير بين الرد
والارش بل يحتمل ثبوتها وان لم يشترط لما ذكرناه خصوصتا في الضغينة التي ليست
محل الوطء فان اصل الخلفه والغالب مطابقا في مخطا على البكارة فيكون فواتها

عيابا وهو في الصغير قوي وفي غيرها متجهان لان الغالب كان على خلافه في الاما
كانت الثبوتية فيمن بمنزلة الخلفه الاصلية وان كانت طارئة وانما ثبت الحكم مع
نسب الثبوتية على البيع بالبيعة او اقرارا بالبيع او قرب مان الاخير الزمان للبيع
لا يمكن تجده الثبوتية فيه عادة ولا مالا خيارا لانها قد تذهب بالعلية والردة وغيرها
نم لو وجد ثبوت في زمان خيار الحيوان او خيار الشرط رتب الحكم ولو انعكس الفرض بان
لشرط الثبوتية فظهر من كبر القاي في تخير ايضا بين الرد والامساك بغير ربح الحيوان
عرضه بذلك فلا يقدح فيه كون البكر اتم غالبا وكذا النصرية وهي جمع لبن الشاة و
في حكمها في فرعها بتركها بغير طبع لا رضاع فيظن الجاهل بها كثر ما تحمله في غرض
شراؤها بزاده وهو تدليس محرم وحكمه ثابث للشاة اجماعا والبرء والتاخر على المشهور
بالقول انه اجماع فان ثبت فهو الحجة والا فالمنصوص للشاة والخاف غيرهما تاييد لان
يعمل بالتدليس العام فيلحقان بها وهو متجه وطرد بعض الاحكام في خيار الحيوان
حتى الادبتيين وفي الدورس انه ليس بذلك البعيد للتدليس وثبت النصرية ان اعتبر
بها البائع ولو تقيم بها بينة بعد اخبارها ثلثة ايام فان انقضت فيها المجلات عادة
او زادت الاصله فليس بصحراء وان اختلفت في الثلثة فكان بعضها ناقصا عن الاصل
نقصا ناخرا جاز العادة وان زاد بعدها في الثلثة ثبت خيارا بعد الثلثة بلا فصل
على الفور ولو ثبت الاقرار والبيعة جاز الفسخ من حين الثبوت مدة الثلثة ما لم يتصرف
بغير خيار بشرط النقصان فلو نشأ وتزايدت بعد من اتمته تعاقبا لا فوي ذواله مثله
ما لو ربيع بالبيع زال ويرد معها ان اخار رد ها اللبن الذي حلبه منها حتى التجرد
منه بعد العقد او مثله لو نالت ما ردة الموجود فقط اهلا لانه جزء من المبيع واما التجرد
فلا طلاق النقصان الردة الشامل له ويشكل لانه نماء المبيع الذي هو ملكه والعقد انما
ينفخ من حبه ولا فوي عدم ردة واستشكل في الدورس ولو لم يملك اللبن لكان يغير
في ذاته وصفه بان عمل حبا او محضيا ونحوهما في ردة بالارشاد نقصا ونحوها او لا
المزيد له اوجا جوده الا في اقله ان الظاهر من قوله بعد خيارها ثلثة ثبوت خيارا
المستند الى اخيارا بعد الثلثة كما ذكرناه سابقا وهذا يظهر الفرق بين مدة النصرية
وخيار الحيوان فان الخيار في ثلثة الحيوان فيها وفي ثلثة النصرية بعد ها ولو ثبت النصرية

بعد البيع بالافراد والبيعة ما خيارا ثلثة ولا فوي فيها على الاقوى هو اختياره في الدار
ويشكل الفرق بل بما قيل بانها فائدة خيارا النصرية في حيوان الفسخ في الثلثة بدونها
ويستفاد من حيوان ثلثة الاسباب يظهر الفايق فيما لو اسقط احدهما وظهر من الدورس في خيار
النصرية بالثلثة مطلقا ونقل عن الشيخ انها لمكان خيارا الحيوان وثبت كل مالا في توضيح
الاخير ان ثلثة فلا يجامعها حيث لا يثبت بدونه والحكم يكونه بتخيير في اخر جزء منها بغير خيار
في الثلثة **في خيار الشرط** حيث لا يثبت الشرط لشرطه بايعا ومشتريا ويصح شرط
سابق في العقد اذ الوجود الى جملة في احد العوضين او يمنع منه الكتاب السنة بجلد
شرطا بعد قيد السابق تكلف كما لو شرط تاخير المبيع في يد البائع او الثمن في يد المشتري
شاكلا واحدا منها هذا مثال لما يرد الى جملة في احد ما فان اجل له فسط من الثمن اذا
كان مجهولا بجهل الثمن وكذا القول في جانب المعوض وعدم وطء الامة او شرط وطء النبا
ايها بعد البيع مرة او ازيدا ومطلقا هذه امثلة لما يمنع منه الكتاب السنة وكذا يبطل
الشرط بشرط غير المتعدد للشرط عليه كاشترط حمل الذابة فيما بعدا وان الزرع يبيع
التسليم سواء شرط عليه ان يطلع ذلك بفعله ام فعل الله لا شرأ كنهما في عدم القدوة
ولو شرط بقبضة الزرع في الارض ابيع احدهما دون الاخر الى التسليم جاز لان ذلك
له ولا يعتبر تعيين مدة البقاء بل يحمل على المتعارف من البلوغ لانه منضبط ولو شرط
فعل السابق بطل الشرط وبطل العقد في صحة القولين لا مشاع بقاءه بدونه لانه غير منضبط
بانقضاءه وما هو مقصود التسليم ولان الشرط فسقا من الثمن اذا بطل بجهل الثمن وقيل
يبطل الشرط خاصة لانه المستعصر فادون البيع والمعلق للتراضي بكل منهما ويضعف
بعد قصد منفردا وهو شرط الصحة ولو شرط عوض المملوك الذي لا عه منه جاز لانه
شرط سابق بل يباح سواء شرط عتقه عن الشكر ام اطلق ولو شرط عنه فسخه فورا
اجودها المنع اذ لا عوضا في ملكه فان عتقه فذاك ولا عتق البائع من فسخ البيع و
فان فسخ استردوه وان انقل قبله من ملك المشتري وكذا يجزى لما قبل العتق فان فسخ
في بيعة يوم الثلثة لانه وقت الانعقاد الي القيمة وكذا لو انفق ففهر او كذا كل شرط للتسليم
لشرطه فانه يقيد بتخيير بين فسخ العقد الشرط فيه وامضائه ولا يجزى الشرط
فعله لاصالة العدم وانما فائدة جعل البيع عرضة للزوال بالفسخ عند عدم سلا

وقيل بطله على الاول في الجمع لتعليقه بالاجل على ما عيّن وهو يتحقق بالاول لكن خبر
عليه بما ذكّر قبل العقد ليقترن به قصد المالك الى اجل مضبوط فلا يكفّر ثبوت ذلك شرعا مع
اواحداهما ومع القصد لا اشكال فيلزم وان لم يكن الاطلاق محمولا عليه ويجعل الا
في الحقيقة بما يقتضيه الشرع في القصد ام لا نظر الى كون الاجل الذي عيّناه مضبوطا
في نفسه شرعا واطلاق اللفظ منزلا على الحقيقة الشرعية ولا يجعل حال التماثل والموجوب
ازيد منه او فاقا بين اجلين في الثمن بان لا يحد كلاهما بمائة وموطلا الى شهرين
والشهرين عاين بطل كيهالة الثمن بترده بين الامرين وفي المسئلة قوله ضعيف
يلزم اقل الثمنين الى بعد الاجلين استنادا الى روبا بضعيفة ولو اجل البطل المعين
من الثمن واطلق الباقي وجعله حاصلا لا تضابطا ومثله ما لو باعه سلعين في عقد
ثمن واحد فاما نقد والاخر نسيئة وكذا لو جعله او بعضه نجوما معلوما ولو اشتراه البايع
حال كون جهة الاول نسيئة صح الثاني البيع قبل الاجل وبعد بخر الثمن وخرج بزيادة عن
الثمن الاول ونقصان عنه لانقضاء المانع في ذلك كله مع عموم الادلة على جواز قول
لا يجوز بيعه بعد حمله بزيادة عن ثمنه الاول او نقصان عنه مع اتفاقهما في الجنس
استنادا الى رواية قاصدة السند والقالة الا ان يشترط في بيعه الاول ذلك اي بيعه من
البايع فيبطل البيع الاول سواء كان حالا ام مؤجلا وسواء شرط بيعه من البايع بعد
ام قبله على الشهرين ومشتد صرواح هذا على استلزامه الذي لان بيعه له توقف على
ملكته له التوفقة على بيعه وفيه ان المتوقف على حصول الشرط هو لزوم البيع لا انتقاله
الى ملكه كيث لا واشترط نقله الى ملك البايع من المشتري مستلزما لانقضاءه اليه فاما
ان تملك البايع موقوف على ملك المشتري واما ان تملك المشتري موقوف على ملك البايع
فلا ولا يوارد في باقي الشرط خصوصيا شرط بيعه للغير مع صحته اجماعا ووضح للملك
ما جعل الشرط بيعه من البايع بعد الاجل لتخلل ملك المشتري فيه وعلى بعد حصول
النقل عن البايع ويضعف بان الغرض حصول القصد الى ملك المشتري واما ان يملك
نقله ثانيا بشرط النقل ثانيا يستلزم القصد الى النقل الاول لتوفقه عليه ولا ينافي
على انهما لو اشترط ذلك في العقد صح وان كان من قصد ما رده مع ان العقد يتبع القصد
والصح له ما ذكرناه من ان قصد رده بعد ملك المشتري له غير مناف للقصد

البيع بوجه وانما المانع عدم القصد الى نقل الملك الى المشتري اصل بحث لا
يتربط به حكم الملك ويجب قبض الثمن لودعه الى البايع مع الحلول مطلقا وفي
الاجل اي بعد اقباله لانه غير مستحق وجاز تعلق فرض البايع بتأخير القبض الى اجل
فان لا غرض لا تضبط فلا يمنع البايع من قبضه حيث يجب قبضه حالا وان وجد
تعدد قبض الحائز ولو بالشفقة البالغة في الوصول اليها وامتناعه من القبض فهو ما
في هذا المشتري لا يضمنه لو تلف بغير فريضة وكذا كل من اشترى من قبضته وقبضه
العبارة ان المشتري يقيه بين مبيع على وجه الامانة وينبغي مع ذلك ان لا يجوز
له التصرف فيه وان يكون نماءه للبايع تحقيقا للثمن له وربما قيل بمفاته على
المشتري ان كان تلفه من البايع وفي التدور ان المشتري بالتصرف فيه يفتي في نفسه
ولا يجوز في زيادة الثمن ونقصانه على البايع والمشتري اذا عرف المشتري القيمة وكنا
اذا لم يعرف يجوز بيع الغبن اجماعا وانه اراد نفي الحجر على وجه لا يترتب عليه خيار
فيوزع المتاع بدون قيمته واضعافها الا ان يودي الى الشفعة من البايع والمشتري
فيبطل البيع ويرفع الشفعة بتعلق فرض صحيح بالزيادة والنقصان اساقا لهما
اولشر تبغرض خريفا بله كالصبر بد ين حال ونحوه ولا يجوز تأجيل الحال بزيادة
ولا بد منها الا ان يشترط في عقد لازم فيلزم الوفاء به ويجوز تعجيله بنفسه
منه با براه او صلح ويجب على المشتري اذا باع ما اشتراه مؤجلا ذكر الاجل في غير
فيخير المشتري بدنه اي بدون ذكر بين الفسخ والرضاء به حلالا للسد ليس وروى ان
للمشتري من اجل مثله الثاني في القبض اطلاق العقد بتجريد عن شرط تأخير
العوضين او تأخيرها اذا كانا عيّنين او احدهما يفتي قبض العوضين فيقبض ايضا
معا لو تمانعا من التقديم سواء كان الثمن عينا او دينا وانما لم يكن احدهما او دينا
لشأوى الحثين في وجوب تسليم كل منهما الى مالكه وقيل بحمل البايع على الافاض
اولا لان الثمن تابع للبيع ويضعف باستواء العقد في افادة الملك لكل منهما
فان امتنع احدهما الحائز معامه امكانه كما يجبر الممنوع من قبضه ما له فان تعدد
فكلا دين اذا بذله المديون فامتنع من قبوله ويجوز اشتراط تأخير البايع المبيع
معينه كما يجوز اشتراط تأخير الثمن والامتناع به منفعته معينه لا بشرط

شروط ما يقع فيه من الغرم والقبض في المنقول كالحيوان والاقشة والكيل
الموزون والمعدود ونقله وفي غير الخلية بينه وبينه بعد دفع اليد منه وانما
القبض مختلفا كذلك لان الشارع لم يحد فيه الى العرف وهو على ما ذكر
وفي المسئلة لقول اخر هذا الجود ما فيها ما اختاره في الدروس من انه في غير المنقول
الخلية وفي الحيوان نقله وفي المعبر كبله او وزنه او وزن او نقله وفي التوابع في اليد
واستند في اصاب الكيل والوزن في المعبر ما الى صحته معوية من ذهب الصادق عليه
وفي لالتها عليه نظروا الحاق العدود بهما في اثار الفرق بين الحيوان وغيره ضعيف
لاكتفاء بالخلية مطلقا ونفي عنه الباري في الدوس بالنسبة الى نقل الثمن لا زال
التحرير والكره من البيع قبل القبض والعرف باه ولا خفاء به فيه وحسن كفاي بالخلية
فالمراد بها دفع المانع للشري من القبض لا اذ فيه ودفع يد ويد فيه عنه ان كان
يشترط مضي زمان يمكن وصول المشتري اليه الا ان يكون في غير ذلك بحيث يد العرف
عدم القبض في ذلك والظاهر ان اشتغاله بملك البائع غير مانع منه وان وجب على البائع
ولو كان مشتركا في قبضه على اذن الشريك فلو ان جودها لعدم استنزاه المقتضى
في مال الشريك نعم لو كان منقول لا توقف على اذنه لا فقا رقبته الى التصرف في النقل
فان امتنع من الاذن نصبا حاكم من قبضه اجمع بعضه امانة وبعضه لاجل البيع فيل
يكفي في الخلية وان لم يكتف بها قبله وبه اي القبض كيف فرض نقل الثمن
الى المشتري اذ لا يمكن له خيار مخصوص به او مشترك بينه وبين اجنبي فلو كان اختيارا
لصما فلفه بعد القبض منه منه ايضا واذا كان انتقال الثمن شرطا بالقبض
فلو تلف قبله من البائع مطلقا مع ان الثمن الانفصال المتجدد بين العقد والتلف
للمشتري لا بعد في ذلك لان التلف لا يطل البيع من اجل بل يفسخه من حينه كما
لو افسخ جريا هذا اذا كان له من الله نعم اما لو كان من اجنبي او من البائع غير
المشتري بين الرجوع بالثمن كما لو تلف من الله وبين مطالبته بالتلف بالمثل او القيمة
ولو كان التلف من المشتري فهو بمنزلة القبض وان تلف بعضه او تعيب من قبل الله او
البائع بخير المشتري في امساك مع الارش والفسخ ولو كان العيب من قبل اجنبي فالارش
عليه المشتري ان النزم وللبائع ان يفسخ ولو غضب عن البائع قبل قبضه واسرع

بحيث لم يفسد من منافعه ما يعتد به عرفا او امكن البائع نزع بصره كذلك فلا
خيار للمشتري لعدم موجهه ولا يمكن تحصيله بصره بخير المشتري بين الفسخ
والرجوع على البائع بالثمن ان كان نفعه والا لزام بالمبيع وارتقاب حصوله فيلغ
تح مما لا يوقف على القبض كعقود العبدان ان تلف في يد الغاصب فهو من تلف قبل
قبضه فيطل البيع وان كان قد رضى بالصبر مع احتماله لكونه قبضا وكذا لو رضى بكونه
في يد البائع واولى تحقق القبض هنا ولا اجرة على البائع في تلك المدة التي كان في يد
الغاصب وان كانت العين مضمونة عليه لان الاجرة بمنزلة الثمن المتجدد وهو
غير مضمون وقيل بضمها لانها بمنزلة النقص الذي اخل قبل القبض كالتماء النقص
والا فلو افسد الغاصب بها الا ان يكون المنع منه فيكون غاصبا اذا كان المنع
حق فلو حبه ليقابض او ليقبض الثمن حيث شرط تقدم قبضه فلا اجرة عليه
في امساكه شرعا وحيث يكون المنع سابقا لنقصه على المشتري لانه ملكه فان اشغ
من الاتفاق رفع البائع امره الى الحاكم ليحسم عليه فان تعدد وانفق بنية الرجوع وكر
كظايره وليكن المبيع عند اقباضه مفرغا من امانة البائع وغيرهما مما لم
يدخل في البيع ولو كان مشغولا بزرع لم يبلغ وجب الصبر الى اوائله ان اختار البيع
ولو كان فيه مالا يخرج للابهدم وجب ارشده على البائع والفسخ وان كان
الا ان القبض لا يتوقف عليه فلو رضى المشتري بشيئ مشغولا ثم القبض
الفسخ بعد ويكره بيع الكيل والموزون قبل قبضه للمشتري عند الحصول على الكمية
جمعا وقيل يحرم ان كان طعاما وهو لا قوي بل يحرم بيع مطلق الكيل والموزون
لنقصه الا خبايا لثالثه على الثمن وعدم مقايمة المعارض لها على وجوب جملته
على خلاف ظاهره وقد تقدم ولو ادعى المشتري نقصا من المبيع بعد قبضه جملته
يكره حصره لا عبا لصاله عدم وصول حقه اليه ولا يمكن كذلك بان حصره لا عبا
احلف البائع علما بالظاهر من ان صاحبا الحق اذا حضرا عينا يحاط لنفسه
بغير مضاف حقه ويمكن موافقة الاصل للظاهر باعنا باخر وهو ان المشتري
لما قبض حقه كان في قوة العتق بوصول حقه اليه فلا فائدة ادعى بعد ذلك نقصا
كان دعيا لما خالف الاصل ولا يلزم مثله في الصوت الا ان كان في يد المبيع

معطرا بوصول حقه لعدم اطلاعه عليه حتى لو فرض خلافه فهو مبني على الظاهر
 بخلافه فالحاضر ولو حوّل المشتري الذي عوى حيث لا يقبل قوله في المنع المصداق
 الجميع من غير تعرض بخصوصه لا اعتبار بوعده او معه حلفه صالة عدم وصول حقه
 اليه ما لم يكن سبق بالدعوى ولا في نفع الثاني لنافع كلاميه وهذه من الجمل
 تترتب عليها الحكم الشرعي كدعوى براءة الذمة من حق المدعي لو كان قد دفعه اليه
 بغير رتبة فانه لو اقر بالواقع لزمه **الثاني** انما يدخل في البيع عند اطلاق لفظه
 والضابط انه يراعى فيه اللغة والمعنى العام او الخاص وكذا يراعى الشرع بطريق اولي
 بل هو مقدم عليهم ولعله ادرجه في العرف لانه عرف خاص لئن انقضت الاقدام الشرع
 ثم العرف في المصنوع في بيع البستان بلفظه تدخل الارض والشجر قطعاً والبناء كالجدار
 ما اشبهه من الركائز المنبثقة في داخله كحفظ الزاوية لانه لا يخلو اما البناء المتكفي
 ونحوه في دخوله وجهاً لوجودها اتباع العادة ويدخل في الطريق والشرع المعروف
 بلفظ الكرم تناول شجر الغصاة مدلوله لغة واما الارض والعريش والبناء والطريق
 والشرع يرجع فيها الى العرف كذا ما اشتهر عليه من الاشجار ضمن وما شاك في تناول
 له لا يدخل ويدخل في الدار والارض البناء اعلاه واسفله لان غرض الاعلى عاده فلا
 يدخل الا بالشرط والقرينة والابواب المنبثقة وفي المنفصلة كالبوارج الدكاكين وجهاً لوجود
 الدخول للعرف وانفصالها لا ارتفاع فتكون كالجوهر وان انفصلت واطلاق العبارة
 يتناولها وفي الدور من قديماً بالمشقة فيخرج ولا خلاف في التعوية دون المنفصلة
 كالافعال والاشياء المنبثقة كالمخزن لوضع الامتعة وغيرها دون المنفصلة و
 ان انتفع بها في الدار لانها كالات لموضوعها والسلم المنبث في البناء لانه بمنزلة
 الدرجة بخلاف غير المنبث لانه كالات وكذا الروت في حكمها الخراجي المنبث في
 الارض الجحطان والمفتاح وان كان منقولاً لانه بمنزلة الجوز من الاغلاق الحكم
 بدخولها والمراد في مفتاح القفل لانه تابع لغلقه ولو شهد القرينة بعدم دخوله
 لم يدخل وكذا يدخل الحوض والبئر والحمام المعروف بها ولو اتا د دون الرمي وان كانت
 مشبته لانها لا تغد منها واشابها سهولة الارتفاق بها ولا يدخل البئر لكنا
 فيها الامع الشرط او يقول بما اعلق عليه **بها** او **عليها** **بها** او **عليها** او **بها**

من غير ان ينفذ
 انما يدخل في
 ما اشبهه من

بدخوله كالمساومة عليه وبذلك من لا يصلح الاصلنا ونحو ذلك ويدخل في النخل الطلع
 اذ المربوب ينشئ طلع الاناث وذو طلع الذكور فيه يبيع شمره اصلح ولو ابرق الثمر
 للبايع ولو ابرق البعض فكل حكمه على الاقوى والحكم غرض البيع فلو اشغل النخل بغيره
 لم يدخل الطلع مطلقاً متى ظهر كالثمن وحينئذ لا يدخل في البيع بحيث يبيعها الى الآخر
 عرفاً بطلب الشجر فان اضطر بالعرف فالأخلاق مع البناء وفي النخل على الأقل ولاكثر
 او اعتبار التعيين وبدونه يبطل وجهه وطلع النخل للبايع متى ظهر وكذا باقي الثمار مع الظهور
 وهو انفقادها سواء كانت بارزة ام مستترة في كاس او ورد وكذا القول فيها يكون المقصود
 منه الورد او الورق ولو كان وجوده على التعاقب فالظاهر منه حال البيع للبايع المتخذ
 للمشتري ومع الامتزاج يرجع الى الصلح ويجوز لكل منهما ان يبيع الذي يثبت له الثمن
 والمشتري السعي مراعاة للملكة الا ان يستصرا مضافاً فيمنعان ولو تعاقبا في الضرر والنفع
 رجحنا مصلحة المشتري لان البايع هو الذي دخل الضرر على نفسه ببيع الاصل والشيء
 عليه الذي يلزمه سبباً وسبقه وتوقف في التدوير حيث جعل ذلك احكاماً لا ونسبة الى
 الفضل واحتمل تقديم صاحب الثمن لسبق حقه ولشكك تقديم المشتري حيث يوجب
 نقصاً في الاصل بحط بقيمة الثمن وزيادة في قيمة تقديم مصلحته مع ضمانه لقيمة
 الثمن جهاً بين الحقيقين ويدخل في القرينة البناء المشغل على الدور وغيرها والمرافق
 لظهور النشازات لا الاشجار والمزارع الامع الشرط والعرف كما هو الغالب لان اول الامر
 وفي حكمها الضيقة في حرف الشام ويدخل في العبد والامة ثنياه السائر للعون
 دون غيرها انفساً راعى اليقين دخوله لعدم دخولها في مفهوم العبد لغة والاقوى
 دخولها لا العرف عليه من ثوب وثوبين وزيادة وما يشاء وله خصوصه من غير البناء
 كالخزير والفلنسوق والنخس وغيرها ولو اختلف العرف بالحر والبرد دخل ما د اطلق
 البيع دون غيره وما شاك في دخوله لا يدخل الاصل ومثله الدابة فيدخل فيها النعل
 دون لانها الامع الشرط والعرف **الراجح** في اختلافهما ففي هذا الثمن يحلف البايع
 مع قيام العينة للمشتري مع ثلثها على المشهور بل قيل لنا جاع وهو بعيد عن
 رواية مرسله وقيل بتقديم قول المشتري مطلقاً لانه ينفي الزيادة ولا اصل عند رآه
 زمته وفي قوة ان لا يشك الاجماع على خلافه مع انه خيرة التذكرة وقيل بخلافها

ويبطل البيع لان كلا منهما مدع ومنكر لشخص العقد بكل واحد من الثمين وهو
المصر في قواصن وشيخه في الدين في شرحه وفي المدة ونسب القولين الى التذلل وعلى
المشهور لو كانت العين قائمة لكنها قد انقضت عن المشتري انما لا يلزم كالباع والقول
في تزيله منزلة التلف ولان لوجودها عدم لصديق القيام عليها وهو البقاء و
منع مساوئه للتلف في العلة الموجبة للحكم ولو تلف بعضها ففي تزيله منزلة الجميع او
بقاء الجميع او الحاق كل جزء باصله اوجه اوجهها الاول لصديق عدم قيامها الذي هو مناط
تقديم قول الباع ولو امتزج بعين فان بقي الثمين وان عسر الظاهر العين قائمة والا فحاشا
وعلا ما وجه لعدم صدق القيام عرفا فان ظاهره انه اخبر من الموجود ولو اختلف
بحيله اي الثمن وقد لا اجل على تقدير انهما فيها عليه في الجملة وشرط رهن اوصيه
الباع بحمل الباع لاصالة عدم ذلك كله وهذا مبني على الغالب من الباع يدعي
التحصيل وتزليل الاجل حيث يفهم ان على اصل التاجيل فلو اتفق خلافه فادعي هو الاجل
او طول له لغرض تعليق تاخير القبض قدم قول المشتري للاصل وكذا يقدم قول الباع ولو اختلفا
في قدر البيع للاصل وقد كان ينبغي مثله في قدر الثمن بالنسبة الى المشتري ولا الرأية
ولا فرق بين كونه مطلقا ومعينا كذا الثوب فيقول بل هو والاخر هذا اذا ارضى بغيره خلا
في الثمن كبعتك هذا الثوب الف فقال بل هو والاخر باقين ولا فرق في الخلاف لا مشر
هنا يمكن الاختلاف وفي تعيين البيع كاذابة لم يملك هذا التوفيق بل هذا يحتاج الى ان
كل منهما ما يفيده الاخر بحيث لا يتفقا على امر ويختلفان فيما زاد وهو مناط الخلاف في كل
كل منهما مينا واحدا على نفي ما يدعيه الاخر لا على اثبات ما يدعيه ولا جزمه بينهما فاما
حلنا انفس العقد ورجع كل منهما الى عينه اله اوبدلها والبادي منهما بالبيع من ادعي
عليها ولا فان حلنا الاول وتكلا الثاني فخصيا بالتكول ثبت ما يدعيه الحالف الا حلف مينا
ثانية على اثبات ما يدعيه ثم اذا حلف الباع على نفي ما يدعيه المشتري بقي على ملكه فان كان
الثوب في يد ولا انشره من يد المشتري واذا حلف المشتري على نفي ما يدعيه الباع كان
الثوب في يد المشتري لم يكن للباع مطالبة به لانه لا يدعيه وان كان في يد الباع لم يكن له التصرف
فيه لا عتراه بكونه للمشتري وله ثمنه في ذاته وان كان قد قبض الثمن رده على المشتري وله
اخذ الثوب قصاصا وان لم يكن قبض الثمن اخذ الثوب قصاصا ايضا فان زادت قيمته عنه

فهو الا يدعيه احد في بعض نسخ الاصل ولا التسليم والمناضى بحلف الباع كالاختلاف
الثمن وضرب عليه في بعض النسخ المقرره على المصر وحيث يتحالفان يبطل العقد من
اي جزئ التحالف من اصله فهنا الثمن المنفصل المخل بين العقد والتحالف الباع
واما البيع فيشكل حيث لم يتعين نعم لو قيل به في مسألة الاختلاف في قدر الثمن بين
حكم تمام البيع واختلافه في شرط مفسد يقدم مدعي الصحة لانها الاصل
في تصرفات المسلم ولو اختلف لورثة نزل كل وارث منزلة مورثه فحلف ورثة الباع لو كان
الاختلاف في قدر البيع والاجل باصله وهذا الثمن مع قيام الميزور ورثة المشتري مع ثمنها
وقيل يقدم قول ورثة المشتري في قدر الثمن مطلقا لانه الاصل وانما خرج عنه مورثهم بالقبض
فيقتصر فيه على مورده بالخالف للاصل وله وجه غير ان قيام الوارث مقام المورث مطلقا
اجد لانه بمنزلة ولو قلنا بالتخالف ثبت بين الورثة قطعا **الحكم** لاطلاق الكيل والوزن
والنفذ ينصرف الى المعاد وفي هذا العقد لذات البيع ان احدهما تعدد فلا يلزم
واطلافا فان اختلفا في ذلك ففي ترجيح ايهما نظروا ويمكن وجوب التعيين كالوفاة
فان ثبات في الاستعمال في البيع الخاص يجب التعيين لاستحالة الترخيص
واختلاف الاعراض ولو لم يعين بطل البيع لما ذكرنا من اعتبار البيع بالكيل والوزن
او النفذ على الباع لانه لمصلحة واعتبار الثمن على المشتري واجرة الدال على امره
امراه فالتباين كان من اد كل منهما الميا كسبه معه ولو امره بتولي الطرفين الا ان
والقبول فليعلمها اجرة واحدة بالنصف سواء اقرنا ام تلاحقا ولو منعنا من كل
الطرفين من الواحد امتنع اخذ جريدين لكن لا يفيج حل كلام الاصحاب لانه لا يمنع بينهما
الواحد عليه لانه قد عبر به من يرى جوان بل المراد انه لا يمنع بينهما العمل واحد وان
الباع بالبيع والمشتري بالشراء بله لجره واحدة عليهما او على احدهما كما فصلنا
ولا يضمن الدال ما يملك بيد من الامتعة الا بفريط والمراد ما يملك التمتع
مجازا واشتركا فيحلف على عدمه او ادعي عليه التفريط لانه امين فيقبل قوله في كل
فان ثبت التفريط لانه امين فيقبل قوله في حقه وضمن القيمة حلف على مقدار القيمة
لو حلف الباع فادعي بها اكثر مما اعترف به لاصالة البراءة من التزاد ولا ينافيه
التفريط وان اوجب له ثم كما يقبل قول الغاصب فيها على اصح القولين **خاتمة** الاقاله

فمن لا يبيع عندنا سواء وقص بلفظ الفسخ ام لا قاله في حق المتعافدين والشفيع وهو
الشرط اذ لا تنفعه هنا بسبب اقاله وحيث كانت فسخا لا يباع فلا يثبت بها تنفعه
للشريك لا خصوصا بها بالبيع ونبه بقوله في حق المتعافدين على خلاف بعض العامة
حيث جعلوا بيعا في حقهما وبقوله فالشفيع على خلاف آخرين حيث جعلوها بيعا في
دونهما فثبت له بها الشفعة ولا تفسط اجرة الدال على البيع بها لانه استحسانها
بالبيع السابق فلا يبطله الفسخ الا بحق وكذا اجرة الوزان والكفال والتأدي بعد صدق
هذه الافعال لوجود سبب حثاق ولا يصح بزيادة في الثمن الذي وقع عليه البيع بقا
ولا نقيصة لانها فسخ ومعناه رجوع كل عوض الى مالكه فاذا شرط فيها ما يجال في مفسد
فسد الشرط وفقدت بزيادة ولا فرق بين الزيادة العينية والحكمية كالانظار بالثمن ورجوع
بالاقالة كل عوض الى مالكه ان كان باقيا ونماؤه المتصلة تابع له اما المنفصل فلا يرجع
وان كان جملا لم ينفصل فان كان بالماض مثله ان كان شلتا او قيمته يوم التلف كان قيمتها
او تعدد المثل ولو وجد معيار رجوع بارش لان الحجة او الوصف لغايات بمنزلة الشا
والفاظها لغايات متعاقبات معا او متلاحقين من غير فصل يعتد به او بقول احد
اقلتك ففصل الاخر وان لم يثبت التماس واحتل المتصرف الدوس ككفائه بالقبول الى
كتاب الدين وهو قمان الاول الفرض بفتح القاف كثرها وفضله
عظيم والدين منه ثمانية عشر درهما مع ان درهم الصدقة بعشر قبل والترفه ان
يقع في الحاجة وغيره والقرض لا يقع الا في الحاجة غالبا وان درهم القرض يعود في
ودره الصدقة لا يعود واعلم ان القرض لا يتوقف على قصد القرية ومطلق الثواب
عليها فليس كل قرض يرب عليه الثواب بخلاف الصدقة فان القرية معتبر فيها فاطلا
كون درهم القرض ثمانية عشر درهما مشروط بقصد القرية او تفضل من الله تعالى من غير
اعتبار الثواب واسطة الوجهين وقد يقع التفصيل على كثير من احوال البر من غير اعتبار
القرية كالكرم ونفقة القرض الى ايجاب قبول والصيغة افرضت او اشفع به او نصر
فيه او ملكك او اسلفك او اخذها هذا او اصرفه عليك عوضه وما ادى هذا
لانه من العقود المجازة وهي لا تخصر في لفظ بل تبادى بها افاذ معاها وانما يحتاج الى
ضميمة وعلية عوضه ناعدا الصيغة الاولى فانها صريحة في معناه لا يفهم الاضمار

لا يفرق

امر اخر يقول المقرض قبل وشبهه مما دل على الرضا بالانجاب واشترط في الدوس ككفائه
بالقبول لان مرجعه الى الاذن في التصرف وهو حسن من حيث باحة التصرف لما افادت
للملك الترتيب على صحة القرض فلا دليل عليه وما استدلل به لا يؤدى اليه ولا يجوز ان
التفع النهي عن قرض بغير نفع فلا يفيد الملك لو شرطه سواء في ذلك الربوي وغيره
وزيادة العين والمنفعة حتى لو شرط التماس عوض المكسر خلا لا في المصلح على
رحمة الله وجماعته حيث جوزوا هذا الفرع من النفع استنادا الى رواية لا يدل على
مطلوبهم وظاهرها اعطاء النسيان للبيع بدون الشرط ولا خلاف فيه بل لا يكون وقفا
ان النبي صلى الله عليه واله افترض بكونه لازما لا ربا حيا وقال ان خير الناس من احسن
واما بيع اقراض الكامل على وجه يرتفع عنه الحجر في المال واراد كمال الشاقدين بها
باضافة المصد الى الفاعل والعامل وكل ما يتساوى جزاءه في القيمة والمنفعة ويتساوى
مفاته كالجواب لا دهان يثبت في الذمة مثله وما لا يتساوى جزاءه كالجوان يثبت
قيمته يوم القبض لانه وقت الملك وبه اي القبض يملك المقرض القرض على الشهود
بالتصرف قبل لانه فرع الملك فيمتنع كونه شرطا فيه ولا ادوار فيه منع بعينه الملك
مطلقا اذ يكفي فيه اذن المالك وهو هنا حاصل بالعقد بل بالانجاب وحيث قلنا تملكه
بالقبض فله رد مثله مع وجود عينه وان كره المقرض ان العين تصير كغيرها من
امواله والتي تعلق بذمته فيستخير في جهة القضاء ولو قلنا بتوقف الملك على التصرف
وجب دفع العين مع طلبها لكها ويمكن القول بذلك وان ملكناه بالقبض بناء على
كون القرض عقدا جائزا ومن شأنه رجوع كل عوض الى مالكه فاذا فسخ كالحبنة والبيع
بحيا ولا يلزم اشراط الاجل فيه لما له ولا لغته لانه عقد جائز فلا يلزم ما يشترط فيه
الحاقا لشرطه بجزائه نعم لو شرط اجل القرض في عقد لازم لم يلزم على ما سبق ويجب على
المديون نية القضاء سواء قد على ادائه ام لا بمعنى العزم ان يحجز عن الاداء اذ اؤد
سواء كان صاحبه الدين حاضرا ام غائبا لان ذلك من مقتضى الايمان كالجزم على
اداء كل واجب ترك كل محرم وقد روي ان من عزم على قضاء دينه اضمن عليه والله
من معونه بقدر قصور نيته وعزله عند وفائه ولا يضا لو كان صاحبه غائبا
ليتم الحق ويسلم من تصرف لوارث فيه ويجب كون الوصاء به اليه لانه تسليط

مال الغير ان قلنا يجوز الوفاء الى الغير في الجملة ولا وجه له وليس منه تصديق به عنه
في المشهور وقيل تعيين دفعه الى الحاكم لان الصدقة تصرف في مال الغير غير انه يضعف
بانها احسان محض لا يملك ان يظهر ويرى بها ضمن له عوضها والا فله ان يرفع من مال الغير
العزلة المقررة لغيره بغير شرط السقط لمحقه ولا قوى التخيير بين الصدقة والدفع الى
الحاكم وبقائه في يده ولا يتبع قسمه الدين المشترك بين شريكين فضا صا على المشهور
الحاكم منه لهما والتاوى بالشاة وهو المال لك منهما وقد يجادل للضميمة ان يحمل
كل منهما صاحبها بحسبه التي يريد اعطاهما صاحبها ويقبل الاخر بناء على صحة
الحالة من البري وكذا لو اطلقا على ما في الذم بعضا ببعض فاقا للتمتع في الذمة
ويصح بيعه بحال وان لم يقض من المديون وغيره كالا كان الدين ام مؤجلا ولا يمنع
تعدده بقضه حال البيع من محله لان الشرط امكانه في الجملة لاحالة البيع والفرق في
بيعه بالخال بين كونه متخفا ومضمونا على الاقوى للاصل وعدم صدق اسم الدين عليه لا
بموجله لا بيع دين دين وفيه نظر لان الدين المنوع منه ما كان عوضا حال كونه دينيا
بمقتضى تعليق الباطنية والمضمون عند العقد ليس دين وانما يصير دين بعد فلتحقق
بيع الدين به ولا يلزم مثله في بيعه بحال والفرق فيما خرج ودعوى اطلاق اسم الدين
عليه ان ارادوا به قبل العقد لمنوع او بعد فلتسليمه والاطلاق له عليه عرفا اذا بيع
به فيقولون باع فلا يملك له بالدين مما انه يصدق ان الثمن بقي في ذمته وينا بعد البيع ولو اطلق
هذا الاطلاق جاء مثله في الحال اذا رقبضه خصوصا اذا امله به من غير تاجيل و
زيادة عن ذلك ونقيصة لا ان يكون ربوا فاعبر المصاواة ولا يلزم المديون ان يدفع
الى المشتري الا ما دفع المشتري الى البايع على رواية محمد بن الفضل عن ابي الحسن الرضا
وقريب منها رواية ابي حمزة عن الباقر عليه السلام وانما افترض على الاولي لانها اصرح و
عمل بمضمونها الشيخ وجنافة ويظهر من العمل الميل اليه وفي الذم لا مغايرتها
لكن السند ضعيف وعموم الادلة تدفعه وحمل على الضمان مما اذا شبهه للبيع
في المعاوضة او على فساد البيع للربا وغيره فيكون الدفع ما ذونا فبمن البايع في مقام
ما دفع وبقي لما لكه والا قوى مع صحة البيع لزوم دفع الجميع وبجوابه اشارة شرط
الربا والضرف ولو وقع صلحا اخذنا في خاصة ومنع ابن ادريس من بيع الدين على

المديون استناد الى دليل قاصر ونفسيم غيرهما من المشهور الحقبة مطلقا للعموم الا
ولو باع الذي لا يملكه المسلم كالحجر والخنزير فمضى منه دين السلم صح قبضه ولو
شاهد المسلم الاقرار الشارع له على ذلك لكن بشرط استناده به كما هو مقتضى الشرع
تظاهره لم يجز ومن ثم يقيد بالذي لا يحرم ولا يقر على شيء من ذلك فلا يجوز ثبوت له منه
ولا تحمل الديون المؤجلة بحجر الفلوس على الاصل خلا فالابن الجنيدي رحمه الله جسدتم انها
تحل فيما على الميت وهو باطل مع وجود الفارق بضر الوارثة ان ينحو من التصرف في المال
يحل وصاحب الدين ان لم يمنعوا بخلاف الفلوس لبقاء ذمته وتحل الديون المؤجلة
اذا مات المديون سواء في ذلك مال السلم والجناية المؤجلة وغيرها للعموم وكون حمل
السلم بغير قسطا من الثمن واجل الجناية بتعيين الشارع ولتحقق الفرق بين الجنايات
لا يدفع عموم النص ولا تحمل موات المالك دون المديون للاصل خرج منه موت المديون
فيبقى الباقي وقيل بحمل استناد الى رواية مرسله وبالقياص على موت المديون وهو باطل
ولما لا انزع السلفة التي نقلها الى المفسر قبل الحجر لم يستوف عوضها مع رجوعها
مقدما فيها على الباقي بالدين في الفلوس اذ الزيادة متصلة كالسهم الطول فان
كذلك لم يكن له اخذها بحصولها على ملك المفسر فيمنع اخذ العينين ونها ومعها قبل
يجوز انزاعها وان زادت لان هذه الزيادة صفة محضة وليست من فعل المفسر
تعد مالا له ولعموم من وجد من ماله فهو احق به وفي قول ثالث يجوز اخذها لكن يكون
المفسر شريكا بمقدار الزيادة ولو كانت الزيادة منفصلة كالولد وان لم يفصل للثمن
وان لم يقطعت لم يمنع من الانزع وكانت الزيادة للفلوس وكانت بفعله كالو غرس اشجار
الثوب خاطه او طين الخطة كان شريكا بنسبة الزيادة وغرما الميت سواء في تركه مع
القصور فيقيم على نسبة الديون سواء في ذلك صاحب العين اخذها في المشهور
كانت الشركة بقدر الدين ام ازيد سواء مات مجورا عليه ام لا وسند المشهور صحيح
ابن ادراس الصادق عوان لابن الجنيدي يخص بها وان لم يكن ذاه كالمفلس ساوأت
الى رواية مطلقة في جواز الاختصاص الاول باطل والثاني يجب تفسيره بالوفاء جمعا
ونما قيل باختصاص الحكم بمن مات مجورا عليه ولا فلا اختصاصا مطلقا وصحح النص
يدفعه ولو وجد العين ناقصة يفعل المفسر اخذها ان شاء وضرب النص مع الغرماء

بها
فيكون
بها

مع نسبة النقص الى الثمن بان ينسب قيمته الناقصة الى القيمة ويضرب الثمن
الذي ياع به تلك النسبة كما هو مقتضى قاعدة الارش والملاحة بين العرض والعوض في بعض
العرض وفي استفاضة ذلك من نسبة النقص الى الثمن خفا ولو كان النقص بفعل غير فان
ارشه ضريبة قطعا ولو كان من قبل الله تعالى فالأقوى انه كذلك سواء كان الغائب مما
طلي الثمن بالنسبة كعبد من عبيد ام لا كعبد العبد لان مقتضى عقد المعاوضة عند
رجوع كل عوض الى صاحبه او بدله وانه لم يتخصص النقص بفعل المفسر لا يظهر له لكنه
لانه انما ساءلنا ما يحدث من الله تعالى والاجنبى على تقدير الفرق او حكم الجميع سواء على القول
ولا يقبل اقراره في حال الفاسد من التعلق بها باعتان ما له قبله فيكون اقرار بها
قوة الاقرار بما لا يغير للغير من التصرف المالى المانع من نفوذ الاقرار ويصح اقراره بدين
لانه ما قلنا من ان فيدخل في عموم اقرار العقلاء على انفسهم جازر والمانع في العبد منصف
هنا لانه في العبد من ان يملكه الدايان التعلق بها وهما يتعلق بدمته فلا يشارك في
لجها بين الحيين وقوى الشيخ رحمه الله ونسبه العلامة في بعض كتابه المشاركة للغير
ولعموم الاذن في قيمة ما له بين غرمانه والفرق بين الاقرار والانشاء فان الاقرار
اخبار عن حق سابق بالبحر انما يطل احداث الملك ولانه كالبينة ومع قيامها لا
اشكال في المشاركة ويشكل بان يد اقرار ليس لنفسه بل لغيره فلا ينافي الجور
قد قبلناه على نفسه بالزامه بالمال بعد الحجر ومشاركة المقر له الغرمان هو المانع من نفوذ
الرجوع لساواة الاقرار بالانشاء في المعنى وكونه كالبينة مطلقا ممنوع فاخبار
المصطفى وموضع الخلاف بالواسعة الى ما قبل الحجر انما بعد فانه لا ينفذ مجزأة
قطعا نعم لو اسندناه الى ما يلزم دمه كالملا فضا لا وجباية شارك لوقوع التغيير
اخيارا للشيخ فلا يفسد بخلاف المعامل ويمنع المفسر من التصرف المبدا في اعيان
امواله المنا في حق الغرمان لا من مطلق التصرف في ما له بمثل الفسخ بخلافه لانه ليس
تصرف بل هو اثر سابق على الحجر وكذا لو ظهر له عيب فيما اشترى سابقا فله الفسخ به
وهل يعتبر في جواز الفسخ القطة ام يجوز اقرارها الاقوى الثاني نظرا الى اصل الحكم وان
الحكمة وقيل تعتبر القطة في الثاني دون الاول وفرقا المقر بينهما بان الخيار ثابت
باصل العقد لا على طريق المصلحة فلا ينفذ فيها بخلاف العيب في نظريتين لان كلاهما

ثابت بأصل العقد على غير جهة المصلحة وان كانت الحكمة السوطة له هو المصلحة والاجب
على جواز الفسخ بالعيب وان زاد القيمة فضلا عن القطة فيه وشمل التصرف في اعيان
الاموال وان كان يجوز فيه وما تعلق بفعل العبد والمنفعة وخرج به التصرف
في غير كالتكاح والطلاق واستيفاء القصاص والعفو عنه وما يفيد تحصيل
كالاحتياط والاعتناء بقبول الوصية وان منع منه بعد وبالمنا في عن وصيته وتلك
فانها يخرجان من الثلث بعد وفاء الدين فيصرفه في ذلك ونحوه جازر لا ضرر على
الغرمان فيه وتباع اعيان امواله القابلة للبيع ولو لم يقبل كالمصلحة او جازر او صريح
عليها واضيف العوض الى الثمن ما يباع ويقسم على الغرمان ان ذاقوا لا فعل في نسبة
ولا يدخل في القطة التي لم تمل حال القيمة شي ولو حل بعد فسخ البعض شارك في الباقي
ضرب بجميع الممال وضرب باقي الغرمان بقيمة ديونهم ويحضر كل متاع في سوقه وجازر
مع رجاء زيادة القيمة ولا استحقاقا لانه يبعه فيه اكثر لطلابه واضبط القيمة في
لو ادعى اعيان رضى ثبت با عتاق الغريم او بالبينة المطلعة على باطن امره ان شهد
بلا اعيان مطلقا او بثلث الممال حيث لا يكون مختصرا في اعيان مخصوصة ولا
اطلاعا على ثمنها ويعتبر في الاصل مع الاطلاع على باطن امره بكثر من اطلعه
وصبر علم لا يصير عليه ذوالنيار هادة ان يشهد باثبات تضمن الفسخ لا بالنظر
بان يقول انه معسر لا يملك الا قوت يومه وثياب بدنه ونحو ذلك وهل يوقت ثبته
بجميع البينة مطلقا الى اليمين فلو ان وانما يجبر مع دعوى اعيان رقب اثنائه
لو كان اصل الدين مالا كالفرض وعوضا عن مال كالثمن المبيع فلو انشئ الامر كالتجارة
والاملا فقبل قوله في الاعيان ربيته لاصالة عدم المال وانما اطلعه المصنعا لا
على مقام الدين في الكتاب فاذا ثبت اعيان على سبيله ولا يجب عليه التمسك به
وان كان ذو عسر ففقط الى التيسر وعن علي بن بطريق الشكوني انه كان يجبر في
الدين ثم ينظر فان كان له ما لا يعطى الغرمان وان لم يكن له مال دفعه الى الغرمان
فيقول صنعوا به ما شئتم ان شئتم اجروه وان شئتم استعملوه وهو يدعى في
التكليف وفاء الدين واخبار ابن جهم رحمه الله والعلامة في المحرر ونسبه الشيخ
وابن دبريد اللاديه واصالة البراءة فالاول اقرب لوجوب قضاء الدين على القادر

مع المطالبة والمكسب ولقد يجر عليه الزكوة وهو خارج من الولاية وانما يطالب
التكسب فيما يليق بحاله عادة ولو هو اجتمع نفسه وعليه كحل الرواية وانما يحظر
المديون اذا قصرته ماله من ديونه فلو ساءت اوزادته لم يحظر عليه اجماعا وان ظهر
عليه امانا رات الفليس لكن لو طوبى بالدين فامنع تخير الحاكم بين حبه الى ان يفتني
وبين ان يفتني عنه من ماله ولو وسع ما خالفنا حتى يطلب الغرماء المحرمان لا حتى لهم فلا يفتني
الحاكم به عليهم نعم لو كانت المديون لمزله عليه ولاية كان له المحرمان وبعضها مع الممارسات
ولو كانت لغايب لم يكن الحاكم ولاية لانه لا يستوفي بل يحفظ اعيان امواله ولو التمس
الغرماء فان كان فيهم بقي بماله وبزيد جازا المحرور ثم والافلا على الاقوى بشرط حلول الدين
فلو كان او بعضه مؤجلا لم يحظر لعدم استحقاق المطالبة تح نعم لو كان بعضها حالا
جاز مع قصور المالك عنه والتمس ان ياباه ولا يباع دان ولا حاداه ولا يابى بكل بعض
في الاول ولا يخبر ما يليق بحاله كما وكيفاً وفي الوسط ذلك لشرفه وجزا كذا ذابته
ركوبه ولو احتاج الى العدة استثنى كالمحدد ولو زادت عن ذلك في احد الوصفين وجب
الاستبدال او الاقتصار على ما يليق به وظاهر من التحديد بيعها في الدين واستحقاق
للغريم تركه والروايات متطابقة بالاول وعليه العمل وكذا يجري عليه نفقة يوم
ونفقة واجبي النفقة ولو مات فبها قد تم كنفه ويقتصر منه على الواجب وسما
لها يليق به عادة ومؤونه يجيزين وهذا الاحكام استطردها في كتاب الدين
وان جرت العادة باختصاص الفليس بأسر عاية لا ذراج الاحكام بسبيل الاختصاص
الفصل الثاني في العبد خصة بناء على الغالب من قولية ذلك دون الامة ولو ابدله بال
كاتب غير عثم لا يجوز له التصرف فيه اي في الدين بان يستدين لانيها استدانته وان كان
حكمه كذلك لدخوله في قوله ولا فيما يدر من الاموال الا باذن السيد سواء قلنا بملكه
ام اسلناه فلو استدان باذنه او اجازته فعلى المولى ان اعطيه وقيل يتبع به المعق
استنادا الى رواية لا يهض حجة فيما خالفت القواعد الشرعية فان العبد بمنزلة
الوكيل وانعاقه على نفسه وبخارته باذن المولى نقا مال المولى فيلزمه كالمعتق ولو كان
الاستدان للمولى فهو عليه قولا واحدا ويقتصر المملوك في التجارة على محل الاذن فان
صين له نوعا وسكانا او زمانا تعين وان اطلق تخير وليس له الاستدانة الا بالاذن في

التجارة لعدم دلالتها عليها الا ان يكون ضروريا كنف الملتاح وحفظه مع الاحتياج
اليه فيلزم ذمته لو تعدى الماذون نطقا او شرعا ولو لم يبيع به بعد حقه وبيان
على اقوى الاصناع ولو كانت عينه باقية رجع الى مالكه لفناء العقد وقيل ليس
فيه العبد مؤجلا استنادا الى الملا في رواية ابو بصير وحلت على الاستدانة للتجارة
لان الكسب على فاذا لم يلزمه فله لا يدفع من ماله ولا قولى استدانته لضرورة التجارة
انما يلزم منها في دين فان قصر استسمى في الباقي ولا يلزم المولى من غير ما في دين وعليه كحل
الرواية ولو اخذ المولى ما افترضه المملوك بغير اذنه او ما في حكمه تخير المضررين من جوار
على المولى ليرتب دين على ماله مع فناء الفرض بين التباع العبد بعد العتق والبيان
كالغاصب اية ثم ان رجع على المولى قبل ان يعق المملوك لم يرجع المولى عليه لانه لا يثبت
له في ذمة عبده مال وان كان بعد وكان عند اخذ المالك الما بالما به فوضلا رجوع
على المملوك اية لتعريضه وان كان قد غن بان المال له ائتمه رجوعه عليه لمكان الغرور
رجع المضر على العبد بعد عتقه وبيان فله الرجوع على المولى لاستفراغ الثلث في
دين الا ان يكون قد غر المولى فلا رجوع له عليه **كتاب الرهن** وهو وثيقة للدين
والوثيقة قبيلة بمعنى المفعول اي موثوق به لاجل الدين والثاء فيه لتفعل اللفظ
الى اسمية كتاب الحقيقة لا للتأنيث فلا يرد عدم المطابقة بين المبتداء والخبر في التأنيث
والثاني واي بالدين معروفا من غير نسبة له الى المرهون حذر من التدر باعبار اخذ
في التعريف في بعض النسخ لدين المرهون ويمكن تخلصه منه بكشفه بجملة الدين او من
له الوثيقة من غير ان يؤخذ الرهن في تعريفه والتخصيص بالدين اما مبنى على عدم
الرهن على غير وان كان مضمونا كالغصب لكن فيه ان المصطلح هو الرهن عليه على
ما يمكن تطرفه فانه كالمبيع وثمنه لاحتمال فناء البيع باستحقاقهما ونقصان قد
او على ان الرهن عليهما انما هو لا سيما الدين على نقد يظهور الخل بالاستحقاق او
نقد العين وفيه تكلف مع انه قد بقي بحاله فلا يكون دينا وفيه على تقدير عدم
الى المرهون مكان الوثيقة بدون الرهن بل بالوديعة والعارية ومطلوب وضع اليد
مقاسة عند حدود المديون الدين وهو وثوق في الجملة ويفسر الرهن الى ايجاب وقبول
كغير من العقود والايجاب رهنك او وثقتك بالتصديق او رهنك بالحقن او

تجلا

شرعا ويكفي فيما يكفي فيه مجرد التخلية فانها لا تستدعي تصرفا بل دفع يد الراهن عنه و
تمكينه منه وعلى تقدير اعيان فلو قبضه بدون اذن الشريك وفعل محرم ففعل تيمم الغنى
قولا منشا وهما النهي المانع كما لو وقع بدون اذن الراهن وهو خيا والرضوان النهي انما
هو تحي الشريك فقط لا اذن من قبل الراهن الذي هو العشر شرعا وهو اوجود ولو انقضا
على قبض الشريك جاز فيعني بينهما الاذني والكل اما في الشرط او الواحق الاول
شرط الرهن ان يكون عينا مملوكة يمكن قبضها ويصح بيعها هذه الشرايط منها ما هو شرط
الصفة وهو الاكثر ومنها ما هو شرط في لزوم كالمملوكة باعتبار رهن ملك الغني
ولا يضر ذلك لانها شروط في الجملة ولان المملوكة تشكل على شرط الصفة في بعض النسخ
فلا تصح رهن المنفعة كشكلى الدار وخدعة العبد لعدم امكان قبضها اذ لا يمكن اطلاق
والعقد يحصل المملوكة الرهن منها وهو استيفاء الدين منه وهي انما يستوفى شيئا
فشيئا وكل حصل منها شيئا بعد ما قبله كذا قبل وفيه نظير ولا الدين بناء على ما
اختلف من اشراط القبض لان الدين امر كلي لا وجود له في الخارج يمكن قبضه ولا
يقبض بعد ذلك ليس نفسه وان وجد في ضمنه ويحتل جوان على هذا القول ويكفي
قبض ما يمينه المديون لصديق قبض الدين عليه عرفا كسبية ما في الذمة وعلى القول
بعدم اشراط القبض لا مانع من صحة رهنه وقد صرح العلامة في الذكرة ببناء الحكم
على القول باشراط القبض عدمه فقال لا يصح رهن الدين ان شرطنا في الرهن القبض
لانه لا يمكن قبضه لكنه في القواعد جمع بين الحكم بعدم اشراط القبض وعدم جواز
رهن الدين فيجب منه المص في الدرر وتجب في موضعه ولا ضار له من ذلك بعد
المنافاة بين عدم اشراطه واعتبار كونه ما يقبض مثله مع تصريحه بالبناء المذكور
غير مسموع ورهن المديون ابطال التدبير على اقوى لانه من الصيغ التجارية فاذا انعقبه
ما ينافيه ابطاله لكونه رجوعا اذ لا يتم المقصود من هذا الرهن الا بالرجوع وقيل لا
يطل به لان الرهن لا يقبض فقل عن ملك الراهن ويجوز فله فلا يتحقق الثاني في مجرد
بل بالتصرف وح فيكون التدبير مراعى بهنك فشرط اياخذ في الدين في بطلان
استثنائه في الدرر من لارهن الخمر والخمر بافان الراهن مسلما او المرزوان وضما
على بله حتى لان يد الودعي كيدا المستودع خلافا للشيخ حيث اجاز ذلك بحجها بان شي

الوفاء الذي فصيح كالمواظاة ووفاء شتمها والفرق واضح ولا رهن المطلق من سلم
كافرا لا شبهة في عدم ملكه ولو رهن مالا يملك الراهن وهو مملوك لغني وفقط
الايمان من مال له فان ايمان صح على شئ لا قال من كون عقدا الفضولي موقفا مطلقا
وان رده بطل ولو استغنا للراهن صح ثم ان موخ له المالك الرهن كيف شاء جاز مطلقا
وان اطلق ففي جوان فيضيه كما لو عظم او المنع للغير فلو ان اخرا او لها في الدوس
وعلى الثاني فلا بد من ذكر الدين وجنسه وصفه وشروطه او انا جيله وقد راجع
فان تحطخ كان ضوئيا الا ان رهن على الاقل في رهن طريق اولى ويجوز الرجوع في العا
ما رهن عا بلا صل ولا يلزم بعد الرهن فليس للغير الرجوع فيها بحيث يفتح الرهن
جاز له مطالبة الراهن بالفك عند الحلول ثم ان فله رده تاما برى ويضمن الراهن
لفه فان كان غير فريط او بيع بمثله ان كان مثليا وقيمه يوم التلف ان كان فريطيا
هذا اذا كان التلف بعد الرهن اما قبله فالاقوى انه كغيره من الاعيان العارة وط
تغير بيعه فاللزم لما لك شتمه ان بيع بثلثه او ببيع بازيد فله المطالبة بثلث
به ويصح رهن الارض الخرجية كالمفوضة عنق والتي صالح الامام عا عليها على ان
يكون ملكا للمسلمين وضربا بغيرهم الخراج كما يفتح بيعها بعبا لادبية والتجربة
ولا رهن الظير في الهوا لعدم امكان قبضه ولو لم يشترطه امكن الجواز لا يمكن
الاستيفاء منه ولو بالصلح عليه الا اذا اعيد عوده كالحام الا في بيع ملكا
قبضه عادة ولا التملك في الماء الا اذا كان محصورا مشاهدا بحيث لا ينفذ
قبضه عادة ويمكن العلم به ولا رهن المصحف عند الكافر او العبد المسلم لا فضائه
الاسيلة عليهما والسبيل على بعض الوجوه بيع ونحو الا ان بوصفا على يد مسلم
لاستفاء السبيل بذلك وان لم يشترط بيعه المسلم لانه لا يفسخ الاستيفاء من
قيمه لا يبيع المالك او من اقر او الحاكم مع تعذر وشله لا يفسد سبيل الخلفه
وان لم يكن هناك رهن ولا رهن الوقت لشدة الاستيفاء التحريمه بالبيع وعلى تقدير
جواز بيعه بوجه يجب ان يشترى بثلثه ملكا يكون وقفا فلا يجه الاستيفاء منه
مطلقا نعم لو قيل بعدم وجوب اقامه يد له امكن رهنه حيث يجوز بيعه ويصح الرهن في
رهن الخيا لثبوت الثمن في الذموان لم يكن مستفرا وان كان الخيا للبايع لا انفال

البيع الى ملك المشتري بالعقد على الاقوى لان صحة البيع تقتضي ترشيح ولا يشترط
الملك هو العقد فلا يخلط منه السبق وقول على الشيخ بعدم انتقاله الى ملك المشتري
اذا كان الخيار بيعا او لم يكن البيع الرهن على الثمن قبل انقضاءه وبيع رهن العبد
المريد ولو عن قهره لانه لا يخرج بها عن الملك وان وجب قبل لان ح كرهن الرهن المريد
من ماله ولو كان مراه او مليا فالامر واضح لعدم قلها مطلقا وقبول ثبوته والبيع
مطلقا عمدا وخطا لبناء والمالية وان استحق العامد الفشل ويجوز ان العفو ثم ان قبل بطل
الرهن وان فداء مولا او عفي الوعد في رهنه ولو استوفى بعضه بطل الرهن فيه خاصة
وفي كون رهن المولى في الخطأ التزاما بالفداء وجهان كالبيع فان عجز المولى عن فداء
فتمت الجناية لنفسها وتعلق حق الجاني عليه بالرغبة ومن ثم لو مات الجاني لم يلزم
السيد بخلاف الرهن فان حقه لا يختص فيها بل يشتركها فداء الرهن ولو رهن من اشترى
اليه الفداء قبل الاجل بحيث لا يمكن اصلاحه كتحقيق الحب والوطء فيشرط بيعه
ورهن منه فيبيعه الراهن ويجعل ثمنه رهنا فان اشترى منه رفع الرهن من آمن الى الحاكم
ليبيعه او يامر به فان تعذر بيعه دفع الضرر والحرج ولو اطلق الرهن في الشرط
بيعه ولا عذر من حل عليه جها بين التحقير مع كونه حالة الرهن ضارحا له وقيل بطلان
لعدم انقضاء الاطلاق البيع وعدم صلاحه لكونه رهنا على الدوام فهو في حق
المالك وهو ضعيف لكونه عند العقد مالا تاما وحكم الشارع ببيعه على تقدير
امتناعه منه صيانة للمالك لاجاز انفسا دوا حذر بقوله قبل الاجل لو كان لا يفسد
الابعد حله بحيث يمكن بيعه قبل فانه لا يمنع وكذا لو كان مالا لا يمكن حصول المقصود
منه ويجوز على الرهن السعي عليه باحد الوجوه فان ترك مع امكانه ضمن الا ان يها
المالك فينتفي الضمان ولو امكن اصلاحه بدون البيع لم يجز بيعه بدونه وهو ثبوت
اصلاحه على الراهن كقصة الحيوان **واما المشاغل** فيشرط فيها الكمال بالبيع
والعقل والرشد والاختيار وجوز ان التصرف برفع الحجر عنهما في التصرف المالي ببيع
رهنه لا لطفل المصلحة كما اذا افترق الى استئانة لنفسه واصلاحه عتاق ولد
يكن بيع ثمنه ماله اعود او لم يكن وتوهنت على الرهن ويجب كونه على يد من يجوز اتيان
منه وكذا يصح اخذ الرهن له كما اذا سلف ماله مع ظهور القبطه وخيف على ماله

من عرف وذهب المراد بالعقبة هنا الجواز بالمعنى الاعم والمقصود منه الوجوب
كون الرهن سنا وبالحق او زايلا عليه لا يمكن استيفاء ثمنه وكونه بيدي المولى او يبدل
ليتم التوفيق والانتفاء على الحق ان ثبت به عند الحاجة اليه فاذة فلو اخل بعضه
ضمن مع الامكان ولو تعذر الرهن هنا وهو في موضع الخوف على ماله اقترض من ثمنه عدل
فالباطل هكذا انقضت النسخ والجمع بين العدل والثقة تأكيد او حاول نصيب الثقة بالعدل
لو رددت كثيرا في الاخبار وكلام الاطبا بمجمل لما هو اعلم منه ووصف الغلبة للثقة
ان العدالة لا تمنع في نفس امر ولا في الدوام لان عروض الذنب ليس لها دمج على بعض
كاعتقده في باب التهاذات والعبد جودها غالبا **واما الحق فيشرط ثبوته في الذمة**
ليست فيها وان لم يكن مستقرا كاقترض ومن البيع ولو في زمن الخيار والذمة بعد من
الجناية وهو انهاؤها الى الحد الذي لا يغير موجبها لا قبله لان ما حصل بها في حق
الزوال بالانقضاء الى غير ذلك ثم ان كانت حالة او لازمة للجاني كسبي العبد جاز الرهن عليها
مطلقا وفي الخطأ والحض لا يجوز الرهن عليها قبل الحل لان المستحق عليه غير معلوم
المعبر من وجوده منهم عند حلولها مستحقة للشرائط بخلاف الدين المؤجل لا يستفاد
الحق والمستحق عليه ويجوز الرهن عند الحل على قسطه وهو الثلث بعد حلول كل واحد
من الثلثة ومال الكتابة وان كانت مشروطة على الاو بكذا فانه لازمة للمالك بطلان
على الاصح والقول الاخر ان الشرطه جائز من قبل المالك فجزأه بغير نفسه ولا يبيع
الرهن على ما لا ينتفاء فابدينه اذله اسقاطه متى شاء وهو على تقدير تسليمه غير مانع
منه كالرهن على الثمن في مدة الخيار وفي قول ثالث ان الشرطه جائز من الطرفين **والظلمة**
لان من طرف السيد خاصة وتوجه عدم صحة الرهن ايضا كالشاق وما لا يجازي بعد
الرد ثبوته في الذمة لا قبله وان شرع فيه لانه لا يستحق شيئا منه الا انما هو وقيل
يجوز بعد الشرع لانه يؤل الى لزوم كالثمن في مدة الخيار وهو ضعيف والفرق واضح
لان البيع يكفي في لزومه ابتداء على حاله فنفسى الذمة والاصل عدم الفسخ على الجاني
ولا بد من امكان استيفاء الحق من الرهن لتحصل الفائدة المطلوبة من التوفيق فلا
يصح الرهن على منفعة الوجود عينه مدة معينة لان تلك المنفعة الخاصة لا يمكن
استيفاءها الا من العين المخصوصة حتى لو تعذر الاستيفاء منها موت وخوف بطلت

فلو اجزه في الذمة جاز كالواستاجر على تحصيل خياطة وتبغضه او يغيره لا مكان استيفاء
خ من الرهن فان الواجب تحصيل النفع على اي وجه القدر يتبع زيادة الدين على الرهن فانما
الرهن في الباقي منه متعلقا بذمته وزيادة الرهن على الدين وفايدته حصة الوثنية
وضع الراهن من التصرف في المصروع فيكون باصا على الوفاء ولا مكان له في حصة الوثنية
حافظا للدين **وقا الترخي** ان شرط الوكالة في الرهن بملكه على ما ذكرنا
منهم العلامة لان الرهن لازم من جهة الراهن وهو الذي شرطها على نفسه فيلزم من جهة
ويضعفان الشروط في الذمة بوثريه وان الفسخ لو اخل بالشرط لا يجوز بشرط كما تقدم من
ان الشروط في العقد لازم بغيره جازا عند المص وجماعة في انما يفيد لخلل الراهن
بالوكالة لشغل المهرين على فسخ العقد وذلك لا يتم في عقد الرهن لانه دفع ضرر ضرر
وانما يظهر الفائد فيهما لو كان قد شرطها في عقد لازم كبعب تحميد لو فسخ الراهن
الوكالة فسخ المهرين **السبع** الشرط بالرهن والوكالة ان كان هذا مع شروط فيه ذلك
والا فاشترط على المهرين بغير فائدته ويشكل بما تقدم من وجوب الوفاء بالشروط
بمقتضى الامر خصوصا فيما يكون العقد المشروط فيه كافي في تحقيقة كالوكالة على
حققه المهر من انه يجوز من الاجاب والقبول يلزم حيث يلزم ولو كان الرهن لازما
من جهة الراهن فالشرط من قبله كذلك خصوصاً هنا فان فسخ الشرط فيه وهو الرهن
اذا لم يكن في بيع لا توجه لانه يربى ضرراً فلا يؤثر فيه لها وان كان شرطاً في بيع
لا تها قد صار شرطاً لانه بشرطها في اللازم على ذلك الوجه **الثاني** يجوز للمهرين ان يشترطوا
من نفسه اذا كان وكيله في البيع ويتولى طرفي العقد لان الغرض بيعه بشئ المثل وهو
وخصه حصة المشتري ملغاة حيث لم يعرض لها وبها قبل بالمنع لان ظاهر الوكالة لا
يتناولها ولكنها يجوز بيعه طرقياً في قليل لا وهو مقدم به على الغرض بحيث كان
الراهن ام متيناً مقلتها كان ام لا سبق تعلق حقه ولو اوعز الرهن بغيره بالدين
بالباقى مع الغرض على نسبته **الثاني** لا يجوز لاحدهما التصرف فيه بانفصال
ملك ولا غيرهما اذا لم يكن المهرين وكيله ولا جاز له التصرف بالبيع ولا استيفاء
كامل ولو كان له نفع كالتأبئة والذات او جازاً فلهما ولا جاز الخاسر وفي
كون الاخر رهنه كالاصل ولو كان كافي النماء المتجدد مطلقاً ولو احتاج الى ثبوتها اذا كان

جوانا فعلى الراهن ثبوت لانه المالك فان كان في يد المهرين وبذلها الراهن او امره
بها اتفق وبيع بما عزم ولا استناد فيه فان امتنع او تعذر استبداناً له لغيره
نحوها رفع امره الى الحاكم فان تعذر اتفق هو بنية الرجوع واشهد عليه ليشترط
بغيره من ورجع فان لم يشهد فالا فوى قبول قوله في قدر المعروف منه بيمينه ويجوز
به ولو انفع المهرين به باذنه على وجه العوض وبذنه مع الاثم لزمه الاجر او عوض
المأخوذ كالدين تعاضاً ورجع ذو الفضل بفضله وقيل يكون النفع في مقابلته
الركوب والدين مطلقاً استناداً الى واية حملت على اذن في التصرف ولا نفاد في ملك
الحقير ورجع في الدور جازاً لا نفع بما يخاف فونه على المالك عند تعذر استبدان
واستبدان الحاكم وهو **حسن الرهن** يجوز للمهرين الاستفلال بالاستيفاء اذالم
يكن وكيلاً لو خاف وجود الوارث ولا بينة له على التحايد القول قول الوارث مع يمينه
في عدم الدين وعدم الرهن لو ادعى المهرين الدين والرهن والرجع في الخوف الى الغير
الموجبة للظن الغالب بخوده وكذا يجوز له ذلك لو خاف وجود الراهن ولم يكن وكيله
ولو كان له بينة مقبولة عند الحاكم لم يجوز له الاستفلال بدون اذنه ولا يلحق بخوف المحو
احيائه الى اليمين لو اعترف بعدم الضرر باليمين وان كان تركه تعظيماً له اولى
الثاني مستلزم باع احدهما بدون الاذن توقف على اجازة الاخر فان كان البايع الراهن
باذن المهرين او اجازته بطل الرهن من العين والضمن الا ان يشترط كون الثمن رهنًا
سواء كان الدين حالاً ام مؤجله فيلزم الشرط وان كان البايع المهرين كذلك بقي الثمن
رهنًا ولا يغيره التصرف فيه اذا كان حقه مؤجلاً الى ان يحل ثم ان وافقه جنساً او
صح والا كان كالرهن وكذا عتق الراهن توقف على اجازة المهرين فيبطل برده و
يلزم باجازته او سكوتيه الى ان فلت الرهن باحدا سباً به وقيل يقع العتق باطلاً
الاذن السابق نظر الى كونه لا يقع موقوفاً الا اذا عتق المهرين فان العتق يقع باطلاً
قطعاً متى لم يسبق الاذن اذ لا عتق الا في ملكه ولو سبق وكان العتق عن الراهن او
مطلقاً صح ولو كان عن المهرين صح ايضا وينقل ملكه الى العتق قبل ايقاع الصيغة
المقتضية بالاذن كغيره من الماذونين فيه ولو وطئها الراهن باذن المهرين او بده
وان فعل محرماً صار متولفاً مع الاجمال لانها لم يخرج عن ملكه بالرهن وان منع من

التصرف فيها وقد سبق في شرائط البيع جواز بيعها حتى لو رهن على الاستيلاء
المانع منه وقيل يمنع مطلقا للنهي عن بيع اموال الاولاد المتناول بالطلاق وهذا
الغرض وفصل ثالث اعنا رالراهن في بيعه وبيان فيلزم القيمة يكون رهنا جها بين
الحقين والقرض في بعض تحقيقاته تفصيل بايع وهو معها مع وطئه بغير اذن الرهن
ومنعه مع وقوعه باذنه وكيف كان فلا يخرج عن الرهن بالوطي ولا يحمل بل يمنع البيع
ما دام الولد لانه مانع طار فان مات بيعت للرهن لزو ال مانع ولو وطئها الرهن فهو اذن
لانه وطئها الغير بغير اذنه فان اكرهها فعليه العسر ان كانت كبرا ولا تكن بكر اذ نصت
والشهر وقيل هو المثل لانه عوض الوطى شرعا والقرض في بعض حواشيه قول تجميع المالك
بين الامر والى ويجب مع ذلك ارض البكارة ولا يدخل في المهر ولا المشركه حتى جانية وعرض
فان المهر على التقديرين عوض الوطى ولا يتكفل بان البكارة اذا اخذ رثتها صار
ثيبا فيبقى ان يجب مهر النكاح فصدق وطؤها بكرة وقتئذها جارية فيجب عرض
منها لان احدهما عوض جرة والاخر عوض منفعة وان طأوع فلا شيء لانهما جارية ولا مهر
لنفي وفيه ان الامة لا تشترى المهر ولا تملكه فلا ينفى في ثبوته لسيدها مع كون الضرب
في ملكه بغير اذنه ولا تز رازرة وز رازرة القول بثبوته عليه مطلقا اقوى مضافا
الى ارض البكارة وقد تقدم مثله **الشرط الرابع** الرهن لازم من جهة الراهن حتى يخرج عن الحق
بادائه ولو من متبرع غير وفي حكمه ضمان الغيل مع قبول المرتهن والحالة فيه وبراء
المرتهن له منه وفي حكمه الاقالة المسقط للثمن المهور به او الثمن المستلم فيه المهور
به والضابط براءة ذمة الراهن من جميع الدين ولو خرج من جيبه فخرج الرهن
اجمع وبقيائه كذلك او بالنسبة اوجه ويظهر من العبارة بقاء اجمع وبه صرح في الآية
ولو شرط كونه رهنا على المخرج خاصة نعين الاول كما انه لو جعل رهنا على كل جزء منه
فالثاني وحيث يحكم بخرجه عن الرهانة فيبقى امانه في المرتهن ملائكة لا يتلزم
الامع المطالبة لانه مقبوض باذنه وقد كان وثيقة و امانه فاذا انشأ في الاول بقي
الثاني لو كان الخروج من الحق براءة من غير علم الراهن وجب عليه اعلانه ببراءة
الرهن بخلافه اذا علم ولو شرط لونه مبيعا عند اجل بطل الرهن والبيع لان الرهن
وقت البيع لا يهل ولو قبضه كذلك ضمنه بعد الاجل لانه خرج بيع فاسد وصحح يكون

فاسد كذلك لا قبله لانه خرج رهن فاسدا وصححه غير مضمون فاسد كذلك قاعده
مطردة ولا فرق في ذلك بين عليا وجعلها والفرق **الشرط الخامس** يدخل الثمن المبيد
المنفصل كما لو ولد الشمر في الرهن على الاقرب بل قيل انه اجماع لان من شأن الثمن
ثبوت الاصل الامع شرط عدم الدخول فلا اشكال في عدم دخوله عملا بالشرط كما
انه لو شرط دخوله ارفع الاشكال فيلزم لا يدخل بدنه للاصل ومنع الاجماع الثمنية
في الملك لا في مطلق الحكم وهو اظهر ولو كان متصلا كالطول والتمن دخل اجماعا
الشرط السادس يشترط في الرهانة بالموثاق مضمون لزوم العقد من طرف الراهن ولا
وثيقة على الدين فيبقى ما بقي ما لم يفيط المرتهن الا وكاله والوصية لانهما اذ في النص
يفتصرهما على من اذن له فاذا مات بطلت كذا من الاعمال والشرط بمباشرة معين
الامع الشرط بان يكون للوارث بعد او لغيره فيلزم عملا بالشرط والراهن الامتناع من
استيذان الوارث وان شرط له وكالة البيع والاستيفاء لان الرضا بسلام المورث لا
يفضيه ولا خلاف في اختصاصه وبالعكس للوارث الامتناع من استيذان الراهن
فليتفقا على امين يضمنه عن يد وان لم يكن صد لان الحق لا يعدوهما فيضيد
ولا يتفقا فالجاء لم يعين له عملا يفرضه لهما وكذا الوارث الراهن فلو شرطه الامتناع
من ابقائه في يد المرتهن لانه في القبض بمنزلة الوكيل بطل بموت الموكل وان كانت مشروطة
في عقد لازم لان الشرط استمرار الوضع بعد موته فيكون بمنزلة الوصي في الخط
الشرط السابع لا يضمن المرتهن الرهن اذا تلف في يد الا بتقصير او غرير ولا ينفذ بلفظي
من حق المرتهن فان تقدي فيه افرط ضمنه فيلزم قيمته يوم تلفه ان كان قيمته على الاصح
لانه وقت الانشاء الى القيمة والحق قبله كان مختصرا في العين وان كانت مضمونة و
مقابل الاصح اعنا بقيمة يوم القبض او على القيمة من يوم القبض الى يوم التلف ومن حين
التلف الى حين الحكم عليه اليه كما لغايب ويضعف بانه قبل التلف غير مضمون فليفت
تعتبر قيمته فيه وبان المطالبة لا دخل لها في ضمان القيمة والا قوى الاول مطلقا
اذا كان الاختلاف بسبب التوق ونقص في العين غير مضمون اما لو نقصت العين
بعد التفريط به زال ونحو ثم تلفت غير على القيمة المنسوبة الى العين من حين التفريط
التلف ولو كان مثليا ضمنه بمثله ان وجد ولا قيمة العقل عند الاداء على الاقوى

لان الواجب عند انما كان المثل وان كان متعديا وانما الى القيمة بالمطالبة بخلاف
القياس لا يستفاد منها في القصة من جنس التلف مطلقا ولو اختلفنا في القيمة لحلف المرتهن لا
السكر ولا اصله انه من الزايد فيقول الراهن نظر الى كون المرتهن حنا وخاينا بفريطه فلا يقبل
قوله ويضعف بان يقول قوله من جهة ان كان لا من حيث كونه امينا وخائنا **المرتهن** لو
اختلفنا في قدر الحق المرهون به حلف الراهن على الاقرب كضالة دهم الزيادة وبراءة ذمته
منها ولانه منكر للرواية وقيل قول المرتهن استناد الى رواية ضعيفة ولو اختلفنا في الزيادة
والوديعة بان قال المالك هو ووديعة وقال المبتك هو من حلف للمالك كضالة دهم
ولانه منكر للرواية الضعيفة وقيل بحلف المبتك استناد الى رواية ضعيفة وقيل
المبتك ان اعترف له المالك بالدين قال المالك ان انكر جميعا بين الاختلاف والمقرنين
ضعف للمقابل يمنع من تخصيص الاخر ولو اختلفنا في عين الرهن فقال له هناك العقيل
بل التجارية حلف الراهن خاصة وبطلان انفاء ما يبيع به الراهن بانكار المرتهن لانه بما
من قبل في بطلان انكاره لو كان حنا وانفاء ما يبيع به المرتهن بحلف الراهن ولو كان المرتهن
مشرطا في عقد لازم تخالفنا لان انكار المرتهن هنا يتعلق بحسب الراهن حيث انه يتكفل
عدم الوفاء بالشرط الذي هو ركن من اركان ذلك العقد اللازم فيرجع الاختلاف الى
تعيين الشئ لان شرط الرهن من كلامه فكل ما يدعى شئنا غير ما يدعى الاخر
تخالفنا بطل الرهن ونفي الرهن العقد المشروط فيه ان شاء ولم يمكن لتدراكه كما
مضى الوقت المحدود له وقيل يندم قول الراهن كالا **ولا الحاد** **دي عشرة** لو ادعى دينا
وعينه رهنا بان كان عليه ديون وعلى كل واحد رهن خاص فمضد بالوديعة احد التدين
بخصوصه ليقتل رهنه فذاك هو المتعين لان مرجع التعيين الى قصد المودعي وان اطلق
وليس احداهما لفظا لكن قصد فخالفا في المصداق فادعى كل منهما قصد الدافع دينه
الاخر حلف الدافع على ما ادعى قصد لان الاعتبار بقصد وهو اعلم وانما احتج الى
اليمن مع ان مرجع النزاع الى قصد الدافع ودعوى الغريم المعلم به غير محقولة لا مكان
اطلاعه عليه باقرار القصد ولو تخالفنا فيما لفظه بارادته فذلك ويمكن رده الى
ذكر من تخالفنا في القصد والعبرة به واللفظ كاشف عنه وكذا لو كان عليه دين خال
عن الرهن واخره رهن فادعى الدفع عن الموهون به كلفك الرهن وادعى الغريم الدفع

عن الخالي ليعفي الرهن فالقول قول الدافع مع يمينه لان الاختلاف يرجع الى قصد الدافع
لا يعلم الا من قبله كالا **ولا الحاد** **دي عشرة** لو اختلفنا فيما يبيع به الرهن فاراد المرتهن بيعه
بشدة والراهن بغيره بيع بالنقد الغالب سواء وافق مراد احدهما ام خالفهما وانما
المرتهن ان كان في كيله والغالب وافق لمراده اوزجج الى الحق ولا فالحاكم فان اختلفنا
بيع بمشابهة الترخيمها ان اتفق فان باينهما عين الحاكم ان اختلفا من التعيين واختلف
الحكم بالرجوع الى تعيين الحاكم فيمثل بالوكان احدهما اقرب الى الصرف الى الحق وعنده
الدروس لو كان احدهما وعنى به المتباينين اسهل صرفا الى الحق فحين وهو حسن وفي الحق
لو بايناه بيع بأقرهنا خطأ وهو حسن فانه ربما كان غير الصرف الى المالك وحيث
بغير مراده ينبغي مراعاة المحالة كغيره ممن يملك عليه الحاكم **كتاب العجز**
واسبابه ستة بحسبنا جرحنا العادة بذكر في هذا الباب ولا في ازيد من ذلك مقف
في ضايف الكتاب كالحجر الى الراهن في الموهون وعلى المشتري فيها اشتراء قبل دفع الثمن
البايع في الثمن العين قبل تسليم المبيع وعلى المكاتب في كسبه لغيره اداء والتفقة وطى
الربط الذي يمكن هوده الى الاسلام والسنة المذكورة هنا هي الصهر والجنون والرق
الفلس والسفه والمرض المتصل بالموت ويمتدحج الضعيف حتى يبلغ باحلال موارث المذكورة
في كتاب الصوم ويرشد بان يملك ماله بحيث تكون له ملكة نفسانية يقضي صلاحه
وتمنع افساده وعرفه في غير الوجوه الاليفة بافقال العقل لا مطلق الاصلاح فا
تخصت الملكة المذكورة مع البلوغ ارفع عنه الحجر وان كان فاسقا على الشهور
لاطلا على الامر بدفع اموال اليتامى اليهم بايناس الرشيد من غير اعتبار امر اخر معه
المفهوم من الرشيد عرفا هو اصلاح المال على الوجه المذكور وان كان فاسقا وقيل يعتبر
مع ذلك العدالة فلو كان مصلحا لماله غير عدل في دينه لم يرفع عنه الحجر انتهى
عن ابينا السفيه المالك وما روي ان شاربا يجره سفيه ولا يابا الى الفرف وعنه ابن عباس
رضي الله عنه ان الرشيد هو الوفا والحق والعقل وانما يعتبر على القول بها في الابدان
لا في الاستدانة فلو عرض الفسق بعد العدالة قال الشيخ الاحوط ان الحجر عليه مع انه
شرطا ابتداء ويتوجه على ذلك انها لو كانت شرطا في الابدان لا اعتبار بعد لوجوه
المقتضى وتجبر من يراه معرفة رشده بملامته من النص في شواال اعمال يظهر تصفا

بالملكه وصره فمن كان من اولاد النجار فوض اليه البيع والشرا بمعنى ما كسبه فيه ما
وجهمنا وبرا على الخايم من مساومه ثم يتولى ان تارة فاذا تكررت منه ذلك وسلم من الغنم
والنضيب في غير وجهه فهو رشيد وان كان من اولاد من يمان عن ذلك اخبر بما يمان
حال هذه اما بان يملك اليه نفقة مد ليستيفها في مصالحه او مواضعها التي عينه
او بان يستوفى الحنا على معاملهم او يخذل في ذلك فان في الافعال الملازمة فهو رشيد
ومن يضييعه انفاقه في الخمرات والاطعمة النفيسة التي لا تليق بحاله بحقيقه وبلده و
شرفه وضعفه ولا منعة واللباس كذلك واما صرفه في وجوه الخير من الصدقات وفيما
الساجد واقرء الضيف لا قوى انه غير قادر مطلقا الا سرف في الخمر ولا خير في السرف
وان كان اخي اخبر بما يمان سبها من الاعمال كالغزل والحياطة وشرائه لانها العادة
لا مثالا بغيره من حفظ ما تحصل في يدها من ذلك والمحافظة على اجن مثله ان
لغيره حفظ ما تليه من اسباب البيت ووضعه على وجهه وحوصل طعمته التي تحبها
عن مثل الخمر والغارة وتخذل على وجه الملكة ثبت الرشد ولا فلا ولا يندرج فيها
وقوع ما يمان فيها نادرا من الغلط والاختراع في بعض الاحيان لو فوجه كثير من الكا ملين
ووفى الاخبار قبل البلوغ علا بظاهرة الولاية ويثبت الرشد لمن اخبر بشهادة النساء
في النساء لا غير لهولة لطلعه عن غالب عكس الرجال وبنهاذه الرجال مطلقا ذكر اركان
المشهود عليه ام اني لان شهادة الرجال غير مفيدة والمعبر في شهادة الرجال اثنان وفي
النساء اربع ويثبت رشد لاني بشهادة رجل وامرأتين ايضا وبنهاذه اربع خاتى ولا ينجح
اقرار السفيه بماله ويصح بغيره كالنسيان وجب النقصه وفي الاثنان عليه من ماله او
المال لولا ان جودهما الثاني كالافرا باجناية الوجبة للقصاص وان كان نكسا ولا تصرفه
في المال وان سببا فقال العفلاء ويصح تصرفه فيما لا يضمن اخراج المال كالطلاق في
الظهار والخلع ولا يسلم عرض المخلع اليه لا تصرفه على ممنوع منه ويجوز ان يوكل الغير
في ما يملكه او في جميعها وان كان قد عفا طلاقه عليه بعض اهل العربية حتى عد
دع القوا من وهام الخوام جعله مخصصا بالباقي اخذاله من التور وهو البقية
وطيه جاء قول النبي لا ينضدا زنا السلم على عشرة نوة امست عليك اربعاء وفارق
سائرهن لك وقد جاز بعضهم وانما جاز توكيله في ماله لان عبارته ليست ملزمة مطلقا

بما يصدق

بل من المفضل التصرف في ماله ويمدح الجور في التصرفات المالية وغيرها حتى يرضى
والولاية في المالاى الصغير والمجنون للابجد له وان علا فمشر كان في الولاية لولا
فان نفعنا على امرنا وان تغاضا فم عندنا بوقان انفاقا في بطلانه او ترجيح لابل
الجرا وجهه الى اخر ما ذكر علا بالاستعانة بان سبق رشد وان نفع البحر صه بالبلوغ
ثم تحت السفة فلما كتم الولاية دونهم لا نفع الولاية منه بالرشد فلا تعود اليهم الولاية
وهو مستوفى الحاكم على طام ولا يحتاج الى دليل ان تخلف في بعض الموارد وقيل الولاية في
الحاكم مطلقا لظهور توقف البحر عليه ورضه على حكمه في كون النظر اليه والعبد ممنوع من
مطلقا في المال وغيره سواء احلنا ملكه او قلنا به صا الطلاق فان له ايقاضه وان
المولى المريض ممنوع مما زاد من الثلث اذ النسخ به اما لو غاض عليه بشئ مثله فقلنا ان
يجوز ما نصح به في مرضه بان يهبه او وقفه او تصدق به او خاياه في بيع واجان على امر
لاخبار الكثير الدالة عليه منطوقا ومفهوما وقيل يرضى من الاصل للاصل وعليه
شواهد من الاخبار ويثبت البحر على السفيه بظهور سفيه وان عظم الحاكم به لان القضاء
له هو السفيه فيجب تحفظه بحقيقه وظاهر قوله تعالى فان كان الذي عليه البحر سفيه
حيث ثبت عليه الولاية بمجرد ولا يزول البحر صه الا بحكمه لان زوال السفيه ينقضي
الاختصاص وقيام الامانة لانه امر مخفى فينا بنظر الحاكم وقيل توقفنا على حكمه لذلك
قيل لمينا وهو لا قوى لان المفضل البحر هو السفيه فيجب ان يثبت بثبوت وزول بزواله
وظاهر قوله تعالى فان انتم منتم منتم رندا فادفعوا اليهم اموالكم حيث خلق الامر بالغ
على ائناس الرشد فلا يوقف على امر اخر ولو غامله الغا لرجال استعاد ماله مع جري
لبطلان المعاوضة فان لم يضمن لان المعاوضة قد ضيع ماله بيد حيث سلمه الى من
الله تعالى عن ائناسه ولو كان جاهلا بماله فله الرجوع مطلقا لعدم تقصير وقيل لاضمان
مع التلف مطلقا التقصير من ماله قبل اخباته وفصل الشكك بذلك مع قبض السفيه
المال باذن مالكه ولو كان بغيره نه ضمه مطلقا لان المعاوضة الفاسدة لا يبرأ عليها حكم
قابض لان الاخير نه ضمه كالمالك لا او غصبه بغير مال له وهو حسن وفي الباب
او اعارته او اجاره فيلزم العين نظر في طم بسلامته وقد نهى الله تعالى عنه بقوله ولا
تؤتوا السفيه اموالكم فيكون بمنزلة من اقرضه في البحر ومنع من تسليمه على الاثر

بما يصدق

لان المال في هذه المواضع امانة يجب حفظه ولا يتلافى من السفيه بغير ان في ضمانه كما
والحال انه بالغ عاقل وهذا هو الاقوى لا يرتفع الحجر عنه ببلوغه خمس وعشرين سنة
اجماعنا لوجود الفسخ للحر وعدم صلاحية هذا السن له وفيه بذلك على خلاف
بعض العامة حيث زعم انه متى بلغ خمس وعشرين سنة يفتك حجره وان كان فيها ولا
يمنع من الحج الواجب مطلقا سواء زاد نفعه عن نفعه المضمون لا وسواء وجب لا اصل
بالفرض كما لا يندفع قبل التقه لغيره عليه ولكن لا يسل التغطية بل يؤول الى التولى اولا
ولا من الحج المندوب استوفى نفعه حقا وسرا وفي حكم استواء النفع ما لو تمكن في
التفويض كتب حجر الزائد بحيث لا يمكن فعله في الحضر ونفعه يمينه لو حلف بكفر با
لقوم لو خلت لغيره من التصرف المالى ومثله العهد والتذرع وانما ينعقد ذلك حيث
لا يكون متعلقه المالى يمكن الحكم بالسخية فلو حلفه نذر ان يصدق بهما لم ينعقد
نذره لانه تصرف في هذا مع تيقنه انما لو كان مطلقا لم يجز ان يراعى في انفاذه الرشد
وله العفو عن المضاعف لانه ليس بمالك لا لغيره لانه تصرف مالى وله الصلح في المضاعف
مالا لكن لا يسل اليه **كتاب الضمان** والمراد به الضمان بمعنى الاضرار في المصالح
والكفالة لا الام الشامل لها وهو العهد بالمالى لا التزام به من البرى من مالها انما
ضمنه المضمون عنه وبقيد المال خرجت الكفالة فانها تعهد بالنفس والبرى المحالة
بنا على اشتراطها بشغل ذمة المالك عليه للتحيل بها احوال به ويشترط كاله اى كمال الضامن
المداولة عليه المضاعف وانتم الفاعل والقيام وحريه فلا ينعض ضمان العبد في الشهور
لانه لا يقد على شيء وقيل ينعض ويبيع به بعد الفسخ الا ان ذمة التولى يثبت للمالك في ذمة
العبد او مال التولى لان اطلاق الضمان اعم من كل منهما فلا بد من التماسه وقيل يتعلق
حمله على المهرود من الضمان الذي ليس بعقبة لاداء وربما قيل بعلقه بمال التولى مطلقا
كالوامر بالاستدانة وهو متجه الا ان بشرط كونه من مال التولى فيلزم بحسب شرطه ويؤيد
مع كالتوكيل ولو شرط من كسبه فهو كالتوكيل لانه من جملته ثم ان في الكسب
بالحق المضمون ولا اشاع ما فصره لواعق العبد قبل امكنه من الكسب في بطلان
الضمان او بقاء التعلق به وجهان لا يشترط عليه **كتاب الضمان** والمراد به الضمان
له بنسبه ووصفه لان الغرض ايضا من الدين وهو لا يتوقف على ذلك وكذا لا يشترط معرفة

قد لا يحق المضمون ولا يذبح المحرور يمكن اداؤه من العنان بجعل السخى مبنيا للجهول فلو
خفى ما في ذمة من حج على اصح القولين للاصل والاطلاق والنسب والضمان لا ينافيه الغرر بل
معارضه بخلاف من الملتزم هذا اذا كان المكن العلم به بعد ذلك كالمشاكل فلو لم يكن كضمان
لك شيئا مما في ذمته لم يصح قطعا وعلى تقدير الصحة يلزمه ما يقوم به البينة انه كان
للمضمون عنه وقت الضمان لا ما يجده او يوجد في دفتره او يقر به المضمون عنه او يحلف
عليه المضمون له برد اليه من المضمون عنه لعدم دخول الاول في الضمان وعدم ثبوت
الثاني وصرح نفوذ الاقرار في الثالث على الغير وكون الضمان مع الضامن المضمون
عنه فلا يلزمه ما يثبت بمنازعة غيره كالا يثبت ما يفرضه في الرابع نعم لو كان الحلف
برد الضامن ثبت ما حلف عليه وكذا لا يشترط عليه بالفرض وهو المضمون عنه
لانه وفاء دين عنه وهو جائز من كل مديون ويمكن ان يريد به الاعتماد منه ومن هو
له ويريد بالعلم به الاحاطة بمعرفة حاله من نسب او وصف بسهولة الاقضاء او
شاكله لان الغرض ايضا من الدين وذلك لا يتوقف على معرفته كذلك بل يتميز بها
اى السخى والغريم يمكن توجه القصد اليهما اما الحق فليمكن اداؤه واما المضمون له
فليمكن ايضا واما المضمون عنه فليمكن القصد اليه وتبطل بان العبد المضاد الى
الضمان وهو التزام المالى الذي يذكر المضمون له وذلك غير متوقف على معرفة من عليه
فلو قال لشخص اسخى في ذمة اخي مائة درهم مثالا فقال اخي ضمانها لك كان صليا
الى عهده لضماني عن كان عليه الدين مطلقا ولا دليل على اعتبار العلم بخصوصه ولا بد
له من ان يحل بقوله مخصوصين لانه من الحقوق الدائمة الناقلة للمال من ذمة المضمون
الى ذمة الضامن ولا يحل بضمه وتلك تملك ويتميز عن مطلق الكفالة بجعل متعلقها
المال وتقبلت وشبهه من الاقضاء الثالثة عليه صريحها ولو قال لمانك ضدي على
او ما عليه على فليس بصريح يجوز اداؤه ان الغريم تحت يدي مال او انه قد در على تحليصه
او ان عليه السخى او الساعية ونحوه وقيل ان على ضمانا لمصاع على التزام ومثله في
ذمى وهو متجه اما ضمانه على كفا لاننا لا احتمال مع تصريحه بالمال فيقبل
السخى وهو المضمون له وقيل يكفي بضا بالضمان وان لم يصرح بالقبول لان
حده يتحول من ذمة الى اخرى الناس يختلفون في حسن العاطلة وسهولة القضاء فلا

من رضاه به ولا يكتفى بقبول المصلا له وفاء دينه لا قولى الاولى انه عقد لازم فلا بد
له من اجابة قبول لفظين صريحين متطابقين فعلى ما اخبرنا من اشراطه
يعتبر فيه ما يجنب في العقود اللازمة وعلى القول الاخر فلا يشترط فورية القبول للاصل
وحصول الغرض قبل لا يشترط رضاه مطلقا لما روي عن عثمان بن عفان عليه السلام ان النبي
اشترى النبي صلى الله عليه واله من الصلوة عليه لكان دينه ولا يخرج بالغير وهو المضمون
عنه لما ذكرناه من انه وفاء عنه وهو غير متوقف على انه لا يرجع عليه مع عدم اذنه
في الضمان وان اذن في الاذنه متبرع والضمان هو التنازل عن الزمته ولو اذن له
في الضمان يرجع عليه باقل الامرين مما اذاه ومن الحق فاذا اذنه منه كان متبرعا بالزمان
وان اذنه اقل ليرجع بغيره سواء اسقط الزائد منه بصلح ام ابراء ولو وهبه بعد اذنه
الجميع البعض والجميع جاز رجوعه به ولو اذنه عرضا رجح باقل الامرين من قبضته ومن
الحق سواء رضى المضمون له به عن الحق من غير عقد او صلح ولا يشترط فيه اى في الضمان الملاءمة
بأن يكون التنازل بوقى به الحق المضمون فاضلا عن المستثنى له وفاء الدين او صلح
باعتان حين الضمان فلو لم يعلم به حتى ضمن تخلف المضمون له في الفسخ وانما تعدى الملاءمة
في الامتناء لا استدامة فلو تجدد اعساره بعد الضمان لم يكن له الفسخ للحق في الشرط
خالته وكلا يندرج تحت داعسان فكلنا نقد والاستيفاء منه بوجه اخر ويجوز الضمان
حالا وموجلا عن حال مؤجل سواء نشأ في المؤجلان في الاجل ام تفاوتا الاصل ثم ان
كان الدين حال لا رجوع مع الاذنه مطلقا وان كان مؤجلا فلا رجوع عليه لا بعد حلوله و
ادائه مطلقا والمال المضمون ما جاز اخذ الرهن عليه وهو المال الثابت في الذمة وان كان
منزله لا ولو ضمن للشئ عهد الثمن اى دركه على تقدير الاحتياج الى رد له لزمه ضمانه
في كل موضع يبطل فيه البيع من اسر كاستحقاق البيع المعين ولو خبر المالك بالبيع او اجاز
ولم يخبره بالبائع الثمن ومثله نيبين خلل في البيع افضى فناداه من اسر تخلف شرط او
افتران شرط فاسد لا ما تجدد فيه البطلان كالفسخ بالتقابل بالجلس والخوان والشرط
البيع قبل القبض لعدم اشتغال ذمة المضمون عنه حين الضمان على تقدير شرط ولا ضمان
بخلاف الباطل من اصله ولو في نفس الامر ولو ضمن له اى الشئ ضامن عن البايع درك ما
يحدثه الشئ في الارض من ماء او غرس على تقدير ظهورها مستحقة لغير البايع وقلة لها

واخذت اجرة الارض لا قولى لوجود سبب الضمان حالة العقد وهو كونه لارض شجرة
لغيره قيل لا يصح الضمان هنا لانه ضمان مال لم يجلبه استحقاق الشئ لارض على
البائع وانما استحققه بعد القلع وقيل انما يصح هذا الضمان من البايع لانه بائنه
بنفس العقد وان لم يضمن فيكون ضمانه تأكيدا وهو ضعيف لانه لا يلزم من ضمانه كونه
بائعا مسلطا على لا ينفع مما تضمنه بعقد مع عدم اجتماع شرائطه التي من جملتها
كونه ثابتا حال الضمان ونظير الثابت فيها الواسط الشئ عنه حق الرجوع بسبب البيع
له الرجوع بسبب الضمان لو قلنا بعينه كالموكان له خيار ان فاسط احد هما ونظير ضمان
غير البايع ذلك الغرض ضمانه عند البيع لو ظهر معايبا فطالب المشتري بالارش لا نه جرد
من الثمن ثابت وقت الضمان ووجه العدم هنا ان الاستحقاق له انما حصل بعد العلم بما
واختياره لارض الموجد من العيب حالة العقد ما كان يلزم تعين الارش بل التحسين
وبين الرد فلم تعين الارش لا بعد الضمان والحق انه احد الفردين الثابتين تخيير حالة
البيع فيوصف بالشئ قبل اختياره كافراد الواجب التحسين ولو انكر المستحق القبض من الضمان
فتشهد عليه الغرم وهو المضمون عنه قبل لانه ان كان امرا بالضمان متبرعا عنه فهو
فلا مانع من قبوله البراءة من الدين اذى ام لم يؤذ لكن انما تقبل مع عدم التهمة بان
تفيد الشهادة فائدة زائدة على ما يفرم لولا يثبت لاداء فرد ولتتمة صور منها ان يكون
ايضا من عسرا ولم يعلم المضمون له باعسار فانه الفسخ حيث يثبت لاداء ويرجع على
المضمون عنه فيردع بشأانه عود الحق الى منه ومنها ان يكون الضامن قد تجدد عليه
الحجر للفسخ المضمون عنه عليه دين فانه توفر بشأانه لمال المضمون فانه او ما يضرب به
فروقها بين كون الضامن متبرعا وبشئ لان فسخ الضمان بوجبه عود على المضمون
على التقديرين ومع الاطلاق يظهر وجعل بعضهم من صور التهمة ان يكون الضامن قد صالح
على اقل من الحق فيكون رجوعه على نفسه بكونه بشئ انما هو المدفوع فحقوقها المضمون
تتمه بتجفيف الدين عنه وفيه نظر لانه يكفي في سقوط الزائد عن المضمون عنه اعتراف الضامن
بذلك فلا يرجع به وان لم يثبت فندفع التهمة وتقبل الشهادة كما انه عليه الصري بكونه
عدم قبول قوله التهمة او لعدم العدالة لو علم الضامن رجوعه على المضمون عنه في موضع البيع
وهو لو كان ضامنا باذنه بما اذاه او لا لصا دقما على كونه هو المستحق له ذمة المضمون

عنه واشترافه بان المضمون له ظالم بالاعتناء بها مع مساواة الاول للمحق وقصوره ولا يفرج
 عليه باقل الامرين منه ومن الحق لانه لا يستحق الرجوع بالزيادة عليه ومثله ما لوصفه على
 الدفع وان لم يشهد ويمكن دخوله في عدم قول قوله ولو لم يصدق على الدفع الذي اذا
 رجع عليه بالاطل مما ادعى اياه او لا واد ان اخيرا ان الاقل ان كان هو الاول فهو يعترف بها
 لا يستحق سواه وان المضمون له ظلمه في الثاني وان كان الثاني فلم يشك ظاهرا سواه وعلى
 ما بيناه يرجع بالاطل منهما ومن الحق **كتاب الحوالة** وهي التمسك بالمال
 من المشغول بمثل الجميل هذا هو العقد المنفق عليه من الحوالة والا فلا يرى جوازها كبر
 للاصل لكنه يكون اشبه بالضممان لا فضا له فخل المال من ذمة مشغوله الى ذمة برية
 فكان الحال عليه بقوله لها ضامن لدين الحال على الجميل ولكنها لا يخرج بهذا الشبه
 عن اصل الحوالة فيلحقها احكامها ويشترط فيها رضى الثلثة اما رضا الجميل والحال
 فوضع وفاق ولان من عليه الحق محير في جهات القضاء من ماله ودينه الحال به من
 والحال جهة تاسف ذمة الجميل فلا يلزم نقله الى ذمة اخرى بغير رضا واما الحال عليه
 فاشترط رضاه هو المشهور ولان احاد اركان الحوالة ولا خلاف في الناس في الاقضاء سواء
 وصعوبة وفيه نظر لان الجميل قد اقام الحال مقام نفسه في القبض من الحوالة فلا وجه
 للاقتضاء الى رضى من عليه الحق كالموكل في القبض منه واختلاف الناس في الاقضاء لا
 يمنع من مطالبه السحق ومن نصيبه خصوص ما مع اتفاق اثنين جنسا ووصفا فبعد
 اعتبار اقوى نعم لو كانا مختلفين وكانا لغرض استيفاء مثل حق الحال توجه اعتبار
 الحال عليه لان ذلك بمنزلة المعاوضة الجديدة فلا بد من رضى المتعاضدين ولو رضى
 الحال باخيه جنسا على الحال عليه زال المحذور وايضا وعلى تقدير اعتبار رضاه ليس هو على
 رضاهما لان الحوالة عقد لازم لا يتم الا بايجاب قبول فالاجاب من الجميل والقبول من
 الحال ويعتبر فيهما ما يعتبر في غيرهما من اللفظ العربي والمطابقة وغيرهما واما رضى
 الحال عليه فتكفي كيمت انفق متعدها وما شاعروا مقارنا ولو جوزنا الحوالة على البري
 رضاه قطعنا ونثبت من اعتبار رضى الجميل ما لو تبرع الحال عليه بالوفاء فلا يبرئ
 الجميل قطعنا لانه وفيه بغير اذنه والعبارة تح ان يقول الحال عليه للحال احلته
 بالدين الذي لك على فلان على نفسي فيقبل فيقومان بركن العقد وحيث يتم الحوالة

يلزم فيقول فيها المال من ذمة الجميل الى ذمة الحال عليه كالضمان عندنا وبشرى الجميل
 من حق الحال وتجوزها وان لم يبرح الحال للدلالة التحول عليه في المشهور ولا يجب على
 الحال قبولها على المكي لا الواجب اداء الدين والحوالة ليست اداء وانما هي نقل له من ذمة
 الى اخرى فلا يجب قبولها عندنا وما ورد من الامر بقولها على المكي على تقدير رجوعه محمول على
 الاستيجاب ولو ظهر اعيان حال الحوالة بعدها فتح الحال ان شاء سواء شرط ذلك
 ام لا وسواء تجوز له الياسر قبل الفسخ ام لا وان زال الضرر عملا بالاستصحاب لا بالتفكر
 بان كان وسراخا لها فتجوز اعيان فلا خفاء بوجود الشرط ويصح تراضى الحوالة بان
 الحال عليه الحال على اخر ثم جيل الاخر حتم لا على ثالث هكذا وبشرى الحال عليه في كل ذمة
 كالأول وهذا بان جيل الحال عليه في بعض المراتب على الجميل الاول في الضررين الحال
 متحد وانما تعدد الحال عليه وكذا الضمان يصح تراصيه بان يضمن الضامن من الاخر ثم
 الاخر ثالث وهكذا ودون بان يضمن المضمون عنه الضامن في بعض المراتب ومنع الشيخ
 لاستلزام جعل الضرع اضلا وعدم الفائتة ويضعف بان لا يخلو فيهما فغير مانع
 وقد يظهر الفائتة في ضمان الحال وتوحيلا والعكس في الضمان بان ذمة كل واحد من
 يرجع مع الاذن على مضمونه لا على الاصل وانما يرجع عليه الضامن الاول لان ضمن باذنه
 اما الكفالة فيصح تراصيهما دون ذلك لان حضور المكفول الاول يطل ما تاخر منه وكذا
 تصح الحوالة بغير جنس الحق الذي للحال على الجميل بان يكون له عليه ذمة فيجعله على
 اخر يدنا نير سواه جعلنا الحوالة استيفاء او اعيان ضل ان ايعاء الدين بغير جنسه
 جاز مع التراضي وكذا المعاوضة على الدراهم بالدنانير ولو انعكس فلحال بجنه على
 محالف صح ايضا بناء على اشتراط رضى الحال عليه سواء جعلنا ما استيفاء ام اعيان
 يتقرب به الضرر ولا يعتبر التباين في المجلس حيث يكون صرفا لان المعاوضة على هذا
 ليست بجا ولو لم يعتبر رضى الحال عليه صح الاول دون الثاني ولا يجزى الدين اذا
 من غير جنس ما عليه وخالف الشيخ وجماعة فيهما فاشترطوا تساوى المال الحال عليه
 جنسا ووضعا استنادا الى ان الحوالة تحوّل ما في ذمة الجميل الى ذمة الحال عليه فاذا
 على الجميل ذراهم مثلا وله على الحال عليه دنانير كيف يصح تحويلها الى الحال عليه
 ولم يقع عندنا وجوب ذلك لاننا جعلنا ما استيفاء كان الحال بمنزلة من

دينه وافرضه الحال عليه وحقه الدارهم لا الدنيا وان كانت معاوضة فليست على
المعاوضة ان يقصد بها تحصيل ما ليس بحاصل من جنسها لا زيادة قدر او صفة
وانما هي معاوضة ارفاق ومناحة للحاجة فاصبر فيها الجحاش والمساوي وجوابه
نظير مما ذكرناه وكذا يصح الحوالة بدلين عليه لو احيل على دين يحيل على اثنين متكافئين
قد ضمن كل منهما ما في ذمة صاحبه دفعة واحدة او متلاحطين مع ارادة الثاني ضمانا
ما في ذمة الاول في الاصل مطلقا لثالث يصير المالك في ذمة الثاني ووجه جواز الحوالة
عليهما ظاهر لوجود المقتضى الصحة والبقاء المانع اذ ليس الا كونهما من جنس ما قلنا
لا يصلح مانعا وبه بذلك على خلاف الشيخ رحمه الله حيث منع منه بحجة بانسلاخها
زيادة الارفاق وهو مستنع في الحوالة لوجوب موافقة الحال له الحال عليه من غير
ولا نقصان قدره ووضعا وهذا التعليق انما يتوجه على مذهب من جعل الضمان ختم
ذمة في ذمة فيستخرج في مطالبة كل منهما مجموع الحق لها على مذهبنا من انه نافذ
من ذمة المحيل الى ذمة الحال عليه فلا ارفاق في افايته انما على كل منهما في ذمة
صاحبه فيبقى الامر كما كان ومع تسليمه لا يصلح المناقبة لان مطلق الارفاق في غير
مانع اجتماعا كما لو اخله على اقل منه واخسر وفاء ولو ادى الحال عليه فطلب الرجوع بها
اداه على المحيل لا تكان الدين وزعمه ان الحوالة على البري بناء على احواله عليه وانما
الحيل خارج الاصل وهو راء ذمة الحال عليه من ذمة المحيل والظاهر هو كون ذمة
الذمة اذ الظاهر انه لو لا شيئ قال ذمة لما احيل عليه والاول وهو الاصل اذ خرج من
الثاني حيث يتعارضان قالبا وانما يختلف في مواضع نادرة فيحلف الحال عليه على انه
برئ من ذمة المحيل ويرجع عليه بما عزموا وكان العقد الواقع بينهما بلفظ الحوالة
او الضمان لان الحوالة على البري شبه بالضمان فيصح بلفظه وايضا فهو يطلق على ما يشبه
بالمعنى اعم فيصح التعبير عنها ويحتمل الفرق بين الصغير فيقبل مع التعبير
دون الحوالة عملا بالظاهر ولو اشرطنا في الحوالة اشتغال ذمة الحال عليه بمثل الحق
تعارض مع الصحة والبراءة فيدنا فطمان وبقي مع الحال عليه اذ اذ ذمة المحيل اذ ذمة
فيرجع عليه ولا يتمتع وقوع الاذن في ضمن الحوالة الباطلة المقتضى بطلانها بالطلا
تابعها لانها فيها على الاذن وانما اخلفنا في امر اخر فاذ لم يثبت يمتنع النفعما عليه من

الاذن

الاذن في الوفاء المقتضى الرجوع ويحتمل عدم الرجوع ترجيح الصحة المستلزمة لشغل الذمة
كتاب الكفيل وهو التمسك بالنسبة التي انما احضار المكفول له وشرطها
الكفيل المكفول له دون المكفول لوجوب حضوره عليه متى طلبه صاحب الحق ولو بالذمة
نفسه او وكيله والكفيل منزلة الوكيل حيث من به وبغيره الى الجواب يقول بين الاذن
مناوذين على الوجه العقب في العقد لازم ويصح حاله وموجله اما الثاني فوضع وفاء وانما
الاول فاصح القولين لان الحضور حرم لا ينافيه الحول فقبل لا يصح الامتوجه الى
معلوم لا يحتمل الزيادة والنقصان كغيره من الاجال الشريطة ويبرر الكفيل بتسليمه
تسليما تاما بان لا يكون هنالك مانع من تسليمه كمنع جنس ظار وكونه في مكان لا يتمكن
من وضع يد عليه لقول المكفول وضعف المكفول له وفي المكان المعين ان يتأه في العقد
وبلد العقد مع الاطلاق وعند الاجل اي بعد ان كان موجلة او في الحول متى شاء ان كانت
وتخوذ ذلك فاذا سلم كذلك برئ فان امتنع سلمه الى الحاكم وبرئ اي فان لم يتمكن من
حذلين باحضار المكفول له وامتناعه من قبضه ولو امتنع الكفيل من تسليمه
الحاكم فان في الاستحقاق طلب حصة من الحاكم حتى يحضر او يودي ما عليه ان امكن اذ اوف
عنه كالذين فلو لم يتمكن كالفصاح والزوجية والدعوى بقونية بوجوب هذا وتغريرا
الزم باحضار حتما مع الامكان وله عقوبة عليه كما في كل مستنع من اداء الحق مع قدر
عليه وان لم يتمكن الاحضار وكان له بدل كالدية في القتل وان كان عمدا ومثله
الزوج وجب عليه البذل وقيل يعين الزامه باحضار اذ لطلبه المستحق مطلقا العقد
انحصار الاخر في اداء الحق وهو حق في ثم على تقدير كون الحق بالاداء الكفيل فان كان قد
اذى ذمة يرجع عليه وكذا ان اذى غير ذمة مع كفايته باذنه وتعد باحضار ولا فلاح
رجوع والفرق بين الكفالة والضمان في رجوع من اذى لا ذمة هنا وان كفل غيره لا ذمة
الضمان ان الكفالة لا تتعلق بالمال بالنات وحكم الكفيل بالنسبة اليه حكم الاجنبي
اذا اذى المدينون فله الرجوع بخلاف الضامن لان الضمان لما للذمة منه بالضمان فلا
ينفعه بعد الاذن في الاذية لانه كاذن البري المدين في اذاه ذمة واما اذ ذمة في
الكفالة اذ تعدل احضار واستيفاد في الاذية فذلك من لوازم الكفالة ولا ذمة فيها
اذ ذمة في لوازمها ولوعلق الكفالة بشرط متوقع او صفة متروكة بطلت الكفالة ولذا

الضمان والحالة كغيرها من العقود اللازمة نعم لو كان قال ان لم احضن الى مكان على كذا
الكفالة ابدأ ولا يلزم المال المشروط ولو قال على كذا ان لم احضن لزمه ما شرط من المال ان لم
يحضن على الشهور ومشتد الحكمين رواية داود بن الحصين عن ابي العباس عن الصادق
عليه السلام وفي الفرق بين الضمين من حيث الترتيب العرفي نظر ولكن المقصود بالجملة هو ان
الرواية بما مدني على النص مع ضعف سند وربما تكلف متكلف للفرق بين الايمن واليسار
من جوع وان اردت الوقوف على تحقيق الحال فراجع ما حررناه في ذلك لتبرج الشرايع وغيره
وتحصل الكفالة اي حكم الكفالة باطلاق الغريم من المستحق هذا فيلزم ما حضن او اذا
ما عليه ان يمكن وعلى ما اخترناه مع تعدد احضان لكن هنا خيفت يؤخذ منه المال
لا رجوعه على الغريم اذا لم يأت من بدفعه اذ لم يحصل من الاطلاق ما يقتضي الرجوع فلا يمكن
الغريم قالوا فاما ان كان من شبهه لزم احضان او الدية ولا يقتضي منه في العقد لانه لا يجزى
على غير المباشرة ان استمر القابل لها بما زاد على المخلص وان تمكن الوضوء في العمل
رد الدية الى الغارم وان لم يقض من القابل لانها وجبت لمكان الخيلولة وقد ثبت في
عدم العمل لانه مستند الى اعتبار المستحق ولو كان تخلص الغريم من بدفعه لا يوجب
استيفاء الحق من قضا او مال واخذ الحق من الكفيل كان له الرجوع على الذي خصه
كتخليصه من الاستحقاق ولو قاب الكفيل غيبة يعرف موضعه انظر الكفيل بعد مطالبة
الكفول له باحضار وبعد حلول ان كانت مؤجلة بمقدار الذهاب اليه والاياب فان
مضت لم يحضن حين الزم ما تقدم ولو لم يعرف موضعه لم يكلف احضار لعدم
ولا ثبوت لانه لم يكفل المال ولم يقصر في الاحضار وينصرف الاطلاق الى التسليم في يوم
العقد لانه المفهوم عند الاطلاق ويشكل لو كانا في قرية وبلد غربة قصد احضارهما
سريعا لكنهم لم يذكرهما هنا خلافا كما سلم ولا إشكال يندفع بالتعيين ولو عين غير
اي موضع العقد لزم ما شرط وحيث عين ولو يطلق ويحضر في غير ما عين شرعا
لا يجزئ له وان اشفى الضر ولو قال الكفيل لا حق لك على الكفول حالة الكفالة فلا
يلزم احضار فالقول قول الكفول له الرجوع الدعوى الى صحة الكفالة وفسادها فيقيد
قول مدعي الصحة وحلف المستحق وهو الكفول له الرجوع احضار فان تعذر لم يثبت الحق
بحلفه السابق لانه لا يثبت حق بصحة الكفالة ويكفي فيه توجه الدعوى ثم لو اقام بينة

كذلك

بالحق واثبت عند الحاكم الزم به كما ولا يرجع به على الكفول لانه براءة دونه وحرما
مطلوب وكذا لو قال الكفيل الكفول له ابرأته من الحق او فاك لصاله بقاءه ثم ان حلفت
الكفول له على بقاء الحق يرى من دعوى الكفيل ولزمه احضار فان جاء بالكفول فالحق
البراءة ايضا لا يكلف باليمين التي حلفها للكفيل لانها كانت لاثبات الكفالة وهذا
دعوى اخرى وان لزم مثلك بالعرض ولو لم يحلف ورد اليمين عليه اي على الكفيل فحلف
يرى من الكفالة والمال بحالة لا يثبت الكفول منه لاختلاف الدعويين كما مر ولا يلا
يبرأ يمين غير نعم لو حلف الكفول اليمين المدودة على البراءة برياً معاً لسقوط الكفالة
بسقوط الحق كما لو اذاه وكذا لو نكل الكفول له عن يمين الكفول فحلف برياً معاً ولو نكل
اشان واحد كفي تسليم احدهما اياه تاما المحصول الغرض لو سلم نفسه او سلمه اجنبي
وهل يشترط تسليمه عنه وعن شريكه ام يكفي الاطلاق قولان اجمودهما الثاني وهو الذي
يقضي به اطلاق العباء وكذا القول في تسليم نفسه وتسلم اجنبي قيل لا يبرأ مطلقا
لغاير الحتين وضعفه ظاهر وتظهر الفائدة لو هرب بعد تسليم الاول ولو تكفل بواحد
فلا بد من تسليمه اليهما معاً لان العقد الواحد هنا بمنزلة عقدين كما لو تكفل لكل واحد
على انفراد او ضمن دينين لشخصين فادى دين احدهما فانه لا يبرأ من دين الاخر بخلاف
السابق فان الغرض من كفالة الواحد احضار وقد حصل ويصح التعيين في عقد الكفالة
بالبدن والراس والوجه فيقول كفلت لك بدون فلان او راسه او وجهه لانه يقتضي ذلك
عن الجملة بل غير الثالث عرفا والحق والكبد والقلب غيرهما من الاجزاء التي لا يبقى الحق بها
والجزء الشايع فيه كالثدي ونحوه استنادا الى انه لا يمكن احضار الكفول الا باحضار جميع
وفي غير البدن نظرا لما الوجه والراس فانهما وان اطلقا على الجملة لكن يطلقان على نفسها
اطلاقا شايعا متعارفا ان لم يكن اشهر من اطلاقهما على الجملة وحمل اللفظ المختار العينين
على الوجه الصحيح مع الشك في حصوله واصالة البراءة من مقتضى العقد غير جيد نعم لو صح
بارادة الجملة من الجزء بترابح الصحة كما راد احد معني المشتد كما انه لو قصد الجزء
يعينه فكيف هذا الجزء الذي يمكن الحق بدونه واما ما لا يبقى الحق بدونه مع عدم
اسم الجملة عليه حقيقة فغايته ان اطلاقه عليها مجاز وهو فقير كاف في اثبات الاحكام
الشريعة ويلزم مثله في كل جزء من البدن فالمنع في الجميع اوجه والحال في الراس والوجه

مع قصد الجمل بهما دون اليد والرجل وان قصد هاهنا بما جاز لان المطلوب رضا كماله الجوع
باللفظ الصريح الصحيح كغير من العقود اللازمة والتفصيل بعدم امكان احضار الجوع
بدون الجمل فكان في قول كماله الجمل ضعيف لان المطلوب كان كماله المجموع لانه
كافيا في حقه وان توقف احضار عليه لان الكلام ليس في مجرد احضار بل في صحة الكفاية
الصحيحة وهو مشقة لو مات الكفول قبل احضار بطلت الكفاية لغوات متعلقها وهو
دوات الغرض لو اراد البدن ويمكن القرون بين التبعير كمثل فلا تاكلت بدنه فيجب
مع طلبه في الثاني دون الاول بناء على ما اختلف في الحق من ان الانسان ليس هو المكيل الحنون
ويضعف ان شدة ذلك منزلة على المتعارف على الحق عند الاول فلا يجب على التبعير
في الشهادة على حقه ليحكم عليه بالامانة والعامة له اذا كان قد شهد على حقه لا يعرف
نسبه بل شهد على صورته فيجب احضاره ميتا حيث يمكن الشهادة عليه بان يكون قد
يحيى لا يعرف ولا فرق بين كونه قد فني وعده ان ذلك من شئ من جنس بشية
كتاب الضلع وهو جاز مع الاقرار لانكاره عند ما مع شئ
وامنه ثم ان كان المدعي حقا اسباح ما دفع اليه المتكسر على الاقرار وحرام باطنه
كانام دينه حتى لو صالح عن العين بما لا يفي اجعها حرام ولا يستثنى له منها مقدار ما
دفع من العوض لفساد المعاوضة ونقض الامر نعم لو استند الدعوى الى قرينة كانه
وجد بخط مورثه ان له حقا على احد ما ذكره ما يحل على اسقاطها بما لا يفسد صحة الضلع ولا
ما لو تمت الدعوى لانهم لان اليدين حتى يبيع الضلع على السطحة لانهما احراما او حراما
حالا لا كذا ورد في الحديث النبوي صلى الله عليه واله وفيه تحليل الحرام بالضلع على سرفاق
حراما استباحة بضع لا سبب لابطاحه فتم اولى بشره كغيره ونحوه وتحريم الحلال بان لا
يحل احدهما تحليله كولا ينفذ بما له ونحوه والضلع على مثل هذه البطلان وظاهرا او
بصلح المتكسر على بعض الدين ومنفعته او بدله مع كون احدهما غالبا بطلان الدعوى
لكنه هنا صحيح ظاهر وان فسد باطنا وهو صالح للامرين معا لانه محل الحرام
الى الكاذب ومحرّم للحلال بالنسبة الى الحق وحش كان عقدا جائزا في الجملة فيلزم انما
والقبول الصادق من الكاذب بالبلوغ والرشد والرشد الجائز للصرف في حق الحجر ونحوه
وظيفة كل من لا يوجب القول من كل من لم يلفظ صائحا ثم قبلت وتفرغ الزوم على المتكسر

غير حسن لانه اعم منه ولو عطفه بالواو كان اوضح ويمكن النعانة الى انه عقدة
الاصل في العقود الزوم لانه ما اخرجته الدليل لانه ما اخرجته الدليل لانه ما اخرجته الدليل
اصل في نفيه على اصح القولين وانما هو هذا الامانة عدم الفرعية لا فرغ البيع والهيبة
والاجازة والعارية والبراءة كما ذهب اليه الشيخ فحمله فرغ البيع اذا قل العتق
معلوم وفرغ الاجازة اذا وقع على منفعة معلوم يعرض معلوم وفرغ العارية اذا تضمن
منفعة بغير عوض فرغ البراءة اذا تضمن استيفاء دين استنادا الى فائدة فائدة فائدة
نفع على ذلك الوجه فحمله حكم ما يحسن به وفيه ان فائدة عقد فائدة اخرى لا يقتضي
كما لا يقتضي الهبة يعرض معين فائق البيع ولا يكون طلب اقرار الحق مع الاقرار
الانكار وتنبه به على حذف بعض العامة الفاصلة عدم صحة مع الانكار حيث فرغ
عليه ان طلبه اقرارا لان اطلاقه يعرف الى الصحيح انما يبيع مع الاقرار فيكون
له ولو اضطرر الشريكان على اخذ احدهما راى النية الباقى لا يخرج او يخرج عند
انقضاء الشراكة واذا اذ في حقها يتكون الزيادة مع من هي معه من قبل الهبة والحق
على من هو عليه بمقتضى البراءة ولو شرط بقاءهما على ذلك بحيث يكون ما يجد في
الرجوع والحسن لا احدهما دون الاخر فبيد نظرين مما يقتضيه لوضع الشراكة حيث
انما يقتضي كونها على حسب راس المال ومن اطلاق الرواية يجوز ان بعد ظهور
من غير تقييد بزيادة القيمة صريحا فيقول مع ظهوره او ظهوره احسنا مطلقا او
يمكن ان يكون نظرا في جواز الشرط مطلقا وان كان في ابتداء الشراكة كما ذهب اليه
الشيخ وجماعة راعين ان اطلاق الرواية تدل عليه والعموم السليم عند شرطه
والا فولى النع وهو محتمل في التمسك ببيع الضلع على كل من العين والمنفعة بمقتضى
وجوبه ومقتضى لانه فائدة فائدة فائدة البيع فتح على العين وفائدة فائدة الاجازة
فتح على المنفعة والحكم في الحائز والمنازل والمخالف فرغ ذلك ولا اصل للعموم
يقتضيان صحة الجميع بل ما هو اعم منها كالضلع عن حق المنفعة والبراءة او لونية
التحجير والثوق والمجد يعين ومنفعة وحق اخر للعموم ولو ظهر استحسان
العوض العين من احد الجانبين بطل الضلع كالبيع ولو كان مطلقا رجع بمبدله
ولو ظهر في العين عيب فله الفسخ وفي تحجير بينه وبين الارض حق قوي ولو

ظهر عن لا يشاع بمثل في ثوبنا الجراكا لبيع وجه توى هذا الضرر المنفي الذي ثبت مثل
الخيار في البيع ولا يعتبر في الصلح على النقصين في القبض في الجلس لا خصاص الصرف في البيع
الصلح ويجوز على التخييل أصلاً ولما من حيث المبدأ كالأمر من جنس واحد فان لا تولى بغيره
في كل معاوضة لا إطلاقاً في الخوف في الأية والخبر ولو اختلف عليه ثوباً ليناوى به من مصالح على
أو فارقاً لشهور الصحة لأن مورد الصلح التوكيد لا الدهان وهذا إنما يتم على القول بضممان
الغيري بمثل ليكون الثابت في الذمة ثوباً يكون هو متعلق الصلح لما على القول بالبيع من ضمانه
بغيره فالأمر لا يزم لذمة انما هو الدهان فلا يصح الصلح عليهما بزيادة ضمانهما ولا يفسد
مع اتفاق الجنس ولو قلنا باخصاص الرأيا بالبيع توجه لكونا أيضاً لكون الجوز لا يقول به ولو قلنا
متكلاً لدار على ملكه المسمى سنة فيها صلاص لا حصل يكون هنا مفيداً فائدة العارية ولو افترقا
ثم ضاعه على ملكه المسمى أيضاً لا رجوع في الضورين لما تقدم من أنه عند لازم وليس في
على غير وعلى القول بفرعية العارية له الرجوع في الضورين لأن متعلقه المنفعة غير عرض
فيهما والعين الخارجية من المقتضى ليست عوضاً عن المنفعة الرجعة التي ثبوتها للمقر
بلا فارق قبل أن يقع الصلح فلا يكون في مقابلة المنفعة عوضاً يكون عارية يلزم حكمها
من جواز الرجوع فيه عند العايل بها ولما كان الصلح مشروعاً لقطع الجاذب المنازع
بين المتخاصمين بحسب صلبه وان صار جرد ذلك أصلاً مستقلاً بنفسه لا يتوقف على سبق
خصومة ذكره الحكم من المنازع بحسب اعتاده المصفون وللشخص في هذا المخصص إلى
بعضها في مسائل **الصلح** ولو كان بيدهما درهمان فادعاهما أحدهما وأدعى الآخر أحد
خاصة فللثاني نصف درهم لا غرضه باخصاص غريمه بأحدهما ووقوع النزاع في الآخر
مع شأويهما فيه يدا فيقسم بينهما بعد حلف كل منهما صاحبه على استحقاق النصف
ومن كل منهما قضى به للآخر ولو كلاً معاً أو حلفا فيهما نصفين وللأول الثاني
قال المصنف في الدنو من يشكك إذا ادعى الثاني النصف مشاكاً فإنه يقوى الضمير نصفين وحلف
الثاني ولا يكتفى في كل مشاع وذكر فيها أن لأصحابه لم يذكر ولها بيميناً وذكر في المسئلة
في الصلح فيما كان يكون الصلح قهراً وجاز أن يكون اختياراً فان اشتغاف المهر وما حكمنا
نحن من المهرين ذكر في التذكرة أيضاً فعمل المصنفين أن الكثرة لا يذكر وكذا الواو دعه
رجل رهين والآخر رهيناً ولمنجز لا ينفرط وتلف أحدهما فإنه يخص والآخر رهيناً بغيره

ويقيم الآخر بينهما هذا هو المشهور بين الأصحاب وانه التكويني عن الصادق عليه
ويشكل هنا مع ضعف المسند بأن التالف لا يثبت له لهما بل من أحدهما خاصة
لا مشاع الاشارة هنا فكيف يقيم الدائم بينهما مع أنه يخص أحدهما وقطعاً والذي
يقتضيه النظر وتسهيل الأصول الشرعية القول بالفرقة في أخذ الدهرين وما ل
المصنف في الدرر وسكت لم يجر على مخالفة الأصحاب القول في المهرين كما مر من عدم تعرض الأصحاب
له وبهما مشاع هنا إذا لم يعلل التالف من حمله واحترق بالتلف لا عن طريقه عما لو كان غيرهما
فان المورد عي يضمن التالف فيضم اليه ما ويقتضيهما من غير كبر وقد يقع مع ذلك التقا
على العين فينتج القرعة ولو كان بدل الدارهم مال يمتزج اجزاء بحيث لا يميز وهو
كالخطة والشعر وكان أحدهما فقيراً مثلاً والآخر فقيراً فلف فقير جداً من لهما
بغير طريق التالف على نسبة المالين وكذا الباقي فيكون لصاحب الفقيرين فقير وذلك
والآخر ثلثا فقير والفرقان التالف هنا عليهما معا بخلاف الدارهم لأنه يخص أحدهما
قطعا **الثاني** يجوز جعل الشيء بالماء عوضاً للصلح بان يكون مورد امر اخر من عين أو
منفعة وكذا يجوز كونه مورد له وعوضه امر اخر كذلك وكذا لو كان أحدهما عوضاً
والآخر مورد لكل ذلك مع ضبطه بمثل معلومة ولو تعلقت بغير شيء مضبوط دائماً
وبالشيء الماء اجمع دائماً وان جعل المشتري بعد الفسخ وخالف المشتري في الجمع
بجهاالة الماء مع أنه يجوز بيع ماء العين والبرق ببيع جزء مشاع منه وجعل عوضاً للصلح
ويمكن تخصيصه النعم هنا بغير المضبوط كما انفق مطلقاً في جنات كثيرة وكذا يصح الصلح
على اجراء الماء على سطحه أو على شاحنه عاجلاً له عوضاً ومورد اجراء العلم بالموضع الذي
يجرى منه الماء بان يحدد رجاء طولا وعرضا لترفع الجهاالة عن الحل المصالح عليه
ولا يعتبر تعيين العمق لأن من ملك شيئاً ملك قنار مطلقاً لكن ينبغي مشاهدته الماء
أو وصفه لاختلاف الحال بقلته وكثرته ولو كان ماء مطراً خلف أيضاً كغيره يقع
عليه وصرفه فعرفته تحصل بمعرفته محله ولو سقط السطح بعد الصلح واحتاجت التا
إلى اصلاح فعلياً لكهما التوقف حتى عليه وليس على المصالح مساعده **الثالث**
نزع صاحب السفار العلوي في جدار البيت حلف صاحب الجبل لأن جدار البيت
كالجزء منه فيحكم بها صاحب الجبل وقيل يكون بينهما لأن حاجتهما اليه واحدة

ولا شهر الأول ولو تنازع في جريان العرفه بحلف صاحبها لما ذكرناه من الخبرين ولا
اشكال هنا لان صاحب البيت لا يغلق له به الا كونه موضوعا على ملكه وذلك لا يفضي
الملكية مع مغارضة اليد ولذا يقدم قول صاحب العرفه لو تنازع في سقفها الذي هو
فوقها لا يختص صاحبها بالانقاع به كالجدار واو لو تنازع في سقف البيت القوي
بينهما الحامل للعرفه ارفع بينهما الاستواء كما في الحاجة اليه ولا انقاع به والعرفه لكل
أمر مشبه ويشكل ان ورد العرفه المحل الذي لا يحمل اشتراكه بين المتنازعين فهو حق
لا حدهما مشبه وهذا غير كذلك لانه كما يجوز كونه لاحدهما يجوز كونه لهما معا
لاستوائهما فيه لانه سقف لصاحب البيت وارض لصاحب العرفه فكانا كالجو من كل
وفي الدورس قوى اشتراكهما فيه مع حلفهما او توكلهما ولا يختص بالحالف اذا ذكر
الوجه وقيل يفضي لصاحب العرفه لانها لا يحلف بكونه لكونه ارضا والبيت متعلق
بدون السقف وهما متصان فان على انهما عرفة فلا بد من تحلفها وان تصرفه فيه
اخر من تصرفه لآخر وليس بعيد وموضع الخلاف في السقف الذي يمكن احداه بعد بناء
البيت لئلا يملك الا يمكن لا ينجح الذي لا يعقل احداه بعد بناء الجدار لا يستل احداه الى
اخراج بعض الاجزاء عن سهم وجه الجدار قبل ان ينفذ ليكون حاملا للعقد فيحصل به
الترصيف بين السقف والجدران فهو لصاحب السقف يمينه لئلا ذلك على جزئية منه
الاربعة اذا تنازع صاحب عرفة الخان وصاحب بيوت في المسلك والمراو به هنا
مجموع الصخر بلبس لولا حلف صاحب العرفه فلهما ينسلك وحلفا اخر على الزاوية
النزاع لو وقع على مسلك في الجملة او معين لا يزيد القدر لكن على الاخر حلف لعدم
منازعه له في الزايد ووجه الحكم للاعلى بقدر المسلك كونه من ضرور الانقاع بما
وله عليه يد في جملة الصخر واما الزايد عنه فاختصاص صاحب البيوت به اقوى لانه
دار بيوتيه فيقدم قول كل منهما فيما يظهر اختصاصه به وفي الدورس ترجح كون المسلك
بينهما واختصاصا لصاحب البيت لبا في وعليه جماعة لان صاحب البيت يشاركه في التصرف
فيديو يفر دالبا في فيكون قد المسلك بينهما واحتمل الاشتراك في العرفه اجمع لا كما
الا على ان يكتفى المرور على خط مستوي ولا يمنع من وضع شيء فيها ولا من الجوار قليلا
فله يد على الجميع في الجملة كالاقتضائهم ان كان المرق في صدر الصخر فتشارك في الممر

المتفق

واختصاصا على وان كان المتفق في هذين خارجا لما يشاء الاسفل في شيء من الصخر اذا لبس
على شيء منها ولو كان المرق في ظهره اختص صاحب السفل بالصخر والذليل بجمع
ثنا واما في الدرجة جعلت العلوى اختصاصا به بالتصرف فيها بالملوك وان كانت موضوعة في
ارض صاحب السفل كما يحكم بها للاعلى يحكم بحملها وفي الخزانة عليها يرفع بينهما الاستواء فيها
بكونها متصلة بمالك الاسفل بل من جملة بيوتها وكونها هو المالك الاعلى وهو كما تقرر في غير
ويشكل بما مر في السقف بقوى استوائهما فيها مع حلف كل صاحبه وهو اخبار في
الدورس ولا عين بوضع الاسفل لانهما عليها ويشكل ايضا الحكم في الدرجة مع اختلافهما في
الخزانة لانه اذا قضى بان خزانة لهما او حكم بها للاسفل بوجه يكون الدرجة كالسقف
بين الاعلى والاسفل فمن ما ذكر خصوصاً مع الحكم بها للاسفل وحين فينبغي ان يحل
فيها الخلاف السابق ومرجحه ولو قضينا بالسقف للاعلى لان الاشكال هنا وانما ياتي على
مذهب المتأخر هنا وفي الدورس فانه لا يجامع اختصاص العلوى بهما مطلقا **الخامس**
لو تنازع راكبا لدابة وقابض لهما معها في حلف الراكب لغيره يد وشك تصرفه بالثبة
الى القابض وقيل يستويان في الدعوى لاشتراكهما في اليد وقيل لا مدخله في الترجيح
ولهذا لو ثور في ثوب بيد احدهما اكثر كاسيا في مامع الراكب من زيادة في التصر
لم يشك اشتراكا كونه مرتجا وتعيها الذي المنكر منطبق عليهما وهو قوى فيحلف كل منهما
لصاحبه ان لم يكن بنية واما اللجام فيفضي به لمن هو في يده والترح لراكبه ولو تنازعا
ثوباني احدهما اكثر فمما سواه لا اشتراكا في اليد ولا ترجيح لقولها والتصرف هنا
ان اختلفت كثر وقلة لكنه من واحد بخلاف الركوب وقبض اللجام نعم وكان احدهما
ممسكاه والاخر لا يمسك فمسألة الركوب والقابض زيادة تصرف الراكب على اليد المشتري
وكذا لو تنازعا في العبد عليه ثياب احدهما ويدها عليه فلا يرجح صاحب الثياب
يرجح الراكب بزيادة ذلك على يد اذا دخل للبس في الملك بخلاف الركوب فانه قد يلبسها
بغير اذن مالكا او بقوله لوب العارية ولا رد مثله في الركوب لان الراكب ويد بخلاف العبد
فان اليد المديونة لا يتصرف عليه ما لو كان لاحدهما يد والاخر ثيابا خاصة فالعبد ايضا
اليد ويرجح صاحب الحمل في دعوى اليمين الحاملة وان كان للاخر عليه يد ايدها في
زمان ونحوه لكلا الحامل على كمال استيلاء مالكه عليه فيرجح وكذا يرجح صاحب البيت

دعوى الغرة الكائنة عليه وان كانا بها مفقودا الى المذبح لانهما موضوعا في ملكه وهو
هو البيت ومجرد فتح الباب الى الغير لا يبعد اليد هذا اذا لم يكن من اليه الباب يتصرف فيها
تسكني وغيرها والا فليس له عليها بالذات لا قضاء التصرف له ويد مالك الهواء
بالبقية والذاتية اقوى مع احكام اللسان والقبول اليد من الجانبين في الجملة وعدم تأثير قوة
اليدين **الكتاب الثاني** لو بنا عينا جارا غير متصل ببناء احدهما او متصلا بينهما معا اتصالا
رصيفا هو متاخلا لاجار ونحوها على وجه يمكنه من بعد وضع الخياط المتصل به
حفظا لو تكللا فهو لهما ولا بان حلف احدهما وتكلا الآخر فهو للحالف ولو اتصل باحدهما
خاصة حلف فخصه به ومثل ما لو كان لاحدهما عليه فيه او غرة او ستر لصيورة
بجميع ذلك اذا فعله اليدين مع فساد البينة وكذا لو كان لاحدهما خاصة عليه جفع فانه
يقضى له يمينه او لهما فلهما ولو اتصل باحدهما وكان للآخر عليه جفع لنا ويا على الآخر
وكذا لو كان لاحدهما واحدة من المرحلات ومع الآخر الباقية اذ لا اثر لزيادة اليد كما سلف
اما الخوارج من احد الجانبين او منهما من نفوذ وندورف ونحوها والرافد كالنفاقا
فلا ترجح بها لكان احدهما من جهة واضعها من غير شعور الآخر **المعاهد العظمى**
بالكسر وهو الجبل الذي يشد به الحضر بالضم جمع قاطط وهي شدة الحضر ليف ونحو
وغيرها فانه يقضى بها فيرجح من اليه معاهد العظمى لو تنازعا في الحضر بالضم وهو البيت
الذي يمل من القصب نحو على الشهور بين الاصحاب ومنهم من جعل حكم الحضر كالجدال بين
الملكين وهو الموافق للاصل **كتاب الشراك** فتح الشراك هو
حكي فيها كسر الشراكين فكون الزوم سببها قد يكون انما العين او منفعة لوحق بان يرا
ملا او منفعة دار استأجرها مورثهم او حق شفعة وخيار وعقد بان يشترى دارا
بعقد واحد او يشترى كل واحد منهما جزءا مشاعا ولو على الغائب او يستأجرها
او يشترى باجبار لهما وحيان لبعض البائحات دعة بان يشترى في نصيبا له ورعى
سهم مشتبك فيشتركان في ملك الصيد ولو جاز كل واحد شيئا من الباج منفردا عن
صاحبه اخضع كل بئاجان ان لم يكن عمل كل واحد بنية الوكا لانه صاحبه في تملك
ما يجوز ولا اشتركا ايضا على الاقوى والحيان قد توجب لاشتركا مع الشفعة وقد
لا توجب في الدفعة ومن جاز لاحد مالهما بالآخر بحيث يمتنع كل منهما من الاخر ان يكونا

مفتين

مفتين جبا ووضعا فلما منجا بحيث يمكن التميز وان عسر كما تحطه بالشعير والمجاز
الحطه بغيرها والكبير الجبا الصغير ونحو ذلك فلا اشراك ولا فروق هنا بين وقوة
لخيارا وانفاقا والشركة فذلكون عينا اي في عين كالاتفاق لاشراك باحد الوجهين
في غنى من اعيان الاموال ومنفعة كالاتفاق في منفعة دار استأجرها او عبد او
لما يخدمه وحما كشفعة وخيار ورهن وهذه الثلاثة تجري في الاولين واما الاخير
فلا يتحققان الا في العين ويمكن فرض الامتياز في المنفعة بان يستأجر كل منهما دارا
للشركين بما حيث يجوز متميز ثم امتنع بحيث لا يمتنع والمفتين الشركة شرعا عندنا
شركة العنان كسائر العنان وهي شركة الاموال النسب الى العنان وهو سائر الجارم الذي يملك
به الذابة لا استواء الشراكين ولا له الفسخ والتصرف واستحقاق الربح على قدر راس المال
كاستواء طرفي العنان او لنا وى الفارسين فيه اذا تساوا في السيرة ولو كان كل واحد منهما
يمنع الآخر من التصرف فحيث بناء كما يمنع العنان القابة لو ان اخذ بعناهما بمنحط
عليه وبطلان الاخرى كاشراك بمنع من التصرف في الشركة مع الظاهر في بيانها
وقيل من عزا اذا ظهر لهما ورعا لكل من الشراكين لصاحبه اولانها اظهر انواع الشركة وقيل
من العانة وهي المعارضة لمعارضة كل منهما بما اخرجته لآخر لا شركة الاعمال بان تعاقدنا
على عمل كل منهما بنفسه ويشتركا في الحاصل سواء اتفق لهما قد ولو نوا ام اختلف
فيهما ام في احدهما وسواء عمل في مال مملوك ام في تجليل صاحب لان كل واحد متميز بدينه
وعمله فيختص به والمدة كالواشتركا في مالين وهما متميزان ولا شركة الفارضة وهي تميز
شخصان فضا عدا بعدد فاعلى علم ان يكون بينهما ما يكتسبان وربحان ويكنزهما من
ويحصل لهما من غنم فيلزم كل منهما للآخر مثل ما يلزمه من اشترى جارية وضمان غنم
وقد متلف غنم وضمان وكفالة ويقاس به فيما يحصل له من ميراثا وجن من ركاز
والقطة ويكتسبه في الجارة ونحو ذلك ولا يستثنى من ذلك الا قول اليوم وثنا البيد
وجارية يتسرى بها فان لا يشتركا وكذا يستثنى في هذه الشركة من العزم الحيا
على الجور وبدل الخلع والصدقا واذا الرزم احدهما ولا شركة الوجوه وهي ان يشتركا اثنا
لاننا لهما بعدد لفظي لبيتا في الذمة على ان ياتيا فاه عن كل منهما يكون بينهما
فيبيعان ويؤديان للاثمان وما فضل فهو بينهما وان يبتاع وجه في الذمة ويقدر

جبية

بوجه الى حامل على ان يكون الرجح بينهما وان لم يكن بوجه لانه وما مل من المال يكون
 العمل من الوجه والمال من المال ويكون المال في يد لا يملكه الى الوجه والرجح بينهما
 وان سبغ الوجه مال الخامل في زيادة رجح ليكون بوجه له وهذه الثلثة بمعانيها عندنا
 باطلا والمشتراك شركة العنان يساويان في الرجح والخروج لتساوي المالين ولو
 اختلفا في مقدار المال اختلف الرجح بحسبه والضابطان الرجح بينهما على نسبة المال
 ومنه انما لو عثر به لكان خسر وادل على المقصود ان لا يلزم من اختلاف الرجح مع اختلاف
 كونه على النسبة ولو شرطنا غيرهما في الرجح على تقدير تساويهما في المالين بان شرطنا
 فيه تفاوتاً او غير اختلاف في مستحقهما في الرجح مع اختلاف المالين كمية فالظاهر بطلان
 اي بطلان الشرط وتبعه بطلان الشركة بمعنى الاذن في التصرف فان علة ذلك فالرجح تابع
 للمال فان خالف الشرط ويكون لكل منهما اجرته على بعد وضع ما قاما به في حاله ووجه
 البطلان بهذا الشرط ان الزيادة الحاصلة في الرجح لاحدهما الغير في مقابلها عوض ولا
 وقع اشتراطها في عقد معاوضة انضمت الى احد العوضين ولا افترضت كمالا عقداً بينهما ولا
 الشتر للملك معدودة وليس هذا احدهما في بطلان الشرط وتبعه العقد المضمحل لا بد
 في التصرف لعدم تراخيها الا على ذلك التقدير لم يحصل وينبغي تفسيره بعدم زيادة عمل
 من شرطه الزيادة ولا انجاء الجواز قبل مجوز مطلقا العموم لا مر بالوفاء بالعقود و
 المؤتمن عند شروطهم واصالة الا باحة وبناء الشركة على الارفاق ومنه موضع التراجع
 وليس احد الشركاء التصرف في المال للشركة الا باذن الجميع التصرف في مال الغير بغير
 حقله وشركاً ويقصر من التصرف على الماذون على تقدير حصول الاذن فان تعدي الماذور
 ضمنه كما ان الشركة كما تطلق على اجتماع حقوق الملاك في المال الواحد على احد الوجوه
 السابقة كذلك تطلق على العقد المبرور من تصرف الملاك في المال المشترك وبهذا
 المعنى اندرجت الشركة في قسم العقود وقبلت الحكم بالحقبة والسادس بالمعنى الاول
 والنص اشار الى المعنى الاول بما افصح به من الاقسام والى الثاني لا اذن الجواز منه هنا
 ولكل من الشركاء المطالبة بالقسمة مرضاً وهو ما عدا التقديرين كمالا او بعدا والشرط
 اسبق على ما تحت من المال المشترك الماذون له في وضعه عليه لا يضمن الا بتقدير
 وهو فعل لا يجوز فعله في المال او تقريبا وهو التفسير في حفظه وما يتيم به صدقته

وقيل بينه وبين النصف لانه ما يقربا وقيل وان كان السبب هو كالحق والفرق وانما
 لا يمكن اقامة البينة عليه فربما احتل عدم قبول قوله فيه كاذم عليه بعض العامة اما
 دعوى بانه بائنه في كماله في الرجح فمقبول بما قاله ويكون مشاركة الدعوى ايضا وهو ان
 يدفع اليه ما لا يتجرب به والرجح لضا حبا لما لا خاصة وايضا لقول الصادق عليه السلام
 لا ينبغي للرجل المسلم ان يشارك الذي لا يضعه بضاعة ولا يودعه ولا يعمر لا يمشي
 المودة ولو باع الشريكان سلعة صفقة وقبض احدهما من ثمنها شاركه الآخر فيه
 على الشهود به اخبار كثر في كل جز من الثمن مشترك بينهما فكل ما حصل منه بينهما
 كذلك وقيل لا يشارك الجواز ان يبيع الغريم من حقه ويصالح عليه من غير ان يرضى الى
 فكذا الاستيفاء ولا يتعلق الشركة هو العين وقد ذهب والعرض من كل لا يعين
 يقبض لما لك او وكيله ولا تحقق هنا بالنسبة الى الآخر لانه انما قبضه لنفسه وعلى
 لا يعين على الشريك غير القابض مشاركة بل يتخير بينهما وبين مطالبة الغريم حقه ويكون
 قد خصه الشريك في يد القابض كقبض الفضول ان اجاز ملكة وتبعه النماء وان ردة ملكة
 القابض يكون مضموفا عليه على التقديرين ولو اراد الاختصاص بالمقبوض بغير شكل
 فبيع حقه للديون على وجه تسليم من الزايمين معين فخص به واو في منه الصالح عليه
 او يبرئه من حقه ويستوهب عوضه او يحمله على المديون او يضمنه له خاصا من موضع
 الخلاف مع حلول التحسين فلو كان احدهما متوجلا لم يشارك فيما قبضه الآخر قبل حلول
 الاجل واخره ببيعها صفقة عمالو باع كل واحد نصيبه بعقد وان كان لواحد كالأرفق
 في الصفقة بين كون المشتري واحدا وتعدد الان الموجب للشركة هو العقد الواحد
 المال المشترك وفي حكم الصفقة ما اتحد سبب شركته كالميراث والاولاد والاقراض
 من المشترك ولو ادعى المشتري من المشتركين الماذونين شرأثنى لنفسه او لها حقله
 بينهما لان مرجع ذلك الى قصد وهو علم به ولا اشراك لا يعين التصرف بدون قصد
 وانما الزم الحلف ان القصد من الامور الباطنة التي لا تعلم الا من قبله لا يمكن اطلاع
 عليه باقران **كتاب المضارسة** وهي يدفع ما لا يرضى ليعمل
 بحصة معينة من بحره ما خذ من الضريبة الارض لان العامل يضرب فيها للشيخ على الجح
 وابقاء الرجح بطلب احبال فكان الضرب سبب منها فحقت للفا حلة لذلك او من

كل منهما في البيع بسم الله او بما فيه من الضرب بالمال والغلب واهل الجاهل زيتها قراضا
من القرض وهو القطع كان صاحب المال اقطع منه قطعة وسلمها الى العامل واقطع له
قطعة من الزرع في مقابلته عمله او من القارضة وهي المساواة ومنه قارض الناس ما قارضوا
فان تركهم لم يتركوه ووجه التناوي هنا ان المال من جهة والعلم من اخرى والبيع في مقابلته
فقد تناوي في قوام العقد لواصل استحقات البيع وان اختلفا في كونه وهو خارج من
الطرفين سواء نزل المال ام كان به عروضا وكل منهما فيها ومن اذن جازها منها وقوع
بكل لفظ يدل عليه وفي شرائط وقوع قوله لفعلها وجاوزه بالفعل ايضا وان لا يتناولها
من قوع ولا يصح اشتراط اللزوم او الاجل فيها بمعنى انه لا يجب الوفاء بالشرط ولا يصح ان ينفذ
في الاجل بل يجوز فيها فيه جلا لاصل لكن اشتراط الاجل بمن المنع من التصرف بعد الاجل لا باذن
جدي بل ان التصرف تابع للاذن ولا اذن بعد وكذا الواجب بعض التصرفات كالبيع والشراء خاصة
او فورا خاصا ويضم من تتركه بين شرائط اللزوم والاجل فيها وفيما في القصة وعدم لزوم الشرط
والشهور ان شرائط اللزوم مبطل لانه منافق لمقتضى العقد فاذا فسد الشرط تبعه العقد
شرط الاجل فان مرجعه الى تعيين التصرف وقت خاص هو غير منافق يمكن ان يرد المقتضى
واما اشرك بينهما في عدم صحة الشرط مطلقا وان اقر قاضي امرا اخر ويقتصر العامل من
على ان المال له من نوع التجارة ومكانها وزمانها ومن يشترى منه ويبيع عليه وغير ذلك
فانها لا يصح له ضمن المال لكن اوجب كان بينهما بمقتضى الشرط للاخبار الصحيحة ولو لا
لكان التصرف مطلقا او موقفا على الاجازة ولو اطلق له الاذن تصرفه لا اشتراط في كل ما يظن
فيه حصول الزرع من غير ان يفتيد بوع او زمان او مكان وتولي ايضا بالاطلاق ما يتولاها
في التجارة بنفسه من عرض القماش على الشراء وقسم عليه واحرازه وبيعه وقبضه ولا
اجرة له على مثل ذلك جلا للاطلاع على المعارف وله الاستيجار على ما جرت العادة به كالكلا
ووزن الامتعة لمصلحة التي لم تجز عاداته بمباشرة مثله او ينفق في السفر كالنفقة من اجل
المال المراد بالنفقة ما يحتاج فيه اليه من مأكل وملبس ومشروع وغيره كونه لا في ذلك
السكن ونحوها وراعى فيها ما يليق به عادة مقصدا فان صرفه عليه وان لم يمسك
له واذا عاد من السفر فباقي من اعيانها ولو من الزاد بمسبقة الى التجارة او رآه الى ان
يأمنه فان كان من بعد اليه قبل فساد ولو شرط عدمها لم يلزم ولو اذن له بعد فهو يرجع محض

ولو شرط عدمها لم يلزم فهو تأكيد بشرط تخييرها لئلا يجهد الشرط جلا وظاهرا ثبت اصل
الشرع ولا يعتبر في ثبوتها حصول البيع بل يفيق ولو من الاصل ان لا يرجع ولا كانت منه
المرض في السفر على العامل وكذا سفره يؤذنه وان اشترى الحصة والماء بالسفر
لا الشرع في ما اشتمل على النافذة فيفق وان كان قصيرا اذا تم الصلوة الا ان يخرج من
انتم السافر او ينوينا يحتاج التجار اليه فيفق من ناله الى ان يصدق الوصف واكثر
بكمال النفقة من الغد الزائد عن نفقة الحصة فقل انه لا يفيق به سواء وبه باطل
المال على انه لا يشترط حصول بيع كما مر وليس نفقا بقدر البلد بمن السلف والادوية
اشترى نسبة او غير نفد البلدا ويزيد من ثمن المثل كان فضوليا فان اجاز المالك
ولا يطل لما في النسبة من احتمال الضرر بثلث من المال فيبقى عند الثمن متعلقة بما
وقد لا يقد عليه الا يكون له غرض في ضيقه لوقوع وجلا في الاخر على المعارف وما فيه
الغبنطة كالكيل والبيع كذلك بقدر البلد نفقا بثلث من المثل فافرقه لما في النسبة من
التغير بكمال المالك وجلا للاطلاع على المعارف وهو نفد البلد كالكال وقيل يجوز
بغيره وبالعرض مع كونه مظنة للزجر لان الغرض لا يفيق في ذلك بخلاف الكال وفيه
قوع ولو اذن المالك في شيء من ذلك خصوصا او مجموعا كتصرف براك او كيف يشاء
بالعرض قطعاً اما النفقة وثلث المثل فلا يجازيها الا مع التصريح نعم ليستثنى من
المثل نفقا بتمامه به عادة وليس بغير المثل بل لثمة الامع لاذن في الذمة ولو لا
لا جاز ان اشترى فيها بدنه ولم يذلل المالك لفظا ولا نية وقعه له ولو ذكر لفظا فهو
فضولي نية خاصة نفع للعامل ظاهر او موقفا باطنا فيجب التخلص من حق البائع ولو تجا
ما حله المالك من الثمن والمكان والصفة ومن الرجوع على الشرط كما مر او تجا
بالعين والمثل والنفقة وفقت على الاجازة فان لم يجز بطل وانما يجوز الضاربة بالذات
والذات بغير جماعا وليس ملة مقنعة فيه فلا يصح بالعروض ولا الفلوس والدين
وغيرها ولا فرق بين العتيق والمشايع ويلزم الحصة بالشرط دون الاجز لانها مغلبة
صحيحة فيلزم مقضاها وهو ما شرط للعامل من الحصة وفي قول نادرا ان اللزوم
اجز المثل وان الغرامة فاسدة لجمالة العوض والتصور الصحيحة على صحتها بل انما
المسلمين يدفعه والعامل امين لا يضمن الا بغيره او بغيره ومعها يبقى العقد

وليس شرط له وان ضمن المال ولو فتح المالك فللعامل اجر مثل ان كان الوقت
الذي فتح فيه ان ازيل من ظهر ربح ولا فله حصته من الربح ونما الشكل الحكم بالاجر على
تقدير عموم الربح بان مقتضى العقد استحسانا لخصته ان حصل له غير ما ولسا
المالك على الفسخ من مقتضاها فالعامل قادم على ذلك فلا شيء له سوى ما عين ولو كان
المال عرضا عند الفسخ فان كان به ربح فللعامل مبيعته ان لم يدفع المالك اليه حقه منه
ولا لا يجوز الا باذن المالك وان جرى الربح حيث لا يكون بالفعل ولو طالت تلك انصافه
ففي اجبا للعامل عليه ولا يجوزها العدم ولو انسخ العقد من غير المالك انما انسخ
يفسد العقد بخلافه ومن قبل العامل فلا اجر له بل الخصه ان ظهر ربح وقيل لا اجر
ايضا والقول قول العامل في قدر المال لانه منكر للزيادة ولا اصل معه وفي قدر الربح لا نه
امين فيقبل قوله فيه وينبغي ان يكون راس المال معلوما عند العقد ليرفع اليها له حقه
ولا يكفي منه هدم وقيل يكفي المشاهدة وهو ظاهر اخيان هنا وهو مذهب شيخنا
العلامة في الحج لنوال معظم العرب بالمشاهدة ولا اصل وقوله صلى الله عليه وآله التوثيق
عند شرطهم فان قلنا به فاختلنا في قدرنا فالقول قول العامل كما تقدم للاصل ولا فرق
للمنع وليس للعامل ان يشترى ما فيه ضرر على المالك كن يفتق عليه اي على المالك لانه
تخيير محض والرض من هذه العاطلة الاسترخاء فان اشترى بالثمن كان يفتق عليه مع طيبته
انما مع جهل بها او باحد مناهي حقه وعظمه عن المالك او يخافه بالعالم وجهان شافان
انصرفا لاذن المالك ما يمكن ميعه ولا ستر باح به فلا يدخل هنا فيه مطلقا ومن كان الشرط
بموجب الظاهر لا استحقاقه توجه الخطاب الى العاقل كالواشترى ميعا لا يعلم به فلفظه و
لما لا يشترى من ربح المال شيئا لان المال له ولا يشترى مال الا لسان بماله ولو اذن في شر
ايه وغيره ممن يفتق عليه فتح وانفق كالواشترى بنفسه او وكيله وبطلان المضاربة
ثمنه لانه بمنزلة الشاكن وصاحب الباقي لرس المال وللعامل الاجر سواء ظهر فيه ربح ام لا
انما مع عدمه فظاهر لا على الاحتمال السابق فيما لو فتح المالك بنفسه وانما مع ظهوره فليست
المضاربة بهذا الشرط لعدم كونه من متعلق لاذن لان متعلقه ما فيه ربح ولو بالخطئة
وهو منفي هنا لكونه مستغفبا للفقير فاذا صرف الثمن فيه بطلت كماله لثبوت الحصة
ان قلنا بملكها بالظهور لتخلفه ولا يفتح حقه الفهرى لصدد ان باذن المالك

كما لو اشترى طائفة من المال بعد ظهوره وح فليس على العامل مع لسان المالك ان يملك
في الحق القهري او مع اختيار الشريك السبب لاشترى العامل با نفسه وغيره ممن
ينعق عليه فتح اذ لا ضرر على المالك فان ظهر فيه ربح حال الشراء او بعد انفق نصيبه
نصيبا من اخيان السبب في اليه كالواشترى بماله وليس على الحق وهو لا يفتق
الباقي وان كان الولد مورا للصبيحة فحين لم يبيع عن الصادق عليه السلام الحكمة با
استغائه من غير استغفال وقيل ليس على العامل مع لسان لا اخيان وهو مذهب
لها كاشيا في انشاء الله وحلت الرواية على عسان جميعا بين الادلة وبنها في بين ظهور الربح
حالة الشراء ويتحدد فليس في الاول والثاني فيمكن حمل الرواية عليه ايضا وفي
الثاني بطلان البيع لانه منافق لقصد القراض والعرض هو التسليم للجار الذي قبله المالك
والشراء التعبد للفقير بيا فيه والوسط قوي ولا معارضة اطلاق النص الصحيح
كتاب الوديعة وهي استئابة في الحفظ اي استئابة فيه بالذات
فلا بد مثل الوكالة في بيع شئ او شرائه مع اثبات اليد عليه فانها تسلم ولا استئابة
فيه لانها العرض والفسد بالذات لا بد فيها وكل فيه الاستئابة انما تكون من الوديعة
والوديعة لا يتم الا بالتعاقد بين فلا يكون الوديعة هي الاستئابة بل هي قبولها والقبول
بالقول بالفعل وكان التعريف لما كان لعقد ما كماله من مذهب الحق كان التعريف لا يجز
لنا في اطلاقها عليه لان الاستئابة تسلم من قبولها فانها لو جردت عنه لم تؤثر
يفسر لا يجز في قبولها لغيرها من العقود ولا حصر في الاطلاق الذات عليها كما هو من العقود
الجايز من الطرفين فيكفي كل عقد لعلها بل التلويح والاشارة المفهومة لعناها الحسنا
فيكفي في القبول بالفعل لان الغرض منه التجار بها وربما كان الفعل وهو قبضها اقوى
القول باعتبار ادخلها في ضمانه والتمتع بحفظها بواسطة القبض ان لم يحصل الا فجا
فيه او لا ان فيه خروجا عن العقود التي لا يتم الا بصيغة من الطرفين ومن ثم قيل انها اذ
مجرد لا عقد وكيف لا يجز بشارته القبول لا يجز بوليها كانا مفعليا ولو طرعا
ولم يحصل منه ما يدل على الرضا لا قبضها او ارضاه على قبضها لضرورة دية لانها
الشرعي فيها واما الاجاب فمذموم الطرح بان يفتق اليه قول او ما في حكمه يفيد قد
لا يحصل ان يفرض على جرد الطرح وفي الثاني لا نصير دية وان قبل قول او فعلا لكن في الثاني

يجب عليه الحفظ لئلا يوديعة وفي الأول يتم بالقبول بما يجب عليه الحفظ وحيث لا يجب
لعدم القبول فقد يجب لا تراكم لو غاب المالك وتركها وخيف عليها الدها بفتح من باب
المعاونة على التبركزية لكن لا ضمان بتركه وانما مع الاكراه فلا يجب حفظها مطلقا بل يجوز
تركها وان قبضها به في حضور المالك وضيعه الا ان يكون المكن مضطرا الى الايلاج
فيحفظه عليه كالسابق فوله فلا يجب حفظها مطلقا في الثاني من حيث الوديعة ومن
عدم القبول او القبض في الاول على ما فصل ولو قبل الوديعة قولا او فعلا وجب عليه الحفظ
ما دام مستودعا وكذا بعد الى ان يؤدى الى المالك او من في حكمه وبذلك يظهر عدم النافا
بين وجوب الحفظ وعدم وجوب اليقظة على الوديعة من حيثها عند جاز ولا ضمان عليه
لو تلفت وغابت الا بالاعتنى فيها ان ركبا للثابة او لغيره في فتح الكيل المحموم والمشد
او التفریط بان تصرف في الحفظ طاعة فلو اخذت منه قهرا فلا ضمان ان ركن سببا في الخل
الغفري بان سعى بها الى الظاهر او اظهرها فوصل اليه خبرها مع مظنه ومثله ما لو
اخرجها الصفر فحقها ولا فرق بين اخذ القاهر لها بين وامر له بدفعها اليه كرها
لانقاء التفریط فيها فينصرف الرجوع الى الظالم فبها على الاقوى فيقبل بحوزة الرجوع على
المستودع في الثاني وان استقر الضمان على الظاهر ولو تمكن المستودع من الدفع منها
بالوسائل الموجبة لسلامتها وجب ما لم يؤد الى عمل الضرر الكثير اخذ المالك في حوزتها
تح وان قد على تحمل والمرجع في الكثير والقليل الى حال التمسك فقد بعد الكلمة البيرة
من الاذى كثير في حقه لكونه جليلا لا يلق بحاله ذلك ومنهم من لا يبعد بمثله بكثيرا وما
اخذ المالك فان كان مال المستودع لم يجب عليه مطلقا وان كان من الوديعة فان لم يقبضها
وجب الدفع عنها ببعضها ما امكن فلو ترك مع الصدق على سلامة البعض واخذ الجميع
ضمن ما يمكن سلامته وان لم يمكن الا باخذها جميع فلا تقصير ولو امكن الدفع عنها
بشي من ماله لا يستوعب قيمتها جاز ورجع مع مئنه وفي وجوبه نظر ولو امكن حفظها
بالاستئجار منه وجب ضمن تركه نعم يجب عليه اليقظة لوقوع بها الظالم فيورس بها تح
عن الكذب بان يخلف انه ما استودع من فلان ويخصه بوقت وجعل امكان ان يظن
مغاير الما استودعه وانما يجب الثورية عليه مع علمه بها ولا سقطت لانه كذب
يستثنى للصرون ترجيحها لاختلاف القيسين حيث تعارضا وبطل الوديعة بموت كل

منها بوجه والمستودع كغيرها من العقود الجائز وجوبه وانما تدون تصرفها
فيستفي في مال المستودع على تقدير عرض ذلك للمستودع او يد وازنه او وليه او يد بعد
صحته على تقدير عرضه له امانة شرعية اي شاذونا في حفظها من قبل الشارع
المالك لبطان اذنه بذلك ومن حكم الامانة الشرعية وجوب الجبادة الى ردها
ان لم يطلبها المالك ولا يقبل قول الودعي في غير من في يد في ردها الا بئس بخلاف
الامانة المستند الى المالك فانه لا يجب ردها بدون الطلب ما في حكمه كانه قضا للمالك
المادون فيها وقد قيل قوله في ردها كالوديعة وقد لا يقبل كاذقضا المصلحة كالمال
والضاربة ومن الامانة الشرعية ما بطل من الامانة المالكية كالشركة والضاربة فهو
وغيره وما نظيره الرجوع الى دار الغير من الامتعة وما ينزع عن الغاصب بغير اذنه
يؤخذ من القيس والمخون من مال الغير ان كان كسبا من قمار كالجوز والبعض ما يؤخذ
من الما لوديعة عند خوف تلفه بايديها او ما يشتمل منها نسيانا وما يؤخذ
ليشترى من الامتعة كالصندوق من مال لا يدخل في البيع واللقطة في يد المالك قطع
ظهور المالك وضابطه ما اذ زني في الامتعة عليه شرعا وليا ذن فيه المالك ولو
غير الودع موضعا للحفظ افسر المستودع عليه فلا يجوز نقلها الى غير مكان
احفظ علما بمقتضى اليقين واختلاف الاعراض في ذلك وقيل يجوز الى الاحتفظ
للدلالة عليه بطريق او لانه هو ممنوع وجوز اخرون التخطي الى السواى وهو قياس
باطل ورجح فيضمن تعاقبها عن المعين مطلقا الا ان يخاف تلفها فيه فيفعلها عنه الا
والسواى مع الامكان فان تعذر الادون ولا ضمان تح للاذن فيه شرعا وانما
جاز السواى هنا لسقوط حكم المعين بعد ذلك فيقتل الى ما في حكمه وهو السواى
ما فوفه ويمكن فهمه كماله ملاذون عند الخوف وان وجد السواى كالتحمل النع
من الاعلى عند عدمه ويشمل ايضا فيما مالونها عن غير المعين وعدمه وهو كذلك
ويحفظ الوديعة مما جرت العادة به في مكان الوديعة وزمانها لان الشارع لم يجد
لها حدا فيرجع الى العادة كالثوب التمدد في الصندوق المقتل والموضوع في غير
محور عن الغير والثابة في الاصطبل المضبوط بالغلل والشاة في المراح كذلك والحفظ
بنظر المستودع هذه الثلاثة مما جرت العادة بكونها حرا لما ذكره وقد يقتصر الى امر اخر

او يقوم غيرهما مقامها فادارة ولا فرق في وجوب الحر على الاستودع بين من ملكه وغيره و
لا بين من يعلم انه لا حرز له وغيره ولو استودع من طفل او مجنون ضمن لانها ليس الاقلا
للاذن فيكون وضع يد على ما لم يغيره ان شرعية فيضمن الا ان كانا فاعلمنا في ايديهما
بنية التحسبة فالأقوى عدم الضمان لكن يجب مراجعة الولي ما أمكن ولا فرق بين كون المال
ولغيره سواء ان اذعنا اذنه لمنا في عدم الايداع وحيث يقبض الوديعه منها مع جوار او لا
معه يثبت بالرد الى وليهما الحاصل العام مع تقذر لا اليهما ويجوز إعادة الوديعه على
الودع مع المطالبة في قول وقتنا لا مكان بمعنى فريدين عنها والتخلف بين المالك وبينها
فلو كانت في صندوق مقفل ففقد عليه اوبيت محر ذلك لانظما الى المالك زيادة على
ذلك والعذر الشرعي كمال العتلة وان كان فعلا على الأقوى ما لم يخرز المالك بالتأخير
والعادي كالتلف وانقطع المطر ونحوه كالعقل وفي كمال الطعام والنجاسات وجها في العتلة
في السعي القصد وان قدر على الزيادة والحكم ثابت كذلك وان كان الودع كافر صاحب المال
كالحري لا مراد الا امانته الى المالك من غير قيد وروى الفخيل عن الرضا قال سألته عن
رجل استودع رجلا من ماله ما لا قيمة والذي عليه المال جليز العرب بعد ان لا
يعطيه شيئا والودع رجل خارجي شيطان فلم ادع شيئا فقال له يرد عليه فانه اثبت
عليه بان امانته الله ومن الضرورة اذ امانته في اهلها وان كان مجوسا ويضمن لو اهل الرد
المطالبة وامكان الرد على الوجه السابق لانه من اسباب التفسير ولو كان التأخير لغرض
وجبة اول وقتا مكانه او دعهما لغيره ولو لوجه او نعمة من غير ضرر الى
الايداع فلو اضطر اليه بان خاف عليها من حرق او سرق او نهب لو بقيت في يد وتعددت
الى المالك وانما كرم او دعهما العدل وفي حكم ايداعها الخيا واستد العتلة في اليد ولو
وولدا ووضعها في محل مشترك في التصرف بحيث لا يلاحظها في ما لا وقتا ساورها
كذلك اي من غير ضرر الى استحقاقها في السفر ان امكنته عند اعادة التفريط لها
الى المالك او وكيله غاما او خاصا او ايداعها العدل فتركوا خذها معه فيضمن ايا مع
الضرورة وان تعدد جميع ما تقدم وخاف عليها في البلد واضطر الى السفر فلا ضمان
بل قد يجزى من ضرر الحفظ والمعتبر في تعدد التوصل الى المالك ومن يحكم الشقة الكثير
عرفا وفي السفر العرفي ايضا ما قصر عنه كالنقد والحدود والبلد وقدر لا يطلع على ذلك

اليها السفر يجوز فيه مصاحبها مع الطريق ولا يجوز ايداعها في ثلثه مع امكان استحقاقها
واستثنى منه ما لو ادعه مسافرا او كان الاستودع مفجعا فانه ينافر بها من ضمان
لقدوم المالك عليه او طرعا في موضع معين فيه وان كان حرزا لثالثا لما عرف من ان الحرز
مشرط بامور اخرها منها وفي حكم العتلة الموضع المفسد كالنقد والكسب وضابطه ما لا يخل
لثالث لوديعه خفا بحيث لا يات منها فيه او ترك سقي الدابة او تلفها ما لا نصب عليه عادة
وشطها المملوك والمغربي والعلف بحسب العادة لا مثالا فانفصا عنه فريدا وهو العتلة
صه بعدم صحتها عليه فيضمنها وان كانت بقية ولا فرق في ذلك بين ان يامر بها او يظفر
ديها ولو جوب حفظ المالك من التلف هذا هو الذي يفسيه اطلاق العبارة وهو احد القولين في
السئلة والا فريده مع النهي لا يضمن الثلث لان حفظ المالك انما يجب على ماله لا على غيره ثم
يجب في الحيوان لانه ذو روح لكن لا يضمن تركه لغيره واحكام استودع الحيوان ان من المالك
بالانفاق وانفق رجع عليه بما عزم وان اطلق توصل الى استيفائه فان تعدد دفع امر الى الحاكم
فان تعدد دفع هو وانما يهد عليه ورجع به ولو تعدد لانها دافعت على نية الرجوع الى ايداعه قبل
قوله فيها وفي القدر بالمعروف وكذا القول مع نهى المالك له عنه وفي حكم النفقة ما يقتصر
اليه من النفاذ وغيره وفي حكم الحيوان الشجر المقتصر الى الحرث والتسقي وغيرهما وترك لشركه
الذي يفسد طول كسبه كالصوف ولا يربح للريح حتى لو نيدفع بشره وجب عليه بمقدار
ما يندفع الضرر عنه وكذا عرضه على البرد ومثله توقف نقل الدابة الى الحرز او العتلة
التمني على الترتيب والكتابة بقبلة والتصرف فيه فيجب لك كله ويجوز بدونه وان شفع بها لثالث
او من جهتها بما له او من جهتها بغيره بحيث لا يميز سواء من جهتها باجودام ما دونه بل يمزج احدي
الوديعتين بالآخرى سميتها معا وان كانا الواحد ومثله خلطها بما لهما لكها غير مودع
للتعدي في الجميع وليرد الوديعه حيث يورثه او يدين هو الى المالك او وكيله والثالث
مثل ذلك فيضم فيها فان تعدد المالك او وكيله فالأصح ان المالك الشرعي عند الضرر والى ردها
لا بد منه لا الحاكم ولاية له على من لا وكيل له والودعي بمنزلة وانما جاز الدفع اليه عند
الضرورة دفعا للخرج والاضرار ونزلا له من منزلة من لا وكيل له ويجوز حق الضو
بالجزع عن الحفظ وعروض خوف يقتصر معه الى التسليم الثاني في ضمانها او الخوف على اخذ
للتغلب لها تبعا لما له واستقلالا لا بالخوف عليها من السرقة والحرق والنهب ونحو

ذلك فان تعدد الحكم او دعوى السهم ولو دفعها الى الحاكم مع المدعى على المالك ضمن
يضمن لو دفعها الى الثلثة مع المدعى على الحاكم او المالك ولو انكر الوديعة حلفا صالة
البراءة ولو اقام المالك لها بينة قبل حلفه ضمن انه متعدي نحو دليها الا ان يكون جوابه
لا يستحق عندي شيئا وشبهة لقوله ليس لك عندي دبيعة يلزم مني ردّها ولا وضعا
فلا يضمن لانكاره بل يكون كدعي الثلث يقبل قوله بيمينه ايضا لما كان فيها بغير شرط فلا
يلزم سقطه عند ولا يناقض قوله البينة ولو اظهر ان كان الاول تأويله لقوله ليس لك
ودبيعة يلزم مني ردّها واضعافها ونحو ذلك والاقوى لقبول ايمه واخاره المصنف في بعض
تحقيقاته والقول قول لو دعي في القيمة لو شرط لصالة عدم الزيادة عما يعرفه وقبل
قول المالك بخوجه بالضرر من امانته ويضعف طاقته لبر ما خذ القول واذا امانت الموضع
سلمها المستودع الى وارثه ان تخلو الى من يقوم مقامه من وكيل وولي فان عذر سلمها للجميع
ان اتفقوا في الاهلية والا فالى اهل ولى الناصر ولو سلمها الى البعض من دون اذن الباقيين
ضمن الباقي بنسبة حقتهم لتعديدها بنسبهم الى غير المالك ونحو الجارية الى ردها
اليهم كاسلف عوام علم الوارث بها ام لا لا يبرأ المستودع باعادهما الى الجوز واعتقد
فاخرجها منه او شرط بتركه غير مقبل ثم فقله ونحو لانه صار بمنزلة العاصبة في حكم
الضمان الى ان يحصل من المالك ما يرضى والى برده اليه ثم يحد له الوديعة او يحد له لا
بغيره كان قوله اودعك الواسطة منك طينها ونحو على اقوى وقيل يعود بذلك كما
لا يزول الضمان عن العاصب بايقاعه لو يبرئه من الضمان على قول قوي وقيل قوله بيمينه
الرد وان كان مديعا بكل وجه على الشهور لانه محسن وقايل المحسن لا يضمن ولا يبرأ
ذمته هذا اذا دعي ردّها على من اتمه لادّعاءه على غيره كونه قلة من المالك الصالة
وهو لا ياتى به فلا يكلف تصديقه ودعوى ردّها على الحاكم كدعوى على من اتمه لان بين
كتاب الوديعة بشد يد الباء ونحوه في سبيل العار لا يطلبها الا اذا
العار صعدت ان لا مرة اعاده كالحمل لا جابة او من عار اذا جاءه وذهب نحوها من يد اخرى
او من التنازع وهو التنازع وهي من العقود الجارية بمرجوع التصرف في العين بالانقضاء
الاصل قالوا ان احضر ايضا اي حوذا الى ما ذكر في الوديعة في المناظرة الجارية وقول لا يطلبها
على الاذن من طرف الغير فهو واجب ويلقى الفعل في القول بل لو استنفذ قضاء من غير

مكتوبة

كالكتابة والاشارة ولو مع الفتن على النطق كمن مثله لو دفع اليه شيئا باحث وجن غاريا
لو محتاجا الى السبيل او فرس خفيفه فاشا الى اليه وماده او محتاجا وكفى في التذكر بحسن
بالصدق في جواز الانقضاء بمشاعه وينبغي تعيين يكون منفعته مما يشاء له لا اذن الا اذا
في الية جواز الاكل من يديه بمفهوم الموافقة وتعديه الى من شاء ذلك من الارحام لا مطلق
حسن الظن لعدم الدليل ان السامى قيا من لا ضعف شمع بطريق اولي ويشترط كون العبر
كاملا وجا بالتصرف بمرجوعا عادة القضي ياذن الولى لما ان نفسه وولى لان العبر ان الولى
كانت تحق العقد هذا اذا علم المستعير ان الولى لا يقبل قول القضي في حقه الا ان
اليه قران بعيد القن المتاحم للعلم به كما اذا اطلبها من الولى فجاءها القضي واخبره ان رسلها
ونحو ذلك كما يقبل قوله في الهدية والاذن في دخول الدار والقران ولا بد مع اذلولي له في
اعادة ماله من وجوب المصلحة بها ان تكون يد المستعير احفظ من يد الولى في ذلك الوقت
او انقضاء العيني المستعير بما يزيد من نفعه ماله او يكون العين نفعها الاستعمال ويضطر
الاهمال نحو ذلك وكون العين مما يصح الانقضاء بها مع بقائها فلا يصح اعادة ما لا يتم الا
به الا بدها عينية كالاطعمة والاشربة وليستثنى من ذلك النخلة وهي الشاة المستفاعة
للحلب للنصر في تعديه الى غيرهما من الحيوان المتخذ للحلب لجهان ولا فضا فيها خالف اصل
على موضع اليقين اجمود المالك الرجوع فيها متى شاء لا فضا وجواز العقد ذلك لا في
الاعادة للذين ادى من الميت المسلم ومن يحكمه فلا يجوز الرجوع فيه بعد الطم التحريم بنسب
وهناك حرمة الى ان يندرس عظامه ولو رجع قبله جاز فان كان الميت قد وضع على اقوى
للأصل فوته الحفر لازمة لولى الميت لتقدمه على ذلك الا ان تعذر عليه فغيره مما لا يزيد
عروضه عنه فيقوى كونه من مال الميت لعدم التقصير ولا يلزم وليه طلة للاذن فيه و
ليستثنى اقران ايضا احدهما اذا حصل الرجوع ضرر على المستعير لا يستدرك كما لو
اغان لو حارفع به سفينته ونحو في الجوز لا رجوع المستعير الى ان يتمكن الخروج الى النط
او اضلا حها مع نومه من غير ضرر ولو رجع قبل دخول السفينة او بعد خروجهما فلا اشك
في الجوز مع احتمالا للجواز مطلقا وان وجب للضرب قبضه الى ان يزول الضرر والثاني
للمر بعد وقوعه وقد تقدم وهي امانة في يد المستعير لا يضمن الا بالتعدي والضرر
الامانة يستثنى واذا استعار ارضا صالحة للزراعة والغرس والبساتين غرسا وزرع اوى

محبر فيها مع الاطلاق او التصريح بالتعظيم ولما تجتمع بينهما لا مكان لان ذلك كله
 ينال العين يدخل في الاطلاق او التعظيم ومثله ما لو استعار دابة صاحبه للركوب والحمل
 ولو حيز له حصته لم يجزها ولو الى المساوي لا دون ولا دون علة مقتضى التعيين والقصار
 على الماذون وقيل يجوز التخطي الى المساوي ولا يقل ضررا وهو ضعيف ودخول الماذون بطريق
 اولى ممنوع لاختلاف الغرض في ذلك نعم لو علم انهما الفرض العين انما جواز التخطي الى اقل
 اما المساوي فلا مطلقا كما انه مع النهي عن التخطي يحرم مطلقا وحيث تعين المعنى قصد
 الى غير ضمن الارض وزعم الاجماع المجموع ما فصل من ضمن ان ينقطع منه ما قابل الماذون
 على الاقوى لكونه تصرفا بغير ذن المالك فيوجب الاجرة والقدر الماذون فيه لم يغير فلا
 معنى لاسقاط ذلك نعم لو كان الماذون فيه داخل في ضمن النهي عنه كالواذن له في تحميل
 الثابة قد امكننا فجاز ان اوفى بكونها بنفسه فارد في غير تعيين اسقاط قد اذنا
 لانه بعضنا استوفى من النعمة وان ضمن الثابة اجمع ويجوز له بيع غروسه وابنية
 ولو على غير المالك على الشهور لانه ماله غير ممنوع من التصرف فيه فيبيعه مائة
 وقيل لا يجوز بيعه على غير المبيع لعدم استقرار ملكه برجع المبيع وهو غير متاخر من البيع
 كما يباع الشرف على التلف وسحق الفل قضا صا ثم ان كان لشري ما هلا حاله فله
 الفسخ للعيب لان كان ماله بل ينزل منزلة المستعير ولو انفق على بيع ملكها معا بمثل
 واحد صحيح ووزع الثمن عليها فبسط على ارض مشغولة به على وجه الاستعارة مستحق
 القلع بالارض ولا يباع بالاجرة او التملك بالقيمة مع التراضي وعلى ما فيها مستحق
 للقلع على احد الوجه فكل من قط ما يملكه ولو نقص الغير المانع بالاستعمال لم يضمن
 المستعير النقص شرعا لا متنا والملك الى فعل ما دون فيه ولو من جهة الاطلاق
 نفيد بالقبض فيهم انها لو تلفت بضمنها وهو احد القولين في المسئلة لعدم
 الاذن للاستعمال المتلف عرفا وان دخل في الاطلاق فيضمنها اخرها لا تقوم
 لا يضمن ايضا كالنقص لما ذكر من الوجه وهو الوجه ويضمن الغاربية باسقاط الضمان
 عملا بالشرط المأثور بالكون معه سواء شرط ضمان المعين او الاجزاء اوها فيبيع شرط
 ويكونها ذمبا او فضاة سواء كانا ذمبا او ذمبا ام لا على اوجه القولين لان فيه جمعا بين
 النقص والفساد وقيل يخص النقصين استنادا الى الجمع ايضا الى الحكمة الباقية على

فمنك

المحرم وهي ضعف النعمة المطلوبة فيها بدون الاتفاق فكانت عارية موجبة بالذات
 بما يوجب التلف فيضمنان بها ويضعف بان الشرط لا يقع بهما مع بقاها و
 ضعف النعمة لا يدخل في خلاف الحكم وقد يرد من ضعف الاتفاق في حكم بغير الواقع
 ولو ادعى المستعير التلف حلف لانه امين فيقبل قوله في كغير سواء وطاه ثامر
 ظاهره مخفي ولا مكان صدق فلو لم يقبل قوله لزم تحليل الحبر ولو ادعى الردي حلف
 المالك لاصالة طه وقد قبضه لمصلحة نفسه فلا يقبل قوله فيه بخلاف الودعي في
 عدم قبول قوله فيه الحكم بضمانه للثلث والقيمة حيث تعذر والعين لا الحكم بالعين مطلقا لما
 تقدم في دعوى التلف المستعير لا سطلال الشجر الذي غرسه في ارض العارة للغرس
 ان استلزم الضرر في الارض بغير الضرر لفضا العادة كما يجوز له الدخول اليها السفيه
 وحوشه وحراسه وغيرها وليس له الدخول لغير غرض يعلق الشجر كالفرج وكذا يجوز
 الاستغلال الشجر المذكور وان كان ملكا لغيره لانه ما له من ملكه كالوحي في ضمن
 من املكه فانقلبه لغيره او في الباج كذلك وكذا يجوز له الانفاق بكل ما لا
 يستلزم الضرر في الشجر ولا يجوز للمستعير ان يعين السفلان الا باذن المالك لان
 الاذن انما ثابته الاذن له خاصة نعم يجوز له استيفاء النعمة بنفسه ووكيله لكن لا
 بعد ذلك اذ ان يعود النعمة اليه لا الى الوكيل وحيث يعير بغير العين والمنفعة ويرجع
 المالك على من شاء منهما فان رجع على المستعير الاول لم يرجع على الثاني لجهل الثاني
 بكون العارية مضمونة فيرجع عليه بذل العين خاصة ولو كان طالما استقر الضمان
 عليه كالعاصب وان رجع على الثاني رجع على الاول بما يرجع به لو رجع عليه لغرون ولو
 شرط سقوط الضمان في الذهب والفضة صح عملا بالشرط ولو شرط سقوطه مع التعدد
 او الشرط احتيل الجواز لانه في قوة الاذن له في الاطلاق فلا يثبت الضمان كالوامر
 بالقضاء متنازع في الجواز بطل عدم صحة الشرط لانها من اسباب الضمان فلا يعقل اسقاطها
 قبل وقوعه لانه كالبرامة مما لا يجب الاقوى ولو قال الراكب عرسيها وقال المالك جرح
 حلف الراكب لانها قهرا على ان تلف الماشي وقع على ملك المستعير في انما يخلف في
 الاجرة ولا فصل براءة ذمته منها وقيل بخلافه لان الماشي اموال كالايمان فهي
 بالاصالة لمالك العين فاذا غاء الراكب ملكيتها بغير عرض على خلاف الأصل واصالة

بأنه ذمته انما يبيع من خصوص ما اذناه المالك لا من مطلق الحق بعد استيفائه منفعة
ملك غيره وهو اقوى ولكن لا يقبل قوله فيما يوجب من الاجرة لانه فيها مدح كان الراكب
الى العادة مدح بل يخلف على نفي العارية ويثبت له اجرة المثل لثبوت ان الراكب تصرف في ملك
غيره بغير تبرع منه الا ان يزيد اجرة المثل على ما اذناه المالك من المثل فيثبت المتي
لا عرفه بعدم استحقاقه سواء وشكل بان المالك يدعي الزائد من الاجرة على تقدير زياد
ما يوجب عن اجرة المثل والراكب ينفى فلا بد من وجه شرعي يقتضي فيه وحلفه على نفي
الاذنه لم يدل على نفي الاجارة كما لم يدل على ثباتها وانما اقل الامور باليمين سلم للركب في الزيادة
في الزائد على تقدير لا يندفع الا بخلف الراكب على نفي الاجارة او نكوله فيحلف المالك عليها و
ياخذ الزيادة فالاقوى انها بخالفان لان كلا منهما مدح ومدح عليه فيحلف المالك
نفي الاجارة والراكب على نفي الاجارة ويثبت اقل الامور لانها من المثل في حق المالك
والزائد من المثل باعتراف المالك وهذا هو الذي خاف من الضرر فيضيقه فانه اذا
وقع الاختلاف بعد انقضاء مدة اجارة او ما يدعي كونها مدة الاجارة اما قبله
قول الراكب في نفي الاجارة ويسترد العن **كتاب المزاريعة** وهو
مقاطعة من الزرع وهي قسمة وقعه منها مع المالك في الشرع صارته عاملة على الارض بحصة
من حاصلها الى اجل معلوم ونسب العمل اليها بفعل احدنا مع طلب الخرق كما في ذلك فاعل
كالعارية وخرج بالمعاملة على الارض المساقاة فانها بالنات على اصول وبالحصة اجارة
الارض للزراعة او لاجل اذ لا يبيع بحصة من الحاصل وقيد الاجل لبيان الواقع وتخصيص
الحصة او امتطرا لبعض الشرايط التي تحصلها الكسب من المناهضة وان لم يكن ذكرها
من ظاهرها تعريف وعبارتها زارعتها او ظاهرها وسلمتها اليه وشبهه كقولك
هذه الارض ونحو من بيع الارض للمالك على انشاء العقد صرح به المشهور وجرأه بصدقه
اذ بيع هذه الارض لتساق الى واية فاصرة الدلالة عن اخراج هذه الارض من الارزاق
فالتنع او وجه فيقبل الزارع لفظا على الاقوى غير وعقد هذا لازم لغرض الامر بالوفاء
الانما خرج الدليل وليس هذا منه اجازة او بفتح النفا لانه معاوضة حتى فيقبل
كالباع كالتجمل هو واحد من ذلك من مقتضى اللزوم ثم ان كان الباع العامل قام وارثه
مقامه في العمل والاستجار كما علم عليه من ماله او على ما يخرج من حصته وان كان المالك

الشي

بغيره

بشيء لها وعلى العامل الفهم تمام العمل واستثنى من الاول ما لو شرط عليه العمل نفسه
فان قبله ويشكل لو كان يبيع من خصوص ما بعد ظهوره للآخر وقيل تمام العمل لانه قد ملك الحصة
ولا بد من ان الثمن مشاعا بينهما لتساويا فيه او تفاضلا فلو شرط لاحدهما شي معين
وان كان للبذر في اخر الباقي ولما بطل سواء كان الغالب ان يخرج منها ما يزيد على الشرط
وعليه ولو شرط احدهما على الاخر شيئا تضمنت مضافا الى الحصة من ذهب او فضة او
غيرها حتى على الشهر ويكون وان مشروطا بالسلامة كاستئجار اطلاق غلوة من
التمتع في البيع ولو تلف البعض سقط من الشرط بمسأله لانه كالشريك وان كانت حصة
معينة مع احتمال ان لا ينفق شي بذلك عملا باطلا في الشرط ولو مضى المدة والزرع باق
فعلى العامل الاجرة لما بقي من المدة والمالك قلعه اذ لا حق للزارع بعد ما في حق المالك
بين القلع والبناء بالاجرة ان رضى العامل بها ولا فلع ولا اجرة للمالك على ما مضى من المدة
ولو ينفق بالملووع لان مقتضى العقد قصر الحق على الحصة مع احتمال اجوبتها على الزارع
لو كان التاجر يفرطه لمضيقه منفعة الارض تاجر خبير ولا فرق في كون المملووع بينهما
بين كون التاجر من مال المالك الارض للزارع وهل يستحق المالك قلعه بالارض او بما ناول
وظاهر العبارت ككثير عدله وعلى القول به فطريق معرفته ان يقوم الزارع قائما بالار
الموان حصاده ومقلوقا ولا بد من مكان الانتفاع بالارض في الزراعة المقصودة منها
او في نوع منها مع الاطلاق بان يكون لها ما من غير او تبر او مضيق او يبيعها الغير طليا
او الزيادة كالليل والضابط امكان الانتفاع بزراعها المقصود عادة فان لم يكن ذلك
الزراعة وان رضى العامل ولو يقطع الماء في جميع المدة مع لونه معتادا لها قبل ذلك
انفسح الزراعة وفي البناء يتخير العامل بطر والغير لا يبطل العقد بسبب الحكم بفسخه
فبفسخه بالضرر من غير اختيار فان فسخ فعلية من الاجرة بنسبة ما سلف من المدة
لانفساحه بانه ليس هو خيار له وزواله باختيار الفسخ ويشكل ان فسخه لعدم
الامكان لعملة الماخض شرط بالحصة لا بالاجرة فلذا فانت بالانقطاع ينبغي ان لا يلزم
شي اخر لو كان قد استاجرها للزراعة توجبه ذلك وانما اطلق المزارع زرع العام
ما شاء ان كان البذر منه كما هو الغالب بدل المالك ما شاء ان شرط عليه وانما يخرج
الاطلاق للدلالة المطلق على الناهية من حيث كل فرد من افراد الزرع يصلح ان يوجد المطلق

وهو محل الجناح الذي يبقى من الأبار مع كثره مؤنه وشرا عا ملة على الأصول بخصه
من ثمرها فخرجت بالأصول المزارة وبالحصة الأجزاء المتعلقة بها فانها لا تقع بالحصة
والمراد بالثمر مغناها الشغار والتمرة في المعاملة على ما يقصد ورقة وورده ولو لم يرد
افضاله ازيد بالثمر ثمة الشجر ليدخل فيه الورق المقصود والورد ولو لم يقيد لأصول كونه
ثابتة كما فعل فيمن لأن ذلك شرط لها وركن في التعريف غير لازم او معي من قيد به جعله
وصفا للثمر محصا لموضع البحث لا شرط وهي لازمة من الطرفين لا يفسخ اختيار الأ
بالقبول واجبا بها سابقا او عاملا او سلك اليك او ما أشبهه من الألفاظ الدالة
على إنشاء هذا العقد صريحا كقولك عمل كذا او عندت عملك عقدا لساقاة ونحو
من الألفاظ الواضحة بلفظ الماضي فلا بد في التذكر بعد فعله او علم فيه واخراج هذا العقد
عن نظام من العقود اللازمة بوقوعه يصيغه الأمر من غير نص محض مشكوكا
في أمر المزارة مع النص على تكليف هذا القول الرضي به وظاهر من الاكتفاء بالقول
الفعل كالمزارة ان الرضي يحصل بذكر القول ولا يوجد الاقتصار على اللفظ الدال على
لان الرضا امر باطن لا يعلم الا بالقبول للكاشفة عنه وهو التراضي باللفظ الصريح
الدالة على الرضا بالعقد ومع أن المعنى هو الرضا لكنه امر باطن لا يعلم الا به ويمكن
يريد هنا ذلك ونصح الساقاة اذ انفي للعامل عمل يريد به الثمر سواء ظهر قبل العقد
او لا والمراد بما فيه مستراد الثمر نحو الثمر في الشجر ورفع اعضاء الكرم على غصنها
ثمر النخل والخضرة عن غصنها والتملح والتملح قطع الخط الذي يعمل به الذين من
الأعمال التي لا يشر لها الثمر فان الساقاة لا تخرج بها اجماعا نعم تخرج الاجازة
نفيه الا على الجزء من الثمر والجمالة والصلح لا بد في صحة الساقاة من
الساق طبعها بتأب النون او بالشاء المشبه ويخرج على اول الساقاة على الورد
او المغروس الذي لم يعلق بالأرض المغارسة والثاني في ذلك وما لا يبقى في
ويمكن خروجها بالشجر فيجد العتيان فيمنع ثمره مع بقاء عينه كما رددت سنة غالباً
احترز به عن نحو البطح والبادجان والظن وقصبت فكرها انها ليست كذلك وان عتد
اللفظ مع بقاء عينه ذلك الوقت وبقي القطن ازيد من سنيته لأنه خلاف الغالب فيها
له وروا لا يفصل من عمله بالثبات لا وروقه كالحاء نظراً منه في معنى الثمر فيكون مقتضى

السياسة ما صلاحه ومزك هذه المعاملة على خلاف الأصل شئها على جملة العوض فيقتصر
بها على موضع الوفاق ومثله ما يقصد ورده واما التوت فنه ما يقصد ورقة وحكمه كما
ومنه ما يقصد ثمره ولا شبهه في الحافة بغير من ثمر الثمر والقول بالجزاز في الجميع متجه
ويشترط تعيين ذلك بما لا يحتمل الزيادة والنقصان ولا حد لها في جانب الزيادة وفي جانب
النقصان يغلب فيها حصول الثمر ويلزم العامل مع الاطلاق في إطلاق الساقاة بالقول
سابقاً على البستان الفلاني سنة يضيف حاصله فقبل كل عمل تذكر كل سنة مما يطلع
الثمر اوزادها كالحوت والخمير حيث يحتاج اليه وما يتوقف عليه من الألفاظ والعوامل وتهد
الجزء بقطع ما يحتاج الى قطع منه ومثله اعضاء الشجر المضر بها وبها بالثمر او بال
والشقي ومقتضى ما في المسكر كالمورد والرشا وصلاح طريق الماء واستغائه واذا
الدلالة في فتح راس الساقية وسدها عند الفراغ وتغيير الشجر بازالة ما يضرها من الغصن
والورد وقيل لهما الهواء وما يحتاج اليه من الثمر فيستمر قطعها عند الادراك وضع
الحديث ونحوه فوق العنا قيد من الثمر المضر لها ورضها عن الارض حيث يضر
ولفاتها بجرى العادة بحسب نوعها فاينخذ للزبيب قطع في الوقت الصالح له وما يعل
دساقا ذلك وهكذا وصلاح موضع التسميد ونقل الثمر اليه وتغلبها و
على الوجها المعبر وغير ذلك من الاعمال ولو شرط بعضه على المال صح بعد أن مضى
لا جميعه لان الحصة لا يستحقها العامل الا بالعمال فلا بد ان يبقى عليه منه شئ فيه
مسترد الثمر وان قل وتعيين الحصة بالجزء المشاع كالنصف والثلث لا المعين
كما أنه رطل والباقى للآخر او بينهما ويجوز اخلاف الحصة في الأنواع كالنصف من العنب
الثلث من التوت والنوع الذي اذا اعلها الى انواع حذر من وقوع اقل الجزئين لاكثر
الجزءين مع الجهل به فيحصل العذر ويكون ان يشترط المال على العامل مع الحصة
او فاضه ولا يكون غير هذا الاصل فلو شرط احدهما وجباً لشرط سلامة الثمر فلو
تلف اجمع او لم يخرج لم يلزم لانه حاكم بالباطل فان العامل لم يحصل له عوضاً عما
يخسر مع العنايت شئاً آخر ولو لم يضره لا قوى هدم سقوط ثمنه عملاً بالشرط كما لا
ينقضي من العمل شئاً يكتفي به الثمر وكلما فسد العقد فالثمر للمالك لانها تابعة
لاصلها وعليه اجتناب مثل العامل لانه لم يتبرع بعمله لم يحصل له عوض الشرط في

الى الاجرة هذا اذا امكن عالمنا بالفساد ولو لم يكن الفساد بشرط عدم الحصة للعامل ولا خلاف
 في دخوله على ذلك ولو شرط عقد مساقاة في عقد مساقاة فالأقرب صحة لزوم
 المنع في انشاء المنع اما الاول فهو اشترط عقد مساقاة في عقد مساقاة لا يلزم في
 في عموم المومنون عند شروطهم واما الثاني فلان المنع لا يتخلل الا كونه لرضا من يعطيه
 من هذا الحصة الا بان رضى منه من الاخر بالحصة الاخرى مثل هذا لا يصلح المنع كغيره
 من الشروط السابقة الواقعة في العقود والقول بالمنع للشيخ استناد الى وجه ضعيف
 يظهر مع ضعفه مما ذكر في وجه الحق ولو تنازعنا في خيانة العامل لحلف العامل لآئتنا
 فيقبل بيمينه في عدمها ولا صالته وليس للعامل ان يبا في غير لان في المساقاة تسليط على
 اصول الغير وعلمها والناس يختلفون في ذلك اختلاف فأكبر فليحسن رضى المالك بعمله واما
 ان على من لم يرضه المالك له بخلاف المزارعة فان عمل الارض غير مقصود وحصة المالك
 محفوظة على العقد يرضى واما الفرقان التماثل تابع للاصل وهو من ذلك الاصول في اقل
 ومن المزارعة في المزارعة فلان الأصل تسليط من شاء دون غيره فانما يتم مع كون البذر
 العامل والمنفعة مفروضة في كلامهم اعم منه ومع ذلك فان العقد لا يلزم بوجوب الحصة
 الخصوصية لكل منهما فلهذا انما ينشأ وان لم يكن البذر منه وكونها غير موجودة في
 المزارعة الثانية غير مانع لان المعاملة ليست على نفس الحصة بل على الارض والعمل والعامل
 والبذر بالحصة فمن استحق بالعقد لا يلزم شيئا تسليط على فعله مع انشاء المنع و
 الخراج على المالك لانه موضوع على الارض والشجر فيكون على المالك اياها مع الشرط بان يكون
 على العامل وبعضه فيصح مع ضبط الشروط ويملك المالك بظهور الثمر عملا بالشرط
 فان العقد انقضى ان يكون بينهما فني لم يملك ملكا كذلك ويجب التمكن على كل من يبيع
 نصيبه النصيب المالك والعامل في الوجوب وهو تعلق الوجوب بها على ملكه
 ولو كانت المساقاة بعد تعلق الزكوة وجوزناها بان يبقى من العمل ما فيه سبيل الثمر حيث
 جوزناها مع ذلك فالزكوة على المالك لتعلق الوجوب بها على ملكه واثبت السيد بالتمسك
 حسن بن من رجه انه الزكوة على المالك في المزارعة والمساقاة دون العامل مطلقا
 بان حصة كالأجر وهو ضعيف لان الاجرة اذا كانت ثمن او زعاقا قبل تعلق الوجوب فيجب
 الزكوة على الاجرة ولو ملكها كذلك ياتي وجه كائنه وان اذ كان الاجرة بعد ذلك فليس على

199
 الزكوة لان في هذه ان الحصة لا يملكها العامل بالظهور بل بعد الصلاح وتعلق
 الزكوة لكنه خلاف لاجتماع ومعه لا يتم التعليل بالاجرة بل يأتى حرملكه عن الوجوب
 الممارسة باطلا وهي ان يدفع ارضا الى غيره ليعرضها على ان الغرس بينهما ولصاحب
 الارض قلعه وله الاجرة عن الارض لظهور بقاءه فيها ولو نقص القلع ضمن ربه وهو
 تفاوت بين قيمته مقلو قايما في الارض بالاجرة ولو كان الغرس من مال المالك
 ولو شرط على العامل غرسه وعمله بالحصة فهو لما لك وطية اجرة الفارس وما على
 الاعمال على تعدد ركونه من العامل لو طلب كل منهما ما لصاحبه فطلب الغار على
 بالاجرة على ان يبقى الغرس فيها وان يكون ملكه بعوض او طلب صاحب الارض الغرس فبما رغب
 على الاخر اجابه لان كلا منهما مسلط على ماله وحيث يقلعه الفارس يجب عليه طم الغرس
 وارش الارض ونقصه وقلع العروق المختلفة على القلوع في الارض لم يفرق المصنف
 كالأجرة مطلقا ولا يميز بين العالم بالفساد والجاهل في استحقاق الارش وثبت اجرة
 لو كان الغرس لما لك الارض وليس بعيد الفرق تبرع العالم بالعمل ووضعه الغرس بغير حق
 وبه فارق السبعية للغرس لا موضوع حتى واذن بحجته شرعا بخلاف هذا الفرق في الاجرة
 في الحصة خلف المالك لأن التماثل تابع للاصل فيرجع الى مالكه في ماله
 ما اخرج منه غرس ملكه مع اصالته بقاءه غير وصدق انشاءه و
 ملك الغير له وفي ذلك خلاف المتكسر لصالته عدم ما يدعيه
 الاخر من الزيادة وتم الجواب الاول من الشرط
 الهيبة في شرح اللغات المشفية
 ونبهوا في الثاني على ما كان
 والحمد لله رب العالمين
 في الثاني
 الاول
 ١٨٢
 ٤
 يلوغ الخط في الفرطان من
 في كتابه في التراب

[Faint, mostly illegible handwritten text in a rectangular frame, possibly a list or a short treatise.]

Süleyman ve U. ... nesi
Hasan Hüsnü P.
424